بسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك في مفاتيح الافعال لا ايقاع الافعال عليه ومنه ظهران الباء في حديثي الابتداء للاستعانة
فقط فسقط توهم التعارض اذ الابتداء به على ذلك التقدير الامر المشروع فيه التبرك بسبب الحمد والتسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان حقه التقديم
افادة للحصر وردا على المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون افعالهم من ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه
بالتقديم فيجب على الموحد ان يقصد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك واشعارا بان اسم الله اهم الاشياء عند المؤمن ونصب عينيه
واعترض باقرأ باسم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره
في حواشي المطول يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهى وانت خبير
بان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على انه لا حاجة اليه لا ذكره قدس سره
في حواشي شرح المفتاح من ان اسم الله تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينيه الا انه اذا وقع في التركيب فربما وجب تاخيره
في الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا ينافي الاهمية الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني وعترض
بعض البصريين بانه يلزم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا تاكيد ههنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة
مقيدة ونظيره قوله تعالى الذي خلق خلق الانسان من علق ومثل هذا الايراد احد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم على قوله ان الباء
متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني اذ المنع من كونه توكيدا فكذا التقييد الاول ولو سلم ففصل الموصوف عن صفته بمعمول
الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرو ضارب فكذا في التوكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزن ويرضين
بما آتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل احمل للفصل والتقاء الموافقة بين الاسم والمسمى فكما ان ذاته تعالى مقدمة على الموجودات
ينبغي ان يكون اسمه مقدما في الذكر على الافعال المشروعة فيها متلبسة به في المغني جملة البسملة ان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية
وهو قول البصريين او ابتدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير وكتب الاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره
والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة استعمالها وبنيت اوائلها على السكون وادخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل
ويشهد له تصريفه على اسماء وسمي حيث يدل على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من السمة كما قال الكوفيون لكان جمعه
اوسابا وتصغيره وسيما وليس كذلك فاصله عند البصريين سمو تحركات السين حذف آخره كما في يد ودم فبقي حرفان اولهما
متحرك والثاني ساكن فلما حرك الساكن اسكن المتحرك للاعتدال وأتي بهمزة الوصل وقيل للارادة والتخفيف لكثرة الاستعمال
حذفوا آخره ولم يجوزوا ان يحذف اوله تفاديا عن الاجحاف فحذف حركته واجتلبت همزة الوصل وقيل اصله امر من سما يسمو ومن
سمي يسمي مثل ادع وارم فجعلوا هذه الصيغة اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوها عن حد الافعال ومن السمة عند الكوفيين واصله
وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لا حذف ولا تعويض وانما
قلبت الواو همزة كما في اشاح واعاثم لكثرة الاستعمال عوملت معاملة همزة الوصل وفائدة الخلاف هي ان من قال باشتقاقه من السمو
يقول انه تعالى لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لا تاثير لهم في اسمائه وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين
بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باشتقاقه من الوسم بمعنى العلامة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق الخلق جعلوا
له اسماء وصفات وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن اولا

اسماء الله تعالى كثيرة فلو قال باسم الله لتوهم ان الاستعانة والتبرك بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال بخلاف

اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان

والزوال المحتاج للبريات المكون للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود والمستحق للمعبودية فيكون كليا منحصرا في فرد وفيه نظر لانه

لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا ان اريد

بالاله في هذه الكلمة المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وقيل والاظهر انه

وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف

به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه

بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله

تعالى على ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات

والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذاته

معقولا للبشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم امتناع وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الله في السموات ليفيد معنى صحيحا على القول

باشتقاقه بمعنى الاصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان حذف بنقل الحركة الى

ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب

وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس

كما ان مسماه خارج عن دائرة القياس وطرق العقل وقيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين

في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسي او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع ح في كلمة واحدة قال القهستاني

في شرح الكيداني واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول لما اختص به حذف الهمزة كما في كشف البيان

الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة والرحيم المفيض

للكمال المعنوي المخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والعطاف

يقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة

البناء يدل على زيادة المعنى كقطع وقطّع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه

يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها

جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم

من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود

الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها **قوله** الحمد لله اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن

مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد

اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس باعتبار تحققه في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقصود خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند اهل السنة فلان متعلق الحمد اما صفة له تعالى ذاتية كانت او
فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي تتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم
الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه
تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور به سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت
ان الاعتداد بحمد العبد وجعله كالعدم اما على الاول فلانه لا اعتبار للكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد
لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سببه جعل كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد فيقتضي اهتماما بشانه مع ان وظيفته تقديم الخبر
مجهول من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الخبر والحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قيل الجميل
ان كان متناولا للاختياري وغيره ليصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص
بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا له لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري الحدوث
وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف وللبعض منع صحة المدح على
ما ليس باختياري وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل باول
بدلالته على الافعال الجميلة هذا ما قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا له تعالى مع انها هي الكمال
الحقيقي الجزئي ان يحمد عليه اذ ما يحوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي بل هو كمال صوري الا ان يمنع استلزام الاختيار على الاطلاق
للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي نقله العلماء هو ما ستعرف وهو عام
وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن
تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما
الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته والاجتناب عن منهياته والنسبة بين
الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا
اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم تقيد كانا متحدين قال السيد السند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه
الاربع بحسب الوجود فتامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي
انما هي بحسب الوجود فان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى
ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلاثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي
مقيد بكونه فعلا واحدا من الثلاثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلاثة المنبئ عن التعظيم بسبب انعامه وهذا المفهوم لا يصدق على صرف
الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان عليه نعم ان كان مفهوم الشكر هو الفعل المنبئ من غير تقييد بكونه واحدا من الثلاثة وان كان
في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن يشكل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان
وان كان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الحمل لا بحسب الوجود الا ان يقال المتبادر
من الوصف هو الوصف باللسان فجعل بحسب التبادر داخلا في وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس بمتبادر فيها ذكرنا

ان الثناء ورب العمل باعتبار هو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يحمل ما اخلاقي وضعه ولم يحمل الفعل المذكور ما يشمله فعل القلب والنسبة بين الحمد
العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر ولان فعل اللسان والقلب
وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ فيه اعتبر فيه شمول الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بين الحمد اللغوي
والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا ما قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه
بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد ماهية
ما يدل على صفة الكمال لا قول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظة الحمد او ما يشتق منها ثم الحمد يحتمل
ان يكون مصدرا معلوما والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى اذ ما نحن بالخلق تحيز عن انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك وهو اكمل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود حقيقة الا ذاته باعتبار صفة الخلق
اوليس في العالم الا صنعته او فعله وهو ابلغ اكمل فرد للحمد مغاير للاول فليس المقصود من افتتاح احدهما او افتتاحهما طريق تشييدهما الا اختيار
اكمل طريق الحمد فما قيل كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى فان المصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا او حمد زيد فلا
يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد يكون المصدر مجهولا كونه محمودا الا انا نقول يابا ولفظ الحديث لانه لا يلايم الابتداء به ليس على ما ينبغي
فتامل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار بالمبتدأ الذي خبره ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير
حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع ما قيل ان
الاسمية التي خبرها ظرفية يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيدة للثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبر او انشاء
وعلى التقديرين يكون حمدا قوله لوليه لم يقل لله اختيارا بالاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى
ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات
للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى بحسب
الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان جنابة الحمد ملاحظا صفة مع الذات اي ذات
كانت لا الذات البحت لان ملة ليست الا بهذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد به كلمتا
الشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل
بركة هكذا ذكره القهستاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو واشعارا بالجمع بينهما بلا ترجيح
وجملة وهذه الجملة كالاولى خبر او انشاء ما فاده للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان قلت السجع مذموم منهي
عنه فكيف يراعي قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاعتقاد عليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود
الفواصل في القرآن والنبي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيء جمعه جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلاء لا بمعنى المفعول كما قيل اذ الفعيل بمعنى
المفعول لا يجمع جمع السلامة ولا يجيء تكسيره الاصلي فعلى في الشافية وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى وشذ
قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جاء جمعه على فعلاء وافعلاء كظرفاء واصدقاء
فما قيل بمعنى المسموع لا من الشهادة اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كفقراء لانه يلزم التخفيف مما

صار مثل متصل اللام كاصفيا ليس على ماينبغي فتامل من النبوة بمعنى الرفعة او من النبأ بمعنى الخبر انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وبينه وبين الرسول مساواة عند بعض لكن يخالف ما روى عنه صلعم انه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل فكم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب كتاب او ناسخ شريعة سابقة فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وهذا ايضا يخالف ما روى وظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة متجددة فان اولاد ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام كانوا على شريعته قيل وفيه ايضا ما ذكر في شرح الصحائف ان داؤد على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس له شريعة متجددة وكذا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل آمر المتابعة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام مع انهما من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داؤد زبورا يدل على ان داؤد عليه الصلوة والسلام صاحب شريعة متجددة اذ الظاهر من الايتاء انه آتاه ابتداء لا انه امر بمتابعة شخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لما ذكرنا وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة ببعثة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم اي في شريعة موسى كالشحوم والثروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان شرعه كان ناسخا لشرع موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على ان لكل فريق دينا عليحدة في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل وقالت النصارى لهم نحوه وكفروا بموسى والتورية وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي فانه مختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال القهستاني في شرح المختصر الرسول من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسمعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب هذا كلامه وقال اليه وقيل متباينان فالرسول من جاء بشرع ابتداء والنبي من لم يات به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي انتهى اقول القول بالتباين يرده قوله تعالى وكان رسولا نبيا ويرد تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل ازيد من عدد الكتب اذ روى ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روى انه عليه الصلوة والسلام سئل كم انزل الله تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب عقلي لا عبرة له في مقابلة الرواية وما قيل يكتفي بالكون معه ولا يشترط النزول عليه لا يتمشى فيه وانما يتمشى فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي قيل وجه التائيد ان احدهما ان العطف يدل على المغائرة ولا قائل بالمباينة فاما ان يكون الرسول اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والا لم يحتج الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

فثانيها ان الحديث تدل على ان عدد الانبياء ازيد من عدد الرسل انتهى اقول لابد في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع المساواة ولو سلم فعدم القول بالمباينة ثم كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازدياد الانبياء يدفع المساواة وعموم الرسل لا المباينة والعموم من وجه ويرد قوله فالاولى قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذ لو كان كذلك لم يحتج الى ذكره اذ لا حاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو الظاهر من قوله تعالى ثم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول نبي معه كتاب وشرح والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه يشير الى ان بين الرسول والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر بمتابعته ولم يوجد يشير اليه قوله امر بمتابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويمكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب وما انزل عليه اولم ينزل عليه بل امر بمتابعته والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر بمتابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان فيه حمل الاخص على الاعم

الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة لعلاقة

يكوعه وسجوده وسمى الداعي مصليا تشبيها له في

تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل لتقويم العود بالصلوة ثم قيل للرحمة صلوة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الا ان ذلك ليس شيئا وصفا فانها انما تحل ذلك اليه تعالى وقيل التعظيم بمعنى قولنا صلى

قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار

لان ذكر اختلاف المسند اليه بيان اختلاف المعنى يشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد يختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد هو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صار شعارا لذكر الرسل فذكره على غيرهم استقلالا لا يجوز تبعا وليست الصلوة للتعيين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون خبرا عن نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم واما كما ان جملة الحمد اخبار عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى واللهم صل على محمد وعلى آل محمد فيكون انشائية دعاء من الشيخ قدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشاء للحمد لنعم وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية يقدر في المعطوف لقول وعلى هذا فاضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفعل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة على الآل رديفا للصلوة صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال وعلى آله فاصلا بكلمة على ردا على الشيعة الشنيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بكلمة على فليس منا والآل بدل من الهمزة المبدلة من الهاء بدليل أهيل الا انه خص بمن له شرف وحظ ديني او دنيوي كما قال لهم فالتقطه آل فرعون بخلاف الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو رئيس الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

٩

وابا ما اہیل ہو اسم جمع لذوی القربی لغة والمراد منہ عرفا المؤمنون من ہذہ الامة **قوله** واصحابہ من عطف الخاص علی العام تنبیہا علی شرف الصحابة وفضلہم بواسطة الصحبة وہو جمع صاحب قال العلامة التفتازانی فی المطول الاطہار جمع طاہر کصاحب واصحاب والفاعل لا یجمع علی افعال کما صرح بہ سیبویہ وتمثیل بصاحب واصحاب وارتضاہ الزمخشری والرضی فالحق انہ جمع صحب بالسکون او اسم جمع او بالکسر مخفف صاحب اما نشأ من عدم التصفح کذا ذکرہ القہستانی فی شرح المختصر والصحابی من لقی النبی صلی اللہ علیہ وسلم من الثقلین ومات علی الاسلام

قوله المتأدبین بآدابہ ای الذین حصل فیہم التأدب بادبہ وتادیبہ ایاہم صلعم وفیہ تنبیہ بشأنہم حیث تأدبوا بتأدیبہ کما قال صلعم ادبنی ربی فاحسن تادیبی **قوله** وبعد من الظروف الزمانیة المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنیة علی الضم واذا حذف المضاف الیہ لفظا ومعنی یکون معربا واذا کان معربا مذکورا یکون منصوبا علی الظرفیة ای ونشرع بعد الحمد والصلوة فیما یتعلق بالتالیف فنقول ہذہ فالفاء زائدة للتفسیر لا للجزاء بناء علی توہم اما وتقدیرہا فی نظم الکلام کما قیل لان توہم اما لم یعتبرہ احد من النحویین وتقدیرہا مشروط بکون ما بعد الفاء امرا ونہیا ناصبا لما قبلہا او مفسرا لہ صرح بہ الرضی کذا ذکرہ القہستانی فی شرح المختصر قال الرضی وقد یحذف اما لکثرة الاستعمال نحو وربک فکبر وثیابک فطہر والرجز فاہجر وانما یطرد ذلک اذا کان ما بعد الفاء امرا ونہیا وما قبلہا منصوبا بہ او بمفسرہ فلا یقال زیدا فضربت ولا زیدا فضربتہ بتقدیر اما واما قولک زید فوجد فالفاء فیہ زائدة وقولہ وقائلة خولان فانکح علی کلا مین عند سیبویہ وعلی زیادة الفاء عند الاخفش ہذا کلامہ ثم المشار الیہ بہذہ اما ما بین الدفتین او النقوش الدالة علی المعانی بتوسط العبارات وکلاہما مبصر فیکون ہذہ علی اصلہ من کون المشار الیہ قریبا مبصرا وکون النقوش فوائد باعتبار الدلالة علی المعانی واما المعانی المخصوصة او الالفاظ الدالة علیہا او الالفاظ مع المعانی او مع النقوش او النقوش مع المعانی او المرکب من الثلثة وعلی ہذا یکون مجازا بتنزیلہا منزلة المحسوسات **قوله** فوائد جمع فائدة وہی ما استفید من العلم وما ذکرہ الشارح قدس سرہ یحتمل ان یکون البعض منہ فوائد والبعض من خواص طبعہ الا انہ سماہ فوائد بالنسبة الی المستفیدین لا ان کلہ فوائد بالنسبة الیہ **قوله** وافیة ای کافیة **قوله** بحل مشکلات الکافیة ای بحل ما یشکل فہمہ فی نظرہ قدس سرہ **قوله** للعلامة صفة للکافیة بتقدیر الکائنة للعلامة رعایة لجزالة المعنی والتاء للمبالغة لا للتانیث حتی یکون الظاہر فی المشتہر التانیث **قوله** فی المشارق والمغارب ای فی البلاد المشرقیة والمغربیة **قوله** الشیخ لقب لہ **قوله** ابن الحاجب کنیة **قوله** تغمدہ اللہ ای ستر اللہ تعالی ذنوبہ مقارنا بغفرانہ والغفران آمرزیدن **قوله** واسکنہ بحبوحة جنانہ ای جعل اللہ تعالی خیار جنانہ مسکنا لہ والجنان بکسر الجیم جمع الجنة **قوله** نظمتہا ای جمعتہا شبہ جمع الفوائد بنظم اللؤلؤ فاشتق منہ صیغة الفعل **قوله** فی سلک التقریر من باب لجین الماء والسلک الخیط وکذا السمط **قوله** للولد متعلق بنظمت ای نظمتہا لاجل نفع الولد وقرانہ **قوله** ضیاء الدین لقب الولد **قوله** یوسف علم لہ **قوله** حفظ اللہ دعاء للولد بسبحانہ مصدر حذف فعلہ قال الرضی یجب حذف الفعل قیاسا فیما اذا ذکر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا الیہ او بحرف الجر لا لبیان النوع بخلاف ما مر واکرامہم وسمی لہا سیہا **قوله** بالفوائد الضیائیة نسبة الی ضیاء الدین فی المفصل المضاف علی ضربین مضاف الی اسم معروف تیمنا او مسمی علی حیالہ کابن الزبیر وابن کراع ومنہ الکنی کابی مسلم وابی بکر ومضاف الی ما لا ینفصل فی المعنی عن الاول کامرئ القیس وعبد القیس فالنسب الی الاول زبیری وکراعی ومسلمی والی الثانی عبدی وامرئی ہذا کلامہ وانما فصل الکنی فقال ومنہ الکنی اشعارا بان الثانی فیہا غیر مقصود بمسمی علی حیالہ وانما تنسب الی الثانی اجراء لہا مجری الاصل **قوله** لانہ لہذا الجمع والتالیف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه يشعر بحصول المساواة بترك الجمع

انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجمع غير متعين بل دائرة بين الجمع والتأليف بل المناسب ان ينسب الى التأليف وتحمل

في دوده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكره او لو نسبنا ففيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه ثم ما كانت الثانية

اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والاثلاث قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات

يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع **قوله** وساير المبتدئين اي باقي **قوله** وما توفيقي

الا بالله اي وما كوني موفقا واصلا باستعانة شيء من الاشياء الا باستعانة الله تعالى وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبي اي كافي و

نعم الوكيل قال العلامة التفتازاني في المطول عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة

الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فرح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح

وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار

هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه في الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره تعصب الشارح العلامة

هذا العطف والامرين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة وهو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو

نعم الوكيل وصار حاصله ما هو المشهور وهو معقول في شأنه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة

في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يحسبني فان الجمل التي لها محل

من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه

ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلوة وصل

في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي وليس هذا الجواز

مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا شك من يمسكه في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده انتهى كلامه

في شرح المفتاح والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصودة

بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله دون المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا

بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقدر تقديره وقلنا نعم الوكيل وقد رده بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الآية الكريمة غير

البعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم ولا بعد في تقدير المبتدأ

فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز وقيل ان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تاويل بعيد اذ المشهور ان يقدر المخصوص بالمدح هو خبرا كقوله

حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكما في قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار نعم لو قوله وهو حسبي

وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدأ هناك ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا في المعطوف عليه حال كونه مبتدأ مقدما على الخبر

بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدأ مقدما اذ المبتدأ هناك حسبنا دون اسم الله ثم كما زعم حيث قال او بعطفه على الخبر المقدم

انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد الخارجي مخالفة المشهور يلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا بعيدا فيصح قوله ان

تقدير المبتدأ فيه قريب والثاني عدم ذكر المبتدأ في المعطوف عليه فوجوده في الآية ثم كيف والمبتدأ في الآية اسم الله وحسبنا خبر لا خبر حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو نكرة لكونه مبنى الفعل صرح به الرضى وبالجملة ان عُلّل البعد بما الفته المشهور فكلا التقديرين بعيد وان
علل بعدم وجدان القرينة على المحذوف فليس شيء منهما بعيدًا اما وهو حسبى ونعم الوكيل فلما اعترف به المعترض واما حسبنا الله ونعم الوكيل
فلان اسم الله في المعطوف عليه مبتدأ لا خبر كما زعم المعترض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاول في المعطوف
عليه مقدما على الخبر دون الثاني لا يتفاوت به الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذي بصيرة وعلى تقدير المخصوص موخرا كما هو المشهور
لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار على الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم ذهب اليه كثير من النحويين
وجزم به الرضى واستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف فاما كيف ومعناه وهو مقول في حقه نعم الوكيل فقول القائل فعلى هذا يكون من
قبيل عطف الانشاء على الاخبار في حيز المنع ثم انه قد رد على الشارح بعض الافاضل المذكور ان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل
لا الاخبار عنه بانه كاف وهو ظاهر وايضا يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول
الرد الثاني انما يتم ان لو كان عطف الانشاء على الخبر جائزا باعتبار عطف القصة على القصة على الاطلاق واما لو كان عطف القصة
على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه
ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل آخر مسوقة لغرض فالمقصود
بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين مجموع القصتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع
مثلها فليس بتمام والرد الاول مردود بان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل قوله لم يعد ان
قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه منبئا عن التعظيم ومظهرا من صفات الكمال فكما يكون مظهرا يتحقق فيه الحمد
والمعمور والتسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمد ايضا قلت المراد التقدير على وجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اوله
اصلا فضلا عن ان يجعله جزءا على التخييل المذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على قصد التبرك
من غير ان يجعله جزءا من الكتاب او نقول مقصود الشارح انه لم يجعل جزءا على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بناء على ما يفهم من ظاهر لفظ
الحديثين اذ تعلق الجزاء على ترك كل منهما على حاله يشعر بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست
جزءا منها وانما ذكرت في اوائلها للتيمن والتبرك واما التحميد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء ايضا اعلم ان القيد قد يكون قيدا
للنفي ويصح توجه النفي الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل ثابتا صرح به العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر حيث قال
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيدا للنفي فيوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يشتبه احدهما
بالآخر فيحتاج الى بيان انه اعتبر التقييد اولا ثم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد الاثبات اصلا ويصح لا حاجة
الى البيان كما نحن فيه والعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مفعول له لا لتضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاقتصار تقريبا ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاقتصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصلح ان يكون قيدا للنفي حتى يتصور توجه النفي اليه قوله تخييل ان كتابه اي بايقاعه
في الخيال لانه في الواقع كذلك قوله لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه ولو في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

اتفقا فى ذات لم

من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف والحال فى نفسه عظيم الشان ذا بال فرعى الجهتين ثابتة بالبسملة المشتملة على الحمد ولم يبدأ بالحمد استقلالا
كتابه السلف بنفسه بحث لانه ان اراد انه غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث فى هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فانه غير مسموع
كيف وقول الشرح اذا بدأته بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه تمام يشمل الحمد المشتمل عليه التسمية لما عرفت وان اراد انه غير محصول متابعة
السلف فيه فهو ليس ببعيد اذ الكلام ليس فى المتابعة مطلقا بل فى المتابعة الواقعة وبالجملة فهو ليس بوجه آخر كما زعم بل ليس بوجه والحال
من وجه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف يذم به قلت ان ترك التحميد والحال انه عبادة فى
نفسه لا انه من حيث يبتدأ به او غير ذى بال ليس لعبادة لان ابتدائه بتحقيره كالصلوة فى ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة والا
من حيث انه غصب ... انتهى وفيه بحث لانه لا ورود لهذا السوال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشارح قدس سره ولو سلم فالمراد من كون
الامر ذا بال فى الحديث هو كونه ذا بال فى نفس الامر لا من حيث الانتساب ولاشك ان الكتاب ذو بال فى نفس الامر كما اعترف به
ايضا والحال ليس ذا بال بالتمثيل كيف لا يكون ابتدائه بعبادة وكيف يكون تحقيرا او بل هذا الا تهافت وان حمل مورد السوال ترك متابعة
السلف او جعل ذكر السوال والجواب تقريبا والحال ان ذكر الفاء يابى عنه فالجواب ليس على ما ينبغى لما عرفت ولان كونه غير ذى بال على الا
ثم كيف وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذى بال كما اعترف به هذا القائل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب فى غاية الغرابة وهو
ان الشارح كتابه هذا اول كتب مصنفه فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعم من ان تجعله جزأ او لا لان النبى
صلعم قرأ كما نزلت ولم يبدأ بالحمد له ولا باسم الله على ما رواه البخارى فى صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الشارح بالغيب لم يذكر عليه
دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان فى بدو النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك
ولو سلم فالتسمية انزلت فى اول اقرأ وكذا فى اول كل سورة غير براءة ولو لم يكن منزلة لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا فى تجريد القرآن
عما ليس منه حتى لم يكتب آمين فى المصاحف الفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية
فلعل النبى صلعم ابتدأ بها او لو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد ليس
عبارة عن لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله تعالى
وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع فى الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا **قوله**
فتنى لم يعرفاه من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا فى ضمن فرد خاص فاختيار احدهما على انهما محصلان للمقصود ولا التقديم
فى ذلك لحصوله من غيره ايضا اذ للمقصد ان يختارا ما شاءت الاستواى فى تحصيل المقصود **قوله** لكون افرادها بازاء زيد وعمرو مثلا اجزاء من
زيد وذهب عمرو **قوله** مفهوما اى الكلمة الجزئية على الاستغراق جزء من مفهوم الكلام الجزئى كزيد مثلا مفهوم جزء من مفهوم
زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جزءا من مفهوم الكلام الكلى **قوله** مشتقان من الكلم قال الرضى هذا الاشتقاق بعيد ومنشأ
البعد الشارح قدس سره بقوله فى ذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه
فى المشتق وليس معنى الكلم بسكون اللام داخلا فى مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر انما يعتبر فى الصغير الا
وهو ليس منها اذ المعتبر فى الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة فى المعنى بان يكون فيه معنى الاصل المعتبر فى الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب نحو كفى وناك والمعتبر فى الاكبر المناسبة فى الحروف اما بحسب المخرج نحو الثلب والثلم فان البا والميم شفقيتان واما بحسب الصفة نحو الرجم والرقم فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين مناسبا معنى الآخر هكذا ذكر فى شرح الاصول وحاشية الفاضل الابهرى عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا رد لفظ الى آخر لموافقته فى حروفه الاصول ومناسبته فى المعنى وهذا يشعر بان كون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جار فى الاصغر ايضا قلنا لا بل المناسبة اعم من الموافقة فالمراد من المناسبة فى المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد فى معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما فى الاشتقاق الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما فى الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد اليضا لما ستعرفه **قوله** لتاثيرهما وفيه ان ما هو معناهما ليس بموثر وما هو موثر ليس معناهما بل معنى معناهما اللهم الا ان يعتبر معناهما كالجرح يعنى ان معناهما يشبه معنى الكلم وهو الجرح فى التاثير فكما ان الجرح موثر فى النفس كذلك معناهما يوثر فيها تاثيرا ينقبض به او ينبسط فالتشبيه فى مطلق التاثير بقرينة ان التناسب المعتبر فى الاشتقاق هو التناسب لمطلق الحاصل بين المعنيين باى وجه كان الا انه اشار بقوله وقد عبر الى ان بعض المعانى قد يبلغ فى التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا البلغ من حيث لا يلتئم فاندفع ما قيل انه اكتفى بمطلق التاثير يكون جاريا فى الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم وكذا ما قيل فى وجه البعد لان التاثير المناسب لان يشبه بالجرح تاثير بصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم **قوله** بدليل قوله تم وبدليل انه لو كان جمعا لم يكن جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس منها بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وايضا لو كان جمعا لم يجز عود الضمير الواحد اليه وايضا لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضى فى مباحث الجمع **قوله** حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو مم كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضى فى مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد **قوله** والكلم الطيب ما دل ببعض الكلم يحتمل ان يكون معناه ان البعض مقدر فى نظم الآية وان يكون الكلم ما دلا ببعض الكلم واياما كان ان كان منعا للمقدمة من دليل الخصم يدفع بان الظاهر ما ذكره الخصم والحمل عليه متعين ما لم يوجد عنه صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف القول بانه جمع مع تذكير الوصف يرد عليه ان ترك الظاهر وادعاء خلافه لا بد له من دليل حتى يتم وما قيل ان الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلا بد من اعتبار حذف المضاف وتقدير البعض فهو صفة للمضاف المحذوف ليس بتام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الخبيث والطيب فلا بد من التقدير فلنا الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضرورى ليفيد صعود بعض الطيب قلنا هذا الفيلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب ح صفة للبعض ولا فرق بين ان يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب فى ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد ما لاجله يرتكب فارتكابه مما لا حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مثبتا بالدليل هذا والعجب من بعض افاضل الكبروت انه كيف خفى عليه ما هو فى غاية الظهور حتى تكلم فى حواشيه واما ما قيل فان الصاعد فى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فمبنى عليه كتاويل الرحمة بالاحسان فى قوله تع ان رحمة الله قريب من المحسنين فان اراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه

اذ ما صدق الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد بها بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في ابحاث التاويل والتشبيه المذكور مما لا حاجة اليه في المقصود ثم بوجه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل المراد كان تذكير الخبر في تلك الآية صادرا من انه وذلك لان القريب فيما بمعنى الفاعل وكذا فعيل بمعنى الفاعل لا تستوي المذكر والمؤنث فيه بل يذكر ويؤنث ههنا ليس كذلك لا جرم اول الرحمة بالاحسان لكن تذكير الوصف صادر عنه قلت لا يجوز ان يكون تذكير الوصف صادرا ههنا اذ السائل لا استدل بتذكيره على نفي الجمعية ادعى المجيب خلافه انظر واجاب به وح لا يمكن ان يكون التذكير دليلا عليه بل لا بد له دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والموجب له فليس بتام كما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلا يبطل فيها معنى الجمعية لم يؤنث لغة انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية ثم كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في عمل الجنس لا في وحدانه بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما تورده الائمة وتشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية لا يبطل الا فلو واما على الثاني فلان التشبيه من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ولو سلم ذلك فالملازمة ممنوعة كيف وقد قال صدر تعم وعلم آدم الاسماء كلها وانهم يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انما امتنع وصف المفرد المحلى باللام المجرد عن معنى الوحدة بجمعت الجمع نحو الرجل الطوال محافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات عنه معنى الجمعية بالكلية هذا وما قيل هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من آداب اللغة ان يقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب ببعض الكلم الطيب فيفيد البعض بالطيب ويكون او فالبعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح في نفسه لكنه ليس من وجوه اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح ومع ذلك فيه خلاف وابهم اليه تصحيح به الحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التانيث **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجي يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلمة وهو المراد وعلى تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجي وبه ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين معناه مما ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد بالعهد الفرد الشخصي وليس كذلك بل اريد به ما اريد على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لا ضعف الحمل الا ان يراد بالامتناع فتوجيه العهد ان يقال اريد بالكلمة المعنى اللغوي وهو المتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا فيصير الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا من هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ فی الاصل مصدر ثم استعمل بمعنی الملفوظ به وهو المراد ہ انتہی یعنی استعمل فی اللغۃ بمعنی الملفوظ و ہو المراد فی مصطلح النحاۃ ثم ہو فی اللغۃ
انکان اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کما ذکر فی بعض الحواشی فما ذکرہ اولی مما ذکرہ الش قدس سرہ و الا فما ذکرہ الش قدس سرہ اولی
مما ذکرہ لانہ ان لم یلتزم النقل یلزم خروج المنوی من الکلمۃ و الا یلزم النقل من الخاص الی العام وہو غیر متعارف **قولہ** اذ لیس
من مقولۃ الحرف والصوت اصلا یعنی لا یحمل علی المنوی الحرف والصوت قطعا فلا یقال انہ حرف او صوت کما یقال فی الحقیقی فلا مدخل تحت
التلفظ بالفعل ولم یوضع للتعبیر عنہ لفظ اصلا فلا یدخل تحتہ بالقوۃ کما فی المحذوف فاذا ہو امر اعتباری لا وجود لہ فی الخارج بل
فی الذہن وما قیل انہ لا وجود لہ فی الذہن ایضا لان الموجود الذہنی عبارۃ عن مثال الموجود الخارجی فلا بد لہ من الوجود الخارجی ففیہ
انہ منقوض بالکلیات الفرضیۃ اذ لا وجود لہا فی الخارج اصلا مع انا نحکم علیہا باحکام موجبۃ مثل ان قولنا اللاشئ معدوم و قولنا
اجتماع النقیضین ممتنع و لا بد عند ذلک من حصول صور تہا فی العقل علی ما تقرر من انہ لا بد من تصور الموضوع قبل الحکم و ہذا ہو الوجود
الذہنی فقد تخلف الوجود الذہنی عن الخارجی والتیقیۃ الجزئیۃ کون المفہوم مانعا من الشرکۃ والکلیۃ کونہ غیر مانع ولا شک انہما امران اعتباریان
لا وجود لہما فی الخارج بل فی الذہن نعم الوجود الذہنی اثبتہ قوم و نفاہ آخرون فلیس الوجود الذہنی مستلزما للوجود الخارجی علی الاطلاق
کما زعم ہذا و بما ذکرنا ظہر ان المنوی لیس کیفیۃ للفظ الذی اعتبر فیہ حتی یکون من مقولۃ الکیف کما قیل کیف والکیف من الموجودات الخارجیۃ
علی ما عرفوہ بانہ عرض لا یتوقف تصورہ علی تصور غیرہ و لا یقتضی القسمۃ و اللاقسمۃ فی محلہ اقتضاء اولیا وہو امر اعتباری لا وجود لہ فی الخارج
اصلا وظہر ایضا ان ما ذکرہ الش قدس سرہ لا ینفی کون مرجح المنوی صوتا او غیرہ بل کونہ صوتا او حرفا فما قیل انہ تارۃ یکون واجبا و تارۃ
یکون ممکنا جسما او عرضا و تارۃ یکون من مقولۃ الصوت اذا رجع الضمیر الی الصوت فقولہ لیس من مقولۃ الحرف والصوت اصلا لیس
علی ما ینبغی لانہ ان اراد ان المنوی یکون واجبا و غیرہ باعتبار رجوعہ الیہ کما ہو الظاہر من قولہ اذا رجع الضمیر الی الصوت فلا کلام
فیہ وانما الکلام فی انہ لیس فی نفسہ صوتا او حرفا وان اراد انہ فی نفسہ واجب او جسم او عرض ففسادہ اظہر من ان یخفی ثم ان مقصود
الشارح قدس سرہ من نفی ما یحتمل ان یکون المنوی ایاہ ہو نفی کونہ موجودا خلا وجہ لما قیل لا ادری من ای مقولۃ ہو فتامل **قولہ**
باستعارۃ لفظ المنفصل لہ لکونہ مرفوعا مثل المنوی والدلیل علیہ ان ہو و انت منفصل و المنوی متصل فلو کان المنوی ہو و انت
لکان منفصلا وانہ خلاف الاجماع و لقائل ان یقول جاز ان یکون المنوی ہو و انت الا انہ ما دام غیر متلفظ متصل و اذا صار متلفظا
صار منفصلا فالاختلاف بکونہ متصلا مرۃ منفصلا اخری باختلاف صفتہ فالاولی ان یقال الدلیل علیہ انہ لو کان المنوی ہو و انت
لزم ان یکون ہو و انت محذوفا فی مثل اضرب اذ لا نعنی بالمحذوف سوی ما ترک التلفظ بہ مع کونہ مرادا و قد اتفقوا علی ان الفاعل
فیہ لیس بمحذوف کیف و حذفہ بلا سد شئ مسدہ غیر صحیح ہذا ما ذکرہ بعض الافاضل **قولہ** فی بعض الاحیان قال الرضی قد اذا دخلت
علی الماضی والمضارع فلا بد فیہما من معنی التحقیق الا انہ یکون فی الماضی معہ التقریب والتوقع ایضا و فی المضارع یکون فی الاغلب معہ
التقلیل وقد یستعمل للتحقیق مجردا من معنی التقلیل نحو قد نری تقلب وجہک و یستعمل ایضا للتکثیر فی موضع التمدح انتہی فقد تجیء ایضا لمجرد التحقیق
فلا یلزم استدراک احد الامرین وما قیل انہ قد یستعار فیستعمل للتحقیق ایضا لیس علی ما ینبغی **قولہ** لانہ لم یقصد الوحدۃ ای لم یجوز
قصد الوحدۃ بایان لفظہ حیث قال فی الایضاح ان اراد بہ اقل ما یطلق علیہ اللفظ کضربۃ فہو فاسد لان اقلہ حرف واحد
وان اراد عددا مخصوصا ینتہی الیہ فلیس مشعرا بہ وان اراد معنی اللفظ کان باللفظ اولی للاختصار و رفع الاحتمال انتہی والتاکید

في الكلمة الوحدة النوعية لا الفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظا فلا احتياج الى زيادة التا هكذا ذكر بعض الفضلا فان قلت
نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل في الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشارح قدس
سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف القول بالدخول وهو ينافي ما ذكره المصنف في مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره قدر
عليه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء يدل منه والمركب بخلاف فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثاني
ونحو يضرب بالعكس فيلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا يحصر مركب هذا كلامه فلم يفسر المعنى المفرد بما يستفاد من اللفظ المفرد واللفظ
المفرد بما فسره المصنف في مختصره حتى لا يكون ما ذكره ههنا مخالفا لما ذكره في المختصر قلت لعل ذلك لانه يرد عليه انه يلزم ان يكون نحو اضرب
داخلا في الكلمة بل قالا وقالوا وقلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان في الورود فكيف الترجيح
لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المصنف بارادة الاجزاء التي هي الفاظ مترتبة قلت مع كون ذلك الجواب محلا لا يشعر به الكلام
على ما صرح به ذلك البعض يكون الجواب جاريا وعلى المصنف ايضا بارادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفعل ولا بالقوة وقيل لم
يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح وانا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها القصد تمامه وان التا على الكلمة
الواحدة بخلاف كلام لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافي هذا كلامه فقوله ذا الا اي وانحطاط عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها في الكلمة لكن الثاني باطل لصحة قصد الوحدة في الكلمة
بل لارادة الوحدة فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة في لفظ بمعنى لفظ يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين باعتبار
بالاصح قصدها في الكلمة بمعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبارها كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان التاء
ليس لوحدة الجنس اشار اليه الامام بل لجعل افراده هذا الجنس مشروطا بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يحمل كلمتين بما فرد له الموضوع
والالفاظ المساواة بين الحد والمحدود لعدم صدق الحد حينئذ على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتباره مع
صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة في الحد يجب ان يقصد في المحدود الا انه ترك التاء في لفظ لعدم الاحتياج لتحقق اللفظ
بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى مبني على اتحاد معنى الوحدة في اللفظ واللفظة
في غير المشهور على ما ذكره تعريف الشارح مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل في
تعريف المفصل فيه ايضا وهذا ظاهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا يبتني الا على مناقضة لما ذكره فتأمل قوله
لعدم الاشتقاق التوافق بين المبتدأ والخبر انما يجب بثلاث شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وثانيها ان لا يكون مما يجري فيه
المذكر والمؤنث كجريح وثالثها ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة
بمعنى الملفوظ فالتاء للنقل موجود قلت قال الرضي الا ان اصله مصدر وليس الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم
فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وقال في مباحث الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز اعتبارا بالحالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما التأنيث
فلا يلحق من الصفات الا ما وضع وصفا انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهر ان قوله مع كون اللفظ اقصر ليس مما يترجح احد المتساويين في الجواز

فما قيل مع ان الامثلة اخصر فرجح على اختيار اللفظة ولم يختر اختيارا يهماشا على السوية تعقول قوله الوضع تخصيص شيء بشيء اي تخصيص اللفظ
بالمعنى اعترض عليه بان الباء ان كان داخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذي
اريد منه لا يتجاوزه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة
وان كان داخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشائع العرفي فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ
آخر في الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف اذ معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فسقط الاعتراض
على التقديرين اذ فيه مثلا لفظ زيد مقصور على الذات المشخصة بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافي ان يراد
به غير الذات المشخصة باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات المشخصة مقصور على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين
وهو لا ينافي ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح من هذه قوله مغلطة نشأ ههنا
اشتراك لفظ تخصيص الشيء بالشيء بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول المخصص به وهذا هو المراد
تخصيص اللفظ بالمعنى اي تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح في انه لا يجوز ان يكون الباء في تخصيص اللفظ بالمعنى
داخلة على المقصور عليه بل الباء فيه داخلة على المقصور وجوبا فكيف يصح ما ذكرت من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصور عليه قلنا لا دليل
للشارح العلامة على نفي هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به وانما حمله على ذلك خشية الذهب لا اتقاء الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى
ينافي وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثاني لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافي وقوع المشترك كذلك الحمل على الثاني ينافي
وقوع الترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثاني فان قلت يرتفع المنافات بحمل القصر على الاضافي في الثاني قلت فكذلك
يرتفع المنافاة في الاول بالحمل عليه فلا وجه لتقييده فظهر ان المقابلة انما هو باعتبار ان الباء في الاول داخل على المقصور عليه وفي الثاني
على المقصور لان القصر ليس بملحوظ في الثاني يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا نخصك بالعبادة معناه نميزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة
عليه نعم وان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين اجيب بان العلم يتوقف على تصور المعنى ومبان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله متى تصور كلي التقضي
الفهم كلما اطلق او احس فيقتضي الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما قبل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال البعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شيء بشيء اللام الى تعيين شيء لشيء لينظر تعلق المعنى لقوله
وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا ينظر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثاني مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فيتعلق
قوله المعنى به ظاهر اذ ثاني مفعولي التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثاني باللام
باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لما صح تفسير الوضع المعدى باللام بتخصيص شيء بشيء واللازم
باطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثاني باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير بتخصيص شيء بشيء واما ما قيل يمكن ان يقال ان تعدية
التخصيص الكان في اللغة بالباء الا انه في عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شيء لشيء والمخصص له ولم يقولوا المخصص به فنظر التعلق

بقوله وضع على تفسير تخصيص شيء بشيء ايهم عليس بموحد وان كان من جهته لانه ان اراده في عبارة المصنفين تحكي مالبا والله اعلم
لا يدفع الاعتراض الشارح قدس سره اورده ماليا وان اراده لم يحكي وفي عبارة المصنفين مالبا اصلا مو ثم كيف والشارح
قدس سره من المصنفين وقد حاكي عبارته مالبا مايعم في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المصنف غير على منا
عنه حقوله اولم يقو لو المصنف في حيز المنع وقوله بشرط التعلق لقوله وضع على تفسير تخصيص شيء لشيء بالمعنى لاشتمال قوله والاطلاق
ملاحظته غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف المستعمل في معناه ملاحظته اصلا كلاف مادام يستعمل في معناه ولم يتحقق حرما بل يصير اسما
الاطلاق من ملاحظته غير صحيح فانه يصح ملاحظته بل لا وجه للتعميم حينئذ لانه ان ثم فانه مع ما قيل فيه لعلو انه او اقيل الاطلاق من بدون القرينة
غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يعم معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف قوله ولا يعد ان يعني حينئذ حتى الحلق التي الملا
معيا او يستعمله اهل اللسان في محاوراتهم سوى التي الثاني بالنسبة تخصيصه على ما هو الظاهر المتبادر والمجاز غير داخل فيه كيف وهو المعنى
منه بواسطة القرينة لا بنفسه التخصيص والتعيين صرح العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه
فهو موضوع لقرينة المانعة عن ارادة وذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا ودال عليه لمعنى ان يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
وعلى الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لا يسمى الملحق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان في محاوراتهم لفهم منه المعنى المجازي
من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين لها ليس من افراد الوضع هذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع
وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا القائل عن اصل
السؤال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف
يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف ومعناه الامر المخصوص المتعلق بالمخصوص المتعلق تمامه
والامر الاجمالي معنى مستقل ولو سلم فصحته منها ليس لكونها دالة عليه بل للمراد وشاملا لكونه مفهوما منها عند التركيب سبق الذي
منه اليه وهو هكذا ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل على ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم
بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة فهم المعنى
من اللفظ لا فهم المراد وكما قال الفاضل الابهري في شرح الاصول لم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة
لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بعينه
فيكون المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضي للدلالة
نفسه كان حاصلا والمزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي اقتضاها
وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق مقتضى الدلالة الا بها فهي من
تتمة المقتضي وبذلك يتضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على
معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال البعض الفضلاء لكن ذكر في موضع آخر منها ان من شرط الدلالة ان يكون اللفظ بحيث متى
اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج من تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

من المجازات الكنايات والدال على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن شرطها
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب
بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا
حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضى عند اهل العربية
لان ما ذكره توجيه لتعريفهم الوضع ومن الثانى ان الدال عند الفريق الثانى الذى هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب
بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك فى حواشى شرح الشمسية واعترض بعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازى اذا كان
اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز فى نحو رأيت اسدا فى الحمام مجازا فى المفرد بل لم يوجد مجاز فى المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و
فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز فى المفرد ممنوع كيف والقائل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من
ان يكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ
المركب المستعمل فى غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير وايضا القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كرمى مثلا اذا كانت مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له عن
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات فى مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التجوز من كونها حقيقة
او مجازا والمجاز انما يكون فى المجموع المركب وههنا ليس كذلك اذ المجاز انما هو فى المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا
فى غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بقرينة او لا والاول يستلزم التسلسل والثانى
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى فعدم الورود ظاهر فان تعيينه له ليس بنفسه
بل بقرينة وكذا لو فسر بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه يفهم منه بواسطة
القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين* لكان انفهام المعنى والدلالة عليه بحالهما على ما مر وعلى هذا فالمجاز
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيد بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يفتقر
الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف فى الدلالة على معناه المجازى بل لا بد من قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا فى المعنى المجازى ودالا عليه بخلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى جريا
على ما هو الاصل ومرح وان لزم من تصور المعنى الحقيقى تصور اللازم البين بالمعنى الاخص ويفهم منه لامتناع الانفكاك واستلزام تصوره
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالة عليه بنفسه كما قال بعض الافاضل فى شرح الوضعية
لا يخرج بقيد بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه فى التصور ودلالة عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا
ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هى الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها ما يتوقف على القرينة او المراد
بكونها بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شئ آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند الجمهور

وهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق وبلفظ الوضع الماخوذ في تعريف الكلمة وتعريفي الحقيقة والمجاز فظهر ان ليس للمجاز وضع شخصي ولا
نوعي يكون سببا لفهم المعنى المجازي بل الفهم بواسطة القرينة وما ذكر في بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكر السيد في حواشي المطول تبعا
العلامة التفتازاني في التلويح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول
ما الحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غيرابي نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات
الى غير ذلك وتمثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب
وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيآت وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى
انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام
القرينة بحالها ومثله مجاز فالوضع عند الاطلاق يراد تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين
او يندرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز وشمل الوضع الشخصي والقسم الاول من النوعي
هذا كلامه فظهر ان ما قيل من انه ان اريد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكلمة ما فيه وضع نوعي من بعض الكلمات
وان اريد الاعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشيء قوله اي مخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة لكثرة الاستعمال و
ثقل حرف الحلق وقيل هذا الابدال اصطلاحي وقيل هذا الوجه مبني على ان تقرأ معنى بكسر النون هكذا قال البعض الفضلاء قوله مبني على تجريده عنه
والا لم يتصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فلو قلت كما انه لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عن اي بقوله المعنى كذلك لا يتصور استناده
الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم يتعرض له الشارح قدس سره قلنا احاله على المقايسة فان قلت فلم لم يعكس قلنا ليس
مقصوده بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا لاحترازيا فتعرض لتجريد ليدخل في ذلك واحال على المقايسة ما ليس له
دخل في ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يرتكب بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا تكثير الفائدة وهو جعل قوله معنى صفة اللفظ
والمعنى قوله فخرج به المهملات لما لم يصح المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصح بينها وبين الدال بالطبع على زعمهم مثل الدال بالطبع
بل اكتفى بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجود نوع الاشتباه فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعيد بل ما فعله الفاضل الهندي ليس
على ما ينبغي قوله وبقيت اي وخلا في وضع لمعنى خصص اللفظ بحروف الهجاء خصصت وعينت لغرض التركيب قوله وخرجت بقوله المعنى
هكذا في الحواشي الهندية فتوهم تفرد الشارح بجعل قوله المعنى قيدا احترازيا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الا بيان التجريد لانه
لا يخرج فكل ما نظر فاصل قد ما صول يقصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به لعدم اطلاع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا احترازيا
لا بيانا للواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت ان قلت كيف الورود ولهذا السؤال مع تفسير المعنى بقوله المعنى ما يقصد بشيء فان كلمة
ما عام شامل للفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله العقل الفعال للافراد زيد الا
المكتلات تقريبا ان المقصود من السوال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد

اللام فيه للعهد اي المعنى ما يتعلق به القصد للعهود المذكور اي القصد من شئ فيؤل الى ما يقصد من شئ والا فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عاما من المعنى قوله فان قلت لما كان مورد هذا السؤال هو السؤال الاول وقد اتحدا في الدفع اورده بعده والا فنشأته قوله مفرد قوله لبعض الكلمات صرح بالكلمات وان كان السؤال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ دفعا لتوهم عموم الالفاظ في السؤال الاول واكده بقوله المفردة رفعا لارادة الالفاظ من الكلمات اجراء لهذا السؤال على طريقة السؤال السابق الذي يتوهم فيه عموم الالفاظ قوله قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معاني كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة قوله ولا يخفى عليك كلام على السند لانه مساو قوله منقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة قوله وان كان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظة نحن له مع غيره ولفظة هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام قوله لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل والا ولكن ليسا بحرفين بل هما الاستدراك ولكنهما واقعان موقع الجزء والخبر يقدر بحسب ما يقتضيه المقام فيقدر في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لا غنا عنده وانما كان عنده غنا لو لم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر في الكتاب فان الوضع فيها وان كان عاما لا ينفع المجيب وانما ينفعه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص قوله فليس هناك اي في مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجي الى الفاظ مخصوصة او مركبة قوله مفهوم كلي هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين واما عند المتقدمين فالمضمرات والموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجي موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح التلخيص والمص ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون قوله ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قيد بالفظ لان الكلام في المعنى الذي وضع بازائه اللفظ لا انه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما قيل اذ هو في حيز المنع كيف وقد قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط الدوال الاربع مشاركة الكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضي الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدوال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخلو عن اختلال في حيز المنع كيف وقد صرح الرضي بان اح دال على معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب في الايضاح بانا لو سمعنا لفظ ديز من وراء الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاته فهي لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه ظهر ان ما ذكره هذا القائل في تقديم وضع على مفرد انه لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا في حيز المنع قوله وفيه انه يوهم لانه وصف بما هو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم لظهور المراد قوله فان اتصاف المعنى اي المعنى الذي يدل عليه اللفظ وضعا قوله انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره في حواشي الرضي وربما يتوهم ان مفردا في عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ احترازا عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح فی شرحه بخلافه انتهی ویمکن ان یقال المحذور فی الالتباس هو انعکاس المقصود بذهاب الذهن الی خلافه وههنا لیس کذلک لانه ان ارید اللبس بین ان یکون صفة له وبین ان یکون حالا من ضمیره فی وضع فهو لیس کذلک کما لایخفی وان ارید بین ان یکون صفة وحالا من منجیء فهو ایضا لیس کذلک اذ لا فرق فی المعنی یؤول الی افراد واللفظ لا یتغیر لیس هذا من قبیل الالتباس لانه انما یکون اذا کان احد الامرین اصلا والآخر خلافه الاصل بل ان تقدیم النعت المفرد ان لم یکن واجبا من الجملة فمن الکل فلا اقل ان یکون اولی ولا شک ان ترک الاولی خلاف الاصل والثانی علی الاصل نعم لو اعتبر اول الامرین کونه صفة والثانی کونه حالا من معنی الکان کلاهما خلاف الاصل لکون الحال عن النکرة خلاف الاصل صرح به الفاضل السندی فی حواشیه علی ان ذلک منقوض بما ذکره الرضی فی اول بحث المفعول به من قوله وکذا یجب تاخیره عنه لو اشتبه المنصوب بغیره بسبب التقدیم کما فی ضرب موسی عیسی اذ لو قلت فیه عیسی ضرب موسی لظن ان المقدم مبتدأ حیث حکم بوجوب التاخیر مع ان الوجهین خلاف الاصل اذ المفعولیة توجب تقدیم المفعول والابتدائیة کون الخبر مفردا فان قلت لعل ذلک لان الرضی لایری کون الخبر جملة خلاف الاصل حیث منع کون الاصل فی الخبر الافراد قلت لایلزم من المنع کونه مرضیا له ولو سلم فمنقوض بتجویزه الامرین فی امرا ونفسه حیث قال الواو بمعنی مع او للعطف مع ان الاصل الواو للعطف صرح به فی بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلاء ایضا فی حواشیه بجواز الامرین فیه فظهر ان ما قیل فی جواب النقض بجواز الوجهین فی نحو جئت انا وزیدا مع ان الاصل الواو ان یکون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل علی الوجهین مع کون احدهما اولی انما یتمشی اذا لم یکن یقصد احدهما قرینة تدل علی انتفاء الآخر اما اذا کان فالحمل علی کل منهما جائز وههنا النصب یدل علی کونه مفعولا معه دون العطف والرفع یدل علی کونه للعطف دون المفعول معه لیس علی ما ینبغی هذا وانت خبیر بان القول بجواز الامرین فی امرا ونفسه مع القول بان عمرا فی نحو ضربت زیدا وعمرا اسطریت اتفاقا مفعول معه علی ما صرح به الرضی مشکل **قوله** والآخر مفرد فان قلت الاغلب فیما اذا وقعت

[illegible]

بها خلافا للبعض یحتمل

با احتمالات **قوله** وان

لم یبال بعده رسم الخطای لیس بسالم فرسم الخط ضروری بالاختلاف اولان الالف انما یکتب فی المنصوبات لا فی الحالات **قوله** حلی انه حال من المستکن فی وضع ان قلت لو کان حالا منه لکان منصوبا حیث قال الرضی اذا قلت لقیت زیدا راکبا فان کان هناک قرینة حالیة او مقالیة یعلم بها صاحب الحال جاز ان تجعلها لایهما شئت من الفاعل والمفعول به وان لم یکن وکان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو من المفعول قلنا المحذور فی اللبس انعکاس المقصود وتغیر المعنی وههنا لیس کذلک اذ قد افراد والمعنی یؤول الی افراد واللفظ فلا یتغیر علی ان الزمخشری جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم یقل بوجوب التقدیم حیث قال فی المفصل قولک ضربت زیدا قائما تجعله حالا من ایهما شئت والیه یشیر لفظ المصباح ایضا **قوله** او دس لمعنی قال النحاة الحال من النکرة لا یجیء الا اذا کانت النکرة مختصة بوصف او اضافة او جنسیة مثل المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها فی سیاق النفی او النهی ومعناهما واتفقة فی حیز الاستفهام او قبل الانتفاء کالنفی او مقدما علیها علی ما سیذکره الشارح قدس سره وقد قالوا ایضا لایتقدم الحال علی صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سیبویه واکثر البصریین فما کان ما ذکره مطلقا علی ما جوزه وکانوا لایجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا کان معرفة او مختصا فاذکره الشارح لیس علی ما ینبغی والاخارکره ولا کلامه من شیء **قوله** لکنه مقارن لهم

بحسبها الخ بان ان اراد به ان زمان الوضع والتصافها بالمعنى بالافراد متحد فهو مناف لقوله فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع الا ان يقال البعدية ذاتية وفيه انه خلاف الظاهر والسياق وان اراد انه جعل الحاصل بعده كالحاصل معه ففيه ايضا تجوز
لكن يسقط به ما اورد على قوله وبهذا القدر كاف من انه لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا تفاوت في الحال قوله يخرج به عن حد الكلمة
قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب جزؤه مما لم يجعل للمجموع اعراب واحد بل اعطى الكل منهما ما يستحقه من الاعراب والبناء
مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج
لفظة واحدة ولم يعط الكل من الجزئين ما يستحقه بل جعل للمجموع اعراب واحد بجعل الثاني محلا له اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة و
بصرى قوله وامثالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل لا الرجل والا لغا امثالها اى امثال قائمة ولما كان امثالها وامثال
بصرى متحدة في الحكم اكتفى بذكر امثالها او امثال قائمة وبصرى يجعلها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير صرف
للظاهر ظهر ان ما قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عندنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فرية بلا مرية فتدبر وان ايراد
الفضلاء واحد بعد واحد على الشارح قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضى وعلى قوله هذا في نحو بصرى وقائمة وحبلى وحمراء ظاهر لان
الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا وانما المعنون بالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثنى والمجموع ان جعل
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني
الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد قوله واعرب باعراب واحد بجعل الثاني محلا للاعراب او اعرابا
فلا يلتفت الى ما يستحقه فلولا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لا صفة فيكون المعنى انه
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعربا باعراب اللفظين فجعله مضافا اليه لا يدفع ما ذكر تركيب
قوله مع انه معرب باعرابين قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجرى الاعراب على
جزئيه كما قبل هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل هو كلمتان
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة آه والانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما كالحيوان الناطق قوله بالغرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمفرد على هذا ما يكون من حيث
اللفظ مفردا وان كان معناه مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا قوله لو كان الامر بالعكس بان
يكون قائمة وبصرى وامثالها واخلا في حد الكلمة وعبد الله وامثالها خارجا عنه قوله لكان الانسب لانه ح يكون اللفظ داخلا
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا نظرا الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان
على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا قوله
لو لم يجريه اى مثل قائمة وبصرى قوله يترك اى يترك قيد الافراد بان يقال اللفظة الدالة على معنى بالوضع قوله لكان انسب بدخول
ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا
الاو قالوا وقلت على ما صرح به الرضى والسيد السند قدس سره في حواشيه قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
هو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين شيئين يحصل بها الانتقال من احدهما الى الآخر فتحققه يستلزم تحققهما هذا وانت خبير بان الوضع

بهذا المعنى ليس يتحقق في حروف الهجاء والا لفهم منها غرض التركيب متى اطلقت او احدث واللازم باطل فالملزوم مثله فلا يكون دالة عليه بل لمعنى الاحداث والتقدير يعني قوله موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بيقائها داخلة في الوضع هو بقائها في مجرد لفظ الوضع يعني انما يصدق عليها بانها وضعت وللوضع معنى آخر لا بمعنى تعيين اللفظ للمعنى او لا دنيفسه ولا بمعنى تخصيص شئ بشئ بحيث آه **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه غير مراد فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء المدية من الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة وما قيل في الجواب عنه ويمكن ان يقال ان الوضع يتناول حروف الهجاء كذلك يتناول الدلالة على ما صرح الشارح قدس سره وحروف الهجاء ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا ففيه بحث على ما عرفت **قوله** لفظ ونراختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ **قوله** من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا انتهى كلامه وحاصله ان المسموع من المشاهد لا ينحصر العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة ايضا فلا يظهر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بالحس لا بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفي دلالة اللفظ كالا يخفى فما قيل في بعض الحواشي لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كالا خير كما هو الظاهر او بالمجموع ليس على ما ينبغي **قوله** وان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع **قوله** كدلالة اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة يقول الرجل اح اح اذا سعل وآه آه بفتح الهمزة والهاء المعجمة فدلالته على الوجع هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي شرح المطالع اخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر انتهى **قوله** لا بد من ذكرا لوضع ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الافراد مستلزما للوضع ممنوع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا بالافراد على ما مر ولو سلم فالالتزام مهجور في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان يذكر بذكر الدلالة لا ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما مر في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** اي منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم بعد التعريف اذ به ينكشف الشئ زيادة الانكشاف وتعيين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيود متخالفة الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام متفاوتة وما فهم من قوله اسم وفعل وحرف الحصر اذ السكوت في معرض البيان بيان قال ونحصره فيها فيكون الدليل على الانحصار ويتعلق اللام به **قوله** لما فيه معنى الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى وجوابه كذلك والمتعارف فيه ترك الفاء على ما صرح السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء **قوله** والوضع يستلزم الدلالة دفع لما يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة **قوله** فهي اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكمال الحسن اذ لولا ها لكان صفتها مبتدأ وان تدل خبره ويلزم حصر الصفة فى الدلالة وعدمها مع انه ليس كذلك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا باللام او مضافا بالاضافة التى للجنس اقتضى حصر المسند اليه فى المسند صرح به بعض الافاضل الهندى فى هذا المقام فاندفع ما قيل انما اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان فى تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه قوله والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة رد على الفاضل السندى حيث فسر حصول المعنى فى نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد قوله ان تدل عليه بنفسها آه فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر به ما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او كونه مدلولا عليه بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعنى الابتدأ والانتها فان قلت ليس الابتدأ والانتها المطلقان ولا الخاصان المتصوران اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران تبعا ووسيلة لمعرفة حال شئ آخر على ما يجئ فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت العادة على تفسير معانى الحروف بامثال ما ذكر فيه معنى من هو ابتدأ الغاية فعبر عن الابتداءات المخصوصة المتصورة تبعا بالابتدأ المطلق الذى هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الحرفية والاسمية انما هى باعتبار المعنى بل متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق قوله فى الفهم عنها به اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن باحد الازمنة فى الواقع فينبغى ان يكون فعلا قوله من السمو عند البصريين وقد مر طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف قولهم لان امثلة الاشتقاق وهو سمى يسمى واسما وسمى به وهذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت ما تضمنه الفعل الاصطلاحى هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء وهو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل عليه قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وان الحرف آه يعنى علم من وجه الحصر اعتبار المميز للحرف عن اخويه الى الكلمة التى هو مشترك بين الثلثة وكذا الفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقى كما فيما نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يمتاز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار الامر المشترك فيما ذكره ليس لتوقف المعرف عليه بل لانه كذلك فى التقسيم فالمعرف للثلثة هو المأخوذ من التقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة مشتركة اشارة الى ان التقسيم حقيقى وان المعرف هو ما حصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده من انه علم لكل واحد حد يعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون فى المعرف قدر مشترك بل تحقيق المجرد والمميز وكذا دفعه بان هذا بناء على راى متاخرى منطقيين فانهم يشترطون التركيب فى الماهية حدا كان او رسما القول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد فى حد كل من الاقسام مما يميزه عن الآخر فحد الفعل انما يتم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى فى نفسها كما ان حد الاسم يتم بانضمام عدم الاقتران اليها فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لما ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى فى نفسه فى مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسه توهم منه انه يكفى فى الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد يعنى عند ارباب العربية قوله الا المعرف الجامع المانع لا ما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الجيبي المعرف بكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة من اختلاف الاصطلاحين **قوله** وسروه المتوسع قال الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله** اشار الى حدود ما يستفرسها الفطن ثم نبه عليها التنبيه المتوسط ثم صرح بما يليها الغبي **قوله** هو مجموع لو جعل المتضمن بالكسر كلمتين والدال على النسبة الحكمية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر او المتضمن بسبب الاسناد ولا كرم بدونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذا جعل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فان قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المعقول لا الملفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزءا منه قلنا جعل جزءا منه لجزئية الدال فلا يرد عليه ان جعله جزءا منه مسامحة او اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر وهي كلمة الى الآخر فان قيل انه يلزم حمل الكلام على مدلول لا مدلول لا جزائه وليس فيه ما يجعل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل الهيئة التاليفية عامة صورية للكلام يلزم ان يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا لا يختص به بل ليعمه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار دون الجعل لا مجال لتوهم ان يكون لو جعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل نعم يحتاج اليه مع ذلك لو جعل الباء بمعنى مع كما جعل الرضي حيث قال السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد حينئذ يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يؤول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلثة وفيه بعد انتهى وانت خبير بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور النحاة من ان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اي تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا منع من كونها لغوا فلا ورود له وجزئية الاسناد وقع اليه بجزئية الدال ولعل **قوله** قيل اشارة اليه نظرا الى ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لوقوعها موقعها انسبها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية لخروجها سباقتي في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه وبه فيها الكائن الموصوف او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن توهم المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا فذاك والا فنسبتها اليه اجمالية لوقوعها موقع المفردات فهي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب منتظرا للفظ آخر انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره للمحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لان المخاطب منتظر الى المضروب ويتم تمرد الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان **قوله** والغير الكلامية عطف على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير الموغلة في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال انه بمعنى النكرة كالمار واللئيم او ان غير معرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص له وان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا او لكان نكرة ولم يوجد ذلك الى في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كما تهم

٢٦

بحث الكلام

٢٧

جعله والمعنى المغاير هكذا ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح ومن ذلك قول الشارح قدس سره العزيز الغير الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين وجعل بدون عروض حالة لها يصير من جملة المركب حتى يشكل عليه الشارح قدس سره بقائه في التعريف كما زعم المحشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعله من جملة كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على مجموع زيد قائم حينئذ كما قيل بل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا ماله نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتهما على ما هو المتبادر منه

قوله وحيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لما دخل اذ لا بد في الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت جزءا على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضروري على ان المقصود ادخال الامثلة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون التعميم ولا مساس له بغيره فافهم ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة وحكما محل بحث **قوله** فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف في مثل مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الجزء والوصف على الجزء الاول لان الجزء الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حواشيه ومن زعم ان الخبر والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذي هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك في زيد عرف فيحكم بان الخبر في زيد عرف مفرد وهو الفعل وحده وبان الصفة في نحو جاءني رجل عرف ابوه هي الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده شمة من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره كذلك فظهر ان ما في بعض الحواشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** في حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به يتم المسند الى زيد الا ترى لو قلت قام زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط لغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه كذلك انه لم يرتبط بزيد قطعا **قوله** اعني قائم الاب يشير الى ان الركن في المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاخبار في قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح الشمسية وقد كذلك فالخبر ليس قائما فقط بل قائما المضاف الى الاب تأمل اشكال فان قلت قد بين في مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا انتصب او جر بالاضافة ففيها ضمير ففي قائم المضاف الى الاب ايضا ضمير راجع الى زيد فهو مع الضمير مركب فليس قائم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات في حكمه ما هو مقصوده قلت ان القول بان قائم في زيد قائم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لا يخلو عن خدشة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان في قائم في زيد قائم الاب ضمير زيد هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ثم وجدت في الحاشية بعد برهة من الزمان ما يؤيده فاورده في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب لعد اسنادها الى السبب

لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن
الوجه فانه حسن بحسن وجهه او لا نحو زيد قليل التمتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على
صفة له في ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيمتنع زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما الا انه لا معنى له بحيث الا
انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيمتنع ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب ثور مفهوم
من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم هذا كلامه وهو صريح في ان
استتار الضمير في الصفة انما هو اذا دل صفة السبب على صفة السبب الا لم يجز فظهر ان الاشكال الى فظ التاشكندي بسبب عن تحقيقه
مما ذكره الرضي وبه ظهر ايضا ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين في حواشي تفسير القاضي على جواب العلامة التاسع الحقق
التفتازاني عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات من ان الضمير في بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى
منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لها من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا
زيد اسود البقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة
السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له ما لم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه
يلزم من كون بديع صفة السبب هو كون السموات مخلوقا كون المرتبة فالقائل ابتدأ من قياس زيد اسود البقر عليه قياس
مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة السبب وهو ظاهر وصرح به الرضي حيث قال في
مباحث الصفة انما يجوز استتار الضمير فيها من المعمول ثم نصب المعمول اوجره اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف بمضمون
مرفوعها المضمر فيها كما قلنا في الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم واسم الفاعل المسند الى الضمير لما كان لا يجوز
تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للخالي عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام
جعل المجموع مفردا مثل الغلام واعرب في نحو جاءني رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذي يدل على ان هذا
معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قائم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين بينهما اسناد واليه اشير بكلام الشيخ قدس سره اذ لولا ذلك
لكان قائم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان يقولوا ذلك لما ان الفاعل خارج عن الجزء والوصف عندهم قال الشريف قدس سره
في شرح المفتاح ولشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض
بعض الفضلاء على قول العلامة التفتازاني في المطول حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ظاهر هذا الكلام ان
اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس
بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فهذا لا ينافي كون المجموع مبنيا كزيد السان فالوجه البين حذف الاعراب من البين مما قال له
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف
هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه
المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه

لا يكون مبنيا وليس بعارف وحدة استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبر المبتدأ كان للمجموع اعراب آخر محلي بحسب اعرابه للموصوف دون الاعراب الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدأ وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا وصفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لا يجري اعرابه المحلي على احد اجزائه وكذلك المجموع واذا كان معربا يجري اعراب المجموع على احد اجزائه اذا كان الجزء الاخير مشغولا باعرابه او ضميرا مستترا وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى في باجراء الاعراب المحلي للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى في جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذي استحقه على الجزء الاول اعني فاه وليس بشيء فان ذلك الاجزاء انما هو لسبب ان مجموع هذه الكلمات صار بمعنى مشافها من غير ان يلاحظ هناك مفهومات هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل فيكون مفرد الاجملة بهذا اللفظ فان قلت يشكل بنحو جاء الضارب حيث اجري على الضارب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبني قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة وقعت بصورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره في حواشي شرح المفتاح فاجراء الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل في جاءني الرجل فلا يكون من قبيل اجراء اعراب المبني على احد اجزائه وانت خبير بانه لا يخلو عن خدشة فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوه قد وقع خبرا فالمجموع معرب مرفوع الا انه اجري اعراب المجموع على قائم لتشغل جزئه الاخير باعرابه فالحكم قائم وحده هو معرب ام مبني قلت بل هو معرب لانه لما جعل المركب كالكلمة الواحدة معربة لما عرفت صار الكلمة الواحدة المعربة قائما يشغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائم الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح ذهب الى انه لا في المعربية مع الصلاحية الاستحقاق وهو يحصل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم والمبتدأ بسراه بقول مبتدأ قائم في زيد قائم بعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى قوله وحيث كانت الكلمتان ترفع لما ذكره الرضي كان على ما هو ان يقول كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث في عبارته استعمالا لا ان لفظ حيث يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير ما قليل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله ودخل في التعريف بمنزلة الجزاء فالوجه ان يقال حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل في التعريف ما ذكر وقت كون الكلمتين اعم وحيث يجيء للزمان كما صرح به في المغني قوله فانه اي المسند اليه في التركيبين المذكورين قوله في حكم هذا اللفظ والتأويل ضروري في نفسه لما ان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظ تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء المعنى مع تحمل احتمالين احدهما ما ذهب اليه الجمهور وهو ان الباء التي للمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التأويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون الباء ظرفا للتضمن والمعنى تضمن مع الاسناد كلمتين وح لا يلزم ان يكون الاسناد بين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه ضروري لما ان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف

احتياج الى الضميمة كلمتين لما قوله بل هنا دليل لا محالة عليه حتى لو كان المعنى لا يتضمن كلمتين مع الاسناد ولم يحتج لانه يتضمن كلمتين هو مقلوب ونحوه
مع الاسناد ونعم انما يحتاج الى الضميمة لو قال مثل جسق مهمل ليس بصحيح على الاطلاق والية الاحتياج الى ضميمة لو قال مثل جسق مهمل منكرة
من طريقه ثم ان التاويل بهذه اللفظ مستقيم فيما نحن فيه اذ لا يصح ان يقع جسق وديز ويراد بهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون حالا
لان ذلك الاصطلاح من النحاة انه يكون اذا كان اللفظ موضوعا بالمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظه ذلك اللفظ ووضع
تقول كيف من كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع حقيقي لبعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل
من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ او اللفظة وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون حالا اذا نقل من المعنى الى اللفظ لا
فلا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما منقولة وضع المهملات لانفسها
وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال فيحكم عليها لا يخلو عن خدشة لان
قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد معرب والرجل صحيح اذ الحكم فيها باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع
لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسماء مع اسنادها وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فلا بد من القول بانه علم
بانها اعلام حيث لا تاويل فيه ولا محذور ولا يأول وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتاويل واجب
نظرا الى ما قيل بان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن بها فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا انها
لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه اذ ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم
بمعنى انها لا توجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى مستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين
والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثل القول من حرف جر وضرب فعل ماض وليس على ما ينبغي فتأمل **قوله** اعلم الخ
كلام المصنف يحتمل انما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه الكلمتين تركبه منهما كما صرح به الرضي في قوله نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام
يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة مع ضربت
كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا باس به ولا يتصور مثله على طريق المفصل فيتحقق الافراد من الكلام في ضربت اليوم رجلا عنده
وهو قائم لا يرد على تعريف المفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة ولانه يلزم على طريقه تعدد الكلام الواحد باعتبار الثلاثة
والاثنين وكل واحد مع الاول كما قيل فيتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا يختص بواحد من طريق المصنف والمفصل وكون خبر
في قولنا زيد ضربت عمروا في داره مجموع ما ذكره الاتفاق على ان خبر المبتدأ جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب المفصل مجموع
ما جعل خبرا ولم لا يجوز ان يكون كون الخبر جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدول الجمهور ولا عن عبارة تعريفه كما
قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما لان كلام صاحب المفصل صريح في ذلك ولا
الكلام المنحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا على الخبر والمتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غيره وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فيجب
التاويل بالكلمة فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه وما كان الاسناد بين الكلمتين لكن يكون للكلمة متعلقات اذ المتعلقات
ليست من جزء المسند فاندفع ما قيل انما ان كلام صاحب المفصل صريح في ان الجزء ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانا نعم اذا كان

قولنا هذا الشی مرکب من هذین والاعلی ان اجزائه هذان لاغیر وان قولنا زید ابوه قائم فی قوة الکلمتین دون ضربت زیدا قائما المجموعه وفی کلا المقامین بحث **قوله** ذهبا الی ترادف الکلام والجملة حیث قال الاول الکلام هو المرکب من کلمتین اسندت احدیهما الی الاخری ویسمی الجملة والثانی هو ترکیب الکلمتین او ما یجری مجراهما بحیث یفید السامع ویسمی کلاما وجملة **قوله** علی الجمل الخبریة وذلک لان الانشائیة لا تقع خبرا بدون التاویل علی ما حققه السید السند قدس سره فی حاشیة المطول وشرح المفتاح وبعد التاویل یکون اما مفردا او جملة خبریة حیث یأول نحو زیدا اضرب به زید مقول فی حقه ان اضرب او مستحق ان یضرب وکذا اذا وقعت صفة فحینئذ مادة افتراق الجملة عن الکلام لا یکون الا جملة خبریة وقعت خبرا او وصفا لا انشائیة ولو سلم فالمقصود هو الذکر علی وجه التمثیل **قوله** وفی بعض الحواشی ای حواشی الفاضل الهندی واعترض علیه بعض الفضلاء بان تقیید الاسناد بالمقصود لذاته لا قرینة علیه سوی الاصطلاح علی اشتراط ذلک لکن الاصطلاح مشترک اذ البعض اصطلحوا علی اشتراطه والبعض علی عدم الاشتراط فتعارضا تساقطا فلم یوجد قرینة اصلا فاذا ارید ذلک لزم ارادة المجاز بلا قرینة موجبة للعدول عن الاطلاق الذی هو الحقیقة ومثله لا یجوز فی خیر الحد فضلا فی الحد اولی انتهی ویمکن ان یقال انه مشهور بشهرة کون الکلام اخص من الجملة وان المتبادر من الاسناد ان یکون بین الکلمتین بالایقاع بالفعل وکل ما فیه الایقاع بالفعل فهو اسناد اصلی مقصود لذاته **قوله** الا فی ضمن اسمین ای لا یتحقق العام الا فی فرد خاص حصل من جنس واحد او من جنسین ولا یلزم منه تحققه فی ضمن جمیع الافراد وحمل فی بمعنی من وان یدفع اشکال الظرفیة لکنه یورث اشکالا آخر یدفع باعتبار العموم فالوجه ابقاءهما علی معناها **قوله** لان الترکیب الثنائی الذی لا بد منه فی کل کلام لیکون احدهما مسندا والآخر مسندا الیه ولما لم یتصور کونهما فیما عدا القسمین المذکورین انحصر الکلام مطلقا فیهما فظهر ان ما قیل حصر الترکیب الثنائی فی ستة وابطال ما عدا اثنین لا یوجب الا حصر الکلام الثنائی فی اثنین والمدعی حصر مطلق الکلام لیس علی ما ینبغی **قوله** فتذکیر الضمیر بناء علی لفظ الموصول ان قلت کیف قال لفظ الموصول وقد جعله موصوفة حیث فسره بالنکرة لانه قال ای کلمة قلت بل جعله موصولة وفسره بالنکرة اشعارا بانه للعهد الذهنی لان المراد ای کلمة کانت لا علی التعیین وکما یجیء المعرف باللام للعهد الذهنی کذلک الموصول یجیء له قال العلامة التفتازانی نقلا عن الکشاف ان الذین انعمت علیهم لا توقیت فیه وهو کقوله ولقد امر علی اللئیم یسبنی فیصح ان یقع النکرة اعنی غیر المغضوب وصفا له انتهی وانما قال التذکیر مبنی علی لفظ الموصول اذ لو بنی علی المراد منه وهو الکلمة کما قال به الشارح لانث الفعل اذ المسند الی ضمیر المؤنث ولو لفظیا یجب تانیثه **قوله** باعتباره فی نفسه لما توهم من رجوع الضمیر الی المعنی انه لا معنی لکون المعنی حاصلا فی نفس المعنی اشار الی انه متعلق باعتباره وهو اما متعلق بمعنی نظرا الی الاصل ای دل علی ما یقصد بسبب کونه معتبرا فی ذاته ای لاجل ذاته لا تبعا لغیره او صفته له ای دل علی معنی معتبر فی ذاته **قوله** علی معنی فی غیره ای بسبب کونه معتبرا فی غیره ای لاجل غیره لا لذاته **قوله** ومحصوله ما ذکره بعض المحققین قال السید السند قدس سره بعد ذکر التحقیق الذی ذکره الشارح وهو ایضا محصول ما ذکره الشیخ ابن الحاجب فی ایضاح المفصل حیث قال الضمیر فی دل علی معنی الی آخر ما ذکره الشارح یعنی عبارته علی وجه یستفاد منه هذا التحقیق سواء قصده او لا فظهر ان ما قیل کانه اراد الشارح التنبیه علی ان هذا التحقیق لیس من السید السند قدس سره کما هو المشهور بل اخذه من کلام المصنف ولیس کما ظنه لیس علی ما ینبغی **قوله** قائما بذاته لیس تابعا وجوده لشیء آخر کالجوهر **قوله** قائما بغیره بحیث یکون وجوده تابعا لوجود المحل کالسواد والبیاض التابع وجودهما وجود المحل والاقرب بفهم المبتدی ما ذکره قدس سره فی حواشی شرح التلخیص من ان نسبة البصیرة الی

مدركات كنسبة البصر الى مبصرات و انت اذا نظرت الى المرآة و شاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا جاعلا المرآة مع انك في مشاهدتها لا تشك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقصد بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها و تكون الصورة مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة قوله مثلا منصوب على المصدر او الحال و المقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور و قبله قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره و لك بعد ملاحظة هذه الوجوه ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتداء سير البصرة و لا تخرجه ذلك عن الاستقلال و صلاحية الحكم عليه و به و اعلم ان الابتداء ان قلنا مطلقا كان معنى مستقلا و ان قيد متعلقا بمتعلق مخصوص كابتداء سير البصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات و يتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا ينبغي ويصلح ان يحكم عليه و به و يعبر عنه بابتداء سير البصرة و ثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق و يجعله آلة لتعرف حاله و يكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق و هو بهذا الاعتبار حالة بين المفهومية و لا يصح ان يحكم عليه او به فعلى هذا ليس هو الابتداء المطلق و لا الخصوص الا فرقا بالاعتبار الاول و لا يصلح ان يقع محكوما عليه و به فظهر انه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني و هو معنى لا يحصل ذهنا و لا خارجا الا بالمتعلق آلة لملاحظته و وسيلة الى تعرف حاله قوله و لا ترد يتعلق مستقلة قوله ما منه الابتداء اذ لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتداء و يكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة و مشاهدتها فرؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة قوله في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء و الاعلى ذلك المعنى الملحوظ بالذات قوله هو اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل الذات لا للغير قوله في نفس الكلمة الدالة عليه فمعنى كون المعنى في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا للغير و معنى كونه في غيره انه معتبر لاجل غيره آلة لمعرفة غيره قوله لفظا اسم فعل بمعنى انته و كثيرا ما يستعمل الفاء تزيينا للفظ هو كانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فاعلم الخ قوله ما بين السير و البصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد و الذات هو السير و البصرة و يكون الابتداء متوجها اليه تبعا لانه آلة لتعرف حالهما من كونهما مبتدأ و مبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرآة قوله المتعلق من حيث انها حالات و اما الابتداء الخصوص المتعلق من حيث انه مفهوم من المفهومات و يتوجه اليه بالقصد فهو مستقل يصلح ان يحكم عليه و به و يعبر عنه بابتداء سير البصرة قوله لعدم مسبوقيتها اشعر بان ارجاع الضمير الى ما باعتبار المسبوقية فاذا اتفق فالظاهر ارجاعه الى المعنى و ذلك لقربه و رجوع المعنى الاول اليه و كونه مدار الفرق قوله مثل فوق و فوق فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالتحية و الفوقية للنسبة المقيدة اليها فليس مفهومها مما يحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل و التزام الاضافة لا يقتضي عدم الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه و به قوله الى غير ذلك من قيد و قيس و قاب و اي و بعض و كل فانه موضوع لمعان مطلقة تعتبر في ذاتها المفهومة منه مع الافراد الا ان الغرض من وضعه لما استعمل فيها مضافا الى متعلق مخصوص فلهذا الغرض لزم ذكره لا لتتميم اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما عليه او به و لا ان يتم بدون ذكر المتعلق باطلا لان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل و آلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه و لا يلزم ذكر المتعلق ثم قال و اذا كان هو نفس المعنى به الخ

لملاحظة غيره ابتداء كيف يكون مسا قاب حين الاضافة ملحوظا بالذات ليصح تعقل النسبة بينه وبين ما اضيف اليه بعد تحصيل المفهوم
المركب الاضافي تحصيل المجموع ملحوظا بالتبع لملاحظة الافراد وفيه ما فيه **قوله** لانها الغرض من وضعها اى الاضافة الى متعلقات مخصوصة
قوله باعتبار معناه التضمني المتبادر من اطلاق المعنى هو المطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه
لعدم استقلال معناه المطابقي فيصير **قوله** غير مقترن مستدركا وفي هذا رد على الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم استشكل
بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقال ذلك بناء على مذهب من يقول بخروج النسبة
عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهذا المجموع معنى مستقل مفهوم من اللفظ عند الاطلاق لكن
الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شيء ما لكان حيث ما استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسب
الى موضوع معين بنوع تعيين و ايضا لو كان معناه شيئا الا الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لانه ح يكون الموضوع الذي توجه
اليه النسبة مفهوما منه عند الاطلاق فيرتبط به النسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل ولا يمتنع
حمله على شيء فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم ح مدلوله الذي
هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا لم يكن معها ضميمة لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها
ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها ادوات بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة
المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليفهم منه النسب بين امور
خارجية عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل يشتمل على ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار الحدث ظ على قول من يقول بدلالة
الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل بها فيشكل بعد انه يفهم من سماع ضرب بدون الفاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا
يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقال التضمن والالتزام
عند البعض هو فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم او لا ومعنى عدم وجودهما بدون المطابقة انهما لم يتصورا بدونها
كتصورهما بدونها في البسيط والذي لا لازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال نعم يشكل لو قيل التضمن والالتزام فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك الفهم دلالة التضمن عندهم بل التضمن فهم الحدث
في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا او التزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم
قلنا انه يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزئه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس بمراد وان المراد
هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون
الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني اعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة
المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل
والتضمن هو فهم الجزء في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر **قوله** اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع
الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم

قوله اما مستقرة خبر لجميعها انث باعتبار هو منها لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض اصابعه والمعنى ان الجميع لا يخ عن ان يكون موجودا في بعضها عن المصادر الاصلية وفي بعضها عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فاستعمل فيه اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء الافعال وفي بعضها عن الظرف وفي بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق منها والمركب ليس بمنقولين عن شئ قوله فليس شئ منها الدلالة آه بل كل منها دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المنقول والمركب ليس لهما الا وضع نقلي والجار والمجرور كعليك واليك والظرف المضاف كامامك ليس لهما بحسب الوضع الاول لكونهما مركبين ومنه ظهر ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والحق ان مدلولها الفاظ اسماء للامور اللفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها لا للقصر كما قيل والا لافاد ان دخول اللام مما به وهو مقصور على بعض خواصه فيكون كذا ما ع من زعم انه كل خواصه وليس فليس قوله لام التعريف على ان ما ذكره بعض منها ثم بين على ما ذكر لا ينافي ان يكون مما يتاتى لسبب آخر كعمومه لم حتى يتم منها لو لم يات به لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه خرج الى ما قل بحسب الكثرة وشهرة قوله وخاصته التي ما تختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشئ في الشئ بحيث لا يوجد في غيره فقوله تختص به تمام التعريف ان معناه ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا للغفلة وازالة للاشتباه واظهارا لان النفي غيره داخل على المقصود وكان المتعارف في الاستعمال دخوله على المقصور ومن قال انه ولا يوجد في غيره تفسير لما تضمنه تختص من جزئه السلبي آه اراد به ان تختص تتضمن جزئين ايجابي وسلبي وقوله ما تختص به جزء ايجابي فحسب لانه انما فسر جزئه السلبي بقوله ولا يوجد في غيره حين تختص عن جزئه السلبي فمجموع تعريف للخاصة فلا اعتبار عليه وان اراد ان قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما تختص به وتفسير لبعض معنى الاختصاص وعليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيد ان يتوجه الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان تمت على ما ذكره يلزم الدور لان معرفة الخاصة موقوفة على ما تختص به ومعرفة ما تختص به موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا لتعين تحصيل مجهول غير حاصل بل هو لفظي لتعين به تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثاني قوله اي لام التعريف اشارة الى ان اللام فيه للاضافة على ما هو مذهب البصريين وعوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفيين قوله لعدم شهرتها ولان الميم ليست حرف تعريف على حدة بل هو بدل من اللام كما ذكره الشارح قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في نحو طاب امبر من علي ابدال الميم من لام التعريف قوله اي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزئها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها الضعيف واما نحو ان لا تفعل فلم يتخطها لانها مستقلة لا على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وفارحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول

لالم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده حد كلا فصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن فازيل بحرف ثبت في الابتدأ ويسقط في الوصل لئلا يزول الخفة المطلوبة مهما الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انها اي اداة التعريف ال بكمالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** التعيين معنى مستقل ولو تعيين جزء يكفي تعيينه للكل فلا ينتقض باللام الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انه لتعيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اي دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما ممنوع كيف وقال العلامة التفتازاني ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذي ومتصرفاته زائدة لا اداة التعريف على ما صرح به الرضي في بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** وكك سائر الخواص اي باقي الخواص اه ردد الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع وقال المصرح في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الفائق انه بمعنى الباقي لانه من السور وهو مهموز واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كذا ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله** الخمس بالتذكير لتانيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية هذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهب اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصرح من تقدير حرف الجر فيهما على ما هو ظاهر عبارة المتن وصرح به المصرح في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** ان لا يخالف الاصل بالتانيث لكونه مسندا الى ضمير المؤنث وللتذكير ايضا وجه وكذا قوله بان يخص او يزيد عليه **قوله** اعني الخ تفسير للاولى **قال** الاسناد اليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه الرضي الاسترابادي حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لا غبار عليه ولا يلزم منه وضع المهملات اذ هو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع فعلة في قولك فعلة وزن طلحة للعلمية والتانيث من مصطلحهم وما قال البعض من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ علما لنفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث الاصطلاح لا ان واضع لغة المعنى قد تضمن وضعه لنفس اللفظ علما لان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام الغير اذا وجد له محمل آخر وارادة اللفظ من المهملات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاهمال لغة لا ينافي الوضع اصطلاحا نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن هل يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق ويراد نفسه فالظاهر اللزوم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينته فكذا فلا شك ان قصده في هذه الحال الى تعيين ضرب لمعناه ولكن قد وقع منه اطلاقه وارادة نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه الخ ولم يوجد مثله في المهملات لكان وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول المختص

٣٥

بالاسم والثاني بصيغة للمتكلم الثلث والجملة اليه فمسنده وضرب في ضرب فعل ماض باق على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لا بمعناه وكذا

من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره والحكم بكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها

ان سلمت فليست بالوضع قطعا بشهادة تبادر في الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم

عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا يتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت

هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما يثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة

احرف لم يكن هناك ضرب دال على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به

وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع بازائه انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلوله

هو فعل والالفاظ متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها اذا

ثم المذكور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ فيما ان لم تكن لازمة له اذا استعمل في معناه وان لم يستعمل فلا كقول النحاة

المبتدأ هو الاسم مخصوص او ما يأول والتأويل ليس ببعيد وكذا يوصف بالمعرفة فاما ان يقع حضر في الذهن معينا والتعيين بالاداة ومن فما

ماله تعدد معنى افرادا او يأول وهو المرضي للشريف قدس سره والحق القول بانه علم قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه وقع له محل

مشهور وهو ان الاسناد والقائم بالاسم لا يحتمل ان يوجد في غيره فالحكم عليه بانه من خواصه يكون لغوا وحاصل الدفع لان الشيء قد

يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض مفيدا دون البعض كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا

اذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق ومفيدا من حيث انه جسم وانت خبير بان هذا انما يرد ان كان المراد كون الاسم مسندا اليه في الخارج واما

ان اريد صحة جعله مسندا اليه فلا قوله اختصاص لوازمها اعلم ان التخفيف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع وحذف الضمير وتعويضه

اللام منه لازم الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف وتخصيص معه لازم للمعنوية فالموجود في الفعل ليس بلازم واللازم ليس بموجود

فالا يراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم كما اورده واحد بعد واحد ليس على ما ينبغي قوله لان الفعل اي لان الداعي لتعلق الاسناد

من جهة الحرف وفي الفعل هو الفعل على ما مر والفعل وضع آه فاندفع ما قيل هذا لا يتمحض دليلا على انتفاء الاسناد في الحرف فكانه دليل

على بعض المدعى قوله لان الفعل او الجملة لكن المص رح لا يقول به بدليل قوله المضاف اليه كل اسم نسب آه بل عنده يقع في يوم ينفع

بتأويل المصدر فما ذكره ليس سببا للتغيير بما ذكره عند المص رح بل عند القائلين به لانه لعله اراد ان الفعل او الجملة يقع مضافا اليه

ظاهرا وان كان في الحقيقة مأولا بالمصدر فيصلح سببا للتغيير عند المص رح ايضا لانا نقول لا يصلح ذلك بدليل قوله ثم وقد يقع فانه في بيان

ما يرد بقوله لان الفعل آه انه قد يقع مضافا اليه بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في التغيير عبارته وبالجملة ان المص رح وان لم

يلتزم استيفاء الخواص الا ان محل الاضافة عنده على المعنى الاعم اوفق ليوافق ما ذكره فيما بعد قوله وقد يقع هذا هو الموافق لان يجب

اليه المص رح قال الرضي رح والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك

يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم

قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليه وانما في الحقيقة فالمضاف

هو المضاف اليه الزمان في المثالين قوله فان مررت مضاف على ما هو ظ قول المص المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر

لفظا او تقدیرا او زید مضاف الیه و قد سماه سیبویه مضافا الیه قال الرضی لکنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم

فانه اذا اطلق المضاف الیه ارید به ما انجر باضافة اسم الیه بحذف التنوین من الاول واما من حیث اللغة فلا شک ان زیدا فی

مررت بزید مضاف الیه اذا اضیف الیه المرور بواسطة حرف الجر فی المنهل ثم الحق ان المضاف لا یکون الا اسما مطلقا کما صرح

به الزمخشری وغیره فمررت ما دل بالمرور **قال معرب** قال المص فی الایضاح هو من الاعراب بمعنی الاظهار او ازالة الفساد

وهو محل اظهار المعانی وازالة فساد الالتباس او من اعربت الکلمة اذا جعلت الاعراب فیها والوجه ثالثا من الاعراب لعر

باعتبار ان الاعراب یتحقق فیه لان القیاس معرب بکسر الراء انتهی اقول قوله باعتبار ان الاعراب یتحقق فیه یشیر الی ان الاعراب

بالمعنی العرفی وان لم یکن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنی التحقق فالاعراب العرفی سواء کان بمعنی الاختلاف

او ما به الاختلاف لا یجوز الاشتقاق منه بالنظر الیه ویجوز لغیره وان الاعراب فاعل التحقق والمجرور الی المعرب فتسمیة معرب والقیاس

متحقق فیه الاعراب المعرب فی الحقیقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القیاس معرب بکسر الراء ان اراد به انه کالاتی اسم المفعول منه

لا یجیء الظرف الیه واسم الفاعل غیر صالح فانتفی القول بالاشتقاق منه فهو فی حیز المنع وان اراد به انه انتفی الاشتقاق منه الا ان اسم الفاعل

غیر صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقریب غیر تام **قوله** الذی هو قسم من الاسم اشارة الی انه تعریف للقسم المعهود المذکور

سابقا **قوله** ای الاسم اشارة الی ان المرکب صفة موصوفه الاسم واللام فیه بمعنی الذی فلا یرد مبنی الاصل ولا ان المتبادر من المرکب

هو المجموع **قوله** لم یناسب فسره به لیخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب لمبنی الاصل وان لم یکن مشابها فالمشابهة هو الاشتراک

فی الکیفیة **قوله** موثرة فی منع الاعراب فلا یلزم فی التعریف جهالة کما قیل فذهبت تلک المناسبة فی اول بحث المبنی قال فی المفصل

وسبب بنائه مناسبة ما لم یتمکن اه تضمن معناه نحو این او شبهه کالمبهمات او وقوعه موقعه کنزال او مشاکلته للواقع موقعه کفجار او وقوعه

موقع ما اشبهه کالمنادی المضموم او اضافته الیه نحو من عذاب یومئذ **قوله** مبنی الاصل فی البناء بیان لحاصل المعنی من حمل الاصل

التقیید للاصل فی الترکیب الاضافی حتی یکون اخص مطلقا لا من وجه فیکون الاضافة بیانیة ولو سلم فکونها بیانیة بحسب المآل **قوله**

وهو الماضی وکذا الجملة من حیث هی صرح به السید السند قدس سره فی حواشی المتوسط **قوله** بغیر اللام قید به لیخرج المقرون باللام لان

الامر بحسب عرف النحاة حقیقة فی المقرون باللام والصیغ المخصوصة صرح به العلامة التفتازانی فی شرح المفتاح وقال السید السند قدس

سره فی ترجمة الشریفیة لفظ امر در اصطلاح نحویان اطلاق کرده میشود بر امر غایب خواه معلوم خواه مجهول و بر امر حاضر خواه معلوم

خواه مجهول فاندفع ما قیل لا حاجة الی قوله بغیر اللام لان النحوی لا یسمی ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغیر اللام

قوله اسم ان صاحب الکشاف الی قوله ای معربة من کلام السید الشریف **قوله** ولیس النزاع الذی بین المص وصاحب الکشاف فی الاسماء

المعدودة العاریة عن المشابهة **قوله** من قولک اعربت الکلمة ای اجریت الاعراب علیها **قوله** لا یحصل الا باجراء الاعراب وبعد الاجراء

لا یتصور النزاع فی کونها معربة **قوله** فاعتبر العلامة فی کون الکلمة معربة اصطلاحا **قوله** مجرد الصلاحیة ای کونه صالحا لان یتصف

به لیستحق الاعراب بعد الترکیب بان لا یکون مناسبا لمبنی الاصل لا الحصول بالفعل **قوله** واعتبر المص فی کون الکلمة معربة اصطلاحا

مع الصلاحیة ای کونه صالحا للاستحقاق بعد الترکیب بان لا یکون مناسبا لمبنی الاصل **قوله** حصول الاستحقاق بالفعل بان ترکب

مع غیره ترکیبا تحقق معه عامله فاذا حصل الاستحقاق بالفعل بما ذکر یصیر الاسم معربا واما وجود الاعراب بالفعل فانها خارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على المذهبين يدل عليه ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فصل ذلك لانه لا يتصور جريان الاعراب
لفظا في جميع الاسما قوله ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا قيل لمن قال جا زيد بدون الاعراب
تنبيها على خطائه لم تعرب الكلم اي لم تجر عليها الاعراب لفظا اليها القائل والحال انها معربة لا مانع فيها من الاجرا لفظا على ما هو المقتضا
من تقييد الجملة بالجملة الحالية اذ انه من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة وموارد استعمالها الانكار على عدم الاجرا لفظا وهو انما يتجه
اذا كان الاجرا ممكنا كزيد وعمرو ومثلا لا كقاض وعصا على ما توهم البعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المعرب اصطلاحي لم يعرب لا
لانه من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب
بحسب التلبس على ما ينبغي قوله من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشي بما هو متوقف
على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف
معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه معرف حقيقته توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب
ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف
على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستعمال او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه
السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
الى آخره وحاصله ان الدور وان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو
ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم لان مقصوده من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة
المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل يشير
بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع
فلا يعرف الاختلافات النحوية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تخص اسمائها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة
اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال
الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم فمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور قوله لان الغرض
اي المهم فالمقصور على معرفة احوال اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدأ يستدعي الحصر على الخبر مع انه ليس كذلك
اذ من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك ولو قيل ان يعرف به احوال الكلم كما في عبارة السيد
السند قدس سره لم يرد قوله اي من جملة احكام المعرب اشار به الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة
الحكم الى المعرب للجنس لا للاستغراق قوله واثاره المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشي هو ما حصل
من الشي والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة الترتب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في المبني قوله
من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال يختلف آخره اي آخر المعرب ج
باختلاف آخره من الاستفهامية في نحو جائني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني قوله حقيقة كما اذا كان الاعراب

بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحركتين

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلثة في الجمع ثم قال هذا الجنس بمنزلة النكرة يختص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا فالمعنى يختلف آخره باختلاف جنس العوامل **قوله** الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستفهم عنه بكلمة من نحو جاء زيد من زيد ورايت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخر منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر انتهى وفيه انه اخراج المخرج لما عرفت وايضا الحاق الحروف الثلثة في آخر من انما يكون اذا كان المستفهم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فلابد في الاتيان المعرفة بعد من مرفوعة او محكية على ما صرح به في المفصل وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جاء رجل آه **قوله** اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز من النسبة الى الفاعل فاعل كما انه عن النسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي محل آخره المفروض

قوله قد اختلف العوامل فيه فان الفعل يقتضي النصب والباء الجر الا ان المحل غير قابل فالاتفاق انما جاء من قبل المحل لا من قبل العامل على ما هو الظاهر المتبادر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في حيز المنع ثم قوله فانه قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل لما مر من انه اذا لم يكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام للجنس والاصل فيه ان يتعلق الحكم بالجنس فاندفع ما قيل ان العوامل جمع واقل الجمع ثلثة لا اثنان فالظاهر ان يكون المراد بالاختلاف اختلاف جماعة من العوامل وارادة ما فوق الواحد خلاف الاصل **قوله** وقولنا اي لئلا ينتقض بقولنا المفهوم من النقضين المذكورين وهو كل من لفظي المثنى والمجموع على سبيل البدل لاشتراك النقضين فيهما على ما يشعر به قول الشارح مثنى او مجموعا والغرض منه الاشعار بكون كليهما مادة للنقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والمثل للتعميم المتعارف على وفق قوله مثل قولنا فما قيل ان قولنا معطوف على قولنا مضروف تقديره لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصلح الا ان يكون مثنى او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قوله مثنى او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت واما ثانيا فلان المقصود من اتيان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كل لا ما اضيف اليه المثل لا ادخال ما يجانسه في التصحيف فتامل

قوله فان قلت لا يخفى على المتأمل ان هذا السؤال غير وارد اولا منشأ له الا ان يقال منشأه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما قيل منشأه الجزم بان كل حكم معرب اختلاف فليس بشيء اذ لا وجه للجزم به مع قول الشارح قدس سره اي من جملة احكام المعرب **قوله** مع عامله ابتداء في اول الامر اي من غير ان يكون مسبوقا بكلام آخر فلا يرد ما قيل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي تحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله وذلك لا يوجد فيما فرض ثم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي بعد ذلك الاسم في تركيب تحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخر ان قلت تحقق فيهما

اختلاف العاملين بالنوع قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متعين اذ يحتمل ان يكون العامل اثنان فالاولى

رفعا للاول عن دخول الاعتراض صحيح اما ما حكم به الفاضل المحشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عاملية

سببا عاملا معنوي غير صحيح واخذ الحصر المذكور في قوله ان محل العامل المعنوي ليس الا الرفع ثم كيف وقال النحاة اما العامل

المعنوي فانه يعمل ان اعمه بما يعني فعل ما او من غيره وانه يرفع اذا كان الاخر ومنه ظرفا وان لم يكن ظرفا مستقر انحو ما كان فيه معنى

ولم يكن مشتبها بما له نحو ها وليت اما الحال فيعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيد اي المستقر في الدار زيد

او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم وكذا المفعول المطلق يعمل فيه معنى الفعل فمن لا يرى الحذف اي حذف العامل في مثل له علي الف

درهم عرفا كذا في اذا له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله له صوت والمصنف لما في من ملاحظ الحصر

ما ليس بمعنى فعل وان امثال اعملها الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع كذا في شرح الالباب **قوله** اي حركة او حرف اي حرف

على سياق شهرة الاعرابية بالحروف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة عنه قدس سره من قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا

واحدا كالباء الجارة وقال الاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والتقاما لموصولة على عمومها اعني ما دات

جيران بما يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو القيت يدل على ترجيح التخصيص بل يصح تعينه لان كلمة لو للالتفاء وجعلها بمعنى ان ايضا

لايدفع ترجيح التخصيص له ذكر كلمة اذ الدال على ترجيح الالغاء والحق ان الحرف ان قيد بما قيدنا فالاولى التخصيص والا فالاولى الالغاء

واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما

لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل ان تخصيص كلمة ما بالجزئية اخرج المجموع فيتوجه الى بعض في الاعتبار

ثم ان الحاشية المذكورة ايضا على عموم السلب الذي يفهم من قوله لاية العامل والمقتضي على ما هو الظاهر من الجمع والمنع ومن قوله لكنه اذ

لو كان الحمل على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضي لما كان للاستدراك معنى لان المعنى ح لا يرد كل عامل بل البعض وقد

اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير لو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يبق عامل على حرف واحد

قوله هو المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه لما اقترن بالحركة التي لا دلالة لها على شيء علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة

لها على شيء وفيه بحث لانه وان خرج بما ذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به عن التوجيه ما مر فروله وهو الحروف

الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف يتبادر

مقارنتها بالحركة كون الحرف من حروف المباني قال الفاضل الامير في شرح اما صول الحركات الاعرابية موضوعة للمعاني

المعتورة على الاسم لكن بلا وضعها تحصيلا بل نوعيا علم ما استقرأ دمل هذا يكون كلمة وحروف الدالة للمعاني فتبنى في عبرنا وقد يجاب

من قبل السؤال بان الباء الة فلا يرد والعامل والمقتضي اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه

عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو عامل حقيقة واما خروج المقتضي فلان تلك السببية قريبة والمقتضي

ليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الالة اقول يحتمل ان يحمل الاعتذار المعروح بما على مسلكهم اعني ان العامل

كالعلة الموجدة بان يقيد بالاستعانة وهو لمعاني الالة اكثر منه في الموجد واعترض عليه بعض على قول الشريف قدس سره فان المتبادر من السبب

السبب القريب بان المتبادر من لفظ السبب السبب القريب لا من كلمة الباء اقول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث مشابهة المنكم من المطول ان السبب القريب هو السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه بالسببية وناهيك حجة قوله
على ذلك وبعيد ق التعريف اي كل واحد من الحركات الثلث والحروف الثلث لان المراد السبب القريب الغير التام الا ان
كون ذلك متبادرا مما استعمل فيه الباء محل تردد قوله وحين يراد شرطا وقوله لا يرد العامل والمقتضي جوابا قال العلامة التفتازاني
في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولنا مين قد يستعمل استعمال لا قوله بما الموصولة المفسرة بالنكرة اشعارا
بانه للعهد الذهني قوله من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي
سبب بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب قوله معرب على اختيار المصنف رح قال صاحب اللباب والاعرف بين النحاة انه
مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المصنف لانه ليس بمشبه الاصل قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب
الى الكسرة واما حركات ما قبل تاء التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بمرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات
ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة ففيه انه حين الاضافة ليس
بمعرب فضلا ان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكما ان حركات ما قبل تاء التانيث وعلامتي المثنى والمجموع خارجة عن التعريف
بقوله كيلا يخرجه آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي ايضا لانه ليس معربا حين الاضافة
قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها
لانك اجريت مثلا في قولك جاءني مسلمان من المثنى ولم تجز عن المفرد ثم تثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا
لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف
الى ياء المتكلم كما قيل ففساده واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورأيت غلامي فيتبدل حركة المعرب بحركة اخرى
ففيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل بسبب عروض حركة اخرى بسبب وقوع المعرب في التركيب وكسرة
غلامي ليست كذلك قوله اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل
حال الجر بل قبل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عند المصنف
المركب الذي لم يناسب مبني الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به ايضا حركات ما قبل تاء التانيث وياء النسبة
وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج الجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور
فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان جعل من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب بتقييد الحيثية قوله كانه اراد هذا المعنى اي
اراد بقوله ليس هذا تمام الحد انه تم حد الاعراب جمعا ومنعا بدون قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معطوف على اسم
ان وخبرها فهو في قوة لا ان اللام في ليدل متعلق بأمر خارج قوله فانه بعيد مما للنفي قيل ان المصنف رح ومن قال هو جاء ومنع
الاعراب اراد انه متعلق به لينطبق الغرض على الفعل ولو جعل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يستدعيه
الدلالة على المعاني بل يستدعي وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يستدعيه واليه يشير قول الشارح قدس
سره وضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني قوله غاية البعد اذ المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف
فالتبادر الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظه في التعريف اصلا قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف

الاولى ان يقال ما اختلف ويعلم منه جلية الاختلاف ايضا في الدلالة او تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يوجب عليه مأخذ الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه اكرامه كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجه ان اعتبر المعاني طارية كما قال الرضي الخ

علامة وشمل هذا

اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجه ان يجعل الاسم مشتملا على تلك المعاني ومتصفا بها ويؤيده والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على التضمين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة اخرى بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول قيدا والثاني قيدا على الاغلب **قوله** والاعراب على صفته اي الاثر يطلق على صفة المسمى لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا وكونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي انه دال على وصف الاسم والدال مثل الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متأخرا عن الدال عليه اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر او في حكمه رعاية للطريق الانسب **قوله** وهو مأخوذ من عرب اي الاعراب الاصطلاحي مأخوذ من مصدر اعرب بمعنى اوضح وهو الاعراب بمعنى الاظهار اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس مذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** او من عربت اي او هو مأخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الخبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالسلف مقدم على الاول فان قلت اذا كان الخبر المجموع لا كل واحد فالمستحق للرفع هو المجموع فما وجه اجراء الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة خبرا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك وايضا لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط يكون لسببه تعيين اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينها انما وقعت بهيئة الاجتماعية جزءا لما قبلها اجري الاعراب على كل عذرا عن تعطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب ودفعا للترجيح بلا مرجح بقي ان عطف النصب والجر على الرفع الكثير من الاشكال لان رفعا ليس منسوبا الى شيء حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشيء مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل لا نسبة الا في المجموع الا ان يقال النسبة اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقدير الخبر وقوله رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يعرفوا القاب الاعراب الا الحركات المعينة ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا **قوله** بخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اولا كضمة فاء فعل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقولك المعرب بالضمة رفعا وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب يطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط

بشام بن معاوية هو المراد قال الرضي وليس بجيد لانه جبل العقل الذي هو الجزء الاول بالمضاف اليه كذا بالمصار غيره من الاسماء فنقد قوله وفي مررت بزيد ابا عامل فيه واختلف في غلام زيد فقيل ان العامل الحرف المقدر وقيل المضاف قوله ثنى ولا مجموعا حقيقة قوله اعلام انها خرج ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وجهه ذكر خروجها بالقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيل بالتوافق بين المنصرف وغير المنصرف على طريق المعم قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما بل متغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنين بكسر الفاء وجاء بضمها ايضا في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء في ثبة بضمها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس للجمع وكل التعبير عنها بجمع قياسي وحقيقة بجمع سلامة حقيقة بل عرض من الفاء واللام المحذوف فيهن نسيا فاندفع ما قيل تغض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر تمام ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف انتهى حاصله ان في بعض نسخ تعاقب على التنوين متعقب الاعراب عليها على خلافه للقياس فيجري فيه الحركات والتنوين قوله ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت فروعا للحركات في باب الاعراب قال في التوضيح هذا من باب عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز عند المصرح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلام بكر واما معمولي عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ونص قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله والفتحة نصبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملهما مختلف بعاطف واحد غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا الجمهور على جوازه في صورة تقدم الجر وليس على ما ينبغي قوله بالالف والتاء على قول المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقلون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المؤنث وتقدير المعطوف اي جمع المؤنث السالم وما في صيغته قيل فيه انه لا يكفي لخروج نحو ثبون وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واحترز به عن المكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسندا الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما المكسر غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا اشتباه كر في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فان النصب فيه تابع للجر اجراء فقوله اجراء مفعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله مفقود قلت المعنى فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط التشارك كما في الفاعل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا الاتحاد في الجهة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا قوله جرا للفرع وهو جمع المونث السالم على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد ولم لم يجر على طريقة اصله فى الاعراب بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فى آخره قوله والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف وكسرة فى نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر عدم الانصراف على ان ذلك ليس على الاطلاق بل اذا اصل نحو مسلمات علما فذهب الزمخشرى انه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة قوله منقوصات واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان قوله لامه ها لقولهم افواه وفويه قوله اصله فوه بفتح الفا وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب قوله وهو لفيف مقرون بالواوين هكذا فى الحواشى الهندية وقال الرضى لامه يا لان عينه واو بدليل ذوا بذوات وواذ فواو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه مونثه وهو ذات واصله ذوات كنواة لقولهم فى مثناها ذواتا فحذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلت فى المونث ذية كطية انتهى ولايخ عن قدح فيه قوله لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة قوله فاعرابها هذه الاسماء الستة يشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئى المذكور والمقصود الحكم عليه وعلى امثاله هكذا قال الفضلاء الواحد بعد الواحد واقول متمسكا بحبل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها بعد تقييدها بكونها مضافة الى غيرياء المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة فى الحكم بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها وامثالها معربة بالواو والتى فيها رفعا والالف المنقلب منها نصبا والياء المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل فى وجه التجريد لئلا يمتنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وبالجملة كيف يقول الش بان الحكم فى المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع فلا بد من التجريد اصلاحا للمتن مع قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو لغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو والقرينة عليه ان المقصود بيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فقول الش قدس سره فاعراب هذه الاسماء الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لا انه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل فى توجيه الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك بالصفة التى اشتهرت وهى كونها اسماء ستة ليس على ما ينبغى وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله مضافا الى غيرياء المتكلم لغوا مع قوله ولم يكتف فى هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضى التجريد والذى يقتضى التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد كانهم جردوا النظر عن التقييد الكلام قوله مضافة تقييد آخره عن قوله بالواو ولانه جعل حالا عن المستتر فيه فيكون العبارة مجهولة

على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله التعرض لا التغير عن المركز بلا تعرض

وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممتنع عند سيبويه اما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدأ نحو زيد قائما في الدار وما نحن فيه

كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي فتح باب التقديم وسد باب المنع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى آه فيعلم منه ان المثنى والمجموع اعرابا قبلها

سنة على ما يشعر به قيل الجعل الثاني مسببا عن الاول وهو ان النظر ان اعرابها بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابها بالحروف

توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات

في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان ينفرد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين

للمفرد بالاعراب الاقوى لما اختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى حيث ثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي

هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف

والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان الجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع

اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق بهذه اثنان وثنتان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت هذه مثنى ثم ثني لم يكنه مثل ذا

في ثنتان ثنتان وذلك لان معنى ثنتان لو استعمل طرف الجعل وليس الطرف الواحد معنى الثنتين فاثنتان طرفا الجعل المثنى فانتفى في مجموع الا

لا في كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجهه اقرب الى غاية الضعف من وجه الشارح قدس سره **قوله** ولوجود اي ولامكان الفصل

بالمشابهة فيما من هذه الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او خصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف

آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب

والابعد وسائر الاضافات كذلك على ان ذلك في الفم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان سالما للاصلاح

ويحتمل ان يكون قوله ولوجود حرف صالح عطف على قوله لانهم لما جعلوا فصار نكتة لجعل اعراب الاسماء الستة بالحروف على ان قوله

ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشارح غير صالح للاصلاح وهو لغط اذ قد عرفت الاصلاح وقوله ويحتمل ان يكون آه بعيد

غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ المتبادر بل المتيقن انه معطوف على قوله المشابهتها فالعطف على قوله لانهم لما جعلوا يكون من

قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل الالغاز مع ما فيه من بقاء قوله لمشابهتها غير موجه بل غير مفيد وقوله مع ان ذلك في الفم غير ظاهر لان

الاب كما يستلزم للابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك الهن هو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل

والفم يستلزم صاحب الفم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف

اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجلوبة للاعراب

وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العمدة

ثم جعلت ياء والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع

علم العمدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل حركة ما قبلها من جنسها

للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون

من سنخ الكلمة فهي محل لقيد ما لم يقده البدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت لقيد التانيث بخلاف الواو والتي هي اصلها ولا ينبغي

ذو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويتوقف عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والمجموع انتهى قيل وللمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعاني ممنوع ولم لا يجوز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعاني لا ينافي كونهما من سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف وياء التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح به الرضي ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهي البطلان ولو سلم فكونهما من حروف المعاني ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفي له ان يقول اي محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخها ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة بالحروف الثالث في الاحوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال آخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة واي شيء الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الرد ليس قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينها وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الخفا فلا يجعل مثلها اعلاما للمعاني وقال المص رح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ايضا ضعيف على ما مر آنفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويشكل عليه ببقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف واحد ولا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحها كما في ماجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشية منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا مع فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا انها مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص رح كلام سيبويه **قوله** وهو كلا الف بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المونث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين ومن الياء عند السيرافي لسماع الامالة فيه ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد المعنوي الا المعارف

فلا يضاف الى النكرة فلا فائدة فيه في النكرة المختصة صرح به صاحب المغني **قوله** وكلتا كما على وزن فعلى والالف للتأنيث

جعل اخرا كالالف في كلا والتاء تحيض للتانيث فلذا جاز توسطها فيها زائدة لكونها بدلا من الام لما لم يتجح ما قبلها ولم

تأت الرمعت كتابت واخت وعند الجرمي وزنه فعتل قال الرضي ولم يثبت في كلامهم والحاق الالف بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده

والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى

مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما

كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر تخصيص فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب

جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا الا ولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيهما وان لم يتبعا المثنى المعرب نحو

جئنا كلانا وهما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقعهما في نحو كلا اخويك ... تم ان ما ذكره لا يخلو عن شئ

من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيدا للمثنى ايضا ليس كلما ينبغي **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلق

ولم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكذا ما يعرب بمضافا الى المظهر اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف

يسقط الا ولى حذف له في التقدير بل انما ذكره بيانا للواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال الرضي فيه

لغتان افصحهما وهي اللغة ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظاهر والاخرى وهو

الاكثر ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجهه انه اذا اضيف الى المضمر المتصل بها صارا كالكلمة الواحدة فقوي امر التثنية فيهما

لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفا في النصب

والجر تشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان

في الرفع فتثبت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف

القياس بهذا اللفظ وقال الرضي كذا تعربه مضافا الى الظاهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيد اه انظاهر انه لا حاجة اليه كما قيل

لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله ثانيا **قوله** والحكانت مفردة لان المثنى ما لحق آخره

الف ونون ولم يثبت لها دليل **قوله** ايما يسمى اصطلاحا يعني جمع المذكر السالم في اصطلاح النحاة اسم الجمع بالواو والنون لكن

ان يكون واحده مذكرا كالمسلمون اذ لا يقال كالقرون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او المعطوف **قوله**

اي نظائرها يشير الى ان اطلاق الاخوان على ثلثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرون

اي لم يثبت من اهل اللغة ولم يسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية

السوداء لكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فاندفع ما قيل انه يذهب ما ليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين ما فوقها ليس جموعا

في الاصل غلبت على تلك المشروعات تغليب العام على الخاص ثم قال بما يفيده هو ان لا يقال الاعداد المختصة من الاعداد حاصلة

بتكرارها الامن تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى في افادتها واحدها من لفظها انتهى اقول وفيه بحث لان كونها حاصلة

من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات واثنين

وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان الياء واللام في مثل هذا التركيب اعني قوله والاصح كثير من التراكيب

۴۸

المصنفين وكانهم اجروا الكلمة ان مجرى لو هكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح قوله وايضا هذه الالفاظ والنغ لوكان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا العلم مذكر يعقل اولصفات العقلا وعشرة ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة واليه لسمع اطلاقها على العشرة فما دونها على ما هو الاصل في جمع القلة قوله وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو في الآخر مع كون النون بعدها قلت قال الرضي اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرها المجلوب قبل الاعراب علامة التثنية والجمع وفي المثل ثبت الجدار ثم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابها من جعل الالف والياء للمثنى والواو والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرها كذلك ووضعها على تلك الحروف فظهر انه ليس فيه توزيع اصلا فضلا عن ان يكون التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بلا اعراب قوله ولما جعل اعرابها بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي وجدت في آخرهما ووضعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب قوله ولما جعل اعرابها الى قوله فوزعت لا يخلو عن خدشة لانه انما يتصور لو كان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل ذلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها وعلى هذا فلا معنى لقوله فلو جعل وقوله لو خص لانه لا يرد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جالبا قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفتها لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعلوا الالف المثنى والمجموع وواو الجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى قوله فوزعت الظاهر ترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء قوله وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجد في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلناهما اختلافهما اختلاف الاعراب والظاهر ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل على كل منهما قوله وكثرة التثنية لعدم تقييده بقيد او لوجوده في الجمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود في التثنية قوله الذي اشير اليه تقسيمه اليها فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف الآخر لا اختلاف العوامل وان اللام في

قوله التقدير واللفظي بعده **قوله** في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الظاهر كونه موصوفة لكونه قائما مقام الجزء بل جزء مع ما فيه من حسن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضاف فيرجح كونه موصولة وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد ولا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدأ والخبر وهنا قوله فلا بد من عائد فظاهر ان ما قيل اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجع التبادر في خبر المبتدأ ثم انه لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله الفاضل الهندي لئلا يفوت حسن الموافقة لقوله اللفظي فيما عداه **قوله** تعذر الاعراب فيه اعلم انهم اختلفوا في حذف العائد المجرور من الصلة فمذهب سيبويه والاخفش جواز حذف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجرور متصل به الصلة ومع ذلك فذا ليس بحذف مع الجر رما فمذهب الكسائي الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا فاتصل الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به قال الجار ان يتماثلان وكذا ما تعلقا به اي العاملان وربما يحذف المجرور بحرف ان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقدانه شرطي جواز الحذف وهو تماثل العاملين **قوله** اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة بعدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كما في ايضا تقرأ ومن زيدا بعينه من زيدا الفتحة ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر التالين للاشارة الى الاخير وكذا ذكر المثالين في الاستثقال انما هو للاشارة الى ان الاستثقال على نوعين لانه اما ان يكون بثقل الحركة على الآخر كما في نقل الضمة والكسرة على اليا الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة بحسب او بثقل حرف الاعراب باقترانه بالغير كمسلمي وفي ما تقدم نقل الواو والتي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ومسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد نقل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين مستقل لا متعذر بدليل سليه وقوة بينه كلامهم وقد عدها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من المستقل فعند في وقيل صالحا القوم وصالحو القوم ورأيت صالحي القوم على ما في بعض كتب النحو ليس على ما ينبغي هذا وما لحمله ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يرد كون ما فيه ان يذكر المحكي وما فيه التقاء الساكنين وفي ل الاشارة الى انحصار بعد اقسام ولو سلم فالامثلة ستة فاذا قد ذكرت الاقسام الاربعة وان لم يذكر القسم الثاني من كل منها ولو سلم فقدم الذكر مع ان التقدير في المتروك للتعذر والاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع انما المراد بما عدا المتعذر والمستثقل كما رسم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في حسن التقدير يبطل قوله واللفظي فيما عداه ونواجيبا عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اعرابه والى اللغة الاخرى فيه وهي نفي نفي الاشكال في الاعلام المحكية هذا ما ذكره وفي التعسف ما لا نظر الى ما قال ولا نظر الى من قال اذا الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال **قوله** للمناسبة فيه اشارة الى ان هذه الكسرة لا يمكن جعلها ما اتيه بعد دخول اللام والالزم توارد المؤثرين المتقلين على اثر واحد وهو ممتنع **قوله** ممتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة فحصل الترديد ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال ممتنع

ولهذا فرع عليه قوله فما ذهب اليه **قوله** استثقل ظهور الاعراب في لفظه اما لثقل الحركة الاعرابية على الآخر كقاض او لثقل حرف الاعراب كسلمى ونحوه **قوله** فانه يختص بالاعراب بالحركة اذ ان لم يجوز الحكاية في التثنية والجمل فيما جاءنا ذا **قوله** وكسر ما قبل اليا قال الرضي لا تمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغير من ثم لم يكسر في نحو سُيَيْل ومُتَيِّل وبيت اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة تصير وهما مع المتحركة كحرف واحد فنحو سُيَّل كهيام انتهى وبه ظهر ان ما ذكره قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لا انقلبت يا ساكنة يوجب بقا الضمة قبلها تغيرها ليس على ما ينبغي وكذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا لانه ان اراد الكل فهو ممنوع والا فلا يتبعض دليلا وكذا ما قال بعض فضلا الهرات لما تقرر من قاعدتهم ان اليا اذا كانت ساكنة والضم ما قبلها انقلبت واوا **قوله** يعني فيما عدا ما ذكر اشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذ المراد كلا المعطوفين قال الرضي اما الاولى بل وام واو واما مطابقة الضمير لها وتركها موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيدا وعمرا اتاك وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وهذا اما جوهر او عرض وهما مثبتان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فنظر ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والضمير في بهما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير لا اليه الا لوحد ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه يجب الافراد مطلقا فهو ممنوع وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة كلاهما فالتاويل الذي ارتكبه مما لا مساغ له فضلا عن ان يكون ضروريا وان ما وقع في بعض الحواشي قوله ما ذكر اشعر بانه يحتاج في افراد ضميرما عداه مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر ولكن لا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع اليه ليس بسديد فتامل **قوله** توثران باجتماعهما يشير الى ان المؤثر مجموع العلتين لا كل واحد منهما **قوله** واجتماع شرائطها دفع لما قيل تعريف المعرب غير مانع لصدقه على نوح وهند ومسلمات علما وما فيه اللام او الاضافة وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعلتين مطلق العلتين بل علتان مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر يوجد معارض اما في الاولين فخفة السكون المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم تمحض التا للتانيث ولذا لا ينقلب في الوقف ها واختصاصها بجمع المؤنث يابى التقدير تا اخرى او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف المشابهة مع الفعل وفيه انه يشكل بمنع هند اذ لو كان الامر على ما ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير التانيث المعنوي لا شرط الحتمه ويكون مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المعرب غير المنصرف على ما حكم به الشارح قدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير مذهب الانصراف وذلك المذهب انما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما فيه علتان من تسع غير منصرف على ما حد المص لكنه ينتقض بصرف هند واليضا رعاية التناسب في سلاسل اليه معارض فينبغي ان يكون منصرفا على قياس ما ذكر الا ان يقال انه ليس بقوي قوة المذكورات فكانه ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف آه **قوله** من علل تسع قيل او من تسع علل قيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد شرط حذف المضاف اليه انتهى

قال الرضي المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سادّ مسدّ المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكما آتينا
او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بديهة سابح آخذا من استقراء كلامهم انتهى اقول ان كان
تعويض التنوين من المضاف اليه مختصا بكل وبعض واذ واذا وان فالحق مع الثاني والا فمع الاول والظاهر عدم الاختصاص من كلام
الاول من كلام الرضي وغيره وقد وقع التعويض في كلام المحققين في غير ما ذكر قال العلامة التفتازاني في التلخيص ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الالهة في الوجود
آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم حذف الموصوف او المميز انتهى ومعلوم ان ليس الموجود من شروط الحذف فيها الا التنوين وقال الفاضل
السندي في حواشي المطولية على قوله وهو في المعنى لسبب اي لسبب ذلك الشيء والتنوين بدل من الاضافة انتهى وقال الفاضل الچلپي
في حواشي شرح المفتاح على قوله ليس من قبيل العجز اقول التنوين في قولا عوض من المضاف اليه اي ليس قول القائل وايضا قال الرضي
ولا مانع ان يبيع المصري فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع وأخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة عوضا من ذلك التنوين
انتهى قوله المجرد والملتفظ على الوزن يعني بسبب العدول اولا وبالذات محض استقامة الوزن لا لشيء آخر من التراخي زمانا او رتبة وهو لا ينافي ان
يقصد منه ثانيا ومن في الاول التراخي رتبة ارتفاعها لقيامه مقام السببين في الثاني انحطاطا كما قيل فقول بعض افاضل الحرات
ولا تراخي هنا في الزمان ولا في الرتبة ليس كما ينبغي واما عدم استقامة الوزن على تقدير الواو فظاهر لان بحر هذين البيتين بسيط وهيكله
مستفعلن فاعلن فلابد في جميع اجزاء البيت الذي من هذا البحر من مستفعلن فاعلن مغيرا او سالما فقوله وجمة بالتنوين تقطيعه مفا
مخبون مستفعلن ثم ثم فاعلن ولو ذكر الواو ولم يكمل فاعلن فيختل الوزن وقوله تع سواء قرئ منونا او غير منون يستقيم الوزن اذ
على الاول تقطيعه من ثم تر مستفعلن وعلى الثاني عثم ثم تر مفاعلن وله في المثمن عروض واحد مخبون وخربان مخبون مقطوع وزحافه يجري في كل
مستفعلن ومستفعلان هو الخبن والطي والخبل وفي كل فاعلن القطع والخبن فظهر ان تعريف الفعل في قوله ووزن فعل على ما وقع في بعض
النسخ غلط والصواب تنكيره اذ على الاول تقطيعه ووزن الفعل مفاعلن وهو ليس من اجزاء هذا البحر ولا من فروع اجزائه قوله ونون
زائدة بالرفع على انه صفة النون بزيادة اللام او بحذف الموصول اي النون التي هي زائدة كذا في الحواشي السندية وفيه بحث اما في
الاول فلان الظاهر ان اللام للعهد الذهني يجوز وصفه بالنكرة وصرح به الرضي في بحث المعرفة والنكرة واما في الثاني فلانه يلزم فيه حذف
الموصول مع بعض صلته وانه غير جائز الا ان يقال انه مبني على القول بجواز حذف الموصول مع بعض الصلة صرح به الشريف قدس سره في
اول شرح المفتاح وفيه انه لا احتياج اليه مع جوازه وجه آخر قوله وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها اذ الظرف مع الفاعل
حال من النون او من ضمير زائدة فقد اعتمد الظرف على ذي الحال قوله او مبتدأ خبره الظرف المقدم وهو الارجح عند بعض من يجوز كونه
فاعلا وقيل الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وقيل انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام
عن الاكثرين قوله والظرف متعلقا بالزيادة اي بلفظ الزيادة لا بقوله زائدة والا لكان المناسب ان يقول بها او بزائدة والتقدير
يشع النون العرف حال كونها زائدة ولم يجعله متعلقا بزائدة لانه لو كان متعلقا به لكان المعنى انه زائد في مكان هو قبل النون وليس المقصود
ذلك بل المقصود ان الالف متقدم على النون في الزيادة وسابق عليه فيه ويلزم منه زيادة النون ايضا اذ كون الشيء متقدما على
وسابقا عليه في شيء يستلزم ان يكون المسبوق شريكا له في ذلك الشيء اذ لا يتصور السبقة بدونه قوله واريد بزيادة الالف قبل
النون بشرط الكافي وصف الزيادة ان قلت من اي قبيل هذه الافادة قلت من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وذلك لان

قوله والنون معناه ويمنع النون الصرف حال كونهما زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف متقدم

على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليستلزم كون النون ايضا زائدة ومسبوقا والالف سابقا عليه في هذا الوصف

قوله وقوله بتقريب أو هذا القول تقريبا بيان له قوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابطة فيه والجملة اذا وقع

خبرا لابد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو مأول بالمفرد اي وقوله مفسر بان ذكر العلل آه قوله وقال بعضهم اثنان احدهما

الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كيزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين

قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وانفصل عنها الا ان يعتبر الاول اصلا ثم

حمل عليه بالسبب المنقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل بدو في الثاني منه وثانيهما التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيها تكلف

بارد قوله قال بعضهم ادرعشر التسعة المذكورة والف تشابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان

علامة الالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع عن

التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية

بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف

الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حمرا في باب التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة

الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهته الف التانيث الممدودة لان النون ليست

في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف

المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه

صوابا بالقياس الى الثاني فقط لان اعتبار الحكاية لا يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين

لا ما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او تنكيرها في العربي والعجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا الا ان الوضع

قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمرو في نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غيره لكن

واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة التي للالحاق

وان كانت مشابهة بالف التانيث صورة وامتناعا لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة

الحرف الاصلي اصلا ولم يقبل التاء وقيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد على حدة قوله وفي

ايراد زينب مثالا للمعرفة دون احمدا وغيره بعد طلحة على مقتضى الترتيب في البيتين اشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف

قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استماله انما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا انه بجهة

قوله ان لا كسرة فيه تقديره لخبر لا والجملة خبر للمبتدأ وخاليت عن الضمير كما هنا في تأويل المفرد وتفسير للمبتدأ قوله وهو الجر والتنوين دون

سائره مما يختص بالاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند بعض

ويبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة

الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب

٥٤

الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لامتناع الصرف كالوقف واللام والاضافة فزادوا النقص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل قوله لان العدل في كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كان الاسم المعدول فرع له قوله لانك تقول قائم ثم قائمة يعني المزيد فرع المجرد والمذكر ما ليس فيه علامة التأنيث والمؤنث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر وهو المعنى بالفرعية قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا تحصيل الغرض من التنكير فاعتبار التعريف فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف قوله والالف والنون فرع ما زيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية لا عند البصرية فما فرع الفي التأنيث في التأثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف والنون فرع الفي التأنيث كما يجئ بعد او فرع ما زيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال شارح اللباب يستثنى ما في آخره الف التأنيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة تلجئه الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ اليه تم كيف ويحتمل ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة ملجئة وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا على المقصورة غير مستقيم قوله اي لا يمتنع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص ولا الامكان العام المقيد بجانب عدم حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب قوله لا يلزم منه الاسم منهما ان اريد الخلو عن مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد من التجمعين للشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير دخال الكسرة والتنوين لتناسب تم كيف والتناسب معارض قوله لانكسار بحره يعني بالانكسار تغير الم الخفي مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص من ان جعله اصول بحر آخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فلو لم ينون مصائب لصار مفعولن في اصوله فيخرج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله فعولن مفاعيلن اربع مرات فلو حذف تنوينه فانه لم يخرج عن الوزن اذ الكف جاء في مفاعيلن الواقع في الطويل ان يخرج عن السلاسة والدليل على ان ما حصره العروض والابتداء والحشو معتبر في الاول سلامة الحشو من المصراع الاول والضرب قوله ان ذكره بالفتح يستقيل متعدد معه بالكسر تحقيقا يلوح بالخبر فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين انهم اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وقال في حواشيه ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون بان ما دل على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه يحشر ملبيا وقوله فانهم يحشرون واوداجهم تشخب دما فليس للاولين فيهما حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفاء انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول ان قال عبد القاهر ان في وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واشباهها لتصحيح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه يغني عنها الفا انتهى قوله عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفا قوله ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل عن السلاسة قوله عن بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض قوله عند الشعرا فخروج البيت عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه قد تكرر فيه لشير بالفا السببية الى ان التكرار سبب عن كون الجمع بالفا انى صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجموع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المص رح تحقق فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر كما قال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس على ماينبغى وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لانظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو اكلب اجمال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عند جمعيتهما قوله وهى الفا التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مونثا بالالف ممدودة كانت او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببيته فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث فى حبلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى حمرا للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة التانيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التانيث هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب المد تنبيها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف فلا على ما صرح به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قولك الالف حقيقة قلت لا اشتباه فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايضا فاما ان يكون ماذكره بحسب اللغة والاطلاق بحسب الاستعمال او يكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف نوعان لينة ومتحركة واللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة الش قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما دفع لما يتوهم من لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين قوله مصدر مبنى للمفعول لما نوقش بان العدل بمعنى الصرف والاخراج وهو صفة للمتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر الصريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد الاستعمال والوقوع فى كلام الفحول من العلما واستلزام ذلك كون المصدر الضمنى ايضا كذلك تم ولم لا يجوز ان يكون الضمنية لا يناسبه صيغة فعله على ما هو انظ فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمعنيين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ماذكره المص رح فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيامه به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهورا الشهرة كونه لمعناه فيما بين العلما قوله اى كونه مخرجا ان قيل يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

الحروف لازم تكيف بأول بالمعدول تمنا ماذكره ليس تاويلا بل بيان حاصل المعنى اشعارا بان العدل لابد فيه من اعتبار
الاخراج **قوله** يقتضي الاصل والقاعدة الصواب تركه لانه يشعر بكان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل في العدل
التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار اليه قدس الله سره بقوله نفي بعض تلك الامثلة بوجه آه وقوله كون الداعي الى
تقديره وفرضه منع الصرف لا غير وقوله ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف ثم الظاهر من العبارة كما لا يخفى ان الاصالة
المقتضية مقدمة على الاخراج فاندفع ما قيل الا ان يقال ان الاقتضاء ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه
باسم الفاعل من العبارة فهو اسم فاعل من العبارة خرجت من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي ما مر ذكره والسيد السند
حواشي المتوسط من قوله خروج الاسم عن صيغته التي كان اصله ان يكون على تلك الصيغة من وانكان لا يخلو من شيء **قوله**
خرجت المشتقات اذ لا يقال فيها ان العرب مثلا صيغة ضارب فليس فيه خروج الاسم من صيغة الى صيغة بل انه صيغة من صيغة
بخلاف العدل حيث يقال فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول اه مع ان مقتضى ذلك يقال ان ثلث عن صيغة ثلثة ثلثة
دليل تحقيقية كذلك في جميع امثلة العدل التحقيقي وكان ان ثلث وصف لكنه لم يستعمل الا وصفا صرح به السيد السند
قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم الكائن بمعنى صورة تعرض
لحروفه الاصول هيئة ضرب هيئة الضارب والكائن بمعنى ما تعرض المادة في وضعه لمعناه فصيغة ثلثة ثلثة ليست صيغة ثلث لان
ما وضع له ثلثة ثلثة اسم العدد وما وضع له ثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم انما صيغة تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون
موضوعة لمعناه ولا انها موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فمثل المعالم فما
مما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فهو خارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه
الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من المحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية شخصها او بقيام البدل
مقامها نحو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع
من المحشي يعني الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية شخصها او بقيام البدل مقامها نحو مقام و
مختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل بواحد منهما
علم انه معدول استعمل الشرح حيث للشرطية مع انه لم يجئ للشرط بغير ما الا قليلا ويمكن ان يقال حيث ظرف ان تعلق بقوله علم
قوله ولا يبعد ان يعتبر ان ثلث يخرج بهذا القيد فيخرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر وما يجري
به كالمدغمات فالاولى اعتباره دون الثاني فلم اختيره الشارح قدس سره قلنا لا انه الظاهر المتبادر وهذا القيد ليس لتبادر ولا
فالاعتبار اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة يكون باقية في المعدولات هذا وقوله وان خروجه علة
على ان المتبادر يجعله داخلا في حيز التبادر على ما في بعض الحواشي وهم **قوله** فان الظاهر الاسند المنع والاصل كيف وان ال
وعلى هذا فالاولى الواو دون الفا **قوله** الى ارتكاب تلك التكلفات فان قلت ما ذكره ظاهر كما يشير اليه قوله ولا يخفى
التبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على الظاهر والمتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا
الظهور والتبادر بل اثبت عليه بتكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه واكثر

فی نفسه علی ان البعض المغنی عن احد الاولین بل عن کلیهما لا کان تکلفا لکونه غیر لازم ولا تبادر عنه الجمیع تکلفا **قوله** لانهم تنبهوا المشهور ان العدل التحقیقی لیس بالمقتضی اعتبار الاخراج من غیر منع الصرف او لانهم جاءت الامثلة غیر منصرفة للعدل وسبب آخر والشارح قد نفی ذلک وقال العدل التحقیقی ایضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع فی کلام العرب ووجدان الامثلة التی اعتبر فیها العدل التحقیقی غیر منصرفة مع انه لم یوجد فیها غیر سبب واحد فالنظر فی التتبع ان کان اولا فی اعراب الکلمة وبنائها فالحق ما ذکره الشارح قدس سره وان کان اولا فی معرفة الاصل وغیره فالحق ما هو المشهور لان الدلائل علی وجود الاصل تدل علی اعتبار الاخراج ایضا کما لا یخفی لمتأمل فیها واما اثبات مجرد کون الدلائل دالة علی اعتبار الاخراج ایضا فلا یسمن ولا یغنی من جوع وکذا ارادة الخروج عما هو القیاس عن الخروج المحقق حیث لا یصلح توجیها للمشهور اذ لا یستلزم کون الحکم بالعدل التحقیقی لغیر المنع علی ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا فی صرف امثلة التحقیقی وعدم صرفها علی ما ذکره الشارح قدس سره وعلی هذا الدلیل علی وجود الاصل وان دل علی اعتبار الاخراج کما یدل علیه قوله وحیث لم یستعمل لواحد منها علم انه معدول الا انه لا یثبت ما هو المشهور وهو کون الحکم بالتحقیقی لغیر المنع فکانه لا یدل فصح قوله فلا دلیل علیه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غیر منصرف للاشعار بان جعل ما وراءه غیر منصرف لیس متفرعا علی تنبیه العدل بل الامر بالعکس فاندفع ما قیل الاولی ترکه لانه مشترک بینه وبین جمیع الاسباب ولا یخص کون الحکم بعلیة العدل للضرورة بالعدل **قوله** فوجوده محقق بلا شک الشک عبارة عن تساوی الطرفین فنفیه کما یصدق مع الیقین یصدق مع الظن الذی هو طرف راجح فاندفع ما قیل انت تعلم ان مجرد دلیل غیر منع الصرف علی وجود اصل المعدول عنه لا یستلزم تحقق وجوده بلا شک لجواز کون مقدماته ظنیة **قوله** وفی بعضها لا دلیل غیر منع الصرف غیر ایراده بالذات بقرینة المقابلة فاندفع ما قیل فیه نظر لجواز کون مجموع وجدان عمر غیر منصرف فی کلامهم وعدم السبب فیه غیر العلمیة ووجوب اعتبار سبب آخر فیه وعدم وجدان صلاحیة اعتبار غیر العدل دلیلا علی وجود اصل للمعدول ولا اشک ان هذا المجموع غیر منع الصرف فکیف یصح قوله وفی بعضها لا دلیل غیر منع الصرف لان هذا المجموع عین منع الصرف مستنبط للمقابلة **قوله** فانا اعتبار اخراج المعدول عن ذلک الاصل الخ فلا یصلح سببا لانقسام العدل الی التحقیقی والتقدیری کما هو المشهور لانه مفروض مقدر فاندفع ما قیل اذا اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدر فلا یصلح الا انقسام الیهما بسبب الاعتبار **قوله** الی رباع ومربع فالمنقول هذا هو الصحیح ونص علیه البخاری فی الجامع الصحیح فی کتاب التفسیر وقال السید السند قدس سره فی حواشی المتوسط قال المص فی شرحه وهل یقال فیما عداه الی التسعة اولا یقال فیه خلاف اصحها انه لم یثبت وقد نص البخاری فی صحیحه علی ذلک وقال الرضی وقد جاء فعال من عشرة فی قول الکمیت والمبرد والکوفیون یقیسون علیهما الی التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل یستعمل علی وزن فعال من واحد الی عشرة مع یاء النسبة نحو خماسی وسباعی وثمانی وتساعی وقال بعض افاضل الکجرات قال الشیخ ابو حیان الصحیح ان البنائین مسموعان من واحد الی عشرة وحکی البنائین ابو عمرو والشیبانی وحکی ابو حاتم وابن السکیت من احاد الی عشار انتهی وقد جاء سداس فی قوله احاد ام سداس فی احاد فما قیل قوله والصواب تجنیبها الصواب مجیء عشار ومشعر لیس علی ما ینبغی **قوله** لان معناه فی الاصل اشد تاخرا وکل فعل معناه الزیادة فهو افعل التفضیل فآخر اسم التفضیل واحتمال المجاز والمبالغة یدفع بالاصل ویکون التبادر من المعنی الحقیقی وان افعل لیس من صیغ المبالغة والاولی ما ذکره الرضی حیث قال وهو افعل التفضیل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخری اخریان اخریات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الا فاضل والفضلی والفضلیان والفضلیات والفضل فشئ آخر فی الاصل بشدتا خراو کان فی الاصل معنی نحو جاءنی زید ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زید فی معنی من المعانی **قوله** ثم نقل الی معنی غیر فمعنی رجل آخر رجل غیر زید ولا یستعمل الا فیما ہو من جنس المذکور اولا فلا یقال جاءنی زید وحمار آخر ولا امراۃ اخری ہذا کلام الرضی وحیث لم یستعمل بواحد منہا علم انہ معدول والا لکان شاذا ولکان لہ استعمال آخر غیر المذکور ولا شک ان کلیہما منتف فثبت انہ مخرج فدلیل وجود الاصل قد دل علی اعتبار الاخراج الا ان دلالتہ لا تثبت ما ہو المشہور وصار کانہ لیست بدلالۃ علی ما عرفت فاندفع ما قیل قد کسر بہذا الکلام ما ہو ایضا من ان المعدولیۃ یعلم من عدم انصرافہ ووجود الاصل من الادلۃ **قوله** وانما لم یذہبا قیل ہذا الوجہ ضعیف لان عدم تقدیر الاضافۃ فی الکلام لا ینافی فرضہما فی الاصل المعدول عنہ وبینہما بون بعید والوجہ ان جاءنی الرجل والرجل الآخر وجاء رجل ورجل آخر لو فرض للتفضیل لم یکن المفضل علیہ الا ما ذکر اولا ولا یتصور التفضیل علی ما ذکر اولا بالاضافۃ فروعی المناسبۃ بین الحال والاصل وحکم بانہ معدول عن احدی الصورتین انتہی وقیل یمکن ان یقال ان قاعدتہم فی فرض الاضافۃ فی الاصل ذلک انہم قالوا ان فی قیل اذا لم ینو المضاف الیہ یکون معربا کقول الشاعر فساغ الی الشراب الخ مع انہ کان اصلہ الاضافۃ لان الکلام فی الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ وان ما ذکرہ من الدلیل مبنی علی ان الاستعمال فی الاصل ہکذا وہو فی حیز المنع اذ یجوز ان یتغیر الاستعمال الذی کان فی حین التفضیل لان التفضیل قد انمحی بالکلیۃ وصار اللفظ بمعنی غیر انتہی اقول متعذر ان قاعدتہم من بناء اللفظ واتیان التنوین فیہ او اضافۃ اخری انما یکون اذا کان المضاف الیہ مقدرا فی نظم الکلام اما اللفظ الذی لیس لہ مضاف الیہ مقدرا فی نظم الکلام کآخر بل الاضافۃ فی المعدول عنہ فلا یجری القاعدۃ فیہ وما ذکرہ المجیب اولا لا یثبت انتفاء المعترض لانہ ان اراد ان التنوین یوتی فیہ عوضا من المضاف الیہ وان لم یکن مرادا فہو خلاف الواقع کما یدل علیہ کلام الرضی فی بحث الظروف وان اراد معنی آخر فلا بد من تصویرہ حتی یتکلم علیہ وکذا ما ذکرہ ثانیا لا یفید ما اثبتہ لان انمحاء معنی التفضیل لا یستلزم تغیر الاستعمال المذکور وانما کان کذلک لو کان الاستعمال مختصا بالمعنی التفضیلی او منافیا للمعنی الثانی ولیس الامر کذلک **قوله** لانہا توجب التنوین قال الرضی ولا مانع ان یمنع الحصر فیما ذکر من الوجوہ بما ذہب الیہ الخلیل فی اجمع واخواتہ من کونہا معرفات بتقدیر الاضافۃ مع عریہا من تلک الوجوہ والاولی ان یقال فی امتناع کون آخر بتقدیر الاضافۃ ان المضاف الیہ لا یحذف الا اذا جاز اظہارہ ولا یجوز اظہارہ ہنا انتہی **قوله** وان کانت اسما قال ابو علی والحق ان جمعا اسم لا صفۃ قال الرضی ویرد علیہ ان جمعا لو کان اسما لکان جمع الیہ کذلک فمعناہ علی جمعون شاذا اذ لا یجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف کما یجیء فی باب الجمع انتہی وقیل ولہ ان یقول انہ علم جنس لشئ وفیہ بحث اذ الشرط کون الاسم علما لمذکر عاقل لا کونہ علما مطلقا **قوله** فاصلہما یعنی لما کان جمع بضم الفاء وفتح العین غیر قیاس فی اجمع جمعا اسما وصفۃ فاصلہ اجمع بضم الثانی وسکون العین او غیرہ مما ہو قیاس فیہ من جماعی او جمعاوات ولا یخفی ان وضع المعدول غیر وضع المعدول عنہ فلا ضیر فی کون التکسیر معدولا عن السلامۃ فاندفع ما قیل لا یخفی ان القیاس فی جمع التکسیر الذی ہو جمع لیس جمعاوات فلا یجعل ان یکون معدولا عنہ **قوله** والآخر الصفۃ الاصلیۃ وان صارت بالغلبۃ فی باب التاکید اسما فی الرضی قال المص فیہ وفی اجمع مع العدل الوصف الاصلی وان صار اسما بالغلبۃ فی التاکید فہما عندہ کاسود وارقم وہذا قریب لکن یبقی الکلام فی ان اجمع فی الاصل

من ابنية الصفات هو احسن من باب احمر حمراء ام من باب الافضل الفضلى ولا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والحلى والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتي من كل شيء ثم جعل لمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وجمعه جمع كاخرى والجواب انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يتغير بعض تغير عما هو قياسه ولا يبقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمر واذا جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل انتهى قوله لا يبقى فيه معنى الصفة اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لكن المقصر في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه يبقى وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن يبقى وقوله ثم جعل لمعنى جميعه وانمحى عنه ولما انمحى عنه اذ الانمحاء لسبب الغلبة فلا يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان اجمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه بحث لانه قد صار اسما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفة الاصلية اختيار من الشارح لما هو المختار عند المصرح فاندفع ما قيل كلام الشارح لا يخلو عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه السبب الصفة الاصلية قوله وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل في اخر وجمع من قوله وحيث لم يستعمل لواحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر اخراجها آه لا يرد على الدليل نقض اورده الفاضل الهندي بالجموع الشاذة وقوله واما الغيرات الشاذة دفع لنقض ما اورده الفاضل الهندي على التعريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري ذيل التحقيق الذي ذكره بقوله واعلم انا نعلم قوله فلا تشذ في هذه الجمعية جواب لو لكن المتعارف في الجواب هو الماضي مثبتا كان او منفيا مع اللام او بدونه ولا يجيء جوابها جملة اسمية والزمخشري يجوز وقوع الاسمية جوابها كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وعند غيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالجملة وقوع الاسمية بالفاء جوابا لها نادر بل غير معلوم ولعل الشارح قدس سره اطلع على ذلك قوله لما وجدا غير منصرفين سلب قوله اعتبر فيهما العدل والا فالقياس صرفهما وعدم اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف فانتفى لثبوت فاعل وعدم تحقق قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارا الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه عن الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما ادد وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية واما فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاء له فاعل

عبد القادر ... مولانا ... [illegible] ... عصام الدين ١٢

قيل العلمية مع ثبوت نقل الله تعالى كما حكم وتشيع علي من لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا من فاعل ولا سيما ان الفعل في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان حقق الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق تجنيه عمر وزفر كانا علما فاعل قبل العلمية جاء فعل اليه نحو عمر تبع عمره وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف فيه منع الصرف لا غير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشارح من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت فاندفع ما قيل ان ثلث الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت لو كان ثبوت فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا او كان منافيا ليس فليس قوله من غير ذوات الرا العدل التقديري ان كان عبارة عما قدر لمنع الصرف او البناء والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب عدم التقييد به ليكون ذوات الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وان كان عبارة عما يقدر لمنع الصرف فقط كما ذكره الشارح وكان الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به لكن ما نقل عن المحشي من ضرب الخط عليه يدل على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام منالت تاريخها عنه انتهى هذا المصنف قرأه بعض المشتغلين عليه لعدم ما تعلق بالمقصود بنا في التوضيح على تقدير صحته قوله مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تسميته سهيلا وكانه وقت مواعيدنة في اعلام الاعيان انه مشتق الفصل حضنا بلا حد المحلقتين وطلما للمكان المرتفع وفي بعض النسخ دبار علم ليلة خصوصة قوله فانها مبنية في بعض النسخ فانهما مبنيتان والوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعينه هذا فاعتبر فيهما فاما اعتبر فيهما يعني ان ذوات الراء مبنية في لغة اكثر بني تميم وفيها اتم ووجه تخصيص البنا بذوات الراء ان تقدير الاعراب والبنا مستقيم في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة نقصد الا ان حمة الموجبة لمخففة المستحقة فتقل اذا الكسرة كسرة والنا الى اتحصل الا بالبنا قوله وليس فيها شيء من الاسباب الموجبة للبنا المبنية في اول المبنيات قوله الاسبابان العلمية والتانيث مثل قولهم لا يدوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود منه نفي سبب يجب البنا معها بالكلية اذ نفي ذلك على الاطلاق واثبت اما لا يتصور كونه موجبا للبنا اشعارا بانه ليس فيها فاندفع ما قيل لو اريد انه ليس فيها شيء الا السببان فيبطل النفي وان اريد انه ليس فيها موجب بنا الا السببان فغير انهما ليسا موجبي بنا قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا اي لتحصيل احد جزئي سبب البنا اذ اتفق السبب على الجزء الاخير اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا كتاب وسلام قوله كون الاسم دالا على ذات مبهمة يخرج اسم المكان والزمان وادواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما نسب انه ذلك مقام منادمكان فيه القيام بالشيء او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شيء ما او ذات ما له القيام فما قيل لم يقيد بذات ما نسبة قيد في ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد به لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن تعريف الصفة فانه ما يخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات ليس هما مبني كيف وقد قال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير منتقض باسم الآلة

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات فی تعریف الصفة کما هو المتبادر منه ذات ما ای مبهمة لا تعین لها اصلا او قد صرحوا بذلک فقالوا
الصفة ما دل علی ذات مبهمة باعتبار معنی معین ولا یندرج اسم المکان فی التعریف لدلالته علی ذات متعینة باعتبار ما بازا
کلامه وکذا ما قیل خرج بقید الابهام ما دل علی ذات معینة وبقید مع بعض صفاتها خرج اسماء الزمان والمکان اذ المضروب
مثلا مکان فیه الضرب لا مکان له الضرب لیس بشئ وبالجملة الذات فی الصفات مبهمة لا تعین فیها لا شخصا ولا نوعا وفی
اسم المکان لها تعین نوعی فکیف یتصور عدم خروجه عنه مع قید الابهام وکیف یستند خروجه الی بعض صفاتها وهل هذا الا اخراج
المخرج فان قلت کل من القیدین مخرج لاسم المکان واخواته فقط فیکفی احدهما فما فائدة ذکر الآخر قلنا المقصر فی التعریفات
شرح الماهیات والاحتراز تابع فلا باس بان یقع فی التعریف ما یحصل به الاحتراز عن جمیع المحترزات والاولی ان یکون لکل
القید فی الآخر وما نحن فیه کذلک علی ان فی الثانی فائدة اخری ولا یشکل بالفیاض لانه مشتق من الفیض وهو الانصباب عن امتلا
صرح به القاضی فی التفسیر قوله تعالی تفیض من الدمع وهو اعم من ان یکون فاعله ماء او غیره فمعناه شئ ماله الانصباب یؤیده ما ذکره
القاضی فی قوله تعالی ان افیضوا ای صبوا من الماء او مما رزقکم الله من سائر الاشربة لیلائم الافاضة لانه یشکل به اذا کان
مشتقا من فاض الماء فیضا وفیضوضة اذا کثر حتی سال من جانب الوادی قلنا لا یفهم منه الاختصاص بالماء فمعناه شئ ماله السیلان
بطریق الکثرة ولو سلم فمعناه شئ ماله الکثرة وان کان ذلک الشئ فی الواقع ماء لا غیر لاختصاص الکثرة به وبالجملة لیس الماء داخلا فی مفهوم
الفیض ولا بالتصغیر لان المعتبر فی التعریف وصف یکون سببا بالاتفاق ووصف التصغیر لیس کذلک هذا وخرج عن التعریف ایضا نحو
آله وکتاب وغیر ذلک من الاسماء لانه اعتبر فی مفهومها مع خصوصیة المعنی خصوصیة الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ماخوذة
مع بعض صفاتها لان ما بعد کلمة مع یکون متبوعا وما قبلها تابعا فیکون ملاحظة الوصف فی الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة
الذات تبعا ولذا یقع صفة ولا یقع موصوفا وفی تلک الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا یقع موصوفا ولا یقع صفة قال السید السند
قدس سره فی شرح المفتاح والمعیار فی تمیز الاسماء التی دخلت فی مفهوماتها المعانی عن الصفات ان توصف ولا یوصف بها علی
عکس الصفات فیقال مثلا اله واحد قدیم ولا یقال شئ آله ویقال کتاب کریم ولا یقال شئ کتاب فتدبر ان ما قیل ولا شک ان تعریف الصفة
یصدق علی الآلة فلا یصح فالاولی ان یقال ان الوصف کون الاسم دالا علی ذات باعتبار معنی هو المقصود کما هو المشهور لیس علی ما ینبغی
واعلم ان المراد من الصفة المعنی المصدری القائم بالغیر سواء صدر عنه او لا ملاحظة الذات معه عبارة من تعلق ذلک المعنی بتلک الذات
تعلق القیام او تعلق الوقوع فالذات والغیر الذی قام به المعنی متحدان فی الفاعل ومتغایران فی المفعول فظهر ان ما قیل المراد بالصفة
الامر القائم بالغیر ویشکل بنحو مضروب لان المصدر لیس قائما بالذات المفهومة منها بل واقعا علی الذات تقول قوله الذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التی هی الحمرة قیل والمذکورة ایضا فیه انه ان اراد ان الصفة المذکورة ما یدل علیه اللفظ وان لم یکن له دخل
فی کون الاسم وصفا قلنا لیس الکلام فی ای صفة کانت بل فی صفة هی سبب لکون الاسم وصفا وان اراد انه یجعل الاسم
وصفا فهو فی حیز المنع وایضا المعنی بالصفة صفة یکون ملاحظة الذات تبعا لملاحظتها علی ما یدل علیه قوله اخذت مع بعض صفاتها
والمذکورة بالقیاس الی الذات لیست کذلک قوله حلم ان معناه ای معنی اربع المذکورة فی المثال المذکور وعلی هذا فالاولی ان
یقع موصوفة بالاربعیة بدون قوله مررت بنسوة کما لا یخفی قوله موصوفة الاولی کما قیل متصفة لمعنی بنسوة ثبت لهن الاتصاف

بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه بقوله موصوفة اذ الشوة متصفة في نفس الامر بالاربعية لانه وصفهن احد بما مع ان فيها ايهام خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالاربعية اي بكونهن اربعا واشتهار اطلاق الموصوف على من قام به المعنى المشتق منه من شأنه ان يوصف سواء وصفه احد ام لا الايدفع الاولوية بل الصواب ايضا وكذا كون الحبيب هو الوصف والثابت هو الوصف العارضي لايدفعهما على ما قيل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اختصاصه ببعض افراده اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكره كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتصور القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند بعض وان لم يتحقق ولا بان ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية القيد بالصفة بل يجب ان يأول النظر كما اشار اليه الشارح قدس سره والنحرير بقوله الاول للحية السوداء ويقع معنى الغلبة عنده وليس ما ذكره هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهيرا بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار شهيرا في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة **قوله** في الفهم منه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو رجل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن اتى بالمفرد بتأويل المذكور قال الرضي يشار بالواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتأويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** ابرع في قولهم تقديره لمفعول الم يسم فاعله لقوله صرف اذ مررت بنسوة اربع لا يصلح له الا بجر ز اشار اليه بما فضل المحشي بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وكان التعرض عليه بانه غفل عن ان جعل المنسوب الى الكل الكل الا كلوا خفي جاء تفصيله سبب اليه بما هو مبنى منه من انذار او بالكل اصالة الوصف وعدم معتبرة الغلبة **قال** وامتنع قال الرضي لبعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفقدها العدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها **قوله** الاول للحية السوداء الاولى مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عند المصنف ما ذكره الشارح قدس سره فلا يتم تقييده بالحية البيضاء كلامه بل النظر معروف عنه تصحيح الغلبة وتحقيقها لما قد دفع ما قيل ان ظاهر كلام المصنف يدل ان الوصفية زالت في الاشياء حيث عدها اسماء للحية فقط والقيد فقط ومع ذلك يعتبر الوصف الذي زال عنهما بالكلية ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على تحقق مذهب سيبويه فانه لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدل واخيل وافعى سببا للعرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها لتجويزان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المصنف عدم تحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة للصفة لان الافعى الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهمه وتحقيقا على ما ذكره الرضي لا عدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء تقديرا لمتعلق معرفا واتكان المشهور تقدير الفعل او منكرا فانها بمنزلة المعنى اذ لا يكون حالا الا بناء على جواز اتصافها بها من المبتدأ او على تأويل لان المقصود بيان شرط التأنيث بالتاء لا حال كونها

وانکان الاول واحدا فجزالته لمخے تقتضی الصفتیة والصفتیة تقتضے تقدیر المعرف فتقدیر المعرف لیس مما لا دلیل علیه ولا یلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار للحدوث ولو سلم فذلک جائز عند البعض علی ما مر بقی ان فی جعله ظرفا لغوا متعلقا بالتانیث علی انه مصدر لیوافق السیاق الیه جزالة المعنی واعمال المصدر المعرف باللام قلیل فی غیر الظرف واما فی الظرف فکثیر اذ هو مما یکفیه رائحة من الفعل فلو لم یذکر اللفظی لاحتمل ما ذکره التوجیهین **قوله** لان الاعلام ای الاعلام العربیة واما الاعجمیة فربا التصرف العرب فیها بالنقصان لورودها علی غیر اوزان کلمهم الحقیقة وترکیب حروفها المتناسب مع عدم مبالاتهم تیار من اوضاعهم ولذلک قالوا اعجمی فالعب به ما شئت فقالوا فی جبرئیل ومیکائیل وارسطاطالیس جبرال ومیکال وارسطو **قوله** محفوظة عن التصرف ای بالنقصان فنا عایشه رض کرا جعفر صارت لازمة لا یحذف الا فی الرخیم واما بالزیادة فانکان الحرف الزائد لا تفید معنی کالف التانیث فی نحو بشری وتا التانیث فی نحو غرفة والف الالحاق فی نحو معزی لم یجز زیادته لان مثل ذلک لا یکون الاحال الوضع وکلامنا فیما یزاد علی العلم بعد وضعه اذا استعمل علی وضعه العلمی وکذا الحکم ان لم یفد الزیادة الا ما افاد العلم کتا الوحدة ولام التعریف من غیر اشتراک العلم وان افادت الزیادة معنے آخر فان لم یقع لفظ العلم بذلک المعنی علی ما وضع له ولا لم یجز لزوال الوضع العلمی فلا یزید علیه التا المفیدة لمعنے التانیث وان بقی لفظ العلم مع تلک الزیادة واقعا علی ما کان موضوعا جازت مطلقا ان لم یخرج بها عن التعیین کیا النسبة ویا التصغیر وتنوین التمکن نحو ہاشمی وطلیحة وان خرج بها عن التعیین جازت بشرط جبران التعیین بعلامة کما فی الزیدان والزیدون **قوله** بقدر الامکان واما اذا دعت الی التصرف بالنقصان ضرورة کالتخفیف الداعی الی الترخیم فیتصرف فیها **قوله** ای کالتانیث اللفظی الا ان اشتراط اللفظی بها لیصیر التا لازمة وتحصیل سبب آخر بخلاف المعنوی فانه لتحصیل سبب آخر فقط اذ لا یتصور العروض مع التقدیر **قوله** ان یعارض ثقل احد السببین فیزاحم تاثیره کذا فی بعض الحواشی الهندیة منع الجر والتنوین عن غیر المنصرف الخ المشابهة له من حیث ان فیه فرعیتین کما ان له فرعیتین بالنسبة الی الاسم علی ما ذکره الشارح قدس سره سابقا وهو الظاهر من کلام النحاة ولیه یشیر قوله فیما سیاتی لئلا یعارض الخفة احد السببین ثم قول صاحب المفصل لمقاومة السکون احد السببین فوجود ثقل السببین لا مدخل له فی منع الصرف حتی یعارضه الخفة بل وجوده وعدمه سیان بالقیاس الی المنع ومعارضة الخفة علی هذا ان الفرعیتین وان حصل بها المشابهة الا ان سکون الوسط یثبت عدم المشابهة حیث لا یوجد فعل ماض ثلاثی ساکن الوسط وضعا فهنا انتفاء المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا یعارض احد السببین لا کلیهما وانکان من حیث ان فی اعتبار کل سبب فرعا لا آخر ثقلا بالنسبة الی الاسم لیس فیه ذلک فیشبه الفعل لثقیل لدلالته علی الحدث والزمان والنسبة فثقل کل من السببین له مدخل فی منع الصرف ومعارضة الخفة له ظاهرة **قوله** ویجوز عدم صرفه نظرا الی وجود السببین فیه وقد عرفت ان المعتبر لیس مطلق السببین بل السببان المستجمعان للشرایط علی ما ذکره الشارح ومن الشرایط عدم وجدان المعارض وقد وجد المعارض فیه وبالجملة الاطلاق والتقیید لا یخلو عن مناقشة واما الثلاثی الساکن الاوسط المنقول عن العلم المذکر کزید علم امرأة فالخلیل وسیبویه وابو عمرو ولمنعونه الصرف حتما کماه وجوزوا لظهور امر التانیث بالطریان وابو زید وموسی والجرمی یجعلونه مثل هند فی جواز الامرین ویرجحون صرفه علی صرف هند نظرا الی اصله **قوله** واما سقر فجمیع النحویین علی منع صرفه للتا المقدرة وقیام تحرک الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التا والدلیل علی قیام حرکة الوسط مقام الحرف الرابع انک تقول فی حبلی حبلی وحبلوی ولا تقول فی جمزی الا جمزی کما لا تقول فی جمادی الا جمادی حتی وحکا الفهم ابن الانباری فجعل سقر کهند فی جواز الامرین نظرا الی ضعف

السماء وسماء اما قوله بالمؤنث المعنوي المراد به ما كان التأنيث فيه مقدرا لا المؤنث الحقيقي صرح به الرضي وهو بعد المثل اذا سمي به مذكر
لا يحتاج الى شرط آخر غير الاول كره المعنوي فان نحو نساء ورجال تأنيثه ليس بتقدير التاء بل بتأويله بالجماعة فمصرف اذا سمي به مذكر لا يرد المذكر
يحتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التأنيث فيه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما لمذكر كعقرب وليس كذلك
لكنك تقول في تصغيره وتصغير الرجل حييضة كالقول في سماء تسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض تصغيره بعد التسمية لمذكر لعدم
وصرف نحو زينب اسم امرأة اذا سمي به مذكر ليس بعده مذكرا اعضاء وعدم اعتبار كونه مؤنثا الا ان قبل التسمية بالمؤنث كان مذكرا
بمعنى الغيم وبعد التسمية به ايضا صار مذكرا فاعتبار له كما انه لا اعتبار لطهر تخلل بين الدمين بل هو دم حيض وكذا وجوب صرف الى
الساهي الذي غلب استعماله مذكرا بعد التسمية المذكر به ليس الاصل المغلوب كالعدم وجعل الغالب هو الاصل واللفظ مذكرا الغالب
غلب استعماله مؤنثا ما اوجد ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف فيه ايضا وما يتساوى استعماله مذكرا ومؤنثا اذا سمي به المذكر
فيه الصرف والترك وترتب من الرضي انه كيف قال وشرط منع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها اسمه بعدما فسر المؤنث المعنوي
بالقلاعة وقال ايضا فان سمي به اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي انما تبين المراد ان شرطه من الشارح
الزيادة على الثلاثة وما ينفع الشرطان الآخران فقيه انه لا يصح جوابا من الترك كما لا يخفى ثم لا يصلح جوابا عن شبهة اقتصر [illegible]
الجواب عن الاول وايضا فيه اعتراف بان نحو نساء ورجال وحائض وطالق من المؤنث المعنوي وليس الامر كذلك كما عرفت [illegible]
اخرجا حته قوله لان الحرف الرابع يعني مثلا اذا كان الخامس ايضا قائم مقام التاء لا يلغى ذلك من دليل قال الرضي وما بعده [illegible]
انا غير في الزائد على الثلاثة ان موضع التاء كلامه فوق الثلاثة فحق الحرف الاخير به الرابع والخامس معا في المثل اعتبر الزائد [illegible]
وهو ايضا عام وبالجملة تقول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ليس حيث الاطلاق ثم اقول بان تخصيصهم [illegible]
بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير دون ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في بناء التصغير اربعة لا يزيد شمولها بمقابل [illegible]
حرفا رابعا الا يرى ان في نحو عقرب الرابعة قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير [illegible]
[illegible] الكائن الخامس وهو حرف خامس الا انه جعل حرفا رابعا لانه في مقابلة لام حروف الميزان فان تصغير [illegible]
[illegible] الياء بمنزلة الزائدة لا انها ليست مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد وجعل بازاء حرفا رابعا [illegible]
لا يرد الضرورة [illegible] فلان قد تصغير [illegible] والثلاثة المذكورة في تصغير [illegible]
[illegible] الراء ای الكائن من الحروف الزائد في الحسن وفي [illegible] في تصغير [illegible] فرزدق [illegible] وفريزق [illegible]
لانها من الزوائد [illegible] الشبه [illegible] وهو التاء [illegible] حروفنا مستقل [illegible] بكسر الميم [illegible]
[illegible] فلان المراد من [illegible] وتحصيل صورة الحروف والحركات [illegible] واعتبار الحروف الاصول ولذلك [illegible]
فعدم اعتداد بالياء لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم منه فساد على ان الالف الزائد [illegible]
مصباح كان معتدا به حيث صار به الفا فاسا فلا معنى لعدم اعتداد الياء المنقلب منها في المصغر قوله اي يكون هذا النوع
بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبرا ليكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع [illegible]
الى مطلق التعريف تاول الشارح قدس سره كونه علما بهذا النوع وفيه التكرار الكون وعدم استقامة حمل كونه علما [illegible]

فی قوله یکون الراجع الی التعریف رد علی من زعم انه لایجوز حمل الیاء علی المصدریة لما ذکر فان قلت لم لم یقل المعرفة شرطها
علمیة لئلا یحتاج الی التاویل قلنا لیجوز حمل الیاء علی النسبة ایضا وقیل لیس هذا اللام ابدل عن المضاف الیه کما فی قوله
التانیث بالتاء شرطه العلمیة قلنا الابدال عن المضاف الیه لیس منحصرا فی اللام بل التنوین ایضا تبدل عن المضاف الیه اذا کان
المضاف اسما نسبیا وقد کذلک قد قال به هذا القائل ایضا فی قوله من تتبع **قوله** وانما جعلت شرطا لئلا یتعرف اذ العلمیة تنافی
اللام والاضافة فاذا امتنعا معها جاز ان لمنع ما یعاقبهما ایضا اعنی التنوین رعایة للعجمة حین امکنت فیتبع الکسر التنوین علی ما
رایه وبقی الاسم بعد ذلک قابلا لسائر تصرفات کلامهم واما بدونها فیقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فیقبل التنوین ایضا مع
الجر مع سائر التصرفات فیصیر کالکلمة العربیة **قوله** لئلا یعارض الخفة احد السببین اذ الاعجمی المجرد کونه ثلاثیا ساکنا وسطه یشابه
کلام العرب ویصیر کانه خارج عن وضع کلام العجم لان اکثر کلامهم علی طول ولا یراعون الاوزان الحقیقیة بخلاف کلام العرب
فاندفع ما قیل فیه بحث اذ الکلام فی الالفاظ العجمیة وهی ثقیلة علی لسان العرب فاین الخفة حتی تزاحم احد السببین **قال**
تحرک الاوسط او زیادة علی الثلثة واعلم ان الزیادة علی الثلثة معتبر عند الکل واما التحرک فلا اعتبار له عند سیبویه واکثر النحاة
فنحو لمک عندهم منصرف وجوبا کنوح قال الرضی وهو اولی وذلک ان تحرک الاوسط فی المؤنث انما اثر لقیامه مقام الساد مسد
علامة التانیث واما العجمة فلا علامة لها حتی یسد مسدها شئ بل الاعجمی مجرد کونه ثلاثیا سکن وسطه او تحرک یشابه کلام العرب
والزمخشری تجاوز عما ذهب الیه المص ایضا بان جعل الاعجمی اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط جائزا صرفه وترک صرفه مع ترجیح
الصرف فعنده جوز تاثیر العجمة مع سکون الاوسط ایضا فکیف لا یؤثر مع تحرکه ولیس بشئ لانه لا یسمع نحو لوط غیر منصرف فی شئ من
الکلام والقیاس المذکور ایضا ضعیف وعلی هذا قدم قوله تحرک الاوسط مع ان المناسب تقدیم الزیادة اهتماما بکونه شرطا للمنع لمکان
الاختلاف ولهذا ایضا قدم ما هو متفرع علیه علی ما هو متفرع علی الزیادة **قوله** هذا اختیار المص وعند غیره نوح کهند کذا فی حواشی
الهندیة وقال بعض الشارحین لما قوله وعند غیره نوح کهند لیس علی ما ینبغی لان نوحا حتم الصرف عند سیبویه واکثر النحاة وانما حکم
نوح کحکم هند عند الزمخشری هذا کلامه اقول قال الزمخشری فی المفصل وما فیه سببان من الثلاثی الساکن الحشو کنوح ولوط
منصرف فی اللغة الفصیحة التی علیها التنزیل لمقاومة السکون احد السببین وقوم یجرونه علی القیاس فلا یصرفونه انتهی وهو بظاهره
یشعر بان القائل بجواز الامرین فی نوح قوم من النحویین وهو قد نقل قولهم واشار الی ترجیحه بقوله فی اللغة الفصیحة التی علیها
التنزیل وبقوله وقوم اشعارا بان القائلین به مجهولون فنظرا الی قوله وانما حکم نوح علی سبیل الحصر لیس علی ما ینبغی وان الاعتراض
علی الحواشی ساقط وان المسئلة خلافیة علی ما یشیر الیه کلام الشرح فما فی بعض الحواشی لا یخفی ان منع صرف نوح سهو من
صاحب المفصل فالاولی لان غرضه التنبیه علی ما اجمع علیه النحاة وسهی فیه البعض لیس علی ما ینبغی الا ان یقال ان نسبة منع صرف
نوح الی قوم علی ما وقع فی المفصل سهو وان لم یذهب الیه احد الا ان دعوی ان منع المعترض تام ومنع العلامة قاصر وهو
خرط القتاد **قوله** لوجود الشرط الثانی اعلم ان الشرط الاول صار کانه داخل فی المشروط اذ لا یبقی بدونه عجمة بل یصیر کانه عربی
سواء کان متحرک الاوسط او زائدا علی الثلثة بخلاف الشرط الثانی اذ بدونه یبقی عجمة ولکن لا یکون سببا ووجود الشرط من حیث
هو لا یکون مرادا فی نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثانی کنایة عن وجوده مع المشروط فالمنع فی الحقیقة متفرع

على الشرطين فاندفع ما قيل ان هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع ششتر وابراهيم وهو غير صحيح لان علم الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية وواحد من الزيادة وتحرك الاوسط قوله من انصراف نحو نوح فانه منتفي فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في الظاهر غير منصرف وكان في الحقيقة الحكمية وهما محضا بخلاف لجام فانه ليس بهذه المشابهة فلا يحتاج الى ذكره بخلاف ششتر فانه وان كان الحق عند المعلم اليم الحكم بمنعه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه واكثر النحاة ليس مرجوحا محضا حتى ينبه عليها ولا بل الحق الصرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص لتنبيه المذكور فقط فظهر ان قوله ولهذا قدم الصرف لا اعتبار عليه فاندفع ما اورده عليه واحد بعد واحد من انه غير تام لان سيبويه واكثر النحاة ذهبوا الى صرف ششتر والحق عند المعلم عدم انصرافه قوله وهي الصيغة التي كان اولها الى قوله اوسطها ساكن كذا في الحواشي الهندية وقال بعض الشارحين لها وفيه بحث حيث لينتقض قوله بغير اصلي هذا التفسير لان ما يكون الما فيه نحو قرازنة بعد الفه ثلثة اوسطها متحرك فيخرج بقيد صيغة منتهى الجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام او لان المراد بالاوسط الياء المدة تشهد تفسيرة صيغة منتهى الجموع بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه الياء من قبيل الاول قوله وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى تفسير آخر بصيغة منتهى الجموع يعلم منه وجه التسمية بمنزلة التفسير للاول فلا يرد عليه النقض بكالات والنقض بصحارى انه مندفع لشهرة كون اول الحرفين او الحروف بعد الالف فيها مكسور لفظا او تقديرا والصحارى ليس كذلك وما قيل لم تحاش من دخول صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط قوله ولهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره وبيان انه اولى بذلك من غيره وليس علة للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بسبال بناء على انه جمع ومع غير قابل للتكسير غير صحيح قوله صيغة منتهى الجموع اي منتهى نهاية مجموع التكسير اي تجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فجمعه مرة فيمتنع اخرى جمع تكسير قوله لانها جمعت ليس علة مستقلة لان الظاهر ان تقديم قوله بعد القصر ولانه قد يصل فالمناسب في المرتبة الثانية العطف بل هو علة للعلية المستفادة من قوله لهذا على ما قيل فيعني هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع هو تعدد الجمع في بعض الصور مرتين او مرارا قوله فانتفى تكسيرها يشير الى ان الانتفاء متفرع على تعدد الجمعية قال بغيرها منقلبة عن تاء التانيث يستلزم نفي التاء بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الما فحوله بغيرها ويعم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من تاء التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما شبهها فلا يرد واشاعثة وقرازنة وجوارية اذ التاء فيها ليست للتانيث بل في الاول عوض عن ياء النسبة لانه جمع اشعثي وفي الثاني للدلالة على ان واحدها معرب لكن الكلام في ان التاء التي عوض من الياء بل بعينها في الوقف اما لا وفي اخت وبنت لا يعير بها في الوقف بعد ما صار عوضا عنها لانه كان في الاصل للتانيث قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني ما كان جمعا ثم صار علما لحقته ياء النسبة قوله فانه مفرد كعض والكلام في جمع يكون جمعية محققة باقية على حالها ومثل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسبة نعم اذا صار علما وزال عنه جميعيته كمساجد ومداين فانه علم لبلد معين جاز دخول ياء النسبة عليه ح لانه يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة واليه باستخراج الياء

خرج عن الصيغة المعتبرة ہذا اذا لم يكن يا النسبة فی مفرده واما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسی
فی جمع كرسی ہذا ما ذكره الشريف قدس سره فی حواشی المتوسط ومنه يظہر ان الحكم علی مدائنی بانه مفرد محض ليس جمعا فی المحال
ولا فی الاصل علی ما فی الشرح والحواشی الہندية ليس علی ما ينبغی الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر فكانه ليس فی الاصل
وقد اجيب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائنی لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وہو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه ان كان المراد الجمع بجميع حروفه لضاع قوله بغيرہا لان نحو فرازنة ليس جمعا بجميع الحروف لخروج التا عن صيغة الجمع
وقال بعض الافاضل وفيه نظر لان فرازنة جمع مع التا والا لكان مع التا مفردا اذ لا واسطة بخلاف مدائنی فانه مع اليا مفرد وبدونه جمع فافترقا
انتہی وفيه ان مقصود المعترض ان التا ليس بداخل فی صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع التا
جمعا لا يدفعه لا يقال لعل مراده من قوله جمع مع التا ان التا لازم للكلمة لانا نقول قد صرح ہذا القائل بخلافه حيث قال التا
فی وزن فعالة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمی فلا كجواربة فی جمع جورب لصحة
ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمی فلا يكون التا لازمة اياه ووجه لزومها فی جمع المنسوب دون الاعجمی ان التا فی جمع
المنسوب عوض عن يا النسبة فيلازم بخلاف الاعجمی اذ التا فيه ليست بعوض عن شیء فلا تكون لازمة ہذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التا لازمة اياه انما يصح اذا كانت التا فی فرازنة للدلالة علی ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
اليا فلا اذ التا ح يكون لازمة قال الرضی فی بحث المؤنث واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المدة وان
يكون لتعريب الواحد والتا واليا فی نحو حجاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتا لازمة مع حذف اليا **قوله** فرزين او فرزان
بكسر الفا وہو معرب **قوله** فتعلم مما سبق ای من قوله بغيرہا **قوله** احدہا ما يكون بغيرہا وثانيہما ما يكون بہا فثبت الاجمال المقتضی
للتفصيل فيكون اما للتفصيل وفيه رد علی الفاضل الہندی حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما فی بعض الشروح فيكون للاستيناف **قوله** فاما ما كان بغيرہا واشارة الی تفصيل
المجمل وتقدير لما لا بد منه فی التفصيل من تعدد واما **قوله** واشباہه مما ہی قدرة ليكون موافقا لثانی قسمی الاجمال الذی ذكره
وكان المناسب للسياق ان يقدر واما ما كان بہا نحو فرازنة فمنصرف **قوله** ہذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
كون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنی فظہر منه ان السبب ہو الجمعية فتنشأ منه ان حضاجر ليس فيه معنی الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل منشأ ہذا البيان فی الشروح حتی صار مجمعا عليه انما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس
كذلك **قوله** يطلق علی الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفی فی انتفاء الجمعية **قوله** فينبغی ان يكون منصرفا لان
منعه مستند علی الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل ان انتفاء الجمعية لا يقتضی الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف مع
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السوال علی بيان الجمع لا علی تعريف غير المنصرف **قوله** حال كونه علما الشيخ ظاہر فی انه حال عن المبتدأ
علی تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف علی جعل غير بمعنی لا وعلی التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما ينتفی به الجمعية فيشمل التنكير ايضا او لان الموجود فيه بالفعل ما ينتفی به الجمعية العلمية والتنكير انما ہو يرفعها او للرد علی سعيد بن
الاخفش حيث قال ينصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر

الا على قول من يجوز الحال عن المبتدأ او عن ضمير قوله غير منصرف لعدم تقليله منع صرفه لكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف
فكذلك بعد التنكير ايضا على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راي لبعد العهد بالجمعية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباب احمر
صرح به الفاضل الحفري في كتابه المسمى بالارشاد هذا واما جعله حالا من مفعول لعيد المقدر فليس بموجه كما لا يخفى وان كان من
وجه قوله والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى قوله لانه علم لجنس الضبع آه الضبع وان كان انثى الضبعان كما قال المعترض صرح به الشيخ
ايضا حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل
الهندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره
وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة منه قدس سره والمكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع
وهو فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع فظهر ان منع التانيث مبني على انه ليس علما للضبع لا
على كون الضبع خاصا في اللغة هذا انما قلنا ان المحشيان قد نقلا عن الصحاح ان الضبع يشمل الذكر والانثى وعبارته قدس سره
يصلح للحمل على هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة قوله وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه نظرا الى قوله عرب كما
عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا قوله شابه الاعجمي الى قوله لبعد الا انه
اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله فقد قيل قال سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم قوله بانه علة قوله غير منصرف للموازنة من غير سبب او لا سبب
فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يؤثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازن سبب عاشر
والشارح قدس سره بانه حمل من قبيل الجمع حكما وهو الصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي و
عدم النظير عنده سبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبر اتي هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على
هذا الوزن قوله وقيل والقائل المبرد قوله ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ
في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة او امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي
دون الفرضي قال فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يشكل على مصابيح بانه يوازنه
مفرد او هو سراويل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو اعجمي باعتبار وتقدير
الجمع فيه صرف او لم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب
وشرحه قوله الا ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال
والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع
بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان الياء في الآخر يثقل عليها الضمة والكسرة مثلا
فحذفهما وبنى الاحكام على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا احتيج اليه من خلافه والكلمة ح في حكم التام اذ للاكثر حكم الكل فامتنع

ما قيل فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عن ما يعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ما قيل فيها لهذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين بفتحة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فهو مسلم لكن لا ينفع ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو المقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا فنفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون التنوين على ما في الرضي وغيره **قوله** عوض عن اليا المحذوفة او عن حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا او بقي بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا او حركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض عن حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لتخف الثقل بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه باليا مع كونه جمعا ومعنى بالفرعية فما قيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا تظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس بشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انهما اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركة على انها بالالف اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشقي كما في جوار لانها بالالف اخف منها بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فما في الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جاز عند القائل بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد القائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية تقديم الاعلال من المبرد فحصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فما في حواشي المتوسط والشرح مشكل **قوله** وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمرو **قوله** فلو تطرق اليها التغير بجعلها معربا على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد انه كان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير التقدير وان خص باللفظ فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها مبنية لجواز كونها معربة تقديرا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان مجزوا الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

لكونهما اسما واحدا فلا يحكم عليهما بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها حكاية لدلالتها على قصة غريبة لكان ادلى لانطباق ما هي فيها
ووجه الاعتراض على تقدير الاعراب ما عرفته آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المعترض مبنية لكن الرضي صرح بخلافه
ناقلا عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام وما بعد التسمية فهي
محكية الالفاظ فلا يطلق عليها انها معربة في اللفظ او مبنية على هذا البعض وجه الاعتراض قوله كان على المعترض ان يعلم انهما مبنيان
عند المعترض واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسؤال قوله كلمة التي اي بكلمة التي لاشك
لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا فيما بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
ما هو المبنا وبينه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور فيما بعد تعينا الاتي
بناء ما هو صوت والمجمل مذكورا فيما بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون قوله والا اعرب الثاني مخصوصا بالبعض فلا يذكر
معربا غير منصرف بعده ويكون قوله الاعلى عمومه قال الالف والنون المعدودان اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى ما ذكر
سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ يقرأ فيشترط
العلمية لا يخرج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشروط فيها مخصصة فلا
فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصا لكن الثاني مخصص اذ فعلانة وفعلى نقصان بفعلان فيلزم
منه زيادة فلا احتياج الى بيان قلنا فيتيح البيان دفعا لتوهم الاطلاق من اشتراط الاول قبل الوصول الى الثاني قوله
الا كونهما مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قول النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة وعثمان للعلمية
والزيادة تسامح والصواب خلافه وهذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا
قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان انه لا يقرأ
الا بهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فانه اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالما هم عن جهة الالحاق
فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الف التانيث فيذهبون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه قوله ولمشابهتهما الف التانيث
هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير لالف التانيث وهذه الفرعية اعتبره البصرية لا من جهة
من دلالة كلام المغني عليه ولكن الرضي قال والالف والنون فرع الف التانيث كما يجيء بعد او فرعيته بايزيد عليه المثنى والاول
اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجيء بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
وهو ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وفرعيته
هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما بوجوه آخر لا يفيد وانما نحو تساوي الصدرين فيهما فسكر من سكران
كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة
اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان
وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا

كزيادة زائدتي حمرا معا فكون الزائد الاول في الموضعين الثانا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل

على هذا هو الامتناع من تا التانيث هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما قال صاحب الغالي معترضا على قول اللباب وهذا ان الاخيران

يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لا يعد ان سببين اصليين بل هما فرعا الفي التانيث من قوله هذا في الف ارطى

ظ اما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت فرعية من هذه

الجهة لكن ذكر والوجه التقوية مضارعتهما لالفي التانيث لا ان فرعيته يتوقف على الشبه بخلاف ارطى فان فرعيته يتوقف على الشبه

ليس بشئ فانه دفع ما قيل ورح لا فرعية كما صرح اما مع انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين تتضمن فرعيتين فبين التصريحين

تناف هذا ثم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر

ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران

وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرطا الالف والنون اذ بها

تمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط قوله والراجح هو القول الثاني لما عرفت ولان اشتراط انتفاء

فعلانة على القول الاول غير ظاهر كان وجه الرجحان ان الاول تحقق في ندمانة ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر محض الزيادة

وبعد لحوق التا يلحق بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التا نعم كان له معنى لو كان الزيادة محققا

بعد الاصلي وهو وهم قوله لو حظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على العكس

وهو الحق فكيف يصح المذكورة قلنا قديرا وبجلة مع مجرد المصاحبة صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وهو المراد

اذ ليس المقصود التعريف بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه تعريف وايضا ليفيد

فائدة زائدة مقصودة في هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومه مع خصوصية الذات خصوصية الوصف ايضا كآلة وكتاب قوله

هو هذا المعنى بقرينة مقابلته للصفة قوله لا الاسم الشامل للاسم والصفة هذا المعنى هو الظاهر والمتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع

فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الآخر فليس في هذا المقام وامثاله فلذا لم يحتج الى نفيه قال فشرطه العلمية قال الفاضل الهندي

يحتمل ان يكون الفاء يعني في قوله فشرطه في جواب اما المحذوفة قبل قوله الالف والنون وقال بعض الشارحين لها وانما احتاج الى

تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما

في نسخ نحو وربك هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر

له نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته صرح به الرضي وما نحن فيه ليس كذلك فكيف

يقدر ها واما ثانيا فلان حصر العامل على الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط فيجوز ان

يكون قوله فشرطه جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذي ذكره مع انه ليس بتام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح

شرح المفصل والعامل في اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون في المنهل شرح الوافي

واما اذا فعاملها ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه هو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه فلا يرد

الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف وقال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط

كما فى متى ونحو اخواته ثم قال رد الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى فى محل الجزاء دون الذى فى محل الشرط اذ هو مختص لا ظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل فى اذا فى لفظ الكتاب هو الشرط اذ المراد بتضمن اذا معنى الشرط كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل فى المبهم قال المص فى الايضاح شرح المفصل متى للوقت المبهم لانك تستعملها الا فيما لا تتحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس واتكانت اذا قد تستعمل كثيرا فى المبهم هذا وبالجملة انكان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالغالب ماانعه من العمل صرح به الرضى حيث قال ولما كثر دخول معنى الشرط فى اذا وخروجه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة معنى ان وذلك مجئ الجملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء وانما رتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء ليدل التركيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل فى اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء فى فسبح وان فى قولك اذا جئتنى فانك مكرم ولام الابتداء فى قوله تع اءذا مامت لسوف اخرج حيا فان قلت ما العامل فى اذا بعد تقديرها قلنا هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لا نسلم امتناعه فى الفاء الا نعلم ان امتناعه اذا كانت فى موضعه وهو صدر الجزاء اما اذا اخرت عنه فلا يمتنع وههنا اخرت عن الصدر لئلا يقع فى الابتداء هذا ونقل ما فى الحواشى على طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيما اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار التناسب واما من نظر الى انتساب افراد التغير الى نظر الى ذاتيهما تثنى نحو قوله انكانا نظرا الى ذاتيهما وكان النظر الى كونهما سببا ايضا جايزا واما قوله فشرطه فالاولى فيه اعتبار كونه سببا لان الشرط صار واعيا اليه بعد ما كان المقام باعتبار ويحتمل الاحتمال الثانى **قوله** اوشرط ذلك الاسم احتمال بعيد عن اليقين السياق والسباق **قوله** تحقيقا اللزوم زيادة تنا اذ باللزوم يصير الزيادة قوية فتوثر والعلية واكانت وضعا لاتيانا لا يجعل الزيادة من نسج الكلمة بمعنى انها صارت اصليتين حقيقيا فى كونهما زائدتين بل بمعنى انها صارتا كالتى من اصول الكلمة فى اللزوم وعدم الانفكاك وهذا ناظر الى القول الاول اويمتنع دخول التاء هذا ناظر الى القول الثانى **قوله** كعمران جاء فى الاسم حركات ان فى العقيقة ثم كسر الفاء ومضموم الفاء ويكون مؤنثه بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا العريان مؤنثة عريانة فانيتصور عدم دخول التاء فى مؤنثه هو فعلان بفتح الفاء لا غير ولا يبعد ان يعود قوله فانتفاء فعلانة اشارة الى ذلك فى المفصل فتتبع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مزيلا لسائلك لا بيات وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا ثم فيه الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلى غيظا والدخنانا بدال مهملة يعنى اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المسوف كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة وثناه تحتية اليوم الذى لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **قال** اوكانا فى صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه ليس مما جوزو ولهذا على تقدير كون كلمة في مذكورا مع صفته واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه من قبيل ما جوز **قوله** فانتفا فعلانة نظر في ان المراد ان لا يكون مونث الصفة بالتا الا انه يحتمل الخصوص ففسره الشارح قدس سره و فعاله بقوله يعني امتناع دخول تا التانيث عليه اي على الالف والنون او على الصفة لانه بمعنى الوصف سواء كان بفتح الفا او ضمها وقيل انتفا فعلانة تفيد بظاهره عدم دخول تا التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع دخول تاء التانيث عليه تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفا فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون انتهى وفيه ان الضمير المجرور في المقاد والنطا ان كان الى فعلان بفتح الفا فتفسير الشارح قدس سره ليس بصريح في رده اذ الضمير في عبارته ليس متعين الرجوع الى ما يشمله وغيره وان كان الى الالف والنون فاستلزام ذلك عدم انصراف عريان تم على ان تفسير الشارح قدس سره لا يدفعه اذ المراد من الضمير المجرور في عبارته الالف والنون وان كان المراد نفس كلمة فيه الالف والنون وان كان المراد المذكر فكونه ظاهرا بل مستفادا من انتفا فعلانة تم على ان المشهور ان التانيث طار على التذكير فالاستلزام تم **قوله** لانه متى كان مونثه فعلى يشير الى ان المقصود من هذا الشرط انتفا فعلانة لكن يخدشه انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفا فعلانة ايضا ينبغي ان يمتنع رحمان عند هذا القائل لحصول ما هو المقصود وهو انتفا فعلانة الا ان يتم المقصود وعنده انتفاؤها بنا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كل ما جاء منه فعلى لم يجئ منه فعلانة في اكثر لغات العرب لا انتفا مطلقا وبعض بني اسد يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون هكذا في الرضي ما في المتن ان بني اسد قاطبة يصرفون ويقولون في مؤنثه سكرانة ليس على ما ينبغي **قوله** في انه منصرف او غير منصرف ظاهره لا يوافق المقسم اذ الاختلاف في احد الامرين لا في المفهوم المردد وقيل ان المعنى سبب وقع انه منصرف او غير منصرف اي دفع هذا التردد وقيل المعنى اختلفت في هذين الامرين فان اخذ محل النزاع انصرافه فقد اختلف فيه وان اخذ عدم انصرافه فكذلك اختلف فيه ووقع في الخاطر الفاتر ان المعنى اختلف في رحمن في وقت تفتيش انه منصرف او غير منصرف وعلى هذا يكون في انه ظرفا للاختلاف وعلى الاولين بدلا من رحمن **قال** دون سكران حال من رحمن اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان اتفاقا في الكل فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران لانه على تقدير الاتفاق ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان **قال** وزن الفعل قد شاع ارادة الصيغة من الوزن وهو المراد ههنا يؤيده قوله كشمر وقوله او يكون في اوله زيادة لا كيفية تحدث في الحروف والاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص على ما في الحواشي الهندية فاندفع ما قيل عليه ان العام انما هو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد وان يصدق على الخاص ويصح حمله عليه والوزن بالنسبة الى الفعل ليس كذلك الا انه لما كان المتبادر من الاضافة وزن له زيادة تعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبة فيلزم ذكر الشرط فسره الشارح قدس سره على وجه يصير به ذكر الشرط مفيدا وعلى وجه يعلم منه كون وزن الفعل صفة للاسم على قياس سائر الاسباب المفهوم من مقام التفسير للوزن فاندفع ما قيل في تفسير وزن الفعل بكون الاسم على هذا الوزن نظرا لان الوزن ليس مصدرا او كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى وقيل يجوز ان يكون الاضافة للاختصاص ويفيد الجز

حيث انه يفيد ان اشتراط اصالة حروف انما الاختصاص الحقيقي او الحكمي بالاصل بالنسبة مبنية على الدليل وهو وجود زيادة ذكر زيادة الشعر

وهذا التعميم لا يستفاد من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل والعد لا يكون بالاختصاص والغلبة

يكون بمجرد وجوده فيه مع وجوده في غيره ويكون عدا الوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التعميم

تاما **قال** ان يختص بالفعل يعني انه لما كان المتعارف في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص او الاختصاص

والمقصور ادخال الباء على المقصور عليه اى الاصالة وكان حمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله معنى ليس ان التخصيص في المتن مستعمل

على ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الاصالة واشار الى وقع مانية جبه على هذا المعنى من انه كيف

توجد في الاسم بعد له الا منقولا من الفعل وفي نسخة والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الاصل

ليكون موافقا لسياق الاولى والمخالفة على خلاف المتعارف **قال** ولا يوجد في الاسم العربي يشير الى ان الاختصاص اضافي

بالقياس الى الاسماء العربية فلا يضر وجود هذا الوزن في الاسماء العجمية **قال** كشمر شين معجمة ما كان في الواقع علما لفرس ربطه بقوله

لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ربطا لطيفا وجعله مثالا له ولذا قيده بقوله على صيغة الفعل الماضي المعلوم والماضي قسمين

معلوما ومجهولا يصلح مثالا للاختصاص وقدمه على ضرب وانكان ثلاثيا لان صيغته معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من الرباعي

معلوما وجه لا بخلاف ضرب او معلوم ليس من الخواص فانه يريد كونه علما التقديم على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لا يخلو عن مناقشة

قوله فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما **قوله** وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر يبذر

اسرف **قوله** فاي اسم لماء في الرضي وبعض شروح اللباب في المفصل بذر بموحدة وذال معجمة اسم ماء قال شاعر سقى الله امواها

عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذر والغمرا وهذه كلها آبار مكة كذا في الصحاح وفيه ان البيت انكان استشهاد على انه اسم ماء على ان

جراما وغيرها بيان لامواها فقوله هذه آبار مكة بيانية وانكان استشهاد على انه اسم البير على ان جرابا واخواته بيان لقوله مكانها فقوله

ولا اسم بالا بيانية ثم جراب بالجيم كغراب وملكوم كمضروب والغمر بغين معجمة كفلس **قوله** وعثر بتاء مثلثة فوقية **قوله** وخضم كمثا وحينا

سمتين **قوله** رجل في المفصل قال الجوهري وهو اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة

الخصم وهو المضغ **قوله** علما لموضع بالشام في المفصل وفيه اذيت القدس **قوله** على البناء للمفعول وهو من خواص الافعال لم يجئ

في الاسماء ودئل اسم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدئلي وان سلم انه اسم لدويبة فنقول انه منقول من

الفعل المجهول وهو قولهم دئل فيه اسرع من الدألان وهو مشي فيه سرعة فان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس كما

قيل القول عليه الصلوة والسلام ان الله نهاكم عن قيل وقال وبقولهم تقتير وتنوط للطائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول

قلنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دئل لغة في الدغل ثم بمعنى الاست فشاذ في الجار البردي ثم للاست دئل

لغة في الدغل من الاجناس المنقولة من الافعال **قوله** غير مختص بالعلم العقم بالتمثيل المختص وبمثال قوله لم يذهب ليس بما

تانيا للتعقيد او هو ذهب اليه الجمهور لا صح تمثيله به في هذا المقام بل جملة مناسبة بجواب لا يتم هذا الوزن المشترك غير الغالب بحسب لو

عند البعض عام لا **قوله** اي مع صرفه اي ضرب المعلوم الذي ليس بمختص ولا غالب **قوله** الا بعض النحاة وهو يونس وعيسى بن عمر

فالاول اعتبره مطلقا نسبة العرب الى نحو سل وعقد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما والثاني بشرط كونه منقولا من الفعل كما في الرضي

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية لو سمي بنحو ضرب ودحرج معه وفاء منصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيره من النحاة
وزعم عيسى انه لا ينصرف **قوله** او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادته اولا وخرج منه ما ليس
بمختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وسبب آخر نحو اثمد فالجمهور قال لا دخالة او لتغليب زاعمين ان وزن افعل غالب في الافعال
والمص قال حنكر الاذكروه او يكون في اوله زيادة كزيادته موجها بان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت
اشد اختصاصا به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فتظر ان قوله غير مختص وقع مجردا وان او لمنع الخلو دون الجمع واليه يشير
قوله غير قابل للتاء اذ المحتاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المص على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل لا مر
ودوره زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان
احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لا ينصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني
انه رأى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في افعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاحرج
واذهب الا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسحم واجم واقر ويقابله في الاسماء من غير
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل وارنب انتهى والظ من كلام المص انه ثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل يعارضه ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثاني فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر افرادا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل
ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازم للنفي ولا من فعل غير منصرف ولا من فعل لا يكون قابلا
للقلة والكثرة ثم الرضي رد عليه حيث قال وللقائل ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اقر
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء في مثل
يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد
على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب افعل يفعل الا قليلا كاشيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوحي العين مع ما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل لحق بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف اسم التفضيل مبني مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل مما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل آه هذا الترديد مجرد بيان لمرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول اي في وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فمآل التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقدير للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقديرين تشكيل الطرفية اذ ليس

في اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه

والاعم يصلح ظرفا للاخص ثم اما ما قيل على الاول مع نقضه في لان الصفة تنسب الى موصوفها بقي نفسه ان ما هو صفته غير

منسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفته نعم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي

لاستقام ولا حاجة الى الحمل في بعض اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظرف للاول بل قائم به صفة

تنسب الى موصوفها بقي كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره الشارح قدس سره اولا راجعا اليه تحنف بارده ما ذكره الفاضل

الهندي في الاجوبة من قوله او يراد باول حروفه الاصول نفسه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول

الفعل كهمزة احمر مثلا فالشبهة باقية كما لا الا ان يقع في بمعنى على كما ذكره بعض الشارحين لما وما قيل الاول من تقسيميه

بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصود لان اول الوزن ظرفا لصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقع اذا كان الزيادة

في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بوجه والكل من وجه فتامل قوله من حروف اتين ولا وايا

لمعاني المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فمقيدة على الدخول

ولو سلم فالمراد مشابهها المتحدة بالنوع معها قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان

غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله ولم يكتف بما من قوله وزن الفعل شرطا لانه يوجب التقييد بالفعل شرطا

وزن الفعل مطلقا مع انه ليس كذلك فلا يحتمل ان يكون الا من ان اصل قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فهو قابل

معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا ينبغي عن ارتكاب تجوز لانه ان غير قابل غير قابل لان

يكون حالا من زيادة لتذكيره ولا قيل المصدر يذكر ويؤنث فهو اذا لم يكن تاء التانيث وليس بان مع الفصل عند العقل لا مطلقا

لانا نقول التاويل نكتة تقع عنده تذكير الفصل او يحمل على ذلك قول السيد السند قدس سره العزيز في شرح المفتاح في بحث التعريف

ناسب مصدر فناعت بتاويل ان تضاعفت قوله اختصاصها بالاسم صيرورتها منزلة الحرف الاخير منه حتى اجري

الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن لم يصير من الاسم فلم يخرج الاسم به عن وزن الفعل بما

والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى فيه شائبة امتناع الغير لا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل الخروج على تقدير لحوق التاء

لا على تقدير قبولها والكلام فيه لانه لا يخرج الوزن بعده التاء عن وزن الفعل ولا حاجة الى التقييد بان الكلام في وزن الفعل لانا نقول

قيد به لحكم على الكل وامل بولقة التاء في المؤنث بالانصراف ولم يقيد به لتوهم ان الكل غير منصرف بعلة مستقرة قوله قياسا بالاستمرار

الذي لا يمتنع من الصرف او مثل يعملي تقييده عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس فانه في

القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث الجمع الجمع وانفذ قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها

ومؤنثها بالتاء والغالب في الاسماء الجوامد ان الفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس

ايضا في كليهما كما مر من مرء الانفس والفعلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة بما كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتاء

خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس ثم قال المص في الشافية

وافعل للتعدية غالبا وفعل للتكثير غالبا مع ان المعاني التي غيرهما ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافها قليلا والقلة

لا يستلزم خلاف القياس واليضا الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسما بل في اسما الجوامد واسود ليس منها **قوله** بالاعتبار

الذي اي غير قابل للتا باعتبار ذات السبب الذي امتنع اي قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل

لاجله اي لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقة بمجرد ذلك السبب الذي شرط عدم قبول التا باعتباره بل لا بد من اعتبار

وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار السبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم

من تحقق الشروط والعلل في الاسما فلا بد ان يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد ان كان قيد النفي فعدم القبول

باعتبار ذات الوصف ثابت لاسود وان كان باعتبار لا باعتباره بل باعتبار آخر منتفيا عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى

لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يرد على هذا التقدير يشكل بنحو اسود لان المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي المقيد بهذا القيد

وان كان قيد المنفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف عن اسود وثابت ليعمل حيث قبل التا باعتبار ذات الوصف الذي قرب

ان يمتنع لاجله فلا يرد ما قيل يشكل على هذا التقدير بنحو يعمل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الاعتبار منتف لانتفاء منع الصرف وكذا

اولى في قوله تعم اولى لك فاولى علما للوعيد اي الشر القريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التا باعتبار العلمية بل

باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اوعد واذ دخول

تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم وقبوله التا لا يضر الوزن لا

ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا هذا كلامه وكذا اربع

اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التا باعتبار العلمية بل باعتبار آخر فحين العلمية لا يقبل التا اصلا فضلا

عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا فظهر ان اربعا بعد التسمية غير وارد على المصنف الى تقدير عدم التقييد

بقوله قياسا **قوله** فان لحوق التا للتذكير اي لحوق التا في اربعة واخواتها لاجل ان مميزها مذكر فمنشا اللحوق هو تذكير المميز فلا يكون

قياسا في التا ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا فيلحق التا بها اذا كان المميز مذكرا ويترك اذا

كان مونثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يوتى بالتا وان كان لفظ الجمع مونثا

نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مونثا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا نحو سبع ليال هذا وما ذكره قدس سره في بحث اسما

العدد صريح في ان لحوق التا لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتا لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة

وثلث وعشر بدونها للجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال انه غير قياس

ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياس باطنا من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ويرد عليه ان التاويل بالجماعة غير لازم

في الجمع بل يجوز ان يأول بالجمع والتانيث في هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة

عند تذكير المعدود والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل

وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة وأربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال

فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب كونه على عدد

فوق الاثنين فاذا اضافه المذكر فی نحو رجال هو تأنيث بسبب عرض هذا العرض فتأنيث العرض فی نفسه اولی ثم انه غلب علی الفاظ

العدد والتعبير بها عن المعدود نظرا عليها او عن معنی الوصف الذی هو معنی الاسماء المشتقة اذ معنی رجال ثلثة رجال معدودة

بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فتأنيث

الوصف فی الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ العدد ودات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر علی الموصوف اتی بما كان موصوفا بعدها

مضافا اليه نحو ثلثة رجال واما بين نحو ثلثة من الرجال فان اجراءها مجری الصفات المشتقة فی الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء

فبقيت الاعداد واذا كانت صفة لجمع المذكر صلح تأنيثها الموضوعة هی عليه وذلك من الثلثة الی العشرة لكونها صفة الجمع

والجمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجميعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجری الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المؤنث لان

تأنيثه خفی فكانه مذكر بالنسبة الی تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية

كتأنيث جمع المذكر الا الذی كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز فی السعة قال نسوة فكما ازال التأنيث العارض

التذكير الاصلی فی رجال واما لم ازال التأنيث الاصلی ايضا فی نسوة لكن هذا الطاری ظاهر مشهور فی رجال خفی فی نسوة

لان الشیء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تأنيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء

كانت فی الاصل التأنيث بمجرد العدد وتأنيث المعدود انتهی كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التاء باعتبار

اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قبولهم للحية الانثی اسودة والاعداد لا تقبل التاء باعتبار الوضع العهدی بل بعد عروض الوصفية

وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تاء التأنيث والتاء فی اربعة للمذكر ليس بشیء وظهر ايضا ان ما قيل ان التاء فی اربعة ليست دالة

علی الربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر مقدم فی الرتبة ليس علی ما ينبغی وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كانه منسوب

الی عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الی فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فتدبر **قوله** ای من اجل اشتراط

عدم قبول التاء لا يخفی ان عدم قبول التاء قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا من الاستقلال فالتفريع عليه تفريع علی المقيد

من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفی ان امتناع احمر متفرع علی مجموع الشرطين فلا بد ان

يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الی المجموع علی معنی عدم قبول الزيادة التاء **قوله** امتنع احمر فرع امتناع لفظه فيه وصف

اصلی علی اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو فی الحقيقة جعل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظه فيه وصف اصلی لا

جعل وجود الشرط علة للمشروط حتی يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الی تكلف فی الجواب **قوله** ای

كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الی التقدير كل ليكون القاعدة كلية علی ما هو الضابط فی القواعد ولو جعلها موصولة لا احتاج الی

التقدير لافادة العموم والاستغراق **قوله** بالسببية المجتمعة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كبزيد بشكر

ومع العدل فی اسم يوضع الاعلام كعمر واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنی وثلث فالاخفش وابو علی واكثر النحاة يصرفونه

لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل لبطلان معنی العدد وذهب الجرمی وابن باشاذ الی منع صرفه باعتبار العدل الاصلی مع العلمية

وهو قياس قول سيبويه فی احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافی بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب

لان العدل امر لفظی وبالعلمية لم يتغير اللفظ هذا كلام الرضی اقول انظر ان قوله وقول سيبويه اقرب انه تصريح لاعتبار سيبويه العدل فی

وجمع وتضعيف لقول الاخفش والكوفيين بان عدلهما لفظي غير مبتن على المعنى فلا ينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل احاد واخواته فانه وان كان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبني على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا لاعتبار العدد في نحو مثنى وثلث لانه مذكور في جنب اخر وجمع لا في جنبهما ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه في اخر وجمع لا في مثنى وثلث بل ذكر اعتبار العدل فيهما عند الجرمي وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل ببطلان معنى العدد ويشعر بان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله ودليل لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظي رعاية لما ذكرنا قول صاحب اللباب وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وقال الجزولي انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفي مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين قياسا على احاد واخواته وعند سيبويه غير منصرف اعتبارا بالعدل الاصلي فان عدله باعتبار حكم في اللفظ فلا يبعد ان يقدر ذلك مع العلمية بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره في مسماه فظهر ان ما في بعض الحواشي من ان نحو مثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق ليس على ما ينبغي وان ما في المنهل شرح الوافي من قوله وهذا الذي ذكره المولف من قوله وينصرف نحو احاد للعلمية لمذكر ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشيء **قوله** لا تاثير فيه اي في منع الصرف للعلمية معها خلافا فالجزولي فانه قال بتاثيرها معها **قال** اذا نكر اي جعل نكرة ولو مجازا او بارادة غير المعين مجازا من الموضوع المعين ينبغي التعريف فيكفي في الانصراف وتوقفه على الانتفاء حقيقة ممنوع ولو سلم فهو حقيقة في عرف النحاة فلا يرد ما قيل يصير بهذا التاويل في حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان يأول العلم بواحد اي بفرد من الجماعة الملحوظة بعنوان انها مسماة بذلك العلم ووجه بهذا الاعتبار هو مسمى بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه يأول بلفظ واحد والتقييد بقوله من الجماعة المسماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار المال ثم في العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام سواء كان حرف تعريف او بمعنى الذي للعهد الذهني **قوله** عن الوصف المشتهر صاحبه به قيد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد في ذكر العلم وارادة الوصف من مرجح يرجح وصفا دون وصف كالاشتهار **قوله** فان كان واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** مستثنى مما اي من المستثنى منه المقدر الذي بقي فيه العدل ووزن الفعل من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقي قليل وبان اخراج الثاني بعد اخراج الاول كما قال الرضي مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكان المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا انتهى وقال في مباحث المستثنى في نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد والمقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعاني مترتبة على حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج في الاستثناء الاول قبل الثاني وفي الثاني قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثاني والثالث لا لانه اخراج الكل معا وقيل للاشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الارادة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

الا مذکور بسبب منہ علی ان ذلک جائز الیہ عند جماعۃ قال الرضی استثنا شیئین باداۃ واحدۃ وبلا عطف غیر جائز مطلقا عند اکثر
اداۃ الاستثنا اذ الاصل فیہ الا وہی حرف فلا یستثنی بہا شیئان ویجوز مطلقا عند جماعۃ قولہ لا یوجد شیئی من لا الا ان
منہ بسبب الدائر صدقہ علی المجموع واحد منہا فقط لا مانعیۃ وغیرہ حتی یلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منہا حتی یلزم استثنا شیئین
بلا یکفی ان ہذا التوجیہ حسن فی نہایۃ الحسن لا سماجۃ فیہ کما ظن غیران قولہ لا مجموعہا وان لم یوجد مثلہ فی کلام العرب العربا لکن کثر فی عبارۃ
العلما فمن الکشاف فما ارسلناک الا نذیرا لا خفیلا ہیمنا علیہم وما کان ذلک الا ابتغاء وعنادا الا شبہۃ فی الاسلام وبما ہی الا
لا غیر صرح بہ العلامۃ التفتازانی والشریف رح فی شرحی المفتاح قولہ ای لم یبق فیہ سبب من حیث ہو سبب باستقلالیۃ
ینتفی ذات احد السببین ووصف السببیۃ من الآخر فیما ہی شرط فیہ انتفاء ما یصیر واحدا من الاسباب التی اثمان منہا
سبب لمنع وان بقی ذاتہ لکنہا لیست سببا باتصافہا بالمعنی المذکور وبہ اندفع ما قیل وفیہ نظر لان المراد بالسبب اما التام
فیحصل بقاؤہ علی سبب احد ہذا المعنی واما الا تام فذات السبب الیہ سبب ناقص تحقق ہذا الوصف مع انتفاء العلمیۃ قال ای بقی
سبب واحد فیما ہی لیست شرطا فیہ فبقی فیہ کونہ واحدا من الاسباب حیث ما فات منہ ما یصیر احد امثالہ وہذا ہو المراد من بقاء
کونہ سببا فما قیل انتفاء العلمیۃ یستلزم انتفاء تاثیر السبب سواء کان شرطا لہ او لا اذ لا تحقق التاثیر بدون الاثرین قولہ یجوز ورود
لا قولہ لم یجامع مع وزن الفعل ہکذا عبارۃ السید قدس سرہ فی حواشی المتوسط قولہ وایضا قد عرفت اندفع ما قیل ان اخر معدول
من الآخر واخر من نفیہ العدل مع وزن الفعل اذ منع صرفہ لا یقتضی اعتبار الاعواج لوجود السببین تمیہ غیر العدل وجاوزن
الفعل والصفۃ الاصلیۃ ہذا وما ذکرہ الشریف رح ان قیل بان جعل آخر معہ ولا عن المعرف باللام کان الآخر ایضا معدولا عن المعرف
باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن فالجواب انہ غیر متعین لجواز ان یکون اخر معدولا عن اخر من بنی علی ان حدث من لا یوجب
العدل لکونہا غیر داخل فی الصیغۃ ولو حکما وقیل انہ یوجب العدل علی ما ذہب الیہ البعض فالجواب ما ذکرہ انتہی لا ما اجاب بعض
الافاضل من ان احد علی وزن افعل لما لم یکن علی اوزان العدل المشہورۃ ینبغی ان یحمل شاذ الا سعد ولا اذ ہو لا یخفی
قال وخالف سیبویہ الاخفش فی الرضی قال الاخفش فی کتاب الاوسط ان خلافہ فی نحو احمر انما ہو فی تقتضیہ القیاس من
نحو علی منع الصرف قولہ ولما کان قول الکثیر الی قولہ جعلہ مہملا واسند المخالفۃ الی الاسا فان قلت کون قول التکثیر
کونہ موافقا للقاعدۃ ذکرہ المصنف وشرحہ ونکتۃ تجعل قول التکثیر اصلا واسناد نفی المخالفۃ الی الاسنا وبعد الثبوت فلا بد ان یعلم وجہہا
من المتن لیطلب لہا نکتۃ قلنا ای لفظ المتن اعلم ذلک قلنا من نصب قولہ اعتبارا وذلک لا یجب ان یکون منصوبا علی انہ
مفعول لہ لیکون صریحا علۃ ومستند المذہب سیبویہ حاصلہ اذ الا بعد التنکیر الانصراف فیہ المعلم بیان وذلک فی
جعلہ مفعولا لہ بخلاف جعلہ حالا او ظرفا او مصدرا فانہ لا یفید کونہ مادۃ صریحا ان السید ان النفۃ الی سیبویہ لیوجد شرط
نصب المفعول لہ وہو اتحاد فاعلہ وفاعل عاملہ بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش لم یوجد ذلک الشرط اذ المعتبر
ذات خبیر ان الشرط المذکور رأی الجمہور واما عند البعض فلیس شرطا وہو المختار للشیخ الرضی قولہ ای معنی الوصفیۃ منہ
قبل العلمیۃ ظاہرا ولو انہا شیا من مجرد نظر علی ما ہو الظاہر فیخرج افعل التفضیل المقرون بمن عن کونہ حاملا فلا لان ظہورہ من
من المفضلیۃ فاندفع ما قیل کیف القول لمنع التفضیل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما ہو المراد من نحو احمر علی ما ینبغی علیہ

سه الفاظ او فقط ۱۲

وجعل قوله بلا خلاف قيد اللنفي على ما قيل لا يجري في ذلك اذ منع التفضيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيدخل فيه سكران واشاره نحو ثلث ومثلث اذ حكمه بعد التنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره على المتوسط واللباب والرضي **قوله** وكذلك افعل التفضيل المجرد قيل وكذلك ثلث انتهى كما ان افعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق كذلك ثلث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت **قوله** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار الاثر ولحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر

قوله لزمه ان يعتبره اي يجعل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لان كلا الموضعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد ومحصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبارهما في منع صرف لفظ واحد كاجتماعهما غير مستحسن فظهر ان ما قيل الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ليس على ما ينبغي **قوله** فان العلم اي الشخصي اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علميته تقديرية ضرورية على ان عدم الخصوص فيه ثم كيف وهو موضوع لماهية مشخصة موجودة في الذهن واستلزام ذلك امتناع اطلاقه على الافراد حاجة ثم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالثابت معا في منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادين في التاثير حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه **قوله** فان ثابت التضاد آه على ما ذكرنا من تقدير الحواشي على ما هو ظ لفظ المتن لا ورود لهذا السوال الا انه ذكره زيادة للايضاح ورفعا للاشتباه حتى لا يتوهم ان اعتبارهما محال **قوله** لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية انما كان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد وان كان بطريق الحقيقة فهو يخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية ويخالف ايضا قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي رح في توجيهه يعني اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بابا من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فانظر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء هذا كلامه لا يقال مخالفته للمشهور لا يضر لان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لانه لو كان كذلك لما اختار التاويل والايضا ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظ ولا ما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق ووقوعها على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاء فعل ومع التقييد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين في الآخر مطلقا ولو جعل موافقا لما ذكره المحقق يصير مخالفا لما ذكره ره فكيف يبني عليه لا يقال ما ذكره الرضي

بحث المعرفة

في اول المبنيات يخالف ما ذكره ههنا من قوله والفاعه رفع ونصب وجر وهو انقلته انفاهيته ذل الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في ميم رجل انه متحرك بالضم حتى لا نقول ليس كذلك اذ قد قيد الضم فيما نقول في زيد انه متحرك بالضم بقوله في حال الرفع فهو لم يترك الا لفظا التقييد يدل على ذلك ما ذكره وبعد هذا الكلام من قوله والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين تسهيل وتقريب على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما هذا لفظه وبالجملة التاويل لا يوافق ما ذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر آه وهو يخالف ما ذكره في المبنيات ان حمل موافقا لما ذكره المحقق الرضي والا فما ذكره في الموضعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولا ما ذكره المحقق لانه لا يتم ما بني على المشهور لانا نقول ما ذكره في المبنيات ، وله وتعليقه تكلف مبني عليه فان قلت ما ذكره ههنا موافق لما ذكره في المبنيات المحمول موافقا لما ذكره المحقق الا انه ترك التقييد لعدم الاحتياج اليه اعتمادا على ما سيأتي والمعنى لان الكسر لا يطلق على الحركات البنائية فقط فتنازع قوله ما ذكره خلاف الظاهر التقييد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا في حالة الجر وان قلت لفظا وقيل ان المبني كالمعرب لا يجر لان الجر قد يكون بالفتح كما لم يقل ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يتخصص الجرار غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لا جرم جمع بينهما لمجيء موضح نظر لقوله اليه فائدة الا ان المناسبة ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية اليه وما ذكره بعض الفضلاء في توجيه ان الكسر من القاب البناء تكلف فيكسر غير المنصرف به وجيه ان لم يكن قوله اليه آبيا عنه فتامل **قوله** اعني بيان لا نسبة الدخول اليها تغليب **قوله** اللام والاضافة المؤثرين لفظا ومعنى وسائر الخواص ليس بهذه المثابة وفي ذلك دفع ما قيل فيه نقض ظاهر بان الاسناد اليه من خواص الاسم مع انه لا اثر له **قوله** ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا كذا في المفصل وشرح الوافي وشرح اللباب قال الرضي ما دخله اللام والاضافة فانه عند البعض غير منصرف على حاله المرجح فيه عندهم وهو منصرف عند الآخرين وقالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين وقالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا في كل اسم قالوا ان الاسم لاشابه الفعل حذف علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الحرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر فيكون الاسم غير منصرف ردوا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فيلي قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف رد قال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف وكذا الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا اعتد بحذف اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول في المذهبين الاخيرين مناقشة فتامل ثم معنى الاطلاق فيه نظرا الى الاول والثالث سواء بقيت العلتان اولا وهو لا يخلو من اشكال **قوله** وسقط التنوين اي بقي سقوطه من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين في المحلى باللام والمضاف لاجلهما لا لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليهما بدليل انهم جعلوا الاضافة في نحو جواري بيت المعاقبة للتنوين المقدر لمنع الصرف دون التنوين الملفوظ بها والسر في ذلك ان سبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف على الاستعمال فيهما بالضرورة يكون مقدما على ما يعرضها بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة **قوله** ان العلمية تزول بالله مرادا كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل تزيينا تحسينا

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية وكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسميٰ

بها اوصافا والمصادر اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا

او صفة كالفضل والحسن **قوله** وهذا القول انسب الانسبية اذ التقى حد المصنف على الاطلاق واما اذا قيد بما قيد به الشارح

قدس سره للانية تصح نحو هند اذ اصرف فلا اذ نيفه دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول

اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر معاونة سكون الوسط

لاحدى السببين **قوله** جمع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينفي

كونه وصفا لشيء آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء ولو جعل مختصا

بالاسم اصطلاحا كما هو المنطق فانما بعد التخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فاندفع ما قيل انه نظرا الى اللغة

عام والى الاصطلاح اسم لا صفة **قوله** لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون

بعض ما صدق عليه الاسم مونثا نحو حمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء مونث وبان بعضها يعقل ساقط غاية

السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المونث الحقيقي اي بازائه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بازائها الذكر

من الحيوان فتدبر **قوله** الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد **قوله** اي المرفوع ظاهر صريح في بيان المرجع واما ما قيل يحتمل

بيان المرجع وتقدير البتة انفصه قال لا للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل او الخاصة وحدها او مع غيرها وشيء من ذلك

لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر المشخصات اليه **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها لما كان المتبادر من

الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء واشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال

تعيينا للمراد ودفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار وبكون الاسم موصوفا بالضمة والواو والالف وجود شيء منها معه

وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا الا الوصف بمدلول الرفع لمدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم

على علم الفاعلية ولانه لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فايدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان

الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار مدلول الاسم فان الاسم متصف بمدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه

في الرفع فيكون من قبيل جعل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره رح **قوله** ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم مذكورا معه

العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم متصلا لفظا او تقديرا

اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعد ما فرض في محله فنزل الواقع بعد الواقع

في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده وتصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع فيه لفظا ولا تقديرا وكذا هولاء

في جاءني هولاء **قوله** او معنى الرفع المحلي انه في محل اي الاسم في محل لو وقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فجعل ظهور الرفع

بعده بمنزلة الظهور في المبني لعلاقة المجاورة فمعنى الرفع المحلي خلاصة الشرطية وزيدة وهو عدم رفع المعرب ما فوق المبني للابتة الوقوع في المحل

قوله وكيف يحصل الرفع اي يجب ان لا يحصل التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاعلة بان يقال المرفوع ما

اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا او محلا فلا يكون هولاء في جاءني هولاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ الحواشي الهندية بل بحسب التاويل

۸۳

على وجه يشتمل ذلك الا بان يكون التعريف جامعا واما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص كجعل المرفوعات اشارة الى قسم من قوله والعوامل رفع ونصب وجر وجعله تعريفا لا ينظر فيه الى الاشتمال فلا كلام للشارح فيه فاندفع ما قيل لعل الباعث على تخصيصه عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد بما ذكرنا **قوله** وهو بحث عن احوال الفاعل اذ كان مضمرا مستقلا اي التخصيص بما على الرفع المحلي والحال ان المصرح يقول بكون المضمر المتصل في ضربت مثلا فاعلا اذ البحث عن احوال الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا مستكنا او التخصيص يقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا يقتضي كونه مرفوعا فاندفع ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد ولهذا ان يكون البحث عنه تقريبا بهذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئة وخبر كان مرفوعا محلا بمعنى آخر غير ما ذكره فانهم صرحوا بالرفع المحلي في اسم ان وخبر كان واشباههما وبيانه لا يصدق عليه ليس بشيء **قوله** اي من المرفوع وهو انطلاق المتعارف بعد الفراغ عن التعريف تقسيم المعرف وكون قوله ومنها المبتدأ اباء عنه ثم **قوله** او ما اشتمل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالته الاجمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على صورة التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل فلاحظه الى لته الاجمالية لا يدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما اول بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام والنفي والموصول اسم صورة فعل معنى على ما بين في موضعه واقتصار باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل الكل وذلك لان الغرض من الكل الافادة وهي فيها اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في العمل اقوى من عامل المبتدأ والخبر وخبران وخبر لا التبرئة واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدأ على التمثيل فقيل اقوى من عامل المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ خبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بما ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا ولا يخلو من خدشة **قوله** لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا ينظر فيه الى الاصل المذكور بل اخر وجوبا بموجب التاخير رد ذلك ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا امران متفقان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا ثم **قوله** اي اسم فسره لان الكلام في الاسماء ولان ابقاءه على العموم يتناول الفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يحمل العموم كلمة ما يستغنى عن التعميم **قوله** والظرف قال الرضي ان كان بعد الظرف معمول فعند ابي علي معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فمذهب المصرح ان كان الاول فذكر الظرف صحيح وان كان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بعدهما الضمير [illegible] المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن على هذا فلا يكون [illegible] وقدم في الحواشي الهندية عطف على اسندا وحال بتقدير قد وقيل جعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو عن الاستقامة ثم **قوله** لانه ما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال كل ضمير يرتفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع

لیئہ ضمیر المبتدأ فہذا مع مرفوعہ مسند الی المبتدأ اوکل خبر غیر رافع لشئ کالجوامد فہو وحدہ مسند الی المبتدأ نحو انت زید ہذا کلامہ وتسنے
الحواشی الہندیۃ فان قیل الفعل فیہ مسند الی ضمیرہ وہ قیل بل اسند الیہ ایضا والاسناد فیہ منکور کما عرفت فی المفتاح وغیرہ
وما قیل ان قولہ وقدم علیہ لدفع الوہم دون الاحتراز فعلی تقدیر تسلیم عدم الاسناد الی زید انتہی والحق ان اسناد مجرد
الفعل الی زید فی زید قام ان کان مما اعتبرہ النحاۃ کما ہو الظ من کلام الرضی فالقید للاحتراز وان کان مالم یعتبرہ النحاۃ کما صرح
بہ العلامۃ التفتازانی فی شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الی المبتدأ مما لا یقول بہ النحاۃ ولا یطابق اصولہم وقال
فی المطول لانم ان المبتدأ لکونہ مبتدأ یستدعی خبرا اسنادا والخبر لظہور ان تصانیفہ انما ہو مع الخبر لا غیر ومایقع فی نحو زید قام ان
الفعل مسند الی المبتدأ فباعتبار انہ مسند الی الضمیر الذی ہو عبارۃ عنہ والیہ کثیرا ما یقع للفعل مع ضمیرہ المتصل بہ فعل فالقید
لدفع الوہم والیہ ذہب المصرح فی امالیہ وقولہ لان الاسناد الی ضمیر شئ لیس علی ماینبغی لان المتبادر من اسند الیہ الفعل
ہو الاسناد بلا واسطۃ لا الاعم حتی یکون وقدم علیہ للاحتراز ہذا وقیل الاحتیاج الی ماذکرہ اذا جعل قولہ وقدم علیہ قیدا لکلا
الامرین واما اذا جعل قیدا لشبہ الفعل فلا اشکال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فہو مسند الیہ لا الی ضمیرہ لانہ لا یتضمنہ
بل نقول علی ماذکرہ الشارح قدس سرہ قید لاحد الامرین فکانہ قیل ما اسند الیہ احدہما وقدم احدہما الیہ وعلی ہذا ایضا
لا اشکال اقول جعل قولہ وقدم قیدا لشبہ الفعل خلاف الظ وقولہ قید لاحد الامرین ان اراد بہ انہ قید لاحدہما فقط فہو مم
والا فان اراد ینبغی الاشکال نفے الاشکال فی کلا الصورتین فہو مم وان اراد فی صورۃ شبہ الفعل فقط فہو مسلم لکن یبقی
الاشکال فی صورۃ الفعل **قولہ** والمراد تقدیمہ علیہ وجوبا ای تقدیم الفعل او شبہہ علی ما اسند الیہ تقدیما واجبا **قولہ**
نحو کریم من یکرمک فانہ بعید. ق علیہ ان الصفۃ اسندت الی من یکرمک علی ان الاسناد الی ضمیر الشئ اسناد الیہ فی الحقیقۃ وقد
ینبغی ان یکون خارجا فلما قید التقدیم بالوجوب خرج **قولہ** وجوب تقدیم نوعہ ای نوع الفعل او شبہہ علی ما اسند الیہ لا نوع ما اسند
الی الفاعل حتے یلزم اخذ المعرف فی المعرف ولا نوع المسند حتی یرد انہ لیس تقدیم نوع المسند واجبا وعدم کون تقدیم نوع
الفعل علی ما اسند الیہ واجبا بل جائزا بحیث یجوز تاخیرہ ایضا مم کیف ولو کان کذلک لکان زید فی زید قام فاعلا کما ان الخبر فی کریم
من یکرمک خبر فی الصورتین واللازم باطل فالملزوم مثلہ وایضا القید لاخراج المثال المذکور فلو لم یکن التقدیم واجبا لما کان مخرجا
بل لغوا ومجرد کون قام فی زید قام مسندا الی زید علی ما بینہ الشارح قدس سرہ لا یقدح فی الوجوب فاندفع ما قیل الجواب ساقط
لانہ یشکل بقام زید لان نوع قام بل خصوص قام لا یجب تقدیمہ علی اسم اسند الیہ لجواز ان یقع زید قام فانہ مسند الی زید علی ما
بینہ الشارح قدس سرہ **قولہ** ای اسنادا واقعا علی طریقۃ قیام الفعل ظاہر بل صریح فی ان الجار والمجرور متعلق بواقعا وانہ صفۃ لمصدر
اسند فما قیل قولہ ای اسنادا واقعا اشارۃ الی ان قولہ علی جہۃ قیامہ متعلق باسند او صفۃ لمصدرہ لیس علی ماینبغی وقیل یحتمل ان
یکون حالا بعد حال ورد بعضہم بان الفعل لا یکون علی طریقۃ القیام بل الاسناد یکون کذلک انتہی اقول فیہ بحث لان المراد
بطریقۃ القیام ان یکون علی صیغۃ المعلوم او علی ما فی حکمہا وہو صفۃ للفعل وشبہہ فکیف لا یکون الفعل الیہ ہذا واعلم انہ اذا جعل
قولہ علی جہۃ قیامہ بہ معمول اسند ولم یجعل قولہ وقدم علیہ حالا بل عطفا علی اسند یلزم الفصل بین العامل والمعمول بغیر المعمول الا انہ یجوز
ذلک اذا کان العامل قویا مثلہ کذلک **قولہ** زید قائم ابوہ قال الرضی تمثیلہ بزید قائم ابوہ لرفع شبہ الفعل الفاعل لیس نصا فیما قصد

لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابراه لكان نصا ورده الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم
كما في زيد قائم انتهى اقول انما وجب التقديم ثمه لئلا يلتبس بفاعل الصفة والالتباس ممتنع فابوه في المثال لايحتمل ان يكون مبتدأ
كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين اقائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره
الفاضل السندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فحقه ما يخالف الاصل يلتبس ممتنع للالتباس
اذ السامع يحكم بما هو الاصل ليسبق خاطره اليه فيختل المقصود وان استويا اصالة او مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين
احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه انتهى كلامه وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا للصفة والآخر وهو كونه
مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قال الرضي
في بحث اسم الفاعل عملهما الفاعل والمفعول والاصل فيهما على خلاف شيئها وقال الفاضل السندي في حواشيه في بحث خواص الاسم ان اتصاف
الصفات بالفاعل فرعي لا يعتد به فيكون مما جوز فيه الوجهان لا من قبيل الالتباس الا ان يقال الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف
الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية يوجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلافي الاصل
واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الخبر الجملة خلاف الاصل لم على ما ذكره الرضي
في بحث الخبر وايضا فيشكل على هذا بقائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين لعدم
كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم فاعلا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه منه واما قوله كما في زيد قائم فالمذكور في النسخ التي
رأيناها اسم الفاعل وليس في زيد قائم شيء ما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون مقيسا عليه فلعله سهو من النساخ والصواب
كما في زيد قائم هذا وبما نقلنا من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدأ من ان جواز الوجهين
ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من
قبيل جواز الوجهين لا من قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله
كذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره وبسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ
مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل فان الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضا خلاف
الاصل فيه ان ذلك لان الرضي لا يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين اصلا والآخر على خلاف الاصل فيكون من
قبيل الالتباس لا من قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في قام او قعد مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف
الاصل وبهذا ظهر سقوط اعتراض بعض الفضلاء على ما ذكره الفاضل السندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من حكمه لوجوب تأخير المفعول
في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل السندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الامرين
في قام او قعد مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل غير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني
حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والآخر وحمله
الاسم الثاني للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لا ذكرنا ولان الابتداء قد رفاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر انتهى كلامه
فتدبر قوله اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه به اشارة الى ان وقوعه بعد الفعل بمنزلة الاصل واما

قوله ان على الفعل المسند اليه وصف الفعل بالمسند اليه اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى الفعل المذكور في قوله مسند اليه الفعل وهو بيان للواقع او وقع لانه يتوهم في ضربني واكرمني زيد باعمال الاول على قول الكوفي بهو انه كيف يتأتى ان زيدا ليس على الاول مع انه على الفعل وقيل اشارة الى ان الفعل ليس على حقيقته بل المراد منه المسند ليشمل شبه الفعل وهو بعيد قوله اي يكون بعده من غيران يتقدم اشارة الى ان الولى اخص من البعد قوله شيء آخر من معمولاته اشارة الى ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شيء من معمولات الفعل مكانه قوله لشدة احتياج الفعل اليه اذ الفعل لا يتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها ليست بهذه المثابة قوله يدل على ذلك اي على كونه كالجزء على ما اعتبر النحاة اسكان اللام الذي ثبت من العرب فيما اذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل اذ لو لا ان اسكانهم لا لان الفاعل كالجزء لشدة الاحتياج لا للاتصال ولا لنفس الاحتياج والا لاسكنوا في ضربك ايضا واللازم منتف فالملزوم مثله قال وامتنع ضرب غلامه زيدا اي امتنع تركيب اتصل منه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عندهم خلافا اي يخالف قول الجمهور بمنع ذلك التركيب او بلزوم الاضمار قبل الذكر خلافا للاخفش وابن جني فانهما قائلين بالجواز ومنع اللزوم قياسا واستعمالا اما قياسا فلان المفعول به لشدة اقتضائه للفعل كالفاعل او لم يكن رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان يكون له التقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم وعلى هذا فالمراد بقوله واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام ان اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم بضرورة الشعر ومراد الجمهور بعدم جوازه عدم الجواز في سعة الكلام فالبيت الذي تمسكا ليس محل النزاع ولو سلم فلا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي ولم لا يجوز ان يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل فظهر ان الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكره الشارح لا العكس على ما توهم البعض وان خلافا فيما ليس مبنيا على كون المفعول عندهما مثل الفاعل في الوقوع بعد الفعل بلا فصل لشدة اقتضائه الفعل كالفاعل على ما قال به بعض الافاضل من ان قوله خلافا ليس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذكر وان ضمير قوله عدم جوازه ليس يرجع الى الاضمار حتى ينافي القول بكون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار على ما توهم البعض بل بقوله وامتنع او بقوله فيلزم الاضمار قبل الذكر وليس فيه كثير صرف للفاصل مع ان المذكور في الكتب شاهد له اذ المذكور فيها انهما جوزا اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل وتوجيه الدليل قد ذكرنا وقد ذكره بعض الافاضل ايضا فتامل والنصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال افالرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضي وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا يقول بحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى وقيل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلت ضرب غلامه زيدا هذا كلامه فتامل تجده شاهدا لنا لا علينا قوله المتقدم ذكره صريحا في قوله فمنه الفاعل قوله وفي ضمن الامثلة لكن رجوع الضمير ليس باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وكونه فاعلا قوله اي الامر الدال اي المعنى الدال كما الدال على تعيين الفاعل في اكل الكمثرى يحيى او اللفظ المستعمل في المعنى المراد الدال على شيء آخر كما يشهد به تتبع موارد القرائن اللفظية فلم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة عليه فما قيل القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعين المحذوف لا ما يدل على المعنى ففيه بحث لانه ان اراد الانفصال الحقيقي فينتقض بالمعنى الذي في اكل الكمثرى يحيى يكون التخييل قرينة المكنى وان اراد ما

٨٧

يبعد ان يطلق آه ونهاظ لكن

يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التميز فانه ليس بموضوع له بل لازم لما وضع له الاعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اي الاعراب ليس صلة للوضع بل للغرض وكذا التاء موضوع لتانيث الفاعل وقرينة على التميز بين الفاعل والمفعول وبهذا يخل ما اشتهر بين الفضلاء من ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه والثانية ما ذكره الشارح قدس سره في خبر كان واخواتها من قوله كلا المبتدأ والخبر فان الاعراب فيما لا يصلح القرينة مشعر بان الاعراب في خبر كان واسمها يصلح لان يكون قرينة وهذا يلائم ما ذكرنا قوله او مستكنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير والمستكن ليس كذلك قوله بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لا حاجة اليه لان المقصود من كون الا في ان يلي الفعل ومن انه قد يحصل ذلك بعارض الى الوجوب انه لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصلا الا انه لا يتقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث قوله الشارح توسطهما بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين واليه يشير ظاهر لفظ المصنف وذلك لانهم لم يجوزوا التقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل

اداة الاستثناء او الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى والمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا للمستثنى او مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد ظريف ومعمولا بغير العامل في المستثنى نحو ما رأيتك اذ لم يبق الا الوقت ضاحكا فان كان مذهب المصنف يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظه فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع مفعولا بعد الا فقط بحذف ما اذا وقع بعد الا ومعنا الكلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الاعم على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين وتبعه الشارح قدس سره وليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر عبارة المصنف مشعر بعدم العلم بمذهب المصنف لا يقال ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصنف باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان المصنف حكم بمنع تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيد الا عمرا مطلقا سواء قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيد او وحده وهو صريح بذلك في العبارة حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييد كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرا زيد ليس كما ينبغي هذا كلامه لانا نقول ما ذكره غير صحيح كيف وما في الايضاح ليس بصريح بما يدعيه حيث قال واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى ان تقدم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انما لان التاخير ليس بخلاف في ذلك اي بخلاف التاخير في ما ضرب زيد الا عمرا لان كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالحصر فيه سواء قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيدا مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا لم ينعكس المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا اختل المعنى لان مضروبية عمرو صارت مختصة بزيد وكان المصنف لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الا على الآخر بدون الا فينعكس والتعليل الذي ذكره المص اختار التقديم في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل المحصور بالا على المحصور بانما لجري الحصر على سنن واحد هذا كلامه فتامل تجده شاهدا لما للمعترض **قوله** فللتحرز عن الالتباس وكون تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس انما هو عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو من قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف يقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك التقديم وجوازه تم عند من لم ير ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما قيل لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود وقد صرح هذا القائل ايضا بجواز الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر **قوله** لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذ المقصور فيما ضرب الا عمرو زيد هو الضرب الصادر عن زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيد عمرو هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق **قوله** لسائل ما عمن يتوهم به القيام اشارة الى الحكمة الباعثة على ترك المطابقة بين السوال والجواب وهي ان التردد انما هو في الذات لا في القيام فتقدير الخبر لا يناسب لانه يفيد التقوي بتكرر الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى مرجح لتلك الحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السوال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسئول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه انه انما يلزم الشك في الفعل ان كانت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشاء من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو وازيد قام ام عمرو لطلب التصور مبني على الظاهر وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل تصور المسند والمسند اليه بوجه وبعد الجواب لم يزد على تصورهما شيء بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السوال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصلا والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره بقي ان قوله

عنه بالفعل بنحو كيف وهو يستلزم كون دخوله على الاسم في قوله تعالى واملك يحيك خيرا اولى واللازم باطل فالملزوم مثله وان اراد انه بالفعل اوسط انحاء الفعل المسؤل عنه بهذه مسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لا يستلزم كون اهل من قام اقام زيد ام عمرو ولا يتعلق ذلك بمعنى على الله وتوسيع القوم لانا نقول البناء عليه يستلزم ان يكون اهل من قام ازيد قام لان المجهول خصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم ادبس في الاناء ام عسل لا خصوصية المسند حتى يكون مثلا اقام زيد ويكون نظير قولهم اني الخابية دبسك ام في الزق والا لكان مثلا اقام زيد ام قعد وانه قدس سره قرر في بحث الانشاء ان كلمة من مختصة لطلب التصور ليس لطلب التصديق جملا وبين وجه ذلك هناك وقد ذكر ان معنى من قام وقام زيد ام عمرو ويلزم منها القول بعدم اختصاص كلمة من لطلب التصور والقول بكون كلمة ام المتصلة لطلب التصور حقيقة قوله نحو قول الشاعر هو ضرار بن نهشل على ما في المطول وفي الرضي البيت لحارث بن نهشل وفي المنهل قول ام ضرار بن نهشل قوله ليبك قال الرضي قيل ليبك اي يبكيه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس قوله بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه لم يتبين الفاعل من الى السامع فيسأل عنه كانه لما قيل ليبك سأل سائل من يبكيه قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل كذا ذكره الرضي قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لا يخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لا يصدق عليه هذا القانون الكلي مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل فيه وجوبا قياسا كالمواقع المبينة في اول المنصوبات التي حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو اتيه الاسير ونحو شيئا غير ذلك اذ لم يفسر الفعل المحذوف فيها بالوذكر المفسر لم يعد المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم يفسر اصلا بل فيها قرينة واقامة شيء مقام المحذوف ما لو ذكر الفعل المحذوف معه لم يعتبر شيء لو ذكر لا والتكرار في المثالين المذكورين اذ لا توجيه في قولنا ما زيد الا يسير سيرا وزيد يسير سيرا وانما قوله تعالى ولو انهم صبروا من جزئيات القانون المذكور مع انه لا يصدق عليه اذ لم يفسر المحذوف بالوذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا الا في قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقع وجوب حذف الفعل قياسا نوعان نوع حذف فيه الفعل واقيم شيء مقامه ونوع حذف فيه الفعل ثم فسر بالوذكر المحذوف لصار المفسر حشوا كالآية المذكورة وامثاله نحو قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي والمقصود بالبيان فيه الثاني لا الاول وقوله تعالى ولو انهم صبروا الفعل من القسم الاول لا من الثاني كما جعل المحشي قدس سره وعلى هذا فالصواب ان يقع ثم فسر الا ان هذا التوجيه لا يلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه مغن عنه لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك قوله ثم فسر اي ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضي ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فمعنى انهم صبروا انه على ثبت وتحقق والاهم ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض اشعر بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون ان مع ما كالفعل الصريح المفسر وذلك يقع لو خاصة قوله فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك احد وليت ان استجارك احد من المشركين قوله هذا الحذف جائز وعني ان كل واجبا لوجود القرينة وقيام شيء مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قيام ما يؤدي مؤدى المحذوف والا لما يجب الحذف في مثله الا قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه اذ لا قائم مقام المفسر والقائم هو لفظ هو لا يفيد بانسداده الجملة من النسبة التامة والمسند اليه

مبحث التركيب

ما يجب ان يودى مؤداه وفيه ان كون القائم مقام الفعل والفاعل مشترطا بما ذكرتم كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب الحذف فى نحو ما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا او زيد سير سير البريد افادة قائم مقام الفعل ما افاده اذ القائم فى الاولين الا وانما على ما صرح به فى المنهل وغيره وفى الثالث التكرار صرح فى الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل باتفاق فى مثل زيد سير سيرا وقولك الطريق الطريق واللازم بطل لقولهم لوجوبه فى هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله وايضا قال الرضى فى بحث حروف الشرط فى اما زيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر ومعلوم ان جزء الجزاء القائم مقام الشرط لا يفيد ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل على قوله لعدم قيام ما يؤدى مؤداه ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدى مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغى

قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال والمطابقة مطلوبة فلا تترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما فى جواب من قال كما عرفت فاندفع ما قيل هنا انه ينبغى ان يكون الجواب عن السؤال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد فى جواب المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فما قيل وايضا فى جواب المتردد حسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغى لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان نفس الفعلية ليس بموكد كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا وهو ممنوع قوله بل العاملان فى المنهل المعروف من كلام النحو بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم فى شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا فى لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثانى لعدم صحة لعل زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا والاحمل الاولى لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس باوضح اذ لا يقال عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يقترن بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقع خارج واى محذور فى حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندى فى الارشاد واتفقوا على ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يختلفا عملا الا احدهما بالغاء الآخر وعلى ان يعمل الجار واللفظى لفظا وغيره والمعنوى محلا ويكفى فى ذلك ترجح الجار بالاختصاص واللفظى بالظهور فان الراجح حقيق بالعمل الراجح وحسبك هذا هذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لان معنى التنازع عندهم ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين على سبيل البدل والمجرور مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا فى المضمر المتصل بالفعل ولان الابتدا هو كونهما مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظى فكيف يتنازعان

قوله ظاهرا فى الحواشى الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب اقول قوله من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف يقتضى المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدى الى واحد كتضارب المنقول من ضارب المتعدى الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقولا من فاعل المتعدى الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدى الى اثنين حيث يقال جاذبته الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد قوله اذ هو اى الفعل الاول ليستحقه اى كل واحد من المتقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما مذكوران قبل ذكر الثانى فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع قوله نحو لا يتصور تنازعهما فى المضمر المتصل وكذا فى المجرور المنفصل نحو كفى بالله لانه مع كونه متصلا بالجار لا يصلح ان يعمل فيه كفى على سبيل البدل

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اولا وجود للمعنوي مع اللفظي كيف وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد ولو كان
لا يصلح عمل المعنوي فيه مع وجوده في ذلك المثل وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيها على ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع
بعد ما اي بعد الفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب ايضا حيث
قال وان كان الاسم الموجه اليه ضميرا منفصلا سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فامتنع ما قيل هنا سقوط التكرار
اتاك ام قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان
قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية محل كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ لانهم لا يجوزون انفصال الضمير في الصفة
وانفصم للصرح بل حكى في امالية الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبر له
فهو صفة وقعت بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض حد المبتدأ اقول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب
البصرية ايضا فانهم جوزوا الانفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يحكموا بوجوب الانفصال في هذا التركيب لباعث حفظ القاعدة
فان سلم فوقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا نقض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة في كلام العرب
ايضا قيل فينتقض بنحو اضارب ويكرم انا فان الانفصال فيه جائز لجوازه فيما اذا وقعت الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي
صرح به الرضي وعليه قوله اقول راغب انت وطريق قطعه ايضا جائز على تقديره فانه يقطع بايراد الضمير المنفصل فيقدم ما ضارب هو
يكرم انا فان كل من الصفتين مبتدأ من القسم الثاني رافعا لظاهر او ما يجري مجراه من الضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بالاضمار
القطع عندهم في الضمير المنفصل ليس مطلقا بل بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله وطريق قطعه الخ ليس بصحيح لما
عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان الثاني ان كان هو الاول اضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار بهذا ما ضربت
معنا اكرمني الا انا فيصير الضرب منفيا عن المتنازع به ما كان مثبتا وان كان الاضمار في الثاني بالا قلت ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا فلا
يكون اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الثاني في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل
في المتنازع في ثانية بمعنى الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضرباني واكرمت
الزيدين فيظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير نيابة عن الزيدين
في نحو ضرباني واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء هذا كلام الرضي وبعض ما ذكره جار
المعمل من قوله اقول المتنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما يترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا قيل ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد دون قول الشاعر قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول الخ بيان لطريق القطع عندهم فيما اعني
الثاني الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله لا يكون بل بحذف المفعول ايضا طريق القطع
عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي **قوله** ومراد المصنف
بالتنازع ما يكون تشير الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ونحوه ما طريق قطعه حذف المفعول فانه قد يقع فيه بحث
لانه يخرج حينئذ مثل ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل للقطع غير متصور وكانه اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول
قوله خصصه بالاسم الظاهر وفيه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل الموقوف بعد الا كذلك لا يجري في مطلق الظاهر

جريانه فى انظ الواقع بعد الا الآان ليقد الاضمار بحيث يكون نائبا عن المتنازع لا يتصور فى ما ضرب واكرم الا انا ويتصور فى انظ حيث يمكن ان يقد ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد صرح به الرضى وفيه انه لو كان كك لثبت فى كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شئ مسده وح لا معنى للانكار على تجويز الكسائى حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح وتجويز الكسائى حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد فى كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازانى فى شرح المفتاح واما ما جوزه الكسائى من حذف الفاعل فى باب التنازع والجمهور فى مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد فى كلام العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد فى كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك فى كلامهم ثبت حذف الفعل ايضا وقد حذف الفاعل فى نحو اسمع بهم وابصر وايضا حيث تارف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو اضرب حيث حذف الفاعل وهو الواو واكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف فى باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشئ لانه لما ثبت ما قام وما قعد الا زيد فى كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف فى باب التنازع منسيا ممنوع كيف وفيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينه وبين عامل فى معمول بعدها ومجرد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا المجيب قد صرح بان التنازع فى القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفى معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل فى باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقال هذا بناء على ان هذا التركيب ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقال الا على مذهب الكسائى فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعملان معا عنده يقطع بالحذف على ما هو دابه ومذهبه عند اعمال الثانى واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثانى الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء هذا بظاهره يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انه انما يشرك اذا اعمل الثانى واقتضى الاول الرفع واما اذا اعمل الاول واقتضى الثانى الرفع فانظ الحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع **قوله** واما على مذهب غيرهما الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير الحسن ما ذكره السيد السند قدس سره فى حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعد الا نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعا اذ لا يتصور اضماره مع الاول ولا بد منه اذ يفسد المعنى **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور قيل لانه تنازع فى ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا وقيل لان المقسم فى كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية وقد رد هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا فى ظاهر واحد بل فى اسمين اقول فى التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبنى على ان قوله وفى الفاعلية والمفعولية شامل لنحو ضرب واهان زيد عمرا ولذا قال وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه كلام الشارح بهما اما انهما مبنيان على ذلك فلان معنى الكلام على

هذا يكون بهذا فقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما في ظاهر واحد بعدهما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهره تخرج المثال المذكور بجرد قوله وفي الفاعلية والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا المتضمن المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين الا لما ذكره الشارح قدس سره وبالجملة ان اعتبر مرجع الضمير في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما اليس قسما ثالثا فلا بد من قوله مختلفين لتعيين ما هو المقصود منها وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله مختلفين في تعيين المقصود بل ذكره وح لشئ آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الشارح على الاول وارد على الثاني ايضا قوله تعميم هذه الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة فالبا داخلة على المقصور قال مختلفين في الاقتضاء بحيث لا يتفقان في متعلق الاقتضاء اذ هو الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل قوله وذلك ان تصور آه وذلك بديهي فالمنع عليه مكابرة محض قوله ما قيل منع ذلك مستند بانه يجوز ان يقتضي الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فهما بحسب الاقتضاء مختلفان قوله وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من الامثلة الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول من الثاني منه والثاني من الاول لكن الامثلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذ الرافع في الكل مقدم على الناصب قوله وغير ذلك بان يعكس الاربعة الامثلة بتقديم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على قسمين قوله لقربه اي اقرب الفعل الثاني من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول مبطلا للثاني مغير المعناه فلا يرد نحو ان لم تأتني اكرمك ولم يكن ان قال على خلاف وضعه وضعه بخلاف نحو اسران يتقتني لآتيك قال الرضي ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجع الشرط واذا القدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم فقد ذكران اصلها التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى لكن تأثير القسم في معنى الكلام اقل من تأثير الشرط في جوابه لكن للقسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مؤثر في جزائه معنى فهو مؤثر في الكلام وبهذا ظهران ما قيل لبيس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي وقيل القرب مرجح عند مساواة القريب والبعيد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوته فقد او شبهه اول وفيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في مثل والا فاعملوا انا واتم بناة بجعل بغاة خبرا ثانيا ان سيبويه قال انه للثاني كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف ولما يرد ما ذكرنا جواب بهم عما قيل لم لم يعمل الاول في قوله ولما رأيها الغريب بانه ليس من باب التنازع بل محمول على التقديم والتأخير ووهم المجيب بان الاول اقوى بانه غير مطرد قوله ولانها من الاضمار قبل الذكر اذ للاول تقدم على الثاني وذلك لان المتنازعين لا بد من ارتباطهما حتى لا يجوز قام قعد زيد والرابط الغالب والواقع في الاستعمال يكون اما بعاطف كما في قاما وقعد اخواك او عمل او لهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم

فی الکافیۃ وصرح بہ صاحب المغنی فاندفع ما قیل ہذا انما یتم اذا کان رتبۃ الفعل الاول التقدیم علی الثانی وذلک غیر مسلم **قولہ** لجواز الاضمار

قبل الذکر فی العمدۃ وتبشرط التفسیر ای بشرط ان یجیٔ بعدہ مفسر سواء کان المقصود منہ مجرد التفسیر لا غیر کما فی نعم رجلا زیدا والتفسیر مع کونہ فاعلا او مفعولا

او بدلا او غیر ذلک کما فیما نحن فیہ فان زید فی ضربنی واکرمنی زید وفی ضربنی واکرمت زیدا مفسر مع کونہ فاعلا او مفعولا لکنہ لو ذکر

ولکنہ ذکر عند قول المص وامتنع ضرب غلامہ زیدا انما لم یجز لان غلامہ فاعل وہو مثل الفاعل ای مثل الفعل فہو مقدم علی زید لفظا واصلا

فیکون الضمیر قبل الذکر ولا یجوز ذکر ضمیر مفسرہ بما بعدہ الا فی الضمیر الشان لغرض تفخیم الشان بذکرہ مبہما ثم مفسرا لیکون اوقع فی النفس

ولیس ہذا الغرض مقصودا فیما نحن فیہ او فی الضمیر الذی یجیٔ المفسر فیما بعدہ منصوبا علی التمییز لان ذلک المنصوب لا یجیٔ بہ الا لغرض

رفع الابہام فاما المتبین بخلاف زیدا فی مسألتنا فان مجیئہ لیکون مفعولا لا لکونہ للتمییز فقط ہذا کلامہ وہو یقتضی امتناع الاضمار قبل

الذکر فیما نحن فیہ کما فی ضربتہ واکرمنی زیدا او قد حصر ذلک علی سبیل منع الخلو فی الموضعین فیما یصدق علیہ واحد من الموضعین یجوز فیہ الاضمار

قبل الذکر سواء کان عمدۃ او فضلۃ کنعم رجلا زید وربہ رجلا وکقولہ تم فسوٰہن سبع سمٰوات حیث قال الزمخشری الضمیر فی فسوٰہن مبہم و

سبع سمٰوات تفسیرہ کقولہم ربہ رجلا وقیل راجع الی السماء والسماء فی معنی الجنس رجع وقیل سماۃ والوجہ العربی ہو الاول وما الافلاک کالا

یصدق واحد من الموضعین علی ضربتہ واکرمنی زید لا یصدق علی ضربنی واکرمنی زیدا الا ان یقر حذف المفعول جائز فیحذف لئلا یلزم

من ذکرہ ارتکاب امر ممتنع بخلاف حذف الفاعل فانہ ممتنع علی ما زعموا فاختیر الاضمار الممتنع للضرورۃ وفیہ ان ہذا لا یستلزم الجواز الا ان

یقال المعنی بالجواز اختیار امر ممتنع للضرورۃ لا یقال یلزم اختیار الاضمار قبل الذکر فی باب حسبت لامتناع حذف احد مفعولیہ لانا نقول

لا نسلم امتناع الحذف علی ما عرفت ولو سلم قلنا لما کان غیر مطرد فی جمیع المفاعیل لم یعتد بہ ہذا واعلم ان الحصر المذکور منقوض بما ذکر صاحب المغنی

حیث قال السادس من المواضع التی یعود الضمیر فیہا الی ما تاخر لفظا ورتبۃ ان یکون مبدلا منہ الظاہر المفسر لہ کضربتہ زیدا قال ابن عصفور

اجازہ الاخفش ومنعہ سیبویہ وقال ابن کیسان ہو جائز باجماع نقلہ عنہ ابن مالک ہذا کلامہ اذ ثبت منہ ذکر ضمیر قبل الذکر فی غیر الموضعین المذکورین

لا یقال لیس المراد من کون المفسر تمیزا کونہ تمیزا بل کونہ لمحض التفسیر وزید فی المثال المذکور محض التفسیر لانا نقول لیس الامر کذلک بل تفسیر مع کونہ بدلا و

ایضا قال الثالث ان یکون مخبرا عنہ فتفسرہ خبرہ نحو ان ہی الا حیاتنا الدنیا **قولہ** کما ہو مذہب البصریین الاولی کما ہو مختار البصریین کما قال

فیما سیأتی کما ہو مختار الکوفیین اذ قولہ اضمرت الفاعل فی الاول لا یترتب علی المذہب بل علی المختار **قولہ** وللزوم التکرار بالذکر ای بذکر

الاسم الذی وقع بعد الفعلین بعینہ بعد الاول وہو من حیث ہو قبیح عند الکل فضلۃ کان او عمدۃ بخلاف الاضمار بشرط التفسیر فانہ عند مجوزین

جائز بلا قبح فاختیارہ سالم عن القبح فاندفع ما قیل فی کون ذلک اشنع من الاضمار تامل بل نقول لا تکرار بالحقیقۃ لان کلا وقع طرف

الاسناد **قال** علی وفق الظاہر علی الملاقۃ نظرا الی المتن وکلام الشارح قدس سرہ حیث قدر الفعل فی الثانی والاول غیر محتاج

الی التقیید بان ہذا فیما لم یستو فیہ المذکر والمؤنث نحو اجریح وقتیل ہند فانہ لا یضمر علی وفق الظاہر بل یضمر مفردا مذکرا لا غیر کما قیل فانہ غیر داخل

فی الحکم والمصدر الذی ارید بہ معنی الصفۃ یجوز فیہ اعتبار الاصل واعتبار الحالۃ المنتقلۃ الیہا صرح بہ الرضی فی مباحث الجمع فلو وقع مشکل

ہذا المصدر بعد الفعلین یجب رعایۃ الحالۃ المنتقلۃ الیہا رفعا للالتباس اذ لا یعلم علی تقدیر الافراد ان الفعلین صدر امن الواحد او الاثنین

او الجماعۃ فلا حاجۃ الی التقیید لاخراجہ ایضا نعم لا یصح تانیث ہذا المصدر علی ما صرح بہ الرضی ایضا فی ذلک المبحث فیحمل علی الاغلب قولہ و

قولہ والضمیر یجب ان یکون موافقا للمرجع لانہ عبارۃ عنہ ولا یتم الاستدلال علی جواز المخالفۃ بین الضمیر والمرجع بقولہ ام ہذا الکانت واحدۃ

حيث اقر والضمير راجع الى الاولاد المذكورة في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف والآية الكريمة من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس ثم كيف رجع ضمير المؤنث الى المذكر فيها
قلت رجعه الثاني نظرا الى لفظه والاول لتأويل الجمع بالجماعة كأن الجماعة مفرد مؤنث كذلك ضمير فعلت صرح به الرضي نعم كانت
راجع الى الاولاد بعد التأويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة ثم قول النحاة الضمير لا بد بين المرجع وهو مفرد
مع انه يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتأويل بالمذكور في كلام رجع الضمير المفرد الى المثنى وبالعكس
في رجوع ضمير المذكر الى المؤنث وغير ذلك الى ما عليه العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به وانعم يحتمل ان يراد
الى لغة بوجه والمعارض وهو وجوه سهل بقية الخبر والترجيح ولا نعم قالوا رعاية الجوار في قرار المالغة لمعارض لا بد من مراد وفيها ليس
قوله لا يجوز حذف الفاعل تقدم ما يرد عليه قوله وقيل بدوى عنه تنازع الاسمين قال الرضي نقل المصنف عن الفراء اعمال الثاني والاول
الاول الفاعلية وقال انه يجب اعمال الاول منه مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء مثل هذا ان الثاني ان طلب يقتضي الفاعلية
في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجعلون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية وجاز ان تأتي بفاعل الاول ضميرا بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول الفاعلية
تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف ان
الاعمال المذكور المترتب عليه اضمار الفاعل في الاول على مذهب الفراء فانه لا يجوز عنده الاعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل نحو
ما شركهما الا الضمير في التنازع او الاتيان بالضمير بعده قوله لو ذكر اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين بعينه بعد الاول لزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وهو ممتنع في الفضلة مطلقا على ما عرفت قال ان استغنى عنه اي ان جاز عنه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته
واكرمني زيد وقال الكوفي تحذفه لا يجوز حذف المفعول باب حسبت قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف فذهب
فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة بمعنى المراد بالاقتصار التركيب لا يرى
وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه قوله خالف المرجع قال الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس الحال
قال واحدة فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار تذكيرا على المعنى العقم يحتمل وحسبني وحسبتهما ايا بالاوجه
منقطعا وان كان والمعنى واحدا مراعاة للمسند اليه هذا كلامه وقد مر الكلام عليه قوله الا فالا خفت المفعول فيه ان الفعلين
يمنع هذا الاحتمال اذ الاول يقتضي مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا مثنى محمولا على الاول وتاويل الاول
بكل واحد ليس بشئ او قطع التنازع ح لا يكون لمجرد جعل الواقع بعدها معمولا لاحدهما والاضمار او الاظهار او الحذف في الآخر وكيف
الواقع بعدهما معمولا للفعل يقتضي شيئا يحمله على ما قيل بناء على ان الافراد ليس لازما للواقع قوله لا استلزام بل لا منافاة
عدم طلب تقليل الاول على طلبه ... واللازم استلزام الشئ نقيضه وهو باطل ويلزم تقليل انتفاء عدم طلب
الاول في الخارج باقتضاء نقيضه وهو ايضا باطل قوله لان التحصيل ... على ان انتفاء ... بسبب انتفاء الشرط ...
... قوله اي لم يطلب العرو ... فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالمعطوف ...
فيكون مثل باني ... بالاجنبي الا ان يقال ... قوله التجويز في ذلك الباب يستلزم الجواز

في الموضع كلها اذ لاضرورة ملجئة لهم اليه في ذلك الباب حتى يقع لجوازه فيه دون غيره قال الرضي لو اعملت الاول في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل الهند قد يستدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقدير اعمال الاول ففيه ان الفصل لاشناعة تقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقع انه مبني على قول من جوز الفصل بالاجنبي فان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل فهو ايضا يقتضي الجواز في غير ذلك الباب عند قوة العامل على ان الشيخ انما يجوز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل اذا كان المعمول المفصول فضلة حيث قال في بحث الافعال الناقصة وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرو اكان زيد ضاربا وذكر في بحث اسم التفضيل مثال الفصل المثال المذكور والمجوز في باب التنازع الفصل بين الفاعل والمفعول الا ان الرضي حكم بقبح الفصل بالاجنبي بين الفاعل وعامله وبين المفعول وعامله في باب التنازع فتجويزه الفصل بالاجنبي اذا كان المعمول المفصول فضلة نحو زيدا كان عمرو ضاربا ان كان بلا قبح فحكمه بالقبح مطلقا في ذلك الباب ليس بحسن وان كان بالقبح فشرط جواز الفصل كون المعمول المفصول فضلة ليس بسديد الا ان يبين الفارق ثم قوله لم اطلب العز والمجد مثبت المعنى اطلب المجد المؤثل لكونه معطوفا على كفاني على ما هو الظاهر لان الاصل في العطف على ان المعنى ليس على التقييد كيف ومقصود الشاعر انه لم يطلب لادنى معيشة ولم يكفه قليل من المال والا لما طلب المجد المؤثل فقوله ولم اطلب في المعنى دليل على عدم طلب قليل من المال وعدم كفايته له وعلى هذا فلا يصح الاستدراك بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وجعل الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية يفوت المعنى المقصود وما قيل لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجد وادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد والمجد ليس على ما ينبغي اذ قد ثبت بمقتضى لو انه ما يسعى لادنى معيشة بل يسعى لمجد مؤثل فلا معنى لان يتوهم المذكور والحق ان لكنما للمجرد التاكيد لانه كما يجيء للاستدراك يجيء للتاكيد فقد صرح به صاحب المغني والموكد هو انتفاء الشرط لان قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل يدل عليه من حيث المعنى ويستلزمه **قوله** وانما لم يفصله عن الفاعل لا بد من بيان النكتة في ترك الفصل سواء كان عادة المصنف في هذا الكتاب الفصل او لم يكن اما على الاول فظ واما على الثاني فلانه كما ليس عادة الفصل فكذلك ليس عادته في هذا الكتاب فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المصنف اورد الفصل في باب المرفوعات احيانا وما عنه نكتة الى ترك الفصل ففصل الفاعل وترك في مفعول ما لم يسم فاعله لما ذكره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم يترك بترك النكتة اخرى لئلا يتوهم انه ترك للنكتة المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله وترك فيما يذكر بعد المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ والخبر لان البعض خبر المبتدأ والبعض مبتدأ في الاصل فاندفع ما قيل ان داب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل **قوله** حتى سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب المفصل وغيره **قوله** اي الماضي المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وفعل مشهور بماض مجهول وفعل بمجهول مضارع بشهادة ما يقع في العرف مجهول ماض ومجهول مضارع من غير تقييد بقوله من الثلاثي المجرد الا عند الاشتباه فلا يرد ما قيل ان المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا وقيل جعل ما ذكر من باب ذكر العلم وارادة الصفة المشهورة مبني على ان فعل يفعل علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلمين لهما فان ثبت فلا كلام فيه والا فمشكل هذا اللفظ

٩٤

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول
حيث قال قوله هو قول القائل لمن وهذا بناء على ان هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فعل
علما لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول هكذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصفة انما يكون ليشمل بعض افراد
يشمله العلم واذا كان فعل ويفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا جميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصفة فلا
لبناء ذكر العلم وارادة الصفة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فارادة
الصفة من العلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل ويفعل علمين لفعل ويفعل لكان ارادة الصفة بحاله فلا معنى لبناء ارادة الصفة
على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل ويفعل ونظائرهما لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة

قوله وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها لابد من الضم اليه الرباعي المجرد والمزيد فيه **قوله** مع كون كل من الاسنادين تاما
جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه
مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون
الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو وانا معجب مسند الى ضرب وضرب مسند
نيد ولو كان تحقيقا مسندا الى شيء ومسندا ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز هذا كلامه وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي
لا تخصيص الدليل العام بلا مخصص ولم يسلم مدعاه ان المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد النسبتين بالآخر
فيما يكون بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا مدخل تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم ح الدليل المذكور في نحو زيد معلوم
ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اقيم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل واقيم المفعول الا
يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا والفعل اليه تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لامرين
بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امر واسناد امر اليه فلو جاز هو لجاز تبي اتي وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص
الدليل فعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فالاعتراض هو هذا الا ذلك والتيم قوله
ذلك في مرتبة الى آخره تحكم فلا يسلم الملازمة المتفرعة عليه فان قلت لم لا يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور قلنا
لا يلزم المحذور المذكور قلنا لانه قيل ما لم يشمل التركيب المذكور وهو انه لما لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعين المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل لانه كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه ثم وجد المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره ليس
في حجة شيء المتوسط هذا والمتاخرون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول من المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى
هو الخبر في الاصل ولم يكن ظرفا غير متصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغيرها دالة واذا كانت محكية يجوز قيامها مقامه لكونها بمعنى
نحو قوله تقول يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما قوله ايكم
الذي تضمنه كقوله تعم وتبين لكم كيف فعلنا بهم فقوله ولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين فعلنا بهم واو لم يهد لهم اهلكنا فيصح نحو بين لكم كيف
فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام
اول مفاعيل اعلمت **قوله** او حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت او الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد بسبب الهمزة

هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيد العالم عمروا فاضلا فالثاني و الثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول

الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لا نسلم بدون انضمام الاشعار في النصب هو

كيف و صيغة العلة صارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغني عن اظهار اللام و لو سلم فحصول الشرطين دليل على

اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال المصنف و انما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء

جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية و الغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية و

حصول الشرطين دليل عليها **قوله** فان النصب الاشعار اذ لا مشعر سوى النصب و قد عرفت مشعرا آخر ايضا **قوله** بخلاف ما اذا كان

مع اللام نحو ضرب للتاديب فانه جائز صرح به الفاضل الهندي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد و صرح به في العباب ايضا و قال الرضي

كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة

اختلافية فما وقع في بعض الحواشي اتفق النحاة على منع اقامة المفعول له و معه ليس على ما ينبغي و كذا ما قال صاحب غاية التحقيق و قد

اجاز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد مخصص و ما اجاز سيبويه

من اقامة ضمير يرجع الى المصدر المعهود مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا مخصص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالعهد قال الرضي

و قد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيه لمن ينتظر القعود قد قعد و الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد قعود المتوقع فافي الوافي

و شرحه و لا يسند الى المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل و هنا لم تتجدد فائدة عن سيبويه

جوازه في الضمير المصدر لا في صريحه كقيم و قعد و بعضهم منع لا لعلة المتقدمة ليس بشيء **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل عند الاكثرين

قال الرضي و رجح بعضهم الجار و المجرور لانه مفعول به لكن بواسطة و بعضهم الظرفين و المصدر لانها مفاعيل بلا واسطة و بعضهم المفعول

المطلق لدلالة الفعل عليه و الاولى ان يقام كلما كان داخل في عناية المتكلم و اهتمامه بذكره و تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة هذا كلامه

قوله لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل اعلمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية و قد صرح

به صاحب الوافي حيث قال و لا يسند الى ثاني باب اعلمت و الى ثاني باب اعطيت ان التبس و الا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع

الا قيام اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمروا منطلقا علم زيد عمروا منطلقا **قوله** و المبتدأ هو فائدة

ضمير الفصل التاكيد و التنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لا حصر المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في المسند

اليه او العكس و اذا كان فهو لمجرد التاكيد و الفصل و تعريف المسند اليه افاد حصره في المسند و لم يجئ لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره

العلامة التفتازاني في المطول و شرح المفتاح و السيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال و ما يتوهم ان ضمير الفصل

قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بثبت بل نفي افادة تاكيده لهذا الحصر ايضا فما قيل اتي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر

فانه ياتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن

عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود و ان اللام قد ابطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** و كانه اراد يشير الى ان

ارادة ما ذكره لا يخ عن تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج عن تعريف المبتدأ نحو ما في الدار من احد لان من الاستغراقية

تفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي و ان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسورة اذ لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد صرح

به الرضي فيفسد قول نحو ان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع انهم لم يعتدوا بهذا وبما صرح به الرضي ايضا **قوله** ما يكون مؤثرا في المعنى كما كان مؤثرا في اللفظ كما هو الظاهر من العامل وبالجملة المراد بالعامل ما يكون جامعا للتأثيرين فلا يشكل جمع التعريف بانا نبينا كما قيل ان وان ملغاة عن العمل بما الكافة وزيد مبتدأ تحقيق التأثير في المعنى وهو التحقيق ولا بنحو ان زيدا قائم وعمرو برفع المعطوف لان عطفه على الاسم ليس يجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ وكذا الا رجل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء في النسبة الى قريش بضم القاف وفتح الراء فان قلت انما يحذف الياء من مؤنث بهذا الوزن لا من مذكر وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية **قوله** وما دخل من اذا وخلا على صفة يقتضي مفعولا لا يكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وما لفظية واما اذا دخلا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونها مبتدأين والصفة خبر لهما نحو متى وأين وأيان وكيف يدخل على اللازم والمتعدي للزوم ظرفيتها ونحو كم ان دخل على لازم شرط ان يكون مميزه ظرفا لا يكون ظرفا وان دخل على متعد شرط ان لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** يرى ذلك اي الابتداء بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** بقوله اي على قول الاخفش **قوله** ونحن قاعدتنا على ان اسم التفضيل يعمل في المضمر متصلا ومنفصلا بلا شرط كما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في بحث اسم التفضيل وصرح به الفاضل الهندي في حواشيه في ذلك البحث ولو خص عمله بلا شرط في المضمر المتصل لكان بناء على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا شرط وصرح به صاحب المفصل وفي الرضي حكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه قاله في ما قيل فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل ضميرا ظاهرا في مسألة الكحل فيتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره خير منكم نحن عند الناس فلما حذف خير بقوله منكم وبما ذكرنا ظهر انه يصح ان يقع اخير نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين لعدم مطابقته للمفرد لان المعنى بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على ما بعدها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد بهذا المعنى فلا ينتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فخروجه لا يضر لانه ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعدها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في غير المتنع **قوله** بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله باجنبي وهو غير جائز ويجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني بالاجنبي هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسألة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران في اخير نحن عند الناس منكم للزوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع مانع اذ الموانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه ح يكون من معمولات خير فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل بقوله لكونه كالجزء او مجرد كونه معمولا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقدم حيث يوهم بعدم جواز الفصل بقوله عند الناس مع انه جائز فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصنف ح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا فيحكم على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وهو بالا فاعل فانت في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي مبتدأ عنده لا فاعل فالآية الكريمة عنده ليس مما نحن فيه فخروجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي على تقدير كون انت مبتدأ قلنا العامل قوي فيجوز وانه يجوز ان يقدر رعيت انت حال عن آلهتي وقيل فيه نظر او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت وتقديم

بانه لا يجوز ذلك والا لزم الفصل بينه وبين معموله وهو من التي بالمبني مردود ولانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لانه

ان اراد انه خبر عن انت بطريق الوجوب فممنوع كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال

فهو لا يمنع التاويل بجعله خالا وبالجملة نظره مختل وفيه فان قلت لعل مراده انه مبتدأ عند المص رح على ما ذكرت قلنا مع كون كلامه بعيدا

عنه يابى عن هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق

على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ واجيب بتقييد الصفة بان لا يكون خبرها صالحا للابتدائية ولا يبعد فهمه من قوله رافعة

لظاهر اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها فاعلا لها وهي انما تتحقق اذا

لم يكن بعدها اسم صالح فلا يرد ما قيل ان التعريف لا يدل على ذلك هو قرر الايراد في بعض الحواشي هكذا اورد على التعريف اقائم ابوه

زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لا ينتقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه

بحث لان كون الخبر المجموع لا دخل له في دفع الانتقاض بل لا مساس له فيه اصلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه

صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ وانما يستقيم

قول المورد ان قائم خبر زيد لو قرر الايراد على قوله في تعريف الخبر المغاير للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا

مع انه ليس مغايرا للصفة المذكورة فكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مغاير للصفة موجها ثم انك قد عرفت ان شيئا

البصري والكوفي في اقائم ام قاعد انت عند اعمال الثاني والاول فلا ينتقض به حد المبتدأ فمن قال ورد اشكال وهو ان احدى الصفتين

في مثل اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع رافعة لمضمر مستتر على طريقة الكوفي والبصري فلا يصدق التعريف عليه فالجواب انهما ذهبا في مثل هذه

الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل فهي رافعة لظاهر المقدر فيصدق التعريف عليه فقد نبه على مذهبهما وليست لهما

ما هما برئان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة

بدون التقييد بقوله رافعة لظاهر بقرينة ترتب الجزاء جواز الامرين لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر **قوله** فاحتاج خبرا ليس الا

اي ليس الصفة شيئا الا الخبر بحذف المستثنى قال في باب المعنى وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا ليس

غير واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسموع انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الزيدون

يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة ثم كيف وقال الرضي في مباحث

الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز ان يعتبر الحال

المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن

الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام عمادة على الابتداء تأخير المبتدأ عن الخبر

فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حواشيه

وقيل لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام

به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في مثل اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام انتهى اقول فيه بحث لانه

ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس بتمام لان البحث باق في كل ما جوز فيه الوجهان من غير ضرورة

١٠١

وان اراد انه لا يرتكب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممنوع كيف وقد جوز الوجهان في مثل في الدار زيد وجاء الذي في الدار زيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس لتقديم الخبر فيه امر يا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل الهندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال عمل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه يشكل ح تجويز الامرين في اموالقسم مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال الفاضل لشكل قاعدة تجويز الامرين بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله بالاجنبي هو المبتدأ وبا قائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طالع الشمس فانما تطابق المفرد وتعين فيها لكونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب الطالعة الشمس ح اكلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه لعدم الصريح بل يجب عنده كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن آلهتي مقدر بعد انت ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص ممنوع كيف ويجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان امتناع اللازم ممنوع كيف ولا مانع من ان يقع على تقدير المبتدأ الطالعة الشمس وهو لا ينافي تقدير الفاعل اليه اذ الاقتح في المسند الى الظاهر مؤنثا حقيقيا كان او لفظيا التأنيث نعم لو كان في التركيب مانع من التأنيث لتم الاشكال **قوله** اي ما يوقع به الاسناد وقيل جعل به متعلقا بالايقاع المضمن في الاسناد وجعل الباء للسببية لان الضمير حينئذ راجع الى ما متعلق بقوله المسند فلا حاجة الى الباء ان الاسناد يتعلق بالمفعول الاول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه وهذا يصدق على قائم في زيد قائم لكنه يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة يتوقف على المنتسبين فايقاع النسبة مسبب عنهما جميعا قلنا لا نسلم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرط له ولو سلم فالمراد السبب القريب وهو الخبر لانه لدلالته على النسبة ينبعث منه ايقاع النسبة وليس كذلك وقيل بان لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** ولك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على شيء لانه يوجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** او يجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من النحوة وعدّ في المغني معنى الباء وعد منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية ولكن النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لعبارته فائدة والا لا حاجة اليه انتهى فنظر في تغيير العبارة حيث عدل الى الباء **قوله** اي لا يشتبه في بادي الرأي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الرأي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه نظرا الى المعنى فاندفع ما قيل فلا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند في تعريفه فلا فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغيير الى الباء دفع الاشتباه يظهر لاتيان الباء مقام الى فائدة

يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثان والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

مولانا عبد الغفور

بمناه وهو الباء فم لاحاجة الى البا على التوجيه الثانى بل يصير لغوا محضا على ذلك التوجيه وبو قيل سعى قوله وح اى حين جعل البا
بمعنى سلك ليظهر للبا فائدة اذ النفير ح مفعول ثانى والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والبا بمعناه والا اى وان لم يجعل البا بمعنى
الى بقى على معناه ويقدر بعده الى المبتدأ كما فى التوجيه الثانى لاحاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا محضا
يصير به بحتى موجها لكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق يقتضى ان يتعلق قوله وح بقوله ان لا شبه
وتعلق المعنى الذكور بما يتم تشكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل من ان البا على التوجيه الثانى للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى
حين قيل بالتغيير لنكتة ظاهر للبا فائدة وان لم يقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقال بالتغيير ولم يقل بالنكتة لاحاجة اليه بل الظاهر الى
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثانى بل قيل بانه مفعول اول كما فى التوجيه الثانى لاحاجة اليه بل يصير لغوا محضا اذ المسند يتعدى الى الاول
بنفسه فافهمه بان الصواب فى قوله لاحاجة اليه فلا حاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين تخرج به القسم الثانى من المبتدأ وكذا الخبر
فى التعريفين فعلى هذا لو اكتفى الشارح قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يخلو عن تردد كما
قيل ان اريد بالاسم حقيقة تخرج بعض الاخبار الذى ليس باسم حقيقة بل بالتاويل وان اريد اعم فالجملة ايضا اسم بالتاويل على ما قال
بالمصرح به فلم يصح قوله الآتى ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال القول بتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه لما كان قولا بلا دليل
قطعى كما قال الرضى ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان قطعى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد بل
لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه الشارح قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة
فيه تنبيها على ذلك وميلا الى ما ذكره الرضى فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب فى يضرب زيد فقط حتى يقال لاحاجة اليه مع احد هذين
التوجيهين بل لا بد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب فى زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شئ ومسندا اليه
بالحقيقة ولو قلنا انه لاحاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة اذ المطلق
ينصرف الى الكامل وكذا فى تعريف الفاعل انتهى والاحسن هو ما ذكرنا الا ان الشارح قدس سره صرفه عنه يجعل قوله مقدما عليه قيدا
احترازيا فوجد هناك قرينة على الصرف ولم يوجد على انه لاحاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصود من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله المغاير للصفة المذكورة على تقدير اختيار واحد من
التوجيهين المذكورين لانه يخرج عن التعريف قائم فى نحو زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر
مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ ظاهر
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الخبر والقسم الثانى من المبتدأ والثانى الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى
عامل القسم الثانى من المبتدأ والثانى الى عامل القسم الاول من الابتداء وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على
السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يخفى ان عبارة الشارح قدس سره على ان تجرد الخبر للاسناد الى شئ قائل فيه مسمى بالابتداء فانه زعم
قال الرضى العامل فى المبتدأ عند البصريين هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل الاسناد وقال المتاخرون كالزمخشرى
والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وقال الزمخشرى فى المفصل وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما
لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** معنى الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين قال المصنف في الايضاح شرح المفصل والنحويون في تعيين العامل مذهب فذهب
البصريون المتأخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم الى كون المبتدأ مجردا من العوامل للاسناد
رافع له وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ انتهى وقال الرضي اما العامل
في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجرد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل
للاسناد الى شيء ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي بل الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو الابتداء وحكي هذا عن ابي علي وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه
كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر الا اذا لم يكن الضمير في الخبر الا به انتهى
فانت خبير بان هذا كلام الرضي يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل في المبتدأ ولم يتعرضوا لما في الخبر وما قالوا
والمتأخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وما نسب الى الكوفية في الايضاح اسند فالكوفيون ما نسب الى
الرضي قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الا انه طائفة منهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثاني قوله فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر قد عرفت ان القائل به سيبويه وابو علي وقيل كالزمخشري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي
لما عرفت من تصريح الرضي بان الزمخشري والجزولي قالا بان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر قوله وقال آخرون كلاهما او ذهب
اليه الكسائي والفراء قوله الخبر حال من اخوات الخبر الا ان يلاحظ فيه كونه حال المبتدأ وصفة فان دل عليه فيما عادة او يدل عليه
قوله في داره زيد في المغني والاختلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى زيد مؤخر لفظا ورتبة هذا كلامه
وان جوز في المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا لانه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
فان قلت في داره قيام زيد لم يجزه الكوفيون ايضا على الفاعلية فلا تقدمنا واما على الابتداء فان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على
ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق التقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم في الكفاية من
قوله لسعاية بلك الفتى ونجاته واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفي حواشيه نقل المدرج الجواز في هذه
المسئلة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام
زيد وفي داره عبد هند عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة وكذا الاخفش وفي المهملات
البصريون يجوزونهما وان اوهم كلام ابن مالك في التسهيل اختصاص الاخفش باجازتها انتهى فظهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش
على ما وقع في الحاشيتين ليس على ما ينبغي قوله واختص صاحبها في الدار قال الرضي ومن جوز ضرب غلامه زيد ينبغي ان يجوز هذا
لطلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد هذا كلامه لكن المجوز حكم بامتناعه على ما يدل عليه كلام المغني حيث قال ضرب غلامه
زيد اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون في ذلك النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى
ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل نحو ضرب غلامها عبد هند لتعذر تقديم المفعول وانما
فيها تقديم الخبر والمفعول هذا كلامه قوله مثل قوله ما تخصص فيه المبتدأ بصفة لفظا نحو ولعبد مؤمن خير ورجل صالح جاءني او تقديرا
نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه بمعنى نحو كرم الجزئية فان سنا الكثرة والصفة مشتق من المبتدأ نحو كرم رجل عشرة

كثير من الرجال ضربته فليس هذه الصفة داخلا فى ماهية مدلول كم دخول الناطق فى ماهية مدلول الانسان حتى يقال انه لايكفى فى التخصيص كالناطق بل لابد من مخصص تخصيص المجموع وكذا نحو رجل جائى لانه فى معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة فى ماهية الرجل محصلة لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل فى ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لابد فيه من صفة تحصيل التخصيص بالقياس الى المجموع نحو انسان هندى جاء وانما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا فى ماهية الحيوان فيكون مخصصا له ببعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لابد من ان يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا فى المغنى وليست كل صفة تحصيل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جائى لم يجز انتهى هذا اذا لم يجعل اللام للعهد واما اذا جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيص النوعى ولا خفاء فى كونه مصححا للابتداء كيف وقد صح الابتداء بالنكرة فى رجل عالم جائى ورجل طويل جاء لكونه مخصصا بالصفة التخصيص النوعى على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازانى قدس سره فى شرح المفتاح والمطول ولايلزم من صحة الابتداء بحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتورية لتخصيص المبتدأ فيهما وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعى صحة الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشئ وعدم كفاية التخصيص الذى فى حيوان ناطق فى الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب فى الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص انما يطلب فى المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندى جاء ولامقال فى صحته وبالجملة المبتدأ فى التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعى وفى صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحته على صحته فظهر ان ما قيل التخصيص الفردى بالصفة مصحح اما التخصيص النوعى بها كما فى المثال المذكور ففى كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وبا عم منه اعنى جسما ناميا ليس على ما ينبغى ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اى باب هو قلنا من باب التخصيص بعموم او لايشذ فردا عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المدود وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر فى النار ان قلت فرق بينهما فان العموم فى كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل الى المقصود منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اى التخصيص الثابت للمفهوم فى ذاته ولم يقصد منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص فى الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص لتقليل الاشتراك والمبتدأ فى قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقلل اشتراكه اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قلل اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح هذا التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اراد من المفهوم فى قوله الثابت للمفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ فى صورة الاجمال بل هو مبتدأ فى صورة التفصيل وانما المبتدأ فى صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فثبوت التخصيص الرافع

١٠٥

للاشتراك لم يحركت ولم يخرجت منه فرد حيلاً حتى يتم اثبات للعموم في نفسه على ان قوله الا ان الآن يشير الى ضعف الفرق ووجهه

ان كلمة الا ليستثنى بها فاذا تعدد استثناء او تاكد يستبعد كما نبين بالسعر في تحصيله فيثبت عدم الفرق بين الصورتين فيكون ايراد تخصيص

في كل منها لمقصود واحد فالاشتراك متحقق انه ليس كذلك لما عرفت قوله ان قلت ولم يوصف اقول حاصل السؤال ان العبد لو لم

يوصف لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على النكرة المحضة وح فلا معنى لقوله قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء ولو سلم فان

بين عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة الابتداء بوجود العموم المخصص كما يشير اليه قوله فيكون نظير كل رجل في

في النار قلنا وجود العموم على ذلك التقدير ثم كيف وليس فيه شئ مما يدل على العموم بل ليس فيه على ذلك التقدير شئ مما يوجب

التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر في النار في حيز المنع فلذا اضطر وقال بان قلت ادعم النظر ان قوله قلنا الصفة جاءت لتحقيق

المعنى لا للتصحيح بل ثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر في النار فتدبر قوله فان الحكم بهذا الكلام ليعلم لان ام المتصلة يطلب بها

لان يطلب بها التعيين بعد ما علم حصول الخبر لاحد الامرين وهذا العلم كما يحصل للمتكلم يحصل للمخاطب ايضا بعد العلم بحيث يشار الى شئ

مرة بقوله فيسأل المخاطب من تعيينه اذ سؤال التعيين عنه وطلب جوابه فرع العلم بكون احدهما في الدار ويقوله فكلاهما مشتهر

بهذه الصفة لان الصفة يجب ان يتقدم المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف الطالب

الموصوف ويميزه بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فاندفع ما قيل فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لا يعلم كون احدهما

في الدار والاختصاص المعتبر هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا يلزم من القول بالتخصيص المذكور في المثال المذكور وما جرى مجراه

في نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة ولا من انتفاء جميع وجوه التخصيص حتى يعترض عليه بان هذا التخصيص

متحقق في مثل ارجل في الدار فينبغي ان لا يمتنع الابتداء به مع انه صحيح ورده بان المخصص في كوكب عليم انقض الساعة هو الصفة مع جواز

كوكب انقض الساعة ليس بوجه لان جواز كوكب انقض عند القائلين بالتخصيص ثم وعند غيرهم غير معتبر ولانه مجهول الخاتمة مع

انه غير مقبول لتم لو قرر الايراد على ما قرره الرضي حيث قال ولو كان المجوز للتنكير في المثال المذكور معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار

للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم تقدم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ

يختص به المبتدأ النكرة فان موجها لكن يمكن المناقشة في كونه تم وعدم شئ آخر بالنظر لبعض ما في شرح اللباب من ان المجوز لذلك وقوعها

في سياق الاستفهام لان النكرة في سياقه في تأويل المعرفة والمنكر ان يكون ممن قال به لا يصح لو كان العموم قائلا به لما قال تخصيص

المذكور في ارجل في الدار ام امرأة لانا نقول الوجه لا يعارض الوجه يجوز ان يكون لشئ واحد وجوه متعددة وفيه انه لو قال به كما

في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام ولذا رد عليه صاحب المغني بانه ليس كما قال بل فيه احتمال

ان يكون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تأويل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغيرها يحتاج الى التأويل لانه غير مستوضح محلا

وبالجملة ان قال المصرح بالتخصيص لوجه من الوجوه في الامثلة المذكورة يمكن توجيه كلامه في شرح المنظومة والا فالامر عليه مشكل كيف

وقد وقع المبتدأ نكرة مع مطلق الاستفهام في القرآن والحديث وكلام الفصحاء فكيف يخص التسويغ بالهمزة المعادلة بام ولذا منع

لو قوع المبتدأ نكرة مطلق الاستفهام بما كانت المبتدأ النكرة اسم استفهام نحو ما لك بيمينك وايان مرساها ومتى الساعة وان اداة قبله

بعد حرف ذا التي حرف كان نحو أإله مع الله وهل خالق غير الله وجه التسويغ الا التأويل بالمعرفة كما عرفت او العموم كما اذا كان ان

حرف الاستفهام للانكار لان حرف الانكار بمعنى النفي فيقع النكرة في سياقه فتعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسماء الاستفهام صرح به في المغني الا انه لا يتم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار اذ لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلا بد من تخصيص بل هو انشاء فيجوز فالقول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشاء **قوله** اي من الامرين اي من رجل وامرأة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية لرجل وامرأة تخصيص كل واحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا يمنع منه فانه دفع ما قيل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحدهما على التعيين فكيف تخصيص كل واحد بها **قوله** فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان ضمير جعل وخبره لكل واحد منهما وان في الدار خبر لهما معا وان كان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قائم زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو ولم يجز اسناد قام اليهما وقام اليهما جميعا لاستتار ضمير زيد فيه انتهى كلامه وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جعله خبرا لهما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جعله خبرا لزيد فقط مسلم واما على تقدير جعله خبرا لهما فغير مسلم كيف ولا دليل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الامرين معا لان المذكور فيه الواو فقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لانه المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فيمتنع رجوع الضمير بالتاويل المذكور لانا نقول يجوز ذلك بنية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند ان الخبر في قولنا فانا فرمين كيف واريت جوده وقد كان بالبر والبحر منه تبرعام ونوع مبتدأ وخبره محذوف والجملة تعطف على وقد كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وفي المغني وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما انتهى فتامل **قوله** فتمت اي النكرة بقطع الاحتمالات اذ المحكوم عليه ح كل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا فلا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعين برفع الاحتمال او بتقليله لكن ارادة هذا المعنى فيه خلاف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله انه تخصصت اذ تعينت النكرة برفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون التخصيص واصلا الى حد التعيين والتخصيص بحيث يرفع الاشتراك او بتقليل الاشتراك وعلى هذا فالانسب ان يقال اذ بالتخصيص يقل الاحتمال او ينعدم **قوله** الشبه اي يشبه المبتدأ المذكور بالفاعل **قوله** او يستعمل اي المبتدأ المذكور في موضع الحصر كما ان قولهم ما اهر ذا ناب الا شر يستعمل في مقام الحصر والمقصود ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصود ان اصله كان كذلك واذا كان مستعملا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله اهر ذا ناب شر على ان يكون شر بدلا من الضمير في اهر ثم قدم ليفيد الحصر لان التقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كما ذكروه وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كيف وتقديم المسند اليه

على الخبر المشتق لفيد حصر الخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه في الاصل موضوعا لا يفيد تخصيصه
حقيقة فالوجه ان يتم تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله** وما يختص بالفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه
صريح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقبل ذكره متخصص بكونه صحيحا او قابلا لكونه محكوما عليه بفعل يسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان
الاسناد بينهما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه متقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفعل لكونه
محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل ومما ذكرناه ان تخصيص تقديم الفعل عليه ليس بشيء لان اختصاصه بالفعل انما يحصل
بعد جعله محكوما عليه باسناد الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه سابقا عن كونه محكوما عليه **قوله** فاذا قلت قائم
منه يشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شيء والحكم كون احدهما محكوما به
والآخر محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما فلا قال زيد عليه ان هذا التخصيص يحصل بعد الحكم فيمتنع بعد معرفته
معرفته لا يكون الا بعد التخصيص فلو لم يتصور معنى كلام الشيخ قدس سره **قوله** قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الشخص اما بالنسبة
اليه فشر انتهى وذلك لان الخير بالقياس اليه شر لانه لا يكون مراده لان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال في المغني
هو مسوغه دون ناصر من قلة صبره على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا من ان يجزم بنقيضه ثم لو اريد كونه شرا وخيرا في الجملة جاز ذلك
لاختلافهما بحسب الاضافة هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وبه يظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يراد اوله الى الحيب
فنشأها لانه يراد خيرا حينئذ **قوله** لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر هنا صريح في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدأ ومرتب على ذكر جزء
في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدأ واعتبار الاسناد بينهما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل
حصوله فاندفع ما قيل اذ تخصيص الحكم كان لغير الحكم فيه تخصيص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل فينبغي ان يجوزه واجيب بان النحاة
شرطوا التقديم الخبر الظرف لا مطلقا وذلك لان الاسم اتسعوا في الظروف ما لا يتسعوا في غيرها ولانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح
ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدأ فمن غير تام لانه يحتمل
ان يلتبس بشيء آخر ونفي الالتباس لا يدل على نفي العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فهو ممنوع كيف ويحتمل ان لا يكون الظرف
خبرا للمسند بل مسندا الى الفعل ورافعا لرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد
كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شيء
من قسمي المبتدأ الا الاول فموضوعا ولا الثاني لانه ليس صفة واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي ولا رافعة لظاهر فكيف يكون مبتدأ
نعم لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدأ عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه مبتدأ
قائم تكلف بارد وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شيء ونحوه ولانه لابد للصفة من ضمير يعود فيه اذا لم يكن لها في لفظه فاعل
او نعيه التقدير كذا شيء قائم رجل ثم لابد من تقدير الخبر اليه ولا تخفى ركاكته على ان عدم كون الفاعل في النظم كيف وانه
في جعل رجل بدلا من قائم ولو لم يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي

والحال انه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الخبر وفي بعض حواشيه قوله فانه يتعين خبرا فيه بحث لجواز ان يكون مبتدأ بتقدير كائن في الدار مثل قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه وناب عنه وايضا التباسه بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه ممتنع عند الجمهور ممتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو ممتنع على انه ان قدر خبر المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والا فلا دليل عليه وفي الرضي اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل عه وفيه انه لا يصدق عليه شئ من تسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو يحتمل من حيث انه اسم وان امتنع بعارض اقول وفيه بحث وفي المنهل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين لها جواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي ظرفا او جارا ومجرورا الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الدار لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه ايضا لما ذكره يعترفون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص او التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشارح قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص ح وعليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص محصلا للفائدة **قوله** فهو في قوة التخصيص بالصفة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا ولما **قوله** بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى **قوله** اذ اصله سلمت سلاما اي حييت تحية **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية او نقول الظرف ح مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس بشئ اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير ولا شك انه يدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية **قوله** اي سلام من قبلي اشار به الى انه ليس معرفة بتقدير الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير **قوله** هذا اي القول بالتخصيص ووجوه عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المخصصة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما **قوله** وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابطة تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين لشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد كان لغوا ولو لم يكن رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز ولكن ان

تقول رجل قائم في الدار وكذا تقول كوكب انقض الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدأ
نكرة محضة اصلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة فيجوز عنده نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك
من افراد هذا الجنس غير معتاد وفي الاخبار عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحو خرجت فاذا اسد ورجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان يخلو
الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد ورجل ولو كان الغرض من بيان التخصيص تعداد مواطن الفائدة وضبطها تسهيلا على المبتدئ
بجزء واشمل الاشياء المذكورة والا لزم بطلان المذهب المزعوم مثله فما قيل لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما
رأوا ان المبتدئ لا يتمكن قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا اشياء فلا يتخلف عن الفائدة لتكون منشأ
بصيرة ما في الحكم على النكرة ليس على ما ينبغي ثم ما قال صاحب المغني لم يعول المتقدمون في ضابطه ذلك الا على حصول الفائدة ورأى
المتأخرون انه ليس كل واحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة
ثم عد مواطن الفائدة وعلل الجواز بحصول الفائدة وان كان المبتدأ نكرة محضة كما مر من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم
حصولها فقال فلو قيل في داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو من ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك وعلى هذا فلا
منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** في توجيهاتها اي توجيهات التخصيصات اي يحتاج في توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات
اذ لا يحتاج في توجيه التخصيص في ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش في تقديمه للابتداء **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات
المذكورة في التوجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلان صرف التخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلان في تخصيصه بالتخصيص بالفاعل
تعسف لان الفاعل تخصيص تقديم الحكم والحكم ههنا مؤخر وكونه في الاصل مؤخرا لا يجدي نفعا واما توجيه في الدار رجل فان التكلف فيه يظهر لمن يبني
على ذلك وايضا يستلزم جواز في داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يعد تكلفا دعا كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب **قوله**
لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعلم المخاطب بحصول القيام لرجل
ما في العالم **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولمجيء الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة
في كلامهم نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وخرجت فاذا اسد ورجل على الباب ونحو فريق في الجنة وفريق في السعير لانه يرد على القائل
بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى لالتزامه اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه
انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم يجعله مختصا بالمفرد حقيقة فمنقوض بكيف والخبر في نحو المقبل حيث ليس بمفرد حقيقة وان اراد انه يجعله
مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فمسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع كيف وقد قال الشارح قدس سره في تعريف
الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاسناد
فيهما مع اسناد مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب **قال** من عائد خبرا وليس متعلقا باسمها والا لنون على ما ذهب اليه البغداديون
فمن ذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء له مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم
لا صرح في المغني كاللام في نعم الرجل زيد قال الشارح في بحث افعال المدح والذم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير
متعين ثم قال ولم يجئ هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني
مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

وانما كان كك من جهة انهم قصدوا الابهام المدوح اولا ثم فسروه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصدوا الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ماذكره الله قدس سره ماذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كلام الجنس الذي له شمول في المعنے وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته وما يقدر من احاده في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد ورد عليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم يرد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق بجميع الجنس وان لا يثنى وان لا يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه ومهما لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا يعارض الامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا انا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصلح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والا ورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم يفسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كك لانا لا ننكر ان يكون الاصل كك ثم غيره وانما الكلام في مدلوله حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل في نعم الرجل المذكور مضمرا عائدا اليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه وهذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المعترض لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه عائدا الى المبتدأ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد انتهى اقول يجوز ان يقال ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة لئلا يخلو الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح ورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن غير ابراز سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فيحصل من التزام تاخير المخصوص في الالفاظ الانا دراكما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع لبس المخصوص بالفاصل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا الخ بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره بالمخصوص ايضا واما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثني اولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة

مبالغة يناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ اما في نعم الرجل زيد من عموم الجنس
شموله في المعنى ذا الخاص من روابط الجملة بما هي خبر عند عدم تشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقولوا المعبر عنا فلا صبر الكراما والو يلزم
ان يخبر بانه يبات الناس زيد عمرو وكل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما الثاني فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قولنا
الى الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس
العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر عنها لانه لا صبر عن شئ اشتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان
المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتأخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير
كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تأخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل والاتي ان يكون
للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا يخفى انه بعيد خارج عن
قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجهه وقال الرضي انما بعد ذلك الاصل وهو كونهما خبرين
مستقلين بقيا على ما كانا عليه مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجه قطعية
فصار معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا بخبر مبتدأ اذ لو كان خبر مبتدأ لم يدخل نواسخ المبتدأ
عليه مقدما على فعل المدح والذم وهو خبر اعنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واوفاطر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باعتبار
جملة لوجب ان يكون فيها عائد اليه ثم الفعل لا اعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلنا عنه فلم يبق اذن بعد بطلان الخ
الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلوا اللام للعهد الخارجي انتهى وقد
عرفت انه لا غبار عليه فلم يتحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وما يقرر ليس معنى تعريف الجنس النائب عن العهد
بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل الجنس لم يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير وان ليس التمام
من الضمير الا ذكر العائد الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكر ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال
على معنى اعم ومشتمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل
صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ الخبر عنه بطريق الاولى فتدبر لا ارى الموت
الموت شئ هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس
يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير فيجوز زيد ضرب رجل
لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر هو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على
ان اللام للجنس لا يقال كون اللام للعهد الخارجي ايضا يستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول لا مقال في
جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي فان قيل الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا
دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعمده وذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه واللازم
باطل فالملزوم مثله لانه التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ الا مطلقا وهو ليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في
قول الصحيح اذا كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

عند الرضي قال به الية حيث قال في ذلك المقام فان قيل فليجز الكان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلنا تشتبه بالبدل من الضمير فان لم يجوز فيما نحن فيه ايضا نظرا ان تفسيره للفظ الكافية ليس على ما ينبغي وان المخصوص خبر مبتدأ لا مبتدأ وان جوز الالتباس بالبدل في نعم الرجل زيد وحكم انه مبتدأ الاخبر مقدر قلنا لا معنى لتجويزه فيه وعدم تجويزه في الزيدان قاما بدون فارق مع ان الظاهر تجويز الامرين في الزيدان قاما لكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين لا من صور الالتباس لان الابدال يستلزم عود الضمير قبل الذكر والابتداء يستلزم تقديم الخبر وهو ايضا خلاف الاصل بخلاف نعم الرجل زيد اذ الابدال لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون من صور الالتباس وفيه ان الابدال ايضا يستلزم خلاف الاصل وهو كون المبدل منه في حكم التنحية صرح به الفاضل الهندي في حواشيه وبالجملة الفرق الذي ذكره الفاضل الهندي بين صور جواز الامرين والالتباس الكان معتبرا عند الرضي فالوجوب ليس في شيء منهما والا فالوجوب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيد تحكم محض على ان تفسيره المذكور لا يوافق ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والآخر انه اذا وقع خبرا جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ههنا وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان وقوع الجنس موضع الضمير قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ لم يكن محققا فظهر ان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس مسندا الى ضمير المبتدأ بل مسند الى الظاهر ولو كان مقصوده من قوله او كان الخبر فعلا له ما ذكره الرضي لما قال بوجوبه فالمفهوم منه ان يكون الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مستترا او بارزا وان يكون مسندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير اذ عند ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل وغيره منه اخراج نحو زيد قام ابوه لا غير فالمعنى ان المسند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فعلا ثابتا له على نحو ما ذكرنا وجب تقديمه فظهر ان ما في الحواشي الهندية او كان الخبر فعلا له لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقوم الزيدان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف نحو زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة ليس على ما ينبغي بقي ان قول المصنف رح كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر في المغني والثالث من روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن وقال الرضي ووضع الظاهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش رح يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ لم يعده كثير من النحاة من الرابط وعده منه صاحب المغني حيث قال والخامس من روابط الجملة بما هي خبر عنه كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبر الا يخ من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك معقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسيرا للمبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابط او نفي الخاص لا يدل على نفي العام فافهم نعم ما قيل

ان كون الخبر تفسير المبتدأ ليس مما يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم صحته

الى العائد حيث قال ههنا من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظة كما في

زيد قام ابوه او مقدر كما في البر الكر بستين وهو ان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او سببي لا بد فيه من تعلق بالمبتدأ وهو

رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوي وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان

مستثناة من هذا الحكم انتهى بانه لا بد في الخبر من عائد لانه ليست معنى تعلق بالخبر عنه كما في السببي او حيث لك في المعنى بل هي نفس الخبر

عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه هذا كله مدفوع المعنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار وقوله

آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان يسمع البصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وخص ابن الحاجب كون المبتدأ موصولا

او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع زيد قام هذا الا تقييدا وزيد قام ذلك بالغ والحجة عليه في الآية الثالثة والثاني العطف

بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة الواحدة

الجمع في المفردات لاني اقبل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه

بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تعالى واما من خاف مقام

ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال الا كثرون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ

ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احديها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو

زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية ومنه

كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة **قوله** اذا كان ضميرا قياسا

موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان جزئية تشعر بالضمير فيحذف الجار

والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين

لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الكر

بستين كما ذكرنا منه وسماعا في غير ذلك في المجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب

بشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو فثوب نسيت وثوب اجر او بالصفة محلا اما زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا

للكوفيين والمرفوع لا يحذف لكونه عمدة **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون الوجه ان يقال فالاكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكره

يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفية كوفيان گويند

بعض بصريان برآنند كه مقدر باسم فاعل است وجمهور بصريان برآنند كه مقدر است بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف

منصوب على انه مفعول فيه كان كما كان اتفاقا في نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في

نحو مررت بزيد الا ان العامل فيه مقدر واكثرهم على ان المقدر فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل فان قلت

ضمير اكثرهم الى البصرية وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعدما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بمعنى

والفعل صرح في المفصل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاخفش وهم الكوفيون كذا في الحواشي الهندية

وفي الترجمة الشريفية على ما عرفت آنفا وفي المغني زعم الكوفيون وهنا ظاهر ومحذوف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في
الدار ثم اختلفوا فقال انا ظاهرا ومحذوف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره
وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معقول على هذين المذهبين انتهى
وقال الرضي انتصاب الظرف خبر للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ليعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو نحو ابو يوسف
ابو حنيفة ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ خلافه في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بها الخبر **قوله** على انه
قدر على ليصح الحمل اي فالاكثر متفقون على انه **قوله** اي ما ول بجملة من قبيل ذكر اللازم وارادة اللازم وهو جواب عما في الحواشي الهندية
من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور فيها ان التقدير بمعنى الفرض والباء للالصاق
اي مفروض ملتصقا بجملة واجاب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها في قولهم قدرت النعل بالنعل اي الحقت هذا النعل بذلك وجعلته
مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي ثم ما في الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة يبني على مذهب السيرافي
حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف فنظرا ان ما في بعض شروح الحواشي
من قوله يعني مقدر بجملة انه مبل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لاتفاقهم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف
وتجرد الفعل بلا ضمير ليس بجملة ليس بشيء ما ينبغي **قوله** بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير بل الضمير
قد انتقل الى الظرف وان الظرف وان كان فيه ضمير لا يسمى قبل التاويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي مما
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل وقد يحذف خاص لقيام الدليل
نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده وقال ابن الجني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى
كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال
والمجرور الا بملفوظ موجود هذا كلام الرضي **قوله** وكذا حال الظرف يعني كما ان الظرف الذي هو خبر المبتدأ عامله
عام محذوف وجوبا كذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون
الا في اربعة مواضع وفيما عداها يكون لغوا بالقرينة قوله وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود
الا انه لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس
كذلك لوجوب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده ح الآن واصله كان ذلك ح واسمع الآن وكذا في نحو اليوم الجمعة
صمت فيه صرح به الرضي ولو حمل على الاغلب يشكل بمثل افي الدار زيد اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه
لا يقدر خاصا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني اليغ حيث قال
فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال ففي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح
كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل

عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا لما نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف
او الظرف او المجرور لنيابتهما عن مستقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف انتهى الا ان بعض الرضي لا تقول بتقدير العامل في الظرف
المذكور بل بتقدير الى امر وفيه انه لا بد من بيان قرينة وقائم مقامه اذ الوجوب لا يكون بدون ذلك وان اراد غيره فلا بد
من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقر مثلا ما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا
من تقديره لانه اشتق بانهم نحو زيد على الفرس ويسمى مستقرا لتعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره
الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه وقيل انه اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العام من الاستقرار بخصوصه حتى يخص به الاسم
وفيه انه يكفي وجود المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به
فلا مع ان الظرف يسمى مستقرا عندهم ايضا قال الرضي وذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف الا يؤكده كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى في الجنة خالدين فيها [illegible] ولم يجز التاكيد [illegible] ولم يجز العطف عليه
ونصب الحال عنه ولكن تم كيف وقد قال سيبويه شيخه الخليل مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما
انفسهما في المغني ان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما
انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما [illegible] ان المحذوف [illegible] عطف
على محذوف كقوله نعم [illegible] قال الرضي [illegible] في البيت الاول ليس لضمان كونه تاكيدا للضمير المستتر في الظرف كيف وجوز ان يكون تاكيدا
لفؤادي محمولا على محله [illegible] وكذا ورحمة الله في البيت الثاني ليس لما [illegible] لم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام ويجوز
فيه التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد وفصل قلت لعل ذلك لان الظرف
جامد لا حظ له في الفعل في تركيبه فلم يطلب الفاعل شدة طلب الفعل فليس هذا القياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في
عليك ورحمة الله السلام ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه
من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل
انه قياس انتهى قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا اعتمد بعد وقد اسند
او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه بمعنى الفعل فيتحقق مثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل
فيه وان كان جملة لكن لا من حيث هو بل نظرا الى فاعله من حيث انه بمعنى الفعل قوله لا بد له من متعلق قال الرضي في ان الجار [illegible]
ان الجر يرد الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المعنى الاخبار عن زيد مثلا بالوجود ولانه معلوم ولا بالظرف وحده [illegible] اعتبار المعنى
اذ المعنى ليس كذلك زيد في الدار ان لم يقدر معه شيء اخر فالجر باعتبار معنى ان المظروف في الحقيقة [illegible] وحصوله وقيامه ونحو
او غير ذلك فانه مع ما قيل فيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى ما ذكره قوله يستحق
قال الرضي انما كان للاستفهام وغيره مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على انه
[illegible] فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره ولم يصدر للسامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او يغير ما يجيء بعده من الكلام [illegible]

لذلك فهمنه قوله فان معناه اباءابوك ام ذاك الوجه ان يقول فان معناه اى شخص ابوك فان الاختلاف بين الجمهور وسيبويه
انما هو اذا فسر من بنكرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضي كون من مبتدأ مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير
سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان هذا كلامه وظاهره يشعر بان تجويز سيبويه الاخبار بمعرفة عن نكرة منحصر في الموضعين وكلام المغني
صريح في عدم الانحصار حيث قال فان لم يكن لها ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ
فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير هذا كلامه وهو
كما ترى صريح في ان النكرة المتقدمة على المعرفة وان كان له مسوغ الابتداء فهو مبتدأ عنده والمعرفة خبر سواء كان متضمنة للاستفهام
او لا وسواء كان اسم التفضيل او لا ثم قال يستشهد للابتدائية النكرة في قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة وقوله ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا يدخل في الخبر في الايجاب انتهى لا يقال كيف يكون حسبك نكرة مع كونه مضافا
الى المعرفة لانا نقول قال الرضي قالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد
يا فيك زيد وكذا اخواته انتهى قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب ح فان قلت ليس فاعل العامل والمفعول
له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا المعنى حكم بوجوب التقديم حفظا للصدارة قوله وهذا اى كون من مع كونه نكرة مبتدأ قوله
ذهب بعض النحاة الوجه ان يقول وذهب الجمهور قال متساويين في التعريف في المغني نحو الله ربنا لا يخفى ان اعرف المعارف عند الاكثرين المضمر
ثم العلم وتعريف المضاف بحسب المضاف اليه لا يكتسب التعريف منه فيكون بمثابته على ما عليه سيبويه واختاره ابن مالك وعلى هذا فلا مساواة بينهما
بل الجزاء عرف الا ان يقع مبنى على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده انقص من تعريف المضاف اليه فيكون تعريف المضاف مساويا في الرتبة
بلا رتبة بعد رتبة المضاف اليه قوله ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ او على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ
لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرينة العقلية دالة على ان المبتدأ بنوا بنائنا فكانه اشارة الى ما قال به الرضي من ان
قوله وكانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق قوله رفعا للاشتباه في المغني هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ
وخبرا مطلقا والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان
علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازاني والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما
كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا
فاذا عرفت السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اخا له
ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
له انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان
ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى وما ذلك بهم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب
محل نظر هذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن
تعيينه بقوله من هو فمقتضى تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل تقتضي السؤال بعينه ذلك لان من هو
اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للمخاطب الطالب والمجهول خصوصيته على ما يقتضيه ام المتصلة
المعادلة وكون زيد مثلا في عبارة السؤال مبتدأ لا يؤذن بان المجهول في مسئلة الخصوصية لا تقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف
ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة للمستعد لها تقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب
الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة فظهر ان ما ذكره السيد
السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
ثم يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كأنه قيل ازيد التائب ام عمرو او الى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة ووضع كلمة من موضع
تلك الخصوصيات التي يطلب ان يحكم على احد منها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب معا يكون التائب فيه محكوما
به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقال زيد التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبرا مقدما
عليه لتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب
زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه عدول عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله اولئك هم المفلحون
على تقدير العهد لان المقصود فيه ح محكوما به قلنا بواسطة هذا الامر الذي هو امره ولا تكلف في انه القاعدة المقررة عندهم على
يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير للمثال قوله اي المبتدأ مع فعل فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابوه ظاهر ان ابا
لكنه بالفعل في جميع الامثلة مثل المبتدأ قائم به لا بغيره فيجب تقديم المبتدأ في جميع هذه المسئلة فتقتضي هذه القاعدة تخصيص الفعل بكونه
مسندا الى ضمير المبتدأ كما نقل الرضي او بكونه مفردا صورة كما نقل الفاضل الهندي ليس كما ينبغي لانه يخرج على ما دل عن القاعدة
نحو زيد قام ابوه فيرد عليه من افراد القاعدة الا ان يقال هذا المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه ونقل ما في الكتاب عن
سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان يقومان فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن الفاعل والالتباس محذور
تمتنع مطلقا الا ان يقال الالتباس في زيد قام مضر لسبق الذهن الى ما هو غير مقصود ولخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاصل وهو كون
مبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير مضر لسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ فلا
يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون
من قبيل جواز الامرين الا ان يقال غير المقدم يشتمل على منافي الاصلين احدهما ما ذكر والثاني كون المبدل منه في حكم التنحية واشتمل على
خلاف الاصل بالنسبة كذا اصل لسبق الذهن اليه ودفعه من قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس تمتنع مطلقا عنده ومن
لم يقل به فالممتنع عنده هو المضر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا معرفا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او
مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه خبرا للمبتدأ الا وهو
حرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسماء الشرط وادوات الاستفهام

ان اسماء الشرط لا يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام وليس مقصوده ما قيل

الوجوب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظه قوله مثل اين زيد ومتى القتال و

كيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة

بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك

لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في اللام فظهر ان ما ذكره

السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة

من قوله واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور

والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذا لم يقع الانشاء خبرا للمبتدأ وليس المعنى

زيد حصل في الدار او في السوق ليس بتمام اذ لا ما ذكره العلامة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله في الحواشي ولو لا هذا لما وجب تقديم

الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيدا اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لانها

في صدر المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق **قوله** بتاخيره اي الخبر وهو اين ابوه عنه

قوله صدارة ماله اي شيء ثبت له صدر الكلام **قوله** لتصدره اي ماله صدر الكلام اي لوقوع ماله صدر الكلام في صدر جملته

وبهذا اندفع ما قيل الظاهر ان الضمير في لتصدره في جملته يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره في جملته والا لزم تصدر الشيء على

نفسه اذ لا نطال الصريح ما ذكرناه **قوله** بتقديمه اذ المصحح لتقديم الخبر على المبتدأ لا ذاته **قوله** من حيث انه مبتدأ اذ تقديم الخبر مصحح لوقوعه

مبتدأ لا ذاته **قوله** يمتنع معها تقديمه اذ الخبر في على التمرة مثلها زبدا مجموع الجار والمجرور على ما يصرح به الشارح قدس سره والمجموع

مرتب الاجزاء فاذا قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشيء على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان

بتبعية الجزء للكل نحو على التمرة مثلها او تبعية المضاف اليه للمضاف نحو غلام رجل مثله وفي كل رجل صنعته او تبعية المعمول

للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على ارادة الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية

فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة فمن

قال لو اريد تعلق المعمول بالعامل يشكل بالآية فقد سهى نعم الاشكال من ارادته خروج على التمرة مثلها زبدا وكذا ما قيل انما اراد

بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدأ في مثال على الله

عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدأ متوكل خبره

وفيه ضمير يرجع الى متعلق الخبر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا تبعية يمتنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدأ باقيا في مركزه هذا وقد

اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدأ اجنبي

عن الخبر واجاب الفاضل الهندي في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي

وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذ ان يكون

الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

119

مفعول تامة مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك الموضع كالعدم لان لا يجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فضل تمكن اولى وبان المبتدأ في قولهم وبالآخرة هم يوقنون انما هو غير مستقر في مركزه لما صرحوا بالحصر منه ولا يفيد الحصر الا بتقديم والتاخير كما انه كان في الاصل تاكيدا ثم قدم ليفيد الحصر فهو غير مستقر في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى ما تقدم فيه بالفعل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وتقدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس لفصل مزاحم فيجوز الا وجاد بالاجنبي مركزه ووقع في حده لما فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فصل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين واضح واما ثانيا فلان قوله لا يفيد الحصر الا بتقديم والتاخير ممنوع كيف وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يفيد حصر الخبر الفعلي عليه سواء كان مضمرا او مظهرا مثبتا او منفيا نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موضعا هو به احق فزال عن شيء آخر وليس للمبتدأ في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل مؤخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعل مبتدأ انما هو بعد التنبيه لامتناع تقديم التابع من حيث انه تابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه مما لم يقل به احد حتى انه لو قيل بذلك لا يكون الفصل ح بالاجنبي والاصل انه ان قيل بالفسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال لا نسلم ان جواز الاول وامتناع الثاني مبني على ما ذكرتم لا يجوز ان يكون جواز الاول لانه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما جرى من الخبر بين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في بحث الحال فيتم كلامه لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان لا يجوز الا انه يقال انه معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله لانا نقول قد قال صاحب اللباب والنسائي لا يجوز كانت زيدا الحمى تاخذ ولا يكون الحمى اسم كانت لان زيدا ح وهو مفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها مع انه معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه وهو يويد ما ذكرنا قول صاحب اللباب والنسائي الا ان جعل الاسم كانت ضمير القصة فيجوز به وملخصه انه ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل ومعموله وقال النسائي لان كان غير عامل في الحمى شيئا اذ اسمه ضمير القصة كيف اعتبر زيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت واسمها وهم جعلوه فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع انه فاصل بينهما وكيف لا يصح نفيهما للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا نفيهما على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولهما في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه المحقق لنظر كون الاول جائزا دون الثاني الا ان يقال ان زيدا في الوجه الاول وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك بالنسبة الى الحمى فافهم وتيقن في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يجوز صرح به الرضي في بحث الافعال الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور وذلك لكون الفصل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف والحال ان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين

معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا ہذا كلامه وهو يشعر بعدم جواز الفصل بين كان وخبره ايضا حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمعمول بكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة عوامل ضعيفة وبعدم جواز الفصل بين الفعل والفاعل ايضا حيث قيد جواز الفصل بين العامل القوي ومعموله بان يكون المعمول فضلة لكن جواز اعمال الاول عند البصريين وانكار غير مختار صريح في جواز الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع الجيئهم الى ذلك حتى يقتصر على مورد ہا والتنوير ان ايضا الجواز مع الفضلة حسن ومع العمدة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب البعض والجواز على التفصيل مذهب آخرين ثم قال المعترض ثم انما امتناع على الله عبده متوكل لما فيه من الفصل بالاجنبي وانه ممتنع وان كان المعمول ظرفا كما سيجئ في مسئلة الكحل انه لم يجوز وارفع احسن على انه خبر الكحل لئلا يلزم الفصل بالاجنبي بين احسن ومعموله وهو منه بالكحل وهو اجنبي مع ان المعمول ظرف او جوازه ولكن يحذف الخبر اي متوكل على الله عبده ويجعل المذكور تفسير المحذوف ہذا لفظه اقول وفيه بحث ايضا اما اولا فلانا لا نم انه فصل بالاجنبي كيف وقد قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح المفتاح في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني منه ان عمة لك في قوله ع كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري مبتدأ وحلبت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل ہذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمروا يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب واما ثانيا فلانه لا يلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبي بين العامل الضعيف ومعموله كاسم التفضيل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف كيف وقد قال الشيخ الرضي في مسئلة الكحل لو رفع احسن على انه خبر الكحل للزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا ہذا كلامه فظهر ان دعوى الانفصال والانحصار في الامتناع او الجواز على التقدير ليس بسديد فالاظهر ان يقال ما في الآية مبني على مذهب الجواز لئلا يحتاج الى التكلف الذي ذكره الفاضل الهندي مع انه ليس بتمام والتقدير الذي قال به المعترض **قوله** كائن في جانب المبتدأ اشارة الى ان لفظ المتن مصروف عن الظاهر اذ الظاهر ان المبتدأ ظرف للضمير مع انه ليس كذلك **قوله** المأول بالمفرد لان ان المفتوحة مصدرية للجملة الاسمية كما ان ان للجملة الفعلية فيأول الاسمية بمصدر ہو خبرها مضافا الى الاسم ان كان الخبر مشتقا او بمعنى المصدر او يكون مطلق مضاف نحو بلغني ان زيدا قائم اي بلغني قيام زيد او بلغني ان زيدا اخوك اي بلغني اخوة زيد لك او بلغني ان ہذا زيد اي بلغني كونه زيدا **قال** خوف لبس ان المفتوحة وفيه ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح في شرائط التفسير وتختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة **قال** مثل عندي انك قائم تعين عند تقديم الخبر كون ان المفتوحة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون المقدم متعلقا بخبر ان او خبرا لمبتدأ بعد ہا مفتوحة كان او مكسورة لان الاولى موصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وللثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما في حيزه وہذا اذا لم يقع ان بعد ما يعين كونها مفتوحة بعده كلو لا ولو واما **قال** وقد يتعدد الخبر قال الرضي قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى ہذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويدخل ايضا على المضارع فينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل ويستعمل للتكثير في موضع التمدح ہذا كلامه وصرح به الشارح قدس سره ايضا في بحث قد فقد ه للتحقيق مع التقليل فما قيل لفظ قد للتحقيق ليس على ما ينبغي وما قيل في رده ومن قال

لتقليل التحقيق ره والنفظ عين لمعنى تحقيق او المجازى من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغى تقدير **قوله** من غير تعدد مخبر
عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس
بتعدد فى الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك هما عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فانهما فى الحقيقة
خبر واحد اذ الثابت فى جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين فالخبران متضمنان معا خبرا واحدا بتاويل فرفرا ديا
فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما على وجه الكمال فمسلم لكن ذلك لا يوجب التاويل كيف ويحتمل ان يكون
المقصود اثبات كل منهما فى الجملة وان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا فى الجملة فممنوع كيف والمز الحامع بين
الحلاوة والحموضة على ما قال الشارح قدس سره فى الحاشية هو اثبات لما فى الجملة **قوله** وفى هذه الصورة اى فى الصورة التى
تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كهذا حلو حامض فظهر ان ما قيل قوله فى هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد
المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب ليس على ما ينبغى لان وجوب العطف لا يضر الشارح قدس سره لانه ليس من افراد
الصورة المذكورة وبالجملة حكم الشارح باولوية ترك العطف فى صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما
بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم
السامع **قوله** ووجوب العطف فى الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره اولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والمتعدد
بالعطف اى الذى حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير فى قوله بل هو راجع الى الالف واللام فى قوله المتعدد
الذى هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من ظاهر العبارة ان التوابع عالم وعاقل فى قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك
فالاولى ان يقول الشارح قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** وهو سببية الاول للثانى لو فسر بكون الاول ملزوما وللثانى
لازما كما صرح به فى بحث كلم المجازاة لما احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضى لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم
ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء وفى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم الآية الملاقاة لازمة
للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصوله معنا فلا يغرنك قول بعضهم
ان الشرط سبب للجزاء وهذا كلامه وهو صريح فى ان القائل بسببية الشرط بعض النحاة فما قيل ذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغى
قوله فلا يرد اى اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سبب
للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط يشير الى ان جواز الامرين
المذكورين فى قوله فيصح انما هو فى مبتدأ نظر فيه الى مجرد تضمنه معنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب
الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد فتقييد الجواز بما ذكرنا يتم فى مقابلة ما التى للتفصيل المجمل يدل على ذلك
كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل الهندى صرح بان جواز الامرين انما هو عند قصد السببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء فى خبر
اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا فتقييده صحة دخول الفاء بقصد السببية يشعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام يشمل ما اذا قيد
بعدم القصد وما بقى على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح فى ذلك واما ثانيا فلان الرضى صرح بان دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور
جائز لا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا وتدخل جوازا فى مبتدأ مذكور وهو شيئان احدهما

الاسم الموصول اما بفعل او ظرف والثانی النکرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف انتہی فاتیان الجواز فی مقابلة الوجوب یدل علی انہ
لا وجوب فیہا اصلا و قال ایضا کان حق الجزاء ان یلزمہ الفاء لکونہ کالجزاء فمن حیث انہ لیس جزاء الشرط حقیقة جاز تجریدہ منہا مع التضمنیة
وصرح بہ الفاضل السندی ایضا حیث قال الفاء فی خبر المبتدا الذی بعد اما و فی خبر من و ما لحرف الشرط اما الاول فظ لان اما حرف الشرط
واما الثانی فلانہ تضمنہ ویجری فیہ احکام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فی مواضع اللزوم وجوازہ وامتناعہ فی مظانہما وجعل الماضی
مستقبلا حتما وجزم المضارع وغیر ذلک بخلاف المتضمن لمعنی الشرط فانہ لا یلزم فی خبرہ الفاء ہذا کلامہ نعم ذہب البعض الی ان دخول
الفاء فی خبر المبتدا المذکور واجب صرح بہ فی المنہل والیہ یشعر ظاہر عبارة الوافی وتاویل الفاضل الہندی قول المصنف رح فیصح بقولہ لا تمتنع
واما الوجوب علی الاطلاق علی ما یفہم من عبارة الشارح فلیس بصواب وکذا الجواز فیما ذکرہ لما عرفت ولان الدخول فی المشبہ بہ انما ہو عند
قصد السببیة فکیف یدخل فی المشبہ بدون القصد **قولہ** واما اذا قصد لا یقتضی اذا کان اذا اسما فالاسم مذکور بعد اما واما اذا کان حرفا کما
کان علیہ البعض فلیس کک لانا نقول کونہ بعدہا اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وعلی ذلک التقدیر وان لم یکن لفظا لکنہ موجود
تقدیرا کما قیل فی قولہ تع واما ان کان من المقربین ان التقدیر اما المتوفی ان کان من المقربین والتقدیر فیما نحن فیہ واما الخبر الذی تصدر الدال
فی مبتداہ علی ذلک المعنی فی اللفظ علی ان الرضی جوز وقوع الفعل بعدہا حیث قال قد یقع کلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء
اما مقام الشرط کقولہ تع فاما ان کان من المقربین فروح وریحان فقولہ فروح جواب اما استغنی بہ عن جواب ان والدلیل علی انہ
لیس جواب ان عدم جوازہ اما ان جئتنی اکرمک بالجزم ووجوب اما ان جئتنی فاکرمک **قولہ** فیجب دخول الفاء جواب اما استغنی بہ
عن جواب اذا وانما وجب الفاء فی جواب اما ولم یجز الجزم وان کان فعلا مضارعا فلم یجز اما زید یقم لانہ لما وجب حذف شرطہا فلم یعلم
فیہ فیجب ان یعمل فی الجزاء الذی ہو ابعد منہما من الشرط **قولہ** اما الاسم تقدیر کلمة اما تصویر لما ہو المراد من کلمة او وہو التقسیم لا الانفصال
الحقیقی لکثرة استعمالہا فیہ والا فلا حاجة الیہ **قولہ** الموصول بفعل لفظا او تقدیرا نحو الزانیة والزانی او صلة الالف واللام فعل
فی صورة اسم قال الرضی والاغلب الاعم فی الموصول ان یکون عاما وصلتہ مستقبلة قد یکون خاصا وصلتہ ماضیة وقد یکون
خاصا وصلتہ مستقبلة **قولہ** ای الذی جعلت صلتہ جملة فعلیة او ظرفیة اطلق الجملة الظرفیة علی الظرف الذی وقع صلة وفیہ
ضمیر علی ما ہو المشہور وان کان لا یخلو عن مسامحة اذ الجملة لا بد فیہا من الاسناد الاصلی وہو عبارة عن نسبة واقعة بین طرفی
جملة فعلیة او اسمیة فالمصدر والظرف والفاعل والمفعول ما لم یعتمد علی نفی او استفہام مع المرفوع لا یکون جملة والمراد او ظرفا
ما ول لا یدل علیہ قولہ وانما اشترط ان یکون صلتہ فعلا او ظرفا ما ولا بالفعل ثم الجملة الظرفیة لیس ما ولہ بالفعلیة علی الاطلاق بل علی الاصح
فی المنہل الجملة الظرفیة ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندک زید افی الدار عمرو فان الاصح فی مثل ہذا تعلقہ بالفعل فیکون الجملة
من قبیل الفعلیة ہذا کلامہ وفی المفصل اورد مثال الشرطیة والظرفیة بکر ان تعطہ یشکرک وخالد فی الدار ومعلوم ان قولہ فی الدار
فی المثال المذکور لیس ما ولا بالفعل البتة بل علی الاصح فظہر ان ما قیل وفی قولہ او ظرفیة ما ولة بجملة فعلیة بالاتفاق
تسامح لان الظرفیة ای الجملة الظرفیة ما ولة بالجملة الفعلیة بالاتفاق مطلقا الا فی ہذا الموضع فقط وانما الما ول بالجملة
الفعلیة بالاتفاق دون سائر الحال ہو الظرف لیس علی ما ینبغی فتامل یجب ان تقیید تاویل الظرفیة بالجملة الفعلیة
بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول یشعر بالاختلاف فیما عداہ ولیس کک اذ الظرفیة الواقعة صفة للنکرة المذکورة فیما بعد ایضا ما ولة

بمنفصل بالاتفاق في المعنى لاخلاف في تعيين المنفصل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش رحمه الله
في شرح المفصل ان نحو الذي في الدار فله درهم بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع تقديره ذلك ومن
هنا منتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء لا يجوز في رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم
هذا كلامه في الرضي المتعلق في الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فعل لا غير قال او النكرة الموصوفة بوصف عام و
هو الذي لا يختص بفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيها كما في اسماء الشرط نحو رجل ياتيني فله درهم ورجل عنده
حرم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيها ان تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بان ماخذ الاشتقاق بالوصف علة
الحكم فيعم الحكم بعمومه قوله اي باحدهما لا كان مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بالمعطوفة الى ما يقصده المتكلم من افراد
وتثنية وكان المقصود ههنا الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل ياتيني او في الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توجيه له بانه على حذف المضاف او لم
و في حكمها الاسم المضاف اليها اي الاسم الذي اضيف الى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جواز دخول الفاء في الخبر اي اسم
كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى ذي الخبر
كل انتهى قوله ومثل كل رجل ياتيني قال شارح اللباب في تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف
وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى ذه
النكرة بكل نحو رجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب هذا كلامه قوله فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح ايضا لان كل
عبارة عن المضاف اليه فهو موصوف معنى الا ان الاولى بحال التعليم التفصيل لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم
لا كان جاريا في كل مضاف الى النكرة المذكورة فتخصيص كل ليس على ما ينبغي الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعميم ليستقيم
قوله كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم ان جاز غلام رجل ياتيني فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه فانه
كل ليس له كثير نفع والا فالتعميم المذكور ليس بجيد قال الرضي وقد يدخل على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله
درهم لمضارعته بكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الاشياء المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند
سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ في المعنى كون الفاء زائدة في الكلام
لا يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا
فالامر كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٭ وقوله ع انت فانظر لاي ذاك تصير ٭ وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي
نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٭ انتهى وتاول الاول
قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان ٭ وقوله فانت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده وابرز ضميره
فقيل فانت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض او هذا منصوب لمحذوف تفسيره فليذوقوه ومثل
واياي فارهبون وعلى هذا فحميم تقديره هو حميم هذا كلامه قال ولعل وليت من الحروف المشبهة لا مطلقا مانعان بالاتفاق ولا دليل
لقوله فان قيل بان كان تامة فالوجه عدم ذكر قوله من الحروف المشبهة ليتوجه السوال على تمام المنع الذي كما نقل الفاضل الهندي
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار لكان انتفاء الربط عند اهل العربية بين طرفي الجزاء والشرط فيدله كما حققه العلامة التفتازاني

لكونهما من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون خبرا وقد يكون انشاء والكلام بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد
السند قدس سره فلكونهما خبرا على الاطلاق **قوله** قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع
ان المجوز لدخوله مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان ان لا تدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن
معناه ومن اجازه قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق
سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو العيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية آه وفيه ان انتفاء السبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب
آخر **قوله** ويؤيده قوله تعالى ولم يقل بدليل قوله تعالى لاحتمال حذف الخبر وحمل الفاء على التعليل او الزيادة وفيه بحث
اذ الملحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة عن جانبه لانه لا يجوز
زيادة الفاء اصلا نعم ان كان الملحق الاخفش يمكن الجواب عن جانبه بحمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها
في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعله مؤيدا للمنع جعله فيما سيأتي دليلا عليه حيث قال وما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء في الخبر ما سبق الا ان يقال جعله مؤيدا نظرا الى الاحتمال وان كان بعيدا او دليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال لبعده وكونه خلافا
الاصل فلا يقدح في التمسك **قوله** فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة ولكن
فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالهما من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق الملكي بها ان المفتوحة ولكن من
غير سماع لكنه لا ارى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز
رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراها مجرى المكسورة **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال
الفاضل الهندي ليس بسديد لان الركنية لا ينافي وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب
عنه بعض افاضل الهند بان المبتدأ اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس باصل فيها والصفة المقطوعة كحمد
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به اقول وفيه بحث
اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شيء مسده وهو لا يجوز يدل عليه قول المص وجوبا فيما التزم في موضعه غيره
وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده على ان الخبر لا يحذف وجوبا الا
ان يسد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش ايضا في ما احسن زيدا حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة
موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد
على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يعتد به وقد ذهب اليه كثير
من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شيء
آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وهو مختار ابن خروف وابن البابشاذ وهو ظاهر قول سيبويه
جوابا لقولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوى
بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي غر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله وزيد وعليهم انه قال ايضا واذا

١٢٥

قال عبد الله رحمه الله: تبيّن به اشتباه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لا يتحقق
يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت فالكلام المتوكل عليه فيه بحث لان قوله كما قال نعم الرجل آه ظاهر صحيح في ان المخصوص في
صورة التأخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل يقول من هو طالب لتعيينه فاذا قال عبد الله صار التقدير هو عبد الله
فهذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فتوجيه فاطمة لانه ما نحى لا يتوجه اليه الا اذا قال عبد الله فهو خبر والى
النحاة و مقصوده منه ان المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ و نعم الرجل خبره
فلذا قال باشتراط سائلا عن حاله رفعته وحكم يحكم عليه فالسؤال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن
حال المبتدأ و حكمه فالسؤال الثاني لا ينافي اظهر امن قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السؤالين ما تقدم
كما قوله وجوز ابن عصفور آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده مع
ان كليهما ركنان من الكلام بل المبتدأ اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده دون الخبر تحكم محض كيف وقد لم
يشتغل خبر واجب الحذف بشيء آخر متعارف [illegible] ولذا قال الرضي اما زيد قائم وحصل [illegible] من قيام جزء الجزء [illegible] شرطوا [illegible]
عندهم من تشغل خبر واجب الحذف بشيء آخر **قوله** اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتأكيد وان يعلم
السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب و
قولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت مبهما الاسم الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون ما
ليس بمجرد التخصيص بالاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو وفاؤه والواو عطف
جملة على جملة **قوله** لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق **قوله** او غير ذلك كالترحم نحو مررت بزيد المسكين
والتشنيع نحو مررت بزيد الفاسق حتى قال الرضي وان لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بعد [illegible] قال
خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني [illegible] الرضي بان [illegible] في ليس [illegible]
اذ لا يجوز حذفها غير جار ولانه اذا دان كل زائدة يجوز حذفها من غير [illegible] وقد يكون الزائد لازما كما صرح به الرضي حيث قال [illegible]
في الذي وتستعمل زائدة لازمة وان [illegible] البعض فهو مسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك [illegible] ودلالته عندي ان [illegible]
انها للتعقيب اي حمل على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا السببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحاق انتهى
وما يؤيد ما ذكرناه في حواشي المغني [illegible] **قوله** ولا يحسن [illegible] دعوى [illegible] الزيادة وجواز السقوط [illegible] فقد
يكون الحرف الزائد لازما **قوله** فان التقدير [illegible] قوله خرجت الى قوله غير سادّ مسده فيفيد ان التقدير الخبر او تقدير التركيب
على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان غير مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا للخبر غير سادّ مسده وهو المذهب [illegible]
لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او معناها الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجأة غير صحيح [illegible]
ان الضمير المجرور في قوله كما نص عليه ان كان راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا
عليه في اللباب بل المنصوص عليه فيه ان التقدير يصح وهو بالنسبة الى جعل اذا ظرفا حيث وقع في اللباب وشرحه [illegible]
ان اذا للمفاجأة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر ما بعدها مبتدأ وليست اذا ايضا فيه كما في خرجت فثم السبع او فهناك [illegible]

اذا المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير ففي ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثية والصحيح

ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا يستقل بالخبرية لانها موضوعة للمنسوب الى نسبة فتفتقر الى جملة تتبين بها معناها

وان كان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو وان كان منصوصا عليه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة عن ظاهرها

مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذ ظرف زمان عند الزجاج

ويحتمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكر في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي

ذلك الزمان حضور السبع لما عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اي ففاجات وقت

وجود السبع بالباب الا انه اخرج لاذا عن الظرفية او هو ادني مفعول به لفاجات كذا في الرضي واجاب الفاضل الهندي بان فاجات

منزل منزلة اللازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجات قال في قوله ثم

اذا دعاكم الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره واما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت

فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند المبرد وحرف عند الاخفش

ومرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع

على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف انعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثية مع

قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى هذا مع النكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت

فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغني ان سيبويه دخل على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فجعل لذلك يوما

فلما حضر سيبويه سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت

فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما وانتما

رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر انصفت

فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة

فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب

وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع بهم انتهى وفيه انه كيف القول بان العرب ارشوا آه مع القول

بانه قال العرب فانت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها على ما صرح به في المغني والرضي

قال الكسائي بجواز الوجهين وسال العرب عن ذلك وكان تابعا لكلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم وافقه العرب للكسائي على ما نقله

الرضي لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائي فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبالجملة ان كان السؤال عنهم

عن نفس الجواز فهم مبرؤن عن تهمة الرشوة وان كان عن الجواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب العرباء فموافقتهم للكسائي لا يخلو عن

شيء اذ الرفع هو الفصيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ولذا لم

يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز قال صاحب المغني قد ذكر في توجيه النصب امورا احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له

ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرفا مخبرا به عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما يعمل في الظروف

والاحوال ولانها يتبات على زعمه الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب ماليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير
الرفع وهو لا يتاتى فيما اجازه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة الالام وليس بما
يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبدا سرّيا حمل ان ينصرف بعمل وان لم يستعمد نصدا فحطالان يحيى
ينصب الاسمين لان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فالفصل
الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر
المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب
قال ثعلب اعتبار الكوفيين انما هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفها ولا يختل
بالكلام ولا يجوز حذف هو في هذه المسئلة قال الرضي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او
افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرها نظر **قوله** اي في تركيب التزم عائد الموصوف في الجملة محذوف اي التزم فيه كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه قيل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان
الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن
حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف
مخالف لا يصل خبره هذا كلام المغني **قال** وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا في المغني زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده
انه لا رابطة بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم
ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكر في المغني ثم التفصيل المذكور في الشرح ذهب اليه الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك في التسهيل
وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ
فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم ويصيران وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ
لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال واما لولا قومك حديثوا عهد فلعله مما روي بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجري ان من ذكره
ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ومن جماعة من اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفته
سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم
حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال
بعدها لانه خبر في المعنى هذا كلامه **قوله** لولا الشعر بالعلماء يزري يأول عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اي القول بوجوب الحذف
اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اي مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا
على ما عرفت **قوله** وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك لان اصلها انما
لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني ودخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على
ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا النفي باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست
لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا

ويجواب القسم الاكثر في الانتخاب **قوله** منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما ليتم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمنهل
وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشترط في الضابطة كونه مضافا فالوجه ما ذكره الشارح قدس سره
وان اشترط كما يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار لتقييد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة
ضربي زيدا الحصر ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فما
ما ذكره ثم الرضي وغيره مثل المضاف اليها نحو تضاربا قائمين وهو لظاهره غير مستقيم اذ معناه كونهم مشتركين في مصدر الضرب لا كون
كل ضارب ومضروب بالآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد **قوله** وليته حال مفردا او جملة فعلية خلافا للفراء نحو
عبدي بزيد كان ذا المال والتقدير عبدي بزيد حاصل اذا كان ذا المال ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون فلم لم يجعل كان ذا المال خبر العبدي
قلنا لا يجوز ذلك على ما ذكره ابو علي لان الضمير في كان ان عاد الى عبدي لزم ان يكون العلم ذا المال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد او جملة
اسمية يجب معها الواو وعند غير الكسائي كقوله صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها
علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ **قوله** مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدأ في الضابطة
ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتاويلا فظهر
ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تاويلا غير مناسب **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما قال الرضي
يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى
جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا اي جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول
ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون
بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما
كما يقال نهاره صائم وليله قائمة ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة هذا كلامه **قوله** اذا كان
قائما اذا منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل وقت قيامه وكذا اخطب اكوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه
مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ لعدا افعل المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون
الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند بعضهم يجوز
كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان
المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكر في شرح اللباب وقال المصنف رح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الا
قائما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذن نفس اذ المقدر من
غير متعلق لانها هي الخبر بها فظهر ان ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائما
وانما يجوز على تقدير رفعه على الخبرية ليس بسديد نعم يرد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما
بمعنى المصدر كافعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم
من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم فيشكل بضربي زيدا قائما اذا قدر زمان ضربي الا ان يقال المراد

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب اللفظ **قوله** ثم حذف اذامع الشرط العامل في الحال كما في الرضي لايخفى ان اذا ظرفية متضمنة معنى الشرط لمساعدة المعنى على ان الحال يرجع الى معنى الشرط **قوله** فيكون الحال قائما مقام الخبر مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه **قوله** وفيه تكلفات كثيرة حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا كلام الرضي ورد الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقع مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها نيابة عن خبر المبتدأ لم يثبت والمحذوف قبل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها والذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها هو الظرفية المحضة والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان المجرور حال قائما حالا وليس كذلك بل لان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المفسر بالظرف المذكور لايكون الا نكرة لم يسمع مع كثرة الاكثر انه لو كان خبرا لكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقع مراده ان الاحتياج الى الاستدلال على كون كان تامة لا ناقصة تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به العلامة ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المتقدم قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان ثم قال والذي ادى بهم في هذا التزام ما ادعوا في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه ما اشتد ملابسته بالافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال من الفاعل والا لوجب اذا كانت او اولى اذ ليس فيه شيء من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لايظهر في هذا التقدير قرينة دالة على التعيين بل ان يجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشيء بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ لايسد مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ لان المبتدأ على تقديرهم عامل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لاينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه **قوله** المقصود عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية **قوله** بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه نحو في الظاهر لاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقدير الاخفش اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله لكنها

عندهم ممتنع اذ هو تقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا ما لابستك وزيدا هذا كلامه ولقائل ان يقول ان ما ادل عليه الشيء حكمه حكم ما ادل به ثم القرينة على ذلك التقدير هو المبتدأ الاسم قالوا ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن وحسن ذلك **قوله** وذهب بعضهم هو ابن درستويه وابن بابشاذ قال الرضي هذا المذهب ايضا باطل لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما **قوله** اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما اي مثلا الا ان القائل به قال بتقدير ما او لا و **قوله** وعطف عليه شيء بالواو والتي بمعنى مع في شرح اللباب شرطه ان يكون المعطوف لمضاف قصد المصاحبة وذلك حيث يكون دالا على الاقتران نحو كل عمل وجزاؤه وانما شرطنا ان يكون المعطوف لقصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك لا يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه وانتم والساعة في قرن فان المعطوف لا يدل على الاقتران ثم بيان الضابطة على ما ذكره الشارح قدس سره لا يشتمل ما عليه المحققون من ان تقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته معطوف على الضمير المستكن في الخبر فيكون المعطوف من تتمة الخبر فيقوم مقامه وهذا هو الوجه الوجيه فان قلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط لا حذفه مع حذف التاكيد فانه غير معهود كذا ذكر بعض فضلاء الهند على ان حذف المؤكد مع بقاء التاكيد جائز ايضا عند سيبويه والخليل حيث قالا في مررت بزيد وانا في اجوه نفسهما انه بتقدير صاحباي انفسهما وان لم يجوزه الاخفش وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابطة ما ذكره العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني قدس سره ضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى ان للمبتدأ خبرا وللمعطوف خبرا على حدة اي كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة به فقوله مع ضيعته تقدير لمتعلق الخبر لا انه معطوف والواو بمعنى مع وانما قدر كذلك ليكون المعطوف بعد الخبر فيقوم مقام الخبر بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وضيعته مقرونان فان نيابة المعطوف لا تخلو عن مناقشة اما اولا فلانه مبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر واجيب بانه سد مسد الخبر من حيث الخبر الاول وان لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه واما ثانيا فلان خبر المثنى محله بعد المعطوف فلا ينوب المعطوف منابه اذ النائب يكون بعد الخبر وليس لشيء آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر **قوله** ولو جاز باعتبار ان النائب لا يلزم ان يكون محله بعد المنسوب عنه **قوله** لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث ضربي زيدا قائما هذا ويرد على التقدير الشارح قدس سره انه كيف يجب حذف خبر المعطوف بلا سد شيء مسده قال الرضي ويجوز ان يقال ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره انتهى ولا يخفى انه ليس بشيء وما حمل كلام الشارح قدس سره على الوجه الوجيه فقط **قوله** وعطف عليه شيء او كذا ما **قوله** واقيم المعطوف اقامه انه اشارة اليه آنفا **قوله** يكون مقسما به قال الرضي متعين للقسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف **قوله** اي لعمرك قسمي في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن كذا بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم يعينه فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسمي لي انتهى **قوله** على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به قولك زيد اخوك ولا عمل للحرف قال الرضي ومذهب البصريين اولى لان اقتضاء ما الخبرين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهته قوية بالفعل المتعدي قال المص في الايضاح دليل البصريين انه

شئ اقتضى شيئين اقتضاء واحدا لكان عاملا كمطلق المتعدي وقوة الكلفتين ان زيدا كان عاملا في اخوك لاقتضائه اياه وذلك ان اقتضا
باق وهذا فاسد لان الاقتضاء في اخوك باق بعينه كما في زيد فلو كان بالاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله يجب ان لا ينصب زيد بان وقد
انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى قوله لانه لما شابهت الفعل المتعدي معنى لطلبها الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلثة
احرف فصاعدا كذا في الرضي وهو صريح في ان وجه عملها هو مشابهته بالفعل المتعدي لفظا ومعنى واقتضاؤها الجزئين من المشابهة المعنوية
بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا للقول لانها لما شابهت وقوله لان اقتضاءها اياه مع انه انما يشعر بالاستقلال فتامل قوله اسمه
اي شبيه الفعل المتعدي منزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان الخبر
خبر واحد من ليست اياكان فالمراد من خبر ان واخواتها خبر واحد من ان واخواتها قوله لا يراعات اثرا عدات اثر قوله لفظا او
معنى من حيث اللفظ بان يجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان يجعل مدلول ان
ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فاو الفاصلة بمعنى الواو والواصلة تفيد انه يحدث فيهما اثر في اللفظ واثر في المعنى فلا يرد
في التعريف الذي بعد ان المكفوفة بما ولا الذي بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوي لكنه لم يوجد اثر لفظي قوله لو
انما دخل على جملة يقوم ابوه اذ المرفوع بان هو الجملة يقوم وحده وكذا المثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا يقوم وحده
قوله ويلزم منه حال تقديره انه يلزم منه قوله المسند بك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز به عن قول المسند الي اسما هذه الحروف
عما احترز به عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقصود من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لزيادة
الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه انما الخبر اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت في صدر
الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم بلزوم خروجه قوله ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند بشهادة
ارادة الاسم والمسند ليس بضروري وفيه بحث لان كون الكلام في مرفوعات الاسم ان كان موجبا للتقدير فكان التقدير ضروريا
في خبر المبتدأ كما قال به الشارح قدس سره ولك ان توجه بوجوب التقدير في الموضعين والا فليس بضروري في شيء منهما وبالجملة القول
بوجوب التقدير في احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول في الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استوائهما في
التقدير وعدمه تحكم بحث قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل بسبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل
وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الشارح قدس سره في بحث الكلام يدل على كون
التاويل ضروريا كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقع مثل وان يقع زيد اضربه ولا يجوز ان يقع ان زيدا اضربه اقول وفيه بحث اذ
قد وقع الامر خبر ان في قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضي حيث قال وليت ولعل بالفعل وصرح به في بحث الحروف بان ليت ولعل
بالفعل وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة واما ان ولكن فلا يمكن كون
اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتحضيض
ونحو ذلك فلا ارى منها مانعا ووقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وانما كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته
واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقع ان اين زيدا

وان من اياك لبطلان صدارة اين ومن ان لم يقدما على ان وبطلان صدارة ان ان قدما عليه ان قلت كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبة الصدر كحرف النفي وحرف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك وان المكسورة يؤكد معنى الجملة مثلا والتاكيد تقرير الثابت لا تغير المعنى قلنا مع ذلك كان حرف ابتداء فلذلك وجب تصدرها كاللام صرح به الرضي **قوله** لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدليل جار فيما الحجازية مع ان عملها ليس فرعا العمل ليس قلنا لان معنى ما ومعنى ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى بخلاف ان فانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه معناها من وجه وكذا لفظها لفظه هذا كلام الرضي **قوله** في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكما يجوز تقديم خبر المبتدا اذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو زيد قائم حيث يجوز قائم زيد كذلك في خبر ان اذا كان ظرفا **قوله** وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فكما يجب تقديم خبر المبتدا عند تنكير المبتدا التخصيص كذلك يجب عند تنكير الاسم لتخصص قال العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر قدس سره العزيز ومن خصائص ان تهيئ النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وانت تعلم ان في هذا التركيب نكرة وخبره ظرف وهو من لذة العيش في المصراع الثاني فلو كان التقديم عند ذلك واجبا لوجب فيه ايضا ولا يخفى ان هذا يرد على القائلين بالتخصيص دون القائلين بالفائدة لانهم ضبطوا مواطن الفائدة وحصروها في عشرة والبيت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه ما يسوغ الابتداء **قال** لا الكائنة وقدر المتعلق معرفا رعاية لجزالة المعنى اذ جزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير المعرف وان كان المشهور تقدير الفعل او اسما منكرا ثم الظاهر انه لم يقصد فيه الحدوث فاللام حرف تعريف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز عند بعض صرح به السيد السند قدس سره العزيز في اول شرح المفتاح على ما مر **قوله** اي لنفي صفته الى آخره اذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول فلا في نحو قولك لا رجل موجود اولا وبالذات لنفي الوجود عن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه واتبعه الغالب هو نفي صفة الجنس فاندفع ما قيل لو حمل قولهم لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم في ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد ومع تصحيح حمل العبارة على الظاهر ولا حاجة الى الصرف عنه **قوله** فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه اذ اثر اللفظ وهو الرفع لم يورث لا في يضرب فقط بل في مجموع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوي اذ لا ينفي عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وكونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا في المثال المذكور عند الاخفش والاكثرين واما سيبويه فقال ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا صرح به في المغني واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبرها بالابتداء لا بها وكذا خبر ان كما عرفت فالمراد من جميع النحاة في قول الرضي وارتفاع خبرها بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في المغني **قال** لا غلام رجل ظريف قال الرضي والظاهر في لا التبرئة الاستغراق مع انتفاء المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او النفي فهو نص في الاستغراق كما ان ماجاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه لقرينة نحو ماجاءني رجل بل رجلان
وماجاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ماجاءني من رجل بل رجلان هذا كلامه وكلام المغني اليه صريح في ان معمول
لا التبرئة نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا له حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها
نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى ح تبرئة وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ماجاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق ح عدم الاستغراق
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت
نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت للنفي مع من ظاهرة نحو ماجاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق
حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان هذا كلامه وهو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة المنفية
مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئة المضاف او المضارع له نصا في الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان
يلتزم تقدير من فيهما والاضافة مانعة من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما وقع في حواشي المغني لنظر من هشام بعضهم ان التنصيص
على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم **قوله** لاحتمال حذف الخبر قال المص رح ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف
بحسن لانه في اللفظ صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره
على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل في الصفة اظهر هذا ما ذكره الرضي **قوله**
لا يجوز ارتفاع صفته على ما ذهب اليه المص رح وابن برهان بل الواجب عندهما نصبه فالمثال المذكور لا يحتمل غير ما مثل له عندهما
وان احتمل عند من جوز رفع صفة المنصوب بلا **قوله** على ما هو الظاهر بيان وجه لعدم تجويز المص رح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع
الصفة عند المص بناء على ان الظاهر وهو انه معرب وتابع المعرب تابع للفظه لا لمحله على ان لا يغير لمعنى الجملة فلم يبق الابتداء معه حتى يجوز الرفع
حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتداء باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع كونه معربا على المحل او تنبيه على حسن
المثال على مذهب المجوز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفته جوازا مبنيا على ما هو الظاهر ان الظاهر عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر
واما تجويز الرفع فغير ظاهر لانه اما بناء على ان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان ما كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع
اسم لا معربا كان او مبنيا او بناء على ضعف عملها فالابتداء كالباقي معها فلا يقدر هذا الاحتمال في حسن المثال وانما يقدر لو كان
ظاهرا وليس كذلك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الم في شرح المفصل وما نقيت مذهب الحجازيين اذا كانت المنفي مضافا او مطولا
فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان
صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي **قوله** وما قال به لئلا يلزم الكذب دفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الظرف
بعد الخبر واما قوله ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كونه ظرفا صفة لغلام رجل والظرف خبر لا ضية تامل **قال** وبنو تميم لا يثبتونه
الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال
دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته
مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجود ها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

وقول جماعة ان بنی تمیم لایثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلک عند وجود الدلیل وا ما نحو لا احد اخیر من الله و قولک مبتدیا من غیر قرینة لا رجل

یفعل کذا فاثبات الخبر فیه اجماع و ذلک ان تجیب بان الخبر اذا کان مجهولا وجب ان یجعل نفس الخبر عنه عند تمیم فی باب لا فیقة لاقیام

ای موجود ولا الیقة لا رجل ویراد قائم انتهی وقال السید السند قدس سره والاصح انهم یوجبون حذف الخبر ولا یدعون انه غیر محتاج

الیه اصلا قوله فیقولون ای بنو تمیم قوله معنی قولهم لا اهل ولا مال انتفی الاهل والمال ان ارید به ان الاسم لا انتفی یرد ان اسم الفعل

لم یجیٔ علی مثل هذه الصیغة وان نصب الاسم بعدها لم یستقم لان انتفی لازم وان ارید ان لا نائب بعد حذف انتفی منا به

یرد الثانی والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمیر المبهم الممیز بالمنصوب بعدها لیس بسدید اذ الضمیر المبهم الممیز بنکرة منصوبة اذا کان

للفاعل لا یکون الا فی افعال المدح والذم وما یلحق بهما من الفعل الذی یراد به المدح والذم نحو کبرت کلمة وظرف رجلا قوله وکم

التقدیرین یحملون ای بنو تمیم و فیه ان العرب لا یعلم الاسماء المصطلحة حتی یعلم ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر قوله

المشبهتین بلیس هو فعل لا ینصرف وزنه فعل بالکسر ثم التزم تخفیفه ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا یخفف ولا فعل بالضم لانه لم یوجد فی

ما یائی العین الا هیئ و سمع لُستُ بضم اللام فیکون علی هذه اللغة کهیؤ و زعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسی وابن

شقیر و جماعة هذا الکلام المغنی قوله ای عمل لیس المفهوم من اضافة الاسم الی ما ولا اذ المعنی من المرفوع اسم عمل فیه الرفع ما ولا المشبهتان

بلیس ومعلوم ان التشبیه بلیس الا للعمل او المفهوم من المثال قوله لا یعمل الا فی النکرة فی المغنی خلافا لابن جنی وابن الشجری وعلی قولهما قول

النابغة ؎ وحلت سواد القلب لا انا باغیا ؞ سواها ولا فی حبها متراضیا قوله شاذ قلیل حتی ادعی انه لیس بموجود وقال الر

والحق ان لا لا یعمل عمل لیس لا شاذا ولا قیاسا ولم یوجد فی شیئ من کلامهم خبر لا منصوبا بالخبر یا ولیس فی المغنی ذکر خبرها قلیل حتی

ان الزجاج لم یظفر به فادعی انها انما تعمل فی الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ویرده قوله قوله تعز فلا شیئ علی الارض باقیا قوله

ولا وزر مما قضی الله واقیا قوله لان لیس لنفی الحال عند الجمهور وقال سیبویه وتبعه ابن السراج للنفی مطلقا قال الاندلسی

لیس بین القولین منافاة لانه ان لم یقید بزمان یحمل علی الحال واذا قید بزمان من الازمنة فعلی ما قید به قوله فیقتصر ای لسبب

نقصان المشابهة یقتصر عملها علی مورد مسموع وهو النکرة وان کان ذلک فی الشعر فقط قوله ولا یجوز ان یکون لنفی الجنس اه جواب

عما یقال لم لا یجوز ان یکون لا فی البیت لنفی الجنس فاجاب بان الالغاء لا یجوز بدون التکرار قال صاحب المغنی وفیه نظر لجواز ترکه

فی الشعر انتهی واجاز المبرد وابن کیسان الالغاء مع عدم تکریرها فی المعرفة والنکرة المفصولة وغیر المفصولة نحو لا زید فی الدار

ولا فیها رجل ولا رجل فی الدار صرح به الرضی وقیل رد علی الشیخ الرضی حیث قال انه لنفی الجنس ومنع تکرار المرفوع بعد لا انتهی اقول

وفیه بحث لان ما ذکره لا یصلح جوابا عما ذکره الرضی فلا یجوز الحمل علیه حیث قال لم یثبت فی کلامهم عمل لا عمل لیس بل لم یرد الا کون

الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل لیس والحق انها لا التبرئة ملغاة لم تکرر للضرورة

هذا کلامه فی المنصوبات وذکره النطاانه لا یعمل لا عمل لیس لا شاذا ولا قیاسا ولم یوجد فی شیئ من کلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما ولیس

وهی فی نحو لا براح ولا مستصرخ لا التبرئة ویشذ ترک التکرار انتهی فتامل قوله اعلم ان المراد هذا وان مر ذکره فی صدر المرفوعات

الا انه اعاد لیتکرر ویتقرر فیکون المتعلم علی ذکر فی المنصوبات والمجرورات قوله او حکما کالحال والتمیز والمستثنی وغیر ذلک

قال الرضی قسم النحاة المنصوبات الی قسمین اصلا فی النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا علیه وهو غیرها من الحال والتمیز

وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقة الحال هو مفعول مع قيد مضمون اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وفيه المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فمن جعل المفعول معه والمفعول له مثلا في النصب لكونه منحصرا في جعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظروا نحن كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع في حالة من الموقع والموقع عليه فالحق ان يعم النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية وخبر كان واخواتها انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان الحال والتمييز من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونها الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يميل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اما الاول فلانه علة الفعل والثاني مصاحب لمعموله في الفعل فكان نصبهما بالذات فكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه انكان باعتبار انه مصاحب لمعموله من غير اعتبار شيء آخر فممنوع وانكان باعتبار انه يكون بسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا فيشكل بالتميز لانه في الاصل فاعل او مفعول لان التميز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التميز كذلك اعتبار محض بخلاف كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه يعني ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق بعده على الاطلاق من الفضلة الاصلية قوله الفتحة التي يكون في محلها اي لم يعتبر قيامها مقام شيء آخر فلا يرد طرد التعريف نحو مررت باحمد قوله والكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على الطرد نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني الزيدان قوله سمي به اي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي انما سماه النحاة بذلك الاسم لانه تم وجد وانه يصح في اللغة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه المناسبة مطلقا قوله المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعول وهنا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فاسم مشتمل قوله فانها لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد من ضربت زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا ولا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالقيود بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فهذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد زائد وههنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق الملابسة او التعلق الزمانية وتعلق العلية وتعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا التقييد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة فليس بتقييد حقيقة وعلى هذا لا يتجه ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكر وجه التسمية للمفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع قال ما فعله فاعل فعل مذكور المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون مؤثرا فيه موجدا له اذ المطلق ينصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر واجب فكيف في التعريفات الا بقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به آه ليس على ما ينبغي لان

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المحدود لا يصدق عليه الحد لو ابقى على المتبادر لا يصلح قرينة فالاولى
ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد **قوله** والمراد بقيام الفعل
بالفاعل اياد قيامه به وكونه وصفا له فلا يرد نحو ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام ثم قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اتى ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين فما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او لا ليس شيء ما ينبغي **قوله** وانما زيد لفظ الاسم قال المصنف رح انما قلت
اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
ورد بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشيء بل الشيء الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني
ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شيء فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمفعول فان قلت فم يخرج عن التعريف ضربا
في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يجعل مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال فانهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال
ولذا لم يجعل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجري صفة المدلول التضمني
على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضمير قيامه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فما تقول في المفعول المطلق الذي للنوع والعدد نحو جلست
جلسة جلسة فانه قد اجري فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على
الدال قلت لما كان الجزء الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصدر انه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه
جعل الجزء الآخر كانه ليس بمدلول له او لا جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة
بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة بمنزلة جلست جلسة موصوفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه مدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا اسمي الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من تسمية
الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلوله التضمني على الدال الا ان يقال التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل
الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجوده في موارد استعمال العرب ثم
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم كما يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب فانه داخل
ايضا الا ان معنى التعريف ح ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما لحدث بل اسم الذات
التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثاني لان المراد من كلمة ما حدث هو ليس بحدث وليس مراد المطابق ايضا حدث تا . انت خبير بان قول المحدث يصح ضربت الثاني انما يصح ان لم يفسر كلمة ما بالحدث واما اذا فسر بالحدث فلا قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمراد منه هو الحاصل بالمصدر الذي هو اثر مترتب على الحدث والتاثير لا التاثير نفسه فالمفعول المطلق هو الاثر والمصدر تحقيق على كلام السيد الشريف قدس سره في حواشي المتوسط والرضي فالاثر المترتب فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون المفعول المطلق اثر الذلك الفعل وعلى هذا يندفع ما يقال انه لا يراد ويكون المفعول المطلق مفعول لان الفاعل الفعل انما فعله باعتبار كونه الحدث والفعل معه الا انه الفعل المفعول المطلق يرد عليه ان الفعل لست جنس ما هو معمول حيث يكون ... ان المراد انه مفعول باعتبار الايقاع وتوجه حتى يكون قولنا ضربت ضربا صحيحا اوقعت لفظ ... ان يكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا مطلقا لانه ذكر من حيث انه وقع عليه الفعل لا من حيث انه اثر مترتب على الفعل وان اوقعت ... ليس بايقاع فكذا الى غير النهاية ... لتسلسل في الامور الاعتبارية ويكون ايقاع الايقاع ... ايقاعات لكن الدليل ليس لعدم ... على كون المفعول المطلق هو الاثر المترتب على الحدث ... ان لا يكون كون الفعل معنى الاسم ... عليه ... الحدث ... لان الفعل مشتمل على الحدث والتاثير ... الاثر المترتب الذي هو المفعول المطلق قال علامة التفتازاني في التلويح في بحث المقدمة الاولى ان لفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ... الامر وهو المعنى المصدري يسمى تاثيرا كاحداث الحركة وايجادها في ذات المتحرك والمحرك ... القيام ... حق ... الوصف الى الحاصل لك ... ذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل من ... حقيقة معنى المصدر وهو ... معا انتهى ... ان لا يكون قول الشارح فيه ... المفعول المطلق ... من ... ان ... المفعول المطلق ... صحيحا ... ان لا يشتمل المفعول المطلق لان الفعل المصدر بمعنى الحدث والتاثير ... الحاصل بالمصدر ... المصدر ... الحاصل بالمصدر ... الفرق بين الاثر ... في هذا الموضع ايضا قوله اوامرا فيه معنى ... على قوله ... ان يكون الاسم الذي فيه معنى الفعل ... الذكر الحكمي للفعل ... حقيقة ... مذكورا يشمل الفعل المعروف والمقدر والاسم وهو خلاف الظاهر فيه ترك العطف من القريب الى البعيد ... قوله ضربت واقع على زيد وان كان ما فعله فاعل فعل الا ان الفعل ليس مذكورا لفظا لا تقديرا ... فعل مذكور انه من اثر المترتب عليه فالغرض من ذكر الفعل مع المفعول المطلق ان يقصد ... مذكور اثر مترتب عليه فالضرب في الضرب واقع على زيد ليس مقصودا من حيث انه اثر مترتب على فعل وان كان في الواقع كذلك بل من حيث انه محكوم عليه بالوقوع على زيد وفي ضربت الضرب مقصود من حيث انه اثر مترتب على الفعل ... في التركيبين لا يوجب كونه معمولا للفعل كيف والاعتبار ان ... ان اريد ... اثر ... ما قيل ان قلت ... كما في ضربت ... المذكور ... مركب الذي هو فيه ... الضرب الذي ضربته ... الا ان يراد بالمذكور ... فعله ... على ... في تركيب ... هو ... في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين ... لا يلتفت ...

باعتبار ای معتبر فیه انما هو کما فی کرهت کراهتی و ایضا یلزم ان یکون زید فی زید قام فاعلا لانه مما اسند الیه الفعل المعروف

مقدما علیه ای قام زید بعینه فاذکره قوله بمعنی فذلک الاسم اشارة الی ان ضمیر ابنائه راجع الی الاسم و تجویز رجوعه الی

کلمة کما فی الرضی لیس علی ما ینبغی قوله ان معنی الفعل مشتمل علیه اشتمال الکل علی الجزء هذا الکلام صریح فی ان المفعول المطلق اسم

الحدث والتاثیر اذ الفعل مشتمل علی الحدث لا علی الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق لیس مما الحدث بل اسما للحاصل بالمصدر

صرح به الشریف قدس سره الا ان یقال هذا الکلام مبنی علی عدم الفرق بین الحدث والاثر المترتب علیه فان الفعل لما کان متضمنا

للحدث کان متضمنا للاثر و بهذا یحصل الجواب عما قیل ان انبت لیس مشتملا علی معنی نباتا و ذلک لان نباتا مطاوع و اثر للانبات

الذی یتضمن انبت فکانه یتضمنه فان قیل لبس الجلسة و الجلسة کلاهما منهما مفعول مطلق مع ان الفعل لا یشتمل علی النوع و لهذا

واجیب بان المقصود الاولی من المصدر هو الحدث لانه الذی قصد بیانه بناء علی الفعل المذکور و ذکر من حیث ان الفعل مشتمل علیه

فلا و ان الفعل مشتملا علی المقصد الاولی فکانه مشتمل علی المفهوم کله فان قلت قولک انواعا و اجناسا فی قولک ضربت انواعا

واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل لیس مشتملا علی مفهومه قلت هو اسم بمعنی المصدر بمعنی ضربت انواعا ضربت ضربا متنوعا و ضربت اجناسا

ضربت ضربا مختلفا و کذا ضربت شیئا بمعنی ضربت شیئا من الضرب ای ضربت ضربا ما و کذا ضربته الفا ای الفا من الضرب او ضربا الفا

و کذا ضربته سوطا ای ضربته ضربة سوط و اما نحو ضربته انواعا من الضرب فبین کونه بمعنی المصدر بین و نحو ضربته ای ضرب و ضربته

اشد ضرب و قد مت خیر مقدم فبین کونه مصدرا بالاضافة لان ایا و افعل بعض ما یضاف الیه فان قلت قوله و اسما فیه معنی

الفعل عام یشمل اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و المصدر و فی صورة المصدر لیس معنی الفعل مشتملا علیه بل عینه قلنا

المصدر عند العمل یأول بان مع الفعل فیکون معنی الفعل مشتملا علی معنی المصدر اشتمال الکل علی الجزء قوله لکنه لیس مما یشتمل علیه

معنی الفعل ای لیس مما یقصد اشتمال معنی الفعل علیه و یعتبر و لیس المراد انه لا یشتمل علیه معنی الفعل اصلا یدل علی ذلک قول الشارح

قدس سره فی بحث المفعول له ان الضرب والتادیب و ان لم یتغایرا الا بالاعتبار قوله و کذلک خرج به مثل کرهت

کراهتی جواب عن اعتراض الشیخ الرضی حیث قال و یبطل بنحو کرهت کراهتی و احببت حبی و ابغضت بغضی علی انه مفعول

مفعول بها قال تاکیدا ای لتاکید الفعل قال الشیخ الرضی و هو فی الحقیقة تاکید لذلک المصدر المضمون لکنهم سموه تاکیدا

للفعل توسعا فقولک ضربت بمعنی احدثت ضربا فلما ذکرت بعده ضربا صار بمنزلة قولک احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاکید للمصدر

المضمون و مجرد للاخبار و الزمان الذین تضمنهما الفعل قوله ان لم یکن فی مفهومه زیادة علی ما یفهم من الفعل من نوع

او عدد و علی هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس یکون للتاکید لعدم افادته النوع و العدد و لا یجوز ادخاله فی النوع لعدم دلالته

علی زیادة هی النوع لان النوع هو المصدر الموصوف قال الشیخ الرضی و یعنی بالنوع المصدر الموصوف سواء کان

الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقری او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا ای

عملا صالحا و نحو ضربته ضرب الامیر ای ضربا مثل ضربه او من کونه اسما صریحا مبینا کونه بمعنی المصدر لا بلفظه من نحو ضربته

انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته ای ضرب او من کونه مثنی او مجموعا لبیان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتین

ای مختلفین او من کونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الی ضرب معهود ای الضرب الشدید او الضعیف او غیر ذلک

قوله على عدده قال الشيخ الرضي وتعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا وسواء كان العدد معلوما من الوحدة نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلاث ضربات او غير المميز نحو ضربته الفا او من الآلة او صورة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه والدال على عدد بافراده ضربت سوطين واسواطا العشرين تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه **قوله** وغيره لقية اي المصدر لفظا فقط يجب الاداة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا فانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر هو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يكون في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا ليس على ما ينبغي **قوله** اي سماعيا او سمونا **قوله** واكيدت قطع الالف او الاولى الاشتقة او اليه **قوله** فانه لم يوجد في كلامهم اه بيان لتحقيق للاشتقة المذكورة بقوله سماعا اي سماعيا وموقوفا على السماع الا قياسه ونعني بما فيكون المعنى وما قيل في هذه الاشتقة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لا لشيء آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا الشارح اليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا اي هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي عند قياسيا يعلم بضابطة كلي باعتبار القاعدة فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا فانما كان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب مع الافعال العاملة **قوله** بيان ذلك اي ذكر مواضع هذه المصادر **قوله** ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكما مثل في كلام العرب الا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء وابلغهم قال الرضي وفي نهج البلاغة تحمده على عظيم احسانه ونير برهانه وتوامي فضله وامتنانه ليكون لحقه قضاء ولشكره اداء **قوله** بيان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل بالاسم وفيه بحث فان الحذوف والاكوان واجبا عند ذكر الاسم نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له لا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر واشباهها اذا لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو حمدت الله حمدا وسقيا ورعاك الله رعيا وحمدك الله حمدا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعلها او مفعولها بالاضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعلها او مفعولها بحرف جر نحو بؤسا لك وحمدا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابطة كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابطة والضابطة ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن قوله تعالى وكرها ما كرهتم ومسعى لما سعيها واما قولهم حمدت حمده وحمدته حمدا وقصدت قصده ونحوه فليس انتصاب الاسما في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على حذف المضاف يعني قصدت جهته اذ لا ينبغي ان تقصد الا من الطلبة ويجوز ان يكون حمدت حمده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مصدرا فاما بيان ان هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب اللباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

بحث المفعول المطلق

او بحرف الجر بيين الفاعل او المفعول وما لا يكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا لا سماعا الا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا يقول سقاك الله سقيا فنى جعل هذه المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا نظر انتهى **قوله** موضع ما وقع تقدير مضاف لكلمة ما وقوله اى مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسيرين ما وقع ليلى التفسير المفسر ولئلا يتكرر قوله وقع الا انه لم يورد كذلك لئلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير الموضع بان يجعل ما موصوفة مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير فى الصفة راجع الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج به التقدير الذى لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج فى هذا التقدير الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله مثبتا فائدة وكون الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفى بالا لا يقتضى ذلك اذ كون المفرد مثبتا بعد النفى لا يكون فى نفسه بل بنقض **قوله** بعد نفى داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من نفى ومعنى نفى والمراد دخول كلا المعطوفين لا احدهما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بل يجب مطابقة الضمير لا قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنية قدر لقوله نفى صفة على حدة تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كل واحد منهما كما فعله الفاضل الهندى لصح واستقام بلا ارتكاب التقدير الذى اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل لكل واحد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد كلا الامرين على ما صرح به الرضى فظهر ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشى الهندية على تاويل الفاضل الهندى بان الضمير الى المعطوف باو ولزم توحده فلا يجوز ان يقر زيدا وعمرو جاء افعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سير وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصود من هذا القيد تحصيل احد شرطى وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ الاسم يكون مبتدأ فى الحال او فى الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف فى كلا الضابطتين مع الساد مسد الفعل فى الاول الا الاستثنائية وفى الثانية التكرار او المصدر الاول هكذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد فى وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يؤدى مؤدى الفعل مقامه يشكل بالضابطتين لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا فيهما مع انه ليس ما قام مقام الفعل مؤديا مؤداه ويشكل ايضا فى المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض فى الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد به يشكل بالقول بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم فى جواب اقام زيد مع وجود شرطى وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شئ مقام المحذوف لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك على ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لانه اى المفعول المطلق اى الذى يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهر ان سيرا فى ما سيرى الا سير شديد ليصدق عليه انه اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل فى هذا او امثاله انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفى فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيرى

١٤١

الاسير شديداذ المحدث يصح خبر المحدث بخلاف ما انت الاسير فان المحدث لا يصح خبرا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز ولما وصف السير لقوله شديدا اذ الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوعه خبرا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه للخبر يكون باعتبار الاتمام قرينة على تعيينه وانما ذلك المقصود بكون النفي داخلا عليه ومن دواخل المبتدأ اذ الاسم بعد الدواخل يكون طالبا للخبر ايضا فدخول النفي على الاسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دواخل المبتدأ فانه ح لا يكون من هذا القبيل **قوله** لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف فح فيما انتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف فقد يزول الوجوب ويبقى كونه مفعولا مطلقا جائزا حذف عامله نحو ما زيد سيرا او قد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مغاير ما لم يغاير الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا الا غير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني بصوت حسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل توجيها له ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ففيه بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو ممنوع كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير والتعريف المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاعتراض المذكور والدافع ما ذكرناه **قوله** اي في موضع الخبر من اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو ظاهر الا ان يحمل ضمير وقع اجمالا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** فاما منا بعد واما فداء وانما وجب حذف العامل في هذه القواعد لان النصب قرينة والجملة المتقدمة لكمال مناسبتها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناسبا بمعنى المحذوف بل بالمناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تأخر وانما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفية يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده لان قائما التقدير لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ او جزء له فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الخبر فقول الرضي وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر يتحد بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده ولم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** لان تشبيه امر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة وان كان يجب ان المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وبهذا الشرط انما هو لتحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على

١٤٣

تعيين المحذوف اذ المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة قلت فالتعريف يصدق عليه ولولا قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم لفاعل الفعل المذكور وقصد في العبارة ذلك فالصورة المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** سماحا اي امرا عارضا والاصلي الحدث غير لازم ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر على الحدث فيقوم مايدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمتع من مال وجاه وتنعم **قوله** اي يصوت صوت حمار اي يصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشيء صوتا اي يصوت صوت حمار مشتق من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محتمل له سواه اي لا احتمال له سواه بحسب عرف الشرع والا فالاقارير اخبار يحتمل الصدق والكذب **قوله** لا امر اليغائره اي لا يوكد المفعول المطلق امرا يغايره **قوله** ولو بالاعتبار اي ولو كان ذلك الغير الذي يوكده المفعول المطلق غيرا له بالاعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يوكد نفسه لا مايغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي تاتي في الضابطة الثانية ليست على ماينبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاعتبار سلب المغايرة الاعتبارية على الاطلاق الا ان يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة ويؤيده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما توكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ المصرح في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه في النفس غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا لنفسه قال الرضي انما وجب حذف الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اي احق حقا تقدير لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اي اثبت هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون بمعنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس بمقصود في هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله بهذا اي حق حقا اي ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل متكلما لو جعل حقا مصدر حقه فلان بمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اي كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا انظر وجه لتقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة الغائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة الغائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة للموكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت واجب اي حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية وليظر معناه

١٤٣

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت **قوله** يحتمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل يقابله **قوله** اذ تاكيد لاجل غيره ليندفع بهذا قال المص الا انه لما اعترض عليه الرضي بان ما قال المص ليس بشيء الا في مقابلة التركيب لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا لا النفس اشار الش قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لغيره ويحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **وقال** حتى اذا على صيغة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن مثنى التثنية او لم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير واف به لان ان المستعملة للربط والوصل يكون جزاؤه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون نقيض الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من موضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقول اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافة الى الفاعل او المفعول لا لبيان النوع حتى لو لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارجع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت ضربتين اي مختلفين ولو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على الفاعلية عبارة المص وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان ثني ذلك المصدر سواء كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله تعالى وما كرهم او مبين مفعوله بالاضافة نحو فضرب الرقاب ولبيك وسعديك او مبين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك او مبين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا لك وعدما لك هذا كلامه وهو مشعر بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولهذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابطة كلي بحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر قال وانما وجب الحذف لان الفعل لما حذف اولا فيه الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد نحو حمدا لك واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك يلي المصدر ربما فانه صار بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك **قوله** تكلف لان المثال انما يورد لايضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تتمة لها فجعله تتمة تكلف محض وقوله في صدر الكتاب وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ما كتبنا تنبيه عليه اذ لا يظهر فارق الا ان تقديم البيان الكلي تحصيل بثلث امثلة وثلثة آخر تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه آمنا ان او نعم المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة تعين بانه القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحث وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة **قوله** واقيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقيد باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيد الا سيرا ولا حاجة الى اعتبار قيام الا مقام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا يعني باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي بان يكون القائم مقامه المحذوف الا ان يقع القائم مقامه التكرار وهو لا توجه فيما ذكر **قوله** بحذف الزوائد وفيه ان الرباعي بالثلاثي تحصيل بحذف الزائد

الهمزة والالف لا یحذف الزوائد الا ان یقع عند النون الیعنی من الزوائد التی تحصیل المرد الی الثلاثی بحذفها تغلیبا کما یشیر الیه قوله فعما

لبیک من غیر تعرض لحذف النون وان قیل عدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة لیقوا رید بالجمع ما فوق الواحد

لا التثنیة ہو من اصطلاحات ارباب المفعول لانا نقول ہو من اطلاقات الادباء ایضا قال الرضی ومما یشتبه ان یکون قیاسا

کل مصدر عطف علی جملة بالواو والمراد تاکید المعطوف علیه تجنیة تقول اعتدیت ولا اعتداء الغراب واهتدیت لا اهتداء القطا

ای ولا اعتدیت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلک وانما وجب حذف الفعل فی ہذا المصدر لدلالة المعطوف علیه علی الفعل

المقدر واختاره عنه قال المفعول به الضمیر فی به یرجع الی الالف واللام ای الذی یفعل به فعل ای یعامل بالفعل ویوقع

علیه یقع فعلت به فعلا قال الله تعالی وما ادری ما یفعل بی ولا بکم قال المص انما سمی به لانه اوقع الفعل به او تعلق به یعنی ان المفعول

به یفسر بالوقوع والوقوع مطاوع الایقاع والایقاع انما هو بسبب ہذا المفعول لان وجود المحل سبب لوجود الحال او الوقوع

مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمی ہذا المفعول بہذا الاسم لان الفعل الذی وقع تفسیر الایقوع الذی هو تفسیر ہذا المفعول

بصلة الباء قوله اکتفاء بما سبق او اجراء لصفة المدلول المطابقی علی الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا

به یکون الوقوع من صفات مدلوله التضمنی لا المطابقی فکیف یصح قلت باعتبار التغلیب او باعتبار ان للاکثر حکم الکل قوله

تعلقه به ای تعلق فعل الفاعل ای تعلق فعل فعله الفاعل وصدر منه علی ما ہو الظاہر من السیاق لا تعلق الفعل مطلقا والا

لا انتقض بالفاعل وبعد تقیید التعلق بما ذکرنا لا یرد الفاعل لا یرد اشتراک زید وعمرو لان اسناد اشترک الی احد الامرین کلا اسنادا

لانه یقتضی تعدد الفاعل فالاسناد انما یتم لمجموع الامرین وعلی ہذا لا حاجة الی تقیید التعلق بتعلق غیر الفاعلیة فضلا عن ان

یکون ہذا التقیید واجبا کما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل لیس وقوعا علیه بل وقوعا بنفسه ثم الوقوع قرینة علی ان المراد

من التعلق التعلق بحیث لا یعقل الا به فخرج الحال والتمییز فانهما وان تعلق بهما الفعل لکن لیس بحیث لا یعقل الا بهما ثم المستثنی

وان خرج بہذا القید لکن لیس اعتباره ضروریا لاجل اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنی وان تعلق به الفعل

لکنه بواسطة الحرف وہو الا فما قیل والمراد تعلق به اولا فخرج الحال والتمییز والمستثنی لیس علی ما ینبغی لان الفارق مخرج لیشیر

الی ان خروج کل واحد بسبب عن الارادة مع ان المستثنی لیس کذلک مع انه یشکل بالمفعول الثانی والثالث الا ان یقال الاولیة

اضافیة بالنسبة الی ہذه الثلثة فیکون الثانی والثالث اولیین بالنسبة الیها وما قیل خرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة

حرف الجر فی المعنی فمعنی ضربت زیدا قائما ضربته فی حال القیام وخرج المستثنی والتمییز لانه لم یتعلق الفعل بهما بل فی التمییز تعلق

بما بین به وفی المستثنی بما اخرج منه لیس بشیء اما اولا فلان معنی تعلق الفعل بالواسطة انه لا یتصور التعلق به و بدونها ان التعلق

الفعل بالحال لیس من ہذا القبیل وما ذکره القائل فی معنی الحال بیان لحاصل المعنی لا انه لا بد منه واما ثانیا فلان کون

التمییز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فیه فما معنی النفی تعلقه عنهما علی الاطلاق وان تعلق الفعل بالمنتصب عنه والمستثنی

منه لا ینافی تعلقه بالتمییز والمستثنی فلا معنی لقوله بل فی التمییز تعلق بما بین به وان اراد به ان التمییز والمستثنی تعلق بالمنتصب عنه

والمستثنی منه فلیس ذلک علی الاطلاق بل فی صورة لم یوجد فیها الفعل نحو عندی رطل زیتا والقوم اخوتک الا زیدا واما

فی نحو طاب زید نفسا ونحو جاءنی القوم الا زیدا فلا شک فی تعلقهما بالفعل فیه علی انه اذا جعل الحال من قبیل التعلق بواسطة

۱۴۵

حرف الجر فينبغي ان يحمل التمييز فيه كذلك لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس واذا قال النحاة ان التمييز بمعنى من فران ...
...فلان تعلق المستثنى بالفعل بواسطة الحرف فلا اشكال حتى يتكلف بما ارتكبه **قوله** فانهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا
واسطة الحرف وحاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقال فيه ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقال ان الفعل واقع فلهذا
فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع والا لوقوع بالمثالين المذكورين والا
لم يكن دليلا وهو خلاف المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقال فيه ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقال فيه ان الفعل واقع
والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقال ان الفعل واقع مع ان التعلق بالواسطة
وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مثل القول بان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجزت فيشكل على ان القول بالوقوع
انما يصح ان لو كان الباء في مررت بزيد غير مغير لمعنى اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من ان
ويشير اليه قول الشارح قدس سره بل ملتبس به ولا يبعد ان يراد بلا واسطة الحروف غير المغيرة وهو جميع الحروف الجارة سوى الباء في
ذهبت بزيد وامثاله مما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد
ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا يخرج التعدي ذهبت بزيد لان الباء مغير للفعل فالباء وان كان
من حيث اللفظ واسطة لكنه بحسب التحقيق ليس واسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا الكلام مع اصطلاح النحاة ان المفعول به المتعلق الا بمتعلق
الاصلي تعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة ولكن يشير الى قول الرضي في شرحه اللهم وقوع الفعل متعلقه بلا يعقل الا بفعل تفسيره وينبغي ان يكون
المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انه مفعول به لكن
بواسطة حرف جر ويطلق لفظ المفعول به بلا قيد على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغيرة ...
فيما يعتبر فيه الكلام الاصطلاح على انه لا يطلق الا على ما تعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فقوله فانهم يقولون في ضربت زيدا
ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس ليس على ما ينبغي **قوله** فخرج به اي بقوله وقع عليه فعل الفاعل **قوله** فانه ...
في واحد منها ان الفعل واقع عليه كما لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه كذلك لا يقال في المفعول المطلق ايضا ان الفعل واقع عليه فلا وجه في
اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول لفعل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يقال انه ... والاخراجات
الى المقدم اولى بل كلها مما يخرج من وصل بقوله وقع عليه **قوله** المفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يعم او المفعول المطلق
يخرج بالنسبة **قوله** من مغايرة اي مغايرة المفعول به **قوله** فان المفعول المطلق عين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع فعله
مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت اتحد مفهوم المفعول المطلق
مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده فجعل كان الحدث هو المفهوم فجعل مفهوم المصدر كانه متحد مع
مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار بينهما قلت
جعل متحدا لمسامحة واعتبارا للاتحاد بين الموثر قال ... زيد في ضرب زيد فانه وان كان في الاصل مفعولا به الا انه بعد ما تقدم ناب
الفاعل وهاهنا الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم على حدة **قوله** لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يتمثل بمثل الجنبي ضربه زيد عمروا فان عمروا مفعول به قصدا ووقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر
الى الفاعل قلت المصدر وان كان بحسب اللفظ مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه فاعتبار الاسناد اعم من ان يكون
بحسب اللفظ او بحسب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل
يرد مثل الجنبي ضرب زيد عمروا فانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمروا مفعولا به وهو باطل ثم المراد ان المفعول
به مقصد في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل
بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه وان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يرد مثل زيد
ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قياسه
على هذا زيد ضرب قياس مع الفارق قوله انه العامل فيه لا حاجة اليه قوله لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر
فيمتنع تقديم معموله عليه لانه عند العمل يأول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب
الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالظاهر انه جائز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل
ليصح عمله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل يشير اليه ما ذكره صاحب المغني في
اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر ليس مقدرا بالحرف مصدري وصلته
كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بانه اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج نحو صه ومه على قول من يأوله بالمصدر او الفعل
الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى
عائد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي بل يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الاسم
قوله معمول فيه متقدما ومع قد يدخل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخل اذا كان متأخرا عن الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح
به الخطائي في حواشيه على المطول والچلپي فيما علقه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى و
رحمة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب
لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني
ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يدخل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين احرف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا
ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بمؤمن لنا الاولى ان يمثل بقوله تعالى آمن لك واتبعك
الارذلون لاحتمال ان يكون اللام لتقوية العمل لا للتعدية لا يخفى ما فيه لان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام
في قوله تعالى آمن لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي قوله في باب الاغراء ضابطه كل معمول به محذرا او مغرى
عليه بالواو مع معطوف والمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف
نحو شانك والحج ونفسك وسائلها والعامل فيهما الزم ونحوه قوله والمنصوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او
ذم او ترحم عن متابعة موصوفها في الاعراب اظهارا لغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك

للتاكيد وان يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف ما يعلمه المتكلم والغالب فيه التعريف واما تحصيل الفطع فانما يلتفت
او الذم لان فيه تغير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب اهتمام بشانه وان اهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره وتم القرينة في باب
الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح يلزم
السبيل على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا
قوله امتنوا خيرا لكم قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي انته من هذه الابيات امرا قاصدا او قيل سابقا في هذه المواضع انك تحبه
في الاول عن شيء ثم تبعث بعده بالاتيني هنا بل هو ما يومر فيجب ان تعتقب بابيات او القصد وما يعتقد هذا المعنى وليس في كلهم امرا
يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه وادرد الزمخشري في ذلك وادرد سيبويه وانتهوا خيرا لكم حسبك خيرا لكم وراء جيب اظهار الفعل
بسبيا انته وايت امرا قاصدا ايا تماما بصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا وخيرا لك والا فاشكته متقاربة المعنى هذا كلامه وبهذا يظهر ان
ما قيل انكر سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم ليس على ما ينبغي قوله بل اكثر مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الخمس فانه ليس فيها اب
الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله
وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب لمجرد التفجع للتنزيله منزلة المنادى تحكم من غير دليل وقياسه يا يستعمل في كلام العرب
فيما ليس له صلاحية النداء وفي مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة تنزل منزلة من له صلاحية
النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل شائعا استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله بان يكون
الة مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ومن ثمة قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا
من اعود واتادي لاجازتهم حذفها هذا كلام المغني وفي شرح الرضي القاتا ما لا يلزم ذلك لان الحال نائبة مناب الظرف النائب مناب
الخبر فالحال نائبة مناب الخبر لان نائب النائب نائب لا ان نقول حذف النائب انما يمتنع اذا كان المنوب مما لا يحذف كالفاعل فاما اذا يحذف
فلا يمتنع حذف نائبه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه ايضا هكذا قال بعض فضلاء الهند قوله قال ابو علي الخ قال الشيخ الرضي
منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت ادوات النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من ادواتها لكونها
على حرف واحد كذا من ادواتها ولكن ان يقول انها اسم اقتصر استعمال النداء فجوز ذلك في ادواته لم يجوز في غيرها الا ترى انها تخرج
ومنع ايضا بان الضمير حينئذ لا يكون غائبا لعدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب بان اسم كل فعل يجري
مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان ادعو فهذا
بمعنى المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى التضجر او تضجرت وفي اوه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم
فعل تم الكلام باداة النداء ليس للمنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كما في الجملة القسمية والشرطية وفي
الندا وكذا او الندا لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وقد منع انهم ليسوا قائلين بجواز كما
المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل
احدها نون الوقاية في اتحاجوني وتامروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتأخرين
وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الغاليات اذا فليني

هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
انتهى قوله لفاعلها اي لفعله كل واحد من الامور الثلثة لان كل واحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا
الا ان محله ثلثة لكل واحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد
او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور
والمبني ويبنى المنادى على ما يرفع به اي على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا الا تجه ما قيل ان الرفع يكون بالنون
ايضا والقرينة على ذلك تخصيص قول الشارح اي على الضمة او الالف آه قوله غير ملايم لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى
قوله الا بالقيام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو
كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على البعض بين ان يكون علما او لا وانما قيد المعطوف بان
يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن مشبها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم
احتياجه الى الثاني نحو يا رجل وامرأة واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل والا يا نخلة من ذات عرق لكن هذا مضارع
للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان تعرف بالقصد وان لا تعرف فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريف ويا ثلثة وثلثين ظرفا وتقول
في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس وادارك
الجذوبي الدراسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
النكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند
قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة جعل مضارعا
للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان
يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة وصفة ايضا معرفة نحو يا رجل الظريف فظهر ان النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يقولون في باب لا التبرئة لا حليما لا يعجل ولا خليلا من الغلمان في الدار لان الجملة
والظرف لم يقعا صفة للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا زيدان فان قيل النعم اذا ثنى لزمه الالف واللام جبرا لما فاته
من التعيين قلت يا ايضا جابر له ولو كان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدة قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للاختصاص الا انه اضيف الى الاستغاثة لدخوله على المنادى وقت
الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب مناب الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت
لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض
ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المغني وقد عرفت الجواب عن قوله

لم يجز حذفه فيما سبق واجاب ابن الرجتي بانه ضمن معنے الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي وقال المبرد واختاره ابن خروف
ان هذه اللام زائدة بدليل صحة اسقاطها قوله ادخلت على المستغاث آه دفع لما يقال جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فما اختير اللام
من بينها قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لا جل تبنى وجوز تحقق قوله فبعد ما تمسكت تسعة
وجوه والمعاني مع كون البناء عارضا مما لا اصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله
على غير المنصرف فانه لا يجعله منصرفا لان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة اليها ومنع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فقط
لا له اصالة من وجه لابد له من بناء وقوة كه اللام والاضافة قوله واجيب بان قيل او بان قيل جميعا سواه من تتمة القاعدة يعني ليس الا
من ما سوى المفرد المعرفة ولت فاتت جميع ما سواها بل المراد ما سوى الخاص هو المضاف والمضارع له والنكرة بجعل المثال
من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذ المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها
تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فلم اجل المعرف ذكرها والثاني قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها

تكلف ولا معنى للاستغاثة لا حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضي ان الجواب المذكور في الشرح تكلف قوله لتحضر اي لكن حاضرا مستغاثا
حالا بان المتكلم في صدد الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو غائب ليس من شان الابطال المشهورين وقوله ليحضر بصورته وهيئته التي تظهر
منها سبب الغرابة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة في ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل حينئذ يابى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء في حضور المصدر والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه قوله فينتفي سببه
يبلغ نهايته قال وبالالف ولا لام فيه حينئذ اي حين يبنى المنادى على الفتح لالحاق الف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على
ما عرفت من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء معها اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان
قوله فيبنى اثرهما تنافر فلا يحسن الجمع بينهما ليس على ما ينبغي قال لفظا او تقديرا قيد النصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث
باللام او الالف ولا ورد على هذا التقييد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شيئا ما ينفعني ويا خيرا ليس في فاسنا ما سواها مع انه ليس
فضلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله انه كان معربا قبل دخول حرف النداء قوله مثل يا ايها العاجل جاز ان يعرف بالعهد فيه
يا ايها العاجل الظريف وجاز ان لا يعرف فيه يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضي واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه فعلى التقدير
الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا فصيرورته بعد حذف الموصوف
منادى مضارعا وغيره وعليه حذف اللام للموصوفة بدون الصلة وعلى التقدير الثاني يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره
يا رجلا طالعا جبلا وغيره وعليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعريف الصفة وغيره وعلى التقديرين ان المنادى مضمومة فكيف
يكون مضارعا واجيب بان قصد التعريف في الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب الظاهر وكذا جعله مضارعا
بعد جعل طالعا منادى فاء ... في جبلا فهو مضارع للمضاف بعد حذف الموصوف لا عنده ذكره فيه انه قد نقل بعض الشارحين للمراح
السندية عن الشيخ الرضي انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل يا طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك انها

١٥٠

ثم لالم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر ايضا بل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف الموصول فلا يستقيم ما قيل انه معتمد على الموصول المقدر باعتبار انه في تقدير في قولنا يا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على ان التقدير هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضي في بحث الموصول ما يشعر بعدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النحاة بقولهم بتقدير الموصوف فيه امثاله لان جمهور النحاة ليسوا قائلين بتقدير الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد فاجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهرا على احد الامور الخمسة وعملهما من غير اعتماد مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب مبني هذا غير مذهبهم الثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راج اليه فانما الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم كان لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله فانك من جمالى بنى اقيس وايضا الجار يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به انتهى كلامه وتعليم منه انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير المازني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي المقيس ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن القرينة في المنادى قوية وهو مم كيف وقد صرح بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفي بعلة اذا قوي المقتضى لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة قوية فالاعتراض ساقط اذ الحذف ح يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهي غير منحصرة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملك العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مم بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا ومجرورا واما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان نحو يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل قال الشيخ الرضي في بحث الوصف ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع وعندهم قاصرات الطرف فان وصف باحدهما جاز كثير ايضا لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله نا كادون كانه مذكور هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد كما قالوا في لبيك بزيد ان ضاربا عامل في الخصوصية وان لم يعتمد على شيء ساقط **قوله** مقولا لغير معين اشارة الى ان الجار متعلق بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال اما قيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة في وقت كونه مقولا لغير معين والتقييد يشعر بانه في وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

يتبع التقييد فيها او تقييد النعت به هو صحيح اذ المعنى ان رجلا يوم وقتا لا النصب المنادى فيها فلا يكون نصبه تقييدا في وقت كونه معمولا لغير معين بنا على
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا واليه اشار الشارح بقوله و هذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد يعني ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا تقييد لرجلا كما قيل يعني ان نصب رجلا موقت بوقت مقوليته لغير معين لا تقييد لنصب رجلا اذ ليس لنصب رجلا حالتان كونه لغير معين
والمعين حتى يتقيد باحدهما ليس له وجه بل كان من وجه قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة لفظا لا محلا و لذا تقول يا عبد الله
يجر مجرورا ولا يجوز النصب حملا على المحل لظهور اعراب المتبوع وجميع التوابع سواء في ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعه للفظه
لا لمحله الا المعطوف المجرد عن اللام فلما صرح بالرضي واجاز سيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه تبعه تجري التابع
الا يجوز في المتبوع هذا ما ذكره في هذا المقام واما البدل فلما ذكره الشيخ الرضي في بحث البدل ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا ولا كان اجراء حكمه الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخ ويا غلام زيد بعيس والثاني نحو يا غلام بشر بشر معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
والرفع على تقدير بنائهما التقيد يكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوب المحل او مجروره فظهر ان ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما ليس على ما ينبغي قوله ليدخل فيه المضاف الخ متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم اما توقف دخول المضاف
بالاضافة اللفظية في المفرد على التعميم فظ واما توقف دخول الشبيه بالمضاف في المفرد على التعميم مع انه ليس بمضاف فلا حاجة في دخوله
فيه الى التعميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف تقتضي ذلك ان لا يكون
شبه المضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتي جار فيه فبالضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة انه لما كان تفسير المفرد الحقيقي بما
فسره الشارح صحيحا صح جعل الشبيه بالمضاف متوقفا على التعميم والا فالاعتراض هو عدم صحة التفسير قوله دائما لم يجر الحكم الآتي جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع لا الكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بالتقييد وعلى هذا لا يرد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل لا
التقييد قوله في التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضي قال في هذا البحث واجاز سيبويه يا زيد وعمرا على الموضع اذ جميع ما باشره حرف
النداء حقيقة او ما هو في حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال في بحث البدل جاز نحو يا
بشر وبشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله اللفظ او المقدر لم يقل او المحل لان الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصنف ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقصود بالبيان توابع المنادى
المبني على ما يرفع به وهو المبني بواسطة حرف النداء لا توابع المبني مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصنف وتوابع المنادى بقوله المبني على ما يرفع به واليه يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب وما قيل قوله اللفظ او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل رفع ومحل نصب ليس على ما
لانهما اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لا تحاد الجهة في وقوعها المنادى والتوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية
فان فيها جهتين جهة الاضافة والتشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبر جهة الاضافة وشبهها اذا وقعا منادى فيلزم بناء المضاف
وجهة الافراد اذا وقعا تابعين لا جهة الافراد في المضاف فظ واما جهة في المضاف بالاضافة اللفظية فلان المجرد في الاصل مرفوع ومنصوب
ليس بمجرد التقدير المقدر كما هو ظاهر في تقدير الانفصال وهذا منع ما قيل ان ذلك التابع يجري في المضاف بالاضافة اللفظية والمضارع المضاف

انما نحو قائم وانما ورد في اسم لا التبرئة يصح اتباعه بالنا لعن المحل واما النصب في المنادى فلا يكون نائما منه اصلا فالاصل ان الحركة المقدرة ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه لكونها كالملفوظ وان لم يجز اظهاره فان كان ما قوى من اللفظ يصح الحمل عليه نحو يا زيد الظريف وان لم يكن فلا يصح الحمل نحو الا عمى الفقط هذا كلامه اقول لا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا واليه كذلك فلا يجوز زيدا واليه كذلك لا يكون نائما في الصورة المذكورة بتغير الكلام عن حيثية الى حيثية اخرى كذلك يكون النصب

بسم تيمنا اللهم اخرنا تبركا باسمه

تعلقات الفعل وهمزته اي

بجهة همزة الفعل على ما هو النظر المتبادر وبهمزة انما همزة قطعية لانه فعل الفعل لانه امر من ام يا ام لا همزة وصل حتى يسقط الدرج للتخفيف بالتسهيل والنظر ترك قوله وهمزته لان الهمزة سقطت في الدرج للتخفيف وحمل الحذف على الحذف من الكتابة بعيد جدا وقال الشيخ الرضي ما ذهب اليه الغواليين بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمنهم بخير قوله ثم الثاني تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعراب كانت او بنائية فكان الاول مع حذف التنوين في مضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا يحتاج الى ما قيل ان يكون لعدم الافراد لكونه خلاف الاصل بتاويل التعليل وكونه عارضا في الشعر يقتضي عدم الافراد فلم تغير فلينسب ما عدده هو المعلق كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال اذ ارتكاب ان التنوين حذف لمشابهة المؤكد على الاعتبار والمحاذاة وجعل الاسم باقيا على اصله اهون من ارتكاب التاويل او مذهب مردود مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل قوله فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يرد بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لتكرار الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضي قوله او مضاف الى مدى المحذوف عطف على قوله مضاف الى مدى المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما في قوله تم كما جئنا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعده مثل المضاف اعني عدى اللفظ الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس مختصا بكل بعض واذ وما وان وان حذف المضاف اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا اتيان اضافة اخرى مثلها قوله او مكسور لمناسبة الياء اي المناسبة لطبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ان اصل الياء ولا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها قوله اي الضرورة شعرية ليشعر بان قوله ضرورة مفعول له وعامله قوله واقع فان قلت لا نجد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام قلت هو اول اي حاكم بوقوعه المرخم ضرورة قوله ويمكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق قوله ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى العلمي الا ان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بالنسبة اليه بمنزلة زا او زيدا وبالمعنى الاضافي وان لم يكن علما اذ المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف التردد في كون المركب الاضافي علما

او غير علم مع ان العلمية شرط الترخيم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شرط ما عدمية للترخيم وكونه علما شرط آخر له
وليس يلزم ان يراعى احد شرطي الشئ نے الشرط الآخر العدمي وهو ههنا فالمعتبر ان لا يكون المنادى مضافا شرط للترخيم وكونه
علما شرط آخر ولا يلزم ان يكون المنفي علما بل اعم فمن وجه قول الش نظرا الى المعنى بقوله لان المنادى في يا غلام زيد الغلام الخ وهو
لا يستفاد بدون زيد فلا غبار عليه واما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم فليس لموجه لامكان
من وجه **قوله** نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثاني ليس آخر اجزاء المنادى ظ وان كان علما فكونه ليس آخر اجزائه باعتبار جريان
الاعراب على آخر الاول **قوله** كاسماء علم امرأة **قوله** من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قلبا غير قياسي ورجح مذهب
سيبويه بان التسمية في الصفات اكثر منها بالمجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يات الا في احد واناة وانية لم يثبت
في الصفات اسماء بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه **قال** حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين قيل
لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره وليس على ما ينبغي ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله في كلا القسمين يدل عليه الرجوع
الى الوجدان ويدل على ذلك الخ قول هذا القائل في بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الش قدس سره اي تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور رقيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عن اعتباره وكان الش
رح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء اجزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى
عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة ظاهر بل صريح في انه يتعلق بالجميع ولا يبعد ان يقال ذكر قوله في كلا القسمين كقوله في جميع هذه الصور
فيما سبق ليس لتقييد الجزاء بالشرط بل ذكر لتقرن المجمل بالمفصل ويقرب من اما فاقيل ذكر قوله الاخيران لما ان الترخيم لا يكون الا في الآخر
فكانه قال وان كان في آخره زيادتان يرخم بحذف الحرفين اي يحذف الحرفان الاخيران فقيد الاخيرين داخل في الجزاء الخ ولهذا
قال المص رح وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس بمادة للشرط حتى يلزم ان يكون التقييد في الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاء زيد
اكرمته اي زيد الجائي ليس بموجه وان كان من وجه بل ليس له معنى **قوله** غير ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان
المشار اليه متعدد جميع مبني على تاويل المتعدد بالمذكور **قوله** اي فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر
في المغني يرجحه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر
والمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفتا وحذف مرجح لحذف الفعل والقاعدة المذكورة
عند عدم المرجح صرح به صاحب المغني الخ حيث قال بعد ما نقلنا عنه متصلا اللهم ان يعتضد الاول برواية اخرى الا ان المناسب
لحذفتا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء آبت عن تقديره الماضي اذ الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي قلت ليس عدم دخول
الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضي الغير الصريح واما الماضي الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله لعدم تاثير حرف الشرط
فيه فههنا يقدر الماضي المقرون بقد كما دخل في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد مقدر صرح به في المغني وقال القاضي
في تفسير قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي ان ضربت بها فقد انفجرت لا يقال مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية
فلا ترجيح مع المعارض لانا نقول مجئ الفاء في الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان
ضربتني فزيدا ضربته صرح به الشيخ الرضي في بحث خبر كان فلا معارض **قوله** وهو اي المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

عه للموجود الا عصام الدين ١٢

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الظاهر ليوافق مقابله وهو قوله وقد يجعل اسما ما سمعت قال في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان

القياس ان يجعل اسما باستدلال المعلوم من استقرار كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف

لعلة موجبة قياسية نسيا منسيا الا ان الرخيم لما كان لعلة قياسية مطردة قرينة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف

للترخيم كالواجب قوله فلا جرم اي لا محالة اي لا عدول عن القلب بل يقلب وجوبا قوله قلبت يا وانقلم يوجد في آخر الاسم المعرب

واو قبلها ضمة والمبنى في حكم المعرب لعروض بنائه قوله ممتازا من المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور بتضمين معنى التميز

لا على والاصل في الاختصاص وان كان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشايع في الاستعمال هو ادخال الباء

على المقصور لتضمين التخصيص معنى التميز والافراد كما اشار اليه الشارح او جعله مجازا عن التميز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه كما

اشار العلامة التفتازاني في المختصر التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمه بنص اعني ان لا

يكون المقيس عليه منفردا بالحكم بسبب من آخر وان معنى الاختصاص بزيد بحصوله لزيد دون غيره وفي عبارة الفقهاء

حصل لفعله عليه بكذا وكذا وفي الكتب وايا كتعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كانه

تولهم ما زيد الا قائم اي تخصيص زيد بالقيام الا انه مما يتبادر اليه الوهم كثيرا حتى شرح المفتاح ادخال الباء على المقصور عليه على ما هو الاصل

هو الاصل في الاستعمال التابع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف يتجاوزه الى غيره مشارك لموصوف آخر في موصوفية فيكون

الباء داخلا على المقصور اعني وتسمية بعيدا ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور باعتبار جعل المخصوص مجازا عن التميز والافراد وهو منشأ

قصر الورد بما ذكره الشارح من العلامة قدس سره ما اورد عليه كيف وما ذكره الشارح بعينه ما ذكره العلامة قال العلامة التفتازاني قدس سره

في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص المخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال

مختص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال

بناء على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شيء بآخر في قوة تميز الآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال من غيره ومن هذا

الاستعمال جعلت ملة الناس بالذكر وخصصتك بالعبادة واختص يوم الجمعة بشيء كذا قال الشريف قدس سره في حواشي المطول

على قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره الى آخره وذلك لانه راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد حتى

يحق ان تحقق قوله هذا الاختصاص لتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الا على

ما له معه وعلى العلامة التفتازاني حيث قال لعربي في قول الباء في الاختصاص على المقصور وجه الرد ان الباء ان اصل على المقصور

ليس صلة الاختصاص والعربي في صلة ورد على التمثيل عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المعنى اصلا والمعنى قيدا او قد

يكون جعل المعنى اصلا والمعنى فيه قيدا لتميز المندوب من المنادى مخصصا بالواو وهو الاكثر والا قيس كذا قال الشريف قدس سره

قوله الذي اشتهر للمندوب قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشتهر علما كان او لا فلو كان علما غير مشتهر لم يندب وكذا غيره من

المعارف وان لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جازت ندبته كقولك وامن حفر بئر زمزماه اذا كان زيد رجلا مشهورا وقد صرح

عليه بتقرير وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة قوله ليس كاتصال المضاف

المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اي اشترك فاطر السموات كالف

المضاف والمضاف اليه فانه لا يجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لا يجوز الفصل بينهما الا الظرف ضرورة وفيه انه لا اعتبار لهذه

القاعدة في قراءة ابن عامر في قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من السبع المتواترة الثابتة

بالتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بمفعول المضاف وايضا القراءة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام العرب

اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك

القاعدة تخالف ما ثبت في كلام العرب وايضا تلك القاعدة ليس يتفق عليها جميع النحاة فكيف ينسب بواسطة تلك القاعدة المختلف

فيها القراءة المتواترة الى الشذوذ فما قيل ان قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ ليس بصواب في شرح

الالفية زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة

في السعة احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف

وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرف كقوله عليه الصلوة

هل انتم تاركو لي صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والاربع الباقية تختص بالشعر احديها الفصل بالاجنبي

ويعني به معمول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بنعت المضاف الرابعة

الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل وان كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظما ونثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله **قوله**

لقيام قرينة دالة على كلمة يا المحذوفة وتعينها **قوله** سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا وسواء كان مفردا او

مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا اقصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا **قوله** لان نداء

لم يكثر كثرة نداء العلم لكان وجه الحذف منحصرا فيه يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها والا لا يلزم عدم الحذف

في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لا يستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتامل

قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بلا قرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد

مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعينها فكيف لا يسبق الذهن الى كونه منادى

الا ان يقال يمكن ان لا يطلع على القرينة لغفلة او لخفائها **قوله** لانه كاسم الجنس في الابهام الاولى ان يقول في ان نداءه لم يكثر

الى آخر ما ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في

كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس او هي حرف لتعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى

لا يظن بقاؤه على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان يا فيه ليس حرف تعريف لتعرفه قبل النداء لانه في الاصل

موضوع لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرجه من ذلك الاصل وجعله مخاطبا

احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا **قوله** من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطف عليه

قوله العلم فاعل يجيء **قوله** ولفظا اي عطف على العلم **قوله** والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظا اي **قوله** امرأة امرأ القيس

وكان مفركا اي مبغوضا للنساء يقال رجل مفرك بالتشديد اي يبغضه النساء ولقد انه سألها عن سبب تفركين له فقالت انك ثقيل العدد خفيف العجز

سريع الاراقة بطيء الافاقة **قوله** على نائم هو سليك ابن سلكة مختنقة وقال قتله مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن

من ان اعتنا له بعيم حسي الماشي الامر محه سلیب مغیر فقال بسلسلیبا مغرطا وات الاعمیٰ قوله سقطوه بالنصب وہوا

متعلق بقوله لقوم لا يهتدون وہو انظ ولا ازالة ای قوم لا يہتدون لان ليسجدوا او بدل من السبيل ای فصدہم عن السجود او بدل من اعمالهم

مفعول له ای موقع مفعول اذ قوله لاعمر خبر لقوله الثالث ولا زید المنسوبة

صرح الشرح بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف اليه

من جنس المضاف وہو ليس كذلك قوله احترز عن الجمع المغوت وصفة التفسير عن المفسر وان لم يتم طبعت في بعض المواضع فلا يتعقد بمثل

جاءني رجل ای زید و ہند ایضا لرفع ما قيل الا ولى احترازا من المفسر وہو التفسير بمثل الثلاثة تفصيلا بمثل جاءني رجل ای زید وبعد ذلك

لان البحث انما يلزم في زیدا ضربته و زیدا مررت به واما في زیدا ضربت غلامه فلو قيل اہنت زیدا ضربت غلامه لم يلزم المحذور

او قيل لابست زیدا اصبت عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله كل اسم ای مفعول به

او قال كلمة كل في التعريف لا يناسب الا انه ادخله ليشعر بالاطراد صريحا وكذا قوله ای مفعول بتقييد بقوله به لان كونه من الا من

الثاني من المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها يقتضي تخصيص المفعول به على ما هو الظاهر المتبادر من

في امثال هذا المقام انه مبنية الا انه اعم منه فالحمل على عموم المفعول في قوله الثالث حمل على خلاف الظاهر وحمل على ما لا يسبق الذهن

اليه اصلا قال او شبهه وہو اسم الفاعل والمفعول والمصدر لان المفعول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل ما قال بان مع الفعل

وان موصول حرفي لا يتقدم عليه ما في حيزه فلا يكون مفسرا لان المفسر لا بد ان يعمل في ما عليه لولا علمه في الضمير لنصب المتقدم

ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كذا في الفتاح ثم انه لا بد لشبه الفعل ما يعتمد

عليه لما قيل الاسم المحدود نحو زید ہند ضاربها وبعده نحو زیدا انت محبوس عليه قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من قوله

وقيل او لكل من الامرين على سبيل التنازع يعني او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكان التنازع يستلزم جعل

معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف في الآخر لك ويجعل قوله مشتغل صفة لقوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مثله او يجعل المذكور

صفة لقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصري والكوفي وليس فيه ايجاب لمتابعة فلانه

كما هو مذهب الكوفي وفيه نظر ان ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المذهب فلان مذهب ليس

على ما ينبغي قوله ذلك الفعل او شبهه يحتمل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعله كل من الامرين

قال عنه متعلق بقوله مشتغل على تضمين معنى الاعراض والفراغ يؤيده قول الشيخ قدس سره فارغا عن العمل فيه قيل ولان

الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول الشيخ قدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى لا اشارة الى التضمين فالمراد

في بضميره سببية والمعنى مع ضما من العمل في ذلك الاسم بسبب العمل في ضميره فاقيل ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجار

الثاني به ليس على ما ينبغي قال او متعلقه وضميره والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زیدا ضربت غلامه

ومنه نحو زیدا ضربت عمروا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بالعامل في ذلك الضمير او

موصولا له نحو زیدا ضربت رجلا يحبه و زیدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زیدا لقيت

عمروا ورجلا يضربه و زیدا لقيت عمروا والذي يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر ليس الا

عبد الغفور ۱۲

ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد ضربته او مررت به بل التشاغل اما بانتصابه او انتصاب متعلقه

لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه ومررت بمن تملكه والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل ماله الصدر كان المكسورة وليت وكم وحرف الاستفهام نحو زيد انك ضربته وعمرو ليتك ضربته ونحو زيد كم ضربته ضربته وزيد هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله اذ فيها ليس مجرد الاشتغال بالضمير مانعا عن العمل بل توسط ما له الصدر اذ لو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف المصدري قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا لشيء آخر فاذا ارتفع ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا عن العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عدم الاشتغال فاذا ارتفع الاشتغال ارتفع اعتبار عمل العامل المقدر فما قيل قوله لو جرد ورفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل العامل المقدر في زيد مانع ايضا من عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبه قال الشيخ الرضي ليس قوله او مناسبه في اكثر النسخ والظاهر انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ المص لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد من مناسب حتى ينصب زيد لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اوقعت الضرب بغلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او بلازمه قلت المتبادر منه ان يكون التسليط بعين الفعل وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريف فيكون حملها عليه واجبا بالطريق الاولى فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكر قوله او مناسبه لئلا يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عنه بضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فاذا خلا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر وبه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذ اعراض ضربت عن العمل في زيد ليس لمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب اباء المعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شيء فعلوه في الزبر وبالجملة ان معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشتغل لعمل فيه فالمانع هو الاشتغال لا سبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو اللفظي لا الاعم من اللفظي والمعنوي والا لخرج نحو زيدا ضربت غلامه وعمرا ضربت عدوه مما فيه المانع السبب المعنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انهم عدوه منه فلما اريد ان لا يكون فيه مانع لفظي دخل المثالان ودخل ايضا كل شيء فعلوه في الزبر ولما اريد بقوله لو سلط عليه سلط عليه مع المعنى خرج كل شيء فعلوه وبقي داخلا المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبر في التسليط قوله او مناسبه والا لم يحتج اليه فقول الشيخ قدس سره لو سلط المجرد ورفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شيء اذ المانع من تقدير المناسب في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا لسبب آخر غير محتاج اليه لانه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه الا انه اورده لزيادة التوضيح وكمال الكشف ليس على ما ينبغي قوله اي بما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي بسبب كونه

مراد فا للفعل المذكور فني زيدا مررت به الناصب لزيد وهو جاوزت في جاوزت مرادف لمررت به اذ الفعل مع متعلقه
صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وان كان كثيرا بالنسبة للفعل مع ضميره المتصل به فقل كما صرح به العلامة التفتازاني
في بحث الاسانيد الخبرية من المطول فلا مسامحة في قول الشارح قدس سره اي بمناسبة بالترادف كما قيل فيه مسامحة لان الترادف
انما يكون في المفردات نعم يلزم المسامحة ظاهرا في قول الشارح قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وانما
فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لما المجموع مررت بالباء وما جر به لان مررت وحده بمعنى جاوزت
لا انه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه مسامحة وان الترادف في المفردات فليس بموجه وان كان من وجه فتأمل **قال**
اما اللزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كاهنت في زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازمة
لضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه
فيقدر فيه اكرمت **قوله** خرج نحو زيد ضربته فيه ان هذا اخراج المخرج لان الشارح فسر كلمة ما بالمفعول فيصير معنى قوله كل اسم
كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من هذا التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان **قوله** ولا يقصد الا التقدير تسليطا اه
اي بلا ارتكاب تقدير او يجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت زيدا
اي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به او يجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد
تجوزا **قوله** فالاحسن في ترتيب حاج تاخير ليكون اشتغال الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينهما بشأن الاشتغال
بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المصنف اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدما على نحو زيدا حبست عليه لان فيه تقدير المناسب
باللزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير الفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل
المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب باللزوم **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم
بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الوقوع الى ما اشار اليه قول الشارح قدس سره في اول
بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
وصرح العلامة التفتازاني في شرح التوضيح بان لا يد في المتعدي الذي يجعله مقابلا للازم من تغيير الحرف معناه كما في
ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال متعدي الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار
الذي نحن فيه ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب اللباب
والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما ذكرنا التعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لافضاء
الفعل ومعناه الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدي
معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اي اذهبته
فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية وتعديته لا يخرجه عن اللزوم ولو كان مجرد تعلق
الجار والمجرور بالفعل يجعله متعديا مقابلا للازم لزم ان يكون مت على زيد مرادف لاتمت زيدا والاظهر بطلانه فالاظهر مثله

وبالجملة القول بتعاد مفهوم الفعلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا مشكل فتأمل **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته

الخ ان يقول فان الاصل فيه ضربت زيدا انه المفسر انما اتی به بعد الحذف لرفع الابهام الناشی من الحذف لانه كان مذكورا

مع المفسر ثم حذف اذ لا فائدة فی ذكره معه **قوله** فی مظان الاضمار علی شريطة التفسير قال الله قدس سره فی الحاشية

ای فی مواقع يظن فی بادی النظر انه من قبيل الاضمار علی شريطة التفسير وان لم يكن منه فی الواقع المقصود من هذا التفسير انه دافع

ما قيل انه اذا وجب الرفع فی موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار علی شريطة التفسير **قوله** يصح رفعه بالابتداء اعترض عليه بان التجرد عن

العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله يصح وفيه ان التجرد مع احتمال عدم التجرد مصحح لا موجب ولهذا المحل من قبيل وجوب الرفع **قوله** عند عدم قرينة

خلافه المتبادر من العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يرد انتفاء ذات القرينة المصححة والا لم يكن الرفع

مختارا بل واجبا والنصب لا يتصور انتفاء ذات المصححة فی صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة

المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع لقرينة

قوله او عند وجود اقوى وقوله او يستوی الامران وفی صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب

منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفی وصف الترجيح لوجود المعارض المساوی والذی ليس فی صورة الاستواء مجرد

انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس المصحح فيتناول قرينة توجب النصب

او توجب مساواته للرفع او قرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا يشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع

فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بموجه وان كان من وجهه اما علی الاول فلانه ان

اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممنوع كيف والمنتفی وصف الترجيح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير

موجود فهو مسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام فی ذات القرينة وهی موجودة واما علی الثانی فلانه لا يصدق فيه ان فيه مجرد

انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما علی الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوی

المصحح وفی صورة الاستواء ليس كذلك **قوله** ای قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه

راجعا الی اختيار الرفع لم تحتج الی هذا التقييد وعدم وجه التقييد علی هذا التقدير ظ وهو عدم لزوم انتفاء ما ليس بمقصود وانتفائه

وهو القرينة المصححة اذ المعنی ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الا انه يرد عليه ان قرينة اختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب

او توجب مساواته للرفع ويصدق عليهما انه ليس فيهما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع ما لم يجامع قرينة اختيار النصب

لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولی ثم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما فی زيد ضربته

واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا بالقوة قرينة اختيار الرفع وللتنبيه علی هذا قال او عند وجود اقوی وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح

استدراكه قوله او عند وجود اقوی واما الاعتراض عليه بانه لا يوجد قرينة اختيار النصب فی وجوب الرفع ففی غاية الفساد

اذ لا بد فی اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة المصححة موجودة والثانی انتفاء قرينة اختيار النصب والثانی وان

صدق فی وجوب الرفع لكن الاول ليس بمتحقق فيه **قوله** لسلامته عن الحذف الذی هو خلاف الاصل اعترض بانه وان

سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة خبرا وهو خلاف الاصل فلا ترجيح مع المعارض ورد بانا لا نم

انه خلاف الاصل اشار الى هذا المنع الشيخ الرضي عند قوله وما وقع ظرفا وقال في موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد
لان الاخبار بالجمل اكثر قوله وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم قوله اذا المفاجات
في المغني يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجية لا يليها الا الجمل الاسمية
وقال ابو الحسن تبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع اذا
هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى
وقال الشيخ الرضي واما اذا المفاجاة فهي في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها
شيء كما لا يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطفة بمعنى ان الرفع اولى من
من النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيها قالوا النظر في ذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين
اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور كان لهم
ان يقولوا انما انتصب في هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو خرجت فاذا زيد
عمرو ضربه واما عدم السماع فالاحسن ان يقولوا بناء على ان الاحتجاج المذكور هذا كله مردود بعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير
على ما هو مقتضى كلمة لو وقوله اما عدم السماع آه فانه قيل على قول الشارح قدس سره فالمراد لزوم الاسمية اذا المراد لزوم الاسمية
في غير هذا الموضع لورود النصب وغير مسموع من غير شاهد من السماع والاختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي في فاذا هو
لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير ونقض الرضي آه وهذا النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول في فاذا
هو اي قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل صرح به صاحب المغني قوله فلا يقدر بعدها الا فعل بعده
معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا ينافي ما يجيء انه يجوز حذف فعل بها اذا قامت عليه قرينة قوله واما قال حرف الاستفهام
اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل لبعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول ومع التقديرين قوله لانه يختار الرفع في الاسم
الاستفهام لا يدل على المذكور بل لا اساس له بذلك انما الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد
اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام ذلك الاسم واما ما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع آه
لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك ما هو المتبادر المعلوم من المقام واختيار ما هو مخالف لاسلوب الكلام مما اختار الا هو غير معلوم
اصلا من المقام فقال والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب
لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام في السعة بل في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم
بعد ما يختص الفعل كادوات التحضيض وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هلا زيدا ضربته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط نحو حيثما
زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت
اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز نحو ان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع
في الكلام ان زيدا تلقاه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لا صالتها
في الاستفهام كما يدخل على الفعل يدخل على الاسم ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا لقيت او تلقاه ومن زيدا

ضربته ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربته او ضربته الا اضطرارا فعلى ماذكره الشارح للالفية يجب ان يقع بعد همزة الاستفهام اذ ذكر الحرف يشعر باختيار النصب بعدها في السعة مع انه ليس كذلك فلا يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في السعة الا على فعل وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ماذكره الشيخ الرضي في هذا المقام من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزءها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية بعد فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذ الحرف يشعر باختيار النصب في السعة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتامل وظهران قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو بل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب اقول كون النصب فيه مختارا ثم **قال** وبعد اذا الشرطية على مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء **قوله** الدالة على المجازاة في المكان لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا ينفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها هذا كلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب ان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ع يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد* وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله **قوله** وفي باب الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منهم لم يجوزوه وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل ايضا فالاولى تقديره قبل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ماذكره اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر ان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يقال ان حذف الزمان من المصدر كثير ولا حاجة الى تفسيرها المقدرة بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم **قوله** والا فلا اي وان لم يصب الاسم المذكور فلا يقع الفعل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه مبتدأ وما بعده خبره واما تجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم فذلك انما يقول بها زيد اقتله بتقدير ليقتل زيد فتلته فغير ظاهر لان النداء الاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن صرح به الشيخ الرضي **قال** عند خوف لبس المفسر بالصفة انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لو كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود والا صل تجويز الوجهين لفوت المقصود اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود هو خلاف الاصل كما فيما نحن

فيه تصنيه وهم اللبس يا ذا لم يسبق الى ما هو الاصل في التقط افاد ان يكون غير لفظنا فالحمل على الجزاولى لما فيه من الفائدة التامة بتجويز الوجهين فانه

لا يوجب لمقتضاه ولذا في النصب مختار الا احتمالا ان التحرز عن توهم اللبس ليس بواجب ثم ضرره كخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب

ضرره لاستقصاء المقام لانه يوجب سابقا قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الرجحان مستويين لترجيح لاحدهما على الآخر وبطل ان

اقيل ان الالتباس انما يكون حين تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان النصب ورفعه مختار اللبس فلا يحكى

عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين فلا الالتباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون جوازا ثم يزيد من قبيل جواز الامرين

متعدا في بلا تأمل اليس فيه بل من قبيل الالتباس والايرم لا طائل تحته ومثله مع انه ذا تأمل تدقر بصورة جواز الوجهين والالتباس

على نحو ما ذكرنا واليه قوله وخوف اللبس عند رجحان النصب على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح هو المقدم

فالاول فيه صورة الالتباس كما القاعدة المذكورة في ان للفظ افادة المقصود منها انما اذا ترك اسم مرفوع وذكر بعده شيئ

ممتنع الخبرية واصفية فالحمل على الجزاولى لتصيير الكلام بالاحتياج الى شيئ آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام حينئذ غير تام

اولا ان التام مدون الخبر يحتاج الى التقدير الخبر الحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الجزاولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى الآخر وقيل بالانه

عائد فقيل يرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله عندي خبرا على كونه متعلقا بمتعلقا ولانه يفيد فائدة تامة على التقدير زاد

قيد المسند اليه يكون الحكم عليه مفيدا فائدة تامة ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب انما عدم وروده فلان كل شيئ اذا جعل

متعد معناه خبره وتصيير الكلام تاما وح لا معنى الرجحان كون قوله عندي خبرا على كونه متعلقا بمعناه حتى ترجح الصفتية وتوهم انه

يفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه تصيير الكلام تاما اولى من الحمل على وجه تصيير الكلام ناقصا فلا مناسبة له

بما ذكره واما عدم وروده والثاني معنى عن البيان واما عدم وروده والثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان

وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس كذلك بل ما ذكرنا فالمراد بما قيل ان ما تلت على تقدير الرفع تحقيق اللبس فكيف يختار النصب لان الاعتبار

مبني على مراد ظاهر الآخر كانت يدفع الالتباس الطرق المقصود ليس بشيئ فتامل كذا ما قيل اي فيه ان يخاف من اللبس ويقصد رفعه كما

في اللبس للعسر بالصفة كما في النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا والفهم الطارئ للمقصود باجتهاد هم غير منع ورجحانهم لا يختار النصب ليس حين

وانكار من وصفه بانه ليس المعنى وقيل كما قال وعند خوف اللبس دون عدم اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لا يكون

رفع اللبس بقرينة لكن النصب انجح لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس حيث مع انه امكان رفع اللبس بقرينة

تتحقق في كل موضع قوله لا مبتدأ اي من حيث انه مفسر بخبره فيرد انه بوصف التفسير فانه يوهم كون لبعض الاشياء الموجودة ولو سلم ان حمل الشيئ

على المخلوق يوجب صحة المعنى في التقدير الصفة ايضا على ما عليه الشيخ الرضي الا انه ليس متعين للارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود

على ما هو عرف القرآن فان الشيئ فيها بمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشيئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الموجود ايضا نحو وقد

خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التقييد بانه لا تعدد والمد قوله او الكبرى فانه قرينة تمييز بعد واضحنا او انه غير مفعول حيث الا انه

هو الجار والمجرور فانه ليس من الكبرى والمعطوف عليه بعض ما هو ليس من جمل الجزء المعطوف فيه فان الصغير مستتر في تمام على تقدير

كون الخبر مقدم مختصا دون الضمير جزء تام وتمام جزء من الكبرى وجه الجار والمجرور فلا يكون صغيرا على ذلك التقدير وفيه ما يعرف الفرق

والبعض على ما القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نرى ان المبتدأ المذكور مبتدأ ليس حيث ساد خبر الخبر لظهور ان تقديره انا مرتجم

مبحث الترخيم

لا غيره مالية في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه والعكس كثيرا مالية للفعل مع ضميره المتصل
به على هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المفتاح لانه مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم انتهى
الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاعل على قوله وقدم فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند
الى المبتدأ هذا كلامه فنظر ان ما قيل هذا اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم اللفظ
كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي
ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها هكذا قال الفاضل الهندي ثم
قال والاولى ان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا
اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار انتهى
كلامه وهو لا يخلو عن مناقشة اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في آخر بل يوجد في كليهما على السواء
وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم
عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه
كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف
على الصغرى ليسا بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل الرفع
مرجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قرب المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فنظر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون
اولى **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى يشكل بما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع
بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل
المناسبة ولا يحتاج ح الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان
ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فانه قال ذلك البعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجحة
الى الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يستهجن على احد كان
الحذف والاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول
في بحث فصل لبيك يزيد على صيغة المجهول على خلافه **قال** بعد حرف الشرط ولم يذكر اسماء الشرط وان كان نصب الاسم المحذوف واجبا بعدها لان
الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت **قوله** فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ثم كيف
قد قرر الشارح قدس سره معنى مشتغل عنه بضميره ان يكون للفعل او شبهه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وهو لا يصدق على مذهب على صيغة
المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير لا بسبب آخر بل بسبب عدم القابلية لانه تقتضي الرفع لا النصب والفعل لا يرفع ما قبله
ايضا قال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما
قبله لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره قبله كذلك

اينئذ ذهب به خرج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره او متعلقه مشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره
فيما لابسه التباب به فيه ان الكلام حيث المفسر بل بنا المفسر فلو جعل ان ايل يلبس شيئا الذباب به فانت خبير بان ضمير الاسم المحدود او متعلقه
نائب عنه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب
فيقدر في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب بغلامه رافعا وفيه في ان زيدا ضربته ناصبا مما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد
هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدرة
الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في نحو ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيد في ان زيد
ذهب به على تقدير النصب ليس بضميره نائبا عنه ولا ذهب نائبا عن لابس **قوله** لان كل شيء في صحائف الحفظة اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقصود من الآية
الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما وتعيين الوجه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الاعتبار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يحجر
من مفعولهم شيء من تطهير ولا تقصير بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في ان يحجب
عن المعاصي والمقصود من الآية هو هذا الامر وبه اندفع ما قيل ان ارادته نفي بعدم موافقته لسياق الآية الاخرى فلا يصلح نافيا
لان الافادة خير من الاعادة وان ارادته ليس في افادة تعرض للمحكي بخلاف افادة المعنى السابق فلا نسلم لان فيه
انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** ومثل هذا القدر وهو الفاء الشرطية تغير المغيرة
عن موضعها كما فيما نحن فيه بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله فسبح بحمد ربك او متغيرة عن الموقع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها
نحو وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث **قوله** مستقلتان ليس الثاني منهما مفسرا للاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير
او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شريطة التفسير
فيكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلتان لدفع ما يختلج في القلب من ان زيدا ضربته انهم جملتان وكذا
زيدا ضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه انه على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكونا
جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر
الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما ذهب اليه المبرد اولى منه اذ فيه احتياج الى التقدير والى
فيما يتلى عليكم واشار المالوفي به اذا لم يكن الموعود متصلا بل يجيء بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره وتسلم
كذلك **قوله** واختيار النصب بناء لاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان
لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل
على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى ان
لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه لزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا باطل لاتفاق القراء على الرفع فيلزم الحمل ثم ذكر بعض المفضلاء
من العلامة الثاني المحقق التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الامرين وان كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان المختار جمعت
الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اتفق القراء على جمع بترك التاء والظاهر لا وجه يتصور المنع الجائز قدم

على غير المختار بعيد ان يكون تشبيهي ولا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز على عدم الوقوع ثم لو قوعه في الشمس والقمر انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف وتجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المؤنث وهو الشمس كما قالوا ان التغليب غالب في المؤنث صرح به الرضي يقال زيد وهند ضاربان زيد وهندان ضاربون وبعد التغليب يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الامرين وان كان مرجوحا **قوله** وجب حذف ناصب المفعول به فيهما حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف وقيام شئ مقامه والقرينة النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير تدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف هو المفعول المنصوب اذ لا شئ غيره فلو لم يقل باقامته مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي الخ قد قال الشارح قدس سره في بحث المفعول المطلق باقامة لبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قولك زيد في جواب من قال من قام بوجود القرينة وهو السوال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف شرط وجوب الحذف لا علة فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجودهما وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس سره **قوله** اي اثر عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه **قوله** على صيغة المجهول عطف على حذرا وذكر توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر فعطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان التقدير في الاول مضافا اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بموجه لان اوّ منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو ولو كان منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها يقول انا مقيم ثم بعد ذلك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا انقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن اطاعة الآثم فلو قلنا ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر **قوله** نعم اي انعم لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ المظهر اقيم مقام الضمير لنكتة فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان الشارح جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد قسيما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير الا انه يوتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما ارادة العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي اذ الاستدراك آب عنه فتامل **قوله** لا تحذير بهما منها الا ان الحاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك هو تحذير المخاطب لا تحذير الاسد

وكذا في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك اذ لا يتصور تحذير الحذف من المخاطب قوله لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان الاتقاء لازم فيكون معنى قولنا اتقيت زيدا پرهيز دم از زيد فيكون زيد منصوبا بالحذف والايصال واتقيت زيدا من الاسد انما لو كان معناه پرهيزانيدم زيد را از شير وليس معناه ذلك فلا يصح تقدير اتق قوله مثل نفسك نفسك انما يكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر ومستيقظ باش از وي لئلا يهلكك بالاغوار والالقاء في الهوا فانها عدوك مع تعيين تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ النفس ح محذر والاسد محذر منه واما قيل ان القاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في قرقا لفعل المنه في الحقيقة هو الفعل وهي محذرة بالمآل فان نظرنا بالمآل مع هذا المعنى فلا يصح توجيها كلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقدير اتق ان نظر الى مآل المعنى وحاصله يجوز تقدير بعد نفسك من الاسد ويقتضي كلام الشارح قدس سره توجيها تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير فيجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب والتحذير عن ايقاع النفس الشخص في الشر عبارة عن ايقاعها في الفسق والفجور والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لا عن اذا تها له من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذى فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل القاء الشخص من نفسه والتحذر منها فتأمل قال اياك ان تحذف بتقدير من كون الشرع بتقدير من اياك من ان تحذف وترك لتقدير العاطف في اياك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن ادنى جزء النحو وبهذا اندفع ما قيل بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لا يخلو عن مناقشة اذ قال الشيخ الرضي قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله احدث قيل عطف بترك العاطف وقال صاحب المنهل قال ابن وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصبوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه كاتب وشاعر فانه يجوز حذف العاطف فيها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل ظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في اياك من الاسد ولا في اياك والاسد حتى يكون قول الشارح قدس سره قلنا غير مانع لما ان السؤال مع ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل وهو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى اذ المدعى عدم قول اياك الاسد في اياك من الاسد والسوال ح ان امتناع اياك الاسد اذا كان اصله اياك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله اياك والاسد فغير معلوم فليكن بتقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه وضع مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان يعمل فيهما ان قلت اعادة المعطوف والمعطوف عليه بأولى قوله فكيف يصح قوله فيهما قلت ليس الا فراد واجبا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليهما فيجب المطابقة توة المراد كليهما اذ المراد ان الزمان والمكان لا يخلو عن ان يفعل فيهما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل سهواً به فيه قوله من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة ملحوظا متصور العنوان انه ظرف للفعل ولا خفاء في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة

ليس ملحوظا بانه ظرف للفعل فيخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل لو اريد بقوله فعل فيه معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيداً هو لا يقتضي

اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه فيه انه

لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم الجمعة

فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت

يوم الجمعة وان كان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحدة شخصية بمحلين وهو محال اذ يلزم

بقاؤه الى الزمان الثاني مع انه ليس كك لانه اذا وجد بنفسه لاشي قوله الا الزيادة تصوير المعرف لا للاحتراز لخروج ما خرج بالمذكور

بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازية بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المقصود في التعريفات كشف الماهيات

والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ ان يتاخر

هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما فيما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه لو سند

على هذا اخراج المحترز الى الحيثية وجعل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف لا للاحتراز وهذا القدر موجود على تقدير كون ما نحن فيه من

قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتاخر عن المتقدم

وهذا مما لا يعاب واما اغناء المتقدم عن المتاخر وان كان غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا دعا مزيد تحقيق المقام في

بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يذكر ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد لمجرد التحقيق او الكشف

كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود وقال المولى المحسن في حواشيه

ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس تنحصر فائدتها في اخراج الذوات ليلزم استدراكها بخروجها بقوله لا موجودة

ولا معدومة بناء على ان الامور القائمة بنفسها لا يتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود

لان القيام به معتبر في مفهوم الحال وان كان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز

عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري والضرورة تتقدر بقدرها

فيجعل قيداً مخرجاً بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزام لا يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم

بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل فذلقصد لقيد ضمني الاحتراز عن شي ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح

غير واقع لما ذكره الشارح قدس سره فتامل قوله الكان المكان لما كان ضمير كان مذكراً لا يصلح ان يرجع الى الظروف على ما زعمه

الشارح قد جعله راجعاً الى المكان الا انه يشكل انه يجب ان يكون في الجملة ضمير الى المبتدا وهو ليس كك فتوهم البعض ان الشارح جعله راجعاً الى

المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبراً الى عائد لان عائد المبين عائد المبين وقال البعض لا بل

اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير فالتوجيهان المذكوران توجيهان لكلام

الشارح لا لكلام المتن وفي كلام المتن وان كان يحتمل التذكير لرعاية الخبر الا ان كلام الشارح لا يحتمله والا لما قال برجوع الضمير الى المكان

فان قيل قوله وظروف المكان الخ كان ذكر الضمير و الخ كان المرجع جمعا لرعاية الخبر بنا على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر كما في قوله المرفوعات هو ما اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان او المكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير الخ ان راجعا الى المكان فلا الجملة عن ضمير المبتدأ وانه لا حاجة الى ان يقال في جواب الاشكال ان الاضافة لما كانت بيانية كان رجع الى المبتدا ايضا بوجه ما كان من وجه على ان تلك القاعدة المذكورة انما تكون اذا كان تذكير الخبر او تانيثه بحسب الوضع متقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى كما في قوله تعالى كلمة انها فانه وضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجواب الموضوعة على لفظ المذكر والمؤنث فيمكن ان يقع تذكيره في قوله المرفوعات بعد رجوعه الى المؤنث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كما في ما نحن فيه فان تذكيره انما هو بحسب الوضع بل بتذكير وبسبب تذكير الضمير ولو توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال ان وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجمع الظرف المكانية اذ تانيث الجمع بتاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبهذا ظهران ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقال انها ليس على ما ينبغي **قوله** لفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي لهذا الاطلاق فان نحو لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان ضرب زيد وقال بعضهم المكان ان لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي ينتصب به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت والمكان مشتقا من ذلك الحدث ينصبه الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو قمت مقامه وجلست مجلسه وناديت ناديه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وربيت باسم موضع بكر هذا كلامه وبهذا ظهران ما قيل كل اسم يكون منصوبا بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه فليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس منصوبا بما اشتق منه ولا بمرادفه اذ القعود ليس مرادفا للوضع الا ان يقال لم يرد بالمرادف المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون **قوله** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار اذ لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلفك في قولك صليت خلفك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة لا يوجد بدون المكان واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا او يحذ مفعوله مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود الفعل فهو مدخول كما ترى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل فلا نسلم كون تصور ماهية الدخول موقوفا على المدخول ... تحركت والزمان والم [illegible]

اذ لا فرق بينهما في الا [illegible]

الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو في كونه لازما او متعديا بنفسه لا مطلقا في ما

كان بنفسه او بحرف الجر اذ لا يتصور ذلك الانكار من القوم في دخلت في البلد واليه يشير كلام الرضي والاصح انه لازم لان تعديه الى غير الامكنة بفي دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الامكنة ايضا نحو دخلت في البلد وكون مصدره دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي قال **قوله** ان كل فعل ينسب آه حاصل ما ذكره ان المذكور وهو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص يجري في جميع الافعال بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها غاية ما في الباب ان نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع فيصح النسبة الى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم ان نسبته الى الدار ليست نسبة الوقوع ولقائل ان يقول عدم الصحة ممنوع كيف ونسبة الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص في دخلت البلد بمعنى دخلت فيه باعتبار الدخول في الدار لا باعتبار الدخول في جزء وخل فيه قيل ولا شك ان الاول مفيد وان كان الثاني غير مفيد على ان المذكور يقتضي النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة لكون القائل داخلا في البلد لا لعدم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصدا الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد دخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كليته اذ صح ان يقع جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور يقتضي ان ينسب الفعل الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى ينتقض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس بمقتضياه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الدار ليس بوارد اذ المقصود ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول لا انه لا يجري فيه اصلا **قال** ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل وعلى هذا الايرد ا عجبني التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا الفعل آخر وكون تاديبا في ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس من هذه الحيثية وتاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولولا الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قدس سره مشيرا الى ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده للعمل فيه ولا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور مذكور معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويدرج فيما قيل بعد تخصيص العمل بالنصب في كلامه وحمله بعد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه لا لعمل فيه في تركيب ضربت زيدا التاديب ليس على ما ينبغي لان التاديب مما مذكور في تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر فيه اصحابه ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون موردا لسعة يعمل فيه النصب وفي الثاني وان كان له
مذكورا لكنه ليس مذكورا لان يعمل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه فعل لاجله فعل مورد مسند يعمل فيه النصب
وفي الثالث وان صدق الا انه ذكر آخرا فنظرا لعدم مراعاة طريق الشرح وما على ما ذكرنا فاندفاعه اظهر والحق ان ما ذكره الشيخ
والمحشون في هذا المقام ليس مما يتصدى لذكره اولي الالباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا محل لذكر
له في قولك جئتك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل وان كان
واسطة في ذلك وجعله بمنزلة الهمزة والتضعيف ليس لشيء فتامل **قوله** فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه حصول
التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر لكونهما متغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التاديب والضرب سبب
الاحداث ووسيلة واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به الشارح فتشكل الا ان يقال ماهية الضرب والتاديب واحدة لكنها
باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مؤلم ضرب وسبب للحصول وباعتبار انه منضاف للضرب بالى اخلاق حسنة تاديب مسبب
عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق الى تحصيل مجهول لمعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وبالقياس
الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بمحلين او لا فعلى
الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع انتفاء
مبدأ المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التعلم ايضا والا ورد هذا الاعتراض وشبهة الترتب ايضا ازيلت
عليه فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب هو التاديب فالعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره
اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل اذ في الزمان اذ ربما يتاخر
هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان
اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمترتب عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة
وان جعل بحسب اللفظ العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه عين
الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار
اللام فلم يجعل علة بحسب اللفظ وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة انه يتضمن العلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال
عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشيء علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكذبه امتناع ضربته تادبا فتامل **قال** خلافا للزجاج ان جعل
المصدر من قبيل ما يتبين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبيانه سبحانه يعلم مفعوله ولا عامل فقوله يخالف على صيغة المعلوم عائد
ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهر المعنى خلافا فالظاهر قوله وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان
تاويل آه الا انه يلزم على هذا بالنسبة الى القائل القوم مع ان قول القوم اصل مخالف الزجاج وان جعل من قبيل ما يتبين فاعله
بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كانه على التقدير الاول
اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا **قوله** مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

او على حذف الفعل بهذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رآى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا اي تكون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رآى في ضربت تاديبا ان العامل تفصيل للمفعول له او مضمونه متحد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بحذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وهو بعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقعود عين الاجبن وكذا في قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعود جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت عن الحرب جبنا مصدرا مغايرا اللفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الشارح بقوله جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته ضرب تاديبا وقعدت قعود جبن على ان تصحيح المثال الخامس لا يسمن ولا يغني من جوع اذ المتبادر من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب مجمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ الشيء لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب جعل الشيء مؤدبا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله ويصح ان يقال الضرب هو التاديب يشعر بان الضرب والتاديب متحدين في المعنى كما جاء المختلفين فعلى هذا يجب حمل التاديب في ضربت تاديبا على معنى لا يغاير معنى الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناهما واحدا فالاتحاد اما يكون المراد بالضرب التاديب كما قرره الرضي فالمعنى ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضرب تاديب على حذف المضاف ليس لموجه وان كان من وجه فقائل حتى يظهر لك ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المصنف بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول له اشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا الفاعل اذ تقدير اللام

شرطا انتصاب المفعول له الاشرط جعله منصوبا **قوله** وخص اللام بالذكر انما تعرض لوجه تخصيص اللام آه ولم يتعرض لوجه تخصيص
في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لانها ثلثة فاحتيج بها فتعرض للوجه
بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد فهو ملحق بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لان
الباء القلته بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام آه دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من ادوات
المفعول فيه نحو قمت بالمسجد اي الحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط التشارك كما في الفاعل وهو الذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة
فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية وانجازا للعدة والمعطي المستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يليق حال الفاعل على المفعول انتهى قوله
ولا يجوز ان يكون آه دفع لما يتوهم كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال ويجوز عطف احد
حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا **قوله** وسقوط اللام قال الشيخ الرضي قال المص وانما شرط لجواز
حذف اللام الشرطان المذكوران لان هذه الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** واحترز عن نصبه اي عن
كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المنصرف من الظروف ما لم يستعمل الا ظرفا فتقديري في او في ومن
بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المنصرفة بل
على بعضها نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وجئتك من عندك ووهب من لدنك وفي بعض كتب
النحو الغير المنصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو ما لازم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا وضحى وعشاء وعتمة
وعتمة ومساء اذا اردت سحر بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ومساء ها ثم قال وقرب من المستعمل ظرفا لا غير
عند فانه لا يدخل عليه الا من ودخل دون وربما يجر بعلى قال وسنذكر قد يأتي دخول من عليهما اي قولهم كان معا فانتزعه
من معاه ومنه ظهر ان قول الشارح بالاكثر ليس لسد يداما على ما نقلنا عن بعض كتب النحو فظاهر ان الغير المنصرف على طريقه هو المستعمل
ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منه بل قريب منه وليس لغير المنصرف حالة غير النصب على الظرفية ولو على سبيل القلة حتى يعتد به
واما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المنصرف حتى انه غالب حاله النصب فقد يجر فيعتد التقييد وليس الكلام
في لازم النصب الذي هو بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس ايضا الجر بمن كثيرا حتى ايضا للاكثر حكم الكل **قوله** جاريا
اي جعله جاريا على ما اي النصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب وح يصح ان يكون **قوله** جاريا مفعولا **قوله**
وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه **قوله** ان هذا الرأي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب في
او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع
فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وشاملا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنه
ظهر ان المراد باللزوم في قول الشارح لان بين اللزوم والظرفية الغلبة **قوله** وقيل الوجه ان يجعل المفعول معه من قبيل وقد جعل من الله

والنزوان اي من قبيل اسناد الفعل المجهول الى مصدره المدلول عليه ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم للنصب وان ابقي على النصب في اللفظ يخالف ما هو الواقع في استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر الموكد ايضا غير ثابت في استعمال العرب لعدم الفائدة فيه قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم القول بالتعميم على الاطلاق من النحاة مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمروا على ان عمروا مفعول معه مشكل لان ما وجهوا به امتناع المثال المذكور وهو ان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاء في زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر يقتضي امتناع النصب على المفعول معه في كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى ومضافا اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك الا انه من حيث اللفظ مضاف اليه فمحله القريب جر ولا حاجة في العطف الى الحمل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس له وجه بل ينبغي ان يفصل ويقيد بعدم الجواز ان كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز ان كان مفعولا من حيث المعنى فظهر ان تمثيل الشارح بنحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امرأ ونفسه وقولهم راسك والحائط وشانك والحج حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضي قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه اي اجمعوا مع شركاءكم للسلامة عن الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام في المغني واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف مفرد على مفرد فان كان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتقض الاتفاق به ايضا وان كان نصبه باعتبار ان مصاحبه ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذي هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف قوله او مكان واحد فظاهر العبارة يدل على ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبرا في الكل بل المعتبر في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ لا يكفي فيه المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة وفصيلها في زمان واحد في مكانين لا يرضعها الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان الترديد لمنع الخلو دون الجمع قوله اي وجد لا بطريق

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعده فان قلت المذكور محل التقدير الجرية محتاج الى التاويل
بلفظيا او معنويا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس بتاويل على انه لا حاجة الى التاويل
اللفظ الاصطلاحي هو المفعول وايضا قد جعل لفظ كان في قوله والكان بمعنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الخبر محتاج الى التاويل
ولذا قال اي امرا معنويا قوله اي لفظيا حالا لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد الجواز الا ان للموافق للسابق واللاحق جهة ناقصة
قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل بهذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة في الصواب ان يراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع فسر الجواز بالامكان الخاص
لئلا ينتقض بالمثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فانه ينتقض بالمثال المذكور اذ الامكان العام
المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف
مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان معنى اذا جاز
وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المفهوم اعم قوله جاز ان يقدر في مثل
الترجيح المضارع وجعل المذكور فاعله وجعل المذكور مبتدأ والمقدر خبره تنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الوجهين
صلاحية الجزاء لكونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل الاكثر
باعتبار آخر قوله بل يمتنع اشارة الى ان الجزاء ما يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات الضرورة
في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفي الجواز المحتمل
لاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا اضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع فنفيه يكون
المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ان يقول اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او
من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظا بين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه وكانت للمفعول في
وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقت وقوعه عليه
ثم انه دفع ما قيل ان الحال لا تثبت الذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية وما ذكر من الهيئة ما قيل
ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول الخوي بل تبين هيئة ما صدر عنه الفعل او وقع به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار
الحال الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اعتبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند
اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو مآل الحيثية قوله فيدخل فيه الحال لا يظهر وجه لتقييد المفعول بالمفعولية
ان ثبت وقوع الحال مما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم الا ان يقال وجه
منع المشهور ان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة بتغير المعنى من حيث هو فاعل او من
حيث هو مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم يثبت وقوع
الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلزوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله يدخل فيه وعلى هذا المعنى قوله
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم لدخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا لدخول ما وقع

استثناء منقطع لمعنى لكن الحاجة الى التعميم ماسة لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه **قوله** فان مفعولية زيد بنا على انه لما اخذ من الهاء فالمناسب ان يوخذ من ذا الشير ويكون المعمول هو زيدا وتنبيه على ان اعتبار عامل الحال لغير المعنى المقصود بالاخبار ولما لم يتفاوت ذلك يجعل ذا معمولا او زيد قال المفعولية زيد والا فالمناسب ان يقول بمفعولية ذا **قوله** ليس باعتبار لفظ هذا الكلام اذ باعتبار لفظ الكلام زيد خبر لاسم الاشارة فالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر وباعتبار كونه ذا الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه يتغير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره ويتغير اعتبار الاعراب ثم قال شارح اللباب نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقبالك على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره قدس سره خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد عامل في زيد على تقدير كونه خبرا الخ وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر يتغير ذلك عند اعتباره مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس كذلك واما رابعا فلان عبارته لا تخلو عن خدشة لان الضمير في لم يكن العامل فيه ان كان راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والا لزم ان لا يكون العامل الى آخره مختلا لا معنى له وان كان راجعا الى الحال يكون له معنى صحيح الا ان الواجب ان يقول فيها اذ الحال مونث سماعي **قوله** بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لا اولوية للاول على الثاني لان المعنى المقصود بالاخبار كما يتغير بالثاني يتغير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا وها ان كانا منسوبين الى المتكلم الا ان اعتبار احدهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصود بالاخبار يتوقف على اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا فمدار الفرق بين ان يكون الشيء مفعولا لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصود منه اعتبار العامل وعلامته ان يكون ذلك المفعول منصوبا لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامته ان لا يكون ذلك الاسم منصوبا لفظا بل مرفوعا ولا يتفاوت في ذلك كون الاشارة او التنبيه منسوبين الى المتكلم اولا واليه اشار الشارح قدس سره بقوله ولا اشتمالهما الى آخره ثم قيل هو جواب سوال وهو ان يقال ان معنى ها وذا اشير وانبه فكيف يقال انه ليس منطوقهما بل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وقد يقال ان الاشارة والتنبيه المنسوبين الى المتكلم مما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان منطوقين لا مفهومين ليس بموجه وان كان من وجه بل لا معنى له اصلا **قوله** وهو من تركيبه اي وهو ماخوذ من تركيب الفعل وصيغته مشتق من جوهر حروفه فعلى هذا لا يكون اسم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر المرفوعات من شبه الفعل حيث فسره بما يشبه في العمل وقال انما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

وقد يغير باعث بعد ولـ من هذا تفسير توضيح ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل شئ ما قرره

الشارح من انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل في تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يقتضي

لفظ الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره وقد يدخل في المعنى

بناء على طريقة الا ان يجعل النحوي ما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ

الكلام التصريح بمعنى ما عمل بلفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك الا ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ

الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فتقابله معنى الفعل للفعل وشبهه ظاهر باعتبار ان المنطوق يقتضي اعتبارهما بخلاف معنى الفعل فانه

يقتضيه لفظ هو لفظهما مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس كذلك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى

ان يقال ليس من تركيبه فانه قيل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعل ولكنه ليس

من تركيبه وصيغته وهذا يصح على مذهب الشيخ وهو ان العامل هو نفس هذا الا على ما يفهم من عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل

ما يفهم منه وهو انبه واشير ليس بموجب وان كان من وجه بل لا معنى له اصلا قوله كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره حمل ما ذكره من

معنى الفعل في المصدر المذكور وتصريح بحرف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه يصح عملها في الحال قوله والتمني والترجي قال الشيخ

الرضي واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالذي ارى انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال

بل العامل هو الخبر لكون مضمونه هو المقيد فتمنى وتقييد في نحو ليت ابي في خيمة او الخبر المذكور الا ان يجعل الا بماكان مما يستقيم الحيث بدليله

في وقت من هماذ بدله الحال الذي اتصح وتوجه فهو تمنيا ولطلب وقد يجد على سبيل طلبه ولكن مقارنا بصفة الاطلب لا تمني وتوجهان المعنى

هي راجع وهو تغير في الطلب رجع عنه ولكن على صفة المقترنا تقييد تمني بالحال فلا يستقيم بدون التادين بان ليس الشيخ على ان تمنيت ابي وهو تمنيا بالمعنا

ضيفت ابي والكان فقيرا بمعنا فلا كان تقييد التمني بالحال لمحا جا الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ابقاء له على ما هو الظاهر في الاكثر قوله

وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المتنقلة لا في المؤكدة والمدعي عام لا ان

يقال الاكثر في الاستعمال هي المنتقلة والمؤكدة قليل فكأنه ملحق بالعدم قوله لحصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز

التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون

مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السباق والسياق قال قال او لعبد الا تعتنا المعنى

الف انه عطف على قوله في حيز الاستفهام بتقدير المعنى احدهما ما يكون فيه ذو الحال نكرة وما تحته بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد

الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص منه الا ان تقول ان ميز قولا وبعد الا وقيت قولا وبعدها

عليه الحال متنازعا في الفاعلية ولو قال جاء وقيل الا كان سالما من التعسف انتهى وعلى هذا فقولها وبعد الا عطف على قوله واقفة

او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح عطفه في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حال لما ذو فيه ضمير راجع

الى الحال واللام فيها بمعنى هنا الا جاء فقد او عوض عن المضاف اليه فلا حاجة الى تقدير عائد الى النكرة في تعميم وقوع الظرف صفة

للنكرة ولا قيل فانه مع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام فهو ظرف لغو لا يعمل تم حمل على قوله او قيل الا

لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رد ما للاختصار او قول ومنه

بحث اذ وجوب القول بهم كيف و قوله لقضا النفي نفسه و لو سلم فطلب الاختصار لا يكون سببا للوقوع في التعسف وقيل

اي ما يكون الحال واقعا بعد الا لقضا النفي حتفا على يكون ذو الحال نكرة موصوفة و فيه انه لا يعلم منه كون ذي الحال نكرة

مع ان الكلام مسوق له ثم تنكير ذي الحال كونها منفية عنها الا مرتبة بعدها لو قوعها في حيز النفي و على هذا فلا حاجة لذكر معهودة

بل الاولى ان يجعل لوقوعها في حيز النفي والنهي والاستفهام و هو بالاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او

شبهه او في اوجب اتمام لانه يصير المنكر بسبق هذه الاشيا مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصرح وان كان

تنكيره لان الا لقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصلح الحال ان يكون صفة له لا اتصالها معه و فيه انه يجي ما بعد الا صفة لما قبلها ورد عليه

تقديرا بانه يمتنع ان لا يكون معنى نحو جاءني رجل الا عالما ليس قوله لقضا النفي واما من قال يمتنع الا بوازه وقوع الصفة بعد الا نحو

قريبة ظاهرة بان الصفة لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا و الحال انتهى اقول و فيه بحث لما و لا فلان

[illegible] لكنه ليس حجة تتناول منه ليس بصحيح و هذا انما تم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور

و هو عند القائلين تقطع الاتم بل الوجه عدم استقامة المعنى في الوجب في المفرغ و يظهر فائدة قوله لقضا النفي [illegible] قلنا ان

قوله لان الصفة آه ان اراد به انه لا يجوز ان يجي من الثاني نحو قوم كيف و صرح الرضي في بحث الاستثنا المفرغ بوقوع الصفة الحقيقية

التي هي احد من التوابع بعد الا و صرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال التقصر كما يقع بين المبتدا و

الخبر يقع بين الفعل و الفاعل و بين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل و صرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثنا

و قال صاحب الاتقان واما و ما اهلكنا من قرية الا و لها كتاب معلوم فالجملة صفة لقرية ان الواو والا و هو ابن الزمخشري و ابو البقاء و

منهما [illegible] و يراد به انه لا يكون كاسم بعض [illegible] سلم لكنه غير مفيد و بالجملة الحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه و تشنيع

على الزمخشري [illegible] فيما ذكر ان السياق [illegible] قوله و تجعل قوله و صاحبها بالنصب عطف على قوله تغيير الكلام

على وجه التقسيم قوله هذا و خبر كما قال [illegible] قال و لا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا و لذا على المستكن

[illegible] باعتبار نكرة او لتعريف ذي الحال ليس يشترط و ان يكون معرفة منصوبا و تقدير الكلام هذا و شرط

[illegible] و هذا الفصل [illegible] كما ذكره [illegible] العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والخلل المعنوي الذي

[illegible] ذي الحال [illegible] و الخلل اللفظي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب

[illegible] قوله و كان [illegible] مثال البيت او التحقيق لان الارسال مختص بذوي العقول والشاك انما هو في

[illegible] قوله و المراد [illegible] ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد

[illegible] قوله يشرب و ترك البعير [illegible] بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي ما دام يكن قوله البعير يشرب

[illegible] منه اي من الحوض في الكرة الاولى قوله ليس المراد اي من الدخال نفس ادخال بعيره ما في البعض من قبيل ارادة المطلق

[illegible] لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام اي ليس

المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى التشبيه قال متداول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيها انه حال قيل

[illegible] كل واحد منهما قيل و كذا الضمير نحوه بل هو احق بالتاويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مررت به و حده و ما قيل

ولا حاجة الى هذا التاويل بان المعنى والحال الواقع في هذا التركيب متناول الميس بوجه والتخلص من رجعة ذو لو كان المعنى على ما ذكره لكان قوله

ان يقع والحال الواقعة فيها لمتناول لقيان المسند الى ضمير المؤنث اى مؤنث كان يجب تانيثه والحال مؤنث سماعى صح هو لانا المراد والشاسع

نحو شنى المنتهية في قوله حاله الفعل وشبهه قوله متناول بالنكرة فالاولى ترك قوله بالنكرة لان المعرف ليس مالا بالنكرة على كلا تاويلين بل الحل في

نحو متناول بالجمع ولى بيان الحال في الامثلة معرفة قوله مصادر الافعال لان الاصل في الفعل الفعل فتقدير داود في هذا المعنى

ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال في المعنى خبر لذيها والاصل في الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه الافراد ايضا والآتية اشارة الى

قال مصادر الافعال اوله هات فلا بد وعليه ما قيل يجري الشروح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح قدس سره حيث في

الافعال محذوفة فسرى فيها قوله لم يكن فيها شائبة تخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما راكبا او باضافة

نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليهما لان المقصود من التقديم تحصيل التخصيص وهو كما

هذا قال النحاة وهو صريح في ان الوجه في التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد في ضمن تحصيل وليس بسبب مستقل ولا

يوجب القول بالتقديم في الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفي صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة

قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب في النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو يشعر بان رفع

اللبس سبب مستقل قال صاحب العباب اعلم ان الشرط في جواز تنكير وحصول الفائدة وامن الالتباس بهذا يكون ذلك الشرط

في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره وكذا اذا شاركته معرفة في الحال نحو جاءني عمرو

وزيد راكبين او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان في هذين الصورتين

رفع اللبس حاصل واما التخصيص فلا ربالجهة والحال النكرة اذا وقعت في الصور التي ذكرها الشارح قدس سره ولم يقل النحاة بتقديم

الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضي في التفسير قوله تعالى وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا اى وكلوا ما حل لكم وطاب مما رزقكم الله فيه

حلالا مفعول كلوا وما حال منه تقدمت عليه لانه نكرة ... ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذي الحال فغير ... ان هذا انما هو

اذا كان ذو الحال نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة باضافة او صفة او غير ذلك فلا وفي الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة

لعله اراد انه نكرة وعند تنكير ذي الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيصه ههنا بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس

رد الانكار الذي هو تعنتا كيف يجوز كون يحكم به ذوا عدل منكم في قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء

بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة اذ تخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم حالا الا ان يتم انه

بيان للواقع لا انه قدمت لتنكيرها وان تعددها في الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة

به لئلا ينتقض به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس فيها شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه

ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل في هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تتقدم الحال الا ان يجاب

اذا لا معنى للقول بالتقديم للتخصيص في صورة وعدم القول به في اخرى مع استوائهما في انتفاء التخصيص بدون التقديم الا انه

اى القيد المذكور بان هذه الصورة يخرج بقيد النكرة لان صاحب الحال فى هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كل واحد والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون الصاحب المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز خلوه عن التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذو الحال اذ الفاعل والمفعول لا بد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا النظر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ليس على ما ينبغى اذ لا ضرورة فى جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل وبالنظر وجه بديع على ما زعمه وهو ان الصاحب قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة واى محذور فى جعل الصاحب كل واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة الاصل التى يبتنى عليه الوجه البديع الذى زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لا يجوز ارتكابه الا لضرورة وحث اليه قوله تخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذى الحال فاعلا او مفعولا واعتباره مبتدأ والحال خبر الا يجتمع مع الاول بل ينافيه فلا بد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر فى المبتدأ لتقديم الخبر الظرف لا مطلقا فكيف تخصص بتقديم الحال التى ليست بظرف الا ان يقال عدم اعتبار تخير الظرف فى المبتدأ لما انه ليس بمتعين للخبرية وتعيين بفقد الاحتمال بالفعل والتخصيص ايضا مطلوب بالفعل باعتباره مبتدأ ويقال ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلته فيكفى فيه التخصيص بتقديم ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير فى جاءنى راكبا رجل كائن بجيئه وقت الركوب وبه اندفع ما قيل فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة ظاهر عبارته بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه **قوله** لاطراد الابواب اى جعلا للابواب مطردا بالنظر الى الدليل الثانى واما بالنظر الى الاول فقدم للتخصيص ولا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد

قال ولا يتقدم على صيغة المؤنث لان فاعله ضمير راجع الى الحال والحال مؤنث سماعى والمسند الى ضمير المؤنث مطلقا يجب تانيثه **قوله** فيما عداه اى فى تركيب جاوز التركيب المذكور اى لا تتقدم على العامل المعنوى فى تركيب ما الا فى تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا فانها اى فى هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوى لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوى فيه وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين فى العبارة وقد تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلى الحال التى تعلقت باحد الحدثين صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث لكونه مشبها والاخرى التى تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو القائم به الحدث لكونه مشبها به والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حالا من العامل المعنوى اى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثانى يكون حالا من ضمير ولا تتقدم الراجع الى الحال اى لا تتقدم الحال حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوى **قوله** فلا يجوز قائما زيد فى الدار وذلك لتقدم الحال على عامله الذى منه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحب وعلى ما صاحبه بالخبر عنه اى المبتدأ **قوله** بهذا الاحتمال

الثاني وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمير قوله ولا تتقدم اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها متلبسة
بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوي الذي هو الظرف والجار والمجرور ولا يتقدم على غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما
اتفاقا كما صرح به الشيخ الرضي فان قلت اذا كانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو
ظرف او جار ومجرور نحو ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين وعلى هذا لو حال شمل الظرف ايضا
كما يستحق ان يتقدم على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور ولا يتقدم غيرها فما معنى بيان المخالفة قلت بيان المخالفة مبني على تجويز
تقديم الحال الظرف والجار على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار كما يشير اليه تخصيص التجويز بابن برهان والمشهور ان قوله
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي والحال لا تتقدم عليه لا يخلو من خدشة لان ذلك على تقدير ان لا يكون الظرف والجار والمجرور
واقعا في العامل المعنوي الذي غير الظرف والجار والمجرور كذلك الظرف لا يتقدم على ذلك العامل فلا يصح ذلك التقدير قوله لا غير اي ليس
المراد غير الاحتمال الثاني وهو الاحتمال الاول وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوي لان المناسب على التقدير
الثاني استثناء الظرف من العامل لا بيان المخالفة وانما لم يصح ان يقال لا تتقدم الحال على العامل المعنوي حال كون العامل متلبسا
بخلاف العامل المعنوي الذي هو غير الظرف وحاصله ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف اذ المعنوي
الكائن ظرفا تتقدم عليه الحال بشرط تقديم المبتدأ على الحال عند الاخفش او بشرط ان يكون الحال ايضا ظرفا او جارا او مجرورا كما
ذهب اليه ابن برهان واما سيبويه فلا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي مطلقا سواء كان ظرفا او غيره فالمخالفة بين سيبويه
والاخفش انما هو على تقدير كون الظرف عاملا معنويا لا على تقدير كونه خارجا عنه كما يوهمه كلام الشارح قدس سره قوله والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان حق المسند اليه ان يتقدم
على المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا يتقدم بجواز ركبا جاء زيد قوله لعل الفرق الى قوله ليس بمجرور اختيار عبارة الرضي بعينه و
فيه اشارة الى عدم تمام الفرق المذكور وذلك لان الحرف المعدي الذي هو من تمام الفعل وبعض حروفه كالهمزة والتضعيف
انما هو الجار في بعض المواضع كالمثال المذكور في الشرح ودون مررت بزيد ودون باقي الحروف الجارة فتعريف باقي الحروف بكونه
بالمعنى اللازم وهي بذلك الاعتبار ليست كالهمزة وبعض حروف الفعل وايضا هو منتقض بالاضافة المعنوية فانها في تقدير
الانفصال فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور ايضا فينبغي ان يتقدم فيها مع انه ممتنع بالاتفاق قوله والاول تكلف وتعسف قيل اما
كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال لكن الرضي صرح بجواز
دخول تاء المبالغة في فاعل حيث قال الرابع ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية وطاغية
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كالياء في ياء النسبة كالاحمري واما كونه تعسفا فلان المقصود من الآية الكريمة
وما ارسلناك الا الى جميع الناس وهو مفوت على التقدير الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما كون الثاني والثالث تكلفا
فلاحتياجهما الى التقدير والوجه المحتاج الى التقدير تكلف بالقياس الى الوجه الذي لا يحتاج اليه واما كونهما تعسفا فلما صرح به الشيخ الرضي
من انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كلام المتاخرين مضافة وقد خطئوا فيه كما
ابن هشام في المغني وتجويز الزمخشري الوجهين مجيء الحال من الفاعل والحال من المفعول في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة

مختصة بمن يعقل وتوهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووتهم في خطبة المفصل اذ قال بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب التبة وهذا اي اخراجه عمن يعقل واستعماله في غير العقلاء وجه آخر فتعسف بالوجهين مع اليف يفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية وايضا للوجه الثالث وجه آخر وهو ان مجيئه المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما ما جاء على فاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل **قوله** اسم الاشارة اي العامل في بسرا معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل واليه اشار بقوله اي اشير اليه في الرضي قال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل والمشار هو ذلك تمرة نخلي بسرا لاطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف انتهى مثلي هذا اقول الشارح قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال اسم التفضيل في مثله سواء كان هذا المثال مستعملا في كلام العرب اولا فينبغي ان يقول باعماله في هذا البسر اطيب منه رطبا وليس المراد انه يصح عند العرب حتى يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به **قال** خبرية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالخبرية ولم يقيد وقوعها خبرا للمبتدأ بها الا ان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالخبرية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ ايضا بالخبرية لان عدم وقوع الحال جملة انشائية معلل لعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ بالخبرية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة حالا ايضا فلو قيد في الاول لاحتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول واما ان لا يقيد اشارة في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبرا للمبتدأ وفي الثاني الى مذهب من لم يجوزه به اندفع ما قيل على قول الشارح والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء لا يخفى ان الجملة الانشائية لا تصلح الخبرية ولا الحالية بلا تاويل ومعه يصلح لهما فلا فرق فاوجه الاطلاق في الخبر والتقييد في الحال **قوله** والانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء لان المبتدأ اذكر ليست اليه حال من احواله ومعنى الجملة الانشائية طالبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا ضربه فطلب الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقع فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه بهذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه ومنه مبالغة لترى حينما تقول لك اضرب زيدا الا انك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبرا للمبتدأ ليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدأ حقيقة ولولا هذا لا وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو الا ترى انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بالنسبة

١٨٣

التي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول هنا ما ذكره الشريف قدس سره في حاشية المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ حقيقة وليس داخلا على الخبر المقدر والا لما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف يجوز ان يكون كفاية الصدارة على جملة الخبر شرط فيما يكون الخبر جملة صورة كما في زيد اين هو مطلقا واما اذا لم يكن الخبر جملة صورة فصدارته على الجملة المسندة غير كافية بل يجب ان يتقدم على المبتدأ نحو اين زيد رعاية للصورة وعدم الالتفات الى معناه في الصورة بمنزلة همزة الاستفهام فكما يجب صدارتها يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال ثم حصر بالذكر هذه الحروف المقدرة بالجملة على الاصح كما يتوهم من صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي جزءا منه واما وجب ذلك لانها في حكم المفردات وكذا الحال في الى واين لانها في معناها وصدرها انتهى ولا يذهب عليك ان هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الخبر المقدر فتدبر ثم الغرض من قوله قدس سره واما مثل اين زيد ومتى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره جزءا كثير في الخبر والمبتدأ ولا وجه لتقدير القول بلا ضرورة اليه بل باء والمعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيمتنع جعل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بتقدير الخبر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية مستفهمة متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم المقصود انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار عن استحقاق المدح والذم والسيد المسند قدس سره قال بان الخبر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى الانشائية وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا لا يكفي لغفا بما انا نكون المسند اليه هو المنشي والطالب ويمكن ان يقال انه قليل فجعل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فوقوع الجملة الانشائية خبر المبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه في زيد اضربه وانتم لا مرحبا بكم ولما رأى ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال حكم بان العلامة التفتازاني ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الخبر بل على المبتدأ وادعوه دليلا وقد عرفت ان ذكره غير تام **قوله** لقوة الاسمية في الاستقلال لا لنفس الاستقلال فقط واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الثبوت والدوام تأبى عن قبولها الاجزاء وجا عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذلك فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط **قوله** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق الوجوب فكانه ليس بواقع او ليس بدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي انه ان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني

يديه على راسه وكلمته فوه الى فى او بجر الخ قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم لضعفه بمجرد احسن الواو وذلك لكون رابطا فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو واذا كان الضمير فى آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامرة فلا شك فى ضعفه وقلته قوله الى الحال اذا انت فيهما بمعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم قوله ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكرنا دخل على الماضى الواقع حالا المقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه فى مرية وقد امرت صحابة موسى بعد اباته التسع اذ لا يتصور التقارن بل التقارب والتاويل بالقصة ليحصل التقارن على ما قال سيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض قوله تجوزا مفعول مطلق لقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل دلالة تجوز مبنى على التاويل وهو ان الافعال الواقعة قيود الا اله اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقباليتها بالنسبة الى زمان المقيد لا بالنسبة الى زمان المتكلم فجعل زمان المقيد بمنزلة زمان التكلم قوله حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل بمعنى انه مضى قريبا منه لا شك فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على المجئ لكنه مقارنة وامما ففيه مناقشة وايضا هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنته ببقائه واما فيما مضى قبله قطعا فلا مع ان تقدير قد كلا القسمين قوله وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد آه كذا فى شرح اللباب فما فى المنهل شرح الوافى ووجب قد ولو تقديرا فى مثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد وابى على ليس على ما ينبغى قال ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا كرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلام الرضى قوله فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله من المجرور بمن او فى وايضا ليس كذلك الا ان يقال ان سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديره بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاطها وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين هكذا فى المغنى قوله او بجعله جملة دعائية مثل غلت ايديهم فهى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان يحصر صدورهم عن قتال قومهم وقال صاحب المغنى ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطعموا ان يقاتلوا احدا البتة انتهى وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة لقوله الا الذين المستثنى من قوله واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا يمنع عن جعل حصرت جملة دعائية اذ الاستثناء

حرف الفصل ليس بمجرد والجملي بل بالجملة الى آخر المغيرة والدعاية ليس لها تعلق الا بما قبله ولا بما بعده **قوله** وقيل بدل اشتمال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة مخصوص وقوله فيه بعد يتعلق بالاول وقوله وما بينها اي ما بين قوم وحصرت وانما غير بالبين منها اشتمل على تقديره فصلا عن ان يكون احتراضا اذ جعل قوله او جاءكم صفة لقوم وقوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم اذ لو كان احتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما يا بن نحيه الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين عهد الا الواصلين الى اي قوم كان هذا وفي جعل حصرت بعد وهم صفة لقوم مع ورد ذكره هو وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاءكم صفة لقوم على ما ذكره والمغني **قوله** في بعض احوال المؤكدة انه يكون اي اذا جعل المؤكدة اعم من ان يكون بعد اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو ولي مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال المحققين سيد المدققين في شرح المفتاح ان ما بالقسط في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط حال مؤكدة منه كونه قائما بالقسط كما عربيا في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا مؤكد الضمير الراجع الى القرآن لانه يفهم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل المؤكدة مختصة بما بعد جملة اسمية جامدة معرفا فلا **قوله** اي تحققت ابوة لك وما ذكره الرضي ان معنى تحققت الاب معرفته في حال كونه عطوفا وان ما دل المعنى احمله عطوفا فهو مفعول ثان لا حال فحاصل الرد انه ليس المراد تحقق الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوة للمخاطب **قوله** اي مؤكدة التاكيد لازم للحال المؤكدة لانها هي التي لا تنفك من صاحبها ما دام موجودا فان الصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال مؤكدة لما يدل عليها فلا تنفك عنها ويسقط ما قيل ان الحال المؤكدة على ضربين ضرب يجيء لتقرير مضمون الخبر وتاكيده وضرب للاستدلال على صحة كقولك انا عبد الله آكلا كما ياكل العبد ونحو هو المسكين مرحوما مع ان الضرب الثاني ليس بمؤكد فالمقابلة بين القسمين انما هو بحسب المقصود في الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيها دلالة وبالذات هو الاستدلال على مضمون الخبر والتاكيد انما بالعرض لان الثاني ليس بمؤكد نحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الخبر وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة في قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس بصفة زيد قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني كالحال بالنعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرو هي ما قولة بقولك مبكرا ونحوه **قوله** كما في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا اي كونه شخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيؤكد الارسال فلا يؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله اياه فان كونه مرسلا لا يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره وقيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ويعني ان ذلك فيؤكد يصح لتاكيد مضمون الجملة وليس لتاكيد الجزء كما يكون لتاكيد الجزء اذا اريد بالرسول معناه اللغوي فان قيل لم يكون المراد بالرسالة معناه الشرعي فيؤكد اليعم على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس من وجه وان كان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية او ان الحال في الآية الكريمة وان كانت مؤكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية فنفيه بحث لان قائما بالقسط

يوكد ما يفهم من لفظ العدس من كونه قائما بالقسط فهو موكد لمفهوم لفظة اسد المضمون الجملة كما نقلنا عن السيد قدس سره وان اراد انه يوكد جزء الجملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان تحترز عنه بما يحترز به عن قوله تعم وارسلنا للناس رسولا **قوله** فان المبدل منه في حكم التنحية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه بالبدل بل اتيان البدل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه نعم في بدل الاشتمال وان جاء اجمال وتفصيل بل وفي بدل البعض ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البدل فيهما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم وايراد معين فقوله فهو ليس برفع الابهام اي البدل ليس المقصود منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم وايراد معين وبما ذكرنا ظهران منع قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسيرا بعد الابهام غير واقع موقعه **قوله** فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض بالرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي **قوله** لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي وانما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفنا به هو الوضعي **قوله** غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد به ان عشرون مثلا موضوع لشئ معدود بهذا العدد اي شئ كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرده اتفاق النحاة على ان الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كذلك لما قالوا بعروضه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة معينة من العدد وايضا التمييز في نحو كعشرون درهما يرفع الابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض يرد حاشية ورد على السيد قدس سره ان ما اراد بقوله كالعدد الى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل اياما كان اذ هو اليه قائل لعروض الوصف في اربع والا لم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل الوضع النوعي المجازي فليس بشئ اذ المتبادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقيد لقيد بنفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقال اراد المقدرات من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له اولية المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة المهجورة مجاز **قوله** انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

هذا الوضع انه كان موضوعا للمعين معلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فانه وان الابهام فيه

وضعى قد يفسر رفعه بالتمييز نحو ما قاله اراد الله بهذا مثلا وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت يفهم مما ذكره الشارح

بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرتفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره صحيحا قلت ما ذكره منقوض

بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس

انما يرتفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرتفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت

لا بالوضع ثم على ما عرفت والبعد قوله بحسب اصل الوضع يشير الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل مبهما

ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى معنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن

لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فظهر ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث

ذاته اي جنسه لا يخلو عن خلل **قوله** في مثل قولك الوصف تم بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الى هنا تم

في المثال الخاص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان

لقوله العائذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العائذات المبهم من حيث الجنس وضعا او

لا في الذات اي لا يرفع فان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس لسبب العارض لا بسبب الوضع

فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك

الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان بحسب

اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت واليه قول الشارح قدس سره

للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس ينافي القول لعرضية الابهام في اسماء الاشارة **قوله** فانه

في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شئ من اشيائه اذ طيب مجرد

لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشئ مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابراز الاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري

ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقديرا تحقيقا للمثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدر وحتى يتجه عليه انه لا يناسب

في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شئ زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقدر

كفى شئ منسوب الى زيد هو رجوليته وكذا في يكفي زيد شهيدا اي كفى شئ منسوب الى زيد هو شهيدا وقيل لان الكفاية انما تكون باعتبار

صفة من صفاته **قوله** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف وشبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل لهما والمضاف وهو معنى

حقيقي له والمفرد في هذا المقام وان كان مقابلا في الحقيقة لنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته تقتضي تميزا عن غير ان يعتبر ذات مقدرة

باعتبار نسبة الشئ اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يجئ مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا

مثلها زيدا امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلها زيدا مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشارح

قدس سره مقابلة تا في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير **قوله** اي يرفع الابهام مستقرا اي

سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار **قوله** تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الى من كان لا يطهر

لہذا التفسیر کثیر فائدۃ وکانہ لم یقع فی ضمن توہم تحقق الشئ فی نفسہ **قولہ** وہو ما یتشابہ اجزائہ ای یتشارک اجزاء الکل فی اطلاق الاسم فکما یطلق علے الکل یطلق علی کل جزء کالماء فانہ یطلق علی التجرد علی کل قطرۃ منہ **قولہ** ای المفرد المقدار ہذا ہو الوجہ لان المسوق لبیان المفرد المقدار **قولہ** او المعنی ان وجد یعنی یجوز ان یقال ضمیر کان یرجع الی التمیز لیوافق قولہ فیفرد و قولہ ویجمع مع ان المعنی الاول موجود فیہ ایضا او المعنی ان کان التمیز متلبسا بتنوین المفرد المقدار او بنون تثنیۃ اذ اقتران التمیز بما ذکر ہمیارۃ عن ان المفرد المقدار تام بالتنوین او بنون التثنیۃ الا ان العدول عن معنی الناقصۃ الذی ہو الاصل الی التامۃ مما لا وجہ لہ وبما ذکرنا ظہران ما قیل اورد الاحتمال الثانی وان کان خلاف الظاہر لان الاحتمال الاول لا یلائم جواز الاضافۃ بخلاف الثانی و ذلک لان تمام الاسم بہما یقتضی تمیز الاجزاء الاضافۃ لانہ ح یشبہ الفعل التام بفاعلہ فینصبہ فلا یلائم ترتب جواز الاضافۃ علیہ وتعلیقہ بہ بخلاف الالتباس بتنوین المقدار ونون التثنیۃ فانہ لیس فیہ بنوۃ عنہ لیس بوجہ وان کان لمن وجہ فقائل وکذا ما قیل الوجہ الثانی رکیک اذ المتبادر من قولہ جازت الاضافۃ ح جازت اضافۃ الملتبس بالتنوین فی حیز المنع بل المتبادر اضافۃ المفرد المقدار الی التمیز کیف وکون التمیز ملتبسا بتنوین المفرد المقدار مثلا عبارۃ عن وقوع التمیز بعدہ فکیف تبادر اضافۃ التمیز الیہ **قولہ** لکن لما کان الابہام فی طرف النسبۃ یستلزم الابہام فیہا و ذلک ظاہر لان تعیین النسبۃ وابہامہا بحسب تعیین الطرف وابہامہ فالطرف ان کان معلوما بالتشخص یکون النسبۃ معلوما بالتشخص اذ تشخیصہا ہو تشخیص الطرف وان کان معلوما بوجہ یکون النسبۃ معلومۃ بوجہ والا تکون معلومۃ بالتشخص اذ تشخصہا عبارۃ عن تشخص الطرف فکما ان الطرف مبہمۃ فی عندک رطل بحسب التشخص کذلک النسبۃ مبہمۃ بالتشخص فالقول بابہام الطرف فیہ ومنع ابہام النسبۃ مکابرۃ محضۃ ورفع الابہام عن النسبۃ یستلزم الرفع عنہ علی حسب رفعہا عنہ فان رفع الابہام عنہا بالکل رفع عنہ بالکل وان رفع عنہا بوجہ رفع عنہ بوجہ فالتمیز فی طاب رطل بغدادیا کما یرفع الابہام عن النسبۃ من وجہ کذلک یرفع عن الطرف علی ذلک الوجہ وکما ان الطرف مبہمۃ فیہ من حیث الجنس کذلک النسبۃ مبہمۃ علی ذلک الوجہ فالقول فیہ برفع الابہام عن النسبۃ وعدم الرفع عن الطرف علی الاطلاق فی حیز المنع **قال** ثم ان کان اسما یصح الی قولہ والا فہو لمتعلقہ قیل فی ہذہ العبارۃ شبہۃ مشہورۃ وہی انتقاض الشرطیۃ الاولی بطاب زید نفسا فان نفسا اسم یصح جعلہ لما انتصب عنہ ولا یصح ان یکون لمتعلقہ واجاب الش قدس سرہ بتقیید مقدمہا بکون التمیز لم یکن نفسا فیما انتصب عنہ وکذلک قید مقدم الشرطیۃ الثانیۃ بذلک لئلا ینتقض بمثل طاب زید نفسا وانت خبیر بان شمول قولہ اسما یصح جعلہ لما انتصب عنہ لقولہ طاب زید نفسا انما ہو اذا جعل الصحۃ عبارۃ عن الامکان المقید بجانب الوجود اذ الضرورۃ فیہ مسلوبۃ عن الجانب المخالف والجانب الموافق جاز ان یکون ضروریا کما اذا کان التمیز نفسا فی المنتصب عنہ او لم یکن ضروریا بل جاز ان یکون التمیز للمنتصب عنہ وان یکون لمتعلقہ الا انہ لما قید الش قدس سرہ المقدم بالقید المذکور خرج نحو طاب زید نفسا عنہ فبقی الجواز المجرد وح یرد انہ یلزم علی تقریر الش اتحاد الشرط والجزاء فشبہۃ الانتقاض وان کانت مندفعۃ عن العبارۃ بتقیید الش لکنہ یلزم اتحاد الشرط والجزاء الذی یرد علی ما اختارہ بعض الشارحین من ان المعنی ان کان اسما یصح جعلہ لما انتصب عنہ ولمتعلقہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ فلا فائدۃ فی العدول عنہ الی ما ذکرہ الش قدس سرہ ثم المقصود من الشرطیۃ الثانیۃ ما کان مثبتا فی الشرطیۃ الاولی بعینہ وہو جواز الامرین من کون التمیز للمنتصب عنہ والمتعلقہ

لان يصح تمييزها بنسبة مع دلالة على الامكان العام المقيد بكونه بحيث يوجد والانسب الموافق فيما بعد للمتعجب منه وهو كون التمييز مما يكون عنه وبيانه

منه رعى تعيينه بانه يمكن بعدا ان المتعجب منه في نحو طاب زيد نفسا ما كان بنسبة الى المتعجب منه يبقى مجردا الا من نفسه المنفى في الشرطية الثانية

مبنى ما كان خاصا بالمتعلق [illegible] فيصح نسبه الى المتعجب منه انما

يصح جعل المتعجب عنه ما ازاد حج [illegible] الاولى والمثبت في الثانية

كون التمييز هو الصحيح جعله للمتعجب عنه بعد بالممكن نسبه الى المتعجب عنه فينبغي ان يكون المنفى التمييز هو صحة جعله للمتعجب منه

القيد المذكور فان قلت حمل الصحة على الامكان الخاص محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاعتبار قلت لا فرق في

حمل الامكان العام لان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما

في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الامرين بلا قيد

يكون على تعيين احدهما يكون خاصا بالمتعجب عنه وثانيهما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يترتب عليه قوله فهو متعلق

فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا وبقي ان يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير

الامكان الخاص والعام يلزم الاتحاد فيه في الشرطية الاولى فقط قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه اما ان اراد به انه

قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا فذلك خلاف الظاهر ما هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة والتي نقلها

الشيخ قدس سره فالتقريب غير تام والى اراد به انه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد حاله لانه اما متعلق بالمبين فعلا

اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وان كان تاما لكن هذا الادعاء ليس مما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتمييز في الاصل فاعل او

مفعول او موصوف والبعض قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل

فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز والمفهوم هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تلى وبالجملة انما

القاعدة المشهورة تخصيص هذا الادعاء ربط وانكار هذا الادعاء حقا فقاعدتهم المشهورة باطلة فالدليل المجوز بالقاعدة وانه لم يتحقق وفي منع وعدم

عدم تقدم ما هو فاعل معنى ليس لكونه فاعلا على المشار اليه قول الشيخ قدس سره والفاعل لا يتقدم

على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل كيف وشرطي تولهم تشرا ريحونا بالفاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي قيل انما لم

فاعل الفعل المذكور واذا جعلته لا نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو اشتعل الراس شيبا اي

لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك

الاصل كالمفعول مالم يسم فاعله كان له لما كان مفعولا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل

فالتمييز ان يكون للفاعل اليه اذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم عليه كما يه قوله على فاعل وفيه

ان التمييز فيه نظر فان كان قاعدة النحاة ما ذكره فلا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا بمعنى البتة بل قد يكون فاعلا بمعنى

نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو فجرنا الارض عيونا لانه كان في الاصل فجرنا عيون الارض

ونحو اشتعل الراس شيبا وربح زيد تجارة فكان في الاصل ربح زيد في تجارته وح لا معنى لما يراد بان التمييز في ربح تجارة

ليس فاعلا معنى والمفعول معنى فيه بحث لانه يرد ان يعلم انه ليس فاعلا معنى بان تعم ارادة وان يكون فاعلا معنى فاعلا معنى

١٩٠

لا مجازيا لكن لانم اذ ليس بمفعول معنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى الفعل لقولهم ان التمييز لا يتقدم على الفعل
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او بعد جعله متعديا او بعد جعله لازما واخذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقولوا بالقاعدة
المشهورة لكنهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في كل ما فيه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التمييز
عن النسبة في بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تأويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق
انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة وقد كان باب التأويل مفتوحا فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج
لانه فاعل معنى بتأويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مطاوعته قال هو المخرج قيل اخراج المستثنى
عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول
لان التناول باق بعد الاستثناء فبالضرورة يكون مجازا عن المنع فيكون المعنى هو منع لبعض ما تناوله الصدر عن الدخول
في الحكم بالا واخواتها والمجاز غير مستعمل في الحدود وفي التعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله اولى اشارة الى
ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا يستحسن فيها لا عدم الجواز كما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجزاء
عند قوله وانت خبير بان تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعدد جزئياته فان قلت
جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير معتمد فكيف يعمل فيه قلت هو معتمد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي في
تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير
من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء ويحتمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
منهم من يجعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه قوله مشيرا بالقوم اي بالقوم فقط فلا يكون الصدر متعددا ولا المستثنى فلا يكون الا
للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر متعددا ولا فيكون الا بمعنى لكن المشددة وزيدا اسمه وخبره محذوف
والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله ولا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان ما بعد عدا
او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا ولقائل ان يقول كون ما بعد عدا وخلا منصوبا على انه مفعول لهما
وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لهما انما هو بحسب اصل الاعراب واما بعد اعتبار اقامتها مقام الا صارت بمعنى الا وصار
ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه ما ذكره بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى القيد
لاخراج ما ذكره قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضي
بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب وحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء
كان متصلا او منقطعا يعني وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذا
وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو
قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وبهذا اندفع ما قيل لفهيم منه ان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره وليس كذلك

لان الحال في الاستثناء المنقطع هو الا بمعنى لكن وخبره محذوف فالتقييد بالمتصل واجب اذ البيان في الاستثناء المنقطع من المتعلق المذكور في قوله لا يشتمل بتعلق بالفعل فهو انما يستقيم في المتصل وهو انه جزء مما نسب اليه الفعل دون المنقطع اذ يتوهم الطالب دخول ما بعد الا في حكم ما قبلها ولو حمل ما ذكره على مذهب المتأخرين بان يكون المراد بالمتعلق هو الاول فيكون البيان مختصا بالمتصل ويلزم اهمال حكم المنقطع ثم معنى الفعل يمكن اعتباره في جميع ما ليس فيه فعل ولا اقل ان يعتبر بالعلم من نسبة الجزئي الى فيعتبر في نحو قولك الزيدون الا اخاك اعطيك ان الزيدين منسوبون الى انهم اعطيك الا اخاك ولو سلم انه ليس في الجملة معنى الفعل فيقيد قوة الفعل او معناه وبهذا القيد ان امكن وصح جاز ان ينصب المستثنى الجملة التي ليس فيها معنى الفعل اذ الجملة ليست الا مشابهة للفعل التام كلاما لفاعله من المفرد الذي تم بالتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء قوله اذ لا يتصور اي في المنقطع شيء من البدل لان الصدر ليس شيئا واحدا فلا يكون متحدا معه ولا جزءا فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض وليس بحيث يشتمل النفس عند ذكر المستثنى منه منتظرة لذكر المستثنى المنقطع فلا يتصور بدل الاشتمال قوله الا بدل الغلط فانه متصور نظرا الى الاقسام العلاقات الثلث المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يتصور فيه بدل الغلط ايضا واليه اشار بقوله وهو لا يتصور آه قوله ههنا اي بدل الغلط لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة وفيه ان بدل الغلط لا يكون صادرا عن سهو او غفلة بل هو صادر عن روية وغلط انما هو في المنقطع وانما الصادر بطريق السهو والغفلة هو المبدل منه فالمذكور في معرض الاستثناء كونه بدل غلط ليس بوجه الا ان يقال المعنى بدل الغلط لا يصدر الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق السهو والغفلة وهو اعم من ان يكون المبدل منه مذكورا بسهو او غفلة حقيقة او بطريق السهو والغفلة بان يرى المتكلم نفسه ساهيا غافلا مع انه ليس كذلك بل يتعمد لذكره نفسا ومبالغة وهو تصحيح قوله والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة فيه ان كون المستثنى المنقطع صادرا عن الروية لا يمنع بدل الغلط اذ هو ايضا صادر عن الروية انما المانع منه كون المستثنى منه صادرا عن الروية بخلاف المبدل منه في بدل الغلط فالوجه ان يقال والمستثنى منه في المنقطع صادر عن الروية لا عن الغلط ولو بطريق التعمد فلا يتصور فيه بدل الغلط ولو غلط هذا الا ان يقال المعنى المنقطع انما يصدر ليس ذكر المستثنى منه بطريق الروية قوله اولى البعض مطلق دفع لما ذكره الرضي من ان فاعل جاء وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان فهم من قولك جاءني القوم خلا زيدا او عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل انتهى ووجه الدفع ان المراد ابعض كان لا بعض معين ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه يستلزم مجاوزة الكل وخلوه فان قلت الكان البعض المطلق شاملا لزيد ايضا يلزم مجاوزته نفسه وهو باطل وان لم يكن شاملا له يلزم المراد به غيره يلزم التخصيص قبل ذكر المستثنى وهو ايضا باطل اذ التخصيص انما يكون بالمستثنى قلت نختار الشق الثاني ونمنع كون التخصيص بغير المستثنى كيف واسناد الفعل في قولك جاءني القوم عدا زيدا ليس منسوبا الى القوم فقط بل هو منسوب الى القوم مع عدا زيدا صرح بالرضي فارجاع ضمير عدا الى غير زيد اشارة الى ان اخراج المستثنى من المستثنى منه قبل النسبة الى الفاعل قال الرضي زبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤا لانه لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة وكون عدا وخلا لا فرض يفضل نسبا الى المستثنى منه لا ينافي كونهما جزئين من المنسوب اليه كما ان الا جزء منه وذلك لان ذلك لبيان المحل قلنا

والجزئية انما هو بعد اقامتهما مقام الا و صيرورتهما بمعناه كما قيل في فعلي التعجب فالآن صارا بمعنى الا و صار ما بعدهما منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متاخرين عنها وما قيل ان المنصوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعله من الملحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهر الاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظ فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه آنفا القوم المخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام الخ اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتاويله بالجمع ويصح ان يقال انه حكم بلزوم اضمار الفاعل حكم بلزوم الافراد ايضا ليكونا اشبه بالا كما التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاء في القوم ليس زيدا الا انه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظ فقد رفيه وفي اخواته طرد اللباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق ثم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا منهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طرد اللباب وكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا وهو اول المسألة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر هكذا في الحواشي الهندية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد بهذا اللفظ فظهر ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد **قوله** وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المغني وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لائح عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذ ابدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه بجواز النصب واختيار البدل ينادي باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غيرها من الادوات كما ان الحال ينادي ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل في غير الا ليس بموجه وان كان من وجيه

فان قلت للقصد بيان حال المستثنى ولو جعل قيدا فيما بعد الا بما يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل في حكم التتمة فلعل الشيخ قدس سره اختار الحالية لما قيل للقيد بالبيان بعد ويجوز ان مستثنى وقع بعد الا لا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتتمة بناء لا الاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضي المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيه كلاهما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضي صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما ولا يقع جاء في زيد قد خرج عمرو ولا جاء في زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندي في الارشاد حيث قال وتجب اظهار قد وقد اقتضى الضمير وما ذكره الرضي نحو في انه لم يكن فيه ضمير في اللفظ وجب الواو واظهار قد وليس الشرح على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاء في زيد وخرج عمرو يكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لما حكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فالحكم على الاطلاق بعدم جوازه يدل ان المراد عدم كونه في اللفظ فقط **قوله** في حسب العوامل اي على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب ح على الاستثناء لكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه النصب متوسطا او بواسطة الا قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور لان المستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولك ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جر لفظا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضي النصب وانما تقتضيه بالباء لكونه متعديا فظهر انه لا دخل لكلمة الا في نصب المستثنى نصبا محليا وانما كان له دخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك فالقول بان عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغي وكذا قوله ومن قال ان عامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغي **قوله** فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال الشرح من اي شيء يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان النفي يفيد الدوام فان قلت الاصل في النفي الاستمرار فوجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة فورود دخل النفي انما واذا احتمل دائما دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي المطول النفي اذا ورد على النفي كان النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفي فيما نحن فيه يدل على ثبوت النفي وتحققه في الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فهو يدل على الاثبات في الجملة قبل دخول النفي عليه فيكون نفيه نفيا دائما بلا انتفاء انما انتفى فيما اذا دخل النفي على الصحيح فانه ح لا بد من بيان وجه جعل النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات ولم يترك على حاله لو رود على هذا فالوجه ان يقول الشرح قدس سره معنى ما زال ثبت دائما لان نفي النفي اثبات وانما **قوله** قيل انما دخله بلفظ ايضا لينبغي لو لم يصت يلزم استثناء الشيء من نفسه فاما ان يراد لزوم ذلك في الواقع او بادي الراي وعلى التقديرين يرد عليه قوله ولا يخفى بما على الاول فظهر واما على الثاني فلانه لا عبرة ببادي الراي فينبغي ان يراعي ما فيه الدقة واللطافة وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه الذي قوله ولا يخفى **قوله** فجره مرفوع على انه محمول على محل احد فان قلت دخول النواسخ على المبتدأ والخبر عليه ما لكن يبقى عمله والتقدير الذي كان النواسخ مو ذا يعمل ذي جاز اعتباره لذلك المقصد بالمرة نحو ان زيدا قائم وعمرو ولما لا يكون الناسخ مغيرا للمعنى لا يكون اعتبار المقصد في المثال المذكور الناسخ حرف المغير فلم

اعتبر قلب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار ذلك المقدر بما ذكره الرضي وقال ابن برهان ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كما واجاب عنه الشيخ الرضي بقوله ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير من دونها الينا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهة ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا فان كان المنفي او مفردا او مضافا فان كان الوصف او مفردا هذا كلامه ومنه يظهر ان ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مند وجه لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل عليه في نحو ما زيد شيئا او شيئا الا شيئا وفي نحو ما زيد لقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة مخصوص بغير لا التي لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لعت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله بمحل قريب وهو نصبه بكلمة لا فان محل لا في الاسم هو النصب الا ان المفرد مبني لتضمنه معنى من قال البتر في المنصوب بلا التي لنفس الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهها ومحلا كما هو مبني على ما الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا لا اثر لها ولا عمل في الاسم المبني والخبر مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده مرفوع محلا على انه مبتدأ والخبر المرفوع خبر له وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها هذا قول سيبويه وخالف الاخفش والاكثرون وقال القاضي في تفسير ولا ريب في المشهورة تبنى لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لانها تقتضيها ولازمة للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لا حد في المثال الا محل بعيد قوله مع كسر السين او ضمها مع القصر قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه فغير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر معه غير مشهور قوله فكانه لما اجري كانه جواب عما قيل ان غير اقائم مقام الا وبمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاحتج ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما اشتغل بالجر لاضافة غير اليه اجري اعرابه على غير لكونه فارغا كما اجري اعراب الجزء الاخير على الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واتى كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لا انه كان على المستثنى اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا او الا حمار الا ان كانت رجال في حيز النفي للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فرد اصلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل جماعة فهو مستغرق لجميع افراده لوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا ولو سلم انه غير محصور فصحة الاستثناء

صحته كيف والمستثنى يجب ان يكون جزءا من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال كم
كذلك صحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لما يدل على ما هو المتقدم من ان الاستثناء
يتعذر في غير محصور اذ الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل من قبيل ذلك ما جاءني رجل او رجال من قبيل المستثنى فكيف
يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكور محصورا ويكون الصفة لعدم دخوله قطعا نحو
عندي عشرة رجال الا زيد فنصبه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو وكان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني
جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس شيء مثلا اذن الا الصفة والاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع المنكر
المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء
متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشارح وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا زيد ليس بسديد **قوله** لعدم دخوله بالمرة في المرتبة
قوله بيقين متعلق بقوله دخوله فيه فاذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي
في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول **قوله** لم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع
على مذهب المبرد يجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا اذ يكفي في صحة الاستثناء تبعية الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحكم
لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال الرضي
نفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قليل واقل رجل يقول ذلك الا زيد الى ومتصرفاته **قوله** وفي الآية الكريمة بانه آخر كذا في اللباب وما قال الشارح
الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي ذلك
لكن الملزوم مجموع مركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيه بل يجوز ان
ينتفي بانتفاء احد جزئيه فيجوز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفته الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد
على المشركين القائلين بان مع الله آلهة تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا **قوله** المراد بعدية المسند
لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة وانما
يلزم الاستدراك في قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لانه لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها ما هو
بعد دخول كان صار المدخول اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصير الا ان يقال لا يصير اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان
بل اسنادا واحدا الى الآخر لانا نقول حينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال المراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معموليها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب
ابوه انما هو الجملة لا يضرب الا ان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لان الاسناد والجملة الى زيد ايضا كان حاصلا
قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما غير كان المبتدأ عن الابتدائية غير ايضا الاسناد الواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر لعد تقرر الاسم قوله وهو اقوىها لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلاثة لكون المحذوف
فيه ثلاثة كان مع اسمها فى الشرط والمبتدأ فى الجزاء ولموافقته للمعنى الذى هو مقصود المتكلم اذ مراده ان الكان نفس عمله خيرا لا
ان له اعمالا فى تلك الاعمال خيرا لان رفع الاسم الذى بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو
شائع كثير ونصبه بتقدير كان او فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ وايضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ
فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثانى اضعف واقبح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذى هو
خبره مع حذف المتعلق فى الشرط وكان مع اسمه فى الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة وايضا هذا الوجه مخالف للمعنى
الذى هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسط اذ فى كليهما المحذوف اربعة اشياء فى الاول كان مع اسمه فى الشرط
والجزاء وفى الثانى فى الشرط كان مع خبره الذى هو الجار والمجرور بل المتعلق ايضا وفى الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة
الى الثانى لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثانى له قوله فيمثل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام مشير الى انه زيدت كلمة
ما عوضا عن كان على تقدير الكسر ايضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شئ غيره واجب الحذف فالقول بوجوب
الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع فى ان جعل للتاكيد
والعوض معا فان قلت عبارة الشارح قدس سره مشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا
بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضى ما فى حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها هكذا قال بعض الافاضل
فكيف يصح ما ذكره الشارح قدس سره قلت يجوز ان يأول قوله زيدت كلمة ما ويراد به اوردت فى الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان
ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصود من ذكر مواضع زيادة ما ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف
وقال الجرمى والربعى والكسائى بزيادة ما قيل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التى ذكروها فى بحث الزيادة لزيادة ما
وايضا قال الشيخ الرضى فى بحث نون التاكيد ويجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى يلحق اواخرها ما المزيدة فى غير الشرط
اختيار النحو قللما يقولن وكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع وايضا قال فى بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من
اعمل ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضى فائدة الحرف الزائدة فى كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تتغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا تتغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد
فى اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينتقص منه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما فى حيثما واذ ما زائدة اذ وجوده وعدمه سواء
بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال فى بحث نون التاكيد كذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما فى اما تفعلن
وستما تفعلن واينما تفعلن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما واما ما ذكره الرضى فى بحث حروف الزيادة من قوله

١٩٣

وليست في حيزها اذ ما زائدة فليس معنى لا بل نقله عن النحاة حيث قال ولم يعد ما الكافة وان لم يكن لمعنى من
لما تأثير اقوى وهو منع العامل من العمل وليست في حيزها اذ ما زائدة لا معنا هي المصحح لكونها جانبين وهي الكافة
الا ما فيه ثم اعترض على النحاة فقال ويجب انهم لا يريدون بتأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الايهام
لا التي يزاد في العطف على المنفي والمنفي ومن من الاستغراقية انما من كون الحروف زوائد ويريدون تاثيره
ما لها من زيادة فيها وللمقدم منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشيء بل ينبغي ان لا يعد زائدة في كل حرف لا يتوقف عليه اصل
ان الرضي يجيء تمام نسب المحشي اليه على ان قوله ما لم يتعلق به غرض في الكلام نظ في عموم السلب اذ النكرة في حيز
فافاد ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد
منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية والمعنوية او من كليهما وهذا لم يذهب اليه احد **قوله** لانه اشهر قال الشيخ الرضي
كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت
تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى الظاهر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لم
الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن **قوله** ولا يبعد ان يقال آه وح يصح حمل مطلق اسم
لانه ح كلمة وهو [illegible] المنصوب بالمنصوب لفظا والتقدير الصحيح ذلك بحمل اليه تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل **قوله**
الاحوال المترادفة ما كان ذوها واحدا **قوله** ما بقي من الضمير المرفوع في يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة
ان يكون الاول منها حالا من شيء والباقي من ضمير في الحال الاول **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم
قوله بلا تنوين وان لم يكن لتعيين ما ينصب بلا انه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها
التمكين فهي شبيهة بتنوين التمكن وحذرا عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان تنوين
المقابلة ليست للتمكن **قوله** ما الكسر احترازا عن قول المازني فانه يفتحه بلا تنوين حذرا عن [illegible] الفتحة في الحركة [illegible] المبني بعد
معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى مما قيل طرد الباب على سنن واحد **قوله** في جميع هذه الصور ليست
لاجل انه قيد الغرض حتى يفيد انه لو [illegible] الشرط [illegible] ولم يقترن الجمل بالمفصل **قوله** حذف اللام فيه ان حذف اللام انما
للتاويل بالنكرة اذا كان اللام في المحسن لازما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان [illegible] اختيار الحذف على الاثبات
فتامل **قوله** بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته [illegible] من الحركات والسكنات اللفظ الاخر
لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه ومغايرا انما يعتبر في الوجه الاخر مع قطع النظر عن مغايرة الصورة
الاعتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد لمن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سها لان
من حيث الصورة متحد مع الثالث والخامس مغاير المعنى وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة في ستة بل زائدة
عليها كما لا يخفى بالتامل في هذا التركيب **قوله** بان يقدر لهما خبر واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون
الخبر الواحد المقدر معمولا للكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لهما خبر واحد فان قلت الممتنع هو توارد المؤثرين الحقيقيين
مطلقا قلت بل الممتنع في الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين واحدهما اللفظ والاخر ما هو من صفات اللفظ كالابتداء **قوله**

فهذا اى برفع الاول وفتح الثانى قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس وفى الثانى لنفى الجنس **قوله** والا
اى وان لم يتعين لعطف جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا باسم منصوبا ومرفوعا
لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا لنفى الجنس يكون مرفوعا **قوله** وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول
لنفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفى الثانى لنفى الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة **قوله** عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر **قوله** او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد على ما مر من الشارح قدس سره لعطف
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد المؤثرين الممتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الخبر
الواحد **قوله** اى تاثيرها اشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوى اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والحمل عليه يوجب
اخراج نحو لا رجل فى الدار اذ لا عمل لكلمة لا فى رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان فى هذه المسئلة **قوله** حيث لا يرجى ما قيد
به لان التمنى لا يكون الا فى المح او الممكن الذى لا طمع فى وقوعه **قوله** ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث
لما عرف من امتناع تنوين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قبيح **قوله** لمكان الاتحاد اى
لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى لانهما عبارتان عن شئ واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فالفاصل
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت فى الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه فى الحقيقة بيان
لقرب النعت من لا التى هى سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه وان كان
من وجه **قوله** والاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا **قوله** وتوجه النفى اليه لان الاصل فى النفى اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربه من لا
قوله اى فحكمه الاعراب اشارة الى انه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين المحذوف فعلا
والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف و
اما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كك لان قوله وان كان معرفة او منفصولا وجب الرفع معيد لتقدير الفعل بان يقال فيجب الرفع وايضا
فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله فحكمه الاعراب لا غير وكلا العبارتين صريحان فى نفى البناء لا مزية لاحدهما على الآخر فى الصراحة
وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفى البناء صريحا مع انهما سيان فى الدلالة على الاعراب فقط فلا يرد ما قيل الاولى
ان يقال فيجب الرفع ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** لمكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثير لا حتى يجوز فى اسمها الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوى فيؤثر فى بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله المظنة الفصل بلا المؤكدة وعلى ما قررنا ظهر ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفى فى
منع البناء كما فى المعطوف على المنادى ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** وسائر التوابع اى ما فى التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى اذ بالمعنوى لا يؤكد الا المعارف فلا يؤكد اسم لا لنكارته **قوله** ينبغى ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضى ناقلا عن الاندلسى ثم فصل ذلك فحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

صاحبه وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكم بجواز البناء في البدل عن المنادى ولو عطف عليه حيث قال وما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يتم معنا دون المتبوع كما تم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد قيس والثاني يا غلام بشر وليت اعربا با ابو يمين عطف البيان عنده بدل ثم قال واما التاكيد فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فان قيل لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء ان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو توهم كيف وهو مصرح بالجواز في الشعر وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المعترض وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف وهو انما ذكره مؤيدا الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال انه تحقيق لكن المقصود من العبارة انه اعتراض على الرضي قوله في جواب اراد بجواب الاخ لا غير اذ اثبات الالف مختص بالاب

والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل قال في مثل غلامين اراد مثل غلامين كل تثنية ولا يختص حذف النون بمثنى معين ولا بمطلق المثنى بل يجري في كل مثنى ومجموع قال لم يجز تركيب لا ابا فيهما لان لا ابا فيهما لا يصلح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل في الحقيقة تركيب

ال

صنه

يجب رفعه لكن يجب نصبه على ان اعملا قوله وهي زائدة وليست بافية لكنها اشبه النافية لفظا مكان ما النافية ثم دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ايضا ان كان الا النافية لنفي قوله ونافية مؤكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة وعند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بان الجمع بين الحرفين فيتفق للمعنى المقصود بينهما شتى كما في ان زيدا لقائم جاء اجتمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان تشعر بهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلكن لجنس التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فهل هو لا المشبهة بليس او لفظ آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انها في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كالت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء ...

كالا في ثمت وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة ...

قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة

٢٠١

ابن طرادة واستدل ابو عبيدة بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس ويشهد للجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات داثيم فانهم يقولون لات وان ولات هنا ولات اوان وتمسكنا الثاني في عملها وفي ذلك ايض ثلثة مذاهب ايض احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ احذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية لا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يتبع دعوى كون لات هي لا التبرئة ويقويه لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفي مرادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت لنفي الاحيان

قوله اي اسم ليخرج لو لم يفسر كلمة بالاسم لخرج الحروف الا واخرايض اذ المراد باشتمال الشئ على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشئ موصوفا به لاشك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشئ موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الاخير **قال** لفظا او تقديرا كان على الشارح ان يقول او محلا كما قال في المرفوعات وكون المصنف ذاكرا اقسام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايض وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال في المرفوعات او محلا وايض عدم الشمول للكل لا يقتضي عدم الذكر بل القول على وجه يختص بالكسرة **قوله** وما هو مشبه به اي ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه المصنف رح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف الجر في المضاف اليه لمشابهته للمضاف في المعنوي في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجر في المعنوية لنيابته عن الحرف كذلك يعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور **قوله** المشهور بينهم فان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة **قوله** اي ملفوظا كان جعل الشارح قدس سره لفظا او تقديرا خبر الكان المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوع كان واخواتها ذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان فيما كثر وقوعه قياسي ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعي عند الاكثرين وان اجاز المبرد

وقوع المصدر حالا قياسًا اذا كان المصدر من انواع الفعل كاتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه كذلك لان قطعا ادقطعا من انواع التوسط وتحوج الى اعتبار عمل العامل المعنوي بلاضرورة وهو ما في الواسطة من معنى الفعل لا يقال كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وعنده نكرة وذي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة وقد ليس كذلك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور. قوله حال كون ذلك المقدر مرادا حال من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه قوله وهو المجرور قيل ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي فمنه تحصيل صورة غير حاصلة قوله اي التقدير العرفي اي في الاصطلاح او تقدير الحرف المقيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو حسبت زيدا ومجيئة تاديبا قوله اي منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم وتحمل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على السلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه قوله لان التنوين او النون دليل آه هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين والنون من المضاف اذا كان فيه لفظا للمنافاة بينهما بين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو من حاج بيت الله وكم رجل على ما عليه البعض لان ما ذكره ولا يقتضيه الدليل المذكور والتزام اعتباره غير معقول لان اعتباره ان كان لاجل انه لا بد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية هي رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لا بد من فائدة لفظية هي رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل من اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لرفعه عنه على ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في حيز المنع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجب لاعتباره وجه غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاعم الاغلب ومثله كثير في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكره تحقيقا في اللفظ فتعسف بحت وان كان الامر آخر فيجب ان يبين حتى يتكلم عليه قوله لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا لا حاجة الى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويجعل قوله معنى في تقييد معنى مفادا له المضاف والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا للمعنى المضاف اذ لو حمل مفادا يرد اللفظية فانها تفيد اليه معنى هو التخفيف للمضاف فيها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف قال كضارب مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه معمولا فيه والمعنى ضارب في المصر وكريم في البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شيء مما يعتمد عليه الصفة ظ والقرينة على التقدير غير ظ واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكره يوجد في ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انها من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه ضارب في المصر وكريم في البلد فهو في حيز المنع وقال الشيخ الرضي نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل حتى يكون ما اضيف اليه معمولا قلت ما ذكره تم في الله خالق السموات ولم يتم في مصارع مصر وكريم البلد اذ المضاف اليهما على تقدير كونه معمولا يكون معمولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق

والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان لمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة فبالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جاز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل والمفعول بمعنى الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل لعمله فيه اقترانه بالحال والاستقبال او قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع السببي لا غير فيغير زيد ضامر بطنه ومودب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو وفيه بحث لانه ان اراد انهما لا يضافان الى شيء من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره عمرو نحو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من معمولهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه فيما نحن فيه لا يصلح فاعلا ولا مفعولا به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا نخ عن خدشة لانه يحتمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين فيكون مفعولا والحق ان المثال يكفيه الفرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع قوله اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره اي الاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي وان كان يقع بعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي التبيينية وشرطها من التبيينية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير قوله الصادق عليه وعلى غيره اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القدر لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى من لانه يتناول ما اذا كان احد الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيهما ممتنعة فضلا عن ان يكون بمعنى من قال احتاجاله ليشترط ان يكون المضاف ايضا آه قوله واما مساو كليث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الفاظ حتى يكون المساواة له معنى وللمرادفة معنى آخر بل المقصود انه لا يضاف اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام وفيه انه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

لبيان ان انه اصل تجي منه المضاف يفيض منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع هذه الاضافة البيانية ثم كيف وثلثة دراهم ونحو
دراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضي مع ان المضاف اليه فيه ليس اصلا بالمعنى المذكور ان اراد ان ذلك بان
يكون اصلا بوجه من الوجوه فذلك جار في جميع المواد ولا يختص بما في المثالين المذكورين وليس العلم فيها اصلا
الثلثة والاربعة المراد بها المعدود وباعتبار ما لا يقع المعدود واصل بالقياس الى العدد لانه لبيان كميته لانا نقول ليس المراد بالثلثة
الاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود ولان الاضافة فيها بمعنى من ومن التي تتعلق بها الاضافة وهي المبينة وشرط
من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود لا نفس العدد
لا ان يقال ان الاضافة تعتبر بالنظر الى لفظ العدد او يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل
من حيث انه مبين ثم انت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه
اصل واما اضافة جرد وقطيفة بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ يجعلون نحو جرد وقطيفة بالتاويل
كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين او الجر ويحتمل ان يكون من التخفيف
من غير ما كان خاتمك والاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل حيث قوله بدل الكل اي بدل هو
من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما تشبيها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيهما ليس
اصلا للمضاف **قوله** معروك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيد ان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره و
متفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان النحاة قالوا ان الاضافة
للبيان تختص من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين
وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ يقع الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال مما يرد مما
ذكره من القاعدة ومتفرع وقبل العلم بالقاعدة وان كان العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث انه كيف يكون
الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم الاحد ولا علم للفقه ولا شجر للاراك وما ذكرنا يعلم
من النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها قال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العرب صرحوا
لا بيته ولا يظهر ما دعاهم اليه **قوله** ولا يحتاج فيها اي في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي تكلفها
من لم يعتقد انه لا بد من اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل السندي في تصحيح اضافة كل اليه من ان كل الاضافة جزئيات كل
..... او الافراد ... الى ما يلزم ما يستعمل من الاضافة
..... لزم استعمال كل بدون الاضافة وهو
غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة للاضافة وانت خبير بان العكس انما يلزم لو استعمل
في العبارة هكذا وليس الامر كذلك بل هو مجرد فرض والتكلف ما قاله السعد فيما قال البعض ان كل الاضافة والجزئي والافراد نحو ما
يا انسب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتقسيم اضافة الجزئي الى الكلي ما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الافراد ويمكن ان
حرف الادباء على ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ... ما يلزم سواء ... كما تقرر في الميزان

كلا للاحاطة كما يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الادباء ان الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص
اذ الكل انما يكون عاما بالنسبة الى الدراهم اذا اريد به الافراد واما اذا اريد به الاحاطة فلا **قوله** من كل رجل وكلواحد بيان
لقوله بعض كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد ازيد من ثلثة **قوله** رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكافي في الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة واختصاص كقول احد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة **قوله** قلت نعم
لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة لما اعتبروا ادنى الملابسة في الاضافة بمعنى في للرد ينبغي ان يعتبر ذلك ايضا في الاضافة
بمعنى من وعدم اعتبارهم ليس الا لما ذكره الشارح واما انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة
الفاعل فينسب اليه فالاضافة اليه بمنزلة التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا فهو غير مضر لما ذكره الشارح قدس سره
لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو ممنوع كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو ادنى الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا
فهذا لا ينافي ثبوت الاول وجها ايضا فما معنى قوله فافترقا وان اراد ان الوجه ما اذا ذكره اليه لا ما اعتبره فلا بد له من دليل فانا
من وراء المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو المتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممنوع كيف ولا اعتداد بكثرة الادلة
قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا تقدير لمتعلق اليوم فلا يرد ما قيل الظاهر ان
في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضربا في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** لان المثبتة
الكيفية في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد السند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى
حضور المضاف في ذهن السامع **قوله** على معلومية المضاف اي على كونه واحدا مشخصا معينا قال الرضي اذا قلت غلام زيد
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في فرد غير معين يكون
المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند
الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة لفظية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن
لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كل لام التعريف
لا معنى له للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام للعهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا
عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول في ادخل السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد
ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم لبعض من جملته بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالرؤية في قولك رأيت اسدا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما
مختلفان ومن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني * وكذا مررت بالرجل مثلك وبغير
بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه حسن لقول بان المعرف باللام للعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف حقيقي له لفظي ولا يتيح اليه منه ايراد قول الرضي دليلا على انه خلاف وضعه

قوله نكرة اي جعل ذلك العلم نكرة متعين بان يصير مؤولا بواحد ما غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى انه جعل نكرة حقيقية

بل المراد ارادة هذا المعنى مجازا اي والنكرة ما وضع لشيء غير معين قوله بان يجعل مثلا فيتنكر بطريق آخر قوله اوالمراد به تجريده

[illegible] بان التجريد الكائن مقتضيا سببا لوجوه

[illegible] يطول الكلام قليلا فائدة ولانه يجوز

مجاز من التجريد فقوله عطف تفسيري له قوله مع حصول الاصل وهو غير متصور اذ لا يتصور الشروع في التعيين فضلا عن اتمامه

فيه تقليله وبهذا اندفع ما قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك

في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مفيد

لزوم تعريف المعرفة لان المقتضى بالجمع مثلا لا تعين باللام متعينة ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالي

على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد بالمنافاة في اللفظ فهو ليس من باب التحصيل حتى ان المعرفة

من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه بشدة الامتزاج صار لفظا واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانما يعين بعد ما

آخر ان قوله لم يبق معناه قوله تعين صار مستلزما لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء ويحتمل ان يكون

قوله تعين صارت شرطا وقوله لم يبق فيها اجزاء لان معناها فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلوميتها بعينه بدخول اللام كما هو

الكلمة فما تعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير فيشكل توجيه تعليله وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في

ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالتوجيه في الجواب ان يقال ان جعلهما علما في [illegible]

بجعل التعريف انما باقيا فليس فيه تضييع جعلهما علما ولا تحصيل الحاصل وفيه بحث لان العلمية لا تكون للتعيين بل لجعل التعريف

تقديرا [illegible] العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم فان جعل التعريف لم يلزم تحصيل الحاصل قوله من تركيبه تقديرا باجتماع

ما في التقدير تركيب مثال هذا التخفيف مطلقا يقابل التعريف والتخصيص فالحصر فائدة اللفظية في التخفيف على انه لا يفيد التعريف

والتخصيص فاليه اشار بقوله لا تعريفا ولا تخصيصا وكلمة الا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب الا انه كثير في عبارات

العلماء كما حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد لا توهم التخفيف اللفظي والمعنوي

وهو اللفظي من الحصر ليعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ ليعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة

والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جوار في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية وايضا قال ويجعله

معدودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين وقال العلامة التفتازاني في شرح

الزنجاني ولكونها اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل في قوله في اللفظ لا حاجة

بحث ان اضرها ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر ظاهرا ومتضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا التخفيف في اللفظ

لا في المعنى فلا يفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير الانفصال لان الصفة عامل في محل المضاف اليه رفعا او نصبا

فالاضافة هو مجرور في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف مقدر معنوي فيكون الاضافة في الحقيقة منفصلا فكذا في الرضي وذكره ان مثاله

بالفعل قوية لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للمعمول فاذا عرفت فالعطف على محل مجرورهما جائز عند من قال العطف على المحل له شروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فتزفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرو خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المتوفى للشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل هذا ما ذكره صاحب المغني ولا انحصار في وجود الشرطين الاولين في المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب لاسم الفاعل والمفعول القوي عملهما وهو موجود وطالب للعمل ولذا كانت الاضافة كلا اضافة ووجود الاضافة بالفعل لا يجعله في حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا اضافة واليه لو كان كذلك لكان ليس في قولك ليس زيد بقائم في حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز فظهر ان ما ذكره صاحب المغني وهذا ضارب زيد وعمرو بالخفض زيد وبنصب عمروا باضمار فعل او وصف منون واما العطف على المحل المخصوص فممتنع عند من شرط المحرز فعل تامل لنعم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من اللفظ على ما مر **قوله** اما في لفظ المضاف فقط وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي **قوله** واما في المضاف اليه او لفظ المضاف والمضاف اليه معا في الحسبي او في لفظ المضاف فقط نحو حسن وجهه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله لم يذكره لكونه مختلفا فيه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ومنعها ابن بابشاذ **قوله** القائم غلامه بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا حذف الضمير من غلامه فيه انه وان حذف الضمير لكنه ابدل منه اللام قال الرضي جئ باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطرد او في غيره ايضا عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لما ان الضمير كان متحركا واللام ساكن فاللام اخف من الضمير صرح به الشيخ الرضي **قوله** واستتر في القائم فيه ان استتار الضمير في مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة بالسبب لا يدل على صفة للموصوف في ذاته والاستتار انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح وان لم يدل على صفة له يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى لجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببية صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببية على صفة نفسه فان قلت اليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض ثور على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضي **قوله** واضيف القائم اليه اي الى الغلام لكن بعد جعله منصوبا تشبيها بالمفعول اذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة النعت الى الموصوف في الاصل اي المعنوية فلا يجوز في الفرع ايضا اي اللفظية **قوله** والمراد ان المشار اليه آه ويمكن ان يقال المشار اليهم كل واحد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل عليحدة ولا محذور في ذلك لفرع على وجوه التخفيف وانتفاء التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجوه التخفيف وافتقار التخصيص تجوّز انّ الضارب زيد والضارب زيد اذ لو افادت التخصيص لقبحا

او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد **قوله** ولا شك انه لا دخل لانتفاء الاعلى

لانتفاء التعريف اذا التخصيص في جواز الضارب زيد والضارب زيد لم يكن ولو افاد التعريف لامتنعا للزوم تحصيل الحاصل

ولو افادتا التخصيص قبحا او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب **قوله** وعلى هذا

بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه

متفرع على الامرين وجماع التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على

امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى مما لم يسق كلامه حيث قيل

بجمله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا وزيد وتعليله البعض وليكن تقديمه ان النفي

متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما جعله المصنف يعني ان النفي متقدم في الذكر وعبارة المتن حالية

تقتضي الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري

آه فان قيل ان النفي وان كان متقدما على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس فيه ما يكون من وجه ثم قوله الا ان المقصود

الذي معناه اثبات شيء ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات لم يكن وفي التقرير الجديد ان المقصود ان معناه ذو فيه كان تقرير

الصواب مقصودا هم لك وانتفاء اليه مقصود لهم ثم اد شاؤه بان اللائق بسوق الكلام منحصر في توجيه ممنوع اليه كيف وقد

فقط يلزم بطلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار لا يجوز ان يقدم

الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد وكذلك يصح ان يقدم اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط لا

لتوجيه غير لازم لتوجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل بان يكون المعنى بناء على ما ذكر بانه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب

التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه

ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي وللوجود شرف على العدم ويمكن ان يقدم النفي والاثبات مقصود وان معاني الحصر

والفرع الاول ثبت ابدا بخلاف الثاني فانه يثبت الاثبات فقط والمثبت لما اقوى فتقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة

الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعي عين الدليل او جزء منه

على التقدير من يلزم توقف الشيء على نفسه انما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيد ليلا

عليه ولا جزء منه بل علل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمحذور فيه ان الجواب غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع

الضارب زيد اول المسئلة فينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم

من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الجواب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فما قيل ان في هذا الجواب استدلالا على

امتناع الضارب زيد بضعف الجواب الآتي الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بموجه والمحكان من وجهه **قوله**

رفعه على الفاعلية وهو قبيح لخلوه عن ضمير الموصوف **قوله** ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب

تولية للوجه وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكارهم انفطال النصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز **قوله**

يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة **قوله** اي لمحموليته لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما في باعث التاويل والاول احق ان يشار الى التاويل فيه الا ان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني اشعارا بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار لجريانه على الطريق السابق لا كونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح **قوله** وانما جاز بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز بل اعتباره لا نه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى ه نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان **قوله** فاتحد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على التقدير كونه مصدرا مجهولا هو الضاربك كما ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز ايضا الضاربك **قوله** ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال العرب ضاربنك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين **قوله** ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان كما سمع من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصلة لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال بحذفه **قوله** وحصل التخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين للاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه فما قيل حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيئ من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه **قوله** من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة متعلق بقوله ثم حمل فالاصل ثم حمل الضاربك على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة اي من غير اعتبار حذف تنوين المعمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظاهر من عبارته قدس سره **قوله** لانهما ليسا من باب واحد وهو ظ لكن يرد عليه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر وفي صورة النزاع ايضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح وذلك لان الضاربك وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشيئ لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع كيف وفي المقيس عليه هو الضاربك ليس فيه شيئ مما ينفصل الضمير لاجله عن العوامل اما انه ليس فيه التنوين الذي به انفصل الضمير لكن العوامل لاجله فظ لان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام واما انه ليس فيه غيره فظاهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس فيه تخفيف له اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله ويعلم من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في احسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة **قوله** المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة فقوله صفة مفعول بالرسم فى عطه لقوله المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين بتقدير ان الامر

والتانيث لان المصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث قوله معنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ بالشئ وهذا

لايستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر بواسطة حرف الجر وكذا لا يستفاد من الاول فكيف

يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العاقل مع

اختلاف معناهما ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العاقل من الاضافة اللفظية بجعلها كلا اضافة

لكونها فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لا يقوم مقام الآخر فى الاستفادة

فلا يقام تركيب اضافى وزيادة المعنى الوصفى قوله وهو قوله فذكر الضمير الراجع الى القاعدة بتاويلها بالاصل والقانون او باعتبار

ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ

على التقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره قوله منطويا عليه اى مشتملا عليه غير محتاج

الى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحده الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس

حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون بمنزلة الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان تخييل الجامع مسجد...

حيث قال يجوز عندى ان يكون مثله اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان تخييل الجامع مسجدا مخصوصا

والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الى هذه

الجنسية لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الفاضل من الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة

العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فضمير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه

ما اورده مولانا عصام الدين من التشنيع الشنيع قوله حتى صار اى جرد كانه اسم غير صفة فى انه استعمل بلا موصوف فاضافته

الى قطيفة للتخصيص لا لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفة للقطيفة ولذا

قال الشيخ الرضى ان المعنى شئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين قال لا فادة اما

التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما

التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين المتقدمين قوله اى بعير فاضار فع توهم من

يختص على معنى بعير او تخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيها خفاء اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين

اليه على الموجود واما اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم

والموجود فلا خفاء فى كون العين اعم من الشئ قوله يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا تعيين الاول

للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو

جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه حمل

عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى

من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله

يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني

سعيد كرز اي ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم

هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لانه

ان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل بانه لا يصح العكس اصلا اينما وقع سعيد كرز فهو ممنوع وقوله لانهم ينسبون آه ان اراد به انهم ينسبون

الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فهو ممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وتكلمت بسعيد كرز على ما ذكره

وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام

فيه لكن لفظه يشعر بانه لا ينعكس التاويل على الدوام **قوله** قلت جاءني مدلول هذا اللفظ هذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول

بواحد من سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه به كما

يذكر حاتم ويراد جواد واول ٣ بمدلول واضيف الى كرز اي جاء مدلول كرز والتاويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر

مسماه بصفة والاول وان كان عاما الا ان الظاهر ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فتعين في هذا المقام

تاويله بمدلول **قوله** لان قصدهم بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة باضافته الى ما ليس فيه احتمال لكونه

اشهر واللقب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا بالعكس

نظرا ان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا **قوله** واختلف

في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون

هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن

الساكنان لكان الاصل اختيار الفتحة اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا

في ان السكون هو الاصل ثم **قوله** حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي هي حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف التشبيه فانه يصح

ان يقال كزيد اخوك **قوله** او حكما كالباء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداؤه

حكما لانه لاستقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض **قال** ولا القلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير هذيل **قوله**

بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمى لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا

يترك الامر المطرد للالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كذا

في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع

انه ليس كذلك لانهم عللوا ترك تعليل **اقول** واعوار واسوار وتقول وبيار وجواد طويل وغيور للالتباس وقالوا ان ترك

الادغام في قردد ومهدد للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز

ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها **قوله** فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان اولهما ساكن

وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة فما كانت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل

قالوا وما والنار في يوم مما اجتمع المثلان في كلمتين واولهما مدة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المد مع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المد انما هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** قيل سلمي

اه قيل هذه العبارة لا تخلو عن خدشة لان المقصود منها ان قليل القليل يمكن ان يقال لانه اذا اضيف وان كان

المقصود تقييد القليل فهو شرط مستغنى عن الجزاء المتقدم بما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء

ومثل هذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الفتحة قبلها لغيرها ان اراد بقاء

الفتحة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فقيل مسلمي حيث لم يقل مسلمي ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هي

في غير المغيرة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما معا

في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قدم الاخ لكونه ابعد عن خلاف المبرد خلافا بينا على السماع والسماع انما هو في الاب

فقط وانما خالف في الاخ لحمله على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا

على الاسلوب السابق **قوله** لتقاربهما لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان

فعل بفتح العين صحيحة يجمع على افعال وقد جاء جمعها عليه كاباء واخاء والخ وان كان اخ مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه

على اخاء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امرأة فانه صرف العبارة عما هو الظاهر المتبادر في امثال

هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكارا لان ينسب الى المخاطب انه قال حمي وعدم صحة القول في الامل **قوله** لئن

نقل بعضهم وهو ابن بهشش وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف في ان

والصحيح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي وهو صحيح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع

خوف سقوطها العين للساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع

تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالفاعلة الوصفية يجمع على فواعل قلت يدل

على ذلك شهرة التابع في الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعه والقول بان التانيث باعتبار

تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقتها **قوله** اي متاخر اشارة الى

دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع فلانه انما يخرج

لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثاني

فوصفه بقوله متى لوحظت سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا

او رابعا عبر عنه بالثاني اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة

لا بحسب الذكر فبهذا التقرير لا يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المتقدم على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح

حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اي متاخر وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن **قال**

قوله ناشئ كلاهما التقدير يتعلق الى روصفه بقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة

قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز اعماله ومع ذلك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس

بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الجملة بقي ان المناسب ان يقال ناشئين

لان الموصوف ومتعدد اذ المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب في الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة **قوله** لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا او عمل فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا فالعامل انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وهو ماخوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي حيث قال دفعا لما ذكره الرضي في رد ما قال المص من جهة واحدة ليخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تميزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلت بتغير الجهات بسبب تغيرا ما كلوا حد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات في نحو جعلت زيدا عالما فاضلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تتغير اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع لا تاعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاء زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت تابعا يتبدل باللفظ فقط والمراد ما هو تابع يستحق سابقه تقدما عليه برتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ايضا ان يقول بتعدد جهات في العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وامثاله مما كان الحال المجموع الا انه اجرى الاعراب على الجزئين بتكرار الحال والمعرب عين الاعراب لان الثاني فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الشارح قدس سره لان المجئ المنسوب آه انه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاء غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئ من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الا وحدة ذكرت للمدح والذامة للذم والبعض قد تذكر للترحم او التاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيها الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافي ان يتعلق الفعل بهما معا فتكون

ثبتة الفعل فيها الموصوف فقط في غير المتبع وكذا عطف البيان والتاكيد اذ نظرنا ان النفس في جاءني ابو حفص عمر ونفسه
كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما انه منسوب الى المتبوع فقط فلا بد له من دليل فان من ورد المنع وكذا في جاءني زيد
وجاريه لا عمر واذا الفاعل احد الامرين وهو لا يتم بدون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعمل فيهما الرفع معا قوله نسبته
او حكما تعميم لقوله لفظيا قوله ليست في موضعها لانه لاحاطة الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا
يليق دخوله على ما يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والماهية وحدها او مع الجنس وبها يحصلان
ليسا بمجردين بل مقيدين بتشخص الافراد قوله و قوله حيث اردت بدل منه او عطف بيان وقوله الى بدل بيته صفة للتي على معنى
بعد التفسير او حال من متعلق فعل يفهم من نسبة الخبر وهو احتراز الى المبتدأ اي نسب اليه الاحتراز حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور وقوله
احتراز خبر مبتدأ قوله دلالة مطلقة اشارة الى ان مطلقا صفة لدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو مذكر والدلالة مؤنث
قلت صح نظرا الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انفهام المعنى منه او عبارة عن
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما ما قيل بجعل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال كونه دالة
عليه مطلقا غير مقيدة فليس بجيد اذ لا كان من وجيه قوله احتراز عن سائر التوابع اي باقي التوابع غير الصفة فان البعض وان دل
على معنى في متبوعها الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لا يعم والا لدل التابع في الامثلة المذكورة هيئة
تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع ايضا من جملة هيئة كيفية مع المتبوع والقول
بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية في غير المنع قال السيد المحققين سند المدققين في دفع الايراد بالامثلة المذكورة
في حواشي الرضي هكذا قد ذكر المصرح في بعض تصانيفه ان ما يذكر في تحديد الالفاظ يراد ما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المفعول به
ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان جملة انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى في متبوعه
وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة الجمع للقوم وما كون القوم شمول المجيء فامر لازم لا مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على حال النسبة
قصد الا على معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هنا وبما ذكره الشارح قدس سره وما نقلناه عن السيد ظهر انه لا حاجة في اخراج
عن التاكيد الى ان يعرف النعت على وجه آخر وتقييده بقيد غير الشمول كما فعله الرضي وتبعه العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني قدس سره
العزيز حيث قال في المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بغيره
عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وظهر ايضا ما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف
المشهور المذكور في الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامرين احدهما ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله
تابع وثانيهما انه يصدق على التاكيد في قولك جاءني القوم كلهم لانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول وثالثها انه يصدق على البدل
في قولك اعجبني زيد علمه فانه يدل على معنى في متبوعه وهو غير الشمول فللاول حذف قيد مطلقا وللثاني ذكر قيد غير الشمول وللثالث
زاد لفظ ذات ليس بشيء اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد
والبدل والمعطوف وايضا على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس مضايقا ولو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج بقوله تابع
لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره في حواشي الرضي حيث قال هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه جعل

وذلك احتراز الدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتاكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بما ذكره السيد قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التاكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم في هذا التركيب نعت نحوي مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى واما ما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهر متبادر بل متعين وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في التركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيئا آخر مدلولا للعلم يقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه فلا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قائل وانه يخرج بقوله غير الشمول بعض افراد المحدود ومثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه هو الشمول واما ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير قولك جاءني زيد اخوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الذكورة فليس بوارد فتدبر **قوله** ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء **قوله** فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه **قوله** انما هي بخصوص مواده يعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة ليست مطلقة متحققة في كل بدل ومعطوف وتاكيد والا لما تخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم لطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي **قوله** لا تجد لها دلالة نعلم انها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة فخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبها مع متبوعها على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بحيث لو جعل مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا ككونه حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه **قوله** ولم يكن هذا مرضيا للمصرح رده انظر ان الجملتين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود فهو بتقدير لا بقرينة السابق **قال** اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاء رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستعمال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز ويحتمل ان يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى **قوله** اي لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لا القصد للدلالة في النعم اذ المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صفة الحال ان يقع لفظا **قوله** التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة فان التعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا اورد بعضهم قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرف من النسبة لان قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة يحمل وصفها الا ان هذا انما يرد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة منحصرا فيما ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده وما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائية كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقيل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي الثابت في نفسه الطلب الذي هو ليس حاصلا معه ما اشار اليه فلان الاخبار الوارد على المستحيل غير ثابتة الفائه مع انه خبر كقولك المستحيل الذي لا يقبل امتنع الحكم عليه **قوله** الا بتاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة ثابتة للموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب المتكلم فاذا قيل جاء رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة هذه الحيثية فكانه قيل جاء رجل مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك بمعنى انه يستحق ان يقال فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يؤمر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصح ان يقع نعتا او خبرا او صلة واما اذا اول بمقول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير صفة من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ او الموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمقول او المستحق لان يؤمر بضربه لا بد منه في مقام الامر بخصوصه ليعلم احسن الحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان يأول بواحد من هذين التاويلين لكمال الاستحقاق ويجوز ان لا يأول بل يحكم بكونه نعتا وحالا من احوال المبتدأ والموصول نظرا الى ان مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشئ وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فقد اوجب التاويل مقول المستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيار اللطف بين الابلغ وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فان قلت هناك تاويل اقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه بمعونة حذف المضاف فهو احق بالاعتبار مما قال ورده الى الخبر قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاصه بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقع رجل اضربه الا في الامر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في مقام الامر

يضر به ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** لبعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتهر تاويل الانشاء الواقع جزاً ونعتاً وصلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة **قوله** واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبطة به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدأ بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكوراً او مقدراً اما مرفوعاً او منصوباً او مجروراً ولعل وجه ان المبتدأ لابد له من الخبر فينصرف المبتدأ الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير **قوله** اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قيامها به حقيقياً نحو جاء رجل حسن او اعتبارياً نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والاشارة وان كان حاصلاً في المشار اليه الا انه ليس قيامه بالمشار اليه امراً حقيقياً بل هو وصف اعتباري **قال** او بحال متعلقه اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقه اي يدل العبارة على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلاً كون غلام الرجل حسناً وصف اعتباري للرجل والجملة جعل حسن المسند الى الغلام وصفاً للرجل وصف اعتباري له فهذا الوصف وان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه حسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله يعني بصفة اعتبارية يحصل له آه لانه يأول نحو مررت برجل كائن غلامه بقوله مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور الحسن ما هو مأول به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جارياً على رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفاً بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق **قوله** الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاولى ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لاغير **قوله** لان فاعله هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ومنه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل آه مغاير لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه آه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاء في جمع المونث واعترض عليه ان الصفة وان كان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنيته وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضاً معاً لكان وجهاً الا انه يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع اصطلاحاً توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظاً والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكونه للتثنية والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلاً صرح به النحاة نعم يكون الصفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلاً حرفاً والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا في المغني قال وحسن قاعدة غلمانه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قاعدة بالا
بل وجب قاعد بالتذكير قال وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز
وسلاسل وجب الافراد لافراد الموصوف قوله الجمع فيه فاعلان في الظاهر الامر بادية من غير امعان النظر وعلى
هذا الايراد ما قيل الاولى ترك في انظر للاتجاه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون النظر احتياجا الى تعليم
قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الحمل على المفرد ولا عند
من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة ايضا قوله
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اي ليس في لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات اما في المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا في الغائب
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ وان كان ذلك اللفظ صفة وذلك لا معنا مع اللفظ وان كان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه
ليس في لفظه اشارة اليه بخلاف الصفة فانه في لفظها اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمي وذو مال وخاتم واي رجل
وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كما ان اي رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية للذات لم لا يجوز ان يكون الضمير في مقام
رجوعه الى معنى المشتق مشيرا الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضي وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل
على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل الضمير عليه كقولك زيد كريم وهو
هو الا ان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم على هذا ايضا
في التعليل ان يقال الموصوف اخص او مساو ولا اخص به ولا من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضي فالعجب
من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذي ارتضاه الرضي واورد ما زيفه الا ان يقال الدليل المرضي يعلم من قوله الآتي والموصوف
اخص او مساو مع قول الشارح والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل
آخر ايضا الى انه صحيح وليلا تلويحا الى ان المناقشة عليه دفعا قوله او الموصول الذي اوله اللام نحو الذي والتي والباقي وبها
لمشابهتها لفظا اللام المعرفة في كونه على صيغته فصار عند الخليل من باب اي الموصوف كذا في الرضي قوله اي باب اسم الاشارة
مشيرا الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية والظاهر ان هذا محمول على خصوصه يراد من ذا
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب قال بذي اللام اي بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زائدة
فيشمل الذي واللاتي وغيرهما ما اوله اللام قال الرضي والمختص ان الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية
قوله لانه يتبين به اي لظهر بالعالم الواقع صفة لهذا في قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص
بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شيء آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه
رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من وجهين
كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغي فقال ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم
لكنه موصوف قوله اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه فسر المقصود الذي ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله
متعلقا به بالمعنى المجهول بجعل فاعله النسبة وبالنسبة متعلقا اشعارا بان لفظ المتن مصروف عن الظاهر اذ المقصود النسبة

نسبة التابع لا ان التابع مقصود بالنسبة فظهر ان سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود والراجع ضميره الى التابع اذ يصير حاصل المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة متعلق بالقصد وهو متضمن الفعل وليس المراد انه متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق به القصد بسبب قصد نسبته او نسبة شيء اليه والمراد من النسبة النسبة التي يحصل للتابع اعراب بواسطة الشركة فيه مع المتبوع وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف في قوله والنواعد رفع ونصب وجر اذ المعطوف عليه ليس منسوبا الى شيء حتى يكون المعطوف اليه منسوبا الى ذلك الشيء بواسطته اذ المنسوب الى قوله والنواعد المجموع لا كل واحد فلا وجه لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يقتضي بعضية كل منها فالمعطوف مقصود وبهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد منها بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فارادتها في حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني من جوع

قال بالنسبة لو في الكلام قيل اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك وجاء زيد وعمرو فان اخوك ان كان مقصودا بالنسبة مع المتبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد وفيه بحث اذ لا انتقاض على تقدير عدم القيد كيف وزيد في جاء زيد وعمرو ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه لا بدل اخوك منه فظاهر ان اخوك ليس الا من زيد المذكور في جاء زيد وعمرو بل هو مما ذكر قبله كذا لا يصدق على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظ وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق العام لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى القيد قوله يخرج بقوله اه القائل الشيخ الرضي **قوله** واجيب بان المراد قيل هذا الجواب غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا توطئة ذكر البدل وذلك لان المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاء في حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمارا وغلط النسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود او غلط بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو معتاد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك ان كنت متعمد الذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظاهر ان المتبوع في القسم الاول ليس توطئة لذكر البدل بل مذكور غلطا لسبق اللسان اليه وكذا في الثاني لانه مذكور لنسيانه المقصود وكذا في الثالث مذكور قصدا لا التوطئة البدل فلا يكون التعريف مانعا لدخول الغير فيه فلا يصح قول الشارح ولا تتم الحد بها ذكر جمعا ومنعا وقد اجيب عن المعطوف ببدل ان المعطوف عليه بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء ببدل الراي فكلاهما مقصود ان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان وفيه بحث لانه ان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط مطلقا صريحا محققا فهو مسلم لكنه يشكل بالقسم الثاني والثالث لان المتبوع في القسم الثاني مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفي الثالث مقصود دائما وان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا ممنوع كيف والمتبوع في القسم الثاني والثالث مقصود وقوله لابتنائه على سبق اللسان جار في القسم الاول لا الثاني والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون مقصودا اصليا الا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع في بل ينبغي ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يتجه ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجيه والكان من وجيه وذلك لان عدم كون المتبوع مقصودا من وجه في حيز المنع وكيف وهو مقصود

ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر **قوله** لما جيئان مقتضيان الخ ان يكون المقتضي لرفع الصفة مرة

زيد مثلا اما اقتضاء الجهة الاولى فظاهر ان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما اقتضاء الثانية فلان الصفة

كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة وللمعطوف كالمعطوف عليه في اعرابه باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة

صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد والمقتضي لرفع الصفة واحد والكان المقتضي لمقتضي الرفع متعددا وهو ممنوع

فالمتبع اصطلاحا هو توارد المؤثرين المستقلين على واحد والفاعل والآخر صفة من صفات اللفظ لا مستقلا فلا امتناع من ان

يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظين ولا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ لكونه صفة لزيد وكونه

معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحو حتى لا ان المعطوف كالمعطوف عليه في الاعراب باعتبار ما قبله الحقيقي

تعريف الصفة النحوي عليه فظاهران منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة

نعتا كما يا حضرتهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فانا ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين او

ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد **قوله** لتاكيد اللصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان اتصافه

بها امر ثابت **قوله** وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولعله وقع سهو في شرح المفسر

هذه الآية على ما ورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم **قال** ح الدولا بالمنفصل ثم عطف عليه اشار الى ان العطف

ليس على حقيقته بل بمعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف وليس

كذلك بل العطف مترتب على وجود التاكيد بالمنفصل **قوله** وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه

باعتبار ما قبله فلما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم الثاني المعطوف عليه ايضا تاكيدا لا يقال العطف على المؤكد ايضا يستلزم

ان يكون المعطوف مؤكدا لانا نقول لا نسلم ذلك كيف ويكون المعطوف عليه مؤكدا لم يحصل ما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف بل هو تتمة

حين المؤكد فهو من تتمة المؤكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا واعلم ان اسم كان

في قوله وكان يلزم ضمير الشان **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قبل الا ان بوجود المنفصل او بطول الكلام بالمنفصل الخ

بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لا احتيج الى تحصيل الاختصار

بترك التاكيد فتامل فالحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي يحصل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه

لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل موخرا عن المعطوف فانه والكان الكلام طويلا

بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يعارض هذا النقص الى التاكيد بالمنفصل

وايضا ما قالوا انكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كان الكلام طويلا في ضربت انا اليوم وزيد

كذلك بعينه في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح

الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **قوله** هو الاولى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واذا عطف

على المرفوع المتصل اكد بالمنفصل الوجوب الاستحساني **قوله** حرفا كان او اسما اعادة الاسم ليس على الاطلاق بل اذا كان

اورد ولهذا الغرض كبين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين اعيد للعطف لانه اورد للمعنى والا يلزم اضافة البين الى المعرفة مع انه ليس كذلك اذ البينية لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم يتشخص ايراده للعطف فلا يجوز فلا يقال خلا بك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة **قوله** انفصاله عن الفعل بتقديم المفعول والظرف والجار والمجرور عليه لنكتة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل على جاره بتقديم ما ذكروا ما الفصل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تعالى فبما رحمة من الله ولا بقولهم ضربني من غير ما جرم على ان زيادة ما مع المضاف قليل ملحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها **قوله** اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يظهر في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة **قوله** مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في الله لا فعلوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون حينئذ قسم السوال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش رضي الله عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبتت بطريق التواتر وليس لاحد ان يتبدع برائه في كلام الله تعالى شيئا لاسيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر ليبطل اكثر استشهادا انتهى هذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي لا يخلو عن ضعف وظهر ايضا ضعف ما قيل ان هذه القراءة شاذة **قوله** جاؤني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم او اعجبت جمالك زيدا انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال **قوله** قوي معطوف على يخرج في ليخرج المتصل لفظا بل المتعين ويقوي **قوله** كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبني الاصل وبالبناء كونه مناسبا له ولا انه من الاحوال العارضة له من حيث نفسه **قوله** لقصد عدم التعيين لحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير على التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة **قوله** او محمول على نكارة الضمير بان يشار بالضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ لازم لحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا فهو ليس بجواب آخر واما الشذوذ الذي جعل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة **قوله** لم يجز في تركيب ما زيد بقائم قد مر ما عليه وله **قال** فتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجه الصحيح الخالي من التقدير **قوله** على ان يكون خبر الا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا ذاهب ...

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس بحث ان ينبغي لانه لم يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذ الرفع متعين والوجه محتمل فما قيل لا يتجه احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل له لانا نقول المقصود نفي العطف الا نفي احتمال آخر فلا ينافي ابتداء احتمال آخر فليس لموجه وان كان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا دخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر

ويعقب المعطوف عليه اي الذي عطف عليه **قوله** اي فاء لما النسبة الى السببية والنسبة الى السببية يحتمل ثلث احتمالات الاول كونها للعطف السببية العطف اليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فيصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى فالمستقل الجملة المعطوفة فتكون مضمونها سببا من الاولى اكتفى بالضمير في احديهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى كما تقول مجرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد او الخبر الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزء او ما اليه اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او ويكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون وقوله الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت طيرانه الذباب والثالث ان الفاء السببية لفهم منها كون الاولى سببا للثانية فيغضب المعنى الى انضمام لفظ السبب الى الجملة الثانية فيحصل به الربط واليه اشار بقوله او يفهم منها وهو اليه منسوب وقوله يمكن ان يقدر جواب آخر عن اصل السؤال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا او ورد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يحذف لشرط ان يجر باضافة صفة به لا تقدير نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر متحد في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجار ان متماثلان وكذا ما تعلقا بهما وقد يجيء لكن لكن قد جاء على قلة حذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي به **قوله** على معمولي عاملين هذا هو الوجه لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تأويل عطف او وقع العطف وحذف بناء وحذف وجود والوجه انه في قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه صرف العطف عن الظاهر المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي **قوله** ولا على اكثر من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر **قوله** فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز الكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه هذا والماضي محمول على التحقق بحسب الصورة والظاهر وان لم يجز كذلك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه الثاني محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز مناف للتقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل باذا اريد العطف ثم رده بان عدم الجواز لا يتبنى على تلك الارادة فانه ثابت على التقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال هذا الغاية ولو كان قوله لم يجز خبرا لكنه ليس بخبر او بل الخبر محذوف وهو علة اقيم مقامه والتقدير فاذا اريد العطف في

عاملين مختلفين فلا يجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ما دل على الحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الارادة

فان عدم الجواز وان لم يكن متبنيا على ارادة العطف لكن الحكم به مبني عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء

آه اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وعلى هذا فالمناسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة

على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان الظاهر المتعين تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم

بيان المخالفة يفيد الكلام استفادة عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب يكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء ومع خلاف

المقصود فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي

بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن يكذبه ما هو ان الجمهور لا

يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الا في تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت

يفهم من تعلق قوله خلافا لسيبويه بتجويز الجمهور مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع

هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام

ان غير الفراء على المنع ولما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع

مطلقا والفراء يجوز مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما وراءه هذا وما ذكره الرضي يخالف هذا المذكور حيث

قال اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد

الى عمرو وبكر خالد فهو لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فلما فصل بين العاطف الذي

هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله وتجويزه بعض الكوفيين

مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا ثم قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل

بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني فان

لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز

مطلقا عند جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو الحجرة فنقل

المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرناه وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور

عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل

قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار

زيد وعمرو الحجرة هذا كلامه قوله فيثبت عنده اي عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة

هو المتبوع لا غير فتقرير امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غيره

ولو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لعدم التجوز

التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فينبغي قوله في النسبة عن قوله او الشمول

بل في شموله لافراده فالاحتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوبا اليه بخلاف التقرير في النسبة فانه قبل التقرير

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه قوله ضرر الغفلة اي غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه قوله
عن السامع متعلق بقوله لدفع قوله ظنه اي ظن السامع قوله تكرير اللفظ الذي ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان
المتكلم غلط به لا بتكرير معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بناء على ان الحكم
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك قوله نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لم
يؤكد ليبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز قوله واذا عرفت هذا
ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول الا ان كلا واحد منها ليقرر امر المتبوع اما في النسبة
او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذي لا بد في الحد منه فاعلم كونه مانعا اليه ليتم امر الحد يعلم
الى آخره قوله اخرج المصرح الى قوله بل ما حصل ما ذكره المصرح في شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه في حواشي [illegible]
قوله فظاهر جزء جمالا سيما لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظ واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه
ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازاني
قدس سره في المطول والنكتة في ان قال المصرح في التاكيد فللتقرير وفي البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل
الكل ظاهر لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا لكنه مذكورا اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع يجب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه ظهر ان ما قيل قوله فظاهر جزء جما لكن في افراد بدل الكل منع
اذ منه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا فيها ليس على ما ينبغي او تخصيص ان انواع
بدل الكل يحتاج الى ما ذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال ايضا يحتاجان اليه قوله لكن لا في النسبة اي لا يقرر امر المتبوع
في انه منسوب او منسوب اليه لا غيره مما يتعلق به نحو الكسر في قولك جاء ابو حفص عمر لرفع توهم [illegible]
في ان المنسوب اليه المجيء هو ابو حفص لا غيره ولان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتمشى
في جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد قوله اي تكرير اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم لو
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو في الغالب والا فاللفظي قد يكون على غيره قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه وتقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا [illegible] ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
من بيث الشراي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق
من حول كتع اي تم الى آخره ذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان ان
الالفاظ تاكيد لاجمعون الا لكل الا وان ذلك جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون

كمن لبس او لخبيث بنيث انتهى **قوله** ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجري في جميع الاسماء حتى لا يشكل باجمع واخواته بانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي وكذا لا يشكل على التقدير الاول اذ المقصود ان التكرير المطلق لا يختص بالاسماء وكالتاكيد المصطلح لانه يجري في كل اسم **قوله** ويمكن ستنباط مناسبات اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدي فظ لانه عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البضع بمعنى السيلان او الري فلان السيلان لا يكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب للمعنى التاكيدي لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى الشرب وهو مناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة يناسب الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى الثاني ومعنى فلكون الاول جزء من الثاني نحو قد صغت قلوبكما اي قلبا كما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا يقم نفسا زيد وعمرو **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد لان ذكره ان كان ليدخل فيه الكلي فهو فاسد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجمع وان كان ليدخل فيه الجمع فهو ايضا ليس بشيء لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل **قوله** ليان العوامل قليلا كلمة كل بدون الاضافة يلي العوامل كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظي اصلا قال العلامة التفتازاني قدس سره في المطول ناقلا عن المفصل ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا الا انه لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيف الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي له فلذلك يقال ان الامر كله بيد الله بالرفع والنصب ولا يقال الا ان كله بيد الله فكانه اراد بالقلة العدم **قوله** على ما هو المشهور احتراز عن اقوال آخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكرها بما شئت ولم يجوز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح في الايضاح وفي المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعدها وسمع اكتع اجمع واجمع اكتع واجمع ابتع وعن بعضهم جاء في القوم اكتعون **قوله** اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قيل دفع لما يفهم من لفظ المتن ان البدل مقصود بما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك اذ ليس اخوك في جاء زيد اخوك مقصودا من جاء والحاصل ان البدل تابع قصد النسبة اليه من نسبة ما نسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببه لان النسبة الى المتبوع توطية له والمقصود الاصلي تحصيل بعد التوطية والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وان كانت ظاهرة الا ان المقصود منه النسبة الى التابع ففي جميع اقسام البدل نسبة الشيء الى المتبوع بحسب اللفظ وبحسب الحقيقة المقصود النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل النسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه **قوله** اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود حال من ضمير المستتر فيه اي البدل تابع مقصود متجاوزا عن المتبوع وجعله ظرفا للنسب او حالا من ضميره المستتر فيه يفسد المعنى فتامل **قوله** ثم بدا له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اي غير الاول فضمير الفاعل في بدا راجع الى الرأي المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة

اقول اى فى شرح الفتاح قوله ليست نسبته نسبا اى الى الحدوث قوله من عدم القيام بيان لما قوله مقصودة بالنسبة الى اى بعينه اى
زيد به مقصودة فيقصد به نسبته الى زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب نجعله اى نقصد نسبته تحقيقا نسبا الى التبوت ان يقال وليس نسبة
القيام الى زيد مقصود بنسبته الى احد قوله وبدل الاشتمال اشارة الى ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف على قوله بدل الكل
وليس معطوفا على الكل حتى يتجه ان الاضافة فى بدل الكل بمعنى من وفى بدل الاشتمال بمعنى اللام فكيف يصح عطف الاشتمال
مع ان الاول مجرور بمن والثانى باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة قوله اى بدل بسبب
غالبا اشارة الى ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل على المبدل منه او اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف
على المظروف لكن هذا ليس مما يعتمد عليه والمعتمد عليه ما قيل سمى بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ
تكميلا لما اجمل فى الاول مبينا له وما قيل سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وتم لان الاعجاب
فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه لانه
لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه غير مفيد الا ان يكون
عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر فان قلت فعلى ما ذكره
قدس سره على هذا قلت لا يجوز ان يحمل عبارة الشارح عليه لان الترديد المذكور فى الشرح انما يجرى فى الاشتمال بمعنى اشتمال
الظرف على المظروف لا فى الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور يتعين فيه كون المبدل منه مشتملا على البدل
ايراد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل على المبدل منه وايراد نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه مثالا لاشتمال المبدل
منه على البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا على البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنى الذى
ذكره قدس سره اذ المتحقق فى المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه على البدل بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا الاشتمال بالمعنى المذكور لان
الاشتمال بالمعنى المذكور موجود فيه والمنفى اشتمال البدل على المبدل منه فى المثال الاول انما هو بمعنى اشتمال الظرف كذا فى حاشية
اشتمال المبدل منه على البدل ايضا بمعنى اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنى المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه اذ هو موجود
فيهما وعلى هذا فقوله غالبا احتراز عن نحو اعجبنى زيد حسنه ممن قال بعد نقل ما ذكرنا من الوجه المعول عليه فى التسمية ينبغى ان يحمل كلام
الشارح رح على التصور قوله وقال بعض المحققين يعنى به السيد السند قدس سره قوله الظاهر انهم الى قوله فالفرق ظاهر عبارة
السيد قدس سره فى حواشى الرضى قال نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب فى بدل الاشتمال والبعض ضمير يرجع الى المبدل
منه قال صاحب اللب فى السادس والسابع من الاشياء التى تحتاج الى الرابطة بدل البعض والاشتمال اذ لا يربطهما الا ضمير
ملفوظا به نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اى منهم ونحو قتل اصحاب
الاخدود النار اى فيه وقيل ال خلف عن الضمير اى ناره ولا اشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك مررت
بثلثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل البعض من غير ضمير انتهى اقول الملازمة فى قوله لو اتبع لكان ممنوعة
كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر فعلى تقدير كون زيد وعمرو بدل البعض تقدير منهم كما قال به على تقدير القطع قوله اجاب

اى الى ملابس مالا الى ملابس بينه فلا يكون نحو قتل الامير سيافه و بنى الوزير وكلاؤه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد من المبدل منه معينا وفى المثالين يستفاد معينا اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه والبانى وكيله فلا يجوز فيهما البدل مطلقا قوله لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مستغنية لنسبته الى متعلق ما من متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الرؤية الى درجة الاسد ايضا تامة مفيدة وغير محتاجة الى شئ بالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر والرؤية لا يفيد ولا يتم بل انما يتم ويفيد اذا لوحظ نسبة النظر والرؤية الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة معه فهما من بدل الاشتمال ليس بسديد وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فى توجيه كون المثالين من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا استحسن المتكلم بهذا التركيب بل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل ليس على ما ينبغى لان ذلك الانتظار ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقه بمعنى القمر والدرجة بل تعلقه بمعنى القمر والدرجة تام صحيح مفيد بل الانتظار انما هو لان القمر ليس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج وهم المجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فهو بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة من صفات فقوله فيدخل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى اطلاق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثال ان يدخل فيه نحو ضربت زيدا غلامه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيد به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا غلامه يخرج المثالان قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم اعلم ان النحاة اوردوا امثال بدل المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد لرجوع الضميرين الى شئ واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبه هو فلذا ترك الرضى هذا المثال واورد المثال الذى اورده الشارح قدس سره الا انه قال اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك فكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والا فلا فرق بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون لقيتهم اياهم فلا فائدة فى تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب عن جانب النحاة بان الثانى ان ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطئة لغيره ثم بدا له فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عن التكرار ان يكون مقرونا بشئ آخر لا عند من شرط قال صاحب المغنى ويجوز فى البدل كون الثانى على اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثانى زيادة تبيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة يدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو انتهى قوله واخوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى اخيك بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيدا لفظيا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا ثم حمل اياه على البدل على قول من لم يقل بكون البدل من جملة اخرى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخرى والا لخلا الجملة الواقعة خبرا عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه انتهى قوله احترز به عن البدل فيه ان البدل ايضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله يوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رضه اقسم بالله مع ان قول الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا اذ كان لبعيره نقب فقال عمر رض مالك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال لبعيري نقب ودبر فقال عمر رض والله ليس بها نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي الا لكان مجرى الشيء الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت اورد في صورة التردد رعاية للادب اولا احتمال بان يكون بمعنى حلف رض والله ان بها نقب ولا دبر بمعنى ظني لانه ليس بها ذلك في الواقع وتحمل ان يكون ان مخففة من المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة توهم تحسبان بنا انكان وعدنا مفعولا ويكون الثاني دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغني عنها على اسلوب توهم وما به نحى القضى ان المعنى للامارة بالسوء قوله والا اي وان لم يحمل المعنى صير المعنى طرح وخلى فهو حال لا ان طرح وخلى لم مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله تعم وتركهم في ظلمات وترك في الاصل بمعنى طرح وخلى له مفعول واحد فضمن معنى التصيير فجرى مجرى افعال القلوب قوله ما دام به رمق ظرف لقوله لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير ان الانسان الطير لا يقربه في مدة حصول رمق له قوله وهذا الجدال لفظ المبني جدا . قد ارضى بعينه قوله لكان تعريفا للمبني المجهول

... معرب والامر عند النحاة حقيقة في الامر باللام وبغير اللام

المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادي

... المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلومة

يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول قوله اما بانتفائهما معا كخمسة عشر اذا ذكر على سبيل التعداد انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا للتضمنة معنى الحرف قوله او بانتفاء احدهما كقام هؤلاء فانه انتفى فيه عدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونهما غير مناسبين لمبنى الاصل قوله المثنى الخ دون الجمع وقيل يمكن جعلهما اي الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا اخفاء ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازاني في شرحين للمفتاح وانكاره شبهة توارد المؤثرين على اثر واحد وارد عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء اذا لزم مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين غاق في قولهم غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبنى الاصل وعدم كونه غير مركب قيل هو وجه لا يضر لان المقسم بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانها ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء لعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح به الشارح رح في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير دليل

سبحت خبر ما لا المستثنين بليس

بنائها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول بنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء على هذا لا يدل ادخاله في قوله او وقع غير مركب من المحل وهو ما قال الشيخ للحواشي الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على قصد المشاكلة للسمع الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق في قولهم غاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت **قوله** ايثار التقدم ما مفهومه وجودي فمفهوم التركيب وجودي والمناسبة عدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس **قوله** اي القاب المبني فسر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والكسر والوقف ليس القابا للمبني فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيهه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعني لعد القاب حركات الاواخر والسكون القابا للمبني مسامحة لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسنا بحسن غلامه **قوله** نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد فان النون في الاول مكسور وفي الثاني مضموم وفي الثالث ساكن **قوله** لتقديره اي المبحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال الفاضل الهندي في جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشيخ وقال في الارشاد وتبع لمن جعل الاصوات اسماء مبنية كاسماء الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها وقال الرضي ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى في انفسهم وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء او الذهاب او امر آخر مما قيل قول الشرح عطف على اسماء الافعال لا على الافعال وان كانت اسماء ايضا لتقديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في انفسها اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهائم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس بموجه وان كان من وجه فتامل ولا يذهب عليك ان قول الفاضل الهندي مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف **قوله** لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك انتهى فانه يبني الجزء الاول منه واعرب الثاني مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني مما قيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات التي لا نسبة بينهما مبنية ايضا اما بكلا جزئيه نحو خمسة عشر او باحد جزئيه نحو بعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك ليس بموجه وان كان من وجه **قال** ما وضع لمتكلم نحو قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قالت يا تيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول بلسه
بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تيم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم هذا كلام
فاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للخارج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يخرج به
لفظا المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا قوله هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما اخرجه لا بقيد الحيثية فلا يظهر
وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي للغيبة لا لمتكلم من حيث انه متكلم ولا لمخاطب
من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور
الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فان المتكلم
ظاهر واما المخاطب فيخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا من توجه
اليه الخطاب الا ان يا ء متوجها الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع للمخاطب متوجها اليه الخطاب بلفظ المخاطب كانت
انت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم
والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم يتكلم به وكما يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا
لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم
يتكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا لا يبعد
ان يقال ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بامر
امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المصنف رح لان مذهب
المتاخرين والمصنف من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته لا في المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ومستعملان فيه قال
للغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله لكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ المتقدم
انما هو في المتقدم من حيث اللفظ لا في المتقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا على انه
قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان كذلك لا سكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ضربن قوله التميميين تقديره يتعلق الى واد ولهما بدل من الضمير المستتر في التميميين
الراجع الى ضربن وضمير بل البعض من الكل لانه بدل كلو لعله بين اولهما وثانيهما علاوة ولو قال كلاهما لكان بدل
الكل من الكل وقيل اشار بقوله التميميين الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه
بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس ثمة شئ وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط ويكون

وكرالي في مثله يعني يجب صون الكلام عنه **قوله** هو ان قال الشيخ الرضي الضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير
صالح لضمير المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس بان يبنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم
والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ادعموها بان
ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفية وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فارادوا استقلالها
لفظا بالضمير منفصلة فجعلوا اياها عمادا لها فالضمائر هي التي يلي ايا وايا عماد لها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين
على ما هو الظاهر من كلام الشيخ الرضي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء
في انت بل قائل في اياك ان الكاف هو الضمير وايا دعامة له قال صاحب المنهل ليس نقل الاتفاق في هذا المحل بصحيح بل
هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه
صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق لايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض
فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في قمت ولكنها كثرت بان لقلة جماعة من
المتقدمين فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ للاكثر حكم الكل **قوله**
وفي اياي اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضي اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر
هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا
كما هو مذهب البصريين في التاء بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف
ايا اليها كقولهم اياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات
كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا
المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللواحق بايا
وايا دعامة لها ليعرب بها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب انتهى **قوله** فاكتفوا بلفظ الفعل اذ الفعل لا بد له من
فاعل فاذا لم يكن فاعل بارز يعلم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاعل كما يدل ما بقي من الكلمة المشهورة على ما بقي
منها فقوله كما يحذف تنظير بجامع ان في كل شيء يدل على شيء فما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف في
حيز المنع **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر المقصود من التقييد في المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيها ليس لازما وليعلم
منه ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا التقييد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما
كان ولا يكون في المسند الى الظاهر بيان وجه المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا التقييد **قوله** سواء كان مثنى
او مجموعا او واحدا الا في الواحد احد الامرين مستدرك قال وفي الصفة مطلقا حال عن قوله في الصفة فان قلت فكيف يصح
التذكير قلت لان الصفة في الاصل مصدر وفي مثله يجوز اعتبار الى الاصلية وتجوز اعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم ورجلان
صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز انثه باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل آه وقوله سواء كان

مفرداً او مثنى اى الصفة ما قيل مطلقاً ليس وللاصح الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل وهذا الوجه ان يقال مطلقة من غير تقييد كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفرداً الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة الا انه يمكن قوله سواء كان اسم الفاعل الملازمة للاولى مصوغة لما ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفرداً لا سواء كانت الصفة فيه تشكيك للنظم الا ان قوله انما التثنية مصوغة لما يجيء وقوله الصحيح قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوع كانت بالتأنيث والثانى بالتذكير فلو شاء لجاز وقد صرح به الشيخ الرضي على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب **قوله** ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضميرين وقوله وهما اى الالف والنون ان يقال ولو كانتا ضميرين **قوله** لا يتغير الاولى لا تغيرت اذ المتعارف فى جواب لو الماضى ووقوع المضارع فى جواب لو قليل وصل الى حد الشذوذ **قوله** فى الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع **قوله** او بفصل اى فصل الضمير من عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى تحته جزئيات كثيرة منه الفصل من عامله للتأكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاءنى زيد وانت ومنه ما يقع بعد الا او معنى الا ومنه ما يلى اما نحو ما جاءنى الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون ثانى مفعولى علمت او اعطيت واتصاله يوجب التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقال الذى علمته زيدا الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول هذا ما ذكره الشيخ الرضي ان كون بعض ما ذكر من ذلك الباب نظر فتأمل ومنه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والخلل نحو ما قائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب او غائب صرح به صاحب المغنى ثم قيل لا تنحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انت فليس على ما ينبغى على ان هذا الايراد على المعول لان الصفة فى هذه الصورة ليس عاملاً فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة خبره صرح به صاحب المغنى لان استتار الفاعل فى الصفة واجب عنده بحيث لا يجوز الانفصال اصلاً وهو مذهب الكوفية ايضاً **قوله** الواقع لغرض قد متعلق الخ والظاهر ان يتعلقه بالفصل بجزالة المعنى ولذا قدمه معرفا **قوله** لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فان الغرض وهو الاهتمام بشأن المفعول وان كان يحصل به الا انه ليس متعيناً لحصوله بتقديم المفعول على الفعل **قال** صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتاً او حالاً او صلة او مبتدأ او خبراً **قوله** ليعلم انه مرجعه الصواب عام **قوله** الا اى وان لم يكن مرجعه من جهة النظر لا حاجة اليه اى الى الانفصال وهذا رد لما ذكره الشيخ الرضي ان اتفق ما جرى عليه الصفة وما هو له فى الافراد وفروعه اى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه اى التأنيث فان اتفقا فى الغيبة ايضاً فاللبس حاصل فيما كان المتصل او منفصلاً ويزيل ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما او يضربانهما هما كلامه ووجه الرد ظاهر لان الضمير المنفصل الذى هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذى هو خلاف الظاهر فيقع اللبس والالتباس العدول من المتصل الى المنفصل لا فائدة بل هما لغوان ثم قال وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او ضاربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتنى او تضربنى

الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضرب بها وهند انت تضربك هاتما الهندان تضربانها والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل فيه ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون ضاربوهم نحن وتقول في المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع اللبس بالاتيان بالمنفصل في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة الصفة التي هي على من اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الفعل فقد اتفق الكلم على انه لا يجب تاكيد ضمير والتبس ولم يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل منها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول في هذا الاختلاف رافع اللبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا ولو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه هذا كلامه

قوله واما الفعل فقد اتفقوا الخ وقع في اكثر كتب النحو انه يجب انفصال الضمير في الفعل عند اللبس لا يجب عند عدم اللبس بخلاف الصفة فانه يجب فيه انفصال الضمير على التقديرين وقد عرفت ان الصورة التي قال الشيخ الرضي بعدم رفع اللبس فيها بالانفصال فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فيها بالانفصال **قوله** والا لكان اي وان لم يكن هي فاعلا بل تاكيدا لكان هذا المثال واخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد فلم يصح جعله مثالا لكون الضمير مسند اليه صفة جرت على غير من هي له **قوله** لكنه تاكيد لازم لا فاعل فيكون من باب الفصل لغرض وهو التاكيد قال الشيخ الرضي ومثله اي مثل الضمير الذي فصل عن فاعله لغرض لا يتم الا بالفصل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعل لها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان مع الهندان ضاربانهما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجال قاعدون غلمانه وقال الزمخشري بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل انتهى يعني لو كان الضمير المنفصل فاعلا للصفة لما الحق الواو والالف في الصفة اذ له حكم الفعل فكما يفرد الفعل عند تثنية الفاعل وجمعه كذلك الصفة يفرد فلما ثني وجمع علم انه تاكيد للمستكن فهو مما انفصل الضمير فيه لغرض والغرض فيه التاكيد **قوله** بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن متعلق بقوله تاكيد لازم يعني الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له تاكيد لا فاعل بدليل وفيه انه كيف يكون ما فيه الضمير تاكيدا مانع عن جعله فاعلا ودليل على كون البارز تاكيدا فيما ليس فيه مانع عن كونه فاعلا فما يكون فيه مانع عن كونه فاعلا يكون من قبيل الفصل لغرض التاكيد وما ليس فيه مانع يكون من قبيل كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له

قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح فيه تحوزان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت واجيب بان الترجيح بالفاعل ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار التساوي في اللفظ انتهى وانت خبير بان هذا الترجيح معتبر عند النحاة كيف وقد قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول علمت بعد رائحة المبتدأ او الخبر الذين فيهما الانفصال فلا معنى لترجيحه **قوله** حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال قال انما هي شيء تاسوه ولم يتكلم به العرب

مبحث في تحقيق لام التعريف

فوضعوا الحروف غير موضعها قوله كما تقول ما انا كانت وهذا القول في عساي ونحوه ان نيابة ضمير عن ضمير كما في لولاي
انما يثبت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل بثلثة شروط كون المنسوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب
وذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاور دنا الاك ديار هذا كلام المغني قوله ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفيه
نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقولهما
في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار اذا
لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفعولا له لذلك المتعلق لا مبتدأ قال صاحب المغني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق
ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي
ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم
يربط الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء الثالث لولا فيمن قال
لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع
رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب
بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف
وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار السادس حروف
الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يتقوى مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا بجعلها
حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اخرى عن ضمير او ويمنع مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام
بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من
ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الطمع والاشفاق قوله التي في آخر
الجر هي كسرة في آخر الكلمة غير جارية لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر
والفتح والياء فرعاه كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة للجر مبالغة في تبعيده من الجر قال ونحو ليتي
قال الشيخ الرضي المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر الا في السعة كذا قال سيبويه قوله ومن ثم
وعنه فقط قال الجزولي بان الاثبات فيهما هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال جنبه
مرفوع منفصل ممتنع زيدا باه الفاضل وانت اباك العالم وانا انت اباك الفاضل ... عند البصريين ... في كيد
عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ما صدقا عليه وتغايرهما مفهوما
لكان الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه ضميرا فبعضهم ذهبوا الى انه اسم وبعضهم ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تنبئ
على المذهبين اذ صيغة مرفوع يصدق على التقديرين وهو لم السنة فيه واما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منه انه ليس لضمير فليس مشتركا بين الجميع وامر اشتقاقه فهو في حيز المنع **قال** وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى والوجه ظاهر **قوله** لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما اي في المعرفة لانه الصالح للصفتية بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كان نكرة فالخبر النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغي ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس يقتضي ذلك الا انه لم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما فاتت اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل **قوله** افراداه فلا يجوز كنت هو الفاضل **قوله** لان عنده حرف قال الشارح الرضي الاكثر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا وقال صاحب المغني زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وان الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله ومحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت ورد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر لا يقال جاءني زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب **قوله** اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب يجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم مصطلحات النحاة كالفاعل والمبتدأ وغيرهما اشار الى توجيهه بقوله اي يستعمله اي العرب يستعمل ضمير الفصل بحيث اي بطرز ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده في مقام يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع في محل النصب بان لا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكنهم هم الظالمون وان ترك انا اقل بالرفع **قوله** وايراد لفظ قبل الى قوله غير معهود هذا ما ذكر في الحواشي الهندية جوابا عما قيل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة **قوله** ولا يبعد ان يقال آه توجيه آخر لايراد لفظ قبل **قوله** معنى الكلام اي معنى قوله ويتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجع فليس بداخل في مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره منه لدفع الانتقاض الذي ذكره بقوله انتقض القاعدة لانه جعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه بهذا التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هي الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب ايضا عن مقتضاه محقق ما قيل هذا وجه وجيه **قوله** وذلك بحسب المفهوم اتم اي وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام في بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يصح لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فيخص بان يقال ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد **قوله** وايضا يلزم استدراك قوله المفسر بالجملة بعده لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا في بيان القاعدة اذ يخرج به ما يخرج بقوله المفسر بالجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا كما انت خبير بان المقصود

من غيره وفي بيان مقصود بط والتعريفات شرح الضوابط والابيات والاقرار تابع فلا باس بان يقع في قيد الضوابط والتعريفات
الصحيح والاحتراز عن جميع المحترزات قوله تعالى هذا اي فهنا على قوله تقدم مرجعه وانطباق قوله يسمى ضمير الشان واقعه معترضة بيان
للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة قوله على ما ذكرنا من قوله لفظ متقدما من غير سبق مرجع قوله انتقض القاعدة بقولنا لو كان هذا
القول موجودا مستعملا في كلام العرب لكان لا انتقض بالفرضيات قوله فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكونه عمدة ان اراد انه عمدة
فلا يجوز حذفه ولو مع القرينة ففيه انه كيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة وان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق
ليس بسديد قوله على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والفضلات ايضا لا
من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه الا ان الحكم بالضعف حينئذ غير سديد قوله
بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ او غيره الا مع القرينة
الدالة عليه قوله لان الخبر كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس في الخبر لاستقلاله احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه
وفيه ان انتفاء قرينة خاصة لا يدل على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
الخبر فيه مستقل مع انه على الحذف فيه دليل وهو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعفه
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة وذلك لدليل بان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة
اشتهارها بانه لا وجه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة معبد النصارى والجآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله
مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي لفظا وان المكسورة بالامر الحاضر فان قيل كيف يكون
المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيه بالماضي الذي لا يسد احد بابه اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيه بالامر الحاضر وهو يكون
معربا اذا استعمل باللام نحو ليذهب فليتدبر قوله اي اسماء وضع كل واحد منها اشارة الى ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كل واحد قوله
اي لمعنى مشار اليه تقدير الموصوف قوله مشار اليه اشارة الى ان الاشارة الماخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية
فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصنف ما معناه انه ليس حد اسماء الاشارة بقوله ما وضع
لمشار اليه ما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء
الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب
ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود واي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لو كان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم
من توقف المحدود على الحد توقف كل جزء منه توقف جزء المحدود وذاته عليها اذ ربما كان معرفته ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة
بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء المحدود وهل قيل له مع استغنائه عن الحد بما ذكره انه
يرح انما يحتاج اذا حد الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي قوله وهي اي اسماء الاشارة ذا
قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلامه

الفيا وه اصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا ولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتو فان قلت فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسته وكثر المحذوف اللام كيد ودم وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان تقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ والمعنى اسماء الاشارة ينسب اليها مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونهما للمثنى المذكر وقوله اي للمثنى المونث فما قيل اي ليكون ضمير مثناه اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس بموجه والكان من وجيه لمخالفة القولين للشارح قدس سره قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان محذوف اي انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليهما اما الاول فلان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والتغيير اشكال دخول اللام هذا كلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لما اجتمع في هذا التركيب الف ذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو اليه ليس بشيء **قال** تا بقلب ذال ذا تا **قال** وذي بقلب الف ذا يا وذلك لان التا والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وتي بقلب الالف يا اي الف تا يا **قال** الشارح الرضي بالجمع بين التا والياء ولا تقول ان التا والياء علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالها بالمونث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاءهما ليست علامة التانيث **قال** وته وذه بقلب الالف اي الف تا وذا **قوله** الياء اي ياء تي وذي قال الشيخ الرضي وذه بقلب ياء ذي ها وجعل ذلك ان تقلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تاء **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء التي عوضت هي والهاء من الالف بهما اي بالهاء التي في ذه وته بكسر الهاء فيما في بهما ضمير يرجع الى الهاء وسمي هاهنا اسم **قال** ولا يثنى اي الاربعة على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية حقيقية مبنيا على الواحد بل كل واحد منها صيغة مستانفة لا رفع والنصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى وفيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في غير اسماء

... بمول الاصل فحمل على اليا والاستثقال الثناف تميايين للكلمة وبها العتمة في الاول مالواو في

... اولا ولا يقتضي ان يقيل بالآخر لان انما انه بيان لمعناه تحقيق قوله

... مثل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم تجلب امتناع

... على الاسمية وقد وجد في ضمير الفعل ولا الفعل ولبس الاسمية وهذا

... للفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المثنوي وان لم يكن بلفظ حقيقيا

... صطلاح النحاة فالفرق ليس لبعيد والبعد قائم مقام اللفظ فيما

الا انه ان يقوم لفظ مقامه **قوله** وهي اي حروف الخطاب ثمة تأنيث لتذكير مميزا وهي حروف الخطاب والحرف مذكر وتأنيثه

قوله وما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه او قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل اي تجعل البعيد بمنزلة القريب

واستعمال ما هو للقريب فيه او جعل القريب بمنزلة البعيد واستعمال ما هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد الفرق المذكور

منهما **قوله** حال كون ما بين الاخريين في الحواشي الهندية حال من ذلك وتلك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكون ان قد علم

معنى وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ظرفا جوز التقديم وفيما نحن فيه كذلك

ما ذكر فيها والجواب المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تأخر عن المبتدأ فيجوز زيد

قائما في الدار واما قائما زيد في الدار فيمتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متأخرة عن المبتدأ **قوله** شدد تعين التشديد بدل من اللام

في ذلك وتلك عند المبرد وكأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك اولا ثم

المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاولى ليبقى النون

الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذالك فقلبت اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون

اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد والتشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي

واللتان مشددين بالنون عوضا عن الياء المحذوفة واليه لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد

بها كالا يقال هنالك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي

قوله لا يبعد ان يجعل ذلك اي لفظ ذلك في قوله ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله ذا للقريب وذاك

للبعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشيخ الرضي لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب

عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة لقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا

ضربا بليغا فما لبثني ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصور على قلة ان يذكر

اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وما لبثني هذا الضرب اي ما المذكور عن قريب لان المحكي عنه والحكاية قاما

الا ان ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر انتهى فما قيل بعيد ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس مما ينبغي

قوله خاصة يعني ان هذه الالفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يجب

هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولك ثمة ثمة ظرفا وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى فقط **قوله** من الافعال

قوله كاملة عشرة اي صيرتها عشرة كاملتها كان تسعة اتاما كما تقول جزء العشير جزء تتيم معنى فمحصورة غير انها على بناء النافعة

والمراد بالجزء التام آه جواب عما قيل الجزء ما كان جاما يشمل الفضلة الا ان المراد الجزء التام لان معنى لا تيم جزءا الا بعد جزءا تاما والمتبادر منه الركن ولذا قال الرضي يعني بجزء الجملة المبتدأ او الخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد والظاهر ان الموصول اذا لم يكن مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلة وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا حظ لها من الاعراب وهو تكلف بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان عين ما اعرب الخبرية على قائم فما بالهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلة **قوله** والمراد بالصلة معناها اللغوي ووجوب حمل الالفاظ على المتبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت واليه اشار قدس سره بقوله والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بما يجيء من قوله وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما ثبت ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا بأس بان يقع قيد لاجل الشرح لا للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشيء وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوي فلا يصدق على اسم الشرط نحو من تضرب اضربه لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا اشتباه ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي لاجل دفع النقض بمن الشرطية فما قيل على قوله قدس سره وللقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم النقض الى من الشرطية ليس على ما ينبغي **قال** وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما لقربه وكون الموصول مبنيا **قوله** او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضي الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا كاللام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هذا اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلي والاسناد الاصلي عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو في الظاهر وان كان اسناد الصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة ومن حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** مفردا صورة اي ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس اسناد الخبر آه

الى المبتدأ ولا اسناد الفعل الى الفاعل قوله حملاً مفعولاً له لقوله جعلت قوله بالحقيقة لان اللام في الحقيقة اسم موصول لم تقتضي كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة معنى قوله واشبهه لان اللام شبيه باللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على مفرد فمذا الشبه يقتضي كون مدخولها مفرداً فجعل صلتها مفرداً صورة قال وهي اي الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول هو لان المرجع المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى والخبر جماعة الموصولات فكان تانيث الضمير باعتبار الخبر لك مرجع الضمير باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السباق قال يجوز حذفه في غير صلة الالف واللام لا يجوز حذفه فيها وان كان مفعولاً لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله اذ المنع مانع ومن الموانع كون العائد المفعول ضميراً منفصلاً بعد الا نحو ما جاء في الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين نحو الذي ضربته في داره زيداً اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل قوله والا اذا كان فاعلاً اشارة الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يوجب قصر الخبر الفعلي على المبتدأ فيفيد ان جواز الحذف مقصور على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدأ يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شيء اذ الجملة والظرف يصلح ان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرط ان يكون في صلته اي بالاستطالة في نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون في الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله لطالت الصلة بالعطف عليها والعائد المجرور الذي يجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديراً اي الذي انا ضارب زيداً اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضاً اذ لا حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله انسجد لما تامرنا اي تامرنا به فتعين حرف الجر قياساً اذا جر الموصول او موصوفه بحرف بمثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجار ان تماثل وكذا التعلقان نحو مررت بزيد الذي مررت وحاصل الدفع ان التخصيص انما في بالقياس الى الفاعل لا حقيقي بالنسبة الى كل ما عداه فجواز الحذف مقصور على العائد المفعول بمعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور على ان الحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو في اللفظ واما في المعنى فليس بتقييد ولو سلم فالكلام انما هو في حذف العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهذا انما هو في حذف العائد للمفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدأ والعائد المجرور فليس على الاطلاق بل بقيد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما في المرفوع فلما عرفت واما في المجرور فلما قال الشيخ الرضي ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع والمجوزه استطالة الصلة كما قيل لا فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان غيره ايضاً يجوز حذفه ليس بصحيح وان كان من وجه قوله اي اذا اردت ان تخبر اولى بالاداة لان التقدير الذي انما هو عند ارادة الاخبار لا بعد الاخبار قال صدرتها يفيد كون التصدير لازماً للاخبار فيكون من المواضع الذي يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر مع انهم لم يذكروه فيما ان يقال انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وما ذكر الى طراوارادوا بالتصدير على ما هو الاصل في المبتدأ وخبره بالاذوم اشعاراً بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم قوله في منعه الطلاق الخبر عنه على زيد في ضربت زيداً مجاز باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية او بعد الوصف ليس شائباً في الجملة الاولى او لا

بل في الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحي او اللغوي فما قيل اي الذات الذي اخبر عنه باستحالته الذي المعلوم لا
على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار
ما يؤول ليس بموجه وان كان من وجه **قال** واخرته اي المخبر عنه عن الضمير الظاهر من مقابلة واخرته لقوله قدرتها انه مقابل
للتقدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم الظاهر ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة
مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا تخلل لا بين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فما قيل اعتبر التاخير عن الضمير لان الواجب
التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تقدير الذي كما قيل الظاهر اختياره مقابلا للتقدير لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو
غير جائز ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** فرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج عنه **قوله** كحل العقال بكسر العين
حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام **قوله** نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باي معجب لك **قوله** قيل اي تقع صفة ايضا قال الشيخ الرضي واي تقع
صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشيخ قدس سره **قوله** لا يعرفه كل احد حتى يسال
عنه ثم نقلت **قوله** فما مبتدأ او ان كان نكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جار في الجملة الانشائية ولم يجئ في الخبرية
الا في الموضعين هذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس **قوله** فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل قال الشيخ الرضي لا تقول
ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا لكنهما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه
كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى **قوله** وهو انسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالي فيه ان تضجرت وتوجعت
الانشائيين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالي **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي قال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء
قوله وبكسرها قال الشيخ الرضي اما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء تحتمل الافراد
والجمع فيجوز الوقف عليها بالياء والتاء **قوله** لا يتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** لشيء خبر ليس
قوله اذ العدل التحقيقي اي الخالص **قوله** فاتفقوا على انه اسم الفعل من الرباعي لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي الا نادرا او
جاء من الرباعي وهو قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان ليس بفعال بل فعلال **قوله** اي كل واحد
يعني كان المناسب مبنيان الا انه افرد بتاويل كل واحد **قوله** ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء
المعدول عنه ماخوذ منه اي من ذلك النوع بان يكون فردا منه او حاصلا منه فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة
وثلثة ثلثة تجاهلت اسحابل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن
نوع اصله او نوع ما التام منه اصله **قوله** علما للاعيان تمييز حال من مفهوم مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف
فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول
واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذه الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع انتهى يعني

ان التعلق من حيث اللفظ بهذه الحال معتبر في كل منهما فاما ان يتعلق بكليهما فيلزم توارد المؤثرين المستقلين في اثر واحد وهو ممتنع او باحدهما فيلزم خلو الآخر وهو لا يجوز وقيل حال من ضمير مبني و قوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي اختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما انتهى وفيه انه لا يكون على هذه مبني و معرب على اسلوب احد فالفضل لمن تقدم قال المشابهة فعال بمعنى الامر عدلا وزنته قال الشيخ الرضي ان ادعى العدل المحقق فالدليل عسيه و ثبوت الفجور و فاسقه لا يدل على كون فجار و فساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين في معنى وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجود المبنيين الى غير ذلك فالدليل عسى كون فعال الذي هو الامر معدولا فان قدر العدل في الاصل اليه فهو تحكم مبني على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة وسحاب وكلام وغيرها لا مبالغة فيها قوله نحو القدر ان يحكم عليه شيء لانه دال على معنى المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله بان لعبارة من الشبه آه فسر الحكاية بهذا الوجه ولم يقل بان يقول قال الغراب غاق لان غاق لفظ مركب من حروف صحيحة متحركة بحركة صحيحة والحكي عنه ليس كذلك اذ الحيوانات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان قوله ونحو لا تقديرات ان يحكم عليها وبه لانه لا يدل على معنى اصلا والمحكوم عليه وبه لا بد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله او غير ذلك كسا للشرب و بدع للتسكين قوله ونحو اليه لا تقديرات ان يحكم عليه وبه لانه لا يدل على معنى اصلا قوله اذا لفظ بها على سبيل الحكاية بان يجعلها مفعول القول واليه اشار قدس سره ولعل قوله كما اذا وقعت قوله وهي مفعول القول و مقول القول وان كان جملة على الاغلب لانه قد يكون مفردا اذا كان المراد نفس ذلك اللفظ مع حكاية وعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا فانكم بزيد مرفوعا هكذا قال الشيخ الرضي في مباحث افعال القلوب قوله او عند اناخة البعير عطف على عند التعجب قوله نخ عطف على قوله وهي قوله غاق عطف على قوله نخ اي وهي وعند حكاية صوت الغراب عطف على عند اناخة البعير او عند التعجب قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية بان يجعل مفعول القول الدالة على الاصوات قال الفاضل الهندي لا نخ اسم الاصوات والمطبيان الاصوات ما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير او تشبيه لغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان لما سماه الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت لاناخة البعير وغاق صوت الغراب ولا استوا القسمين فيه يقال قال زيد نخ و يقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا يعني لو كان المقصود نقلها على سبيل الحكاية لما ورد التقسيم اذ يصير القسمان قسما واحدا لكنه ورد التقسيم فعلم انه ليس المراد نقلها على سبيل الحكاية بل المراد بيان الاصوات فلا بد من التقسيم وحاصل الوجه الاول انه اذا قيل على سبيل الحكاية قال زيد نخ او غاق لا شك ان المراد منهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما وليس المراد قصد الاناخة ولا التشبيه وهو ظاهر وما قيل فيه نظر لان المقصود احضاره بذاته ليحكم على الحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من حضوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان المقصود ما ذكره على تقدير كونها اصواتا ساذجة فهو مسلم لكنه غير مفيد لان الحكم بالاسمية انما هو اذا نقل على سبيل الحكاية وان اراد على تقدير نقلها على سبيل الحكاية فهو ممنوع كيف والمقصود من الحكاية مجرد اللفظ كما عرفت لا ما يقصد من الاصوات وحاصل الوجه الثاني انه اذا نقل على سبيل الحكاية لا يكون للتفصيل مقصودا وان كان مقصودا على تقدير كونها اصواتا ساذجة فالاعتراض عليه بانه يلزم من عدم انقسامه الى قسمين لهما الا باعتبار ان يكون

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لايخرج عنها هذا الاعتبار غير مضر له فتامل **قوله** وهى بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ماهى

عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور فى قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض

معنى له كقول المتندم او المتعجب وهى **قوله** قيل قائله الفاضل الهندى وحاصل ماذكره ان هذين القسمين لما كانا ملحقين

بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق

واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا عن الالحاق فغير ظ واما ما قيل المتعلق بالغير كما فى تصويت البهائم فان الصوت يلقى

الى البهيمة وكما فى حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة و ما لم يتعلق

بالغير كوى للتعجب فانه يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فى غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب

الى المركب مع الغير معربا كان ما هو فى غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لايكون معربا فليس بشئ وان كون الصوت

لتفهيم الغير كان المركب ايض لتفهيم الغير لايوجب تركيبا فى الصوت لاحقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان البناء من

خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى

بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها الليس بموجه

وان كان من وجه **قوله** اى المركبات المعدودة يشير الى ان اللام للعهد لكن لايصح الحمل اذ لايصح ان يقال المركبات

اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا للمحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لايناسب كون التعريف فى نظائره لكون

وجعل اللام للجنس ومبطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لايناسب جعل التعريف فى نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات

فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب وبعلبك الثانى فيهما

معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضى وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يقبل كمعديكرب

فان حرف العلة يبقى فى الاحوال ساكنا ويعجز ح ماله مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضى وقد يبنى الثانى ايض تشبيها بما

يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باحد الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما ما قيل المراد بالمعدود

من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغى **قال** كل اسم قال الشيخ الرضى لايطلب فى الحد العموم وانما يطلب

فيه بيان ماهية الشئ فلا حاجة الى قوله كل قد اعتذر عنه الشيخ قدس سره فى بحث التوابع ثم الظ والمتبادر ان المحدود

هو الاسم المبنى لا الاعم منه اذ الكلام فى الاسم المبنى فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل فى جواب الرضى ان قوله اسم ليس

محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة

كما فى اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى والمركب المحدود اعم من الاسم المبنى الا ترى ان بعلبك

معرب ليس على ما ينبغى بل الجواب عما ذكره الرضى ان الاولى والاليق فى التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت

فيها الى القرائن **قوله** لا فى الحال مما لايحتاج اليه لان المركب من كلمتين اسما يشير الى ان لا نسبة بينهما فى الحال **قوله**

ولا قبل التركيب هذا اولى منه قول الرضى قبل العلمية ليشمل نحو خمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اى بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ

الرضى خرج عن هذا الى بعض الحدود ولان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة

بادی النسبة عطف وغیره **قوله** النسبة العطف الاولی نسبة العطف او غیره کما اشار الیه فیما بعد بقوله بحرف عطف او غیره **قوله** اذ نصب
وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة لان طریق التعیین غیر متعین حتی
یقال تعیین النسبة علی وجه یخرج نحو خمسة عشر لیس بمتعذر والاقتصر علی ما یستفاد من کلامه لامکان تعیینه بنسبة نحو العطف
فان قلت قول الشارح قدس سره والاحسن ان یقال آه ارادة ای خاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلت معنی کلام
ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کالباقی فی عبد الله فانه یشعر بالنسبة
الاضافیة ونسبة نحو تابط شرا فانه یشیر الی النسبة التعلیقیة اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بها کخمسة عشر فانه لیس فیه ما یدل علی عدم
الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس ما قبل الترکیب نسبة فوجدت
ظاهر اللفظ بعد الترکیب فخرج خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرة المنفیة **قوله** من خرط القتاد خرط الورق
حته من اعلاه الی اسفله والقتاد شجر له شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالته والمعنی اصعب من ازالة الورق
من شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید **قوله** لانه لا یراد بحادی وعشر ان الحادی بمعناه واحد من متعدد فلا معنی
لعطف العشر علیه ولو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشر والمعنی لیس علی ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بل ادی تتمه
بعد العشرة وکذا لیس معنی ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة بل المعنی الواحد من الثلثة والعشرة **قوله** منقطعة الالتباس اذ
لا یعلم انه ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثلاثی کما عشر مثلا فی ثلثة عشر او ثالث وفی اخذ صیغة الفاعل من کل واحد من الجزئین
یلزم خلاف المقصود اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدلان علی مفردین وهو ضد المقصود **قوله** ما منه
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی هیئة الصورة وهو معطوف من حیث المعنی
علی العدد المشتق ذلک الفاعل منه فهو عدد معطوف علی عدد والمتعدد علی متعدد والاحد علی متعدد لا تجاه النقائص وسیتوی فیما قلنا المعطوف
بحرف ظاهر کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر والاصل فی قولک حادی عشر حادی واحد من ثلثة عشر فقد عطف
علی ثلثة ثم علی واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثة ثم عطف عشر علی ظاهر هذا القائم مقام المجموع **قوله**
یعرب الاول عند الجمهور وقال ابن درستویه هو مبنی کسائر اخواته **قوله** ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا او لو کان مبنیا
فالاشهر ابقاء الجزء الاخیر علی بنائه مراعاة للاصل ویجوز اعرابه اعراب مالا ینصرف وقد یجوز الشیء علی قلة اضافة صدر المرکب
الی الاخیر تشبیها له بالمضاف وللمضاف الیه تشبیها لفظیا **قوله** ولا کل ما یکنی به اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان
جمیع الکنایات لیست مبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد
منها قسمین معربا ومبنیا **قوله** ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبة الارادة الی هذا البعض والی ذلک
البعض علی السواء فکما یجوز ارادة هذا البعض دون الآخر کذلک یجوز ارادة البعض الآخر دونه ولیس المراد به جمیع الابعاض حتی یقال
لا فرق بینه وبین کل ما یکنی به والصواب والبعض مبهم فکان السهو من الناسخ **قوله** لکونها موضوعة وضع الحرف فان
الحرف کان متلا ثنائیة کم ثنائیة وفی کون هذه المناسبة من المناسبة المذکورة فی اول المبنیات مناقشة **قوله** او مجرور
مجرور معطوف علی یوم السبت وهو الظاهر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قوله نحو خرجت فانه یحکی المبنی

كيف وكيت وهو وان كان غيرذلك الا انه افيد **قوله** لان كل منهما كلمة واقعة آه لايخفى ان وجه البناء مناسبة مبنى الاصل والوضع
غير مركب وبهذا الوجه ليس منهما **قوله** لكان تحكما لان كل من الطرفين مساو للآخر في الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر حكم
بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانها لا يشاركه في الوسطية فكونه وسطا مرجح **قوله** جوز الزمخشري آه عبارة
السيد السند في حواشيه على الرضي والمقصد منه رد قول الرضي لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازاني في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو
اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وقوله قبيل قوله واما مميز كم
الاستفهامية ولا يجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والجر
لتطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة يجوز اضمارها قصد
التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فما قيل يرجع ما يرد على
ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر الى ما ذكره ليس عليه ما ينبغي **قوله** يدل على انشاء التكثير
ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندي
فهو بحسب اعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبري يحتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثارك اياهم فلا
يحتملها لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم **قوله** لكان اوفق ليشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان
تانيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضي **قوله** كلاهما
اي كم الاستفهامي وكم الخبري **قوله** اي كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبني على تاويل كلاهما بكل واحد
والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظه اذ لفظه مفرد **قوله** غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل عاملا
بنا صبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضي ينتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره مع كون كم مرفوع المحل مبتدا انتهى يعني يصدق عليه ان بعده فعلا غير مشتغل
عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث
قال يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق
ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه فكيف قال
بالانتقاض **قوله** وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل في كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او
مصدر فلا حاجة الى ان يقع معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضي **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل والفاضل الهندي ادخله في قوله والا فمرفوع يحمله على الامكان العام المقيد
بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب لم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

في نحو كم رجلا ضربت غير صحيح لان الرضي قال ويجوز ان يجعل كم فيه مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على شتعنف وكون القائل

رأى ان الجواز الضعيف كلا جواز فقال بالوجوب **قال** ان لم يكن يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم درهما

فالاولى فيه ان يكون خبرا لكونه نكرة وما بعده معرفة **قوله** احتمال الكائن فيه لان التقدير كم يوما كائن سفرك **قوله** يعني انها

يعني تحقق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا يتحقق في كل واحد **قوله** لمن يقع مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت

ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما هو مميز باعتبار

بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل مميز كم عمته ملتبسا وجريان الاوجه الثلاثة جارية في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير

المدية لا يكون تمييزا قال اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير بذا عن قوله قد تحذف ليكون التفريع بعد الاصل **قوله**

فلا يحمل الا الوجه الاخير وهو ان يعتبر الاوجه الثلاثة في التمييز وهو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه فذلك اي فضل **قوله**

فان اجماع عمته على الابتداء جزء القول واذا حذفت المميز **قوله** رفعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وقد جاء الاسماء صفة او مصدر

عمته **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر ان المسؤل او المخبر به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد

فالفرق غير ظاهر لان المسؤل والمخبر به في كلا المعنيين العدد الا ان المحيط اولا في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل

الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود المذكور سابقا وهو بعض الظروف

فلا حاجة الى ذكر البعضية **قال** ما اي ظرف جعل بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ذلك ان تقييد عمومه فيدخل في

الظروف ما اجري مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجري مجراه لكنه يشكل بقوله منها اذ كلمة من للتبعيض فيكون المقتضى

من بعد الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما اجري مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي منها وما الحق بها ما قطع

قوله فانا اي الظرف عند نسيانه اي نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** الحروب بعد اي متاخرا كان خبر من قبل متقدما

قوله فهي غايات اذا لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف فعلية

ثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل مع بعض غايتين ولم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم

لم يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صرن مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف او عادمه

وعدم التصرف يناسب البناء او معناه وعدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت

ان الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت ظهور الاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج فان

قلت نعم من حيث ما ذوا اذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مصادر تلك الجمل

فكان المضاف اليه محذوف **قوله** وورا وامام واسفل ودون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا ابعاس عليها اي ابعاها من نحو يمين

وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه الظرفية بمعنى كنت قبلا قبل اليوم كان حتى يوم

لله الامر من قبل ومن بعد من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** بمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين الاعراب

والبناء لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية واذ ذوالمضاف اليه معنى القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد

بالتنوين متقدما ومتاخرا الا ان من زائدة فان قلت قوله بمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير فمعنى

سكنت بمواضعه بهذا التعريف قوله السدد الابهام الذي فيها ان غير الشئ لا تكيس ذاتا دون ذات قوله لما فيها الابهام جاءت
في معمولة لكونه اقبل قبل الى الابهامية وكذا غير قوله حيث فيه مضاف الى مفرد هو سهيل قال الشيخ الرضي وبعضهم يرفع سهيلا
على انه مبتدأ محذوف الخبر اي سهيل موجود ويحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل قوله معمول ترى فان قلت كيف يكون
معمولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفية غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضي قوله اي لكون معنى الشرط فيها قيل الاولى ان
يقدم ولذا لكنها اي لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه المصرح عليه بقوله فيها معنى الشرط انتهى يعني الاختيار لا يترتب على كون
معنى الشرط فيها اذ الكون ليصدق على ما يكون متاصلا فيه رح يجب بعده الفعل فلا بد لترتب الاختيار من التقييد لكونها
غير قوية فيه اقول قول المصرح فيه اد فيهما معنى الشرط الكان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها وانها غير متاصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدال الدلالة ان قوله فيهما معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متاصلة فيه بل وضعه لشئ آخر
وهذا معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيهما يدل عليه والعجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المعرف فيهما معنى الشرط يدل
على ضعف معنى الشرط فيهما مر تبين احدهما ما عرفت والثانية والمعه اشار الى ضعف معنى الشرط فيهما بقوله فيهما معنى الشرط ولن
لم يدل عليه يبطل قوله هذا قوله وجزاء الاسم قال الشيخ الرضي بعدم عراقة اذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية
بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كون هم في الآيتين
تاكيد الواو ولا تضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجئ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها قوله فجاءة
بالضم والمد قيل انما قيد بالضم والمد لان النجاة كالضربة مصدر فجاءة بمعنى اخذه بغتة قوله والا لم يبق اذا ظرفية وذا لا يجوز
لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح قدس سره في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب
واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء قوله
وقد مر اليه اي الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد
يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله ولم يستعمل مجرورا
باسم الا بعد ويقع مفعولا بها قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضي قال ولا يجئ انى بمعنى متى وكيف الا و
بعده فعل نحو انى تؤفكون بمعنى كيف وتجوز ان يكون بمعنى من اين وتكون فسر قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة قوله ومنها
كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة معنى نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اول
مدة زمان عدم رؤيته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهرا ليس مفردا معرفة الا انه
في حكمها لانه ماول به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد المعرفة

[illegible] اول مدة [illegible] [illegible] [illegible]

وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة قصداليومان اولا بالمشار اليه بهذا ان فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية المشار اليه وهو معرفة قلت لو قصد [illegible] الا لكان [illegible] اولية المدة قوله لحصول [illegible] بسبب التقييد يوم التقينا فيه قوله فهي مع اي المقصود مع [illegible]

والا لكان الواجب ان يكون المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد ولو بين قوله

اي ما كتب دفع لما يقال ان قرئ بالتخفيف يلزم عدم بيان المشدد وان قرئ بالتشديد يلزم عدم بيان المخفف وحاصل الدفع انه

ان اريد بيان معناه المجازي وهو المكتوب على هذه الصورة الذي هو لازم معناه الحقيقي وهو ان المفتوح الهمزة وسكون النون والمعنى

المجازي عام يشمل المشددة والمخففة وليس المقصود التاويل بان ما كتب حتى يوجب ان اقرا او ما كتب على هذه الصورة فيرد عليه انه

لا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق ما قيل انه يكتفي عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثير في المصنفون فانه خبير بان التقييد خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل وقال الفاضل الهندي فان قيل لم يذكر ان المخففة قيل

لعله احتج على تعويمه ان بالتشديد والتخفيف او وجهاني ذكر الفعل بالمادة والفعل جردها ومع ان المصدرية قوله فاختار اي

هذا وهو عنده اي عند الزجاج خبر المبتدأ لكونهما نكرتين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما ذا ان بالمعرفة وهو اول المدة او

جميع المدة والمبتدأ ما بعدهما لكونه معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما وفيه ان كونه معرفة في مثال جزئي لا يستلزم

كونه معرفة في جميع الموارد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدهما معرفة في جميع الموارد وليس كذلك قوله ويرد عليه انه يلزم

وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتان الا انه لم يقل بابتدائيتهما بل بما اراد الذي عليه

انه كيف يقول يكون ما بعدهما مبتدأ في هذا التركيب فانه نكرة وهذا انه نكرة عنده قوله لدى بمعنى الرضي وامالدي فهو بمعنى عند

فلا دخل على بنائه وفيه [illegible] ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء بخلاف لدى فيما من الظاهر وقد

يكون لابد [illegible] ومقدرة [illegible] عنده واما لدن فيمعنى عنده [illegible] الابتداء وقال الفاضل الهندي [illegible]

اليه معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء دخل لدى بمعنى عند

عليهما طرد اللباب وفيه انه يوجب ان لا يبني عند لانها مرادف لدن لعدم تضمين حرف وقيل لا يرد عدم الجهة لبناء

لدن لانه يكفي لجهة البناء كون لدن على لفظها وهي لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون

من حرف للتأكيد قوله لو ضع بعضها وضع الحروف لا يخفى انه ابعد من المناسبات التي ذكرها الشارح في اول المبنيات

قال الشيخ الرضي والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناه من الواضع على انه لم

يكن حروفها قال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بنائها مبنيا على وضعها وضع الحروف قوله وقد

ينصب على صيغة المجهول قوله بلدن متعلق بنصبا قوله خاصة دون سائر اللغات قوله غدوة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله

وقد ينصب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله التمييز مفعول له لقوله وقد ينصب بانتصابا تعلق قوله بلدن وقوله

ويكون غدوة مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله غدوة وخاصة معطوف على قوله التمييز من حيث المعنى

تشبيها من قبيل قعدت من الحرب جبينا اذ الظاهر انه لم يسمع النصب وان كان شاذا صرح به الشيخ الرضي اعتبر التشبيه ليكون له

وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه

وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة

يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها

فصار لدن غدوة كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتميز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا **قوله** ولذلك اي ولاجل ان نونه

مشبه بالتنوين يحذف النون عنها اي عن لدن ويثبت كالتنوين يحذف عن الاسم ويثبت **قوله** اي لاجل الفعل الماضي قدر

موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله او الزمان اشارة الى ان موصوف

الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي ذو قوع شيء فيها الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف **قوله**

وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما **قوله** وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف هذا التصحيح

وجها للبناء لا عرفت في الرضي نعني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض

قوله اي لاجل الفعل المستقبل اي يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي الى احدهما حقيقة والى الآخر مجازا **قوله**

لكونه مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فما الفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه

لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه بمعنى ابدا وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره

مع مقابله وان كان داخلا فيما قبل فاندفع ما قيل انه في التفصي مستدرك ذكره بعد الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع المضاف اليه

يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة اذ لو كان غيره لبني مع المضاف

اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضا مع المضاف

اليه لانه اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء والمعنى ان عوض المبني على الضم لو ذكر بعد المضاف

اليه لم يبق الضم ويصير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة اذ لا وجه لتغيره فما قيل الدليل غير محكم لجواز ان

يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه بكسر او مفتوحا بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ليس

على ما ينبغي **قوله** لمشابهتها الابهام لان مثلهما ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود وحاصره انحصار اليوم والدار مضافان

الى الجملة لكن لما كان متشابهين تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري **قوله** المضاف

الى الجملة لزوما كاذ واذا وحيث **قوله** اشارة بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة كذا في الحواشي الهندية لكن ليس على ما ينبغي

لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الاشارة

الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم

المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم

ثم المضمر ثم المبهم وذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها

اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك ثم ضمير المخاطب

جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه بمفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه قوله هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور انتهى اقول فيه تنبيه الى ان النقل لا على الوجه المذكور ليس المشهور ولا عليه الجمهور وبهذا ظهر ان ما قال الشارح قدس سره ولعل هذا وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه للشيخ من خلل ذكره اختار المصرح المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها اعني منها ما يساوي المعرف باللام ومنها ما يفوقه وذلك ان ما ذكره غير المشهور من مذهب سيبويه ليس لموجه وان كان من وجه لا يقال المراد من قول الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو الترتيب بين ضمير المتكلم وغيره لا الترتيب بين المعارف فلا يكون فيما ذكر خلل لانا نقول ليس في الترتيب بين الضميرين اختلاف اصلا فضلا عن ان يكون فيه اختلافات كثيرة وقد قال الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والعجب من الشارح قدس سره كيف قال به مع انه قال عند قوله والموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة وهو مخالف لما ذكره وموافق لما نقلناه قوله كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظ زيد بازائه ينبغي ان يعلم انه يكفي في وضع العلم ان يتصور الذات على وجه يفيد تعينه وتشخصه سواء كان متصورا بالكنه او لا وسواء كان قريبا او لا وان ما يفيد التشخيص من الامر العارض يسمى مشخصا سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة وان التشخيص اصل في المشخص من حيث كونه مشخصا فلا يلزم تبدل التشخص عند انتفاء احد المشخصات لبقاء ما يفيد التشخيص وان انتفاء المشخصات بحيث لا يبقى مشخص في غير الممتنع فلا يشكل بوضع لفظ الله فانه ان كان الواضع غيره تعالى فقد تصور ذاته المقدسة بحيث تفيد تشخصه والتصور بالكنه غير لازم وان كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال في عدم ترتب فائدة الوضع عليه ثم كيف يفهم ان مسماه واحد مشخص ولا يحتاج الآباء الا الى تصور الابناء على وجه يفيد تشخصهم وان لم يروهم ولا بوضع العلم للمشخص فانه وان فرض انتفاء واحد او اثنين يبقى وجه تشخصه وهو المعنى المشخص فاندفع ما قيل ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظ الله فانه لم يتصور ذاته تعالى بتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفته وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم المشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام للابناء في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل مشخصاته من اول عمره الى آخره وهو ما نبهوا فلم يتصور مسمى علم بتشخصه حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع له بمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يكون تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا يندفع هذا الاعتراض بما قيل ان المشخص قد يتغير في كمه وكيفه واينه وكذا سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا يكون الاعراض مشخصة بالحقيقة بل المشخص بالحقيقة هو وجوده الخاص به قال الشيخ ابو نصر في تعليقاته هوية الشيء وتعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عندنا بمنزلة العلامات التي يعرف بها المشخص فلذلك قد يشتبه علينا المشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده ليس مشخصا بالنسبة الينا هو العوارض والاعتراض انما هو عليها لكن يبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غير مفيد لان الاعراض مشخصة بالنسبة الينا الا ما ذكره قوله ولا يعد ما يخلفه قسما آخر وما ذكره الشارح في اول الكتاب مبني على ان الميم ليس بدلا من اللام والا فاحد القولين يبطل بالآخر قوله اذا صح يا رجل يا ايها الرجل بلا نظر وجه قال الشيخ الرضي ومن

لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه بوقوعه موقع كاف الخطاب **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية فصار كانهما قسمان عليحدة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئي الى نفس شئي وقسم **قوله** فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والمجموع خبران **قوله** والا اي وان لم يصدر بالاب او الام او الابن او البنت و قوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء لقوله والا فهي اللقب لا بد من قصد المدح او الذم فاللفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصد لم يكن لقبا فابو الخير وابو الشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين بهذين اللفظين قال الشيخ الرضي والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم **قوله** والا اي وان لم يقصد به مدح او ذم كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء لقوله والا و قوله لانه ان صدر بالاب او الام آه قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس ابو العتاهية ككراهية لقب ابي اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعني ما قاله القاموس يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية لا لقب والقاموس قد صرح بان ابا العتاهية لقب مع تصدره بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعني العتاهية فيه لقب ويشير اليه بقوله ككراهية اذ على وزن الكراهية العتاهية لا المركب **قوله** اي تناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمنفي هو التناول بوضع واحد لا غير وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لئلا يخرج الاعلام المشتركة **قوله** ترتيبها متعلق باشار **قوله** فيما يكون بدل بعض من صنافها اي في اصناف يكون فيه اي في ذلك الاصناف هذا الترتيب اي الترتيب في الاعرفية **قوله** فقال الفاء للتعقيب هذا الكلام يشعر بان لا ترتيب في الاعرفية في اصناف المعارف الا في اصناف المضمرات و قوله واقتصر على بيان النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها و قوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اي الا اصناف المضاف الى احدها ينتقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول **قوله** ولهذا اي لاجل ان تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه **قوله** بين اصنافه اي اصناف المضاف اليه **قوله** لعدم بيانه اي التفاوت **قوله** منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة جواب عما قيل ان اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدودة اي يعلم من ذلك الاسم ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم درهما عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد او اثنان لا يعلم منهما كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان ينبغي ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اعم من ان يدل عليها دفعة كثلثة مثلا او بدفعات كالواحد والاثنين وتصوير الدالة على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وهذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء الثلثة انه ان اريد انه لا بد من الاحاد في كل شئي من افراد الاشياء ففي الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع ليقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فيشكل بما اذا قيل كم درهما عندك فتقول واحد اذ ليس ههنا احاد ولا اشياء فالصواب ان يقال العدد ما وضع لكمية الشئي فحسب وح لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئي يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي **قوله** فحسب يعني يكون

موضوعا للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانهما وضعا للكمية والماهية بقول فيستحق رجل ورجلان لكن الاجابة البلاغية

بسبب المتعينين بسبب المتعين فهو شيء مثل الرضي جوابا ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس مفهوم

نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يتم قوله كمية الاحاد وقال الشيخ الرضي بكمية الشيء عدده والمميز تابع الكمية بايها يجمع السؤال بكم وبها

المميز بكذا قال اسم العدد ما وضع لعدد معين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين فيخرج منه الآلات والالوف قوله ظهر

بقوله اذ يسئل قوله الالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانهما من اسماء العدد في حرف الخاء ولانه لم

المعدود وهم بالموضع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من حيث ذلك يكونا قوله عند بعض الحساب لانه فسر عنده

بكونه زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسر بكونه نصف مجموع حاشيتيه كالاربعة مثلا فان مجموع حاشيتيه الثلثة

والخمسة ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه

اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفها قال الشيخ الرضي وعند الحساب ليس الواحد عددا لانه عندهم هو الزائد

على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الاول هو الاول وهو الواحد ليس بعدد فينبغي ان يكون الثاني

الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسير النحاة ويكون هذا مبنيا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب ادخال الاثنين

لانه ما اعتمد عليه في تفسير النحاة وهو ما وضع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لا يقتضي التعريف الصواب لا يقتضيه تعريف قوله اي

اصول اسماء العدد والتي اشتقاقها بني من كونها عدد او البضع ليس كذلك فلا يرد جعل الاصل في اثنتي عشرة كلمة انما يتم لو لم يجعل

البضع من اسماء العدد وادخل وارادة اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلث الى

التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة وفي المجمع التميمين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ

العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود وانتهى وقيل البضع عبارة عن ثلثة الى

عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنا عشرة غير خارج عنها قوله اعتبار مفعول له للقواعد وتقول لاجله ثلث الى عشرة بالتاء اي

لاجل اعتبارك لتانيث لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة مؤنث غير حقيقي فتانيث العدد لاعتبار المعدود

مؤنثا فعلى هذا فالتاء في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال اربع

غير قابل للتاء قياسا سالم به وحملها ما في اذ اتى به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا بل حجة قال ولقد في اربعة

للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له للقول وتقول ثلث الى عشر بحذفها للجمع المؤنث اي لاجل تحصيل

الفرق بين المذكر والمؤنث والاولى التاويل يقتضي اثبات التاء في الثاني فان قلت في ثلث نسوة مؤنث حقيقي اذ هي مؤنثة

فالتاويل للفرق قلت ان مقتضى

فيهما قوله ولم يقبل الامر

شاذ عند الجمهور قوله والو

قياس عند الاخفش شاذ عند

بحاله متلبسا بحاله الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني بتأخيره قوله في الذكر وقوله باجتماع تانيثين مفعول له

وفيه انه يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فقوله في المذكر صفة الثاني وقوله كراهة خبر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع عن كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلم كيف واثنتان تانيثه بالتاء ولامه محذوف عوض عن الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث وعلى هذا البحث قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان محمول على ثنتين قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله محمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في اثنتان وان كانت للتانيث الصواب فانها وان كانت قوله لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب قوله تذكيره اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق لحصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب محلا لمفعولية القول لا يخ عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو لفظا او تقديرا وليس كذ والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه ليس بشيء لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرء بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا بخطاره احد له ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكر بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور حكاية عنه ويحتمل ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع عند ما قال الشيخ الرضي وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاكثر في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية والذي يقع نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفردا وجملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام **قال** ثم بالعطف اي ثم تقول قولا متلبسا بالعطف اي بعطف العقود على النيف كما ذكره الشارح او بعطف النيف على العقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثمانون وعشرون وثلثة او ثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على النيف وتمم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للقسمين ثانيا تنبيها على الجواز قوله كائنا ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقود والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

عطف على بيان المذكر والمؤنث فيما سبق قوله فتقول مائة ونحوه شروع في بيان امثلة عطف الزائد على العقد ونحوه على الطريقة المذكورة

مثال المذكر ومثال المؤنث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله وواحدة عطف على قوله واحد مثال للمؤنث وقوله مائة واثنان

واثنتان عطف على قوله مائة وواحد وواحدة واثنتان عطف على اثنان لحصول مثال المذكر ومثال المؤنث بعطف الزائد على العقد

وكذلك الى آخر ما ذكره الشارح في بيان امثلة عطف الزائد على العقد ايراد مثال المذكر ومثال المؤنث على الطريقة السابقة

ايضا بانشاء ان يجعل قوله مائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزائد على العقد

وقوله واحدة ومائة مثال المؤنث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان عطفا على واحد واثنتان معطوف

على مائة وواحد وقوله وثلثة رجال معطوف على واحد وثلث نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد والمراد بهذا العطف قوله ويجوز

ان يعكس العطف في الكل اذ المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما وان كان العكس في البعض في كل منهما معتبرا

قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلحقها التاء عوضا منها كما في عدة وشية والاصل يا لما حكى الاخفش رأيت

مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فانه جمع انتهى حذف الالف انتهى قوله الثاني وابعاءي كما

اسكن لياء لتثاقل المركب بالتركيب وان كان الامكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي قوله او معنى كجمع المعنى

اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم قوله نحو ثلثة رهط قال الشارح الرضي والاكثر اذا وقع المميز اسم الجنس

او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة

العدد وليهما لبعد ما يتعهد من اضافته الى الجميع قوله ان يلي التميز اي ان يقع التميز بلا فصل بعد المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم بعد

ما الحق التميز الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عادة اي بعد ما الحق التميز الجمع بعد عادة قوله وما في ما

من احد عشر الى تسعة وتسعين قوله لما كان غير العدد ولانه ليس تميز الدال للمضاف اليها فاذا كان مميزا فهو المقصود بالاهمال

في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد قوله ليكون اللفظ قليلا لتحمل ان يكون المراد قلة حروف اللفظ وان

يكون المراد قلة افراده اي لفظ العدد وجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اي جائزان ولا يكون الا جمعه قوله اسم

الصالح لان يكون تميزا اشارة الى ان اطلاق التميز على رجلا ورجلين مثلا مجاز لان كون رجل ورجلين تميزين انما يتحقق

اذا وقعا تميزين للواحد والاثنين ولم يقعا قطعا تميزين لهما قوله الدال بجوهره صفته لقوله لفظ التميز المراد بالجوهر الحروف

الاصلية فلفظ التميز الدال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والمراد بصيغة الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم

بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة

والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية

نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض

كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم

كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما قوله مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان المميز الاول

يفيد الوحدة والثاني الاثنينية قال الشيخ الرضي وهذا الاستدلال لا يتمشى في نحو واحد رجال واثنا رجال فتأمل قوله اي

عن الواحد اذا كان التميز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين الخ

الكلام انه بذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التميز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا

لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين

وعلى هذا الايرد ولقوله فان قلت هب ا[illegible] ولم يقيد الشيخ قدس سره الاستغناء بما ذكر لكان له عدم ورود قوله فبذكره اي

بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن المميز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان قوله ان

مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تميز الواحد قوله مغن عنه اي عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان

التميز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التميز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التميز مفردا

فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تميزهما مفردا ومثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا

ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزه مفردا قوله كذلك اي مغن عن الاثنين

قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان المناسب ان يكون تميزه مثنى وان لم يكن واجبا

كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور وما نقلنا عن الرضي فما ذكره لا يصلح جوابا عن السوال وهو ظ وان اراد الوجوب يكون التقييد

المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على

الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التنوين و

رجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية

وعلى الثاني حروفه الاصلية المسورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة للحوق علامة الافراد

والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين اغنت

من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة

ليس بتام قوله على عدة عدة كعدة مصدر وحاصله اي استغني عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال

قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد قوله فلا يجري ذلك اي اعتبار التصيير قوله فيما تحت

الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير عددا وما تحته مثله بل الاثنين مصير

لما قبله اثنين والثلثة مصير لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصير لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اي

مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير قوله لانه

اي الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه قوله فانه اي ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسماه

مونثا فانث لتانيث مسماه قوله الى عدد ليساوي ذلك العدد عدده اي عدد الثالث اي العدد الذي يدل عليه الاضافة

لادنى ملابسة قوله او يكون اي يكون ذلك العدد فوقه اي فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في المرتبة

الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخلو عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل

باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو ظ ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

وتوهم في المرتبة الى ستة بل واحد من الخمسة باعتبار وتوهم في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وتوهم في المرتبة الثانية

منها فالصواب باعتبار وتوهم في المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ لان ايقال المراد في المرتبة الثانية

من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى ستة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان على ثلثة **قوله** والا اي وان لم

مطلقا **قوله** وذلك اي ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة **قوله** مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير **قال** بلا

علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل في تعريف المذكر

فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون كانه

فكان فيه التعريفان جامعين للافراد ومانعين عن الغير **قوله** اي ممدودة اي مجعولة زائدة للمد فان قلت المجعولة زائدة للمد

وعلامة التانيث الهمزة التي بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف الفه للتانيث في الجاربردي شرح الشافية

قال في شرح الهادي بالهمزة في حمراء صحيفا وصحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى فالاصل فيها الف التانيث

فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير بناء ان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يكن حذف احدهما

لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل بالدلالة ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لصارت فتعين تحريك الثانية فقلبت

همزة وقيل ان الاولى في حمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى

وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال

الشيخ الرضي الالف الممدودة في الاصل مقصورة لان قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم مد كلام العفل يجاز زيادة

الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا لما كان ومتناع العقل فقلبت ثانيتهما الى

حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء لان الهمزة اقرب مناسبة من حروف العلة فبعضهم البعض اكثر اذ

لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما وسيصرح به الشارح قدس سره في بحث

المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التاء والالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه

ممدودا قبله كما قيل في الجاربردي شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا

لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي بعدها هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة ففي قوله الالف ممدودة نظر ليس بموجود

الكان من حسبه هذا والمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف

فتى وكساء فاندفع ما قيل تعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة منتقض بالالفين في فتى وكساء **قوله** بدليل

تصغيره على هنية اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن في الاصل تاء لما ظهر في التصغير **قوله** لكون التانيث فيه تقليل

لقواله فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس **قوله** لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه تحقيقا او تقديرا

او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء **قوله** واستغنائه اي مع استغنائه **قوله** لا في لفظه

من الاشعار به اي بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل تصغيره **قوله** بخلاف مضمره اي الظاهر بخلاف مضمره **قوله**

اذ ليس فيه اي في المضمر **قوله** فانه مع الفصل يجب اتيانها نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس لا يذهب عليك ان وجوب اتيان
التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما يلزم فيه الالتباس على تقدير تركه اتيانه كالمثال المذكور في الشرح فانه لو ترك التاء لا يعلم
ان الفاعل مذكر او مؤنث فما ذكره الشارح غير محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث لعدم وجوب التاء
في جاء اليوم زينب الكريمة اذ المثال المذكور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب اتيان التاء لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك
التاء والمثال ليس كذلك وانما يحتاج اليه لو لم يذكر **قوله** لرفع الالتباس فاندفع ما قيل الظاهر ان وجوب الاتيان مقيد بما اذا لم
قرينة تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب في كلام المصنف ليس على الاطلاق بل على تقدير الالتباس عند ترك التاء وهو انما يكون
اذا لم تدل قرينة على التانيث واما ما قيل في الجواب هذا دفع للنقل بمجرد الراي فليس بموجه وان كان من وجيه فان قلت قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يشمل اللفظي الذي علم للمذكر الحقيقي مع انه لا يجوز فيه الحاق التاء قال الشارح الرضي ولا يجوز
مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين قلت لا يبعد ان يراد
بظاهر غير الحقيقي ان لا يكون علما للمذكر الحقيقي بقرينة قوله بالخيار واعلم ان المؤنث اللفظي الذي يقع على المذكر والمؤنث يجوز اعتبار
لفظه في تانيث الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو غزوت حمامة ذكر ولا تقول غزوت حمامة وتريد المذكر
او ترك علامة المؤنث نحو عندي ثلث من البطة ذكور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لكن ميز بعلامة وهو ذكور ولو لم يذكر ذكور
لم يجز تانيث العدد ونملة مما يقع على المذكر والمؤنث حيث يقال نملة ذكر فيجب فيه ايضا التمييز بعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر
ولما لم يذكر العلامة الواجبة عند ارادة التذكير في قوله تعالى قالت نملة دل ذلك على ان الفاعل مؤنث حقيقي والا يلزم ترك رعاية ما يجب رعايته
وهو لم يقع في كلام احد من الفصحاء فكيف في كلام علام الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض على ان نملة
سليمان عم كانت انثى اذ روي ان قتادة رض لما دخل الكوفة اجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة رض
حاضرا فسالوه عن نملة سليمان اذكرا كان ام انثى فتحير قتادة فقال ابو حنيفة رض كانت انثى فقيل له من اين تعلم فقال من
كتاب الله تعالى قالت نملة قال صاحب الزبدة وما يشترك فيه المذكر والمؤنث كحمامة حقيقي في الاول لفظي في الثاني لكن لا علامة
للتانيث لا بد للمذكر من مميز دفعا للاشتباه قال يونس اذا اراد واذلك قالوا هذه حمامة ذكر فالنملة في قالت نملة مؤنث والا
لقيل قال نملة انتهى **قوله** الا اي وان كانت النملة في الآية مذكر الينبغي ان قال نملة بتذكير الفعل او بتانيثه والتمييز بعلامة كان يقال
قالت نملة ذكر لكن لم يقل كذلك فعلم ان النملة مؤنث واليه نقل ابن السكيت انه قال اذا اريد بالنملة المذكر فتاؤه كتاء طلحة فانه
لا يجوز اعتبار لفظه اصلا فكما لا يقال قامت طلحة بل قام طلحة كذلك لا يقال قالت نملة عند ارادة التذكير بل قال نملة وحده وقد
وقع في القرآن قالت نملة فظهر ان النملة مؤنث فيحتمل ان يكون ما قاله الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا عرفت
ما ذكرنا ظهر لك ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب وهو انه يجوز ان يكون تانيثه لاجل التانيث اللفظي ساقط وان ما ذكره الشيخ
الرضي قد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقال غزوت حمامة ذكر وعندي ثلث من البطة ذكور فيجوز ان
يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة مذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادي باعلى صوته
على فساده قوله فيجوز ان يكون النملة الخ **قوله** اي آخر مفرده اي مفرد المثنى وفيه تسامح معرفة المفرد على المثنى وقد كان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف او الياء والنون لحقت للدلالة على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف او الياء والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفرد مسلمين ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو او الياء والنون الكسورة المفتوحة او الالف والتاء من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى الا ما قيل لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى توجيه لعيله وانما سمى التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام للجنس بمعنى جميع والمراد جنس التكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا التكلفات **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال اما مسندا او نسبة الدلالة اليه مجازية **قوله** او اللاحق وهو الالف او الياء **قوله** او مع اللحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع اللحوق يشمل النون ايضا مع انه لا دلالة على ان معه مثله من جنسه **قوله** على تقدير تسليمه اي على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او اللاحق وهو النون مع اللحوق وهو اشارة الى المنع قال الفاضل المحشي هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد قال جنس الموضوع له اي مفهوم الموضوع له اي الحاصل بوضع واحد قال المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اي بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الحاصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هنا ولكن يشكل بما ذكره في الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك هو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ففيه بحث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والمتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي يثبت في المجاز دون النوعي الذي في المجاز قال الشارح الرضي يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض ليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي يشتركان فيها او متفقة كقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الجامع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس ان يصدق على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا قال سيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي فيه اشتباه العارض بالمعروض وان الموضوع له في كل وضع هو تلك الذات المشخصة لا كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع كما لا يخفى على من له دربة في ادراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو اريد بقوله اشتراكهما في الوحدة

والجنس لا استغنى عن قوله من جنسه ہذا ما ذکره الفاضل السندی وتبعه الشارح ولا یعد فی ہذه الارادة لانه والحکان متقابلا

الموله فی الجمع لیدل علی ان معه اکثر منه وان الناظر فیه وان لم یفهم من قوله مثله الا ما یقابل الاکثر الا ان الارادة الذکورة لا تنافی

المقابلة کیف والمراد من قوله اکثر منه افراد آخر مثل المفرد فی الوحدة والجنس وہونا قوله فلیعتبر مثل ہذا التاویل ای تاویل

الاسم بالمسمی بیحصل مفهوم تیناد لهما فیتجانسان قوله بلا احتیاج الی ادعاء کما احتیج فی الابوین والقمرین قوله اسمیه

للطهر والحیض فانه اذا ارید بالقرئین الحیض والطهر لا یحتاج الی ان یدعی ان الحیض او الطهر سمی بالقرء فانه موضوع لکل واحد

منهما حقیقة قوله فانه موضوع آه تعلیل لقوله بلا احتیاج قوله تثنیته ای المشترک قوله والمعوا اختار عدم جوازه ای عدم

جواز تثنیة المشترک بمجرد اشتراکه اللفظی بینهما ولذا قال مثله من جنسه فلا یقال عنده قرءان ویراد به الطهر والحیض بل یراد

به طهران بان یسمی الحیض طهرا وحیضان بان یسمی الطهر حیضا لیحصل الاتفاق فی المعنی لا یخفی ان قوله فان قلت فلیعتبر مثل

ہذا التاویل فی القرء ایضا ای کما یعتبر فی الابوین والقمرین انما یتجه ان لو کان مدار جواز الابوین والقمرین علی التاویل فحسب

ولیس الامر کذلک فان مدار جوازهما علی الاتفاق فی المعنی کما اشار الیه الشارح قدس سره بقوله قلنا جازآه وعلی ہذا التاویل

فکیف یکفی اعتبار التاویل فی القرء مع ان المعتبر فی الابوین الذی ہو منشأ السوال کلا الامرین فقوله بلا احتیاج الی ادعاء

الی قوله فانه موضوع لکل واحد منهما حقیقة مما لا مساس له فی ہذا المقام لان الادعاء المذکور فی الابوین لتحصیل الاتفاق

فی المعنی وذلک لا یحصل من وضعه لکل منهما بل لا بد من ادعاء کون الطهر مسمی بالحیض والحیض مسمی بالطهر وبالجملة فهذا الکلام

لا یخلو عن خلل لانه ان ارید کلا الامرین فالخلل ظ وان ارید التاویل فقط ففیه ان السوال کما یشعر به الفاء بسبب ما سبق و

فیه کلا الامرین قوله فی صحة ہذا الاعتبار وہو التاویل بالمسمی لتحصیل مفهوم تیناولهما قوله فی جواز تثنیته ای الاسم المشترک

قوله لمجرد اشتراکه اللفظی بدون الاتفاق فی المعنی قوله وہو الذی ای جواز تثنیة المشترک لمجرد اشتراکه قوله اختار عدم جوازه

ای تثنیة الاسم المشترک لمجرد اشتراکه اللفظی بدون الاتفاق فی المعنی قوله وبهذا الاعتبار المشار الیه بهذا ہو الاعتبار والمراد منه

ہو التاویل بالمسمی ای یصح بالتاویل بالمسمی تثنیة الاعلام المشترکة اشتراکا حقیقیا او ادعائیا لحصول الامرین

التاویل والاتفاق فی المعنی لکون الاعلام مشترکة فان قلت تقدیم قوله وبهذا الاعتبار علی ان یصح

یفید التخصیص فیفید ان وجه الصحة ہو الاعتبار لا غیر مع انه لیس کذلک قلت قد لا یکون التقدیم

للتخصیص وان کان الاغلب فیه التخصیص قوله وجمعها ای الاعلام المشترکة قوله وردها ای اعتبار الامرین فی الاعلام

قوله وینبغی ان لا یذکر وفیه ان ہذا البعض وان لم یعتبر الامرین فی الاعلام لکنه یعتبرهما فی اسماء الاجناس فکیف یقال

فعلی قول ہذا البعض ینبغی ان لا یذکر فی تعریف التثنیة قوله من جنسه علی الاطلاق قوله الف مفردة بلا ہمزة لازمة لا تنفک

عن الکلمة بخلاف غیر اللازمة فانه لا یسمی مقصورا کالالف فی رأیت زیدا فی الوقف قوله بان کان مجهول الاصل وذلک

بان لا یقع فی متمکن الاصل ولم یعرف الاصل قوله ولم یمل ولم یسمع فیه الامالة قوله فقلبت واوا لان قلب الالف واوا فی الصورة

الاولی واجب وفی الثانیة اولی قال الشارح الرضی وان لم تسمع الامالة قالوا اولی لانه اکثر وقال بعضهم بل الیاء فی النوعین

اولی سمعت الامالة اولا لکونها اخف من الواو فجعل الصورة الثانیة داخلة تحت الاولی وقسمتها کما فعله الشارح لیس

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه القلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب والثقيل يلزم في قوله تثبت الف وان الجمع
الحقيقة والمجاز قوله اعتبارا للاصل حقيقة فيما اذا كان الالف منقلبة عن الواو وحكما فيما كان مجهول الاصل وثم لم يمل قوله ليس
اي بوجود الثقل قوله او حكما بان يكون مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله او شبهة بان كان امثالها غير منقلبة عن شيء كحتى
ومتى والى واذا اصلا فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل قوله وقد اميل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف
عن الياء قوله او زائدة مشابهة للتأنيث كحبلى او للالحاق كارطى او للتكثير كقبعثرى كذا في الرضي قوله من جنس الالف في آخر الثلثي
المسند على الرضي قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان اللام
يتناولهما معا قوله فالمعنيان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهين للعهد قوله تشابهتا همزة قوله
ان ابدال الهمزة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا عن الاصل بل هي عوض من زائدة مشبهة بالاصل فنسبتها
الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من الاصل
الرضي قوله ان لا يحذف من آخر المثنى فان قلت التاء في سحرتان وتمرتان ليست آخر المثنى اذ الالف والنون من تتمته
كما يشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء
آخر اكثر حروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة آحاد وفيه ان الجمع يدل على الآحاد والمجموع لا
اقل من ان يكون ثلثة لا على الآحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت سيلان ومسلمات واشباههما مما يدل
جزءه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان مدرجتان في حكم
كلمة واحدة قوله مفرده اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف
ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور وربما يقال ان المراد بالمفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف
المفرد بالايعل على فردين او افراد ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعباديد وعبابيد
الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه والنسبة اليه عباديدي قال سيبويه لا واحد له وواحده فعلول او فعليل او فعلال
في القياس ونحو نسوة في جمع امرأة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدد ولسا التمر الكلام وانه قدر لها
واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل وغنم لان اسماء الجموع التي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع التي تختص بالجمع
والمشهورة فيه عباديد وعبابيد وهي خاصة بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه قوله والفرق بينه اي بين اسم الجمع واسم
الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعل بل المشهور فيه فعلة كغلمة ونحو
نسوة قوله لهما آحاد من تركيبهما فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب للطلب وجمل لجامل وباقر للباقر يكون
داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اشترك كما في الحروف الاصلية وانه
ذلك بانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد ولم يكن جمع قلة لان اوزانها ليست بل تجمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد الى واحده وهذه لا ترد نحو ركيب وجميل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل
وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال كجامل وباقر قال قدس سره في الى تسهيل

زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباته والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والتا للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها انتهى وهذا ما ذكره السيد السند فى حواشيه على الرضى قوله وراكب الصحيح ركبان لان اسم الجمع هو ركب لا راكب قوله وكذا اسماء الاجناس اى مثل اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها اسماء الاجناس التى ليس لها احاد من تركيبها فى ان كليهما جمع عند الفراء قوله اى آخر مفرده اى آخر مفرد الجمع قد عرفت وجه تقديره وفيه ان فى المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين ومسلمات لما عرفت قوله على سبيل منع الخلو لا الجمع لان البعض قائل بان النون عوض من الحركة والتنوين قوله او على سبيل الفرض فرفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض ثبوته ليصح استعمال صيغة اسم التفضيل ولا فائدة فيه غير التصحيح بخلاف فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان فى فرض اصل الفعل فيه فائدة وهى المبالغة فى وصف الفلان بالجهل اذ من لا يتصور افقهيته واعلميته الا بالقياس الى ما لا يتصور فقهه والعلم الا على سبيل الفرض المحال لا يكون الا جاهلا كاملا والظاهر ان الفرض لا يكون الا لفائدة زائدة قوله اى آخر مفرده يا قدر بالمضاف لان اليا فى آخر المفرد واما الجمع فاليا فى وسطه قوله غان اصله قاضيون يشير الى ان اليا المحذوفة فى المفرد ترد فى الجمع ثم تحذف فان قلت فينبغى ان لا ترد قلت انما ترد اذا كان السبب متحدا وههنا ليس كذلك اذ سبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفى الجمع الياء وعلامة الجمع وفيه رفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت قال وان كان آخره هكذا وقع فى نسخة الشارح قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذى اريد جمعه ووقع فى بعض النسخ وان كان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم الذى اريد جمعه وان يكون للاسم اى وان كان الاسم مقصورا اى مجعولا فى آخره الفا مفردة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف ليس فى آخر الجمع بل فى وسطه قوله اى شرطه اسم اريد جمعيته النظر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يجعل ضمير شرطه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فمذكر علم يعقل ما ول بكونه مذكرا علما وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فكونه مذكرا اذا رجع الضمير الى الجمع ليفسر بكون المفرد للجمع مذكرا علما فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن انطباق الكلام ذلك الاسم اى الاسم الذى اريد جمعه قال اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الخبر لا يفيد اذا اسم كان الاسم الذى اريد جمعه وخبره ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبرا ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق فى ضمن اسم لا وصفية فيه وان يتحقق فى ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد والقرينة على ذلك مقابلته لقوله وان كان صفة قال ان كان اسما فمذكر علم يعقل قال الشيخ الرضى عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فمذكر فيه محذورات الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثانى ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان لغا الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف فى هذا العذر انتهى كلامه ووجه التعسف فى الاعتذار

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واجاب الفاضل الهندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ولمنع فصل الشرط بين المبتدأ والخبر بالشرط واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا تمسك بشيء امرنا وسبب كان متيقنا بانه في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر له فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد الفاء فيه زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجها على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند يشعر بالمكابرة او بعدم الاختصاص ليس بقوي وقال الفاضل الهندي يجوز ان يكون شرطه مبتدأ وما بذكره خبره وقوله انما كان مسببا لم يعلم بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى وقوله فاجلدوا بيان للحكم المذكور ورد عليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن فصل فانه غير حسن كما يحكم به سلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرطه مبتدأ وقوله فمذكر علم خبره واذ هو مأول بكونه مذكرا حالا ورد عليه انه لا بد لهذا التأويل من وجه يصيره موجها وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وقال الحيثية كونه مذكرا حالا فانت خبير بانه لا بد لاعتبار الحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حاذا فاما وان الاعتراض الثالث بقي واردا عليه الا ان يقال الفاء للشرط المتوسط ليس ممتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف وكذا دخول الفاء بقي واردا وبالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** من حيث مسماه دفع لما عسى ان يقال ان العقل صفة لغير علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعليا وكذلك مع ان العقل ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم لعقل مسماه **قوله** فاعطي فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاشرف علة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر **قوله** واراد بالمذكر في الرضي قال المصنف في الشرح كان مستغنيا من قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليدفع وهم من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود او ليدفع وهم من ذهل عن تقدم المذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في برودة هذين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر خرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فما ذكره المحشي من قوله اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء على زعمه ليس على ما ينبغي **قوله** فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان لفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والمرات وذلك لان حق الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لان حق الالف والتاء اعلم ان المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء بفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الثانية انما جمع بالتاء

تمرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على صفة وابن كيسان على الاسم **قوله** ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله يخرج في قوله يخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات * واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون اجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكون جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها **قوله** وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا نظير له فائدة كما قيل **قوله** اي مذكرا غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المؤنث بان يكون المذكر بدون التاء والمؤنث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المؤنث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة **قوله** مع المؤنث متعلق بقوله مستو **قوله** بان يكون المذكر على صيغة افعل آه بيان لقوله غير مستو **قوله** في افعل التفضيل كامل فلا يناسب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع **قوله** والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة **قوله** لانه اي الفرق بين المذكر والمؤنث فيما اي في فعلان فعلانة بالتاء وعدمها هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل وفعلاء وفعلان وفعلى فلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيهما من الفرق بالتاء وعدمه ويترك الجاري على القياس فيهما غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فما قيل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وان كان له وجه اذ السياق يتادى باعلى صوت على فساده والشارح قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكر مذكرا الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المؤنث والمقصود دفع ما اورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث

الكائن شيئا وحاصل الرد ان المنافاة انما يلزم ان لو كان ضميران لا يكون الى الوصف وليس كذلك بل ضمير ولم يرجع الى الكائن صفة وخبره مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى في الوصف مع المونث المذكر لا الوصف ولا منافاة فيه وانت خبير بان المنافاة وان زالت بحسب الظاهر وما بحسب الحقيقة فباقية لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا ذلك الوصف في الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الشارح قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل الهندي وقد ذكرهما بالتوجيهين في رد ما ذكره الشيخ الرضي وعلى التوجيهين يرد ما يرد على الشارح قدس سره قال الفاضل الهندي قوله ولا عطف على قوله افعل ولا زائدة لتاكيد النفي وضميره عائد الى المذكر المذكور اي وشرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر فيه ان هذا وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر في الوجهين يراد به الصفة كما لا يخفى على من له السياق فالمنافاة باقية ولو قال الشارح هكذا والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع المونث لاندفع الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط وان كان مستغنى عنه بقوله مذكر دفعا لتوهم ان يراد به مذكر المعنى لا مذكر اللفظ وهو دليل على ان المراد بالمذكر في قوله ان كان اسما فمذكر علم المجرد عن التاء لا مذكر المعنى لان التجرد عن التاء عام للاسماء والصفة قال الشيخ الرضي اعلم ان شرط ما جمع المذكر بالواو والنون كلي ضربين علم للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة العلامات بالواو والنون ولان الوجه المذكور في الموضعين يقتضي ذلك واما قولنا او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسر تنبيها على انه ليس بجمع في الحقيقة وقد جاء سنين بضمها وهو قليل قال الشيخ الرضي ومثل هذا التنبيه كسر واعين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع ضمها كالقلون وثبون وليس مطردا واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين قوله تحت قاعدة كلية هي قوله مسمى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف لعجز معتل اللام مذكره مجموعا بهذا الجمع فما دخل في القاعدة فهو ليس بشاذ وما ليس مما دخل فهو شاذ كاره قوله اي آخر مفرده قد عرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتاء ومذكره لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والحاصل ان كان له مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتاء كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع المونث بالالف والتاء اصلا كاحمر حمراء وفعلان فعلى كسكران سكرى وان لم يكن له مذكر اصلا فشرطه ان لا يكون المونث مجردا عن التاء كالنعمة فانه جمع على حائضات بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتاء قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون وهم من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتاء اصلا وكذا تقييد قوله مذكر في قوله وان لم يكن له مذكر بقوله جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون فشرط جمع المونث بالالف والتاء ان لا يكون المونث مجردا عن التاء لان انتفاء المقيد يكون اما بانتفاء القيد مع بقاء ذات المقيد واما بانتفاء القيد والمقيد معا والغالب الظاهر هو الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والا لصار التقييد لغوا وهذا المفهوم مناف للمفهوم الاول



فالصواب ترك تقييد قوله مذكر بقوله جمع بالواو والنون **قوله** لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فلم يجمع هذا الجمع قياسا
من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعنترة وسلمى او مقدرة كهند او ذا تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا
حقيقيا كحمزة اولا كغرفة **قوله** من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي تغير نفس بناء الواحد وامورة اي امور بناء الواحد الداخلة
فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئته وصورته كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بناء الواحد فيهما
باق على هيئته كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لحق آخر المفرد مالم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير
المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها لا ما حصل باللحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجية الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس بمعتبر في
التكسير وهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده اليه بسبب الزيادتين
لانك تبني بها بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صار عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما
قوله كما مر في تعريف الجمع **قوله** وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الظاهر انه تعريف لجمع القلة فجمع الكثرة المقابل له لا يطلق على
ما ذكروا الا لم يكن مقابلا ولان المقابلة يقتضي ذلك وليشعر اليه ايضا قول الله قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا
نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة واكثره لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير ما في الرضي حيث قال المراد بالقليل
من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح
لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى
ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى
ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح
بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول
للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيجيء
ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الحاصل ان المعرف
باللام من الجموع واسمائها يعم الافراد قلت اوكثرت والخارج بدون اللام لما دون العشرة كالرهط او العشرة فما دونها كجمع القلة
مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المخالفة بين تصريح الثقات وبين فرقهم في هذا المقام ويوجب
التوفيق بينهما والحاصل ان الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض
حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعداد الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد
منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاذا قال لزيد علي افلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لعلك ان هذا الكلام
يابى التوفيق فتدبر **قال** وفعلة كغلمة في الرضي وزاد الفراء افعلة كقولهم هم اكله راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد
وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل راس لا من اطلاق فعلة **قوله** الظاهر انها في الرضي قال ابن خروف جمعا السلامة

مشترکان بین القلة والکثرة والظاهر انها المطلق الجمع من غیر نظر الی القلة والکثرة فیصلی ان یها قال مذکرا کان کالمسلمین او مونثا کالمسلمات اعلم انهما اذا کانا نکرتین یکونان للقلة واذا کانتا معرفتین فللکثرة قال ذلک المذکور اشارة الی ان توحید الاشارة مع تعدد المشار الیه مبنی علی تاویله بالمذکور قوله المعنی بالحدث معنی قائما بالغیر قال بعض الفضلاء یا تعامل یشترع المشایع والمراد بالقیام بالغیر کونه ناعتا له بحیث یصح ان یشتق منه اسم محمول علیه کالضارب من الضرب وعلی هذا لا یرد نحو السواد فمعنی سیاهی اسم الحدث اذ لا یشتق منه اسم والضمیر فی منه لذلک لقوله الجاری علی الفعل اذ معنی جریانه علی الفعل ان یؤخذ وما خذ یشتق منه والسواد بمعنی سیاهی لا یشتق منه الفعل قوله لا یکون مصدرا اذ المصدر لا بد ان یکون جاریا علی فعل من لفظه وما خذا یشتق منه الفعل ونحو العالمیة والقادریة لیس کذلک وفیه ان نحو العالمیة لم یدخل فی قوله اسم الحدث حتی یخرج بقوله الجاری علی الفعل اذ هو لیس بحیثیة فضلا عن ان یکون اسما قال بعض الفضلاء وانما انه لیس بحیثیة لوجوب کونها مفردة غیر العرفیة بایجاب معناها والعالمیة لیست کذلک وبهذا یظهر ان جعل قید الجاری علی الفعل فی قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل احترازا عن مثل العالمیة کما فعله الفاضل الاسترابادی محل بحث قال وانما خص الاخیران مفعولا مطلقا لانه وقوع فی استعمال کونهما مفعولین مطلقین بخلاف الاولین اذ لم یقع فی الاستعمال کونهما کذلک والماصل انه لم یوقف الا الامکان او الوقوع فی المفعول ان فمندفع ما قیل ان اراد جوازه ووقوعهما فلا اختصاص لهما بل یجری فی الاولین ایضا اذ لا صفة فی المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فمردود قوله ویل للطفیفین قال هو من الثلاثی حال من مفهوم الکلام ای قصر المصدر علی سماع حال کونه من الثلاثی وفی جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذی الحال لانه لیس لقوله سماع فاعل فظهر ولا مضمر هنا ما ذکره الفاضل الهندی فی الحواشی وقال بعض الشارحین لما وقع تقدیره ان قوله سماع اما علی حذف یاء النسبة ای سماعی فیکون فی حکم المشتق اذ لما للضمیر او هو بتاویل مسموع والمصدر المأول بالصفة جاز فیه الاضمار ویدل علیه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم فقوله هو مرفوع بالرجل ای صفة الرجل بمعنی مستو فیکون هو تاکیدا للمستکن فی سواء وانما اکد لیصح عطف قوله والعدم علیه فقد ظهر الاضمار فی سواء مع تاویله بالصفة مع انه مصدر بهذا الکلام وهو صریح فی انه یجوز حذف یاء النسبة وقال بعضهم لم یثبت هذا فما قوله یدل علیه قولهم فیه ان القول المذکور محتمل والمحتمل لا یکون دلیلا علی احد احتمالیه فان قلنا محتمل لانه یحتمل ان یکون سواء مرفوعا علی انه خبر مقدم وهو مبتدأ والعدم معطوف علیه ویدل علیه قوله یجوز فی سواء الجر بالدلیل علی ان المصدر المأول یجوز فیه الاضمار قول الرضی علی ما نقلنا عنه فی صدر الکتاب ان لفظا وان کان مصدرا الا انه بمعنی الملفوظ فیکون فیه ضمیر قال سماعا ای سماعی ظاهره علی حذف الیاء الا انه لم یثبت حذف الیاء فاول بانه اراد ان المصدر بمعنی المفعول ای المسموع او محمول علی حذف المضاف ای ذو سماع لان هذا المعنی لازم لمعنی قوله سماعی قوله وذلک الفعل حاصل لمناسبة الاشتقاق ای للمناسبة الذی هو الاشتقاق فالاضافة بیانیة ای کون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاویل بان مع الفعل وان کان سببا للعقد وما نظر لکنه لیس منحصرا فیه بل مدار جمله شیئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما قال الشیخ الرضی والتقدیر ایهم للمصدر بان والفعل لا یتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا دخلت علی المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانه یبقی معها علی معنی المضی نه‍ ما قال الفاضل الهندی فی الانشاد انه محمول علی معان تشابه

ظروالالباب قال ولايتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيز ان لايتقدم عليه وفيه ان تاويله
بالفعل مع ان لاضرورة فيه اذ يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع
ان متعينا لكونه مدار العمل وليس كذلك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه
اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه
السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف
المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل قوله فيلزم اجتماع التنثيتين قال الشيخ الرضي ولقائل ان يقول يجوز ان تحمل ضمير المثنى والمجموع ولا تثنى ولا تجمع
كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندي بان الاضمار في الظرف واسم الفعل لتسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه
لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه
فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشي الهندية
قوله فلا حاجة الى اعتبار قبح الاستتار كما اختاره الفاضل الهندي حيث قال اي مستتر بخلاف البارز نحو ضربي زيد اقال
قائل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل الخ ان لاجل انه هو المدار للعمل ففيه انه ليس كذلك
كيف وقد قال الشارح وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة في تقديره وقال الفاضل الهندي حيث لا يصح
تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين و
فيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل وايضا التاويل
بان مع الفعل غير متعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعند دخول
اللام الخ ان تمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتقلل وقد صرح المخدوم فيما تقدم بان عمل
المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان
مقرونا بعلامة المضي لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المعنى انتهى قوله من غير
تجويز ان يكون للمصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد
بالمصدر التاويلي وانما يؤكد بالمصدر الصريح فان قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضرب الامير
اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص
قوله واقعا بدلا جعل الشارح ضميركان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وجزءه مفعولا مطلقا وجعل بدلا منه حالا منه بتقدير
واقعا لاجل جزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه في اداء اصل المعنى وان جعل ضمير كان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا خبر كان
يصح ايضا قال الشيخ الرضي اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بدل
من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل
منه قوله اي فيجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل فعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ قال صاحب المغني

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر شبيها وبموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول وبرفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهن الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقة قوله قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها فكلامه قوله عمل الفعل بالاصالة قال الشيخ الرضي فاذا حذف الفعل هذا فالاظهر عند سيبويه ان الناصب هو المصدر لكونه كالفعل لاتساد بالفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبه يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه ليس عامل لا مقدر ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل انتهى وهكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبه يجوز تقديم المنصوب آه يشعر بان هذا مذهب آخر لا يجوز تقديم المنصوب عليه والا لم يكن التفريع فذمرة وايضا قول الفاضل الهندي في قوله وجهان يشعر حيث قال فالمصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين لحواشي الهندية بعد نقله ما نقلنا عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فيجوز ان يتعلق الجار به على وجه الاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لا على وجه النيابة انتهى ويحمل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية نحو قوله وجهان وجهان مبني عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيم لكونهما جارية فيهما وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني وان كان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول قوله بل مقدر متعلق بتقدير الفعل قوله اي اسم اشتق ولو قال اي اسم اشتق لسلم عن التكرار قال من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا قوله موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به قوله اي الفعل اي المصدر ونسبة القيام مسامحة اي العبرة المعنى المطابقي على اللفظ قوله اي الذات ما قام به الفعل اشارة الى ان المعنى على ما وان كان المذكور من على سبيل تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور ائمة اللغة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او انا متقرب من فلان ومستقدم منه ومجمع معه فان المقابلة والتقرب والتقدم

متصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا خاصة
ب مفاعلة آنست كه هر يكى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتبعد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان والكان
موضوعية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضي لا يشمل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمرو وانا
متقرب بفلان او مستبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله فان هذه آه يعنى لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر ثم قال الفاعل
هشى في رده قوله لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام لشئ لا
على التعيين ليس على ما ينبغى وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص لعيد
ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغى قوله وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان قوله وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا ثم كيف وضع
المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اى من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه خروجه والدليل الذى اورده الله قدس سره
على الخروج من قوله وحصر صيغ اسم الفاعل فى احصره قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الا
فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل لصيغته اذا لم يكن للمبالغة واما الثانى فلانه محتمل للمعنيين والمحتمل لا يكون حجة على احد احتماليه سيما اذا كان
الاحتمال الذى يطلب عليه الدليل خلاف الظ لا يدل عليه دليل ولا يدعو اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام
اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون المثنى والمجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبه احكامهما باحكام
اسم الفاعل واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذى هو من باب المغالبة نحو ضاربنى فضربته اضربه
فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته
غلبته فى الضرب ومعنى ضارب غالب فى الضرب فيكون ضارب مما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم التفضيل
به على ما قال به الشيخ الرضي حيث قال انتقض بنحو طائل اى زائد فى الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والا
ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق هو منه وفى قوله والاولى دون الصواب اشارة
الى ان له توجيها آخر قوله ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة بعيد جدا لان المتبادر من قوله وما
وضع منه للمبالغة مثله فى العمل دخول صيغ المبالغة فى تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره
الشارح قدس سره فى معناه مع انه خلاف الظ المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعو اليه ضرورة وايضا جعل الله قدس سره
قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا للاحتمالين احدهما خروجها عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان
قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل
فهو يدفع بعض المطلوب ويضر ببعضه قوله اى صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل المقيس
عليه قوله فالاضافتان بيانيتان فيه ان الله صرح فى بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف

الباحث من

الا ان يقال

الفاعل هنا والظاهر اسم الفاعل والمفعول واخوانه لا يعملان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا انهما

مدلولهما المعنى دون الوضعي فلا ينتقض بهذا الاسم طردا وعكسا لكن يشكل بما ذكره اهل المعاني حيث قالوا ومن خواص

الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل

والمفعول حقيقة في الحال وذلك لهذا كان التعبير عن المستقبل بلفظهما لدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال لما

دلالة ظاهرة على انهما حقيقيان في الحال قال العلامة التفتازاني في المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون

بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال ومنه يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير التفرقة الا ان دلالة الفعل

على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على حقيقته اذا

قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثر

فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر هذا كلامه وهو صريح في ان اسم الفاعل

والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم

بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن التبادر

بالحقيقة وعن غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان ذلك الكل

معتبرة على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى انه كلام بحث وتشكل بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات

المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كما

لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن اتقاده كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فلا

واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح وقيل

وهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل فاما ان يعاد

الى الفرق بين مذهبي العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييدية للموضوع

له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال لكل من اسم الفاعل اللازم

والمتعدي من غير استثناء يوجب كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال

الحاق الكلام مبناه على شهرة كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز اسم الفاعل المتعدي

المتعدي الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما في العمل كما يجوز ان يعمل

الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى به

انه كان بمعنى الماضي بمعنى الاستمرار كما وجد في ضمنه الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتجعل الاضافة

معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال فتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي

بحث اسم المفعول

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان يجعل معنوية نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليهما **قوله** وقد مر الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضراب وضروب ومضراب قال الشيخ الرضي هذه الثلاثة عاملة اتفاقا من البصريين وهذه الثلاثة مما حول اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة و قال سيبويه ان حول فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والجبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فهو عندهم لفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل **قال** مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله لكن يشترط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** وما فيه من معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فاتت الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فالمورث المشابهة المعنوية بالفعل فان لم يكن معها الصيغة التي بها شابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان يجعل جابرا للنقص اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدلالة والصيغة التي بها شابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا في العمل لعدم دلالة فعله عليها وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جابر ومعها يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى و جمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في معموله منصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الفضلة بذكر المفعول كما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام فينبغي ان يقيده به كما قيده الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شئ مع انه اسم مفعول قلت لا نم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اذا وقع الضرب على احد له اي لاجل التاديب فقوله له علة له فلا اشكال بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وهذا لو سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب **قوله** اي في العمل اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

مشروطا بزمان الحال والاستقبال بل لا بد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق قال للذات اى للذات لا للعبرة بها الا النوعى ولا الشخصى قوله للصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل قوله بحيث لا يتجاوزه قال الشيخ الرضى ويجئ فى مقدمة التصريف انها جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كسود وابيض وارمح واحور على وزن افعل انتهى والغير قال فيها ويجئ من الجبن بمعنى الجوع وشبع والعطش ومنها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان قوله لزيادة اختصاص لما متعلق بقوله وخص ووجه له ثم وجه زيادة اختصاص لها باسم الفاعل بقوله لكونها مشبهة به اى باسم الفاعل بانها وجه الشبه هو المذكور سابقا فى قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها بخلاف اسم المفعول قوله ولكون معناها وجه آخر لزيادة الاختصاص والمعنى ان النحاة اعتبروا هذا الشبه لعلها الاشبه باسم المفعول قال الشيخ الرضى انما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهى بمعنى ذو وهذا الى مصدر فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والثبوت فى الآخر وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل لان صيغة استعمالات يكون حسن وما دام معه من التثنى ولا الجمع ولا التأنيث والاوجه ان يقال وجه الشبه فى قوله لكونها هو هذا الوجه المذكور [illegible] الثانى

قوله فيما ذكر [illegible] الحدوث الذى اعتبر فيها التقييد بالزمان قوله ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث

قوله عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخطية فى حسن وجهه وحسن الوجه يحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه وتوهم البعض ان الاوجه اذا كانت الصورة الخطية محتملة لها فما تعرض ان الصورة الخطية فى حسن وجه لا يحتمل الاوجه الثلثة كيف وفى صورة النصب لا بد من ثبات الالف وليس فى حسن وجه الف وليس كذلك اذ المراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب اولم يكتب ولو سلم فوجه اثبات الالف انما هو فى المتعين لا فى المحتمل قوله ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضى ثم ان الرضى لم يعلل امتناع الحسن وجهه بعدم افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان الفرا يجوزه ويقول تخفيفه باعتبار تقدم الاضافة على اللام بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيما بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشرح لم يعلل امتناعه بما ذكر بل علل بما علل به الشيخ الرضى حتى يقال قوله واختلاف فى حسن وجه قرينة على ان الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق وهو لا يستقيم اذ امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف والفراء يخالف فى ذلك قوله ان يكون الصفة اى المعرفة بقرينة المثالين المتضمنين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما قال الشيخ الرضى واما فى المثنى والمجموع نحو الضاربا زيد والضاربو زيد

فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا
وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه **قوله** لا خفة فيه بواحد منهما اذ التنوين
لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف **قوله** على قبح وليس استقباحه لاجل اجتماع الضميرين فان الحر
بزيادة على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه **قوله** لان الضمير فيه بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل ربط النعت
بالموصوف والربط يكفي بضمير واحد فاتيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه **قوله** لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة يشير
الى ان ذلك انما يكون اذا كان اتيان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاتيان ضمير
في المعمول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان اتيان الضمير ليس متعينا للربط بل
لتعيين الاب بتعين الوجه وقيل زيد احسن وجه الاب ولا الوجه لا يتعين الاب **قوله** لعدم الرابط بالموصوف في حذف ضمير الموصوف
عن المعمول ورفعه قبيح لانه لا رابط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيدا اذ ليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو الا
واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عن الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير
الذي يشعر بالربط لفظا واما ان يكون رابطا معنى واليه يشير قول الشيخ قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ التقييد بعدم الرابط
باللفظ يشعر بوجود الرابط معنى **قوله** رفعتا اسمي الى الصفتين اي بالصفة المتبادر من رفعهما الظاهر بعدها هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه
بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا منهما فيقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل **قوله** فيهما ضمير للموصوف ليس ذلك
في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب جرا ولفظا او حالا
وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه ولا نحو زيد غليظ الشفتين
اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد
اسود غزمن غلام الاخ وزيد ابيض ر وزيد اصغر غلاما الا انه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح
ان يجعل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضميره اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور لذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوره سبب زيد لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن اي هو كريم **قوله** فيه فيعان الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار
او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر لانهما فرعاه وانما
يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائما ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ
بجر المعمول هذا كلام الرضي **قوله** تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب
الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما نقلنا من الشيخ الرضي آنفا **قوله** اي اسم مشتق
لو قال ما اي اسم مشتق لما لزم التكرار **قوله** لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة لموصوف يعني عن
تقدير صفة لموصوف وهو للموصوف بالفعل يريد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء

قوله في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فان الاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تقصد زيادته على غيره في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فلا يرد نحو فاضل وزائد وغالب فان الذات فيها وان تقصد زيادتها على غيرها لكن لا في المشتق منه بل في امر آخر فتذكر فائدة ادراج قوله اصل فلا يرد لا فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة تقصد زيادة على غيره في المشتق منه نحو ضاربني فضربته اضربه فانا ضارب اي غالب عليه في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهم ليس المراد الموصوف على ذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه ليحصل اخراج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات اي الذات التي لا تعيين فيها اصلا المعنى قائم شيء اما او ذات ما له القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لا فسر الموصوف بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل و المكان للمبالغة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمثال لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها لم يمنع خروجها لانه موضوع للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور لبعض قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث المعنى قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراده منه افعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد آه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم لا يعلم انه مشتق من حرج او من حرج وحروفه بعض حروف حرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله اذ يكون بالنسبة على يكون في ان يكون يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا بعض اصوله او بعض زوائده او بعضها من الاصول وبعضها من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالخاء المعجمة والراء المهملة لا يعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول والكل اخرج بالخاء المعجمة والزاء المعجمة لا يعلم انه مشتق من تخرز وحروفه تمام حروف تخرز والكل اصول او مشتق من استخرج وحروف خرج بعضه اصل وبعضه زائد ان الحكم ان كون حروف افعل بعضها من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله ان اصوله على الاطلاق قوله واجيب بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل الهندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة الا انه انما يورد اذا احتيج الى استثناء امر ما ضعيف كانه يستعين بالسر في اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشار الى البحث فيه فقول الشارح قدس سره ما كان بيان لمراد الفاضل ووجه التشنيع وانما هو بنا لان الشارح مطلع على جهة اطلاعا تاما فهو غاية التنقيد والكان تشنيعا للفاضل فهو ليس على ما ينبغي لما عرفت قوله نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء وانجم ونجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد لتعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان ياتي افعالها على افعل وافعال كل ما جاء من الثلاثي عليها

ومالم يجئ منها افعل وافعال كالبجر والنقم والعوج والعمي لم يبين لكون بعضها مالا يقبل الزيادة والنقصان كالعمي والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع **قوله** اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه **قوله** اي ليست من بينهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيليه وان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثر منهم **قوله** اي اكثر كل شئ فان قلت المضاف اليه لا يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او بني او اتى باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضي ولا مانع ان يمنع الحصر فيما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشنع واما جوار فلما حذف منه تنوين الصرف خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة الى العذر لان الممتنع تنوين التمكن لا تنوين العوض وبهذا ظهر ان ما قيل او رد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم ليس على ما ينبغي **قوله** اي احدهما زيادة موصوفة المقصود به اشارة الى دفع ما قيل لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر المبني للمفعول وجعل اضافته الى الزيادة بيانية وما ذكره يجعل الاضافة البيانية ومآله واجيب عنه في الحواشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احدهما اي مقصد احدهما والثاني حذف المضاف من ان يقصد اي احدهما ذو مقصد والثالث جعل قوله ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد به كذا **قوله** اي على ما اضيف ليشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب لا لتخصيص **قوله** باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل والمناسب لقوله على ما اضيف اليه في ضمن لبعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا بما هو المراد **قوله** والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد **قوله** لخروجه عنهم والا يلزم كونه اعلى نفسه **قوله** لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة **قوله** وتخصيصه ان كان نكرة **قوله** لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة فاسم التفضيل المعرف باللام فاذا لم يكن المفضل عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ممنوع كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمعناه من المفضل عليه وذا في من والاضافة ظاهر ومع اللام معهود معنوي لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه واليه قال التفتازاني فيما قبل واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله الا للعهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعدهما واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصود منها التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من فهو ليس من الذكر معنى **قوله** المرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يؤثر في المستثنى باعتبار
التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثر له في الجملة واما الذي ليس اثر له اصلا فلا كلام فيه كالنصب على انه
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينصبه وهذا هو الاشهر فعليه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء الحمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا عناية انه
في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظهر بانه اذا كان او مستترا والمعنى قيده بالمستتر قوله لا يظهر
اتوه في اللفظ اي في لفظ المظهر لكونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظهر في نفسه اثر
العمل والا لما جعل في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنه اي في جميع
الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه في ذلك الوقت والعناية على تقدير
التعميم لو تم ذلك فمقدم ح قصد التعميم لاجل هذا ما نع فاندفع ما ذكره الفاضل المحشي ينبغي ان يقال يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان
او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشئ فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية قوله لخروجه عن معنى الفعل فلا يجوز ان يعمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل اه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان اه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة اسم الفاعل فالاظهر ترك
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله الى ههنا
بيان لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يكون
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتباره
غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
متلبسا باعتبار الاول مقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه من معنى التفضيل بالنفي علة للنفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشئ على نفسه وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة تنافيه لمقام
المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن الكحل في عين زيد زائدا على حسن الكحل في عين رجل حتى يحمل على اسم التفضيل تمام التمثيل المواد التي
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشارح تحقيق مثالا يكون المقام فيه المدح الا ان الحاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشئ واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبار مقام المدح واما الوجه
الثاني فخاص بمقام المدح او يقال بالدال على الزيادة لا يخلو عن مدح او ذم قوله مجردا عن الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوز على النحاة لكونه مستعملا بما هو مقتضيا ايا ها فلا يجوز للمقتضي بلا ضرورة قوله لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او دونه قوله لا يناسب للمقام اي مقام
المدح لان نفي الدونية ليستلزم واحدا من الامرين وهو اما المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي

مساواة حسن كحل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان ما رجع اليه المعنى يدل صريحا على نفى المساواة ونفى المساواة فى مقام المدح يدل على نفى الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفى اى فى النفى لان الباء بمعنى فى صرح به فى المغنى وزوال الزيادة فى النفى اعم من ان يكون بالنفى او بوجه آخر فلا يرد ان هذا السوال لا يخص زوال الزيادة بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفى الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع فى شرح المفتاح للعلامة التانى المحقق التفتازانى فى القانون الثانى من المعانى فى الباب الثانى منه من ان عمة لك فى قوله كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى ٭ مبتدأ وحلبت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما تقول عمروا او يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب فهو مبنى على اشتباك واتحاد بين المبتدأ والخبر فالمبتدأ من حيث انه متحد بالخبر ليس فصلا بالاجنبى من هذه الحيثية وان كان فصلا بالاجنبى من حيث انه ليس من معمولات الخبر ولكل وجهة هو موليها قوله ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد فى عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا آه انهم مضطرون فى اعماله لانه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتاخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل بالمقصود قوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فقدم منه على فى عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدأ الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظهرا لم يكن من تفضيل الشئ على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فبتقديم من الكحل على فى عينه هو يحصل التعقيد والركاكة وهو مخل بالمقصود قوله لا ان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضى وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة احضر من الاول يقتضى كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى اخصر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل لسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى فمنع توقف عمل اسم التفضيل عليه مع ما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظ مقدمة عليه قوله استغنى عن ذكره ثانيا اى ذكر العين والظ عن ذكرها قال الشيخ الرضى انما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد مماثلة بعين زيد فى حسن الكحل به اندفع ما ذكره الشيخ الرضى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى الحسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اى من قوله ما رأيت عينا كعين فى كونها احسن فيها منه فى غيرها قوله على ابلغ وجه ان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى ملزوم لمعنى قوله ما رأيت عينا آه

تحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه **قوله** لانه اى للعلم كان تعليل لقوله وترك تركه موصوف احسن آه

قوله والثانية تعلة قوله تقدم عليه لاستقامة الوزن لا للتنكير ولانه مستغرق لوقوعه في حيز النفي **قوله** اذا حرمته لتقديمه

مشعر بانه اى مع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال اى لا ادرى لشمولها ان الحالية ابلغ **قوله** من الآفات

متعلق بقوله وقاية المر **قوله** على وجه يعلم التقسيم فيه ان المشترك بين الاقسام وهو الكلمة بلا تميز كلا منها من الآخر ولو ضم على انه هو

التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرحة بها في التقسيم ولم يسند علمها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فالتقسيم على الوجه المذكور دخل

في معلومية الحد والاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لا يخفى ما في العبارة من الحزازة اذ لا مدخل للتقسيم في معرفة

الحد والاقسام من الدليل **قوله** يعلم ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم به اى بسبب

ذلك الوجه **قوله** بذلك القدر اى بمعلومية الحد ومن الدليل **قوله** بل يعد اشارة الى ان عدم الاكتفاء انما هو بحسب

النوبة جوابه **قوله** سالكا تلك الطريقة والمجموع جواب للاولى

ذكر **قوله** وصعبه اشارة الى ما ذكر للفعل حين قال انما

على انه بعيد وذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كالفعل

وذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفها ايضا ولم يذكر بتمام الدلالة

ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص بالاسم والفعل فيه

ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكر انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا **قوله** اى كلمة دلت اشارة الى ان ما

عبارة عن الكلمة ومفسر بها ولا محذور في ذلك ولا يلتفت ذلك من وجه دافع وقول الشارح اقوى دليل على ان كلمة بيان

الكلمة ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اى كلمة دلت فحق ما قال الفاضل المحشي على قوله اى في نفس ما دل يعني الكلمة

جمع بين ما دل على الكلمة في التفسير اشارة الى معرفته وجه التذكير في مناه باعتبار لفظ ما دون معناه انتهى ولا يرد ما قيل

قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لتانيث

معنى هذا بل لو انث الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظها يجوز ان

يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لا ضمير لفظها بالكلية اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح في

صدر الكتاب بتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في

نفس ما دل يعني الكلمة فهو لا ينبغي ان يفسر بمعنى يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشي كيف اعترض بهذا الامر

في صدر الكتاب **قوله** على معنى كائن في نفسه جعل **قوله** في نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا منه

اذ ليس المعنى على التقييد ولان الحال وواحدا والية الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قليل ولو جعل متعلقا

بدل البعد وقيل لم يمنع منه ايضا استلزام كون كلمة في بمعنى الباء وهو غير مشهور تحترز عنه في التعريفات اقول وكونه

مجازا ممنوع كيف وقد قال صاحب المغني في حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية قال والثاني مرادفة الباء كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى هو والمتبادر عند الاطلاق المعنى هو المعنى الحقيقي قال

قلت فی کل من الوجهین یوجد مانع آخر وہو وقوع الفاصل بین العامل ومعموله بغیر الاجنبی وہو وان لم یمتنع لکن غیر مستحسن
قلنا کونه غیر مستحسن ممنوع کیف وہو واقع فی القرآن والتزامہم اشتماله علی ذلک باطل قوله والمراد بکون المعنی فی نفس الکلمة دلالتها
علیه آه اورد علیه ان کون المعنی فی نفس الکلمة صفة للمعنی ودلالتها علیه من غیر حاجة آه صفة للکلمة فکیف یفسر ما ہو صفة المعنی
بما ہو صفة اللفظ وکیف یحمل علیه فالاعتراض انما ہو علی تفسیر الاول بالثانی وحمله علیه اللازم من التفسیر لا علی عبارة الشارح
حتی یقال فی الجواب فرق بین حمل دلالة الکلمة علی المعنی علی کون المعنی فی نفس الکلمة وحملها علی المراد بکون المعنی فی نفس الکلمة
ولو سلم فالحمل علی المراد یستلزم الحمل علی کون المعنی فی نفس الکلمة تامل فقال البعض فی التفسیر تسامح والمراد کون المعنی بحیث
یدل علیه الکلمة من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها وقال البعض کون المعنی وان کان صفة للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمة
صفة الکلمة الا انه لترکبه لا یشتق منه ما یحمل علیها واورد علیه البعض انه لو صح لکان دلالة الکلمة علی المعنی صفة للمعنی وان کان
اصل الدلالة صفة للکلمة فبطل اصل السوال ولا یصح ح قوله کون المعنی وان کان صفة للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمة صفة للکلمة
والجواب ان دلالة الکلمة علی المعنی منشأ بصفتی الکلمة والمعنی فان قیل المراد منه کون الکلمة بحیث یدل علی المعنی من غیر حاجة آه یتجه
السوال ویحتاج الی الجواب وان قیل المراد کون المعنی بحیث یدل علیه الکلمة من غیر حاجة آه یضمحل السوال ولا یصح الجواب ثم
یعتبر حاصل التعریف بعد الارادة من کون المعنی فی نفس الکلمة دلالتها علیه آه کلمة دلت علی معنی کائن فی نفس الکلمة ای دالة
علیه من غیر حاجة آه ولا سماجة فیه وانما السماجة فی حاصل المورد وحاصل التعریف حیث قال لو کان المراد من کون المعنی فی نفس
الکلمة ما ذکر لکان حاصل معنی التعریف ہکذا کلمة دلت علی معنی دلت علیه من غیر حاجة آه ولا یخفی ما فیه من الهجنة والسماجة
قوله اخری الیه الصواب الیها قوله لاستقلاله بالمفهومیة تعلیل لقوله من غیر حاجة آه والظ من کلام الشارح قدس سره
فی تعریف الاسم ان معنی الاستقلال کونه مدرکا قصدا وملحوظا فی ذاته ویشیر الیه قوله لعبید ہذا ہو آله لملاحظتها فلا یستقل
بالمفهومیة وکذا قوله لکن لا یتحقق الا فی ضمن التضمنی اذ النسبة الی فاعل ما لیست مستقلة بهذا المعنی فیستقیم الحصر واما المعنی کونه
مستقلا بدون ذکر متعلق مخصوص فالنسبة بهذا المعنی مستقلة لکونها مفهومة من الفعل بدون ذکر متعلق مخصوص فلا یستقیم
الحصر لکن یخدشه ان النسبة الی فاعل ما لیست مستقلة بهذا المعنی مع ان الفعل یدل علیها من غیر ضم کلمة اخری الیها اللهم الا
ان یقال عدم احتیاج الکلمة الی ضم کلمة اخری الیها معلل بهذا المعنی باعتبار افراد المعنی سوی النسبة ومعلل باعتبارها به
معنی کونه مستقلا بدون ذکر متعلق مخصوص فان قلت للاستقلال بالمفهومیة معنی آخر وہو انفهام المعنی من الکلمة من
غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها والنسبة مستقلة بهذا المعنی فلم لا یحمل علیه قلت یابی عنه قوله فالمراد بالمعنی فی نفسه لیس تلک
النسبة ولما قیل بان الاستقلال بهذا المعنی مضائف لدلالة الکلمة علی المعنی من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها وح یلزم
تعلیل احد المتضائفین بالآخر وہو فی حیز المنع کیف والمتضائفین کون الشیئین بحیث لا یعقل کل منهما الا بالقیاس الی تعقل
الآخر وانفهام المعنی والدلالة لیسا کذلک قوله فمرجع کون المعنی مقصد یعنی بدلیل تعلق قوله الی امر واحد به لا ظرفا لکان
لا یعلم اصلا وحاصل المعنی ما یجب ان تحقق وتحصیل حتی تحقق کون المعنی فی نفسه وکونه فی نفس الکلمة وقوله وثالثها
فاصل ما قال سید المحققین فی حواشی شرح المطالع لیس المراد بغیر المعین ما اعتبر فیه عدم التعیین حتی ینافی المعین

بل بالمعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين ه‍ وقال في موضع آخر منها لا شك في ان الكلمة موضوعة
للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والا كانت الكلمة حيث استعملت
مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل ما لم يرد قوله والا كانت
آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه
وخصوصه لا من حيث انه فرد للمطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له
يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر فيه عدم التعيين فيرد ورود ه‍ لكن يكون منافيا لقوله ليس المراد بغير المعين آه ثم ما ذكره
المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك
انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم الا بضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى مستقل يتعقل فاعل ما اجمالا وهو مفهوم من الكلمة
من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن
حمل المعنى في تعريف الفعل على السابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحصر بعدم صحته على ما ذهب اليه البعض لا ابتناء كل
قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب عنه يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى
الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا
او عمرا او بكرا او غير ذلك لا النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لا يرد ما اورده الفاضل المحشي حيث قال اختلف في ان آه
لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لا يكون النسبة على الاطلاق مستقلا بل اذا استعمل
الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قوله الى فاعل ما انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين
الحدث الذي هو جزء معنى التضمني بدون المطابقي بمجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة
اي لزم فهم الجزء على حدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن
الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض التضمن
لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لا يكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو
في ضمن الكل لا لكونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن
الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام نظرا الى
الفعل على الحدث في المادة الموضوعة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم
يبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال لبطلان الحصر على تقدير عدم كونه تضمنا لم لا يجوز ان يكون دالا
دالا عليه عند الانفراد ومقابل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال السيد المحقق
في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من يفهم بمجرد ذكر من واجيب بان ضمنها ليس لكونها دالا عليه
ومقابل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال
هو مادة الفعل الموضوعة له دون نفس الفعل اذ لا مدخل لهيئته في تلك الدلالة وبها اندفع الرد المذكور

اصطلاح المنطقيين والنحاة صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ولمنع وجود التضمن
مستندا بان الدلالة فرع الارادة وتابعة لها حيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة
ليست تابعة للارادة بل تحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في
صدر الكتاب ويمنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين ان
لم يفهم بخصوصها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما هكذا ذكر وفيه ان النسبة
الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ويمنع بطلان اللازم
عند النحاة لجواز ان لا يكونوا قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة لا تصريح منهم بذلك هكذا ذكر وفيه انه كيف
يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انها يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام
ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه
لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق
التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعا اذ هي عبارة عن ان يكون بحيث لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب المادة بمعنى انه يتحقق
التضمن والالتزام يجب ان تحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا يستلزم عدم فهمهما في الكل والملزوم **قوله**
فلا يستقل بالتاء الفوقانية اي اذا كانت النسبة آلة لملاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل
بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا لملاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا او بالذات **قوله** فالمراد بالمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا او بالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** المعين
ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تصلح ان تكون مرادة ووصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والا يلزم اقتران
الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مراد المعنى في نفسه الا الحدث **قوله** ليس معناه المطابقي اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظا
قصدا وبالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات
الا انه صرف عن المتبادر لهذه القرينة **قوله** تخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه **قوله** لانه اي الحرف ليس مستقلا
بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا لملاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق المشترك بين
الابتداءات الخاصة المتعلقة لملاحظة متعلقاتها معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى التضمني دالا
على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ممنوع كيف ولو كان كذلك
لزم كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره الشارح قدس سره في تعريف
الاسم حيث رتب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمه حيث قال اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بذه عبارته وهو صريح في انه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وعدمه والظاهر ان المشترك بين الابتداءات لا يتعلق به الملاحظة والالزم كونه ملحوظا قصدا وتبعا معا وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد لو لم يكن له معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتداء المطلق جزء من الابتداءات الخاصة التي هي معاني لفظية من اذ الظاهر ان الابتداءات الخاصة حصص للابتداء المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتداء المطلق معنى مستقل على ما صرح به المحشي في صدر الكتاب ليس على ما ينبغي **قوله** يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقولنا وضعا واسناد خروج ما عدا اسماء الافعال اليه الا سم اي لبعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه متعلق بقوله في الفهم عن نفسه الدال عليه والالم يخرج لبعض الاسماء لان الاقتران ح اعم من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم وان كان في الذكر مؤخرا من قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد وما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم مما لا حاجة اليه بعد تقييد الاقتران بقوله وضعا لان المراد من اقتران معنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلاثة داخلا في ما وضعت له الكلمة ولا شيء من الاسم كذلك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله في الفهم الا ان التقييد بقوله وضعا الآن ليقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها اذ المقصود في التعريفات الشرح والاحتراز تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين **قوله** وبقولنا وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة لمعاني الانشائية وبقيد الوضع بقوله وضعا اوليا على ما صرح به قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة لمعاني الفعلية والانشائية ولعل هذا اشارة الى الاختلاف بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول ويؤيده قول المصنف في اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف انه يجمع له نوا الخبر باو ضع لانشاء التعجب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل الدفع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني الانشائية للافعال المنسلخة ليست اليه حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وضعه انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر الوضع الاول وبالوضع الاول لم يقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بحسب وضع فلا معنى لالغاء ذلك الوضع وعدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الالغاء فلا معنى لاعتباره في مقام دون غيره فلا اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد ويشكر وشمر وغيرها فان لها وضع ثان وهو الوضع العلمي لم يقترن بذلك الوضع ووضع فعلي يقترن به فينبغي ان نعدها افعالا باعتبار الوضع الاول وافعالا ثانيا كما اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال مع الافعال المنسلخة والمعنى الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى

الدلالة على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعينة غير موجودة فى الوضع الاول فهو افسا د للكلام و
تخريب للرام وتهافت وتساقط اذ لا معنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر فى الاقتران وعدمه هو الوضع الاول لا الثانى
ولا يمكن جعل المراد راجعا الى ما قالوا فتأمل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية فى تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام
المنقولة قلت اعتبارها لا يفيد اذا قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذا لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول
وان لم ينتقض بالاعلام المنقولة لكنه ينتقض باسماء الافعال والافعال المنسلخة وما قيل ان اعتبار قيد الحيثية فى تعريف كل من
الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدى نفعا لو قيد الاقتران فى تعريف الفعل وعدم الاقتران فى تعريف الاسم
بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران فى تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران فى
تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا لايخ عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل
المحشى جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على
سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذا جاءنى جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو والواو صلة
وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لا يخ عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل فى الجواب
عنه ان جزء ان مجرد قوله منقولة وقوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشئى سواء كان
الشئى مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة دفعه عنه افساد
للكلام وتخريب للرام والفهم لا بد لمتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة
ومجروره شيئى ومصادر خبر كان المحذوف قبله سواء تكلف بارد لا يدعوا اليه ضرورة قوله ودخل فيه معطوف على قوله وبقولنا
وضعا اسماء الافعال لانه فى تقدير وخرج بقولنا وضعا اسماء الافعال وقوله فيه اى فى حد الفعل قوله الافعال المنسلخة
عن الزمان اى الخالية عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به اما لدلالتها على حدث غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس ولعت واشتريت وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن
واما لعدم دلالتها على الحدث ككان فيصدق عليه انه غير مقترن الا انه كان فى الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران
بالوضع دخل القسمان فى حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة
فما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل المحشى وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات
عن الحدث وصرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية فيه نظر لان النافع فى ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع
الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس على ما ينبغى الا انه يرد على المحشى ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الاصع بل
لكن بحسب الوضع الاول وما فى الفوائد الغياثية ليس قطعى الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعى
حدثا وزمانا فى الاكثر وانكان قد تعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس قوله ويصدق على المضارع استيناف
جوابا عما قيل كيف يدخل المضارع فى حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب
ان احد الامور ليس مقيدا بقيد يقطع بل اعم ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع قوله دلالة مقترن بحسب

كل و جمع بواحد ه بان عروض الاشتراك من تعد . والوضع قال العلامة التفتازانى فى بحث ان من المطول واما الواو فيجئ

على الشرط المدلول على جوابه بما قبلها من الكلام و ذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالجزاء لذلك الكلام السابق الذى

هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى ان الواو

والحال عاطفة ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزرى انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى

واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط

بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو قوله كل من عندنا وهاشاك فانيا وقال فى بحث اولى

المسند من المطول قد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنتم فى ريب وان كنتم فى شك

وكذا اذا جئ بها فى مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل

وعمرو وان اعطى جاها لئيم وما فى الشرح يمكن حمله من هذا القبيل بل هو الظاهر فلا يرد ما قال بعض الفضلاء فيه ان تعليق

الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من تعدد الوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بالزمان

والتعدد فى الموضوع له وقد وجب ذلك فى ان الوصلية اذ الايراد المذكور انما يرد ان لو كان الاستعمال واحدا بهما اتحد فيه

واما اذا كان له استعمال آخر وقد يصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا العجب من المعترض كيف اعترض مع

اطلاعه على ما فى المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد فى الماضى المثبت الواقع حالا مشروط بالا

ان يقال انه معتمد او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او بان استقباح الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضى **قوله** لتقريب

الماضى اى لتقريب الزمان الماضى الذى هو جزء مدلول الكلمة **قوله** او تقليل الفعل اى تقليل الحدث المقترن بالزمان الذين هما جزءان من

مدلول الكلمة **قوله** او تحقيقا اى تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغى اذ التحقيق ان قد حرف

تحقيق الا انه قد يضاف اليه فى الماضى التقريب مع التوقع له بدونه وفى المضارع فى الاغلب التقليل حتى لو لم يعد ما

قوله وشئ من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق **قوله** لا تحقيق الا فى الفعل الاصطلاحى اذ الماضى ليس جزءا

من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وهذا التقرير اولى مما ذكره البعض فى قوله تقليل الفعل بمعنى الفعل

اللغوى بمعنى الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحى لانه يلزم منه استدراك **قوله** وشئ من ذلك لا يتحقق

الا فى الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضى لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد تحقيق الحدث لا مطلقا بل

من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحى من قوله او تقليل الفعل بتقدير المضاف اى لتقليل مدلول الفعل

الاصطلاحى من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحى من الاول بتقدير المضاف واللغوى بمعنى الحدث

من حيث انه مدلول الفعل من الثانى فلا يجوز كما لا يخفى **قوله** دالا لا الفعل على الاستقبال التقريب وتاكيد الدخول وقد يجئ

لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح به العلامة التفتازانى فى المطول فى شرح قوله ع ساطلب بعد الدار

عنكم لتقربوا الخ والمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه **قوله** لا انتفاء الفعل

اى نفى الحدث المقرون بالزمان فى الغرض عن الكلمة **قوله** او طلبه اى طلب الحدث المقرون بالزمان **قوله** او النهى عنه

اى عن الحدث المقرون بالزمان قوله او لتعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان قوله الانى الفعل الاصطلاحى
فبالضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى قوله لانها وضعت آه قال الفاضل المحشى ولان المشتى مالم يختص الشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس عاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
اليه فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس مم كيف وهما انما يدخلان على الجملة الاسمية
لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل مم وانما الموقوف ظهور الاختصاص قوله وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن المقيد بقوله ساكنة فصح قوله
والصفات استثنت آه قوله حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لانها ما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لقوله من خواصه لا ابتداءً والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس لمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلتا ساكن فى الاصل حركت لدفع التقاء الساكنين يدل عليه حذف اليا
فى رمتا على الاصح قال ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل المحشى الاخصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافة نحو الى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة تا كان بيان الشارح يدل على تخصيص
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ لا امثال لا فعلت بالسكون فالذكر
بعد نحو تا فعلت بالسكون لاخير فاندفع ما قيل انه لا يخ عن نوع الالتباس فى صورة الكتابة على ان اضافة النحو الى
فعلت بالسكون لا يخ عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثالا مع انه ليس كك على انه لا يبعد ان يقال
ان له مثالا وهو فعلتا قوله فيدخل فيه اى فى المراد من نحو تا فعلت قوله فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح قوله اخف واحصر فان قلت الاخفية والاحصرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجوداً ملفوظاً لكان اخف واحصر اذ الاخف والاحصر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه قوله اى فعل لو فسر كلمة ما قبل دل لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظهر نكتة اختيار تكرار دل على سر التاخير
ثم التفسير مشيراً الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسنداً قوله والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة ويجوز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بالموصوفة
مع ان كلمة ما تحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما يحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتخصيص
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون

اجماعا بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالفعل فيبطل ذلك لغوا كما قيل **قوله** فان التبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** الى منزلة التي انت فيها اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة **قوله** قبلية ذاتية لا كما
الظاهر ان قبل ظرف زمان مقدر بزمان والمعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان الذي انت فيه فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو بمعنى متقدم لان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتي بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لا التقدم زماني بمعنى ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع معه المتقدم المتأخر وبالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر وتفصيله في الطبيعي
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأ والتباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان [illegible]
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون معنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم
للزمان زمان ولا يندفع بشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قيل ان الظرف
الذي قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا ينفي لزومه فرح الزمان في الزمان لكن العموم بخصوص الكلية والجزئية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلاثة ووقت الظهر في يوم الجمعة **قوله** فلا ينتقض منعه بلم يضرب فان يضرب في لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف ولما قيد بالدلالة بحسب الوضع خرج من التعريف لان يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضي بل الدلالة عليه حصل به وبلم ودخول لم عليه وليس مقصود الشارح قدس سره انه لا ينتقض منعه بهذا الاعتبار وانما
انه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وتمام الكلام على التقدير فاما ان يكون تجديده الى
الماضي لان دخول لم الذي هو موضوع لقلب المضارع ماضيا دليل عليه فصارف عن الدلالة على الاستقبال فيعين قوله
عليه فظهر ان المنع الذي اورده البعض من قوله لا نسلم عدم دلالة يضرب في لم يضرب على الزمان المستقبل ولا نسلم دلالته
على الزمان الماضي غير متوجه عليه **قوله** وجمعه بان ضربت ضربت اي لا ينتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه يدل
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلا قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل بدخول ان عليه وهو وضعه ودخول ان التي هو موضوع لقلب الماضي مستقبلا دليل على دلالته عليه
صارف له عن الدلالة على الماضي بهذا الاعتبار فالمنع بانا لا نسلم دلالة ضربت على الزمان المستقبل ولا نسلم عدم دلالته على الزمان
منع غير مسموع **قوله** او تقديرا كغزي فان رمي في الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيها البناء على الفتح بان تلفظ به ولولا الاصل بل ضربن بني على السكون اجتنابا
عن توالي الفتحات وضربوا بني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيها الفتح ثم عدل الى السكون والضم [illegible]
وليل بها اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع ضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو مبني على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل كذلك وان اخرجنا العارض
قوله الا البناء على الحركة فان قلت الماضي مقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل الصرف المضارع ما يزيد على

الاربع فبالضرورة يكون بناؤه مقدما على بناء المضارع واعرابه فما معنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه
انه نظر في الابتداء حاله لتصير اليها الماضي في المآل ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها وللاكثر حكم الكل بخلاف
بنائه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا
غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا دائما وليس كذلك لان المضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب
وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما يتم لو ثبت
ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما
من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه **قوله** وشرطا اذ جزاء الا ان لا يظهر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال
قوله موقع الاسم بمنزلة خبرا وصفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا
على قوله في وقوعه **قوله** كراهة بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله
كراهة فان قلت لزم اجتماع اربع متحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار بحركة الآخر لعروضها بالعامل
وعدم لزومها للكلمة لزوال الها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضربن عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يجوزوه قلت كون السكون فيه عارضيا ثم كيف وقد حصل باتصال ما هو جزء الكلمة يدل
عليه عدم القوم الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية ولذا رد الواو فيه دون قل الحق قلت فيه ان هذا انما ثبت لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولان فحذفت التاء وصار الآخر
موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كان مفتوح الباء فلما اتصل
به النون سكن الباء فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله باتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف
الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة ففتحت لاجل الالف فهي ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل
باتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته رفعا للثقل وفي رمتا جهة اصالته
توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه رفعا للثقل **قوله** لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا
نقض بمثل ذهب فرس **قوله** احترازا عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح **قوله** فانه ايضا مبني على الفتح اي كما ان ضرب
مبني على الفتح فاذا اتصل به الف الضمير صار فتحة البناء فتحة ما قبل الالف ايضا واما ان هذه الفتحة فتحة ما قبل الالف وفتحة البناء تقديري حما لا دليل
عليه الظاهر يرده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء موقوف الآخر فلما اتصل به الياء كسر آخره لاجل الياء فبعد دخول العامل صار
كسرة الاعراب تقديريا لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية **قوله** فعل اشبه لو اوقع التفسير بين ما اشبه ليسلم من التكرار وقد مر العذر عنه **قال** نأيت
اختاره على أتين لما فيه من الجمع بين حرفي المتكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتأخير المخاطب بخلاف
أتين فان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان أتين يصلح ان يكون معناه الحروف التي
يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجيء بخلاف نأيت فانه لا يصح ان يكون معناه الحروف فانه صيغة المتكلم من
النأي بمعنى البعد **قوله** اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه ليسلم من تكرار
قوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا تلبس الكل بجزئه وهو يضرب مثلا بجزئه وهو واحد من حروف أتين واعترض
بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر مستقل غير لازمة وتلبس الكل بجزئه
امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية
لا يستقيم اليه لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه و
تخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين وسوف فشابه
الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست بسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين
وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب لوضع
وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع
تغير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه كالتي في قولك بزيد صرت
كقادرون في التردد انتهى **قال** باحد حروف بالتنوين وأتين صفته حروف صيغة الغائبات بمعنى جئن في اوائله متعلق
بقوله أتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقدير الكائنة في اوائله صفة الحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ
وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله يعني الحروف آه وفي بعضها أتين فان قلت الضمير في اوائله لكان
يرجع الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليست في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية
فان قلت هذه الحروف ليست مطلوبة فالاول حرف من حروفه الاصلية والكان يرجع الى الماضي يشكل الظرفية قلت المراد
في جانب اوله **قوله** يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجامعية فان قلت نأيت عين
الحروف فلا جامع لما قالت الجامع المجموع والمجموع كل واحد منها او الجامع اللاذة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة
فقط **قوله** وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما وقع في لفظ المتن
انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف لا الموازنة والصلاحية للحال والاستقبال تو بمشابهة اسم الفاعل
خاصة فالحصر اضافي فلا ينافي كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال
ان زيدا لخرج **قال** الشيخ الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهة لاسم الفاعل
خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لانه
يشبه بدخول اللام الابتداء او الموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانه اعرض

بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالمحصور مشابهته لمطلق الاسم على الوقوع وتخصيص مطلق المشابهة ولا المشابهة الى صفته وبما ذكرنا ظهر ان ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد اخرج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك وتخصيصه بالسين وسوف لان المضارع قد يشابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله**

مشتركا بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفة له منها يوخذ وجه الشبه كما ان قوله لوقوع الاسم الخ بيان صفة للاسم اي نشأ لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الخاصين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين لا الشجاعة الى صفته لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انها معناه فلا مسامحة في الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي فوقوع قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على التسامح والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه مشتركا اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد اخرج عبارة المتن عن الانطباق على التقييد المحل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين ويستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون قرينة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جنبتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو وترك **قوله** لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة للاسم وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله**

وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء آخر بان يكون المضارعة بمعنى آخر فللحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة لوجب ان لا اسم مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بيحيى ضارع بمعنى عاجز قوله من ضرع واحد كمثل الوصف والاضافة كما قيل والثاني الخلوعن منافسة اذ لوكان اضافيا لتقيس من ضرع واحدة قوله فالهمزة المبدلة من الالف لتعذر الابتداء بالساكن قال المتكلم الهمزة مبدأ المخارج والمتكلم مبدأ الكلام قال مفردا حال من المتكلم قوله مذكرا كان او مؤنثا فيه ان المفرد مذكرا لاجل ان يثبت فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب قوله والنون له اي للمتكلم لانه ذا الميم من حروف العلة اعطى له بالشابه حروف العلة

قوله المفرد فيه ان المفرد ماليس معه غيره وهنا يقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان الضمير الضمير بالمتكلم المفرد قوله معها اي الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص قوله والتاء المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات في نحو وجل اي اخذ الواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام قال والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى التاء للغائبتين للالتباس بالغائب والغائبين وحدوا ان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل لاندفاعه بالمشاهدة قوله اي حال كون المؤنث والمؤنثين اي الفاعلين المؤنثين فهذه الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوي غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشارة الى جهتي اللفظ والمعنى ولو ابدل بالمؤنث صيغة المؤنث وبالمؤنثين صيغة المؤنثين ليتصل غائبات [illegible]

الحال وهنا في المعنى مبتدأ وخبر والخبر يجب ان يكون [illegible]

اعاده وان مر هنا التفسير حيقرب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة النكرة الموصوفة لانه يكون بمنزلة الصحيح مغايرة للقسمين فان قلت الباء يستقيم فالمتبدل ان يوصف بكونه غائبا ومذكرا اولا لتأنيثه متعال عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله في لفظ الله مايشا مثلا غائبا ومذكرا وهو ليس بمحذور والمحذور توصيف ذات الله بها وهو ليس بلازم فلا حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا قوله للغير وان لم يعبر جواب عما قيل ان البدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون حالا او نعتا او قيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد البدل النكرة فائدة زائدة فلا حاجة الى النعت وفائدة غير ما يفيد بالمبدل منه قوله او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله على معنى فقوله غيرهما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون فقوله غيرهما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غيرهما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف قوله لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره اي فلا يكون نعتا وتركها الا ان الشارح قدس سره جعله خبر الكان المقدر قوله مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم يفتح حرف المضارعة في ابواب لا التباس فيها نحو دحرج ويقال ويفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق يهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس قوله مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته ولا مانع منه قوله لعدم تمام الاسباب فيها اي في غير المضارع وهي المشابهة لمطلق الاسم فيما ذكر ولاسم الفاعل في الموازنة وصلاحية

الحال والاستقبال **قوله** لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه **قوله** لما كان هذا الكلام المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير ان كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقت بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وان كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الدفع ان الظرف متعلق بما يستلزمه كلام المتن وهو انما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالقيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الامر التضمني قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من اله الا الله لا يقر انما الله الا الله مع انه بمعنى ما من اله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيود المضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيد الاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع وبناء غيره اذا لم يكن به احد النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا التوجيه وجيه لانه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيدا بوقت عدم الاتصال لا ان مغايرة المضارع المتصل احد النونين مقيد به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان وقال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل يفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالحاصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل احد النونين واما اذا اتصل باحد النونين هو مبني **قوله** لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي **قوله** ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لاجل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في قائمة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة براسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سابقوله فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء او هلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قائلا اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فرعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء الاولى بسبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل داع وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجموع المذكر والواحد المؤنث فتحة في الاول وضمة في الثاني وكسرة في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يعتد مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

والیتم لم یکن للتنوین معہا استزاج قوی الا تری الی سقوطہ فی الوقف والاضافۃ ومع اللام ولضعف الامتزاج لم یعرب علی التنوین کما اعرب علی تاء التانیث وحاصل ما ذکرہ الشارح الرضی ان الامتزاج بین الفعل والنون ان کان قویا کما بین الاسم والحرف فی تانیثہ وعبرتی فینبغی ان یجعل النون محل الاعراب کما فیہما وان لم یکن قویا کما بین الاسم والتنوین فینبغی ان یجعل الاعراب علی حرف قبل النون کما فی الاسم المنون فما وجہ الحکم فی البناء وحاصل الجواب ان الفعل لما کان اصلا فی البناء وفرعا فی الاعراب یرجع الی اصلہ لمجرد مانع من اجراء الاعراب علی الآخر ولم یعتبر کلمۃ اخری جزء منہ بخلاف الاسم فانہ اصل فی الاعراب مہما امکن ان یعتبر اعرابہ فان صار آخرہ وسط یجعل الکلمۃ التی صارت بمنزلۃ جزء منہ محل الاعراب ولم ینظر الی انہ کلمۃ برأسہا علی ان الفعل مع النون منہ مانع عن جعل الآخر محل الاعراب لشغل آخرہ بالحرکۃ المجتلبۃ للفرق فالدلیل الذی ذکرہ المص قدس سرہ تم بضم مقدمۃ اخری معلومۃ من المقام الیہ وہو مع ان الاصل فی الفعل البناء فیکفی فی رجوعہ الی الاصل ادنی مقتض فما قیل لو صح دلیل المص قدس سرہ لزم عدم جواز اجراء الاعراب علی ما قبل التنوین فی نحو جاءنی زید ورأیت زیدا ومررت بزید لان التنوین لشدۃ اتصالہ بالاسم بمنزلۃ الجزء منہ فیہ ان الملازمۃ ممنوعۃ کیف والاصل فی الاسم الاعراب فرعی بقدر الامکان کونہ معربا والیہ لا یلزم من عدم اجراء الاعراب ثابت فی الفعل عدم اجرائہ فیما لیس فیہ ذلک ایضا وکذا الملازمۃ فی قولہ والیہ لزم عدم جواز الاعراب علی یا بصری وتاء قائمۃ لان کلا منہما کلمۃ اخری حقیقۃ وکذا فی قولہ وایضا غایۃ ما لزم منہ تعذر الاعراب وہی لا توجب البناء الملازمۃ ممنوعۃ اما الاولی فسندہ ما ذکرہ اما الثانیۃ فالسند کیف والاصل فی الفعل البناء فیکفیہ ادنی باعث للرجوع الی الاصل **قولہ** لان نون التاکید لشدۃ الاتصال بمنزلۃ جزء الکلمۃ اعلم ان علامۃ شدۃ الاتصال کون الثانی تاکید الاول لا بین المؤکد والتاکید من الارتباط والاشتباک او محلا للاعراب الاول لان کونہ محلا لاعراب الاول فرع کونہ بمنزلۃ الجزء او کونہ فاعلا لان الفاعل کالجزء من الفعل بدلیل علی ذلک اسکان اللام فی ضربت دون ضربک تحرزا عن توالی الحرکات فیما ہو کالکلمۃ الواحدۃ ولا شک ان اتصال نون الوقایۃ وضمیر المفعول لیس فیہما شیء من تلک العلامۃ فالفرق بین اتصال نون التاکید ونون الوقایۃ وضمیر المفعول فرق مبنی علی الدلیل لا تحکم غیر مسموع کما قیل **قولہ** ولان نون جمع المؤنث دلیل علی بناء المضارع واذا اتصل بہ نون جمع المؤنث کما ان قولہ لان التاکید الخ دلیل علی بناء المضارع اذا اتصل بہ نون التاکید لان المطلب بناء المضارع اذا اتصل بہ کل من نون التاکید ونون جمع المؤنث فاورد دلیلا علی کلا الامرین فالمطلب امر واحد وہو بناء المضارع الا ان الموجب لکل من الامرین ولیس الموجب مجموع الامرین فاندفع ما قیل وانت تعلم ان الصواب ترک اللام بل ترک قولہ لان عطف نون جمع المؤنث علی نون التاکید لیکون المجموع دلیلا واحدا بناء علی ان المدعی بناء المضارع عند اتصال کل واحد من النونین بہ وہو لا یثبت بکل واحد من المعطوف والمعطوف علیہ بل بمجموعہما واعادۃ لان لیفید ان کل واحد منہما دلیل مستقل یثبت بہ المدعی اعلم ان الدلیل المذکور فی نون التاکید جار بعینہ فی نون جمع المؤنث والمذکور فی جمع المؤنث جار خلاصتہ فی نون التاکید حیث یقال لانہا تقتضی فتحۃ ما قبلہا ومع وجود الفتحۃ لا یمکن الاعراب وہو دلیل یعلیہ بضم ان الاصل فی الفعل البناء فیکفیہ ادنی باعث لو فیہ وما قیل یرد علیہ ان غایۃ ما لزم منہ انما ہو تعذر الاعراب وہو لا یوجب البناء وقال الشیخ الرضی اختلف فی نون جمع المؤنث فالجمہور علی ان اللام لما سکن للحاقہ وان لم یجتمع فیہ اربع متحرکات حملا علی ضربن جاز بناؤہ الیہ حملا علیہ وقال البعض ہو معرب لضعف علۃ البناء وتقدر الاعراب لالزامہم لمحل الاعراب السکون لم یعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونین

قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل
فيمتنع ان يجعل ما هو قبل العامل اثر العامل قوله اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المشار
المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتعميم الجمع بحيث يشتمل جمع المونث ليس على ما ينبغى لانه خارج عن البحث
اذ البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يجعل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا
او معربا فالاخراج لنون جمع المونث دون نون التاكيد ليس لسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل
يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث فينبغى ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك
ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى جمعه
مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فما قيل لو كان المراد بالصحيح عن المضارع مطلق
الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المونث لما صح تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج
ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحده لشمول المتصل به ذلك
ما اتصل به نون الجمع المونث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا يحذفها ليس على ما ينبغى اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة
آه مشعر بها للغفلة بواسطة بعد العهد والا فالشارح فسره بهذا التفسير فى بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المصنف واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قيل انما قال حرفه الاخير حرف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذى
آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثلا مثل مرعوى فان آخره واوان قلبت الاخيرة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة فانه
اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة او الثانية فان كانت الاولى زائدة فلا غبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وان كانت الثانية
زائدة ففيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال
لما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول التعريف
اياه بلا شبهة قوله يتصل به الوجه ترك قوله به لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لا انه متصل به تم تجرد عنه
قوله فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا اكتفاء بما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظ واما كونهما تقديريين فلا
الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى
ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عد الوقف من مواضع تقدير الاعراب فى غير المنع وحصر
النحاة تقدير الاعراب فيما تعذر واستثقل لا يضر كيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر والاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين
مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عد من تقدير الاعراب
على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين
حتى يعد احدهما مما يدوم دون الآخر قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا
بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا
للاعراب ولذا جعله الش قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس ليضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يتم مثالا بدونه وانت

خبير ابن مثال الرفع لايتم بدون ذكر زيد او عمرو ومثل العبد بضربه قوله والمضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف
على المجرد بتقرير فلاي شيء عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه غير مرتبط به واحتاج الى التقدير قلت لان الحكم المذكور ليس عاما بل
بل يجري في المتصل اليه فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر قوله وذلك اي اتصال الضمير المرفوع البارز كائن في سبعة مواضع
لان الضمير البارز لا يرفع وان اتصل في يضربن وتضربن الا ان الحكم المذكور لا يجري فيهما فالحكم المذكور قرينة على التخصيص بالسبعة
فاندفع ما قيل الظاهر ان يقال في سبعة مواضع لا من تعميم الصحيح قوله والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل يقابل الصحيح عندهم
وهو عندهم ما لم يكن في آخره حرف علة فالمعتل المقابل له ما آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك الا انه ذكره دفعا للتوهم
عما ذكر قوله اسقط الحرف المناسب لها اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة ويحدث من اشباعها وإذا
ثقلوا الحركات ابعاض من حروف العلة وقيل لان حرف العلة يناسب الحركة في كونها قابلين للسقوط انتهى والتبع عن خلل قوله لان
الالف لا يقبل الحركة فصار ظهور الاعراب متعذرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث سبب يرجعه الى البناء وقد
ضعفت مشابهته الاسم وبهذا اندفع ما قيل وليت شعري
لم بنا المضارع ولم يجعل متعذرا وبسبب عدم قبول الالف
رفع فيها قوله وسمي لفظ المضارع اي المعرب الذي لم يعمل
فيه عن الناصب والجازم ثم ادر تفاصيل في ذلك الوقت بكل
اسم عامل فيه فينطبق على مذهب البصري والكوفي واما قوله
المجرد ما ملاحظة التساوي من عبارته فهو مستوجل في تفسير الاسلوب دلالة على انه لا يقصد ان التجرد عامل كيف وقال في بيان الكتاب
والجازم ونصب بان ويجزم بلم ولم يقل في بيان الرفع ويرتفع بالتجرد ولعل اثبات ذكره وتعليم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفي بل اورد عبارة
ينطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قوله ويرتفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى
ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا المذهب لسلامته من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهي ما ذكره الشارح بقوله وما اورد
عليه اه ثم التجرد قيد في المبتدأ بالاسناد ولم يقيده هنا لان الفعل لا يستحق بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة اليه بخلاف الاسم ومنه يظهر
ان قول المصنف مثل يضرب مثال الصحيح المجرد لانه مثال للاعراب فقول الشارح قدس سره ولن يضرب ولم يضرب ليس على ما ينبغي
قوله وذلك مذهب الكوفيين اي جمهورهم وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع
بحدوثها او اصل المضارع اما الاضح واما المصدر ولكن ليس فيهما الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من
احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء قيل يرد عليه ان تجرد الحروف وتصدره بها لا يكفي في رفعها والالا ارتفع مع
الناصب والجازم ايضا بل لم يعرب باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا الملازمتين في حيز المنع لانه انما يكون لو بقي الحروف عاملا
مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مغيرا ولا قال الشيخ الرضي وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفه وصيرتها كجزء كلمة قوله
وسواء كان العامل فيه الصواب تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد وقوله كما في يضرب الى قوله او رأيت رجلا يضرب اي سواء
وقع اسم مرفوع او مجرور او منصوب قوله فاعطى اي المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق لانه علم العمدة السا

اعتباره على الفضلات واقوى لانه علم العمدة الذى يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات **قوله** لما فى الصلة اذ الصلة لا يكون الا جملة خبرية فيمتنع وقوع الاسم المفرد موقعها **قوله** فى نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذى دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهما من خواص الافعال **قوله** وفى خبر كاد لوجوب كون خبره فعلا مضارعا **قوله** ويقوم الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لا يمتنع اذ لا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شئ ولا مبتدأ وقائم خبره لعدم المطابقة **قوله** وكذا قائمان الزيدان اى قائمان خبر مبتدأ المقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل **قوله** ويكفينا يعنى لا يجب اتحاد جهة اعراب الاسم والفعل بل قد يتحد نحو زيد يضرب ابوه لان الاصل كان زيد ضارب ابوه فان رفعهما على الخبرية وقد لا يتحد كما فى المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدأ والفعل مرفوع لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الوصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه **قوله** وتوجيه اى وقوع الفعل مطلقا بان يكون **قوله** ويكفينا وتوجيه بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور فى المثالين **قوله** وان كان الاعراب الكائن مع تقديره اى الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضنا اسما فى الاصل غير الاعراب الكائن مع تقديره اى تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضه فعلا من غير نظر الى انه كان فى الاصل اسما **قوله** ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بانكان سيقوم زيد فى الاصل قائم زيد فاقيم سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب والبعيد فاندفع ما قيل وفيه بحث لان الاسم لا يدل على معنى السين ولا يصح قصده منه والمجموع يدل عليه وقد قصد المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه **قوله** ان الاصل فيه الاسم يعنى المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم فى ذلك الموقع بالفعل او لا يصح ايراده بالفعل بل امتنع لعرض وانه كان اسما فى الابتداء **قوله** ملفوظة حال عن قوله بان وهو معرفة لان اللفظ اذا زيد به اللفظ يكون جلاء والقرينة على التقدير قوله مقدرة **قوله** ابدل الالف نونا وفيه انه لا مناسبة بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا فى كلامهم ولم يبين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضى ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا بعد ان يراد بالنون فى قوله ابدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انها حذفت بلا التصريح لتاكيد النفى لا لتاكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التاكيد فاحمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا اختص من بين حروف النفى فهو تكلف بارد لا يدعو اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له **قوله** لا ان قال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولانه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمروا لن اضرب ولا يجوز تقديم معمول ما فى خبر ان عليه وان لا ان نضرب فى تقدير ضربك هو ليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفى ولن يضرب يفيد قال الشيخ الرضى وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى **قوله** فقصر بحذف الف لا وهمزة ان للتخفيف **قوله** انه حرف براسه اذ الاصل عدم التصرف **قوله** قيل اصله اذان قال الشيخ الرضى ويروى اليه عن الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجهه ان يقال لتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال **قوله** مخفف بحذف همزة ان **قوله** وقيل اصله اذ الظرفية قال الشيخ الرضى الذى يلوح لى فى اذن يغلب فى ظنى

٢٩٥

ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لا تقصد بجملة صالحة لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا اذ
وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه من معنى الماضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل
السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك
وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كل وبعض الا انهما معربان واذ مبني انتهى قال ابن هشام
لام الجحود وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله
ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي
لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان
يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفيه فهي عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة وجوبا هذا ذكره صاحب المغني قوله وبعد اولبعض
ادوات المجازاة خلاف الاصل الاسماء فوجب التقدير ان يصير الفعل مصدرا او لا يعرف وجه لترك الشارح قدس سره وجه تقدير ان بعد
قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين
المعطوفين من كونهما خبريتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند والمسند
اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان ليقصد منه الاعطاء بعد الكتابة فظهر ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس بغير الواو من غير اشتراط شيء وانما
الممتنع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا يمتنع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما
ذكره في شرح التلخيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر ويعطي ويمنع قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد
لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان ليقصد منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع
هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره وهذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى
عاطف سوى الواو وعطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكره
هي المخففة قيل صيغة الفعل فحصرا اي هي المخففة لا غير وبعبارة مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن انتهى قوله الحصر اي حصر المسند وقصره
في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفعل فانها موضوعة لقصر المسند على المسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من الثقيلة منحصر
في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من الثقيلة جزما في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا يشكل بوجوه المخففة من المثقلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم فيجوز ان يكون له مخففة غير الكون مخففا من المثقلة لانه مقصود
عليه لا مقصور بما قيل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يليه معنى العلم واليقين متضمنا لمعنى القول اليه مثل نادى وأوحى
ورح بجوز ان يكون الواقعة بعد ما فسر اليقين بعد ما قرر ان العيبة لتقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب
الفصل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما عرفه الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم
هذه اي ان الناصبة لانه انما يستقيم على التقدير قصر المسند اليه في المسند وصاحب الفصل لم يقيد به الا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى مجرد
لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة
المأخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وقوعه فلا يتصور منها التحقيق الذي يناسب العلم قوله على غلبة
الوقوع اي رجحان وقوع ما دخل عليه الظن مثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يتأتى في
الوجه بحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع قوله
يجري في ان التي بعده الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل قوله
نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل او لا في الدنيا كما قيل قوله والا اي وان كان
لن للتأبيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التأبيد لا صليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض
على انها اذ الظاهر انه مستعمل في معناه الحقيقي واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم بسند جواز ان يكون في الآية مستعملة
في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا اذ الاصل عدمه
ويرد عليه ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا يرد ويرد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء
الثاني وهو انه للنفي المؤكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكرنا فكيف وقد قال وقد يستدل آه قوله
وحتى يا ذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتهاء على التأبيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين
من غير تقديم المجرور قوله اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المعتمد على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة
مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره
بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر اللزوم وارادة اللازم والاولى ان يقال اي لا يكون
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء الشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانها لضعفها آه قوله لانها لضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا
لما قبلها لانها لو عملت في المعمول لزم توارد المؤثرين للفعلين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اي كان ما بعدها سبقها
اي وقع سابقا عليها واذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها اي لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل
وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واوقعت بما وعدت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم وذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان يقول اتيتك

اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك واما اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في الجزم

على الفتح تتضمن معنى الشرط وهو الذي يقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وقتيا في حذف الجملة المضاف اليها

فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة لرفع

في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وسيلة عنها التنوين في اللفظ نحو ان اذن يقوم

ثم يحكم بما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وقتيا وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون الشرط في المستقبل

كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن فلعلك كاذب بان لا معنى فاذا الشرط والجزاء الا في المستقبل

او في الماضي ولا مدخل للجزاء في اذن فلا جرم لان التي فيها المضارع معنى الجزاء في المضارع بمعنى الاستقبال ما احتمل معنى الزمان

فالمضارع بمعنى الحال في حد التصنيف فلا معنى للجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فحمل الاستقبال على

ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء الاستقبالية حمل المضارع اذن وذلك على الحالية المتأنية من الجزاء وذلك لسبب النصب الى فصل بان لتحقق

هي علم الاستقبال قوله وهو اي الجواب والجزاء قوله لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه عدة والعدة لا يكون الا الاستقبال

واما الجزاء فلانه الجزاء بالعدة قوله وجب الرفع وجوب الرفع ليس متر تبا على فقد احد الشرطين مثلا قابل على فقده بان يجيء

المذكور بعد اذن خبر المبتدأ او وقع قبله بان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه يحتاج الى

البيان لخفائه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل

ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فانه غير

فيه بحث لان الجواب احد الامور الثلاثة اما الرفع او الجزم ودون الرفع بعيد وذلك لان من صوره ما دخل على ما قبلها ان يكون

ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تاتني اذن اكرمك وحكم الجزاء هو الجزم قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الاوقات

الآتية فلا يحتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت حكاية عن دخول الجنة فلعله اذ المقصود من قوله ان

ان يبين له وعده دخول الجنة لا حاجة اليه قوله الملفوظ بها اي مع اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بقوله واذن الحكي

ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو النصب بعد اذن مطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فاحسانا

في العبارة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب بها المضارع ينصب اذا لم يعتمد آه قوله فالوجهان جائزان كلا

الشارح قدس سره والوجهان مبتدأ محذوف الخبر او فاعلا محذوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت

فيكون حذفه كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المنتهى وقيل جعل الوجهان مبتدأ فاعلا الا ان حذف الخبر اهون من حذف

عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح

العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد كان ذا حيثيتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات لمنعقد

المستدعي لذات ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه وسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر

لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا هو

واليه لالم يظهر عمل العامل في المستتر صار كانه ليس بعامل فعلى تقدير الخبر المحذوف ليس الا امر واحد مسند واما على تقدير الفعل فالمحذوف
شيئي زمستقين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا قويا كان او ضعيفا
فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدهما
لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد
ويجوز هو والنصب عند ضعفه **قوله** وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل
بعدها بتقدير ان وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمر ابعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة
لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وهكذا في كيمه
للجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذا المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي ليقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي
بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه **قوله** مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها
مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا مسببا
ومعلولا لانه بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة
بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة في الذهن لا ما هو معلول له في الخارج
فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل
الظاهر ان كي لم يجئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول **قوله** اذا كان متعلق بتمل المقدر
لا بقوله نصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم مما سبق هو انتصاب المضارع
بعدها بتقدير ان لا غير **قوله** وان كان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون نقيض الشرط اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط
مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل **قوله** وان كان بقوله سواء كان قلت قد يذكر ان في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم هكذا ذكره العلامة
التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشعر انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
مع انه ليس كذلك اذ يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وان كان
بالنظر لا للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا ولا حالا او مستقبلا وان كان بالنظر آه
يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة
وذلك بان يكون منك السير آه **قوله** بمعنى كي لا السببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية

لا بیا و قد علم معنی کی قبیل ذلک قوله لا متما الغایة احتراز عن الی بمعنی مع قوله ان یکون ای امتناع انشیا بان یکون انتکلم
بہذا الکلام بعد الفراغ من السیر والدخول قوله او حالا بان یکون المتکلم بہذا الکلام فی زمان الدخول واما کون المضارع
مستقبلا بالنظر الی زمان التکلم بہذا الکلام تعرف فیہ بر ان انتظاہ اخبار بعد الفراغ او حین الدخول واما انہ اخبار قبل الدخول
فلیس بظاہر ولذلک قیل بتحمل الاستقبال کما لا یخفی والاحتمال الغیر الظاہر ہنا الاخیرة فما قیل جوابا من قبیل الاحتمال الی انہ
صدور ہذا الکلام من المتکلم بعد الدخول وحین الدخول وہو ظاہر وقبلہ ایضا بان سار الی ان یصل البلد فلم یدخلہ ووقف بہا
وقال ہذا الکلام ثم دخل لیس جوابا قوله ای بطریق التحقیق اشارة الی ان نصبہ حتی ہہنا الی النص قوله کما تقول کنت سرت
حتی ادخلہا بلم یوت بامس لا یحتمل ان السیر بمعنی ما مضی الا ان الدخول یحتمل ان یکون یقع فی الحال الحقیقی وہی اجزاء من الماضی
واوائل المستقبل فلا یکون ماضیا فی زمان التکلم ولما ذکر کلمة امس ارتفع ذلک الاحتمال وتعین ان یکون الدخول ماضیا
فی زمان التکلم فاتیان صیغة المضارع حکایة للحال فاندفع ما قیل ذکر امس مع ماضی قبل المضارع لا یجعل المضارع حکایة
ولا یتوقف حکایة حال علی ذکر امس مع ماضی فجعل ہذا المثال لحکایة الحال دون واحد من الامثلة المذکورة المقابلة لذلک
فی کلام المصنف تحکم قوله وکانک کنت آہ تصویرا واخبارا عما صدر منہ وتوطئة لحکایة الحال قوله وتحکیہا ای العبارة
مبینة فی زمان الدخول بان تفرض ذلک الزمان موجودا فی زمان التکلم قوله فی ہذہ العبارة مرفوعا لانہ ارید بہ الحال تحقیقا
قوله فابقیتہا ای ما بعد حتی علی اعراب کان علی ذلک الاعراب فی زمان الدخول قوله وحکیتہ ای ما بعد حتی علی الاعراب المذکور
لانہ ارید بہ الحال حکایة قوله فی زمان الحکایة ایضا یکون مرفوعا لا محالة حالیة قوله لانہا علم الاستقبال فلا یجوز تقدیرہ قبل
فعل ارید بہ الحال وفیہ انہ یشکل بما اذا کان ما بعد حتی منصوبا بتقدیر ان لکونہ مستقبلا بالنظر الی ما قبل حتی وارید بذلک الفعل
المنصوب الحال قوله کلام مستانف لا یتعلق من حیث الاعراب بما قبلہا قوله لا ان لقد ملیعہ ما بعدہ او لانہ یحتاج الی ان
الاصل بالضرورة بوجودہ وحینئذ لا یحتاج الی الحذف ولانہ لا یطرد فی نحو قولہ تعالی وزلزلوا حتی یقول الرسول بالرفع قیل یجوز
فی الثانی بانہ یمکن تقدیر الشان بان یقال حتی الشان یقول الرسول انتہی وفیہ انہ لا قرینة علی ذلک مع ان المعہود قبل الجملة
ضمیر الشان والقصة لا لفظ الشان قوله یجب السببیة لعدم خلو رابط معنوی سواہا یصلح للاعتبار فاندفع ما قیل قد یقال
بان الاتصال المعنوی لا ینحصر فی السببیة بل یجوز ان یکون بوجہ آخر فکیف تجب السببیة لحصول الاتصال المعنوی قوله
نظرا الی الامر الاول ای نظرا الی انتفاء الامر بخلاف الامر الثانی فانہ متحقق لان معنی التركیب ما مضی حین ان یکون ثبت سیری
وان یکون کان سیری حاصلا وعلی کلا التقدیرین فلیس یتحقق تحقق السببیة واما ان معنی الترکیب یحتمل ان یکون ان سیری
منفیا فالمقام آب عنہ باظاہرا ولو سلم فتخصیص الامر الاول اشارة الی ان انتفاء کل کاف فی امتناع الرفع فاندفع ما قیل
فیہ نظر لانہ امتنع نظرا الی الامرین لان کان سیری لا یصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السیر وکان سیری یحتمل بان یکون
فی التقدیر سیری واقعا وان یکون فی التقدیر کان سیری منفیا الی غیر ذلک فلم یتحقق خبر کان لا یصلح للسببیة قوله فی
وقت حصول کان بحذف ثلثة الفاظ قوله فیبقی الناقصة بلا خبر فیہ ان ہذا انما یتم ان لو کان المراد ان ہذا الترکیب تام
من غیر تقدیر ولیس کذلک لانہ تقدیر خبر کان علی تقدیر النصب وتکون کان ناقصة یدل علی ذلک مع ان یکون کان ناقصة

لكونه تامة الا ان يقال حتى بمعنى الى او كي وهما جارتان لو الجار والمجرور لما سد مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد له من تعلق بالفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الايجاز من المطول **قوله** نظرا الى الامر الثاني بخلاف الاول فانه لا يلزم من اعتبار محذور **قوله** مقطوعا بوقوعه اذ الخبر يدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلي وهو المراد بكونه مقطوعا **قوله** وما قبلها عطف على قوله ما بعدها **قوله** سببا لما بعدها اذ هو المعتبر عند كون حتى حرف ابتداء فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب بناء على جواز تعدد السبب كالشمس والنار للحرارة **قوله** فانا ادخل الآن تصوير للمعنى لا التقدير للابتداء **قوله** وجاز فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها وان كان المتبادر عطفه عليه لقربه وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه اضرب عنه لما ذكر وان التقييد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الفصل والوصل من المطول انما لم يكن قطعيا لاحتمال ان يكون العطف على المعطوف عليه ماخوذا مع قيده فان القيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد صرح به سيد المحققين سند المدققين قدس سره في ذلك البحث من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا لان يكون قيدا للكل من المعطوف عليه والمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه كذلك فلا وجه للصرف عن المتبادر **قوله** ولا فساد معه اذ ليس شركة فيه سابقا الى الفهم **قوله** وانما يقدر ان بعدها لانها جارة قد بين الشارح قدس سره في نواصب المضارع وجه تقدير ان بعد حتى ولام كي ولام الجحود بان هذه الثلثة جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية فلا حاجة الى الاعادة الا ان يقال اعادة لبعد العهد وفيه انه لا وجه لبيان وجه لام كي ولام الجحود وترك وجه التقدير في حتى مع انها ذكرت في بيان النواصب معا وبين وجه التقدير ان بعدها معا **قوله** ينتصب بها المضارع الاولى وينتصب المضارع بعدها بتقدير ان **قوله** هي لام التاكيد قدر الشارح قدس سره مبتدأ ليكون بيانا **قوله** بمعنى المصدر فيه ان معنى جعل ان للفعل في تاويل المصدر انه يجعله مشاركا في الاحكام اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول حرف الجر الى غير ذلك لا انه يجعل معناه معنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول ان صرح به سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** فكيف يصح الحمل فيه ان سلب الحمل لا الحمل الا ان يقال سلب الشئ عن الشئ انما يفيد اذا كان الشئ الاول صالحا لان يحمل عليه والتعذيب ليس صالحا لان يحمل على الله تعالى فلا بد مما ذكره الشارح **قوله** اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله لا صفة من صفاته وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لان النفي للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يتجه ما قال الفاضل المحشي الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل انتهى وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا **قوله** والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع متيسر ولكن لا فائدة في هذا التطويل لان المقصود يحصل بهذا والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بتقدير المبتدا لتصديره بالفاء ولكن الوجه ما لا حاجة اليه **قوله** لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع والنصب للتنصيص ووجه ما ذكره الشيخ الرضي ان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا للعطف ووجه بابل الاغلب ان يستانف

بعده الكلام كاذا المفاجات قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو تقرر

مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء للعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبهة الى الظاهر على انه ليس

معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخليص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية وكان فيه

شيئان مرفع جانب كون الفاء للعطف وتقويته كونه للجزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء في تقدير

مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديره ليكن منك اتيان فحديث اي ليكن منك زيارة فاكرام مني الا ان فاء السببية ح عطفت وفيها

معنى ما عطفت الجملة على الجملة وهو الذي يظهر من بعض ما في الباب هذا كلام الشيخ الرضي قوله حيث بدل تغيير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء السببية

المشعر بكون الفاء للعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل السببية المحضة او العطف مفرد على مفرد مع ان الاصل في الثاني ان يكون عطف جملة

على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية صح كانه صورة الفاء فلا جرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقرير يسقط ما قيل من

بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا بد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفاء ليس من تغيير المعنى في شيء لا نه احد معنييها

واما ثالثا فلان غايته ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغيير المعنى لكن تغيير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا

فلان الشارح ان تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغير انما هو في لفظ المضارع ولا تغير معنا

وانما تغير معنى الفاء قوله ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء ما بعدها عن التوهم الذي ذكره

قوله عن توهم كون ما بعدها متعلق بقوله ليبعد اي الفاء بواسطة تقدم الانشاء عليه يبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة

اذ الجملة الخبرية لا يعطف على الانشائية اذ لا يكون لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها بتاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم

من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وبهذا القول في محله

بل صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء مما ذكر قدس سره وما ذكره قيل فيه

من قوله الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد كما قيل وقد سبق فيه

موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء وما

لا يمكن العطف على الجملة لاختلاف خبر او انشاء وهذا يدل على ان الفاء يبعد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فاذا

الجاب لا العطف فبينهما تناف انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء يبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على الجملة

فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اراد مطلق العطف فالمذكورة لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كان المذكور سابقا

لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن الغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين

فيجاب بانه لا تنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد ذهب في احد الموضعين على احدهما

في الآخر الى الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تناف فبعيد من الصواب بل اصل تامل آخر

قوله اي ليس منك اتيان فتحديث منا هذا التفسير لا يناسب بقوله فتحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول له

فالمناسب ان يفسر فتحديث ايانا قوله لولا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ

على ايضاً الاسباب المذكورة في الآية وان كان لفظ الترجي الا ان معناه التمني لان بلوغ اسباب السماء لغير النبي محال عادي او ممكن لا يتوقع ولا طماعية في وقوعه وانما حكى اسبحانه بلفظ لعل ابقاء للمحكي على حاله وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجي في مقام استعمال التمني **قوله** اي معيا حينية ماقبلها لمابعدها اي يكون حصول مضمون ماقبلها وحصول مضمون مابعدها في زمان واحد **قوله** والا اي وان لم يكن المراد بالجمعية المعيا لكن المتوقل بان امدبشرطي الواو والجمعية لغوا اذ الجمعية لا ينفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قيل هو مجاز لانسياق اليه الذهن بسهولة **قوله** اي ما يماثل الواقع وقوعا لا قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشي بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغاير الاعتباري كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مشبها لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارح للحواشي الهندية بان المثل مقحم **قوله** واذا كانت منها اي من حروف العاطفة المذكورة **قوله** اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا بان نحو اعجبني ان يضرب زيد ويشتم لما وجب تقدير ان في المعطوف لجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التي دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا او ما لا يجب تقدير ان في الفعل المعطوف عليه فقوله ويشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقدير ان وجواز عطفه على يضرب لا يضر لما نحن بصدده ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل بـ اعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان انتهى يعني ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا فينبغي ان لا يجب فيه تقدير ان مع انه واجب وقد عرفت وجه اندفاع الاشكال **قوله** او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات على الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث **قوله** وان كان البعد بحسب اللفظ لبعده **قوله** اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول **قوله** يلزم تخصيص الحكم به اي بما ذكر قبل قيل يثبت الحكم في غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز صرح به المحققين سند المدققين في حواشي المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد في المثال المذكور في الشرح **قوله** كان المناسب الخ اي حين عطف على قوله والعاطفة على احد المرفوعين موافقين في التفصيل ذكرها اي ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة في الاجمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن التفصيل منه الى آخر الكلام ومرة في التفصيل ليكون ذكرها موافقا لذكرها في التفصيل حيث ذكر جميع ما في التفصيل والاجمال حيث ذكر حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو في الاجمال ثم ذكر الكل في التفصيل لبعضها للجر والتمثيل وبعضها لبيان الشرط فلو ذكر قوله والعاطفة في الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا لجميع ما ذكر في التفصيل وما قيل في الجواب العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعدل المخصوص بالشرط ليضبطا ونسق عقيبها المشترطات ثم العدد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ففيه انه ترك موافقة الاسلوب بلا باعث مع ان ما ذكره تحصيل الفهم على تقدير ذكر العاطفة مرتين ايضا بخلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما اورده بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة الخ يكون داخلا في الاجمال ويكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله تنتصب فيكون التقدير وتنتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالرجحان بحسب المعنى للثاني لا الاول ولو سلم انه يرد على الثاني ايضا الايراد

المذكور فالرجحان بحسب المعنى ايضا للثانى دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ما قيل على قوله قدس سره

يرد عليه الخ ما حاصله ان دليلكم انما يدل على ما ادعيتم لو لم يرد على الاحتمال الثانى مثل ما ورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه

فلا ترجيح للثانى على الاول بحسب المعنى وما لزوم الفصل باسور كثيرة فكما يوجد فى الاحتمال الثانى كذلك يوجد فى الاحتمالين على التقدير الاول

وما لزوم عطف المفصل على المجمل فى الاحتمال الثانى فهو فى حيز المنع قوله والاشتراط نافرا الى باو سواء كان بمعنى الا او الى او المعنيان يرجعان

الى شئ واحد وهو ان الاول مستلزم حصول الثانى صرح به الشيخ الرضى فاندفع ما قيل عليه ان هذا انما يتم فى او بمعنى الى ودونها بمعنى الا فانهم

قدموا المناسب لعمل بالشرط فيتوهم من كونها بمنزلة العوامل قوله والعاملين للفعلين لمعمول به قوله للاستكراه الذين الموالين والا قوال لهم

مع لانهم لا يخلون حروف الجر حتى حروف النفى لاقتضاء صدر الكلام فعلية ففيه نظر لان الا من جهتها دخلها العوامل تحركت بها قال المحشى ويمكن

ان يقال بان لا نفية لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزء من الكلمة فقيل ما اعترض عليه نحو لم درهم اشتريت و بكم جمل مررت و غلام كم جاءني

او عبد كم جمل اشتريت والجيب بان حمل بالى باسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة فيستحق التصدر فان قلت قد جاء الا ان الكرام

فى حيث الا كرام فقيل المراد التحريكين قوله ولام الامر اضيف اللام الى الامر ولم يضف الا الى النهى قيل تفننا فى العبارة وقيل لان اللام

نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف فى لا النهى عندها على ما وقع

فى بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهى المبنى الذى هى صفة لكلمة لا وهذا كان خلاف الظاهر الا انه يوجب الاصلاح بحمل صاحب الكتاب

والحمل على الاصلاح مهما الامكان اولى وتوصيف الصفة فى قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة قوله ولا الداخلة فى معنى النهى شبهان

كلمة لا علم قوله المستعملة قد رتعلق لقوله فى معنى النهى معرفا باللام وان كان المشهور تقديره فعلا اخا سماه منكر لرعاية مجازاة المعنى ورعاية جزئه

المعنى تقتضى الصفتية والصفتية تقتضى تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله تجزم فعلا واحدا العدم اقتضائها الا كثر قوله تجزمها

فعلان عندكونها قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كجملة واحدة قوله من

المتعذر استواره ولما لم يستقم العموم الذى هو كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعدان فى هذه المادة انتقض مشابهته بان فتجزم

للمضارع قوله للابهام اى لان يكون شرطا محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا لا يقال ان جرت الشمس او طلعت وجعل العموم فى

كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعدان لا عموم فيها قال واذا موضوعة للمقطوع به فانتقض مشابهتها بان فلم يجزم

قوله ويبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب معنى فيها صرح به الشيخ الرضى حيث قال وفيها اى فى الامرين قوله يجوز حذف الفعل حتى بها

فى الاختيار صرح به الشيخ الرضى قال وقد جاء ذلك فى لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعادة وقد ترجع

وان لم قوله كان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله هذا ما ذكره الشيخ الرضى الا انه قال بين العامل الحرفى ما شبهه وبين معموله لما

ذلك فى العمول الضعيف مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوى فانه يعمل مع وجود الفاصل القوى ولذا لم يقع لا بين ان ومعموله كذلك

فانه ليس بفاصل قوى فيعمل ان فى معموله مع وجوده وفيه ان هذا يشعر بكون ان عاملة فى المضارع مع انه ليس كذلك قال الهندى فى

تفسيره قد يطلق الجزم عليها لانها واجبة الاعمال المختصة بالمضارع متعلقة بالمعمول ولانها لاصيرتها ما شبها صارت كالجزء منه وحرف الشرط

كما انه على الجملة وقال فان تركتم الفعل وكان باتيان كلمة كان لذلك نظر ان مثبتة وقوع لا بين ان ومعموله لكونها مانعة

العمل رفعا فيعمل ان فما قيل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا من الدخول ليس بشئ قوله المذكورة فى

ان قلت لا فائدة لهذا القيد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لو لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام فى الجوازم لم يذكر كلمة لو او لا ذكر مع

بالمذكور قبل ثانيا ليكون اللاحق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها قوله اى لجعل الاول سببا والثانى مسببا اشارة

الى ان المراد من قوله السببية الاول ومسببية الثانى السببية والمسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة

التفتازانى فى المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لى مال لحججت او

غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط فى الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم

وفرضه بان جعل حصول الثانى معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق مسببا

والمعلق عليه سببا قوله فى شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اى كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية الجعلية

انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة فكيف يصح نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم

الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها جعلت بجعلها قوله فالمراد بجعلها اى بجعل كلم المجازاة قوله بل اللزوم واللازم

اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا والثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء

فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضى ان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما ليس متحقق فى جميع المواد

كالسببية والمسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرف او قرينة ليشمل جميع المواد كذلك السببية بحسب اعتبار المتكلم

وجعله يشملها فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للزوم لانه يتحقق فى اكثر المواد غالبا وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازانى

فى المطول الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم قوله يعنى اى يقصد المتكلم انه اى المتكلم وصل بينهما المكان اى المرتبة حال كون

تلك المرتبة ناشية من مكارم الاخلاق قوله يصير صفة اخرى للمكان والعائد اليه محذوف اى يصير به الشتم اسم يصير وقوله سبب الاكرام

خبر يصير قوله لانه شرط لتحقق الثانى اى علامة لتحققه وليس الشرط المعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ اذ الشرط النحوى هو المذكور بعد ان واخواتها

معلقا عليه حصول مضمونها اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى يتوقف عليه وجود الشئ قوله من حيث يتبنى على الاول

ابتناء الجزاء على الفعل لكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى

ما قيل اى قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يتبنى اى يعلق حصوله

على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اى پاداش على الفعل فعل شئ وايجاده قوله فانهما اى الشرط والجزاء فسر قدس سره

ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانهما بعد قوله يسميان شرطا وجزاء او بتفسير

بالشرط والجزاء افيد فانه بمنزلة انهما الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء قال او الاول عطف على الضمير المرفوع فى قوله كانا ولم يؤكد

بمنفصل لوجود الفصل قوله لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل ولا حاجة الى التعرض للانتفاء ما يوجب ضعف التعلق

لانه معلوم ان ضعف التعلق الذى فى الشق الثالث ليس فى هذا القسم وهو حيلولة الماضى واما عدم الفصل لشئ آخر فلان الاصل عدمه

قوله الجزم لتعلقه بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوى قوله

لحيلولة الماضى الذى هو مبنى الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضى ويحتمل العطف على ضعف التعلق قوله واذا كان

الجزاء انشائيا مشتقا خبر الانها المتبادر ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء فى الماضى بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكما عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضي المطلق المثبت الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع
الذي دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء في الماضي اذا كان مصدرا بما او لا كقولك ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك او
قوله ومثبتا فيه ان المضارع المصدر بالسين او سوف او ان مضارع مثبت فينبغي ان يجوز فيه الوجهان مع انه ليس كذلك لوجوب دخول الفاء
فيه قوله تفصيل للماضي قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر ولانه ح يبقى قوله او معنى على معناه الحقيقي واما على الاحتمال الآخر فلا
يبقى على معناه بل يجب جعله بمعنى التقدير ايماء اليه قدس سره بقوله او معنى [illegible] قوله التقليب معناه او اشارة الى ان المراد من التاثير
المعنوي لا اللفظي اما في الماضي فظ واما في المضارع المصدر بلم فلان جزمه بلم لا بان على ما مر قوله ما اثرت في تغيير المعنى حيث قلبت المعنى
الاستقبال اما في المضارع المثبت فلانه يصلح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما في المنفي بلا فلان لا اصالة للحال والاستقبال
على الصحيح فاداة قلبتها للاستقبال وهو فرع تاثير مصرح به الشيخ الرضي قوله فقد اكرمتك امس فان قلت كيف يعلق الحاصل الثابت
على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل لتعلق [illegible] على حصول الشرط قلت هو ما دل عليه بان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد
باكرامي اياك امس وقولك فاعتد على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لا اكرامه صرح بنحوه المحقق
سند المحققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون على صيغة المتكلم من المضارع قوله اي رابطة بينهما والاولى لاشتمالهما [illegible]
لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب بشرطه كذلك قوله واما جملة اسمية عطف على قوله اما ماض قوله لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء اما الجملة الاسمية فظ لانه لا تاثير فيه لحرف الشرط لانه للثبوت مطلقا واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء وجب مقارنتها بعلامة الجزاء لتمحضها للاستقبال وكذا الانشائية التي لم تتجرد
عن الزمان واما المضارع المنفي بما فلانه للحال والمنفي بلن لانه لمحض الاستقبال وكذا المصدر بالسين او سوف وان تمحض للاستقبال هذا قال
الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطها الا فعلا خبرية [illegible] من الحروف لشدة طلبها للافعال الا المصدر بها ولم ولا [illegible]
لكثرة استعمالها [illegible] العامل وجبت [illegible] المضارع الى الماضي [illegible] لكثرة
الحروف فلا يصدر الماضي بما فلا يجوز ان لا يضرب ولا يشتم [illegible] الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان ما فعل وان لن يفعل وان
ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اي اذا المفاجئة بها اي بالجملة الاسمية
جعل البيان داخلا على المقصور عليه يشكل بان اذا المفاجئة ليس [illegible] على الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية [illegible]
لا يكون [illegible] لاختصاصها [illegible] شرطية [illegible] قوله وان التي تجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر [illegible] مبتدأ ومقدرة خبره والظرف متعلق بالمقدرة [illegible] على الكشف الذي ذكرنا السيد قدس سره
قوله خبره [illegible] اي بان المقدرة قال الشيخ الرضي انجزام الجزاء بهذه الاشياء الا بان مقدرة مذهب الخليل لانه قال ان هذه الا [illegible]
فيها معنى ان ولذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد
الجزم الى الفعل وليس باستبعاد وهو بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم لتضمنه معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل لتضمنه معناها [illegible]
قوله لتلك الفائدة اي الفائدة التي يترتب على الفعل المطلوب قوله لها اي لتلك الفائدة التي يترتب عليها المطلوب وقوله لما يتعلق
بقوله بسببية الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة قوله ان لا تكفر تدخل النار ليكون الشرط موافقا للعرف [illegible]

الشرط يجب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس بما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله فالعرف قرينة

الشرط والمثبت مع ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام القرينة

ان النفي المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار قوله كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على ان يرثني مجزوم

صفة وليا ورد السكاكي بانه يلزم منه ان ذكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبله وذلك باطل لما قيل من انه يجب ان يكون

كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه

تعالى اعطى ذكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات

متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض

مرتين اولهما قتل ذكريا وحبس ارمياء حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن ذكريا لا يقال الاستنباط

غير جازم بانه ذرية فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام مما اختاره السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود

التعليل لا الاخبار كانه قيل لم يطلب فقال يرثني ولا غضاضة في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار الكاذب

على قراءة الجزم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني لا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه الصلوة

والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو هذا ما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوراثة

ليست على حقيقتها والمعنى المجازي يجوز ان تحقق من يحيى عليه السلام وان قتل قبل ذكريا بان ما اخذ منه العلم وعلمه لمن عاش بعد ابيه او بقي منه كتاب

او شرح هو المقصود بقي ذلك الكتاب او الشرح معمولا به بعد ذكريا ايضا الى حين قوله المراد به اي بالمثال قوله فانهم دليل على ارادة الصيغة من المثال قوله

انما قال مثال الامر لانه لو لم يزد المثال وقيل الامر لربما حمله الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل

والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري ولما قيل مثال الامر علم اول الامر ان المعرف الصيغة لانهم يذكرون المثال

ويريدون به الصيغة دفع ارادة المعنى المصدري من الامر لا غير لان المثال المضاف الى الامر اريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر

المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك

ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق ومطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال له امر الغائب قال الشيخ

الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا لا نم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة

اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي لبعيد بمراحل عن ان

يحمل الامر على المعنى الاعم الشامل لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة واذا كان الامر يشمل الامر الغائب عند الصرفيين اذ لا ضرورة

في ترك اصطلاح النحوي وما يحمل على اصطلاح الصرفي ولئن حمل عليه ذاهلا عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب

اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو اعم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه مختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال الامر

في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير

عنه بالامر بالصيغة قوله وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح

انما بحسب عرف النحاة فالامر صيغته في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال

في اطول باقسام صيغة الامر ستة الاول المقترن باللام اي لازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول ان اختص
الامر في طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماه النحويون امرا قوله تسائل لكل امر ما بناكان الا ان يكون بالطلب الفعل
بالتبعيل نحو ليضرب زيد واحضر ورويد لطلب الفعل مستعد ومتبادر الفهم عند سماعها اليه والتبادر من امارات الحقيقة
في ما سكن آخره اذا كان آخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون [illegible]
الا انه جعل آخره ولشدة الامتزاج قوله متحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تقاتل وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل وبع ونحو
[illegible] وكذا الواو بالسكون المسكون بالفعل فان قلت نقلى ما ذكرت من تعميم الحركة يشكل بالمنتقيم من الافعال فان ما بعده متحرك
متحرك بحركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يجعل الباقي بعد الحذف امرا قلت ذلك ثم كيف المبني يجعل الباقي [illegible] ان لم يحتج الى اجتلاب همزة
وصل والامر كذلك في امثال تقيم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرك آخر وحذف لاجل حرف المضارعة ثم حذف حرف المضارعة
الماني فان قلت كما حذف الهمزة في تقيم لاجل حرف المضارعة كذلك تحذف الواو الساكنة في تعد وتهب لاجل حرف المضارعة [illegible]
ما عرفت في التعريف فلم [illegible] في الاول دون الثاني قلت امثال ما ذكر كانت تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطراد ما على ان شيخ الرضي
قال [illegible] واجتلب لها همزة الوصل وتقول اوعد واوهب ثم لعل اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو [illegible] قريب
من المصدر [illegible] في رد الساكن منه ابدا قوله ويسكن آخره ما لا حاجة [illegible] قوله وحكم آخره حكم المجزوم [illegible]
ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه نقص البيان اذ الاسكان انما هو في الصحيح واما في المعتل وفيما اخره
فحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح كحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون كحذف
العلة والنون قوله ما يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ضمير
قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه
قوله لا نحو الا قيد او ماضي المفاعلة والتفعيل والتحرج على اربعة احرف كاتاسن المزيد فيه الا انه ليس ما بعد حرف المضارعة ساكن فيه
قوله حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة وان كان نكرة الا انه ليست محضة
لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليها يعني ان وجه التقديم انما هو حصول التخصيص لصاحب الحال الذي هو بمنزلة المحكوم
عليه بتقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللبس بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع [illegible] نكرة
فينبغي ان يقدم فالاولى جعله صفة له قوله دفعا للالتباس مفعول له لقوله زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم
حالة الوقف قوله على التقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي كسر الهمزة بما وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع في
تقدير الفتح [illegible] اذ قيل في اقتل اقتل بالفتح التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي [illegible] قيل اقتل بالكسر [illegible] بعض
بان قال يعني قوله دفعا للالتباس يقتضي ضم الهمزة وجعلت كالبين ودفعا للالتباس بالمضارع على التقدير اي فتح الهمزة [illegible]
انما قيل [illegible] من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها بالتعيين الضمة فلا معنى [illegible] في ابطال فتح الهمزة وكسرها الا [illegible]
وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فان اذا قيل [illegible] لان الالتباس على تقدير الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يقتصر على التقدير
المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ
لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني
بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في اعلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع
واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء والا لقوله
اذا قيل قتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل الاول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل
الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتة بعد الوقوع والا فلم تحرز عنه في قتل وعادي **قال** مكسورة اي
زدت همزة وصل على بالتي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن
بعده ضمة فقوله فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله الا ان بعده ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن وحاصل الحاصل
ان الهمزة مكسورة في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير ما قيل
ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة لضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع
فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة
مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ما سوى الساكن الذي بعده ضمة يتناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع
انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل **قوله** بالماضي المجهول حالة الوقف **قوله** لا التبس بالامر منه اي من الاضراب **قوله** بالمضارع
المجهول حالة الوقف **قوله** بالماضي الرباعي حالة الوقف **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة
من ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكن بعده ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال
لامر يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا غبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاصوب
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا مناقشة
عليها او ضمير بعده فيهما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد
حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي ان كان بعد حرف
المضارعة متحرك بحركة اصلية ابتدئ به وان كان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظرا ان كان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف
المضارعة ذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك والا ابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب
الافعال **قوله** اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله فمفتوحة خبر مبتدأ محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت ومفتوحة حالا اذ
صفة مع انه موافق للسابق واختيار الاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل
لم يقل كذلك لان ... اعادة الهمزة الاصلية ولم يعهد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لو كان كما ذكر لوجب ترك الفاء لان الجزاء يصلح شرطا بغير قد وتقدير قد تكلف نشأ من ترك الشارح موافقة السابق لان المراد هنا
اطلاق الزيادة على الاعادة مع الاعادة فهو الاقال لانها همزة اصل زيدت وجب ترك الفاء ثم كيف والاتى المعد يكلمة قد لفظا او
تقديرا اوجب فيه الفاء وعليه قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وكون القاعدة التامة عند علماء العربية
في غير المنع قوله لفظا وخطا اى شبيها لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لانك تحذفه اى لكونه همزة اصل قوله اذ في المعنى
وهو كونه فاعلا للفعل وقع على المفعول قوله اى فاعل فعله اضافة الفاعل الى فعله ليست الا في ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول
في الاضافة لادنى ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول المعنى ما يقدر موصوف الموصول الفعل الا المفعول فيكون التقدير فعل الفعل
الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والاول الفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين جعل لم يذكر فاعله لم يكن
تفسير المتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله ولئلا يلزم تفسير الشيء بما هو اخفى منه فيتميز قوله اضافة الفعل اليه بيانية لا يكون بين
اضافة العام الى الخاص لامية واليه اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام
الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من
وجه ولذا قيل الاولى ان الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول ويتم ويكون الاضافة بيانية انتهى وجه كون الاضافة البيانية ههنا
ذلك التقدير ان بين الامر الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية وجود
العموم والخصوص بل لابد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا ومأخذ المضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشيخ قدس سره الا انه
يرجح لخلو اكثر موارد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله دفعا للبس مفعول له لقوله غيرت اذ لو لم يكن بينه
المجهول مغايرا لصيغة المعلوم لم يتميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول صيغة الماضي المعروف ومأخوذ
منه كما ان الامر مأخوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر ففيه
ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو في خير المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التغيير قوله لان معناه غريب وهو اسناد
الفعل الى المفعول والاصل الكثير اسناد الفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اى في اوزان الاسماء الا مستقولا قوله ووزن فعل
جواب سؤال هو ان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني غريب ووزن غريب لم يوجد
في اوزان الاسماء على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن آخر ثقيل غريب غير هذين الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله الثقيل الى ما يطلب الثقل
بعد الخفة بخلاف فعل فانه يطلب خفة بعد الثقل قوله ويضم الثالث مع الهمزة وليس ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل المتابعة
فلا اعتبار لضمها في البناء وما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اول بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل
اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث معها ففيه ما عرفت والضم الاول فيما عدا ما اوله الهمزة او التاء وفيما ضم
الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قوله طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل حينئذ اى
حين مثل طوى وروى فان لم يجتمع فيه الا ان عينا ولاما قوله لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما
ممتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لمانع منه والتباس ولما هو اذ لم يوجب بانع قوله اختار
في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعيته اى تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله وان لم يكن فيه اى في

للمفعول من مضارعه قوله بما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان المجرد والوصل مع الربا في مقام التاكيد
دون الشرط قوله والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة وهي
القاف والياء والتاء والقاف قال الشيخ الرضي انما هو اصلي الضم الاصلي بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لا اشمام فيه وايضا
الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال
الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت
يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة
او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلته وقوع مثله قوله لتعليق الفعل
اي بامر غير الفاعل تعلق الوقوع فايده نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفت فهمها على امر الا انه ليس متوقفا
عليه توقف الوقوع قوله اما بالهمزة قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد الى
اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل
بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
هذا الكلام انتهى قوله او بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان بعضهم عد النقل الى فاعل واستفعل من اسباب التعدية
تفهيما وتقريبا والاكثرون لم يعدوه منها لان التعدية ليست فيهما مقصودة بالذات بل لعرضية شيء آخر بخلافها في باب افعل وفعل
انتهى قوله او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد
بخلاف مررت بزيد قوله ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال قوله وهذه الثلاثة للظن قال الشيخ الرضي
افعال القلوب على ثلاثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب ويستعمل ارى الذي هو ما لم يسم فاعله من
رأى ما اعلم فعل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى
في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل انتهى الشارح في جعل هذه الثلاثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلاثة
للظن فقط مع ان الظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلاثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط فهو علم والاعتقاد في شيء على انه على
صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى … واما اصابة الشيء على صفته وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفته
ثم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما قوله من حيث الاخبار بهما ناشئة انما قيد به لان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الخبر على المبتدأ او اخباره
بمعلوم او مظنون لا باعتبار الواقع ونفس الامر وملخص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم
او ظن ولا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل اذ الفعل المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون
ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال الجملة تعيين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها لا تفيد بدون المفاعيل
فائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواعل بمعنى انها … منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذ المقصود غيرها هذا وهو السر في عدم
جواز حذف المفعولين لهذه الافعال نسيا منسيا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها ومن ذكرها الا ايقاعها على
متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن الفواعل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال للبيان كيفية الجملة الاسمية وليس كذلك لان

الداخل على الجملة للبيان انما هو [illegible] فلا يفيد [illegible] ولا يصح السكوت عليهما مع انه خلاف ما عليه الاستعمال قوله [illegible]

مفعول لهما الواجب نظرا الى تسميته اسم ان مفعولان لهما اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا [illegible]

فيه المذكر والمؤنث وذلك تحقيق على ارادة كل منهما [illegible] لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما جعل الجزئين مفعولا [illegible]

تحت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم [illegible]

بلا مرجح قوله يحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة [illegible] قوله لا تخلنا اي لا تظننا [illegible]

المعجمة [illegible] والواو بالغين المعجمة [illegible]

الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة [illegible] السيد [illegible]

عن طلب الفاضل [illegible] في كلامه كذب فيه [illegible] الى السلطان [illegible]

لا تظننا [illegible] السلاطين [illegible]

بلا الحاق [illegible] قوله لعدم الفائدة [illegible] المترتبة عليهما [illegible] المفعولين [illegible]

فيها لانه الغرض [illegible] بهذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول [illegible] العدم [illegible]

هناك جهات افادة آخر كان يقول [illegible] كثيرا [illegible] قليلا [illegible] ويقول [illegible]

ولا يظن الا بالامارات او تقول [illegible] اليوم او علمت اليوم قوله اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن [illegible]

في الاخبار بل لا بد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان [illegible] الاخبار [illegible] بالجملة ترك هذه الفائدة [illegible]

لها ولا اكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان

يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد

[illegible] الانسان [illegible] لا يخلو من علم وظن [illegible] مع التاويل [illegible]

[illegible] بمعنى كثر الظن مني [illegible] فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والاكساء منه [illegible]

[illegible] قوله [illegible] بالجزم [illegible]

حذف الالف لالتقاء الساكنين قوله [illegible] قوله لاستقلال الجزئين [illegible] لكون الجزئين مستقلين في

حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال [illegible] مبتدأ وخبرا قوله الساكنين لا حاجة الى [illegible] الجزئين [illegible]

[illegible] في الاصل [illegible] الجزئين بالصلاحية المذكورة [illegible] قوله [illegible]

الظاهر [illegible] قوله [illegible]

بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا ومعلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام [illegible] وليس المراد بالكلام التام [illegible]

لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتأخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر [illegible]

[illegible] من الجملة [illegible] في ذلك قوله مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر اشارة الى ان جواز الالغاء على [illegible] ضعفها بالتوسط

٣١٢

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها لظهور تاثيرها ظاهر الايضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين بينها وبين غيرها من افعال الجوارح في خير المنع وهذه الافعال ظاهر كون معناها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين لينظر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء لاحتمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب **قوله** زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى للبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو عجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لا انه اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا في اللفظ باق في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون للمعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل **قوله** اشارة الى جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان **قوله** فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا **قوله** قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد لشيوع هذا الالغاء وكثرة وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك **قوله** او بواسطة لا حاجة اليه لانه قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر **قوله** فمن حيث اللفظ رعي الاستفهام اذ لو روعيت الافعال من حيث اللفظ لفاتت مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا المقتضيين **قوله** ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويؤيده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين المفهومين لكن قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافة دفعا للغفلة ويحتمل ان يكون من قبيل التجريد وفيه انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرناها بقوله وقد يقع فيها الخ قلت مقتضى الالغاء الجواز والوجوب انما هو بحسب السماع او اراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد به ان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وفسره فيما سبق بابطال العمل لفظا ومعنى لا بجواز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فكما لا يلزم من عدم ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم كذلك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم **قوله** لان اصل الفاصل النحوي

ان يكون فاعل الشي اي مسماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثرا المفعول معطوف على الفاعل ومتاثرا على موثرا اي وجعل
المفعول به ان يكون متاثرا فما لا تأثر الفاعل الذي انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة يعطى للدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين
ليكون الدالان على طبق المدلولين قوله لانهما اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا
في المنصوب الاول ولا المفعول بالاول متاثرا من الفاعل قوله واحد حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله اي
اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر فان العلم المتعدد الى الحاصل
في المواد الثلثة والظن المتعدد الى الحاصل في المواد الثلث وعلى هذا لا حاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يرد النقض انه لا يصح حمل
احد الامور على المعاني الاول قوله بحيث متعلق بقوله قريب قوله واثما تبعه باسم آخر بقوله قريب من معانيها الاول قوله بحيث
اي بقربه بحيث يمكن ان يتوهم آه قوله فلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض فاحسن الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذي
يتوهم به انه يستعمل في المفعولين وهذا المعنى ليس لكلها بل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني يكون لازمة في
المعنى شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع تباينها افعال القلوب واستعمال ظننت وخلت ورأيت ووجدت
بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان استعمالها
بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم الاخراج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية
الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول وانما تعدى الى واحد كيف لا يخرج
عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال انه مبني على التقدير دون واحد بلا تفاوت على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرق معنوي كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبهما علمت لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
قوله قريبة من معنى العلم والظن الاول صفة جمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالجمع قوله استغنيت آه قيل
فيه نشر على ترتيب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت
ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنى حزنت قوله لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن الباء زائدة في خبر ليس
اي ليس معنى منسوبا الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي باعتبارها فلا
يرد ما قيل انه كان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قريبة من العلم والظن قوله لانها لا تتم بمرفوعها
اي لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذي يسند الى الاسم فليس كان واخواتها
مع الاسم كلاما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند والمسند اليه وعدم كان
الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا تحتاج الى المسند والمسند اليه وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة لانك اذا قلت
ومنها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غيرها والاولى ان يقال وفيه ان وجه التسمية
ليس مقتضى الاطلاق بل هو لبيان الاولوية فلا يلزم اطراده كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول قيل ولك ان تقول سميت بالنقصان

عددا بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها قيل وفيه ان افعال القلوب الناقص عددا من هذه الافعال وافعال المدح والذم الناقص منها وفعلا التعجب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد مثل هذا على من قال بنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد فى الحقيقة على ما مر آنفا ثم القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبنى على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره فى حواشى شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح فى ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل ويصح السكوت عليه ونحوه لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة لشيئ حدثا وزمانا فى الاكثر والا كان تدل على الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس وبعت واشتريت وعلى هذا الا يصح على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيهما من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال التامة فى كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمنطقيون لما وجدوا ان معانيها توافق معانى الادوات فى عدم صلاحية الاخبار بها ادرجوها فى الادوات وما ذكره الشيخ الرضى فى تزييف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس بشيئ لان كان فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجيئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل وكانك قلت حصل شيئ ثم قلت القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لا يدل على ان كان يدل على حدث مسند يصح السكوت عليه فتامل **قال** تقرير الفاعل اى جعله وتثبيته على صفة **قوله** اى العمدة اشارة الى دفع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا انه جزئه فيلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان فى الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع له كما ان التقرير ايضا كذلك فكيف يكون التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل ومظروف والزمان قيد وظرف له فالزمان وان كان جزء الموضوع له الا انه اعتبر جزء لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليت شعرى ما اراد بالعمدة وما الفرق بين جزء وجزء **قوله** ولا يشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة اى خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكان الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة وكون كل واحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة **قوله** لان ذلك التقرير اى الجعل والتثبيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيه ان النسبة هى ثبوت الصفة للفاعل والتقرير ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر فهو صفة المتكلم وان كان مصدرا مبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل وايا ما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل فارادة ثبوت الصفة

للفاعل بمسامحة لا تليق بمقام التعريف ومع ذلك لا يصح اضافته الى الفاعل وجعل ما صلة نعم الا ان يقال النسبة انما رعيت
بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا بالتقرير فحسب ليس من الشيء قوله فخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله ولا شك على ما عرفت
قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له فيكونان معتبرين كونهما اصلان دعظر فان قلت الزمان وان كان جزءا الا انه قيد لكونه مستقلا
وكان مجرد المدلول في الموضوع له مستقلا لكونه عمدة فيما وضع له لكن الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير عمدة
مشيرا الى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع للافعال الناقصة بل هما عمدتان فيه والجزء الثالث غير عمدة الزمان فقوله قدس سره انما
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة عمدتان في موضوع له لا انهما الموضوع له قوله ولكل الموضوع له بعد
آخر للايراد المذكور مقابل الجزء اي العمدة فيما وضعت له وحصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات
ولكل جزئي اخذ فيه تقرير الفاعل على الزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الاستمرار والدوام وغيرها مما دل عليه بعض الافعال وخرج غيرها
الى قوله اي العمدة قوله بالنسبة الى وضعها اي بالنسبة الى لفظها اي فلذلك للفظ موضوع له اي لذلك الجزئي قوله والايعد جواب ثالث عن
الايراد قوله ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي مختص في التعريف والزمان وان كان معرفا الا انه ليس بالاصل الى الخبر فيد التقرير الى المحصر
معنا في قوله لا يحتاج الى قيد لما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدر وتقول في ضرب زيدا
اي ضرب صيغة الضرب وكذا سائر الافعال التامة قال سيد المحققين مسند المتقين في حواشي المطول ان الاولى التوجيه قيد اعتبار الغير
فقال على صفة غير مصدر وذلك الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذا الزائد
لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لكذا المعنى ان ذلك المعنى تمام ما وضع له الا جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا
والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة فتحصل
ما ذكره قدس سره انه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير دون الصفة فلا يدخل
فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظاهر ما ذكره المولى المحشي عصام الملة والدين كان اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة
خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة وكذا ذكره المولى المحشي عصام وقد لا يكون اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة
مدلولها الى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدرها ولا شك ان اعتبار كل منهما اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادره من العبارة ومما
ليس على ما ينبغي لنسبتها اليه قدس سره وما هو بري منه قوله ثم التسمية بهذا اشترى اي تعبير التسمية مشترك قوله قولهم اي قول الخوارج اول
من قال ذلك الخوارج قالوا ولا بن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه قوله وفيها ضمير لما تقدم
من الفرار قيل سبب والعزو كلاهما بالكسر اليقين حجة لقصاده وعدم التجربة في المعنى اي جاءت خلفنا حاجتك اي ما تجربنا قائلين كما تريد
وبذلك المعنى قوله اي لم يمكن منه على قدر ما يحتاج اليه قوله قال الاندلسي لا تجاوزنا وقال الشيخ الرضي تقول طرد جيشهم وقال الشعر وما داء
طردنا الى مثل فقد جاء المر فيه من قبل هو حال وهو مشتق الا انه لا ايراد ان البرجاء في الحال لانه تعبير من ولا معنى له قول فانما قعد فلا يطرد
قلنا ما طرد فيما ما يؤدي في مثل الموضع الذي استعمل فيه او ما يعني قول الاعرابي فما قال قعد كانما المعنى حمار بل يقال قعد كانه
سلطان لكونه مثل قعدت كانه حربة قوله فلا فائدة الا قوله كمل ان يكون خلاف الفائدة في جملة او في باحدها قوله للايكبه من المبتدأ والخبر
لا فائدة في الوصف والجملة الاسمية لا يكون الا مبتدأ وخبرا والوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء الخ

نحو اقائم زيد وما قائم زيد اسمية اذ الكلام لابد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الخبر الى المبتدا او
كونهما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فقبل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين
وقيل كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية من مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل انتهى
مثال قوله يعني الاثر المترتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى لامية ففيه رد على القول بان الحكم مستدرك
حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله لتقرير الفاعل على صفته والظاهر انه ليس بفاعل اذ الفاعل ما يسند
اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان
لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه سموه فاعلا على القلة قوله كائنة اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو
جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول
مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق لقوله كائنا او بيان لحاصل
المعنى قوله لا على ابو قسم منه اي ليس قوله بمعنى صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله بمعنى صار قسم منه اي من قوله
ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك ويحتمل ان يرجع قوله هو الى قوله لثبوت
خبرها لاسمها بدل على كون الامرين قسمين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها لاسمها
والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله بتيهاء اي كنا في تيهاء بفتح التاء المفازة التي يتحير
فيها السالك ولا يهتدي وقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء والمطي بفتح الميم وكسر الطاء المهملة
وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبيهة بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران
يقال له بالفارسية سنگ خوارك الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة
القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا غيرها الفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الزاء المهملة وهو
ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث يشبه بالقطا التي صارت
بيوضها فراخا وهي تكون ح اشد طيرانا حرصا على الفراخ واهتماما باطعامها خصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء
قوله فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه
في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس كذلك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلا
بل صارت فراخا بعدما لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض
ففيه انه لا يخلو عن خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو [illegible]
وليس زائدة لنصب فراخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان هو كان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبره لاسمه
ولا بمعنى صار فلذلك ذكره على حدة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فما قيل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على
ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعدها خبرا قال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة
بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

مستمر الى الجنة **قوله** اذ دامت بضم الدال وكسرها من دمت تدوم ودمت تدام كخفت تخاف **قوله** شابا مثقال اي اصبحا شابا مثل
من هو في شبابه او من قولهم بليغة العمر **قوله** آخر اي رجل آخر شيخ هرم فاصل من الاشباه **قوله** كان مثله اي ثبت مثله
والمقصود كان اي ثابت كن ثابتا فيكون فثبت ويحتمل ان يكون المعنى كن ثبت جزدا فيكون اي فيكون حيث **قوله** الليس الطفل على المعنى
اذ لو كان تكلم مع على المعنى ما كان لاستبعاد قوم مريم بنتي تشير ها عن تكليمه اياه معنى مع ان ايتانه ايه بعد الفراغ من الولادة
عند القوم وما تستمر اياها عند مشاهدتهم اياه واشارتهم مريم رضي الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم باستبعاد كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي ابان ظاهر ان يكون المعنى على المضي قال الشيخ الرضي غير مفيدة كما اي ما فان الخبر وقال لكون تمام غير مفيد لشيء
الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة في كلام العرب نحو قوله قد يس ولكن زائدة تحسين بعضا ليس على ما يبقى وعلى ما مر بيانه من
من بعض لمستكن في الظرف اعلم الى من قال الشيخ الرضي اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اي غير العاملة ناقصتان الا ان الزائدة
يكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر وتقعان في الحشو كثيرا وفي الآخر على رأي نحو حضر
كان لا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد جاءا بو البقاء زيادة مضارع كان **قوله** استيفاء التجنيس معانا بها تكلمت ذكر بعد الوقوع
فلا يلزم لفظا ولا فلا يرد ما قيل ان اليته في استيفاء الاستعمالات في اخواتها ايضا مع انه لم يستوف **قوله** وغير صار قال الشيخ الرضي
من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع ولذا استعمال وتحول فانها كانا في الاصل بمعنى انتقل فكذا
حتى جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر خبرها بالى نحو صار الى الغنى تم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان تشخص اذا رجع
... فذلك الحمل الصير كانت بعد ان لم يكن فنقلها في الحقيقة للصيرورة فجعلها ناقصة مصدر خبر لها فقال اسما ادمى
... كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها فاذا ارجع
والمنتقل فيجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل نحو صبرنا الى الحسنى **قوله** فيالك من ليعجب تحولن ابؤسا قيل لعجب بالجمع هو المتعدد
فمن تحولن راجع اليها الا ارادة المتعدد بالمصدر او تجعل ابؤسا وشدائد بجمع ولكان واحد التعدد الخبر وقيل النعمي جمع الخير بمعنى النعمة
كجرعى جمع جرعة **قوله** المدلول عليها بموادها وهي الصباح والمساء والضحى **قوله** لا بصورها اي ليس صبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذي يدل عليه صيغها هو الزمان الماضي فقيل انما خص الاوقات بمادة
لان التعبيان يختص بهذه الافعال الثلثة وتصاريفها من المضارع والامر وغيرهما ولم يوجد في غيرها من الافعال الناقصة وما هو
الا الاوقات المدلول عليها بالمواد بخلاف المدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد في سائر الافعال الناقصة ولم توجد في غير الماضي
والمضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب في بيان ما يختص به سائر التصاريف عن المضارع والامر لم
توجد في سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان يحمل الاوقات على ما يعم المدلول عليه بموادها
والمدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضي هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة لمعنيين احدهما ما يطلقها من غير
اعتبار الازمنة التي يدل عليه تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمان الذي يدل صيغة الفعل عليه اعني الماضي والحال
والاستقبال والمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر هذا فانا
ان الاسم هذا في الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته معنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح

فی الزمان الماضی ومعنی یصبح قائما ان قیامه مقترن بالصبح فی الحال والاستقبال انتهی ولا یخفی علیک ان ما ذکره
الشارح قدس سره فالمثال الاول یدل علی اقتران مضمون الجملة وهو قیام زید بوقت الصباح وعلی هذا القیاس
المثالان الاخیران لاینطبق علی شئ من المعنیین الذین ذکرهما الشیخ الرضی فهذه الثلثة اذا کانت ناقصة
قوله فی جمیع نهاره وتقترن ایضا بزمانه المدلول علیه بالصیغة ای الماضی والاستقبال قال الشیخ الرضی
قالوا لم یستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالک تکون تامة بمعنی طال او دام والعهدة علیه **قوله** جمیع لیله
وتقترن ایضا بزمان الماضی **قوله** وبمعنی صار قال الشیخ الرضی وقد جاء ظل ناقصة بمعنی صار مجردا عن الزمان
الماضی المدلول علیه بترکیبه قال الله تعالی ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنی صار ففیه نظر **قوله** وذلک
ای الکون مجیئهما تامتین فی غایة القلة **قوله** وفصلهما لان الجمع بینهما وبین الافعال الثلثة فی الامور الثلثة غیر
صحیح لعدم الشرکة فی المجئ تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طریقان فاختار احدهما **قوله** وآض وعاد
وغدا وراح قال فی العباب کان الاصل فی هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدیة الی مصدر حرفا ثم ضمن
کلها معنی صار **قوله** وکان الوجه فی ذلک انها من الملحقات نکتة ذکرت بعد الوقوع فلا یرد ان هذا الوجه
یستدعی عدم ذکرها فی مقام الاجمال ایضا **قوله** سمی اسمها فاعلا آه قیل محل هذا التنبیه هو قوله او وضع لتقریر الفاعل
علی صفة لتقدمه ان قلت للتنبیه فی هذا المقام رجحان لان الفاعل آه مضاف الی هذه الافعال ففیه تصریح بان
المراد استمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله لتقریر الفاعل علی صفة فانه لا تصریح فیه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخیر التنبیه الی
هذا المقام قلت بل هو نص ایضا فی ان الفاعل فاعل الافعال لسبقة الذهن الیه لشهرة کون الافعال الناقصة لتقریر فاعلها
علی صفة ولم یذهب الوهم الی ان المراد فاعل الصفة فلیس هذا الاحتمال قادحا فی النص بل لیس باحتمال اصلا **قوله** استعمر
امارة قبلها واستاهل بها وهو وقت البلوغ الذی یمکن قیامه بها فیه لا قبل ذلک کذا ذکره الشیخ الرضی **قوله** واعتبار الصلاحیة
قیل الصواب ان یقال واما اعتبار الصلاحیة والقابلیة فمعلوم قطعا فلا یلزم ذکرها بلا اخت انتهی هذا انما یرد لو کان الی التفصیلیة
وهو کیف ویجوز ان یکون للاستیناف کما فی اوائل الکتب **قوله** ویلزمها النفی ان کانت ماضیة فبما ولم ولما فی الدعاء وان کانت مضارعة
فبما ولا ولن **قوله** وتقدیر الزمان قبل المصادر کثیر شائع نحو آتیک خفوق النجم ای زمان خفوقه وما دام فان کان مشهورا فی تقدیر
الزمان الا ان وجه تقدیره ان ما مصدریة والفعل بعده بتاویل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الی مصدر الخبر المضاف
الی الاسم لا یرتبط بدون تقدیر الزمان فما دام اشتهر فی تقدیر الزمان بهذه الواسطة وصار علما له بهذا السبب فاندفع ما قیل انک
سدوحه عنه لان ما دام صار علما فی تقدیر الزمان معه حتی تمتنع ذکر الزمان معه ولیس الامر بهذه المثابة فی شئ من المصادر **قوله**
واذا قدر الزمان قبله وصلح لسبب تقدیره ان یرتبط بما قبله فلا بد من حصول کلام یفید فائدة تامة بخلاف ما لم یقدر الزمان فانه
لم یصلح لان یرتبط بما قبله وان کان غیر تام فلا بد ههنا من احتیاج کلام لیفید فائدة تامة الا انه لا یعتبر ما لم یقدر به یرتبط به ما قبله
فاندفع ما قیل قوله واذا قدر الزمان قبله مشعر بانه لو لم یقدر الزمان قبله لم یجب هناک حصول کلام یفید فائدة تامة وظهر انه لیس کذلک
لظهور ان المصدر المضاف الی الجملة ای الی مضمونها لیس کلاما مستقلا بالافادة **قوله** فما دام لم یشفع ما دام با جالس ولم یحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يشير الى ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس و ما دام لا اجلس وحده مع انه ليس كذلك اذ المفيد للفائدة التامة هو اجلس و ما دام تفصلة ظرف لا يدل عليه قوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لان خبر مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل و قوله يفيد صفة كلام وفيه ضمير يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم يضم اليه امر آخر لم يحصل من مجموع ما دام و اسمه و خبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه لقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام و كلام آخر لان الكلام على عدم انضمام اليه كلام آخر و في بعضها فما دام لم يشفع ما دام باجلس فلم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع و قوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا مستغنى عنه قوله فما دام فعل ناقص و ما دام اسمه و لم يشفع خبره و هو ظرف لقوله لم يحصل على الاول و لقوله لا يفيد على الثاني قوله و هذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا فقول ليس خلق الله مثله في الماضي و قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فهي على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه ان الضمير راجع الى تقديم اخبارها على اسمائها قوله نفي الضرورة عن جانبي وجوده و عدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع و تقديم الخبر قد يجب لموجب و قد يمتنع بمانع و على هذا فينبغي ان يقيد آه الا ان يقال الموجب و المانع في حكم الاستثناء قوله نحو كان مالك هذا المثال ليس من قبيل تقديم الخبر على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود فيشمل الواجب و يقابل الممتنع قوله وحين اي فحينئذ يصير جواز نفي الضرورة عن جانب العدم فقط قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور هو كان مالك و على هذا فينبغي ان يقيد بشمل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المصنف و يجوز تقديم اخبارها آه قضية موجبة فيكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولذا حمل قدس سره الامكان على الامكان الخاص والامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان عام يكون جهة للقضية السالبة والقضية المذكورة في المتن موجبة فظهر ان ما قيل بقي هنا احتمال آخر وهو ان يراد بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع المفسر بسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط ليس بشيء ان التقييد بعدم ما يقتضي وجوبه لا يمنع ان يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي ثم اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة فلا يلزم على التقديرين جواز تقديم جميع الاخبار لما لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر و اما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السؤال ناشئ لو كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار واما اذا كان راجعا الى الافعال فلا كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام وان كان يقتضي رجوع الضمير الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لكون الباب معقودا لبيان احوال الافعال وظاهر قول المصنف وهو من كان الى راح

تقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوزه وانكان تقتضي صرفه الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم ويوصف به الخبر ايضا وصفا للشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشئ بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكان الرجحان للاول لوجود المقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله قسم يجوزه واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوزه واخواته راجع الى القسم ولما لم يكن بد من تحمل التجوز بجعله من قبيل وصف الشئ بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضمير هي الى الافعال ضمير يجوزه راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها انما انه سهو كما قيل قوله فلا متناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك اذ قول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقدر ثابتا متعلقا لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضته ومجادلة او بقوله فالافتعال بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجوز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء آه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه له لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجاء القرب وانتظاره لا القرب تيقينا وانتظار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة لقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف له دنو الخبر رجاء وحصولا او اخذا فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى له دنو رجاء خبره او له دنو حصوله او له دنو الاخذ فيه وليس عسى له دنو رجاء خبره بل رجاء دنو الخبر قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر لا في الخبر وسمي الشروع في الموصل الى الخبر شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الشئ حكم ذلك الشئ وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في عدم طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قليل شدوعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب

بالخبرية استدلالا بالمثل الشاذ نحو عسى الغوير ابوسا وقوله لا تكثرن اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان الفعل خبرا وقيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه قوله مضاف قال الشيخ الرضي والتقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه نظر لان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثراما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد فكاد من طول البلى ان يمصحا في الصحاح مصح الشيء مصوحا اي ذهب وقطع قوله وليس بحجة حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله والتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله وذلك اي كون المضارع مع ان شبيها بالمفعول قوله فهو تشبيه بالمفعول لان عسى في هذا الاستعمال كالفعل المتعدي قوله قال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة فلذلك قال عمرو عسى فحذف المصدر وابقاء معموله نظرا الى ما قيل برده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وقد قال آخر قال الشيخ الرضي من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع تقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صريح في ان ان يخرج في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مرفوعا ويشير اليه قول الشارح قدس سره فان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى فقوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغي فان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني مادة التباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات وقال ابن نحو ضربت بالكسر ظللت بالضم اذ يحتمل الفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصما يحتمل لهما ونحو فتا يحتمل لهما كذا يشير اليه بحثه في التنازع في عسى ان يخرج زيد فاقيل على قول الشارح وفيه احتمال آخر ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى هنا طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويرد عليه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فاعل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد جوز كونه فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز تلبس اسم عسى بفاعل الخبر فتم المراد ومن جواز كون زيد اسما وفاعلا للخبر من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان والملازمة المشار اليها بقوله لو كان كذلك ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه يحتمل لكونه اسما وفاعلا فلو حذف لا يحتمل كونه فاعلا وقوله قدس سره دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قوله قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج اذ لا يحتمل الا تشابه التحقيق فلا يرد ما قيل هذا واضح على التقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال في الجواب يمكن ان يقال لعل المراد بالمشابهة المشابهة في الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

في صورة مستقيمة على جميع التقادير **قوله** فتحيرانت **قوله** لعلك اي لكونك عالما باشراقه بكونه قريبا على الحصول للفاضل وذلك انما هو في صورة الاثبات دون النفي وذلك نظم لايشتبه على احد فلا يرد ما قيل لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون **قوله** مع لم يكد يبين المودي من حب مية يبرح **قوله** وقيل نفيه آه قال الشيخ الرضي قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود والي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود داي القرب في ما كاد يقوم اثبات فهو من فحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرب دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشيء وثبوته في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيدة لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم تثبت قرينة هكذا كما في مات زيد وما كاد يسافر قلنا ببقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النائي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه **قوله** هي الشبهة اي الموقعة في الشبهة والباعثة على القول بان نفي كاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة لا من كاد فلم يتفطن من قال ان نفيه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات وان كان كاد منفيا فقال ان نفيه اثبات **قوله** ولتسليمه عطف على فلتخطئة الشعراء اي لتسليم ذي الرمة تخطئة الشعراء وقبوله وتغييره بالجر عطف على تسليمه او تخطئة الشعراء اي تغيير ذي الرمة **قوله** مبدلا لقوله لم ابد **قوله** ان قوله اي بان قوله وحذف حرف الجر عن ان وان قياس **قوله** يدل على ثبوت الذبح فاثبات الفعل مفهوم من فذبحوها لا من كادوا يفعلون ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر **قوله** فلتخطئة الاولى بتخطئة بعض الفصحاء **قوله** وذا الرمة عطف على مخطئ ذي الرمة حيث قال اصابت بديهته واخطأت رويته **قال** وفي المستقبل قيل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال انتهى او لان الحال عبارة عن اجزاء اواخر الماضي او اوائل المستقبل فذكرهما ذكرها **قوله** وما يشتق منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر لا ينافي القول بان المضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما يزيد على اوله احد الزوائد الاربع والامر مأخوذ من المضارع المخاطب لانه يجوز ان يراد اعم من ان يكون بواسطة وبغير واسطة وكون المراد ما يكون بغير واسطة في حيز المنع كيف وقد قالوا بكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع فلا يرد ما قيل **قوله** وما يشتق منه لا دخال المضارع لكن انما يتم على مذهب الكوفي من ان المشتق منه هو الماضي واما على مذهب البصريين من ان المشتق

منه للمصدر فلما قوله حين اراد اي الشاعر بالنفي الداخل على كاد ما انتفاء قرب يبيس الثرى عن البراث لا اثباته لان نفي قرب

من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابته بديهته واخطأت روية فلا يرد ما

الاصوب ان يقال انتفا ...

نفي القرب من الخبر فلا نزاع

اي ليفيد نفي المدخول لا نفي الخبر واثباته بقرينة ان قوله فالنفي متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه في

افادة نفي فعل آخر فالتفريع لم كيف وان نفي سائر الافعال لا يفيد نفي فعل آخر بل انما يفيد نفي مدلولاتها وان اراد التشبيه

في افادة نفي مدلولاتها فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفي كاد في المستقبل للاثبات لم ينكر افادة نفيه

مدلوله وانما ينكر افادته نفي الخبر ويدعي افادته اثبات الخبر قوله للخبر وذلك اي الخبر وكون النفي في المستقبل كالافعال قوله ثم

الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اي في ثبوت دعواه او في دعواه باثبات دليل

بالدعوى قوله في تمسكه عليها اي في تمسك القائل على الدعوى فالقدح في الدعوى عبارة عن القدح في الدليل الذي

اقيم عليها قوله فتارة تستعمل استعمال عسى اه يشير الى ان وجه تشبيهه بعسى وكاد في الاستعمال كون خبره مستعملا بان

وتارة بدونه فما قيل يتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا

ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الايهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس

فلا فائدة في ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغته نوعان

فيختار التثنية لذلك قوله ايضا اي كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر القيم

مبهم ومن شاعر بيان له كقولك عز من قائل وهذا التعجب من حسن الشعر وفي الاساس تقول قاتله الله ما اشعره على جهة

المدح قوله ولا شل الشل اليبس في اليد وهذا بما يقال لمن اجاد الرمي شلا لا شل عشره اي اصابعه كذا نقل عنه قدس سره

في الحاشية وهذا تعجب من حسن الرمي قوله فانه اي كل واحد من قاتله الله ولا شل عشره قوله الا ان هذه الافعال

الصواب هذان الفعلان اعلم انه وقع في بعض النسخ هكذا الا انه وقع بعده لان الشيخ الرضي قد ذكر ثلثة افعال تختص بها

الحد فعلا تشاح كما كان لكن المذكور في عبارته فعلان قوله فاتى بما وقع الاولى ترك الفاء قوله اي لفعل التعجب هذا هو

الوجه لان المناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم للمعرف لا التعريف قوله اولما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد

معنى لكنه اقرب لفظا لقرب المرجع قوله احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اي احد

الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل فيه ما افعل انما قدر لفظ تركيب

لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضاف الى ما افعل وفيه انه يلزم

اضافة غير ظرف واليه وذي الى الجملة فلا فائدة في تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقال قوله تركيب منونا ويكون

قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما

فعل التعجب فلانه لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انما بني فعل التعجب من كل ما بني منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي ولا يبنى فعل التعجب الا مما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي **قوله** مبناهما من فعل لا يمتنع بناءهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل والاصل الشدة والغلبة **قوله** من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير ممتنعا في الغير فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه ممتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصها اذا كان جائزا في الغير ممتنعا فيه فبيان الخواص يوجب التقييد بما قيد به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق **قوله** واجيب بان ذكر التاخير اه قيل الجواب بان ليسا بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر مما بعدها المتعلق بفعل التعجب عن هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء واما اذا كان تقديمه على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شيء آخر ثم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيد به الشارح قدس سره فلا ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غيرهما وانت خبير بان هذا الجواب لا يمشي في احسن بزيد مع ان البيان يشملهما حيث قال المصنف ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين **قوله** الفصل بكلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال المذكور لا يوافقه وان اراد الفصل بين ما وافعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه **قوله** مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله واليه اشار قدس سره بقوله ومعناه آه **قوله** لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله** من باب شر اهر ذا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما يخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام هذا ما ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اي لشيء خفي سببه احسن زيدا كما تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر اهر ذا ناب اي شر عظيم اهر ذا ناب **قوله** عند سيبويه والاخفش في احد قوليه **قوله** عند الاخفش في قوله الآخر **قوله** والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد شيء مسده بعيد ورد على ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ **قوله** لانه كان مخففة من المثقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت **قوله** معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل بل المطرد زيادتها في المفعول **قوله** احسن انتهى بزيد على ان يكون الباء للتعدية والهمزة للصيرورة **قوله** او زيد عطف

٣٢٥

على زيد على ان يكون لبا زائدة والهمزة للتعدية قوله بمعنى صفة به رفع لما يقال جملة حسنا ليس في موضع الاعراب فكيف قال اي جاءه
حسنا قوله صفة بالحسن اي كن واصفا له بالحسن كيف على اي حال وطريق شئت اذ ليس فيه توهم افراط واصلا حاشا لك الدليل
عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة
ما وفيه خبره والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتي في اي شخص كان فهو موجود في زيد فكان المقول بلفظ
فيه وسعة لا الضيق ولا ينتهي الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرى في وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه في
ابتداء الوصف ونعم ما قيل بيت وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل ٭ قوله نكرة موصوفة قيل لا
محل له احترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فنعما اي قيل ما كانه صياغة نعم وبئس الدخول على الجملة كما قيل في
قلما وطالما قوله موصولة قال الشيخ الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة بتمامها
في فنعما هي قوله بمعنى الشيء قال الشيخ الرضي ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع قوله
فما اي لفظ ما قوله هي اي نعطي قوله مبتدأ قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ لعدم العائد الى ان قوله هو مبتدأ يشكى الامر في حكى
عن سيبويه قوله اي مطابقة الفاعل او بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله وما كان طلب المصدر للفاعل
ليس كطلب الفعل ولهذا يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوزه فيه الامران يتعين كون المقدم فاعلا في الفعل اذا التبس الفاعل والمفعول قوله
حب اصابه حب كظرف اي صار حبيبا فادغم كبيره قوله من الفعلية الاولى من الفعل قوله فالركب حال تفريع على ما قبله وقع
في بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعى ان زيدا في الا زيد هو معينه
ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قوله لا بدله اي للحرف في ذلك اي في كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصح لان
يحكم عليه او به من انضمام امر آخر اليه اي الى الحرف وهذا اصح في انه لو انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس
كذلك او بالانضمام يدل على المعنى لانه يصير مستقلا بالمفهومية قوله كل شيء استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشيء من
تركيب الفعل او بان ما يقدر فيه الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان يفهم معنى الفعل من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقدير قال
الشيخ الرضي ومن امثلة تعدي الحرف بمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت قوله الظرف والجار والمجرور نحو قولك
زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدى بالظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير
زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان اللام معد للظرف وكذا في يا زيد فانه يا قائم مقام
نادي قوله الفيقيا الفعل اي بوساطة قوله وفي عدها من حروف الجر تسامح
وانما جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يلاصقه ويلازمه قوله فالتي
التي يليها وهي من قوله وعن الى قوله ومنذ قوله والثلاثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم اجد على استعمالها اسما وفعلا او
حرفا الا في راعي في العدد ان يكون بين الكلمتين اللتين في النوع التناسب في اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى كاستعمال
على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا لانه مع انه يكون امر من مان يمين وكذا في مع كونه في اللوم مصدرا وفي
نفي ولي لا مرامن ولي لي وكذا لم اعدا اي استاع لم يجي بمعنى المنعم كل ذلك لا احسان فيه بجنسين قال وارى الى في العدم التشا

فی المعنی التساوی فی اصل الوضع وعلا اذا کان فعلا یکتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا کان اسما او حرفا وکذا من وفی ولی

انما لا اصلها انها تیتن اواوفی واولی قال الشیخ الرضی وفیما قال نظر لان علا الاسمیة یکتب الفا واصله واو اتفاقا لکنها اذا

اضیف الی الضمیر ینقلب الالف یا تشبیها بعلی الحرفیة قال الرضی ثم اعترض المصنف علی نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا الحرفیة

لا اصل لالفاتها بخلافها فعلیة واجاب بانها لما تضمنت معنی الاستثناء اشتبهت الحرف فی عدم التصرف فصارت کانها

لا اصل لالفاتها قال الشیخ الرضی وهذا عذر بارد **قوله** لانه اسم الجزء وهی الغایة لانها اسم لجزء من المسافة وهو الجزء الاخیر **قوله**

علی الکل وهو المسافة اذ لا معنی لابتداء النهایة اذ الابتداء ابتداء المسافة لا ابتداء النهایة اذ النهایة لا ینقسم حتی یوصف بالابتداء

قوله اما من المکان آه قال الشیخ الرضی من للابتداء فی غیر الزمان عند البصریة سواء کان المجرور بها مکانا نحو سرت من البصرة او

غیره نحو هذا الکتاب من زید الی عمرو واجاز الکوفیون استعمالها فی الزمان ایضا استدلالا بقوله تعالی اسس من اول یوم وقوله نودی

للصلوة من یوم الجمعة قال وانا لا اری فی الآیتین معنی الابتداء اذ المقصود من معنی الابتداء فی من ان یکون الفعل المتعدی

بمن الابتدائیة شیئا ممتدا کالسیر والمشی ونحوها ویکون المجرور بمن الشیئ الذی منه ابتداء ذلک الفعل نحو سرت من البصرة او یکون

الفعل المتعدی بها اصلا للشیئ الممتد نحو تبرأت من فلان الی فلان وکذا خرجت من الدار لان الخروج لیس شیئا ممتدا اذ یقال خرجت

من الدار اذا انفصل منها ولو باقل من خطوة ولیس النداء والتاسیس حدثین ممتدین ولا اصلین للمعنی الممتد بل هما حدثان واقعان

فیما بعد من وهذا معنی فی فمن فی الآیتین بمعنی فی ومن فی الظروف کثیرا ما یقع بمعنی فی نحو جئت من قبل زید ومن بعده ومن بیننا

وبینک حجاب وکنت من قدامک **قوله** التجی الیه واقر الیه فالباء آه افادت معنی الانتهاء **قوله** من امر مبهم یکون قبل من او بعدها

یصلح ان یکون المجرور بمن تمیزا له ویوقع اسم ذلک المجرور علی ذلک المبهم کما یقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرین انه الدراهم والضمیر

فی قولک عز من قائل انه القائل بخلاف التبعیضیة فان المجرور بها لا یطلق علی ما هو مذکور قبله او بعده لان ذلک المذکور بعض المجرور

واسم الکل لا یقع علی البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الی دراهم معینة اکثر من عشرین فمن مبعضة

لان العشرین بعضها وان قصدت جنس الدراهم فهی مبینة لصحة اطلاق اسم المجرور علی العشرین **قوله** فانه ای من للابتداء مرفوع

محلا بالخبریة ای بکونه خبر القول فمن فصیح عطف المرفوع علی المجرور لکونه مرفوعا محلا وفی قوله فانه مرفوع مسامحة

قوله فی غیر الموجب فی المعنی الرابع عشر من معنی من التنصیص علی العموم وهی الزائدة فی نحو ما جاءنی من رجل فانه قبل دخولها

یحتمل نفی الجنس ونفی الوحدة ولهذا یصح ان یقال بل رجلان ویمتنع بعد دخول من الخامس عشر توکید العموم وهی الزائدة فی

نحو ما جاءنی من احد او من دیار فان احد او دیار صیغتا عموم وشرط زیادتها فی النوعین تقدم نفی او استفهام بهل نحو وما

تسقط من ورقة الا یعلمها ما تری فی خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل تری من فطور وتقول ولا تقرب من احد وتنکیر

مجرورها والکوفیون والاخفش لا یشترطون وذلک استدلالا بقوله تعالی یغفر لکم من ذنوبکم فمن فی حیز الایجاب وهو داخله علی

المعرفة وهی عند سیبویه مبعضة ای یغفر لکم من ذنوبکم شیئا قالو فقوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا ینا قضه واجیب بان قوله

یغفر لکم من ذنوبکم خطاب لقوم نوح عم وقوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا خطاب لامة محمد صلی الله تعالی علیه وسلم ولو کانا

ایضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ینافی غفران کلها بل عدم غفران بعضها ینافی غفران کلها ثم قال صاحب المغنی

قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لا بد ان يكون مفعولا به فخرج بقية المفاعيل فكانه وجه منع زيادتها
في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا يجامعهن من فكذا لا تظهر ثمة
في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا
ولا يزاد في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر انتهى انه جاء من لمعان لم يذكر في الكتاب منها التعليل
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ولعرف صحة قيام بدل مقامها ومرادفة عن نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله ومرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي ومرادفة في نحو ارونى ماذا خلقوا من الارض اذا نودي
للصلوة من يوم الجمعة ومرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم كذا ذكر في المغني قوله اذ منا من
مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف والجار والمجرور مقامه يشترط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك
له مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني به انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رجل جلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا في غيره نادرا سيما اذا لزمت اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو داخل على الحكاية
تزيدت في الموجب لاجل حكايتها المزيدة في غير الموجب فقوله او هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض او للتبيين فهو غير واو وعلى الحكاية او هو داخل على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله
الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي قوله وتوقعها اي الجزء المنصوب قوله للظرفية مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معناه
المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث
ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ومرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى
ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومرادفة من كذا في المغني قوله لان الالصاق يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المغني الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على
شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى
نفس الشيء كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد فاندفع ما قيل حيث بحث لجواز ان يكون مسترا الا
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراك قوله والمقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض
كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما
قالت المعتزلة كما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي الباءين جمعا بين الادلة كذا في المغني قوله والتعدية بهذا المعنى

مبحث اسم الفاعل

اى جعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير قوله مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر فالباء داخلة على المقصور عليه وقد نقلنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد خلافا نحو مررت به قوله والنفى بليس وبما وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى وهم يسمع فى النفى بان وما كان للمصنف ان يطابق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت قوله سواء لم يكن خبر الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعية خبرا بل مبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان حسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر وهو زيد معرفة والاولى بحسبك درهم كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى يده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا اليه فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ نحو فى بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو يضرب بالسيف فالمذكورات اربعة والاولان منها زيادة الباء فيهما قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية والشارح قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر والمجاوزة لكن فقيل تختص بالسؤال نحو فسئل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى قوله لاختصاص الثبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين قوله زائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى ويزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ومن هذا اللام تو كيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين بما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنه ناصبة ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيئ لزيادته تأكيدا وهو غير جائز ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجرى لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو يخرون للاذقان دعانا لجنبه وتله للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفى الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وموافقة مع ومن نحو

سمعت له صراخا والتبليغ وهي الجارة للاسم التابع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له وموافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قال ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تقم لقال ما سبقتمونا والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله والاجر العظام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله ورب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لان الغرض منها التقليل تحصيل بالنكرة لانها تدل على القلة فيناسب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا يناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل عليهما وعلى هذا لا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمتنع عند المعرفة لعدم احتياجها ولا يمتنع غيرها قال الشيخ الرضي انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتاجة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملها لم يستعمل فيها والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فختصاص بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخصص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه ويشكل ايضا مثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفته وان العامل محذوف وهو مذبار رد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم تحتج بمعنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت او تحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كان ابرد لان ضمير المصدر للمنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله لم يوجد القرائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا قوله وقد يدخل على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر ولحوق ما الكافة ذكر قوله وهي والاقتصار على الدخول على النكرة مشير اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقها ما الكافة اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله يدخل بيان لقوله في حكمها فلا يكون عاما قوله وانما كانت في اول اسمه اول الكلام لكونه لو تقدم الاعماق فانه يقيد معطوفا عليه كانه قال رب مهول ما قدمت عليه وقاتم الاعماق قوله للتصيير وربما بمعنى رب

ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها **قوله** لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى ربما وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اي قول بلا دليل وما ذكرنا من قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل من وجوب ارتكابه للفاء وبل ليسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا **قوله** باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم يختص بربي وباسم **قوله** من الامور المختصة لا الاختصاص هذا الجواب والايراد مذكور في الحواشي الهندية **قوله** باللام وان لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو بقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو بقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين **قوله** وعلي اوزة لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك وقد يكون اسما بمعنى الجانب اذا يدخل عليه من وهو كثير كقوله ؎ ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي **قوله** على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله تعالى **قوله** ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى لا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى وانما قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شيء لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله **قوله** على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما ثبتت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء ينفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ وهو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وهذا احد الوجهين المذكورين

في الكناية تحصيل وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل المشارك في صفته كون الشئ الآخر بحيث يسد مسده فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والمتقارب منه انتهى اقول وفيه ان المماثلة كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الآخر اي يصلح كل منهما لما يصلح له الآخر كما ذكره العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة عندنا انما تثبت بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فالشئ مثل مثله فيبقى مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فلا فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وان كانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول ح كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المث ... [illegible]

مثل له فرجعها الى است ... [illegible]

لانه عبر عن الاول بان ... [illegible]

اخص اوصافه نفي المماثل ... قوله في باب ... [illegible]

فظروا المنع في الكل قوله للابتداء يعني بمعنى من قوله والظرفية يعني بمعنى في وبمعنى من والى جميعا الكان مسعد و... ثلثة ايام قوله لا جميعه عطف على قوله مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميعه زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل امتد الى زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل قوله لا يكون فيهما صفة لقوله ماضية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين متمادي في النسبة الماضية قوله لان معناهما دليل لقوله لا يكون فيهما يعني جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الرؤية انما يصح اذا لم يقع فيهما الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم قوله لانهما لم ينقضيا اي الشهر واليوم قوله بعد اي بعد الآن قوله فكيف اي لا يصح قوله كما هو بحسب الظاهر لان الظاهر ان الاول مثال للاول والثاني للثاني قوله لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا منتهيا الى زمان التكلم اعتبارا بالابتداء قوله واذا نصبت بهما ما بعدهما قوله يكون بالتاء والياء وحاشا جاء فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيت بمعنى استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها قوله بالاحرف المشبهة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا معرفتين باللام فكلاهما للكثرة اللهم الا ان يقال لفهم من الصيغة القلة بدون ملاحظة التعريف قوله ونونها اي نون ان وكان ولكن قوله ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن ولعن وجاء لغن بالغين معجمة وجاء العن بعين مهملة وآخرها نون وجاء رعن وعن بجعل الراء مقام اللام ولان ولعا بالمد وقد يقع لعلت قوله على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير بعكسها يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل وح يلزم ان يكون ان بعكس نفسها وليس كذلك قوله يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى قوله فهي بعكسها ايضا ذلك يلزم الاستدراك قوله فهي بعكسها قوله فكسرت ان اي الهمزة الواقعة قبل النون لان ان بكسر الهمزة وتشديد النون والا يلزم كسر المكسور قوله في ابتداء الكلام المراد بابتداء الكلام

بحث الصفة المشبهة

ہو ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق لفظي بقولك اكرم زيدا وان كان له تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا الاحاجة الى ما ذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم **قوله** بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد والشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام المحكي **قوله** وفتحت ان اي عينت الفتحة حال كونها مع جملتها فاعلة اولا يتصور كونها فاعلة وحدها **قوله** لولا انك ضربتني بصدر منك اي لولا صدر منك ضرب اياي **قوله** نحو لو انك قائم مقتضى ما ذكر قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صرح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو غلط **اقول** والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل انه وقع فيها الخبر اسما مشتقا وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجد انه الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين فظران القول بوجوب كون الخبر فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الخبر المشتق لا الجامد ليس بتام **قوله** في ان اي في الهمزة الواقعة قبل النون **قوله** على محله خبر ان اي كائن على محله **قوله** فانا اكرمه يعني كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه **قوله** لانها اي ان **قوله** وان كان من يكرمني فجزاؤه اي وان كان المراد ان اني اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو **قوله** فجزاؤه او ان **قوله** اني اكرمه مبتدأ بتاويله مفردا بان يوخذ من الخبر مصدر مضاف الى الاسم واليه يشير **قوله** قدس سره او اكرامي ثابت له وهو عطف على **قوله** جزاؤه اني اكرمه جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الخبر الواقع خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه الموجب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم فيه كونه مفتوحة من تقديم الخبر والا لما كان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فظران ما قيل في كونه مبتدأ لبحث لانهم كما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة **قوله** واكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** لا لغير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تمييزا وغير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى وكان ان ليس بمذكور وكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية الموثرة في المعنى **قوله** فان في هذا المثال اي لفظ ان **قوله** فهي مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط **قوله** يكون اي ان المفتوحة بالتاء او الياء **قوله** مع ما اي مع اسم وخبر عملت ان المفتوحة فيه اي ذلك الاسم اسما كان او خبرا **قوله** بتاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اعني ان والابتداء والمتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ **قوله** فان المحذور المذكور وهو

اجتماع عاملين على معمول واحد قوله يشترك بينهما اي بين الاسم المبني والمعرب قوله خلافا للفراء والكسائي قال الشيخ الرضي
انطالان بنا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو فاعلم ان شرط الفراء صحة ان يعمل في الخبر حسنا واعراب
فلا يبنا في اللغة ولم يشترط الكسائي قوله على الخبر ان يه فا يا ذا لم يكن ما ضيا مجردا عن قد لا يكون ان زيدا القائم لكان الا يكون ان زيدا
يقوم قوله انه اقصل اي يقع فصل بينه وبينها الظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان في الدار زيدا قائم
وبنا ير كل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقه من التصدر قوله او هو متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد فلا تقول ان زيدا
لفي الدار قام قوله في معناه الذي هو التاكيد وعدم المنافاة على الاطلاق تركيب وقد قال صاحب المغني في معناه انه ثلاثة اقوال
وهو المشهور انه واحد هو الاستدراك الذي فسر بنا ترة وتارة للاستدراك وتارة للتاكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فسر انه
هنا للتوكيد مثل ما فيه ان وبعضه التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور وقال في المغرب لكن معناها التوكيد ولم يرد
وقال في الشرح معنى لكن التوكيد وبعطى مع ذلك الاستدراك هذا كلامه قوله اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء
افادت مع افادتها التوكيد لنسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من المثقلة وان النافية ولهذا صارت لازمة
الا كانت جائزة وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وجه ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد
لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة قوله لانه لا احتمال اي
وما لزوم اللام في احتمال ان المخففة وجعلها عاملا وان كان لا يحتاج اليه لحصول الفرق بالعمل فنظر الباب اي تتبع باب الا
او لتتبع باب الاحتمال اذا كان الاعراب تقديريا او محليا ومنه نظر ان عطف قوله ولان كثيرا على قوله فلطرد الباب وجعله مقابلا
ليس سديدا اذ فيه لزوم اللام في بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا للطرد لبعض بالآخر وهو ما اذا كان الاعراب
تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار الطرد فحصول المعنى ان لزوم اللام في صورة الاعمال
يحتمل ان يكون لطرد كل الباب لكل الباب وان يكون لطرد البعض لبعض قوله لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضي قال
ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا انتهى
خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصور ليس على ما ينبغي قوله اكثر من مشابهة المكسورة اي بالفعل المفتوحة مشابهة
والمكسورة مشابهته بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثاني لا يخلو عن المناقشة قوله ضما
مفسرة بضمير الشان الذي اعتبر مقدرا في ان المخففة ثم هذه الصفة مع نحو لا مفيدة قوله لكن مشددة والنون
كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضي ولا يخفى ما فيه من التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك الاصل بعد
قوله يدخل على الممكن الذي لا يكون الا متوقعا او طامعا في وقوعه والانصار ترجيا ويستعمل فيه لعل ما وقعه
قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب
ما جب عنه قال الشيخ الرضي ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل هو ضمير الشان مقدر والى الغواية
حذفت لتوالي اللامات اي لعله لالى الغواية وذلك قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة
عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح اللام الجارة الداخلة على الظاهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر انتهى قال صاحب المغني وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجموع بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وقد يرتفع بعدان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباءا انتهى وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على المغني ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قوله فقولك مبتدأ خبره قوله اي حصل الفعل بأو لا بقولك مفسر بهذا التفسير لان جاءني زيد آه بيان لقوله فقولك بمعنى فتفسير احدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو اي حصل للفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشارح وظن ما قيل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد في النسخ التي رأيناها من الرضي قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول المص فالاربعة الاول للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون في الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله بغير مهلة تقدير لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييد ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والا لما تركه قوله مقرونة بمهلة تقدير لمتعلق الباء وهو امر فوح خبر بعد خبر لثم واما منصوب على انه حال من الضمير في الفعل المفهوم اي تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة قوله على رجا التهم قيل على وزن العلامة جمع لرجل المن ليس لتذكيره قوله الا انه لم يأت في العاطفة قال الشيخ الرضي ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضرب بني السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر قوله ومن هذا اي من عدم اتيان حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاور ايضا لغو قوله ليشمل المجاور ايضا اي لكنه يشمل الجزء قوله لما وقع في بعض الحواشي اي في حواشي الفاضل الهندي حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى رأسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل الهندي يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ في الاستعمال حتى العاطفة في الملاقي قال الشيخ الرضي ويفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء الى آخر ما نقلنا عنه آنفا وايضا قال والسيرفي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يجوز نمت البارحة حتى الصباح بالجر الكلام بجر نفسها وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح في ان حتى الجارة جاز استعمالها في الملاقي ايضا ولم يخص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل في الجواب عن جانب الفاضل الهندي

لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه السندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح السندي ليس على ما ينبغي بان قلت يحتمل ان يكون
المراد من قول الفاضل السندي اي جزء متبوعه حقيقة وحكما ادخال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى
عبيدهم قدح لا يرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجبا الا انه يأباه قول الفاضل جزء من متبوعه حكما حيث
اسكته حتى رءوسها وقريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح قوله اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي
التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي يقع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا يستحق
الجواب وان كانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان يتقدم عليها همزة التسوية او يتقدم عليها همزة
يطلب بها وبام التعيين وانما سمي في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر ويسمى ايضا معادلة لمعادلتها
للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين فلا يرد ما قيل الاشتراط طلب التعيين
في ام المتصلة لا ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص
بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام او التسوية قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستقيم باي عن التعيين فيكون
العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده
بل ما قبل ام وبعدها كلاهما ان لانه اضرب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان
الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا التدارك
الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو
ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى فيه لاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة استفهام
كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور ولا بد كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها
مع الهمزة التي قبلها كلاما انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف
العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدأ ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا
اي بل استفهام على حدة وان كان معطوفا على الاول وانما لم يتقيد ما بالخبر والانشاء وكانت حرف ابتداء لا يتعلق بما قبله اصلا
يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل فظهر ان ما قيل في الجواب
عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كك وشك فيها فقال ام شاة هي غير شاة ام شاة
لانه تاويل بعيد لا ينساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي يفسد الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة
على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة يختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح
به سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة
على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى

الى العطف منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله

عن كثيرين واجازه الصفار وجماعة **قوله** لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا قدر التركيب لان الفاصل يكون مفردا وقوله

ارايت ليس كك الا انه ينبغي ان يقرء بالتنوين وقوله ارايت بيان له اذ على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة

قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى **قوله** لطلب التعيين **قوله** لكنه اي الامر الواحد **قوله** شرطين احدهما احد الامرين

المستويين وثانيهما **قوله** بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين **قوله** واما استفهام عطف على قوله اما خبر **قوله** كما تقول ازيد عندك

ام عمرو اي بل اعمرو وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام لئلا

يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجزءان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء ثالثها انه يليها المفرد

والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء

قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة

بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهى وفي الارشاد

منقطعة بمعنى بل والهمزة تقع في الخبر والاستفهام ويلزمها في الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة من ام متصلة انتهى وفي

شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بالهمزة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احدى جزئيها

اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك

عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة

حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تتقدمها همزة الاستفهام انتهى **قوله** لكن ساكنة النون **قوله** لازمة للنفي في المغني

ان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان تتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت

بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا يقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد

الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن

مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام

عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة

قوله الا واما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان

من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات فهما لافادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير

عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي او استفهام او تمن او غير ذلك ويختصان بالجملة تخلافهما

وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص **قوله** تدخل الاكثر اعلى النداء واما كثيرا

على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فان ها تكون اما في الاول او

في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي بلى مختصة بجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الايجاب

وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان يكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الجنة الست كان
يكونوا لك في البر سواء قال بلى وانا ايضا فيه انه قال انت الذى تبغى بكذا فقال المجيب بلى هذا ما ذكره صاحب المغنى قوله تصديق
للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يجئ بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال وهو فضالة بن شريك
قوله ان وراكبها مقول قول ابن الزبير وراكبها منصوب على انه مفعول لما ان نفعل التصديق له من لعن الله ما على اشار اليه الشارح
قدس سره بقوله اى لعن الله تلك الناقة وراكبها قوله من جوى حمى الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله
لا تحتمل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تعد شيئا لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الى اصله قبلها قال
الشيخ الرضي وليس منهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي
فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تعد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح في ان فائدتها العارضة للكلام الذى يؤدى
باصل المعنى لم يغاير الفائدة الى اصله قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد هذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمى زوائد واعترض
على النحاة بان يقولوا بمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به واما انه قال الرضي انها
لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية
على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس كذلك كيف وعبارته المذكورة بريئة عنه فما قيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى تدونها
لا تحتمل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف بالرضي وقال مع انها لم تفد المعاني
التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت
له ليس على ما ينبغي فتامل قوله كان خلية يبلو الى ناصر السلام اوله + ويوما توافينا بوجه مقسم + الموافاة الاتيان والمجازاة
الحسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المحسن اى الحسن من القسام وهو الحسن وتعطو اى تتناول مضمن معنى
الميل ولذا عدى بالى والجملة صفة ظبية والناضر من نضر وجهه اذا حسن وما ادبه الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين شجر سلمة وهو شجر
عظيم وله شوك والمعنى يوما تاتينا الحبيبة بوجه حسن كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر قوله على تقدير رواية ظبية بالجر قيد به لان
زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله مع ان شرطا الاجابة البيان قوله شرطا يعني شرطا انه حال من المذكورات
كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله ما يتعلق بالمذكورات قوله اى ادوات شرط تقدير المضاف لان
المذكورات ادوات شرط لا شرط قال الشيخ الرضي قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واين وان لانها كلها يكون شرطا
وغير شرط وزيادة كلمة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة ما مع المضاف اى بعد المضاف قوله ما فيها كلما اى كلمة ما في الموضع
المذكورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله في بيراحو سرى وما شعر + تمامه + بالحكة حتى ما تبيح حشرا
بالحكة متعلق بتشمر او سرى المقدر والبادية والحو الكسرة على وزن الطلبة جمع حائر كبزل وبازل والحور الية المكنة بالنعم

بمعنى الهلاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سرى والكافر فى مهلك الهالكين او فى بير المهلكة بافكه واباطيله وما
علم لغرط جهله وغفلته انه سار فيها حتى اذا انفلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان ساقطا فى ظلمات الفسق او الكفر ولكنه لم ينفعه
ذلك العلم فتفسير الشارح قدس سره الحور بالهلكة على وزن الطلبة عن علم ويقين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين
جمع فاعل لا عن ظن وتخمين بناء على انه فسر الجوهري الحور بالهلكة بمعنى الهلاك والشارح فهم من الهلكة على وزن الطلبة وعلى
هذا لا يرد ما قيل الحور الهلكة على وزن الفرقة هكذا ذكره الجوهري فى الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع
طالب توقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قوله اى بفعل متقرر فى المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته
متقرر مقدر يتعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور فيما بين العلماء ان الالفاظ
قوالب للمعانى وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتبارى باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول بتقرر المظروف فى الظرف
وجعله فى حكمه فاستعير فى معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون الالفاظ ظرفا للمعنى فهو شايع وذائع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا
قال الفاضل الهندى ظرف اعتبارى او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية الالفاظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب
قسما للظرفية الاعتبارية قوله فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه تفسير صريح
القول لان التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه نادر او بان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول فى
عدم الظهور او بان الانطلاق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتعاوضون فيما جرى قيدا او بان انطلق الملأ بمعنى
انطلقوا فى القول وشرعوا فيه وينبغى ان ايعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونه ولا يحتاج
اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم قوله وقوله تعالى ما قلت
لا يصح ايراده فى سلك بيان قوله فهى لا تفسير فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول لان ان الطاان قوله وقوله تعالى عطف على
قوله تعالى او على قوله قوله لك كتبت اليه والصواب ان يذكر فى خبر قوله وقد تفسر بها المفعول به انما كما نقل الشيخ الرضى حيث قال وقد تفسر
المفعول به انما كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير فى
به وفى امرت معنى القول قوله هو مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا
نحو بلغنى انك زيد اى زيديتك وكذا بلغنى ان زيدا فى الدار اى حصول زيد فى الدار لان خبره فى الحقيقة حاصل المقدر قوله او ما فى
معناه اى فى معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على قوله مصدر خبرها قوله اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر
اخوك الا انه بمنزلته لان اخوك بمنزلة يواخيك او مواخيك قوله فان تعذر مصدر خبرها او فى معناه قوله او تقديرا قال الشيخ الرضى
واذا وليها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذى بعده لا بمقدر قبله كما فى قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت منصوب
بفعل مذكور بعده وهو قلت قوله بخلاف هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فى الكلام
وان كان الاسم منصوبا بفعل مضمر فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا كذا ذكره العلامة التفتازانى
فى المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة قوله اتضرب زيدا او هو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع فى الحال
ولا يصح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال قوله لان المستفهم عنه فى هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيه انه لا ضرورة

اى ابحاب الحرف ولا دليل عليه قوله لجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا يصح جعل بل معادلة لها لان بل تفيد جنسه ام منقطعة

دقوح الهمزة بعد ام دليل الاتصال وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور

بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع قوله فاستعمال الهمزة الى قوله انت والبق فيه ان يقال

هل معادلة لام المتصلة يكون مناسبا لما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فالاتم التقريب قوله بام المقدرة بالهمزة اى

المارة بالهمزة قوله وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول بهذا المعنى ايضا من المعانى المعتبرة عند اهل اللغة الواردة فى سعة

جرفانا نهم قد يقصدون الاستدلال فى الامور العرفية كما يقال لم يكن زيد فى البلد فتقول لانه لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور

على عدم كونه فى البلد لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول وما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى تابع

بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول قوله ليعلم من ذلك اى

من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد ولان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم قوله وخفاء اى نسب الى الخفاء الشيخ ابن الحاجب

قائلا بان الاول سبب والثانى مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق

وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قوله ولم يدر الشيخ ابن الحاجب قوله انه

انتفائين المعادين كون الانتفائين معلومين ليعلم من قول العلماء ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط

فرضا فلا يرد ما قيل اعتبار العلم لا يخلو عن مناقشة قوله فلا تقيد بما كه استدلال لا خلاف فيه من كون احد الشيئين معلوما

والآخر مجهولا وقد ليس كذلك قوله البعد واختار البعيد اولى من الابعد ولانه لا يعند حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد

... [illegible] ... متعلق بردة قوله تحيوده دون والنعم بادون فى الاعراب

قوله ... [illegible] ... تعيين الدخول اى اذا تقدم القسم على الشرط وداخلا اول

الكلام والا فلا يصح ترك فى العدم كونه زمانا ولا مكانا ناسبا قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا

وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفى فى المحذوف المذكور جوازه ولانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم

فالمراد باللزوم اللزوم على تقدير خاص اولية العمل فى الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به قوله لكان الجزم مع ذكر

النون اولى والاولى بمنزلة الواجب قوله فعلى المعنى الاول وهو جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط

قوله هذا اى انا وان تاتنى آتك قوله فيكون باعتبار التقديم الى قوله النشر على غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر تقديم الشرط

مقدم على ذكر تقديم خبر الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط فى اللف وفى المثال قدم خبر الشرط على القسم

واعتبر الشرط بقرينة جزم آتك اذ لو اعتبر القسم لقيل آتيك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه قوله وعلى المعنى الثانى وهو ولو

وتحمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط آه قوله فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم

على تقديم غيره وفى المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم

فى المثال آتك بقرينة جزم آتك قوله هذا المثال اى قوله وان اتينى والله لآتينك قوله فهو باعتبارهما اى اعتبار الشرط

واعتبار القسم قوله النشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال كك قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم وفي المثال كك

قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الفاء الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية

والمثال مثال لالغاء الشرط قوله ففي كل من المثالين الى قوله اختلاف بين اعتباريه اما في المثال الاول فلانه باعتبار

التقديم يكون على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون

النشر على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب

اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول رجحانا

على الثاني لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجماع . وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والانفية

اليه نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله يقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لانه نشر على ترتيب

اللف قوله لكنه اراد اي المصرح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني لو قدم المثال الثاني على الاول كما يقتضيه رعاية كون النشر

على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالممثل له وعلى تقدير تاخيره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان

يلغ القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له فراعى المصنف فيه رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله التفصيل

قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس بلازم لاما في جميع مواقع استعمالها فانها تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها

فالتزم فوات المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون

وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله

والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضي تكررها

فيؤدي الى الاستثقال وليقوم ما هو الملزوم مطلقا حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام

اللزوم في كلامهم اعني الشرط قوله جزء مما في حيزها ليقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع

الكلام وتحصيل ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف وتحصيل بقاء الفاء متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شيء

كان تامة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش واستغراقية باعتبار المآل قال الشيخ الرضي اي ان في الدنيا شيء يقع قيام

زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول

شيء فيها قوله من الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس

بجوازه مع المانعين لان الغرض مهم فيجوز تخطية الفاء والمانعين فصاعدا قوله وسطا زيد لما ذكر من قوله لئلا يلزم

توالي حرفي الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدأ وقوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجه غير ظاهر قال الشيخ الرضي

انما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم

ولم ينتبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله برفع اليوم قال الشيخ الرضي ولجاز الرفع اختيارا في اما

يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتأويل بعيد قائم فيه قوله الساكنة في الوضع وان حركت لعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة

للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة

الا ان الاصل الثاني السكون فالحركة عليه كالحركة بخلاف حركة اللام في نحو لم تخافا ولم تخافوا وخافا وخافوا فان حسن الفعل في هذه
لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا
ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو
اخشوا الله ولم يتب ثوب ضيع الشيب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة
ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا الميم واللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء الا ان الاصل فيهما
الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي والتخ عن خلل قوله كالحرف الآخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب
عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله من حيث
انها من احكام التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اي هذا تمامها اي وضعا قوله ونحوها
اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لا تخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانها ساكنة
وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحمولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان
التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف تشمل نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس
سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لحمله فاخرجها بقوله اه قوله تمكن
قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على
امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه في الرضي قيل ويختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين
التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم
بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة
ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله اما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين
في العلم لا يحمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه عوضا وجهة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش
فانه عوض عن الياء وقال سيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن وللمقابلة جاء ذا سمي به امرأة
تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل لمجرد التنكير فاذا جعلته علما تمحض للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ
ليس المعنى على حذف المضاف اليه والاصل حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني وتبا
قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش بالذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم وان الترنم
وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها ثم قال ابن مالك
في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلق والقوافي المقيد تنوينا مجاز وانما هو لون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و
يجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قوله في اعتبار الوضع في بعضها اليه تامل كتنوين العوض والمقابلة قوله وتنوينه

اى موصوفا احد العلمين به اى بلفظ ابن قوله والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر قوله نحو جاء رجل ابن زيد فان ابن فى هذا المثال وان كان مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وفيه ان ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان يجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة به قوله وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ابن زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو ممتنع وفى الثانى كون النكرة صفة لمعرفة وهو ايضا ممتنع وقد عرفت الجواب عن الاول واما الثانى فلا مدفع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبراله يكون مخالفا للسابق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة لغير العلم فيكون معنى قوله او كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون زيد ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد فكما ان رجل فاعل جاء وابن زيد صفة له كذلك زيد فاعل جاء وابن رجل صفة له فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا فلا فائدة فى ايراد عالم الا جعل الوصف مفيدا لانه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا بايراد عالم قوله لئلا يلتبس ببنت فان قلت تاء بنت يكتب مطولا وتاء ابنة يكتب مدورا فلا التباس لو حذف همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا او مدورا او على ذهول المتأمل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر اذ لا يتفاوت المقصود بذلك قوله يختص اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كل واحد ليس بسديد لانه اختيار لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة قوله اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الهندى الاضافة من قبيل جرد قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم المثبت بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى يلحق اوائلها ما المزيدة فى غير شرط اختيارا لكن قليلا وتجئ النون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يضربن فلا يرد ما قيل مجيئها مع النفى بالنظر انما دخلت النفى بلا المشابهة للنهى قوله ان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للترديد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين على حدة انما يكون اذا كان الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا وفى المدغم قبله لين فى كلمة نحو خويصة والضالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فهناك يجب حذف اللين نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين فى كلمتين اولهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعلمها ولثقل ما اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب انتهى **قوله** لو قالوا الخ لا يخلو عن خلل **قوله** المحذوفة لالتقاء الساكنين بان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة **قوله** لانه على الياء وقبل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل بان المشار اليه مثنى فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد **قوله** لانه غير ماذكر اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين **قوله** باثبات الالف مع ان القياس حذفه لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغم لين في كلمة واحدة ولم يحذف لئلا يشتبه بالواحد **قوله** بزيادة الالف وان كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده **قوله** لئلا يجتمع ثلث متعلق بقوله بزيادة الالف **قوله** للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في الجمع او لا ضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فلم يحكم بمنعه رعاية للصورة قال الشيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لان يرتفع اللسان بهما دفعة بالمتحرك ارتفاعا كحرف واحد متحرك **قوله** اخشن وارمن بحذف الواو والتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وان كان مدة والثاني مدغما الا انهما في كلمتين لان النون مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة **قوله** كما حذفت في نحو اغزوا الكفار لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارموا الغرض اي الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون في جمع المذكر والواحد المؤنث في حكم الكلمة المستقلة في انه ليس كالجزء مما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لتحقق الاسم المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لا لان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف في اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون في حكم المنفصل مع البارز يشكل عدم الحذف فيه ويحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء في اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل فيخطر هنا فالترجيح للاول وان كان الاصل فيه ان يكون كالجزء من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل **قوله** كالمتصل اي كاللفظ المتصل الذي هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد لحوقه بحركة حرف يحصل بسبب لحوقه ويجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة يحصل بواسطة اتصال ما هو كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاصل نحو قولن وبيعن فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عدّ كالجزء منه وجعل الحركة الحاصلة بلحوقه بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما يحصل الحركة بامر منفصل خارج فانه لا ابيا ولعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبيع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا اشال الحركة الى ما قبله بسبب

نحو قل ما ہو کالجزء وہو ضمیر الفاعل نحو صدونا وعبونوا انہ قولا وقولوا وہو لا یخلو عن خلل لان کون حرکۃ النون واللام

حاصلا باتصال الالف والواو وانما یتصور ان لو قیل ان الاصل کان صنن وقل فلما اتصل الالف والواو بہما فتح

النون واللام او ضم فاعید الواو لزوال التقاء الساکنین بحصول حرکۃ ہی بمنزلۃ الاصلیۃ ولیس کذلک بل قالوا ان صدنا

وقولا وصدونوا وقولوا ماخوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل

الوقف النون لا حرکۃ النون واللام فکیف یقال انہ باتصال الالف والواو حصل الحرکۃ والظاہر ان الاصل صنن وقل ثم اتصل

بہما الالف والواو والیاء والنون فان قلت اذا کانت الحرکۃ الحاصلۃ بواسطۃ الضمیر بمنزلۃ الاصلیۃ فلم لم یعد الالف

المحذوف فی رمت ورمتا مع ان الحرکۃ حصلت بالالف قلت قالوا ایعاد المحذوف لالتقاء الساکنین بحصول حرکۃ بواسطۃ

الضمیر اذا کان الحرف الساکن الذی حرک باتصال الضمیر لم یکن موضوعا علی السکون ہذا ہو التقریر المناسب للمقام لان الظاہر

ان وصف الاتصال لہ مدخل فی رد المحذوف والیضا کون الحرکۃ الحاصلۃ باتصال الضمیر بمنزلۃ الاصلیۃ یتمیم فی متعلق الضمیر

بخلاف ما ذکرہ قدس سرہ تقول اغزون وارمین واخشین برد اللامات وفتحہا فانہ لیس کذلک فان حذف اللامات کان لاجل

الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وہو الوقف ولا مدخل للاتصال فی الرد ولو سلم فلیس فی اغزوا وارمیا

واختیار رد اللامات باتصال الضمیر اذ الوقف وقع علی النون لا علی الواو والیاء **قولہ** ہل یرین لقلب الالف یاء وفتحہا لان

ما قبل النون یکون مبنیا علی الفتح والالف لا یقبل الحرکۃ فانقلبت بالیاء الذی ہو الاصل **قولہ** کما یقال یریان لقلب

الالف یاء والا التقی الساکنان فلو حذف احدہما التبس بالواحد فی صورۃ النصب **قولہ** لم تری الناس بکسر الیاء لانہ

لما اتصل بہ الناس التقی ساکنان فحرک الاول بالکسر **قولہ** لا علی ترین والالزم دخول ہل علی الامر **قولہ** یرد اللام

المحذوفۃ لانہ حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم یبق الوقف فاعید وفتح **قولہ** کما یرد مع ضمیر التثنیۃ فی اغزوا لا یخلو

عن خلل **قولہ** وہذہ الامثلۃ وقعت علی ترتیب تصریفہا من تقدیم المفرد المذکر علی الجمع المذکر وان کان یقتضی رعایۃ

المثل لہ تقدیم الجمع علی واحد المخاطبۃ **قولہ** والا ای وان لم یکن النون الخفیفۃ محذوفۃ **قولہ** ان یقال لا ترمن

بحذف الیاء وکسر النون لالتقاء الساکنین **قولہ** اصبت خیرا لقلب التنوین الفا فی حالۃ الوقف لکون ما قبلہ مفتوحا

قولہ اصابنی خیر بحذف التنوین لکون ما قبلہا مضموما **قولہ** وختم لی بخیر بحذف التنوین لکون ما قبلہا مکسورا

ولا یخفی ما فی قولہ من کمال حسن الختم ؃

تمت

خاتمۃ الطبع حامدا ومصلیا قد انطبعت حاشیۃ الفاضل جمال بن نصیر علی الفوائد الضیائیۃ فی شہر صفر من السنۃ الخامسۃ

والتسعین بعد الالف والمائتین من الہجرۃ فی المطبع العلوی اصلاح الی ہہنا کانت حاشیۃ الجمال فی العرض وحاشیۃ

عبد الرحمن علی الحاشیۃ وبعد ہذا حاشیۃ عبد الرحمن مکتوبۃ فی العرض والحاشیۃ کلیہما ؃

دبی تتخلل بین المتلبسین والمتبادر ان یکون حالیة ولهذا لاصدق فی معناه المجروح واو الحال حیث قال والحال ای لا ادری الخ اعلم ان
الاسلوب والطریق بینهم فی معنی البیت العربی ان یبینوا اولا معنی المفردات التی فیها صعوبة ثم یبینوا انها بحسب الترکیب ثم یبینوا
معنی المجروح والشارح اختار بهذه العادة فی الشعر فلما بین معنی مفرداته مما له صعوبة فبین ثانیا بحسب الترکیب بقوله فصول ای ما
روته الخ ثم بین ثالثا معنی المجروح بقوله مررت علی وادی منسوب الخ قوله وجماله اتوه بفتح الهمزة وفتح التاء وسکون الواو ای
جاءه به قوله تاتیة بفتح التاء وکسر الهمزة وفتح الیاء المشددة قوله اسنده ای اخوف الی الضمیر الراجع الی وادیا والغیبة تالیة
باعطاء اعراب المضاف الیه واعطاء الیه الیه قوله وهو بمعنی المفعول ای اسم التفضیل وهو اخوف بمعنی المفعول ای المخوف
لا بمعنی الفاعل ای الخائف فان الموضع المذکور موضع مخوف لا خائف وادی السباع موضعی است که سباع بسیار است دروی
وشاعر توصیف میکند آن موضع را قوله وما فی ما هو فی اسم مصدریة بمعنی الوقایة وفی بعض النسخ وما فی قوله الا ما وقی بمعنی
من قوله والمستثنی مفرغ فیکون المستثنی منه مقدرا ای فی کل وقت من الاوقات قوله لکثرتها نیها ای تسمیة لوادی السباع
لکثرة السباع فیها فالاضافة بادنی ملابسة قوله الظلام من اظلمته یکون صفة اولی لوادیا قوله یکون صفة ثانیة له والتوقف
معنی تانیة فانها بمعنی المکث والتانی کما سبق والحال انه لیس توقف جمیعة الرکبان لوادی اقل واخوف من توقفهم لوادی
السباع اقل واخوف من وادیا ای من جمیع الوادی فهو اشارة الی ظلام وادی السباع فی الآفة والمخافة یدا آنکه موضعیکه
در وی ترس بیشتر ست از وی ساکن تر میگذرند ونرم تر میرانند اسپان را تا قطاع الطریق مطلع نشوند وقد حرفت ان
قوله وادیا بمنزلة قوله رجلا وقوله لوادی السباع بمنزلة قوله عین زید قوله ولو عبرت بالعبارة الاولی ای بالمثال المذکور اولا
وهو قوله ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فیکون قوله ولا اری مثل ما رأیت وقوله وادیا مثل قوله رجلا واقل مثل
احسن وقوله به مثل فی عینه وقوله رکب اتوه مثل الکحل ومنهم مثل قوله منه وقوله لوادی السباع مثل قوله عین زید قوله لو عبرت
بالعبارة الثانیة ای المثال المذکور ثانیا وهو قوله ما رأیت کعین زید احسن فیها الکحل منه لان اصله ما رأیت عینا احسن فیها الکحل
منه فی عین زید فیکون قوله ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه من وادی السباع مثله ولکن قوله ولا اری وادیا اقل به رکب
اتوه من وادی السباع یناسب ویماثل ظاهر القول ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید ثم اعلم ان وجه التمسک ان
المفضل علیه مقدم علی اسم التفضیل وهو وادی السباع کما تقدم العین فی المثال المذکور وهو قوله ما رأیت کعین زید الخ واقل
اسم التفضیل جری فی اللفظ ای فی اللفظ یکون صفة وادیا وهو فی المعنی لسبب مشترک بین المفضل والمفضل علیه کالرکب فانه
مفضل باعتبار وادیا ومفضل علیه باعتبار وادی السباع فیکون الرکب بمنزلة الکحل الذی فی المثال المذکور فتامل فی هذا
المقام قوله علی وجه علم من دلیل الحصر الخ ولا یخفی ان کلامه یدل دلالة صریحة علی ان معلومیة الحدود انما یکون من دلیل الانحصار
لا من التقسیم فلا یرد ما قال الفاضل الحلوانی من کلام الشارح وهو قوله لما قسم العلم الکلمة الی اقسامها الخ لا یخلو من الخزازة اذ لا حاجة
للتقسیم وهو ای اسم وفعل وحرف فی معلومیة حدود الاقسام من دلیل الانحصار بل دلیل الانحصار مستقل فی ذلک انتهی
ملخص کلامه فالشارح اشار بکلامه الی ان المصنف قسمها مع دلیل الانحصار لابد ومنه کما فعله بعده فی تقسیم الاسم وایضا اشار الی ان
دلیل وهی ثلثة اقسام لانها ان دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة فهی اسم وان دلت علی معنی فی نفسه

ان يكون المعنى المطابقي للفعل مستقلا وغير مستقل معا لما عرفت ان المعنى المطابقي للفعل لايفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل
مستقلا باعتبار انه يفهم من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على نسبة ولا منع فيه وان قلت ان بين ما قالوا ان المركب من المستقل وغير المستقل
غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تنافيا لان الاول يدل على عدم دخول اللام على اسم الفاعل لدخول
النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول
من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه
بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منهما انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج
كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل ما وهو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه
قوله ولما وصف ذلك المعنى الخ دفع دخل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل ما لم يتعين منه ان المراد
هو الحدث لم لايجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان
تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لا يقال لم لايجوز ان يكون المراد من المعنى
هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزءه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة
ح فيه **قوله** ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
قوله لكن لايتحقق اي العام الا الخ وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقي بل المراد معناه التضمني لانه لو قال
كذلك لايوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم
فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لايتحقق الا في ضمن التضمن والاعم في تعريف الاسم
لايتحقق الا في ضمن المطابقي **قوله** خرج بهذا القيد الحرف وللقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لايكون المعنى
التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن
الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوم الكلمة من بل هو تعبير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء جزئي غير
مستقل بالمفهومية وللقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لانم ان المعنى التضمني او الالتزامي للحرف غير مستقل بالمفهومية
فان من تدل على الابتداء المطلق وهو اما جزء لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني
والالتزامي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقي والتضمني الالتزامي واما اذا كان اعم من
المطابقي والتضمني فلا على ان دلالات التزامات مهجورة في التعريفات **قوله** في الفهم عن لفظه الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم
لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لايكون هذا الضرب الا في زمان لكن
لايكون هذا الاقتران في الفهم اي فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظه الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او زيد ضرب
امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اي فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل فيكون مقترنا بالزمان
في الفهم لكن لايفهم من لفظه الدال على المعنى بل يفهم من الغد او الامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين لايحتاج الى
قوله في الفهم عن لفظه الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقترانها باحد الازمنة بحسب الوضع لعدم كون الزمان

ايضا فالترديد المذكور يستدعى ان يكون الجميع منقولا منها او الجميع منقولا من غيرها مع انه ليس كذلك بل بعضها منقول من المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان كل واحد من الجميع منقولا او اى جميعها باعتبار بعضها منقولا عن المصادر وباعتبار بعضها منقولا عن غيرها وشل هذا واقع منهم كما قال هذه الجماعة تشبع بهذا الحجر اى شبع بعض منهم بعضه لا جميعهم بخلاف ما اذا شبع حجر عظيم وقيل هذه الجماعة يشبع هذا الحجر معناه ان هذه الجماعة من حيث هى يرفعه لا كل واحد اشارة الى تعميم المصدر من الحقيقى

وقوله وخ

فيه الزمان اولا يكون فيه

قوله لاقتران معناها بها

يلزم ان تخرج لانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانين الجواب ان هذا انما يتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فى تعريفه وليس كذلك فما هو مقترن بزمانين يصدق عليه انه مقترن بزمان واحد واورد هذا الجواب فى بحث الاسم ايضا واورد فيه الجواب بانا لا نسلم ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فى الاستقبال او بالعكس فعلى هذا يكون المضارع باحد الازمنة فقط قوله ولانه مقترن اى وضع المضارع لمعنيين ليس بوضع واحد بل متعدد الوضع فهو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فكان شيئين موضوعين لمعنيين فى هذا التسليم لاعتبار قيد فقط فى تعريفه هذا الجواب غير مذكور فى تعريف الاسم قوله دخول قد اى قد الداخلة فيكون من الخواص اللفظية ح وكذلك البواقى قوله لتقريب الماضى الى الحال فمعنى قد ضرب هو الضرب فى الزمان الماضى ولكنه قريب بالزمان الحال والمراد انه لتقريب الماضى الى الحال حقيقة ولا يوجد فى غيره حقيقة فلا يرد انه يجوز ان تدخل الاسم مجازا قوله او تقليل الفعل قيل المراد من الفعل الاصطلاحى او اللغوى وان كان الثانى فمسلم ولكن قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الخ غير مسلم منه دخولها فى المشتقات ايضا وهو باطل وان كان الاول فهو كاذب لان الفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب مثلا فلا معنى لتقليل لفظه واجيب بتقدير المضاف اى تقليل مدلول الفعل الاصطلاحى ومفهومه قال مولانا عصم والاولى ان يقول الا فيه موضع قوله الا فى الفعل لانه موضع الضمير اقول غير الاسلوب تنبيها على ان المراد من الفعل معناه اللغوى وهو الحدث فيكون كلمة قد لتقليل الفعل الاصطلاحى باعتبار احد اجزائه لا ايضا ان كلمة قد لتقليل جميع اجزاء الفعل لا لتقليل احد اجزائه لان التقليل تعلق لجميع اجزائه فى قولنا قد يضرب زيد لانا نقول التقليل تعلق بالحدث فقط ولكن مصداقه بالنظر الى النسبة والزمان والعبارة اخرى بانه تعلق بالحدث بالذات ولغيره بالتبع وان قلت تقليل الفعل اللغوى لا يصح فى قوله لتقريب الماضى الى الحال فانه ليس فيه تقليل الفعل وتحققه بل تقريب الزمان قلت المراد منه تقريب الحدث الذى هو المقترن بزمان الماضى او الحال قوله لدلالتهما على الاستقبال الخ ولو قال لدلالتهما على الاستقبال لتم الدليل ولكنه اراد بيان معنى السين والسوف فى ضمن الدليل او مراده منه بيان تقديم السين على سوف ولا يبعد ان يقال لو قال لدلالتهما على الاستقبال فالكبرى فيه مطوى اى كل ما يدل على الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فى حيز المنع لوجوده فى المشتقات مثل

٣٤٨

بحث الماضى

ماهو بحسب اصل الوضع قوله على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقوله انت فيه تفسير الحاضر
وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان الفلك او زمان فلك او غيرهما
من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة
الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله في اصل التقديم اي دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم
على التقدم الذاتي لا الزماني والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتي من التقدم
غير صحيح لان في التقدم الذاتي لابد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير
قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر في التقدم الذاتي اما بان يكون المتقدم
علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو ممنوع وان
كان الثاني فهو مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم فعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم
العدم فهو يستلزم وجود المتاخر في اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان مالم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء المتاخر
ويمكن ان يجاب ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع في الوجود بخلاف
اجزاء الزمان فانها لا تجتمع فيه فما قيل في الجواب عنه بان المراد من القبلية الزمانية هو التقدم بالذات اي بالا واسطة
لا بالعرض اي التقدم بالواسطة والاول يكون بين اجزاء الزمان والثاني يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما
هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول
فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثاني فيلزم مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلة تقدم
الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية في قوله انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان كما لا يخفى واذا عرفت
هذا التفصيل فانظر الى ما قال مولانا عصام فانه قال لان التقدم الذاتي ههنا غير صحيح اذ هو ما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو
لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزماني صحيح ههنا اذ هو
بالا يجتمع المتقدم والمتاخر في زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كك مع انه ليس منشاء الاشكال في لزوم
ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزماني حتى يجاب بارادة التقدم الذاتي بل منشاء الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية
فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان
زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد
من قوله ما دل على زمانك اما التقدم الذاتي او الزماني وان كان الاول يرد مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وان كان
الثاني يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزماني يصح بين اجزاء الزمان لانه مالا يجتمع المتقدم والمتاخر
في زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك لكن الكلام في ان
التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله
منشاء الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشاء الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعني لا يكون

صفة التكلم لان التكلم يجعله نكرة او كا
لي اشتبها اي الماضي يكون مبنيا

الاسم بلجه الخ معنى المشابهة هو اشتراك امرين في صفة كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالمشبه به كما في قولنا زيد كالاسد وانما قال باحد حروف اتيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضي ايضا لان الماضي كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعاني لانه جاء بمعنى الضرب وبمعنى الغليان وكذلك باع جاء بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف اتيت يخرجه
قوله متلبسا باحد حروف اتيت اي بالملابسة زيادة حروف اتيت فالباء للملابسة ويحتمل ان يكون للسببية او للمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقوله اشبه ويجعل الباء للسبب قوله في اوائله لا يقال ليس في المضارع اوائل فينبغي ان يقول في اوله لانا نقول صيغة جمعها باعتبار المواد قوله وبهذه المشابهة الخ اشارة الى رد مذهب من قال انه موضوع للحال وباستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس قوله لو قوع الاسم الخ قيل ان الماضي ايضا مشترك بين المعاني المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع قوله عطف على ووقوعه اي لا بالنصب عطفا على قوله مشتركا قوله فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية لان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله قوله بواسطة القرائن فان جارية في قولنا رأيت عينا جارية وكذلك النكرة تختص باحد الافراد بدخول لام العهد قوله وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام لا للحصر والاصل انه لم يعرف باحرف التقوم من ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل على زمان يرقب او بانه ما في اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة في اللغة هو المشابهة وهي مأخوذة من معناه الاصطلاحي لا في تعريف القوم قوله فالهمزة للمتكلم الخ الفاء لتفسير معاني اتيت وانما لم يفسر على الترتيب الذي في اتيت لانه تبع في ذلك بالشريفين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان التكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغائب وانما اعطي الهمزة بالمتكلم الواحد لان تحته انا فارادوا ان يكون ظاهره مطابقا لتحته ولا يقال تحت النون ايضا نحن فلو اعطي النون يصح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول قوله وللمؤنث اي التاء يكون للمؤنث والمؤنثين ايضا لما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول بواسطة اللام قوله غائبات او ذوي غيبة اشارة الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على احد الوجهين لان الحال للبيان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقع ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اي ذا قيام او يجعل القيام بمعنى القائم قوله على البدلية ولم يجعل عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة في عطف البيان في التعريف والتنكير قوله فهو في قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون للبدل نعت لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود والتخصيص المذكور في قوله النعت اعم من الحقيقي والحكمي قوله لموافقة السابق وهو قوله للمتكلم مفردا وقوله للمؤنث والمؤنثين غيبة قوله حروف المضارعة

وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع الغير المتصل به يكون اعرابه ايض كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو
بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصـ لا احتياج الى زيادة قيد المتصل به لانه قوله
فالصحيح المجرد الخ مقابل بقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد
الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل
به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحتا عن الضمير البارز
المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول انه
احتراز عن قولنا ما ضرب الا هما او الا هم قوله والجمع المذكر الخ قال مولانا عصـ لا ينفهم الجمع من المذكر والمونث بل لا بد ان يخص
الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ
انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث آن قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح
ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه ضمير الجمع المونث اعرابه بالضمة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه
قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية
والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بط لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان معنى قوله
والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى
الجمع ولكن تخصيص الجمع طريق الاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة
في التعميم لانه غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا قوله والمخاطب المونث اي ذات لها الخطاب فيصح توصيفه
بالمونث قوله والمونث قال مولانا عصـ ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير
في منه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا قوله فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي
ان يقول هذا لا هذه الا ان يقال تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث
الاسماء قوله في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفهما بالمونث
ويمكن ان يقال لما كان اللفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثهما قوله والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة والفتحة
به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا ايضا
مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصـ ان السكون ايض تقديري كالسكون
في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا لانه في الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في
حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب
سكون مدخوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن بسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اعم
من اللفظي والتقديري ليس بشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم لم يورد قوله لفظا بعد السكون حتى يشمل الضمة والفتحة
والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم قوله مثل لن يضرب اورد المثال

فلا يكون كما هو اجزائه وما صل الدفع انه جعل كلمة سوف على السين في ذلك قوله لان الاصل فيه اي في خبر كاد ان لا يكون وانما عدل
عن ادائه اسم كما يجيء من ان فاعل كاد واسم عسى على ما هو الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
انه يعنيه وجه الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة مثل كاد في الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل
خبر كاد في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا قوله بان المخففة والقرينة على تقدير
الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدا وبان مقدرة الخ قوله كالبشر في اي شيء والتشبيه
في اصل السقوط لا في الخصوص فلا يرد ان السقوط في البشر من وجود في لن من الوسط فلا يصح التشبيه قوله اذا الظرفية
احتراز عن اذا العلية فتنوينه عوض عن المضاف اليه فانه لا يضاف الا الى الجملة فقولنا انا اذن ادخل الجنة بمعنى اذا سلمت ادخل
الجنة غالبا وبني على الفتح فيكون على صورة الظرف واي في يومئذ اي يوم اذا كان كذا على الجر فيكون على صورة المضاف
اليه وقوله اذا الظرفية يعني ان النسبة الى الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله وبعد لام كي
اي اللام بمعنى كي بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها قوله لان هذه التسمية متعلق بقوله مقدرة قوله جوار جمع جار بمعنى ان هذه الكلمة
من الحروف الجارة قوله عطف الخبر على الانشاء اي لو لم يقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يتعرض
بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعدها واكتفى بما ذكر المصنف فيما بعد حيث قال او بشرط بمعنى الى ان او الا ان فان ما بعد الا
للاستثناء اسم لا فعل وما بعد الى مجرور قوله ان تحسن اي من الاحسان والشارح في قوله فان لتفسير النواصب قوله وكلمة ان
التي وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيث التي نعته اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مؤنث هو حروف الهجاء لا الحروف
المعاني قوله بعد العلم اي بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كالعالم قوله اذا لم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان
بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سيأتي ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله في الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قال بعض
عصران هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين
سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه وتعلم انه ليس الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما وان لم يجوز العقل الا احدهما فلم
فهو الجزم فهو اما ان يكون مطابقا للواقع اولا وان كان الثاني فهو الجهل المركب وان كان الاول فاما ان يزيل بتشكيك المشكك
اولا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثاني فهو اليقين قوله هي ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل ليفيد الحصر فحرره
وليست هذه مستدرك لافادة الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل انه يجب ان يراد المبالغة ورد مذهب الفراء والانباري النحوي فانهم جوزوا كون ان الناصبة
بعده ويمكن الجواب بان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل على الحمل الحقيقي والاضافي فقوله ليست هذه اشارة الى ان الحصر المستفاد منه كما هو اضافي لا حقيقي فجاز ان يكون
ان للتفسير بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة قوله لان ان المخففة للتحقيق اي مدخولها يدل على التحقيق
واليقين بخلاف مدخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يصح بان يقع في مرتبة الرجاء فلا يجتمعان ولا يلزم اجتماع
النقيضين وانما قال فلا يناسبه ولم يقل فينافيه كما هو الظاهر لاحتمال المجاز بتجريدها عن معنى الرجاء قيل الا تثبت نفي كونها
مصدرية وهو المدعى بل يفيد عدم اولوية كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب قوله علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم يقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا في اول المضارع لان ان المخففة من الثقيلة

فيكون المراد من قوله اظنك معناه الحالي لا الاستقبالي وفي المثال الثالث كلاهما مفقودان لان قوله اظنك معمول لقوله انا ويراد منه
المعنى الحالي ايضا واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يعتمد الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يعتمد على ما قبلها والمتبادر من بعدها ان يكون
بلا واسطة فلا يرد ما قال مولانا عصم في شرحه ينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرم اكرمك اذن تتاخير اذن فانه يرفع المضارع
فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا اضرب فانه لا يعمل للفصل والصحيح ان يقول واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها
وبين معمولها وكان مستقبلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرهما للاكتفاء بالمثال كما مر
في الاسماء الستة **قوله** اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة
قوله لا يحتمل الا الاستقبال يعني ان هذا امر مستحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لا يحتمل الا الاستقبال لان دخول
الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال **قوله** ظرف للانتصاب اي ظرف لقوله ينتصب اي ينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها
الخ **قوله** كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتداء مثل قولنا من حرف جر فان
من مبتداء وحرف جر خبره تمثيل فمن بهذا المثال الخ رفع دخل تقريره ان تمثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرها
لان اخوات اذن يكون مبتداء ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن
مبتداء ومثل اذن تدخل الجنة خبره ولكن لما كان انتصاب المضارع باذن دون اخواتها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتداء والخبر **قوله** فالوجهان جايزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات
بخلاف الفعلية فايرادها اشارة الى ان جواز الوجهين دائمي ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن ويحتمل ان يكون
في مدخولها والشارح حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا
عصم جعل الوجهان مبتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه
حذف المسند لا غير انتهى وللقائل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان قوله جائزان محذوف مع فاعله
مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه صرح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لا زيد
قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جايزان
مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به الش في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من عدم اعتبار
حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المص وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا يعتد به بحيث يخل كالضابطة
ثم ما ذكروا من الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظر الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاعراض
المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاعراض كما عرفت في اول هذه الحاشية والى ما ذكرنا يدل ما اوردوا من الدليل على كون
الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جايزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد ساير الحروف
العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم تتبعوا فلم يجدوا وقوع اذن الا بعد الواو
والفاء دون ساير حروف العاطفة فلذا اخص بهما **قوله** النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاتكاء
على العطف الاضعف الاعتماد فلاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لا تطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاسم آه

٣٥٣

هيئت هذه العبارة وهى قوله كنت سرت اسس حتى ادخل البلد وتحكيها اى هذه العبارة فى زمان الخ **قوله** على كهيئت هيئت اى على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** كان ما بعد حتى اى كان فى زمان الدخول ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا بقيت ما بعدها على عبارة كان ما بعدها على تلك الحركة وحكيته على زمان كان عليه **قوله** فى زمان الحكاية ايض الخ اى اريد ان يكون فى زمان الحكاية ايض مرفوعا كما كان مرفوعا فى زمان الماضى وبما ذكرتم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يتم ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع ما يقال جاز ان يكون منصوبا فى حال الحكاية ومرفوعا فى زمان الماضى فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقدير ان على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اى علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذى بعد حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر فى حتى الاستقبال بالنظر الى ما قبله فان يكون الاستقبال ما قبلها ايض لا ينافى ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه اما انه علم الاستقبال حقيقة فهو مم واما انه علم الاستقبال بالنظر الى ما قبله فمسلم لكنه لا ينافى الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين لمنافاة بينهما ليس مما له بعد واجيب ايض بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد به استقبال بالنظر الى ما قبله فارادة معنى الحال منه ينافى ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط **قوله** لا جارة اى لا حرف جارة ولا حرف عاطفة لانه لو قيل لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان بعدها ينصب بها المضارع وكان فى تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافى ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله** ليكون الفعل بعده اى الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى ح داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد المنفى فى قوله لا ان تقدر بعدها الخ لا قيد النفى ووجه التوهم انه يتوهم انها اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتداء بعدها **قوله** فيرتفع اى اذا كانت حرفا ابتداء فيرتفع ما بعد حتى لكن بشرط ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** لعدم الناصب والجازم فتعين الرفع لان اعراب فعل المضارع ينحصر فى الثلثة وهى الضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب والسكون فى حال الجزم فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** وتجب السببية اى حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوى ليتحقق الغاية التى هى مدخول حتى **قوله** اى كون ما قبلها اشار به الى ان الياء فى السببية للمصدرية لا للنسبة فان الياء المشددة اذا اتصلت بالتاء افادت المعنى المصدرى كالفرعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل الاتصال المعنوى لان وضع حتى لارتباط ما بعدها بما قبلها فهى لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظى فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوى واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق الاتصال اللفظى ح لانها اذا كانت حرف جارة لا بد لها من مجرور وح يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة

وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطئة الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنى الانكار ولما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبينهما تناف والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا ولم يصرح اكتفاء بما سبق او اكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز **قوله** هي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي **قوله** بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سواء كان لفظا مثل وما كان الله الخ او معنا مثل لم يكن فانه بمعنى ما كان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان **قوله** فكيف يصح الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لابد من الحمل بينهما لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب ولقائل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشيء انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لا يقال عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي ويصح الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فح كيف يصح قوله وكيف يصح الحمل لانا نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث متصفا بشيء منهما الا بان يكون شيء منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس بمراد من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لا انه تعالى ليس نفس التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر **قوله** او من الخبر او على حذف المضاف من الخبر اي ما كان ذا تعذيبهم فيكون الخبر في الحقيقة هو ذا ونصبه بالالف فيكون قوله تعذيبهم بكسر الباء ح لا بالفتح البار كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الخبر على تاويل الاسم لئلا يلزم ان يكون مثل نزع الخف قبل غسل الرجل لانا نقول لما كان الاسم مقدما على الخبر وكان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله **قوله** ما كان الله معذبهم وهذا التوجيه ليوافقه لاحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر الصريح قد يجيء بمعنى اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فمذهب الشارح يجاز فيه **قوله** والفاء التي ينتصب الخ اشار به الى ان الالف واللام للعهد فهو يشير به الى انه في ذيل الفاء التفسيرية كما مر من غير مرة فاقال مولانا عصام الفاء مبتدأ وقوله مشروط بشرطين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع يكون قوله مشروط بشرطين خبر مبتدأ محذوف فاقول مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيحه بحسب التركيب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتنصيص بذلك فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية بقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها يغير اللفظ بان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله اهل الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة للفظ الله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بالشيء وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن المدح

بجلیان فانہ اذا قیل رأیت زیدا فلیس ظہور الفتحۃ فیہ مثل ما اذا قیل رأیت زید عمرو دون بالتنوین **قولہ** ای مصاحبۃ ماقبلہا الخ اشارۃ الی ان المراد من الجمعیۃ الجمعیۃ المتحققۃ فی ضمن المصاحبۃ فہو لدفع ما اشار الیہ من ان الواو فی الاصل لا یکون الا للجمع ای ہی موضوعۃ للجمع والیہ یشعر قولہ وبما فی الاصل لا یکون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قولہ** ای بما تماثل الواقع الخ انما قال ذلک لدفع اعتراض الشیخ الہندی حیث قال ان قولہ فی مثل ذلک یدل علی عدم کون ہذہ الاشیاء الستۃ قبل الواو بل قبلہا شیء مماثل ومشابہ لہا لان معناہ انہ کان قبل الواو مثل ما یکون قبل الفاء لا عینہا وقبلہا مع ان قبل الواو عین ما قبل الفاء فاجاب عنہ الشیخ الہندی بان لفظ مثل مقحم ہہنا والشیخ اجاب عنہ مع ملاحظۃ لفظ المثل ایضا لان الاصل عدم کونہ زائدا ای الواقع قبل الواو وبما تماثل الواقع قبل الفاء والاصل ان المشبہ ہو الامر العام وہو الواقع قبل الواو والمشبہ بہ کذلک وہو الواقع قبل الفاء وہما متغایران مفہوما وقولہ فی کونہ ای فی کون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشیاء الستۃ وجہ الشبہ **قولہ** ای بشرط ان یکون بمعنی الی او الا الخ ای لیس مفہومہ او ہو المرکب من الی ان کما ہو الظاہر من کلام المصنف بل المراد ہو الی المضاف الی ان والمضاف الیہ محذوف وکذلک الا ان والاضافۃ ادنی ملابسۃ وہی ہہنا دخول الی او لو لا علی ان فلا یلزم تکرار ان ح ویمکن تصحیح کلام المصنف بوجہ آخر بان المراد انہ شرط تحقق معنی الی ان الاان بہذا الترتیب لکن یلی ان الی و ان دخلا فی مفہوم او فانہا اذا کانت بمعنی الی او الا تحقق معنی الی ان او الا ان کما لا یخفی **قولہ** الا وقت الخ ای لالزمنک فی کل وقت الا وقت ان الخ فیکون المستثنی متصلا حیث قدر المضاف فی جانب المستثنی فلا یرد ان المستثنی لا یکون من جنس المستثنی منہ فلا یکون متصلا وقولہ لالزمنک بفتح الزاء **قولہ** مطلقا ای الظاہر ان یقول مطلقۃ بقرینۃ لفظ الحرف قبلہ ولفظہا بعدہ الا ان یقرء قولہ مطلقا صفۃ المفعول المطلق المحذوف ای اطلقت الحروف العاطفۃ اطلاقا مطلقا ثم ما کان اظہر من العاطفۃ المذکورۃ فی المتن ہو الحروف العاطفۃ المذکورۃ فلذا عمم الشیخ الحروف العاطفۃ مما ذکر وغیرہ لان ہذا الحکم یجری فی جمیعہا غیر مخصوص بما ذکر سابقا **قولہ** کثم والکاف للتعدید لا للتشبیہ فلا یرد انہ لم یجیء غیر ثم فی الاستعمال ثم استعمال جمع الکثرۃ فی قولہ الحروف العاطفۃ یکون فیما دون العشرۃ مجازا **قولہ** واذا کانت منہا ای اذا کانت الحروف العاطفۃ من الحروف العاطفۃ المذکورۃ لا یشترط الشروط المذکورۃ فیما فی کون ان مقدرۃ بعدہا اذا کانت بعد الاسم الصریح فان الشروط المذکورۃ بتقدیر ان فی الحروف العاطفۃ المذکورۃ علی تقدیر ان لا یکون المعطوف علیہ اسما صریحا بل یکون اسما مؤولا فلا یرد ما یقال قد شرطتم لتقدیر ان فی الحروف العاطفۃ المذکورۃ فعند عدم الاشتراط ہہنا تناقض **قولہ** وتقدیر ان ای تقدیر ان فی نحو اعجبنی ضربک زید الشتم الخ بعد الواو والفاء لیس بمشروط الخ **قولہ** علی اول المعدودات ای المعدودات المفصلۃ الناصبۃ بتقدیر ان والاجمال عبارۃ عن قولہ وتنتصب بان ولن واذن وکی وبان المقدرۃ الخ والتفصیل عبارۃ عن قولہ فان مثل ارید ان تحسن الخ **قولہ** او علی آخرہا ای آخر المعدودات المفصلۃ وہو او بشرط الخ وذلک لان القاعدۃ ان الامور المتعددۃ اذا سیقت بحکم العطف فیصح عطف شیء علی ما ہو فی اول ہذہ الامور ویصح عطفہ علی ما ہو فی آخرہا والاولی ہو الاول کما اذا قیل زید وعمرو وبکر وخالد کذا فیصح عطف خالد علی زید ویصح عطفہ علی بکر ایضا **قولہ** وقیل ہو ای قولہ والعاطفۃ مجرور معطوف علی حتی فی قولہ بان مقدرۃ الخ وہذا اول المعدودات الجملۃ ان صح

فينبغي ان يقيد والانتهاء والاستثناء وتامل قوله فلم يظهر الناصب بعدها قيل هذا ينافي ما مر من جواز اظهار ان مع حرف العاطفة

تخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو ينافي ما مر من قوله عجبني قيامك وان تذهب فجوابه ان يقال المراد بجواز

اظهاران فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقدير ان يكون المعطوف عليه اسما غير صريح قوله

نحو قوله تعالى لئلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون لاما وادغم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحرك

الثلثة اليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما وادغمت اللام في اللام فتحقق اللامين

المتواليين ايضا قوله واعلم ان ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية

قوله لضعفها اي لضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح

بعدم قوتها في العمل ولقائل ان يقول هذا الوجه يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شيء من المواضع التي قدر ان فيها والجواب ان ما ذكر

ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال قوله تسمع بالمعيدي اي ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا نعلم

تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن اثرها في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قيل فلا بد من القرينة لذلك هي ليست الا

اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا هو كون قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا اي تاويل سماعك وان قلت من اين تقول انه مبتدأ قلت

قوله خير من ان تراه خبر فلا بد ان يكون قوله تسمع بالمعيدي مبتدأ والا لم يكن بينهما التلازم واللازم باطل فالملزوم مثله قوله اخصر اي اخصر مما فيه فانه صيغة

المضارع المتكلم بالفارسية آگاه باشيد ای جماعة كه ملامت كننده ايد مرا كه حاضر شدم جنگ الوغى بفتح الواو وبكسرها وفتح الغين المعجمة وسكون

الياء موضع الحرب قوله ولكن ليس بقياس اي اضماران الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل وبغيرها ليس بقياس ولذا لم يذكرها المص قوله

ولا يستعمله ولم يقل ولا الموضوعة رعاية لكلمة في في قوله في النهي لان الموضوعة تناسب ان يقول للنهي لا في النهي قوله فعلا واحدا اشار به الى ان تقدم

هذه الاربعة على كلم المجازاة لان المجزوم بها فعلان والواحد مقدم على الاثنين لا يقال هذا ينتقض بلم يضرب ويقتل بسكون اللام اي لم يقبل بحكم العطف لانا نقول المراد

انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجازان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف قوله اي كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشيء

الثاني جزاء للشيء الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لا نم ذلك لانه لم لا يجوز ان يكون باعتبار معناه الجنسي قوله

ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار

لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف قوله والمجزوم بها فعلان اي انها تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني

مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط قوله ان ومهما وانما قدم ان مع انها غير مستقلة

بالمفهومية لانها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء لان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها

متضمنة بمعنى الشرط قوله لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اي بها لا تدخلان المضارع

على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك قوله ومن التعذر اي المحال والمراد من المحال العادي

لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر قوله في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد

غير الصوت الخارج من لسان عمرو ولان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال

منه نعم لو اريد بعض الاحوال اي تواتيك مثل ترا تيتا في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور قوله واذا موضوع

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي **قوله** على جميع انواع

الفضايح بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلم المجازاة المذكورة من قبيل اشاره الى انها في تاويل المقدار تقدير

فيكون معطوفا على لم في قوله فلم الخ انما يحمل للاضافة للعهد وباعادة المعرفة فانها اذا اعيدت كانت عين الاول فالبا

قوله تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى

قوله اي يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلم المجازاة لم تجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني

في نفس الامر فكلم المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثاني لكن ما جعل المصنف في شرحه كذلك فالشارح تبعه فيه ولهذا قال

وفي شرح المفتاح الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان

تضربني فاضربك بل المتكلم يعتبر ملزومية شئ لشئ ويجعل كلم المجازاة دالة على سببية فقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض

على ما وقع في شرح المفتاح وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية

ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا سببا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل يعني ان يعتبر الخ اي المتكلم يعتبر النسبة

بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايرادهما في صورة السبب والمسبب بل في صورة اللازم والملزوم وحاصله ليس المراد من السبب

والسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد هما اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اي المتكلم يعتبر بينهما نسبة ليصح ايرادهما

في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيتين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واما قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول

ملزوما للثاني لا سببا بل السبب هو الثاني فهي قولنا ان تشتمني اكرمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو

ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما ضدان بل

تصور الاهانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لا في الخارج ولا في الذهن **قوله**

اظهار المكارم الاخلاق اي باعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذي هو سبب الاهانة

عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاخلاق الحسنة

قوله يعني انه اي المتكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلة بمكان اي بوجوده ومرتبته ليصير الشتم الخ **قوله** لا شرط

اي شرط وسبب لوجود الثاني **قوله** من حيث انه اي الثاني يبتني على وجود الاول تحوله اعتبار الجزاء منصوب على نزع

الخافض **قوله** ان تزرني ازرك اي في الاصل تزورني وازورك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء

قوله او الاول عطف على ضمير كان لوجود الفصل وذكر فقط التصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انتبه فاء

فصيحة في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت ويحتمل ان تكون زائدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزرني فقد زرتك قيل

ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد فتحتم زيارتك اي الآن اخترت زيارتي

اياك امس **قوله** وما يتضمنها والضمير المستتر الى ما والبارز الى ان وهو سببا والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان

٣٥

معناه بالفارسية اگر باشد از شما ان که مسلمانانند بیست کس غالب می آیند شما بان بر دو صد کس که کافران باشند یک مسلمان الا انه دو کافران گر نحین گناه کبیره است ومعنی عاد الخ کسی که عود کند بگناه پس انتقام میکند الله تعالی از او **قوله** فالفاء لازمة والمراد هو الفاء وما هو فی حکم الفاء وهو اذا للمفاجاة بقرینة اللاحق **قوله** لاتاثیر لحروف الشرط فی الماضی فیکون معنی الماضوی فیه قویا فلا تاثیر لحروف الشرط فیه بقلب معنی الماضی المضارع **قوله** فاحتاج الی رابطة الفاء اذا لم یکن الجزاء معمولا لحروف الشرط فانتفی الربط فلا بد من رابطة الفاء **قوله** الی غیر ذلک فتدخل فیه المضارع المنفی بان ولیس وکذا المضارع مع السین والسوف ولام الابتداء ونون التاکید مع التعجب والقسم والتمنی والترجی والعرض **قوله** لاتاثیر لحرف الشرط فی الجزاء الخ وذلک لانه لا یتصور عمل حرف الشرط فی الجملة الاسمیة لانه لا یمکن قلب الماضی الی الاستقبال فیها وکذا فی الدعاء والاستفهام والتمنی وغیرها من الامور المذکورة **قوله** اذا التی للمفاجاة مع الجملة الاسمیة والجملة الاسمیة قید واقعی اذ الا اذا المفاجاة لا یکون بدون الجملة الاسمیة فلیس معناه ان اذا المفاجاة التی لیست مع الجملة الاسمیة لا تقع موضع الفاء **قوله** لان معناه وهو علة مصححة لوقوع اذا المفاجاة موقع الفاء **قوله** لانها تنبئ عن حدوث الخ ای اذا یخبر عن حدوث امر فاذا قیل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع کان بعد خروجی **قوله** فیها معنی الفاء ای فی اذا معنی الفاء مع زیادة لانها تدل علی البعدیة بلا تراخ مع زیادة هی المفاجاة ویصح ح قوله لان معناها قریب من معنی الفاء فلا یرد انه اذا کان فیها معنی الفاء فیکون معناها عین معناها فلا یصح دعوی القرب وانما ادعی القرب لئلا یرد ان معنی ثم ایضا قریب من معنی الفاء لانه لیس فیها معنی الفاء بکماله لوجود التراخی فی ثم دون الفاء **قوله** ولکن الفاء اکثر ای الفاء اکثر استعمالا فی الجزاء او الفاء اکثر فی ان یخبر عن حدوث امر بعد امر وهذا الکلام اشارة الی تصحیح لزوم الفاء فی الاسمیة مع وجود اذا الیه فانه اعتبر وجودها کالعدم والی فائدة قوله موضع الفاء لانه یشیر الی ان اذا قل استعمالا من الفاء او الی ان الظاهر ان یقول وقد یجیء **قوله** وانما اشترط الخ وان قلت عبارة المص لا تدل علی الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمیة قید واقعی علی ما اشرنا الیه قلت المتبادر منه ان یکون شرطا فلهذا حمله علیه **قوله** لاختصاصها ای اختصاص اذا المفاجاة الجملة الاسمیة المفهومة من اسمیة الجملة لاختصاص الجملة الاسمیة باذا المفاجاة ویحتمل ان یکون قوله لاختصاصها بالاضافة الی اذا الشرطیة یعنی ان ذلک الاختصاص لیس فی اذا الشرطیة مختصة بالفعلیة کذا التصریح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمیة یمیل الیه قیل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمیة ینافی ما مر فی ما اضمر عامله من اختیار الرفع بعد اذا المفاجاة المبنی عن جواز النصب وکذا اختصاص اذا الشرطیة بالجملة الفعلیة ینافی ما مر فی الظرف من اختیار الفعل بعدها المبنی عن جواز الاسم بعدها وینافی ما مر فیما اضمر عامله من اختیار النصب بعد اذا الشرطیة المبنی عن جواز الرفع بعدها واجیب بان المراد باختصاص الفعلیة هو الغلبة والکثرة کما ان المراد باللزوم الغلبة والکثرة فیما مر فی الظروف من لزوم الاسمیة بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اکثر الموارد اعتبار الاقل فی حکم العدم ویمکن ان یقال ان الاختصاص واللزوم فی غیر ما اضمر عامله ولم یعکس الامر فی الفرق بمناسبة الفعل للشرط لانه لا یکون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص مستفاد من حذف اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعلیهما وهو شرط عند المص وغیره من الجمهور الا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سیئة الخ یعنی اگر رسد کافران را سیئة بانچه کرده است دستهای ایشان بیشتر ازین پس نومید میشوند ایشان بسبب این از رحمة الله تعالی انا مسلمانان نومید نیشوند بسبب این از رحمة الله تعالی باسناد السیئة الی ایدیهم لانهم یفعلون السیئة بایدیهم غالبا **قوله** ان الّتی

ای ہو لاجل ان النہی قرینۃ الفعل المنفی لا المثبت امتنع لا تکفر الخ **قولہ** خلافا للکسائی ای یخالف خلافا کائنا علی الکسائی علی
الفعل المجہول لیکون الکسائی مخالفا للجمہور او خالف الکسائی خلافا فاحذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فیہ لتقویۃ
العمل **قولہ** فانما نہ اشارۃ الی ان قولہ لان التقدیر علۃ الامتناع وفی بعض النسخ لان التقدیر ان تکفر تدخل دلیل الکسائی **قولہ**
وہو خلاف الظاہر لان عند عدم الکفر یدخل الجنۃ لا النار **قولہ** العرف قرینۃ وہذا التقویۃ مذہب الکسائی والنہی الذی ذکرہ الجمہور
یکون بحسب اللغۃ **قولہ** وہذا اذا قصد ای المضارع انما یجزم اذا قصد السببیۃ واما اذا لم یقصد السببیۃ لم یجز الجزم من الجوازم
بل یجب ان یرفع المضارع لکن یرفع اما بالصفۃ او الحال او الاستیناف لا یقال ان کون المضارع صفۃ لا یکون سببا لکونہ
مرفوعا وہو ظاہر ولا نم ذلک ایضا فی صورۃ الحالیۃ لان حالیتہ لیس بسبب لکونہ منصوبا لا مرفوعا فلا یصح قولہ بل یجب ان یرفع
اما بالصفۃ الخ لانا نقول معناہ انہ بل یجب ان یرفع علی تقدیر عدم قصد السببیۃ فاذا رفع فہو اما صفۃ او حال **قولہ** فہب لی من
لدنک ولیا الخ وقولہ لدن بمعنی عند وہب امر من وہب یہب بفتح الہاء لا بکسرہا لانہ لم یکوت امرہ ہب بکسر الہاء ویحتمل ان یکون امرا
من ہاب یہاب والقصد بالتمثیل ہو یرثنی بضم الثاء وعلی قراءۃ بعض یسکونہا فیہ شیء جملۃ وصفیۃ فانہ صفۃ لقولہ ولیا بانہ ینج
ہب کن مراز نزد خود ولی کہ وارث باشد یعنی فرزندی بدہ کہ میراث گیرد از من **قولہ** فیمن قرأ ای عند من قرأ مرفوعا لا عند
من قرأ مجزوما فکلمۃ فی بمعنی عند **قولہ** ای ولیا وارثا اشارۃ الی کونہ صفۃ ولا یجوز ان یکون یرثنی حالا لانہ من لیا والا لوجب
تقدیمہ لنکارتہ **قولہ** او بالحال کذلک عطف علی قولہ بالصفۃ ای یجب ان یرفع بالحالیۃ ان کان صالحا للحالیۃ **قولہ** ذرہم
الخ بفتح الذال امر من ذر یذر اصلہ من وذر یذر والمقصود بالتمثیل یعمہون وہو حال من ضمیر الجمع فیکون حالا من المفعول انہ ہو
فی المضارع الواقع حالا ہو الضمیر فی یعمہون ولا یجوز التوصیف اذ المضمر لا یوصف معناہ بالفارسیۃ پس گذار تو کافران را
در ضلالت شان در حالتی کہ سرگردان شدہ اند کافران یعنی تا سرگردان شوند دران ضلالت **قولہ** ای تحیرون بکسر الہاء
وانما قال ذلک لان الحال من المنصوبات فہو حال متداخلۃ یعمہون فان نصب بالیاء **قولہ** وقال ہو ای ہم ارسو قولہ ار
بفتح الہمزۃ وسکون الراء وصیغۃ امر من ساہمی وقولہ ارسہم الہمزۃ والاسار اقامۃ السفینۃ والضمیر فی ہم راد لما انجرہ للقوم والمتمثل یجوز ولما بیضم
لا بسکونہا فہو مرفوع لانہ کلام مستانف لا تعلق لہ بما قبلہ فیکون مرفوعا والاستیناف فی کتب العربیۃ جاء بمعنی جواب سوال مقدر فقولہ ای اکدم
مستانف ای جواب سوال مقدر معناہ بالفارسیۃ وگفت پیش روان جماعتی کہ آن کاروان بادشاہ گوید برگوید والسعید کہ بدرست کہ حرب کنند
ضو وتراد وبما کلام مستانف فرحم ولو کان الاستیناف بمعنی جواب السوال المقدر فالسوال المقدر ان ہذہ الجماعۃ یقولون علی آخرہم لم ارت ساتر
والاقامۃ ینتقل السوال فی جوابہم لا بل محاربۃ الکفار فعلیکم حقا الخ یعنی پس گردن بار میشوبانہا او تقدیر پسند قتالا یعنی بر ہر کس فی ہیر **قولہ**
ہکذا فی بعض النسخ ولیتم ان الایم فی بعض النسخ انما یکون علی قرائۃ المشبہ فاولج ذکرہ الاان تقول بانہ اتی علی غیر التشبیہ کما یفہم کذا قال

لابد ان الاحتراز عنهما غير موجبة لانهما خارجان بقوله صيغة لان المراد منها هو صيغة الفعل بقرينة المقام وهما صيغة الاسم **قوله** اى
آخر الامر في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخره وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل بلام المقدرة كما سياتى وقوله
والبناء على السكون عطف تفسيري لقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لاسكون الاعراب
وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب وليضرب والمص اورد كلامه على وجه تبنا دل كلا المذهبين
حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفاء المقتضى الخ هذا علة البناء على السكون والحاصل ان علة كون المضارع معربا هى حرف
المضارعة حيث بسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى
واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابه بالاسم المشترك بسبب حرف
المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى هو البناء لان الاصل في الافعال البناء **قوله** في الصورة حكم المجزوم
وانما قال في الصورة لعدم صحة التشبيه باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب او الجزم
قوله اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم
المجزوم يختص بالمجزوم كما ان حكم الامر يختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع واخش **قوله**
لانه لما شابه مضارعا فيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تمييز عن نسبة الفعل
الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگوتا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة فيكون
اضرب في الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال اما حذف حرف المضارعة فلئلا
يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال فينبغى تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله
بحذف حرف المضارعة لانا نقول بحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة وحرف العلة فح يكون
التعقيب المفهوم من الفاء في قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى اسكان الآخر لعدم الاحتياج اليه
قوله لظهوره ولانه مشهور ويحتمل ان يكون عدم ذكره لقلة العمل فيه **قوله** والمراد بالرباعى الخ وهذا لدفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع
رباعى مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب في الامر منه ثم اعلم ان الرباعى عند الصرفيين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف
اصلية فقط وعند النحويين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج اولا كيخرج
كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى ههنا في مضارع رباعى كان بعد حرف المضارعة ساكن
ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان ما في قوله ما يكون والضمير في انما هو راجع الى ما كان ماضيه على اربعة احرف
من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان
من المزيد فيه ولكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه نظر لان الرباعى
لا يكون مخصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى يتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى التكلم بالساكن فلابد
ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يصلح لذلك انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن
كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل ثم قيل سميت همزة الوصل لانه مما يسقط في الدرج وتحصيل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصام كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة ان الفعل لما دل
الى الفاعل ولا الى المفعول فح دينفع تقدير المضاف فى صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا لادنى ملابسة دمن كونه واقعا
عليه انتهى محصل كلامه اقول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول
بطريق الوقوع غاية ما فى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعى ان يكون اضافة لادنى
ملابسة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافته اى اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة كما توهم بل لدفع الاعتراض للفاضل المذكور
بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله**

فعل الذى الخ ما هو الفعل المجرد

وتوصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يذكر
فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا ريد من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه
اى الى الموصول بيانية اقول قد قال فى الانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة
الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه مبينا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية ما له وجه غير معلوم فانه عمل بما هذا
وعمل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعلهم اضافة العام الى الخاص ما يتم فح لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لا تليق
بيانية قيل الاضافة البيانية فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام فى
ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى نحو قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر
من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيها مجاز ولا يلزم ان يكون
بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشارح فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام
فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة لادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام
يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتامل فح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل وشبهه لكنه اكتفى بالاصل او بان المراد
بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو ما حذف فاعله وهو مبتدا وما بعده خبره فيكون قوله
فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله ويحتمل ان يكون هذا المبتدا من الخبر خبرا لقوله فعل ما لم يسم
عدم ذكر الفاعل اما لان فاعله غير متعين لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما لنسيان الفاعل واما لجهل المتكلم بالفاعل
يرى مقتولا فى صحراء ولم يعلم قاتله واما لتعظيم الفاعل واما لتحقيره او لشهرته او لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان او للقصد لابهامه
قوله واقيم المفعول مقامه احترازه بهذا الشرط ينتقض التعريف بنحو اخرجن بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه
قوله فيما سبق فى مفعول ما لم يسم فاعله ولم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتقرر بينهم
قوله فعل الذى اريد حذف وهذا لدفع ما يعترض من عدم ترتب الجزاء وهو قوله ضم اوله الخ على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله
لان ضم الاول وكسر الآخر متقدمان على كون الفعل مجهولا فيتقدمان على الارادة وجعلهما شرطا فيندفع ذلك اى لان اريد كون فعل ما لم يسم فاعله

اى ماذكر بقوله الاصوب نہ اماحصل كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب لعل لا جل ذلك الاحتمال لان المثال
من المعتل ہو العرفي لا اللغوي وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المنقلبة عينه الفا الاكتفاء بالمثال اشارة الى ان مثل
عورو صيد من الشواذ المخالف للقواعد بما **قوله** وانما خص معتل العين والتخصيص بالنسبة الى المعتلات الاخر فتكون كلمة انما للاهتمام
لا للحصر **قوله** لزيادة غموض لضم العين المتعينة الخفاء والاختلاف فى شئى يستلزم الخفاء فيه **قوله** فى المبنى للمفعول منه اى من المعتل
وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وہو غلط من سہو قلم الناسخ قوله كما ذكر بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** وتتبعه اى المعتل
ذكر بقية المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين ينقلب عينه الخ **قوله** ماذكرنا من زيادة الغموض
والاختلاف **قوله** الافصح فيه وانما زاد لفظ فيه لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وفى شرح الرضى
يعنى فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى
لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه لانا نقول يسمون الكافية باسم الرضى الخ فكانه قال فى شرح الكافية او
يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحو اى تميل كسرة فاء الفعل الى جانب الضمة فتميل الياء الساكنة بعد الفاء
نحو الواو قليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلا فهى تميل الى الواو قليلا ضرورة **قوله** كالاشمام
حالة الوقف وجاء بهذا المعنى عند القراء الخ مثلا واغلا مكموه **قوله** اعنى ضم الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة
الفاء كسرة خالصة ولكن بضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها مكسورة خالصة ولهذا قالوا ان الاصم يدرك
الاشمام الذى ہو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين له حتى يرى ضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرأ بكسر الفاء
قوله الايذان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل ہذه الحروف ہو الحروف الاوائل من الماضى المجهول من
قبيل اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وقيد المشبه به بالثلاثى
المجرد لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** اختير وقيد بكسر التاء والقاف فى اختير وانقيد مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة
بلا تفاوت **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقال ضير وضيم بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة منهما
متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيهما اللغات الثلث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فيكون
بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز اللغات الثلث فيهما **قوله** اريد حذف ولفظ
الارادة ملحوظ فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وہذا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى ان اريد
حذف فاء فعله ضم اوله الخ والمراد انه ضم اوله ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله ان
كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل الاولى ايراد الامثلة بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بتبعية
معتل العين الماضى لعدم الغموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى يختار وينقاد وحكما كما فى يقام ويستجار اصلهما يقوم ويستجير فتقلب
حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم تقلبان الفا لانها متحرك الاصل **قوله** المتعدى وغير المتعدى اى ہذا باب المتعدى ولم يتعرض
اليه اكتفاء بما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال ہذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى
من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكنه خص ہذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

على زيد قائماً **قوله** وهي ظننت ولم يقل من هي ظن وحسب لما هو الظاهر كما سيقول في الافعال الناقصة وهي كان وصار الخ اشارة الى تمام فاعلها تفيد فائدة تامة ليصح السكوت عليها بخلاف الافعال الناقصة لعدم افادتها بدون الاخبار بها وقوله وهي من عادة المسند اليه بعده واتمام قوله بل عرفها على سبيل التعداد وقال هي ظننت الخ لان المقصود من تعريف الشيء هو معرفة افراده بعدها كان افرادها متناهية تعرفها بطريق التعداد فان لم يكن افرادها متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال **قوله** هذه الثلثة للعلم اي اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذي لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت واتمام القبيل وهذه الثلثة لليقين يشير الى ان العلم اللغوي هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك والوهم والجهل المركب التقليد من العلم اللغوي **قوله** من حيث الاخبار بها اي بهذه الجملة **قوله** ناشئة خبر لقوله وهي كلمة من للبيان كلمة او ضمير راجع الى قيل في تفسير اي البيان اي بان الجملة المذكورة بها **قوله** اذا قلت علمت الخ اوله واقلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد الاخبار عن قيام زيد وهو يحتمل الصدق والكذب لانه لا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال اي باحتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت لنا اي الاخبار بقيام زيد ناشئ عن علمنا فاذا عرفت هذا فقد عرفت ان الاخبار بهذه الجملة ناشئ عنه اي الجملة فان من الاسئلة البينة ان المصنف والجملة ناشئة عن العلم فيكون في عبارة المصنف مسامحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه ولى هذه المسامحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها الا من حيث انها مفعول هذا هو المراد من قوله كما اذا قلت علمت الخ او اذا قلنا زعمت زيدا قائما فيعلم الى الطلب من نشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن منه تردد فيما المعرفة فان زعمت للشك لا لليقين لكن لتفيد اصبها باشعاره بما ذكر ان قوله كذلك بواقي الافعال اليه في نعمت **قوله** اي جزئي الجملة الاسمية اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لو قال تنصب جزئي الجملة الاسمية لكفى لا حاجة الى قوله على الجملة الاسمية وتمام المسند مع ذكر المسند اليه مع ان الظاهر ان اذكر بعكس لانه جزء من المسند اليه **قوله** على انهما مفعولا له واعلم ان الفعل مفعولان انما الاول اشارة الى انهما في الحقيقة مفعول واحد فانها في قولنا علمت زيدا فاضلا في معنى علمت فضله **قوله** من خصائصها وكلمة من للتبعيض في انما النقل ومن خصائصها كما قال في بحث الاسم ومن خواصه دخول اللام ونحوها وفي بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والجزم والتعيين هو اداء المفهوم بعبارة مختلفة **قوله** وهي تخصيص بالشيء ولا يوجد في غيره قيل فيه تعريم المدور لان احد المعرف في المعرف يستلزم الدور وبعبارة اخرى بان الاولى ان يقول وهي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه واحترز بقوله بان الاولى ان يقول وهي تخصيص بالشيء بدون ذكر قوله لا يوجد في غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده في غيره فهو مندرج تحت قوله يختص والجواب عن

[illegible]

[illegible]

اذا اتى متى والتعبير عنها اشعارا بان الخ فكل منها بالقرينة عقلية كانت او حالية **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر بدون المبتدأ كما في قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ بدونه كما في قولنا الهلال اي هذا الهلال **قوله** لان مضمونهما معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة مفعولهما اي علمت قيامه فالمفعول به هو هذا المضمون فهو في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها **قوله** كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مطوي اي كل حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فينتج ان حذف احد مفعوليهما غير جائز فالمدعى ان حذف احد مفعوليهما غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذبة لانه حذف بعض اجزاء الكلمة

٣٦٣

مفعولان لها وصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما ولا لين

بوصف المفعولية وهو ظ الا ان يقر المفعولان ايض كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فح يصح مقابلة قوله او مفعولين لها

بقوله لان يكونا مبتدا وخبرا فان ما يكون مفعولا الفعل يصح اسناده والصلاحية اليه الا ترى انه يصح اسنادها الى زيد وهو صالح المنصب

كالارباب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا قوله كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام هو الكلام الاصطلاحي

لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق لا الاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب اعطيت

ايض كلام تام مثل زيد ودرهم لان القضية كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايض فتأمل فيه حجر قوله مع ضعف عملها اي افعال القلوب

بالتوسط والتاخر اشار به الى دفع ما يقال ان المفعول به يتقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول به كما سبق قوله في معنى الظرف اي هذه الافعال

في المعنى ظرف الجملة على تقدير الغائها قوله زيد قائم في ظني لا يقال ان قوله في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس

قوله في ظني شيئا منهما لانا نقول انهم يسمون مطلق الجار والمجرور ظرفا وقد ذكرنا وجهه سابقا قوله الى جواز اعمالها ايض لا يقال الجواز هو

تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز

ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر او لا قوله بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب

زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زد زيد گمان ميبرم من فح انما يجب الالغاء لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه

ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي حسبت يد اضاربا وكذا

في الامثلة الآتية قوله نحو لست بكرم احسبت يد فان الغاء العمل ههنا ايض لما مر من عدم وجود الجملة الآتية صريحا فالتقدير احسب غير مكرم

زيدا قوله مصحوبا اي مصاحبها ومقارنها قوله ولا شك ان الغاءها الخ لما ذكرنا من عدم وجود الآتية صريحا مع ان هذه الافعال

لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله وهذا القول دفع دخل تقريره ان انحصار الالغاء المفهوم من كلامه في التوسط والتاخر ليس على ما ينبغي

لوجود الالغاء في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره تقرير الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب قوله فلهذا

قيد جوازه الخ اي لاجل ان الالغاء في هذه الصور واجب قيد جوازه الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور لما جاز تقييد جوازه المبني الخ كما لا يخفى فلا

يرد ان كون الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد قوله هذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان

على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها قوله لشيوعه اي الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه قوله ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء معلقا

الى هذا والالغاء وكذا تعليق هذه الافعال ان تعمل بغير عمل في اللفظ وتعمل في المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم الاعمال مع جوازه

والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان الذي يعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام

الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين ولام الابتداء يقتضي جعلها مبتدا وخبرا فاعطيا في اللفظ

ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيا في محلهما من الاعراب ما اقتضاه علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله تعليقها

اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله بسبب وقوعها اي افعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها قوله قبل معنى الاستفهام

سواء كان حرف الاستفهام او اسمه لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما لم يقل كلمة الاستفهام مع ان القبلية

بالنسبة اليها حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقية فيخرج اسم الاستفهام

٣٦٥

كل الفاعل مطلقا شرح المفعول مبتدأ يكون

بعينه غير قوله فان قيل

لتحاد يرجع الى شئ واحد فلا يتوهم

بالفعل متغايرين لان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمير

فاعل والمفعول فيه او في غيره ليس متغايرين

فانهما اى الفاعل والمفعول لان كل واحد منهما ضمير

متكلمان متغايرين لفظا فلا يرد ان الفاعل والمفعول متغايران بخصوص الحبيبة بحسب اللفظ لان احدهما غائب بغيره المتكلم قوله بل كلاهما ضمير مفرد ليقال

نفسي يكون متغايرين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لا نفس

ضمير المتكلم ولا حاجة في مثل الحبيبة بلا اضافة لانا نقول المراد منه

في الاصطلاح ان يكون متغايرين بحسب الذات فافهم

البيت بحسب الذات كما في علمتني قوله الافعال القلوب فيه نظر لا يمكن بوجهين ان الدليل المذكور من قوله لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا

وصحيح ان قوله علمتني منطلقا اتحاد الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغايرهما لفظا بقدر الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والآخر ضميرا

كان احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا وثانيهما ان المفعول الاول الثاني في قوله علمتني منطلقا متحد وشارح فلا بد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا فلا

فرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما لكن الجواب ليس في الحقيقة مفعولا بالنظر الى الاول وتقرير الجواب ان المتعدي

الاول هو المفعول الاول في الافعال القلوب ليس مفعولا به في الحقيقة بل هو مفعول به بحسب اللفظ والمفعول في الحقيقة هو مضمون الجملة اى علمت انطلاق

قوله لانهما ليسا في الحقيقة اى الفاعل والمفعول الاول في افعال القلوب ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا لان الفاعل هو الفاعل فيما يكون فاعلا حقيقيا لان الفاعل

في قولك علمت انطلاقي يكون غير موجود لانا نقول في نفي الكل يكفي نفي احد اجزائه فلا شك ان المفعول ليس مفعولا بحسب الحقيقة كما عرفت فيصح نفيهما

فان انتفاء الكل يتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله مما اجري مجرى الخ اى قوله فقدتني وعدمتني مما اجري مجرى الخ وفيه دخل تقديره ان كون فاعله ومفعوله ضميرين

متصلين لشئ واحد من خصائص افعال القلوب باطل لان ذلك جائز في غيرها ايضا مثل فقدتني وعلم فاجاب بانهما فقدتني وعدمتني تقرير الجواب ان الجواب

من افعال القلوب حقيقة وحكما ما يجري مجراها حكما فان قوله وجدتني من افعال القلوب بهما نقيضان لا يكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض

فقوله لانهما نقيضان الخ بيان وجه الحمل لا يقال كيف كانا نقيضين لانا نقول ان وجدتني معناه لا يكون احد النقيضين سلبا للآخر لانا نقول

معناهما سالبتان مع الحمل بحسب المعنى لان معنى عدمتني معدوم ساختم من خود او معنى فقدتني مفقود ساختم وجه شرح من خود لا يخفى ان التنافي

بين النقيضين هو ان العلم يوجب يتوقف على العلم بوجوده فلا بد في حمل النقيض على النقيض من المناسبة وهي متحققة بينهما

والنقيضان فكيف كانا نقيضين لانا نقول لا يكون شئ واحد نقيضان حقيقة واما بيان النقيض قوله وكذلك يجري اى ابتداء الخ قوله

بحث الافعال الناقصة

قوله اي افعال وضعت وفسر كلمة ما بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان
تذكيره باعتبار لفظ الموصول وللقائل ان يقول يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال لا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانه عرف
افراد الفعل بافراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس مبطلة للجمعية وايرادها في المعرف
اشارة الى الجامعية وفي المعرف الى المانعية فالمعرف في الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز التعريف المفرد بالمفرد
كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه قوله لتقرير الفاعل على صفة اي لثبوت الفاعل على صفة بانها تنسب الى الفاعل وهي القيام
في كان زيد قائما واشار بذكر الفاعل الى تسمية مرفوعها فاعلا ولهذا اجاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان
في المرفوعات عليحدة كما ذكر خبرها في المنصوبات لعدم دخوله في المفعول به لان الفعل لا يقع عليه قوله اي العمدة
فيها الخ وهو لدفع الاعتراض تقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فقط كما هو المتبادر
من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له في جميع الافعال الناقصة والدوام
جزء له في بعضها مثل مادام مثلا والانتقال في بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة في اجزاء الموضوع له هو التقرير
المذكور فليس الاجزاء الآخر عمدة ثم ان تذكير هو مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شك ان الخ دفع دخل تقريره
ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فان ضرب في ضرب زيد موضوع
لتقرير الفاعل على صفة الضرب تقرير الجواب ان الصفة في الافعال الناقصة خارجة عنها اي ليست جزءا في الموضوع
له فليس القيام جزءا في كان في قولنا كان زيد قائما لان التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة
وكل منهما خارج عن النسبة لان طرفي النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قائما فيكون العمدة والمقصود الاصلي
هو ثبوت القيام ونسبته الى زيد وهو داخل في كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان
تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد فهو داخل فيه فانه
جزء في مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل الخ اي كل واحد منهما يكون جزءا في الافعال التامة دون
الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصم لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان
ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق
بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اي كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة
جزءا في التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الحد الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فيلزم ان يكون الزمان
ايضا عمدة في الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثاني فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول هذا
يرد اذا كان الحصر الذي يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة في الافعال الناقصة هي التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون
اضافيا فمعناه ح ان تقرير الفاعل العمدة في الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وهذا لا ينافي ايضا عمدة
فيها قوله فكل عن الصفة والتقرير عمدة الخ وانما تعرض بالعمدة ههنا لانه يتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل
لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء لمفهومها لكن الزمان ليس من الاجزاء التي هي العمدة بخلاف الافعال التامة

ونظائرها من الافعال الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا او مشتملا وهذا المعنى للتضمن مشهور بينهم قوله تمم التسعة فقوله تمم من الافعال

التامة لايطلب خبرا فقولنا تمم التسعة او تمم البيت او تمم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى الخبر ولكن الخبر الذي هو عشرة بالنصب

يدل على ان قوله تمم بمعنى صار اي ليصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة ولقائل ان يقول بان ما عرفت معنى التضمن يلزم ما يكون

تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال

اي ليصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصام يصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه ليصير التسعة حال كونها تامة عشرة واعلم انه

ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل في ضمن فعل آخر ولا يشترط فيه ان يكون المتضمن حالا والمتضمن فيه اصلا او بالعكس

فيجوز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب قوله وكل زيد فان كل فعل تام لايحتاج الى الخبر ولكن ايراد حالا بعده يدل على ان

كمل تضمن معنى صار اي صار زيد حالا الماني بالكمالية قوله اي صار زيد حالا كلامه فقوله كاملا صفة بقوله حالا حالا عنه فيه ما فيه

قوله ناقصة خبر قد جاء قوله ضميرها اي ضمير جاءت اسمها و حاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فهي اسمها

وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة لاستفهام قوله من القراءة وكذا القراءة بالكسر وانما قال نحو هذا لان كون الضمير راجعا الى نحو

غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المومنين علي رضي الله تعالى عنه جماعتي از اطاعت روي گردانيده بودند و آن جماعت ده دوازده

هزار كس بود ندازان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتي را فرستاده تا آن خوارجان كه شبهه ايشان را دفع كنند

و باطاعت آيند از ين دو از ده هزار كس هشت هزار اطاعت كردند چهار هزار ديگر اطاعت نكردند و گفتند اين چهار هزار خوارج

ما جاءت حاجتك واين خطاب با ابن عباس است كه حضرت علي رضي الله تعالى عنه ايشانرا سردار آنجماعت ساخته فرستانيده

بودند يعني تو نيافتي حاجت خود را يعني حاجت تو آن بود كه ما بادشمن ملت يابي و ما از جهت اضطرار بتو اطاعت كنيم فيكون جاءت

بمعنى كانت فقوله ما جاءت بمعنى لم يكن لكن هذه القراءة و قوله حاجتك على صيغة الخطاب بقرينة ما حاجتك قوله الاستفهامية حمل

على قوله ما فيه قوله يعود اليها اي الى كلمة ما قوله انما انث اي ضمير جاءت باعتبار خبرها اي ما الاستفهامية كما في من كانت امك فان

التانيث هاهنا باعتبار الام هي خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر في الحقيقة شيء واحد

كقولنا زيد انسان ويجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية ايضا لان لفظها كان مذكرا ولكن معناه مونث

يعني كدام آنست مادر تو فان الشيء اذا كان مذكرا بحسب اللفظ و مونثا بحسب المعنى يجوز فيه تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه

باعتبار المعنى كما قالوا قوله و معناه اية حاجة اشار به الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن الحاجة

قوله ارهف شفرة اي حد سكينة حتى قعدت اي صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح العصير العرب

يعبر عن السكين الذي في غاية القطع بالرمح الذي هو في غاية الحدة بينهم بالعجم ليغرب الا اس قوله لايتجاوز جاء وقعد اي ما

لايتجاوزان عن موضع استعملها العرب فيه فهما ناقصان في التركيب الذي وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا

ونجعلهما فيه ناقصة قوله خلافا للفراء فانه يجعلهما ناقصة في هذا التركيب وغيره قوله اي لاجل اعطائها اي الافعال الجزاء الخ

ما اشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الخبر من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصام

ان الافعال الناقصة كما يعطي اثرها الى خبرها هو المنتقل اليه كذلك يعطي اثرها الى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا في ...

قوله مودة بفتح الميم والواو محبت ودوستی والتعدی بالتمثيل تستحيل بمعنى صار والمعنى ان العداوة تصير محبة بانتقال السيئات بالحسنات وقول الشاعر
فيالك من نعمى تحولن ابؤسا والتعدى بالتمثيل هو تحول بمعنى صار والاصل تتحول فعل مضارع حذف احدى التائين منه وقوله ابؤسا بفتح الهمزة
وسكون الباء وضم الواو كافلس جمع البأس كالفلس بمعنى مشقت ودشوارى النعمى بالضم جمع النعيم بمعنى النعمة وههنا كناية عن المحبة وياء في قوله فيا
حرف النداء واللام فيه للتعجب او للاستغاثة والمنادى هو نعمى والمنادى مجرور باللام مبين بمن البيانية ومخصوص من بين امثاله للاختصاص
لغرابته واللام متعلق بما يفهم من فحوى الكلام نحو اخص اى اخص لك من نعمى الخ قوله واصبح وامسى واضحى الخ وهذه الكلمات الثلث اذا
كانت ناقصة يكون لها اسم وخبر وحصول الخبر يكون فى هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اى حصل غناؤه فى وقت الصباح ونحو
من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا وارادت منها حصول الغناء لزيد فى هذه الاوقات الخاصة يعنى فى وقت الصباح اذا قلت اصبح
وفى وقت المساء اذا قلت امسى وفى وقت الضحى اذا قلت اضحى قوله المدلول عليها اى هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموادها
وهى الحروف لا بصيغها اى مادة هذه الافعال فى الماضى والمضارع تدل على الزمان الخاص الذى هو هذه الاوقات الخاصة ولا يكون
هذه الاوقات الخاصة فى الافعال الاخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بمادتها وهيأتها على الزمان واعلم ان جميع الافعال الناقصة تدل بموادها
لا اوقاتها فلم يتعرض فيما بقى من الافعال الناقصة بذلك اكتفاء بما ذكر قوله وليس المراد بل يكون هذه الافعال بمعنى صار فقط واعلم ان الصبح
هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الى الزوال والعشاء ما بعد الزوال الى الغروب والضحى صدر النهار حتى يرتفع الشمس شعاعها قوله وتكون تامة
وحينئذ تكون معناها الدخول فى هذه الاوقات فتقول اصبح زيد يعنى صبح كرد زيد ويقيم بها دخل فى الصباح قوله بوقتيهما اراد بالوقتين النهار و
الليل فالنهار لظل والليل لبات فاذا قلت ظل زيد قائما معناه مضى عليه النهار وهو فى القيام واذا قلت بات زيد قائما معناه مضى عليه الليل
وهو فى القيام قوله فى جميع نهاره اى نهار زيد اى النهار الذى هو فيه وكذلك فى قوله جميع ليله قوله بات زيد سائرا والمناسب ان يقول بات
زيد نائما اى النوم يناسب ان يقع موقع السير لانه لا يناسب الليل الذى يفهم من بات قوله بمعنى صار تقول ظل زيد قائما فان اردت به كونه قائما
فى وقت النهار دون الليل فظل تكون ناقصة وان اردت به انه صار ذا قيام من غير ان تريد تخصيص قيامه بليل ونهار فظل يكون
بمعنى صار وكذلك بات قوله ظلت بمكان كذا يعنى روز باشيدم بمكان كذا يعنى طيب قوله وبت بيتا طيبا يعنى بيتوتت كردم يعنى ابش كردم
شب باشى كردن خوش قوله انها من الملحقات فهذه الاربعة تكون من الافعال الناقصة من وجه فذكر فى الاجمال ولا يكون منها من وجه فلم يذكر
فى التفصيل قوله الحق على صيغة المجهول قوله من زال يزال اى هو من زال يزال بالفتح مفتوح العين لا من زال يزول بضم العين لانه اذا
كان من يزال ناقصة فكيف وجه زيادة كلمة ما عليه لانا نقول انها تكون منسلخة الحدث باعتبار اتصال كلمة ما اليها قوله ومنه البارحة لليلة الماضية
فينا سبب برح بما زال فى معنى الزوال فان الليلة الماضية قد زالت قوله انفصل فيكون انفك بمعنى انفصل وما انفك بمعنى لم ينفصل وهذه الافعال تكون
ناقصة لاجل كلمة ما النافية قوله قيل سمى اسمها فاعلها قال مولانا عصام وقد كان محل هذه التسمية فى تعريف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة ويمكن ان يقال انه قد يذكر الشىء فى الآخر كما يذكر فى الاول انتهى حاصل كلامه اقول نعم يصح ايراده فى كلا المحلين ولكن المناسب ذكره فى
هذا الموضع لان ذكر الخبر يناسب ذكر الاسم عليه فلما ذكر الفاعل بعد ذكر الخبر فقال قيل سمى اسمها اى اسم الافعال الناقصة فاعلا الخ قوله ما قبله وبدلا للابتداء
الغاية فى الزمان وقيل بكسر الباء فعل ماض اى هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت ان يقبل فاعلها نحو صح
قوله من وقت يمكن الخ وهذا التفسير لدفع ما يقال ان ما ذكره لا يصدق على الفاعل الذى حدوده لم يزل ولا يزال وما برح الله عالما وقادرا

هو الا مكان لسام السيد من جانب لوجود قوله لكونه الخ اذ لا عامة جانب التقديم وهنا اشارة الى صغرى الدليل وقوله هنا ان آخره اشارة الى كبرى الدليل قوله فى اوله اى اول الذى عمل فى اوله وانما قال وهو مصدرية ليشار الى ان ما الذى فيه وهم الا انه مصدرية كما سبق قوله فما عمل المصدر نوع ان يكون ان كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مدخولها فى تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدرى كما هو مذهب الصحيح فلا يتقدم معموله عليه قوله نحو الخ

ان الخلاف يكون من جانب الجمهور الخ لان المخالفة من اهل البصرة تقدم الى الجنة من الجانب الآخر ايضا لكن لما استلزم انما يكون من جانب الاخر فالمخالفة انما يكون من ما بعد الامن جانبهم قوله وذلك لخلاف من فى خبر الخ فان ابن كيسان يوافق الجمهور فى عدم جواز تقديم ما فى حيز النفى لكن قيد مع دليل الجمهور فى النافية بقوله فلا تمنع تقديم ما فى حيز النفى على النفى قوله لان داة النفى لما دخلت الخ دليل لابن كيسان وحاصله ان اداة النفى اذا دخلت على الفعل الذى معناه النفى يفيد النفى الثبوت لان نفى النفى اثبات حتى انه لم يزل فيقدم ما فى خبر النفى عليه النفى فظهر من كلامه ان المخالفة بن كيسان على المعنى ونظر الجمهور على الظاهر وهو صورة كلمة النفى فى الافعال المذكورة قوله لان التفاعل الخ وهنا بحث القفاعل فى الاختلاف وهنا بحث النحى الخ وباب التفاعل يقتضى المشاركة من الجانبين فى اصل الفعل وهو ههنا دون باب الفعل

فانا قلنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربية ثابتة من زيد صريحا ودون عمرو الا ان عمرا مفعول صريحا فالفاعل صريحا واذا قلنا تضارب زيد وعمرو يكون الضاربية ثابتة كل منهما صريحا الا ان كلا منهما فاعل صريحا فالمراد فيها بين الجمهور وكذا الحق لم الخبير قوله اذا كان خبرا له وهو خبر اللام لاتحاد ما عليها وهو التشبيه وما كان عامة النفى انما يكون الخ قوله بناء على انه فعل الخ اشارة الى الصغرى وقوله لا يجوز تقديم اشارة الى الكبرى الا انه لا يصدق الكبرى اذ لا يلزم تقديم الفاعل على الفعل لانه معمول مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقديمه لانا نقول المراد من

الخبر ... قوله ...

ولما ثبت الخ ان كل لا الخ فعل ... ولا خفاء ان ...

قوله على المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير الخ

اذ تكون هنا فيكون المفعول المطلق فى الحقيقة هو المضاف الذى هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمى به المفعول المطلق تجوزا قوله حصول الخ اى الشامل على الحكم بالحصول قوله السبب بما كان الخ اى المتكلم وجه ذلك اذ وانواع قد تحذف الخ على سبيل الرجا كان فى معنى الثانى على سبيل الحصول كالثانى كاد واخواتها على سبيل الاخذ كالثالث فى طفق وقدمت الافعال على الترتيب الكتاب قوله لكن الخ اقرب حصول الى المتكلم علم ذلك فيكون اقرب من عسى طفق اقرب الخ والضمير المتصل بما يضاف اليه الى قبيب عن الفاعل باضافة الى المشروع ان يلبس تقع به واخذه وتعلاه

اعطاه الى غير ذلك من جزء وجه من جهة الى الحصن الخ قوله فالاول عسى وخبره لا يكون الا فعلا مستقبلا مع ان قطعه قد يخرج الخبر ونما

قوله کقولهم عسی الغویر ابؤسا فهذا البیت ایضا مستشهد حیث شبه عسی الذی لم یذکر فیه ان بکاد بقوله کذلک عسی زید یخرج فالمشبه علیه کان هذا البیت ایضا تمثیلا معناه بالفارسیة نزدیک ست غمی که پیش آید مر شبانگاه دران غم یعنی بوده ام شبانگاه دران غم نزدیک ست که میبوده باشد او ورای آن غم یعنی از عقب شادمانی قریب قوله فرج بالجیم او بالحاء بمعنی خلاص عن الثانی بمعنی شادمانی وفی بعض النسخ الکرب بفتح الکاف وسکون الراء ای موضع قوله الهم ومعناهما واحد قوله کان الاصل ان یکون وهو خبر عسی قوله دون الاستعمال الثانی ای الجزء فان فیه لعدم مشابهته قولک الخ لانه لا یقال کاد ان یخرج زید بعدم وجودان فی کاد قوله ای ما وضع لقرب حصول یعنی کاد موضوع لقرب الخبر علی سبیل حصول القرب لا علی رجاءه وخبرها مشروط فیه ان یکون فعلا مضارعا تنبیها علی انه المقصود بالقرب دلالة علی معنی الحال الذی یتاکد القرب قوله فتخبر من الاخبار ای تخبر عن دنو الخبر وذلک لعلمک باشراف الخبر علی الحصول للفاعل فی الحال وفاعله اسم محض ای لیس بمؤول بخلاف فاعل عسی علی تقدیر الاستعمال الثانی فانه مؤول قوله من الحال ای کاد زید یجی فی الحال فخبره لا یکون الا المضارع لیدل علی الحال قوله من غیر ان ای خبره فعل مضارع من غیر ان لدلالة ان علی الاستقبال المنافی لمعنی المقصود وهو الحال قوله قد کاد من الخ والالف فی لمصحا للاشباع فانها لاظهار حرکة ما قبلها یعنی دور از شدن کهنه نزدیک ست لیکن سوده شود وبرطرف شود قوله لمصحا بالصاد المهملة والمعجمة وهو المقصود بالتمثیل ومعناه الانقطاع قوله کاد وما یشتق منه قوله ای کسائر الافعال فی افادة الخ لان من شان حرف النفی ان ینفی مدخوله ایجابا او سلبا وانما قدر لفظ السائر لمعنی الباقی لئلا یلزم مشابهة الشیء لنفسه لان کاد من الافعال المذکورة ایضا وانما قال علی القول الاصح للاختلاف کما صرح به فیما بعد قوله ماضیا کان او مستقبلا لانا نقول معناه انه سواء لم یکن فیه حرف المضارعة او کان فیه ذلک او نقول المراد من قوله علی کاد هو وما یشتق منه وتعرف تفصیله فیما بعد قوله ای نفی کاد یکون للاثبات ای اذا دخل حرف النفی وما فی معناه علیه یکون للاثبات قوله فکقوله تعالی وما کادوا یفعلون ای فذبحوها وقوله وما کادوا یفعلون فما النافیة دخلت علیه مع انه للاثبات والا یلزم التناقض بین قوله فذبحوها وقوله وما کادوا یفعلون لانه لو کان للنفی فمعناه بالفارسیة پس ذبح کردند آدمیان بقره را وحال آنکه نزدیک نیست که کرده باشند آدمیان ذبح بقره را وانه تناقض فیکون قوله وما کادوا یفعلون للاثبات یعنی نزدیک ست که ذبح واقع شده ست ازینها بدانکه این آیه در وقتی نازل شده ست که پیش از پیغمبر ما صلی الله علیه وسلم در وقت یکی از پیغمبران شخصی را کشته بودند وجماعتی دعوی خون کرده اند وحی آمد بواسطه به پیغمبر آن زمان که گاوی بکشند وگوشت او را بر مرده زنند از مرده آواز می برآید معلوم میشود که قاتل چه کس ست پیغمبر آن زمان گفتند بر مردم که بروید گاوی بکشید وگوشت وی را بر مرده زنید مردم گفتند چه نوع گاو کشیم وحی آمد که گاوی بکشید که جوان نباشد بلکه میانه سال باشد پیغمبر آن زمان امر کرد مر مردم را بکشتن این نوع گاو مردم باز سوال کردند از پیغمبر خود که گاو میانه سال بسیار ست کدام را بکشیم وحی آمد که گاو زرد زرین باشد یعنی خوش رنگ تابان باشد باز پیغمبر امر کرد بکشتن این نوع گاو باز مردم سوال کردند که گاو زرد زرین بسیار ست باز وحی آمد که گاوی بکشند که غلات مردم نخورده باشد تجسس کردند در خانه پیرزاله یافتند وچون پیرزال ازین معنی خبر یافت هر چند بهای بلند کردند گاو را نداد بعده مردم گفتند به پیرزال که گاو را بکشیم وپوست او را پر از طلا سازیم پیرزال قبول کرد گاو را کشتند وگوشت او را بر مرده زدند مرده آواز داد که مرا فلان کشته اند پیغمبر آن زمان گفت اول بار که گفتیم گاو کشید یک گاو میکشید هر گاوی که باشد اینهمه مشکل نمیشد کار بر آدمیان ازین اشکال بواسطه سوالات آدمیان ناشی شد که گفتند که چه نوع گاو کشیم بعضی گفته اند که نزول این آیه آنست که پیش از پیغمبر ما صلی الله علیه وسلم چنان بود که آدمیان هر وقت که کار بدی میکردند

على سبيل الحصول في العلم بحصول المانظهر من الحاصد من سره فالعلم بحصول يسنده حصول في زمان مال كما هو المعتبر في القسم الثالث
لانه جاز ان يكون الحصول في زمان ممتد طويل فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاخذ والشروع على ما كان على
سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب بان في القسم الاول يكون المقصود مجرد الرجاء الى رجاء الخبر وفي القسم الثاني الذي هو الحصول
وقع اكثر اجزاء الخبر وبقي اقلها بخلاف القسم الثالث قوله قرب ثبوته عطف تفسير بقوله لدنو الخبر وقوله دنو اخذه مفعول مطلق لدنى اي دنى
النوع من القرب الذي هو الاخذ وقوله شروع عطف تفسير لقوله اخذ قوله بمعنى اخذ في الفعل اي شئ من الاشياء فاذا قلنا طفق يضرب
معناه شرع في الضرب قوله كربت الشمس قال الشر في الحاشية الكرب نزديك شدن من الباب الاول ولم يجئ من الخامس انتهى كذا ما في كرب من الباب
من الثاني المجرد لا من الباب الخامس قوله اوكرب اي كرب يفعل وقوله يفعل متعلق بالجميع قوله جعل يقول هنا اناقال جعل يقول ولم
يورد في فعل كرب شاف وطفق للتفنن قوله وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وقوله يخصفان فعل مضارع بغيران الاية بكذا وطفقا يخصفان
عليهما من ورق الجنة وهذه الاية في واقعة حضرت آدم وحوا عليهما السلام درزمانيكه ابليس سركرد بسبب آن ايشان گندم خوردند بمكه امر بودند بخوردن
اين گندم جامه وپوشيدنيهاي ايشان تمام رفت برهنه ماندند معنى يخصفان درهم چسپانيدن يعني برگهاي كه دران وقت بود وبرايشان بيش خود ميگرفتند
قوله مثل عسى كاد في الاستعمال وقد عرفت ان الاستعمال الراجح في عسى ان يكون مع ان والاستعمال في كاد ان يكون بغيران هو المراد هنا
ولهذا اعترض بان ههنا تناقضا لانه لو شك اذا كان مثل عسى كاد في الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع غيران على سبيل
وهذا تناقض والجواب ان التشبيه انما يكون في مجرد المعنى لا في جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى كاد متساويان في اوشك بدون
الترجيح فيهما فلا تناقض قوله لانشاء التعجب اي انهما مثل ما احسن زيدا مخرج قولنا لانشاء التعجب تعجبت زيدا لانه من ضيع الاخبار
لا الانشاء والتعجب ادراك الامور الغريبة قوله وفي اكثر النسخ فعلا التعجب يقال اذا كان في اكثر النسخ بصيغة التثنية فلم لم يقل فعلا التعجب بصيغة التثنية وجعلها
اصلا لانا نقول الجواب قال كما لك فاما وجد بان له وقوله صيغتان ما افعله وافعل به لانه تكرار او تقول جعل الواحد اصلا لانه المقصود من التعريف لان التعريف للمفهوم
لا للافراد وتفهيم المفهوم من الواحد صريحا قوله الى الكثرة افراده وتشخصها لا افراد والنوعي لانهما مثبتان وهما ما افعله وافعل فلقائل ان يقول اذا كان افراده كثيرا
بحيث لا تعد ولا تحصى هو ظاهر في جمع القلة هو الافعال لا يدل على الكثرة والجواب انه اذا كان لشئ واحد جمعان احدهما جمع قلة كا في حرف في جمع حيثية
لا يستعمل جمع القلة الا في معناها واما اذا كان واحد كالافعال في جمع فعل في حينئذ يستعمل لهما في معنى الكثرة ويستعمل في معنى القلة ايضا فالافعال مستعملة
في معنى الكثرة ههنا قوله فالتعريف للجنس اي التعريف للمفهوم للمفهوم في ضمنها وذلك لان فرد فعل التعجب ماهية نوعية التعجب التشخص فيكون فيها
فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب في ضمنها قطعا لكون الحيوان الناطق في ضمن الماهية الشخصية لزيد قوله ايضا بالفعل الا الواحد قوله
اي فعل ووضع وتفسير كلمة انما يكون بالاعم الاقرب فلمنه افسرنا قوله فلا ينتقض الحد اي لما فسر كلمة بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية بفواره
ووفار ساف انه يقال في وقت التعجب وقوله فانه من الاصوات لكن نقل من الاصوات الى صيغة المصدر او الى الاسم هو تعجب في حسن شئ قال
بعض الشارحين تقديره ارطا بطيبا فيكون فعله مقدرا فينتقض بحو قاتله الله من شاعر اي مقاتلة كند الله تعالى زيد ان از روي شاعري يعني
غالب آيد زيد راسه تعالى از روي شاعري براي مقاتله كردن با غالب آمدن لازم است ويقال في وقت لم يكن من الناس مثله في الشعر وقوله من شاعر
تميز له خول كلمة من على التمييز في قاتله الله من شاعر اوقوله قاتله بالياء نقطتين في التحتانية في العوق ومعناه خيشنة گويا ساختن وقوله لاشل عشره يعني
شل وخشك مباد ده انگشت زيد ويقال له في وقت التعجب في حسن الرمي قال الشارح في الحاشية يقال لمن اجاد الرمي شلا لاشل عشره است

چه شاد بهست بیتخراج را یعنی ند یدسیار ببیرون می آید جعل الفعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه استطالة مجرورا بالباء **قوله** من باب
بیان للفعل المتنع المذکور **قوله** مثل ما اشد استخراجا ای جمل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه مصدرا او مجرورا بالباء والفتنۃ
المثل فی قوله مثل ما اشد بدل علی ان الوصل لا یختص بشیء بل المراد هو وما شابهه مثل اقوی استخراجه واکثر استخراجه **قوله** ای تقدیم جائز فیما عداه الخ
ولقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدیم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا تضمن المفعول به معنی
الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانه انما یتوجه اذا کان المراد من الجواز هو الامکان الخاص اما اذا کان المراد منه هو الامکان العام المقید بجانب الوجود
معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا او لا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عداهما ای فیما عدا صیغتی التعجب کتاخیر الفعل عن
المفعول او الجار والمجرور **قوله** کما قیدنا ای تقدیم جائز فیما عداه الخ وتاخیر جائز فیما عداه الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه
لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده به یتناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی
ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه
یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** الا انهما ای صیغتی التعجب
بعد النقل الی التعجب **قوله** جریا مجری الامثال جمع المثل وبیان ذلک انه اذا نقل قولنا حسن زید الی قولنا ما احسن زیدا ای معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لانه
کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تتغیر وقال العلامة التفتازانی صنعت اللبن بالصیف بکسر التاء خطابا الی المونث فهذا مثل
فلا یتغیر بان یفتح التاء بخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی بود دختری بسیار خوبصورت داشت مالداری پیر او را خواستگاری کرد و آن دختر او را نپسندید و به جوانی فقیر داده شد
از و بعد از آنکه بجوانی رسید ... ...
پیر را ... ... گفت که بالصیف ضیعت اللبن یعنی آن ملامت در زمان عقد نکاح می بایست چونکه در تابستان
فروختی اکنون ... ... **قوله** قیل عدم التصرف هذا اعتراض وقع من الشارحین **قوله** فلو اکتفی بما عداهما الکفی والا ذکرهما
فی المتن ایضا فان الکتفی کلام حسن **قوله** الا للتاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زیدا زیدا فانه
لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول به مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی
صیغتی التعجب ایضا فیناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** بالوجود لان وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر
یستلزم وجود الآخر **قوله** لکنه ینفصل ای ینفصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فایراد
التقدیم والتاخیر جمیعا اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اختیار التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد هو القصد
بهما قال الشریف فی الحاشیة یجوز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی ما او تاخیره عنه بحیث یتقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال
زیدا ما احسن او ما زیدا احسن کتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن ما زیدا او ما زیدا احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء کتقدیم زید علی کلمة
احسن او تقدیمه علی نفس الفعل فقط وتاخیر کلمة ما عما ذکر بعده ولا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذه التقادیر لا یغنی عن ذکر التاخیر وبالعکس ویرد علی هذا الجواب ان
هذا الحکم غیر جار فی البقیة الثانیة والمقصود شمولها کلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة ما او تاخیر بالا خصوصیة له بصیغتی التعجب فانه
لا یجوز مطلقا والکلام فیما له خصوصیة ... انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا یتصرف فیهما بتقدیم ولا تاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر و
تاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بانتفاء التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی ما وکذا تاخیر زید عن ما وکتقدیم احسن علی الکل

لو زائدة الهمزة عليه تصيرة

الباء زائدة قوله اي جملة بعد

بها غير مشابهة فلذ فتقال

من ان زيد هو اشارة الى

ان افراد الانسان كلما لا يكون خالية من جهة **قوله** يعني الافعال المشهورة وعند النحاة الخ هذا في الحقيقة اشارة الى علة اخراج حبذا

وذمت من افعال المدح او الذم بالمراد بهذا بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون حبذا وذمت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه

لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم لا لانشائهما ورد عليه انه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذم فانهما لانشاء المدح

والذم لانهما امر الآن يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بهما حينئذ لانهما موضوعان للطلب ايضا لان معناهما طلب

المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم **قوله** منها نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم والمراد

بالمدح العام في نعم وبالذم في بئس مع معنى العام بهنا عدم تعيين الوصف الذي مدح او ذم لاجله يعني اذا قيل نعم الرجل لم يعلم

انه مدح لاجل علمه او شجاعته او غيرهما يعني ممدوح في جميع صفاته لا في صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند

الكوفيين ودليل البصريين لحوق الضمائر تانيثه يقولون نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المرأة ونعم رجلين تفسير ضمير التثنية ورجال تفسير ضمير الجمع

المذكر والثالث انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناءهما ودليل الكوفيين دخول حرف الجر عليهما كقول الشاعر

الست بنعم الجار يؤلف بيته والثاني من السلف دخول حرف النداء عليهما يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير يا نعم الرجل والثالث من السلف نعيم

نعم الرجل باشباع كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال البعض من هذه الادلة ضعيفة اما الاول فلان دخول حرف الجر تقديره الست بجار

مقول فيه نعم معمول فيه صفة لجار فحذف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مقول فيه او مثل الباء بنعم واما دخول حرف النداء فتقديره يا

الله نعم المولى انت فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين فالياء يتصل اصلي

قوله في فعل اذا كان ثانيه حرف حلق واوله مفتوحا اقول لا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا من قوله فاؤه مفتوحا لان الاربع لغات انما يكون في

مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاؤه مفتوحا فيلزم ان يكون في فعل مبني

المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون في فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نلتزم

ذلك لان الظاهر ما قال الشارح المحقق من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة في كل فعل او في فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذلك

اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اي المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان

في نعم الرجل اجمالا لان الرجل مبهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اي زيد في هذا المثال يكون الواسطة

واحدة وفي المثال الثاني هي اثنان **قوله** هلم جرا وهلم اسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جر جرا او يجر جرا وهذه

اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميزا بنكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لانه لا يقال ان الضمائر

انما يكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة ورافعا للابهام عنها لانا نقول المراد من الضمير في قوله مفسرا بمميز المبهم كالضمير في نعم رجلا

من قوله ان الضمائر مبهمة هو الضمائر التي يقوم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد اتفاقي اذ لا يكون التمييز الا منصوبا **قوله** او مضافة لمعرفة

بحث الحرف

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه ويجاب بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين واليه

اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتداء ومتاول خبره يعني چه بدست اقوال آن قوم كه تكذيب

اسد تعالى كرده اند كاذ انند ولقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في الجنس

منها كما مرت الاشارة اليه من قوله ان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جوابه عنه ايضا والجواب بان الشارح لما ذكر قوله

تاويلا في جانب الجنس ثم لم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد

لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** وهو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة منع اي لا نسلم ان يكون قوله

الذين كذبوا مخصوصا بالذم قوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** بتقدير مثل الذين كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا وحينئذ

يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله**

او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون

مثلهم مخصوصا فيهما مفردين ولقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص

متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران

مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان

الاضافة ايضا اداة كالالف واللام **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي ايوب فانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ذلك اي قوله تعالى

نعم العبد في قصة ايوب عم **قوله** فنعم الماهدون يعني چه خوب گسترانندهٔ است واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى

وانما اورد بصيغة الجمع لم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم الماهدون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد يحذف المخصوص اذا علم

بالقرينة **قوله** ومنها حبذا او لو قال ساء مثل بئس لكان اولى للاختصار الا انه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله

ومنها **قوله** حب في حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا ليس من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن لما

صار مثل النار في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** او حب بصيغة المجهول الايقال يمنع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول

وذا لان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء حبب بضم الباء الاول فاسقاط حركة الباء وللادغام اما باسقاط الحركة

او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المعلوم وذا وعلى التقدير الثاني يكون مركبا

من حب بصيغة المجهول وذا قوله اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب شد ودوست داشته

شده است زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** كما هو عليه وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشر

ويحتمل ان يكون راجعا الى فاعله والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا يتغير **قوله** يجريها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا يتغير

اي الامثال لدلالتها على قصة غريبة فلو تغيرت لا تدل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتداء وما قبله

خبرا او خبر مبتدأ محذوف بالنظر الى السوال الناشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا

المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تمييز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعني چه خوب است از روی مردی زيد

والى كه خوبست از روی جل بودن زيد است وفي المثال الثاني يكون التمييز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

في ضربت زيد ضربه ونحوه ليس معناه مسند بخلاف ضربت زيدا قائما في ضربت زيدا قائما فانه لا تقع شئ منهما مسندا ومسندا اليه بل المسند فيه هو ضرب
والمسند اليه هو التاء **قوله** يتعقل معناه بالنسبة اليه اي الى الاسم وهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم محتاج اليه لكل حرف ويحتمل
ان يكون تعليلا لاحتياجه في جزئيته الى الاسم اي لتعقل معناه بالنسبة اليه **قوله** او فعل كذلك اي فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة
او لمنع الخلو اذ قد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتحضيض **قوله** حروف الجر ما وضع اي حروف وضع كل منها للافضاء بفعل او ما في معناه الخ
في المعرف اشارة الى جامعيته كما ان ايراده في جانب التعريف اشارة الى مانعيته ومعنى الاول انه ليس للمعرف فرد يخرج عن تعريفه ومعنى الثاني انه ليس
للتعريف فرد لم يصدق المعرف عليه وآشار الشارح الى مثل ذلك في قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه الخ فعلى هذا لا يرد انه ينبغي ان يقول حروف الجر جنسه
المفرد لان التعريف للماهية لا للافراد ويجوز ان يكون الاضافة جنسية مبطلة للجمعية كلام الجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ويجوز ان يكون
تقديره منها حروف الجر وقوله ما وضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرد وهو في ضمن الجمع وكلمة ما عبارة عن الحرف وانما لم يتعرض للجر
صريحا كتقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة وتقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفاء بذكر اقسام الحرف فانه بمنزلة التقسيم فاشار به الى نوعي التقسيم من
الصريحي والضمني **قوله** للافضاء بالفعل اي لافضاء مدلول الفعل الاصطلاحي والمراد من معنى الفعل في قوله او معناه ما يذكر بقوله كاسم الفاعل الخ
فح لا يرد ما قيل انه لم يرد من الفعل الفعل الاصطلاحي بل هو غير مفض وهو ظاهر وان اريد منه اللغوي هو الحدث فلا حاجة حينئذ الى قوله او معناه اي
المعنى التضمني لان المعنى المطابقي مفض ايضا كالفعل الاصطلاحي ويمكن تقرير الايراد بعبارة اخرى بان ما هو مفض الى مدخولها ليس الا معنى الفعل
الذي هو الحدث في جميع المواد لا لفظ الفعل فينبغي ان يكتفي بمعنى الفعل ولقائل ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكون تقابل
العام بالخاص فلو اكتفى بقوله او معناه يصح فان الفعل اعم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي او في ضمن الفعل اللغوي **قوله** اي
معنى الافضاء الوصول ولما الخ دفع سوال تقريره ان تفسير الافضاء بالايصال ليس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنى الوصول والايصال
متعد فتفسير الشئ بالمباين غير جائز والجواب ان الافضاء وان كان لازما لكنه صار متعديا بالباء في قوله بفعل فحينئذ يصح تفسيره بالايصال كما
ان ذهب لازم بمعنى الذهاب حين تعديته بالباء يكون بمعنى الاذهاب لا يقال ان ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم من قوله لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الافضاء في الموضعين معنى التعدي لانا نقول انهم
قالوا ان همزة باب الافعال يكون للتعدية غالبا او نقول بتقدير الباء ولقائل ان يقول لا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود
الفعل او معناه يفضي الى مدخوله والجواب انه مقدر ههنا اي غلام ثابت لزيد واجيب ايضا بان اللام في الافضاء للغرض لا صلة الوضع فما
التعريف المذكور يتناول حرف العطف لايصال الواو مثلا معنى الفعل الى عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو لانها لم توضع لغرض الايصال
لان الواو انما وضع للجمع يلزمه الايصال ولا ينتقض التعريف ايضا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة كمن في قولك ما جاءني من احد
والباء في قوله تعالى كفى بالله واللام في قوله تعالى ردف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لا يراد منها
معنى فضلا عن معنى الايصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظي وبان الافضاء اعم من ان يكون بالشخص او بالنوع **قوله**
وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل ولفظ الكل مقحم وايراده للمبالغة كما مر غير مرة والمراد من معنى الفعل المذكور في التعريف اللغوي
وفي المعرف الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور على ان الدور في التعريفات اللفظية غير مستحيل كما قالوا و
لقائل ان يقول ان شبه الفعل من هذا التفسير داخل في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال او عامله الفعل او شبهه

٣٧٤

ان من موضوع الجزئيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق معنى اسمي كما عرفت في صدر الكتاب فالمراد الابتداء
الخاص ح يكون اللام للعهد لشهرته لا يقال لا بد في العهد من تقدم المعهود صريحا او كناية لانا نقول قد يكتفي بعلم المخاطب ايضا كقولك
يكب الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد **قوله** اي لابتداء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه **قوله** المراد بالغاية المسافة لا
النهاية التي هي المعنى الحقيقي لها والمسافة معناها المجازي فهو من قبيل اطلاق الجزء وهو الغاية على الكل وهو المسافة لان النهاية هي
النقطة الاخيرة وهي جزء في المسافة وهي شاملة لها فذكر الغاية وارادة المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية والجزئية والمراد
بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية هو الامر الممتد لان الغاية قد يكون
بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد ثم لا بد ان يعم الامر الممتد من ان يكون ممتدا
بنفسه او منشاء الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من الدار فان الخروج ان لم يكن ممتدا بنفسه لكن يترتب عليه امر ممتد
كالسير والجلوس وغير ذلك وان قلت المسافة هي البعد المكاني فيلزم ان لا يستعمل في الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى
الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا هو البعد مطلقا فحينئذ يكون مستعملة في البعد سواء كان مكانيا او زمانيا **قوله** اذ لا معنى
لابتداء النهاية لان النهاية لا يكون ذا ابتداء ولما عرفت انها النقطة الاخيرة لا يقال يكون لابتداء النهاية معنى بان يقال
ابتداء الامور التي لها نهاية فمعنى قولنا لابتداء النهاية انها لابتداء ما له نهاية فالاضافة لادنى ملابسة احترازا عن ابتداء ما لا يكون
له نهاية كالابديات والازليات لانا نقول معنى قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية انه لا معناه على تقدير حمله على الظاهر بدون
تقدير شيء فيه فظاهر ليس الاضافة وعلى تقدير حفظ معنى الاضافة لا معنى لابتداء النهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره
الفاضل الحاوي المحشي بقوله فيه بحث لان الاضافة لادنى ملابسة اي من لابتداء ما له نهاية اي لا يستعمل لها في ابتداء
ما لا نهاية له انتهى خلاصة كلامه وكلام الفاضل المذكور ساقط من وجه بانه لو كان المراد ان من لابتداء ما له نهاية فلم يبق المقابلة بين
المسافة والنهاية لان كون من لابتداء المسافة اي لابتداء الامر الممتد معناه ان من لابتداء ما له نهاية لان المسافة لا يستعمل الا في الامر
الممتد الذي له نهاية **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اي اطلاقا كثيرا او كلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل اي الفعل الذي يصدر
من فاعل مثل سرت من البصرة وانتهاؤه الى الكوفة قيل الغرض يطلق على الافعال الاختيارية دون غيرها فيلزم ان لا يستعمل كلمة من في
غير الافعال الاختيارية واللازم باطل لصحة قولنا غلى القدر من اول النهار الى آخرها اي الغلي بالفارسية جوشيدن والقدر ديگ فغلي القدر
ليس فعلا اختياريا ويمكن الجواب بانه لم لا يجوز ان يكون اطلاق كلمة من ههنا على سبيل المجاز وبانه لم لا يجوز ان يكون الفعل الاختياري اعم
من الحقيقية والتنزيلية قيل الغاية ههنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكانه اراد بالمسافة الامر
الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ولكنه ينتقض بنحو خرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا واجيب بان الممتد
اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشاء الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس **قوله** والمقصود وذكره بعد الغرض
لئلا يحمل على العلة الغائية **قوله** علامة من الابتدائية ولم يقل وعلامته كما سيقول لئلا يتوهم اختصاصه بالزمان او بالمكان
قوله او ما يقبل اي او صح ايراد ما يفيد فائدتها اي فائدة الى في مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعدها كما في المثال الاول
او قبلها كما في المثال الثاني **قوله** لان معنى اعوذ به التجي اليه اي الى الله تعالى فقوله التجي بصيغة المتكلم الواحد الالتجاء بناه طلبيدن

٣٧٣

ربه رجلا ويكون ذكر شيء لشارة اليه لا يقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير مبهما لانا نقول الضمائر المعرفة هي الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم يتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لا معرفة قوله هو وارد على سبيل الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لا على سبيل الاصالة فقولنا من زائدة في غير الكلام الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر فانهم قد في الجواب مقام بل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل هذا ذكره بعض ما ذكره الفاضل الحلوائي في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشي فالمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه فيه في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لا في الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو تركيب آخر وليس باصل للجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه وقيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقة او حكما وجواب ما ليس بموجب في حكم غير الموجب ويجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص باشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية قوله والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي فالمراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولعلوميته قوله اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الغرض ههنا اكتفاء بما سبق ويجوز ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان منشأ له كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا لكنه سبب له كالسير والجلوس قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وهذا اشارة الى جواب ما يرد بعد من فان قيل

فلم يكن

بمن باعتبار اصل الابتداء والانتهاء ولقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو قوله اتموا الصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل قوله فان قلب الخاطب باسم الفاعل وهو المتكلم المفهوم من الباء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغائب مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه فيه مذكورا حكما واليه يميل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرجعه وكعبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فمرجع الضمير مذكور حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلوائي من ان في قوله فان قلب الخاطب الخ حزازة لان الخاطب ان كان على صيغة اسم المفعول كقوله منته وكان اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله منته وضميره راجعا الى قلب الخاطب كان الاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فالظاهر ان يقال فان المخاطب منته وان كان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغائب انتهى كلامه قوله باعتبار الشوق والميل يعني اسناد الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنتهية اليه بل ميل قلبه منته اليه ولا يتجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل

فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا فی البناء ولکن سکونها متعذر لتعذر الابتداء بالساکن فجعلت مبنية على الكسر الذی هو قریب من السکون اذ السكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المنصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجروریة مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها قوله ای بمکان یقرب منه وصلة القرب لاتكون الامن فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق فی المثال المذکور مجازی لاحقیقی لان مروره لم یکن شیئا ملتصقا بزید بل یجوز ان یقول مررت بزید مع ان بینک وبین زید موضعا واسعا فالمعنى التصق مروری بموضع یقرب زید منه والعلاقة ان القرب من الشئ فی حکمه والملصق به فی حکم الملصوق بذلک الشئ ثم لما کان فی الالصاق المجازی خفاء فذكره ولم یذکر الالصاق الحقیقی مع اصالته کما فی به داء فلا یرد ما قیل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقیقی لیس على ما ینبغی قوله کتبت بالقلم ای باستعانته والیه قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس فی الاشتراء وفی بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراء مع الفرس فی الشراء قوله ولا یلزم ان یکون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الکلی لا الجزئی اذ لا خفاء فی تحقق اللزوم الجزئی وهذا دفع ما یتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج کون السرج ملاصقا بالفرس وقوله ملصقا به على صيغة اسم الفاعل او المفعول خبر لقوله یکون والضمیر فیه للسرج وضمیر المجرور للفرس قوله فالالصاق یستلزم المصاحبة والفاء فصیحة ولیست للتفریع لان ما یتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا یبعد ان یجعل التفریع نظریا بان التفریع یتوقف على بیان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما یکون فی الالصاق الحقیقی دون المجازی فلا یرد ما قال مولانا عصام وفیه بحث لجواز ان یکون اشتراء الفرس فی مکان یقرب من السرج ولا یصاحب السرج الفرس فی الاشتراء انتهی کلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلک بانه اذا اشتری رجل فرسا بدون سرجه ویکون السرج فی مکان اشتری الفرس فیه فحینئذ یکون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود فی المکان الذی اشتری الفرس فیه مع عدم المصاحبة ح لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الکلی لا الجزئی لانه حینئذ لم یصح قوله من غیر عکس لان اللزوم الجزئی متحقق فیه کما عرفت قوله ای جعل الفعل اللازم متعدیا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوی والاصطلاحی ویحتمل الاکتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحی فیدخل تعدیة الفعل اللغوی فیه بالمقایسة مثل اماذاهب بزید قوله والتعدیة بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقریره ان التعدیة لا تختص بالباء بوجودها فی جمیع الحروف الجارة کما یقال انسحب به على التراب الانسحاب الانجرار وتقریر الجواب ان المراد هو التعدیة التی کانت بتضمن الفعل معنى تصییر وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدیة التی بمعنى ایصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة فی جمیع الحروف الجارة قوله وزائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على المعطوفات فیکون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت فی من قوله فی الخبر فی الاستفهام الخ ای هذه زائدة فی خبر کلام الاستفهام بهل او فی خبر المبتدا فی الاستفهام ای فی وقت الاستفهام قوله والنفی عطف على الاستفهام ای هی زایدة فی خبر کلام النفی بلیس وبما قوله وهی تزاد فی الخبر الخ توطیة لقوله قیاسا فاشار به الى ان قوله قیاسا متعلق بقوله زائدة بان یکون صفة مصدر محذوف ای زیادة قیاسیة وسماعیة بجعل القیاس والسماع بمعنى القیاسی والسماعی او بحذف یاء النسبة وهو شایع بینهم قوله ای غیر الخبر الواقع الخ اشار به الى ان الضمیر راجع الى الخبر المذکور فلا یرد ان الظاهر ان یقول وفی غیرهما قوله سواء لم یکن خبرا ای قوله وفی غیرهما فیه احتمالان الاول

والفراء قوله اصلها اي وضعها قوله لم يستعمل في التكثير ورجح دخل تقريره واذا كانت رب في معنى التقليل اصلا فيكون في معنى التكثير مجازا فيلزم ان لا يحتاج في استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج في استعمالها على التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها في معنى التكثير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة

قوله يعني الذي تعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التي في قوله وفعلها اي الفعل العامل في رب قوله ولا يتصور اي لا يتحقق ذلك اي التقليل المحقق الا في الماضي فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال رب رجل كريم سالقى او لا القى فان معنى التقليل لا يصح في المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضي لانا نقول ان المضارع الاستقبالي مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها متحقق الوقوع مثل يوم القيامة في قوله تعالى ما يؤخر الاجل ويموت في يموت زيد لانا نقول لا يصح فيما نحن فيه قوله لما افادته بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ منفيا به قوله اي ذلك الفعل الماضي اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرائن باعتبار الموارد ثم اللام في قوله لوجود للتوقيت لا التعليل لان القرينة شرط للحذف لا علة له قوله لا مرجع له اي ليس له مرجع معين لقصد الرجوع اليه والا فللضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه قوله خبر لا اي لا مرجع موجود له قوله مميز بنكرة منصوبة على التمييز قوله على التمييز علة النصب لا قيد له وذلك النكرة بعد قوله تمييز لان تنكيره مشروط عند البصريين خلافا للكوفيين وقيد واقعي لان التمييز منصوب اتفاقا قوله خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وانما خص بالاختلاف بالمطابقة لئلا يعرف اي لدخول على الضمير المبهم المميز لا يدخل على التمييز عندهم او يدخل عليه لكن لا على المبهم او يدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز قوله ما الكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله الملاقية صفة كاشفة لها ويكون تحقيق ماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق جميعها معتبر في مفهوم الجسم في الطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اي على رب اشارة الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم و ربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة ممتنع لان حروف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انها مختصة بنكرة تقرير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة عليها مثل ربما يود الذين كفروا الودادة بالفارسية گرويدن قوله ربما ضربة بالجر فانه قد يدخل على الاسم كما يدخل على الجملة ويستقبل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اي واو رب في حكمها اشارة الى ان الاولى ان القول واو في حكمها ثم قال هذا القائل وهو مولانا عصام ولم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة او دخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واوها في دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لا في جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها المفازة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد بقر الوحشي والعيس بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك تعسف اي تقدير المعطوف عليه اذا كان في اول الكلام تعسف اي خروج من سبيل المستقيم عند حذف الفعل وحسن المعنى مع قوله اي حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اي الفعل الذي هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه تقول احلف بالله لافعلن كذا او بالله لافعلن كذا قوله وكذلك لكثرة الخ اي عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو في القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها في القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص الحذف بهذا الاجل الاعتراض والتقديم المذكورين في جواب كلامه قوله اذا اعترض اي حذفه مشروط بواحد من الامرين و

قوله بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم تنازعا في قوله ما يدل عليه وجعله معمولا للثاني كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله ما يدل عليه الى جعل ما موصولة حيث فسره بالمعرفة وتحميل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدخل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثاني لتقدم الجملة على القسم والضمير في قوله وتقدمه ضمير المفعول وقوله ما يدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه اي القسم وهذا دليل لهما جميعا قوله لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا ما يكون موخرا عن القسم ثم قوله ولهذا اي ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي لغير السوال وهي اللام وان وحرف النفي فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله اي لمجاوزة شئ وتعديته الخ اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما في اخذت عنه العلم وادیت عنه الدين وان كان المجاوزة كذلك في رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله وذلك اي مجاوزة شئ وتعديته اما بزوال الشئ الاول عن الثاني الخ لا يقال الاولى ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلك موضع ذلك لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر تجوز تذكيره وتانيثه قوله الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذي هو ثالث قوله او بالوصول وحده اي او يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اي زيد الاستاذ العلم فان العلم باق في زيد ايضا قوله اديت عنه الدين اي اديت عن جانب زيد المديون الدين الى خالد فحينئذ يكون الزوال عن الشئ الثاني فقط بدون الوصول اليه لانه ادى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذي هو الثاني بل وصل الى خالد الذي هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاول لان في كليهما يكون الوصول الى الثالث ثم كيف يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان في الاول يكون الوصول اولا الى الثاني ثم منه الى الثالث وفي المثال الثاني لا يكون الوصول الى الثالث قوله ليعلم ذلك اي القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذي هو الاسم لمثل جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اي من فوقه اي من جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول من عليهما اكثر استعمالا فلذا خصصه به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيه اي تشبيه مفرد بمفرد اي للدلالة على مشاركته له في المعنى وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون وجه الشبه اقوى في المشبه به وانما يستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزائدة هي مرفوعة معطوفة على التشبيه كما مر في قوله وزائدة عطف على قوله للابتداء قوله اذ التقدير ليس مثله شئ بان يكون مثله بالنصب خبر ليس وشئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان في الآية وجوها وليس زيادة الكاف الاعلى بعض الوجوه منها ما لا زائد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة فهو كنزع الخف قبل روية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

۳۸۱

اخيرها اي ابتداء مسافرتي جميع سنة الفرس او ابتداء عدم رويتي لفلان جميع سنة كذا قوله بشرط ان تجري هذان مثلا
انما يكون للابتداء في الزمان الماضي بشرط مضي هذه السنة تمامها اي لم تكن انت فيها فانه لو بقي شيء منها يكون السنة حالية لا
ماضية فقوله لا تكون على صيغة الخطاب اي لا تكون انت وهو تفسير للماضي وصفة كاشفة له قوله الى الآن اي الى التكلم منه
وانما لم يذكر اسمية مذ ومنذ اكتفاء بما سبق في بحث الظروف قوله عطف على الابتداء لا على الزمان لئلا يلزم عطف الخاص على العام
لان الزمان اعم من الحاضر الا انه يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان قوله والظرفية عطف على الابتداء والعامل فيه اللام
وقوله في الحاضر عطف على قوله في الماضي والعامل فيه هو كان المقدر اي حال كونهما كائنين في الماضي الا ان المجرور مقدم وهو جائز
ويحمل قوله في الماضي وفي الحاضر على الزمان الماضي والزمان الحاضر لدفع التنافي حينئذ بين قوله للزمان والظرفية كالتفصيل
قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار الخ وقوله من غير اعتبار تفسير قوله المحضة اي من غير اعتبار معنى الابتداء اي ابتداء الزمان
الحاضر وهو لدفع ما يقال بلا فرق بين هذا القسم والقسم الاول لانهما ايضا للظرفية في القسم الاول لان منذ في المثالين المذكورين
من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنهما ليسا للظرفية المحضة في القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله اي الذي
انت فيه حاضر اي الزمان الذي اعتبر هذا الزمان حال كونه حاضرا وان معنى لبعض هذا الزمان فيصح ان يقع ما رايته في هذا الزمان
الحاضر الذي انا فيه وهو يوم الجمعة مثلا وان معنى لبعض هذا اليوم فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزءه فيصح ان يقال كل الزمان
الحاضر بهذا الاعتبار فان قلت هذا انما يرد ان الانسان ليست من قار الذات اي مما كان اجزاءه مجتمعة في الوجود فكيف يصح
ان يقال ليوم الجمعة مثلا زمان الحاضر لانه انما يصح اذا اجتمع اجزاءه في الوجود وليس كذلك ثم المراد من قوله اي بالذي اعتبر انه
حاضر ان الزمان الحاضر هو باعتبار الامور مركب من الجزء الاخر من الزمان الماضي والجزء الاول من الزمان المستقبل ولهذا قيل
الحاضر هو الذي لم يمض تمامه وانت فيه في بعض اجزائه وقوله فالمراد اجزاء بقوله يعني انا اريد بها الخ قوله منذ شهرنا هذا اي هذا الشهر
اي الشهر الذي انا فيه واليوم الذي انا فيه قوله لانهما لم ينقضيا بعد وكانه قيل من اين تقول ان اليوم الذي انا فيه والشهر الذي
انا فيه هو زمان الحاضر اي لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ في هذين المثالين للابتداء في الزمان الماضي فاجاب بقوله لان هذا الشهر
وهذا اليوم لم ينقضيا بعد ولم يدخل زمان آخر فلا يعني بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله
فكيف يصح اي كيف يصح ان يكون مذ ومنذ في هذين المثالين للابتداء في الزمان الماضي لما مر من انه لا بد في كونهما للابتداء
في الزمان الماضي ان يكون السنة مثلا كلها ماضية فحينئذ يكون المثالان المذكوران كلاهما للظرفية لا للابتداء في الزمان الماضي
فكان قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المصنف بان الاولى ايراد المثال لكل واحد من الابتداء والظرفية قوله يمكن ان
يحمل الخ جواب عنه اي يحمل الاول اي المثال الاول مثالا للابتداء في الزمان الماضي لكن بتقدير مضاف وهو الدخول بان يقدر
اي ما رايته مذ حدوث شهرنا اي من زمان حدوث شهر رمضان مثلا لا يقال على تقدير حذف المضاف يصح جعل المثال الثاني
ايضا للابتداء في الزمان الماضي فلا وجه للتخصيص بالاول لانا نقول الظاهر ان يكون المثالان للابتداء في الزمان الماضي والظرفية
في الزمان الحاضر جميعا فان المتبادر ان يكونا على ترتيب اللف والنشر وكانه لذلك قال بحسب الظاهر قوله اي استثناء ما بعدها
اشارة الى كون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم ان الاستثناء بحاشا انما يكون عن السوء الا مطلقا فلا يقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به فى البواقى منها قوله لما اى الهمزة الخ قوله لما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الخبر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرهما والجواب عنه بانا لا نم انيكون تقديمه للحصر لم لا يجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء او ليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لا يجوز انيكون الحصر اضافيا لا حقيقيا قوله وجوبا ذكره ليلا يحمل على الجواز كما يتوهم من اللام فى قوله لها فان قولهم ولك بمعنى جاز لك قوله يدل على قسم منها اى الشكل منها قوله كالكلام المؤكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقى قوله اى لعكس باقيها على حذف المضاف وهو لفظ الباقى وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه مع صحح قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقى كما يكون مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه للعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم انيكون الشئ عكسا لنفسه وان قلت لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى ما بقى بعد الاستثناء كذا يمكن ارجاعه الى ماله صدر الكلام اى التى لها صدر الكلام قلت عدم اختياره لانه اراد ان يكون المرجع للضمير فى لها والضمير فى عكسها الى امر واحد قوله لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لا يخفى وان اريد صدارة كلامها فان المفتوحة تقتضيه لصدارة كلامها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذى هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتمام لان الدليل لا يدل الا على صدارة كلامها وايضا ينتقض بقولنا جاءنى زيد وان عمروا قاعد وبقولنا قال زيد ان عمروا فاضل فاجاب باختيار الشق الثانى ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وحينئذ لو وقعت فى الصدارة الخ دفع سوال تقريره ان كونها متعلقا بشئ آخر لا يستلزم تاخيرها وعدم صدارتها لانه يجوز انيكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت آه وانما حمل الالتباس على الالتباس فى الكتابة مع وجود الالتباس فى التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها لانه قد ذكره سابقا فى بحث المبتدأ فلم يذكره ههنا قوله وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل بان لا تقتضى الصدارة فان بينهما فرقا لان الثانى اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لا تقتضى الصدارة انها لا يكون طالبة لها وهو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة اولا قوله لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك اى الاستثناء المستفاد من قوله سوى ان يفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس فى قوله فهى لعكسها على المعنى الاخير ايضا يستلزم استدراك قوله فهى لعكسها وهذا الكلام تعريض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير ولقائل ان يقول لو حمل العكس على المعنى الاخير لا يكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل الوجوب لان غيرها يقتضى صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان تقتضى صدره جوازا اولا ولو حمل العكس على المعنى الاخير يصح جعل الفاء فى قوله فهى للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد من قوله سوى ان لا تقتضى صدر الكلام وجوبا كما لا تقتضى صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فهى لعكسها فلا يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان باقيها تقتضى صدر الكلام وجوبا ولا تقتضى صدره جوازا او فى قوله لان مجرد الاستثناء ايماء الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولها صدر الكلام ولان عدمه اى عدم الصدارة قوله الا الكافة اى الا التى عن العمل قيل انها اى ما الكافة اسم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لایکون الا اسم الفاعل والمفعول فی الاصلیین فلا یرد حینئذ ما قیل لا بد ان یستثنی صلة الالف واللام بمعنی اسم الموصول وهو الذی
والتی مع ان صلة الالف واللام لا یکون جملة فلا حاجة حینئذ الی ان یجاب بان الجملة اعم من اللفظی والمعنوی وصلة اللام جملة معنی
فحینئذ یکون الکبری مخصوصة بما سوی صلة الالف واللام فیکون الکبری کلیة خصوصیة قوله وتحت اسیغة الغائب بارجاع الضمیر
الی ان او صیغة المخاطب بحذف مفعوله وهو ان قوله حال کونها مع جملتها فاعلة اشار به الی ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال
مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندی من ان ان حرف فلا یقع فاعلا ولا مفعولا ولا خیرها لانها لا یکون الا اسما فکیف
یصح کونها فاعلا او مفعولا او مضافا الیها فاجاب بان المراد ان مع جملتها فاعلة قوله لوجوب ای فتح الهمزة فی ان لان الفاعل
انما یکون مفردا لانه اسم وهو مفرد ای بلغنی علم زید وکرهت شعره قوله لوجوب کون الفاعل مفردا وکذلک قوله لوجوب کون المفعول
مفردا الکبری الدلیل وصغراه مطوی قوله لوجوب کون المفعول مفردا کبری الدلیل وصغراه مطوی الا یقال یشکل هذا بقولنا قال
زید ضربت عمروا فان قولنا ضربت عمروا مفعول یقال وان کان غیره مفعولا لضربت مع انه لیس بمفرد حقیقة ولا حکما فلا یکون اسما حکما
لانا نقول لا نم صحة هذا الترکیب بل الترکیب الصحیح ان یقال قال زید ان ضربت عمروا فیکون حینئذ اسما حکما فهو مفرد حکما قوله نحو عندی
انک فاضل ای عندی فضل زید وعندی خبر مقدم علیه بظرفیته قوله لوجوب کون المبتدا مفردا لانه اسم وهو کبری الدلیل وصغراه
مطوی قیل هذا یشکل بقولنا تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بالمفرد ای سماعک وانما لم یذکر الحال والخبر لانهما
یکونان جملة ایضا وانما لم یذکر التمییز والمستثنی لانهما داخلان فی المفعول فانه اعم من الحقیقی والحکمی ولذا لم یذکر مفعول مالم یسم
فاعله لانه داخل فی المفعول عند المصنف وان کان داخلا فی الفاعل عند غیره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل فی المضاف الیه علی مقتضی
تعریف المصنف قوله مضافا الیها بارجاع الضمیر الی الفاعل او المفعول او المبتدا قوله نحو اعجبنی اشتهار الخ ای اعجبنی اشتهار فضلک قوله لوجوب
کون المضاف الیه مفردا لانه اسم وهو کبری الدلیل وصغراه مطوی قیل هذا یشکل بقوله تعالی یوم ینفع الصادقین والجواب انه مأول
بالمصدر ولا ینتقض بالمضاف الیه حیث ونحو لانه ایضا واجب الفتح لان المضاف الیه حیث فی مثل جلست حیث ان زیدا جالس یجب ان یکون جملة فیجب الکسر
فیفتح عند دخول ان کما قالوا قوله وقالوا ای العرب لو [illegible]
لا بتدأ ای لولا وجدانک کذا ذکره فی الحاشیة ثم ان [illegible]
من الجملة الاسمیة بعد لولا قوله ای ما بعد لولا الخ اشار به الی التسامح لان الظاهر ان یکون الضمیر راجعا الی قوله لولا انک وانما حمل لولا
علی الامتناعیة بقرینة قوله [illegible] قوله [illegible] فیفتحا ای یجب
الفتح فیما بعد لولا التحضیضیة [illegible] بقرینة الجواب
ان بعد لولا التحضیضیة علیه ومعمول الفعل المذکور اما فاعل او مفعول الا یقال فلا یحتاج الی بیان ما بعد لولا الامتناعیة او تخصیصه
فان النکتة المذکورة بعدم البیان ثم قوله خبران فی قوله لولا انها قوله ای لولا زمت ای معاذ ذلک اشار به الی ان ما بعد لولا فعل محذوف
والمذکور مفسر له لان لولا التحضیضیة لا یدخل الا علی الفعل فهی تدل علی تقدیر الفعل بعدها فالفعل المذکور بعد لولا لیس لان الفعل
الفعل المحذوف بعد لولا اخص هذا الفعل قرینة لتعیین الفعل المذکور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذکور لا غیر فلا یرد ان
ایراد المفسر بالکسر مما لا یحتاج الیه لان لولا تدل علی الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبیخ واللوم لدخولها علی الماضی وکونها

وفی بعض النسخ جمعهما ای اللهزمتان دالیه یمیل قوله باراوتهما مع حوالیهما وهذا الدفع ما یقال ان اللهازم جمع مع انه لیس للشخص الا واحدا
لهزمتان تحت الاذنین فلا بد ان یقال واللهزمتین بصیغة التثنیة لا الجمع قوله مع حوالیهما بفتح اللام ای حوالی اللهزمتین تغلیبا کالابوین
حیث اطلق اسم الاب علی الام ایضا قوله ای مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا یقال الظاهر ان یکون المراد شبه کل واحد من نکرمنی
فانی اکرمه واذا انه عبد القفا واللهازم لان المراد بالشبه لیس ماله مزید اختصاص بالصورة الثانیة بل المراد به المواضع الأخر لجواز
التقدیرین ای تقدیر المفرد والجملة المستفاد من قوله فان جاز التقدیران الخ لانا نقول ان شبه کل واحد من الصورتین شبه
الاخری لما عرفت ان المراد بالشبه لیس ماله مزید اختصاص بالصورة الثانیة بل المراد به المواضع الاخر لجواز التقدیرین المذکورین
فبیان شبه الصورة الثانیة یستلزم بیان شبه الصورة الاولی فحینئذ لا یحتاج الی ارتکاب التاویل لکل واحد منهما بل یکفی ان
یضاف قوله وشبهه الی الصورة الثانیة لقربها فلا یرد حینئذ ان المصنف لو قال وشبههما لکان اظهر لان الاختصار مطلوب فی المتن
مع ظهور المطلوب قوله وما وجد ذلک ای قوله وشبهه لیس بموجود فی کثیر من النسخ قوله کان حاصل المعنی الخ وانما قال حاصل المعنی
لان ما لو کان موصولة معناه اول المقولات ولو کانت موصوفة معناه اول مقولاتی فیکون اول مقولاتی حاصل معناه
قوله لان اول المقولات انی احمد الله فانه جملة لانه مقول القول وهو لا یکون الا جملة ثم ارادة الاقوال او المقولات من کلمة
ما دون ارادة القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه یطلب التعدد قوله لا المعنی المصدری ای اول المقولات لیس بمعنی
المصدری المستفاد من قوله انی احمد الله وهو قول الحمد وذلک لانه لا بد من الحمل بین المبتداء والخبر وهو التغایر فی الذهن والاتحاد
فی الخارج ولیس المعنی المصدری متحدا بالمقولات فی الخارج والحاصل ان المعنی المصدری قول خاص لیس من جنس المقولات
لان ما هو من جنس المقولات انما یکون جملة والمعنی المصدری لیس بجملة مع انه لا بد ان یکون الخبر محمولا علی المبتداء ولیس المعنی
المصدری محمولا علی المقولات بان یقال اول مقولاتی قول الحمد لله لان المعنی المصدری لا یکون الا محمولا علی المعنی بان
یقال اول قولی قول الحمد لله علی تقدیر کون ما مصدریة قوله اول اقوالی فانه فی تاویل المصدر بما المصدریة ای اول قولی
فحینئذ یکون المعنی المصدری الذی بسبب ان المفتوحة محمولا علیه ای علی المعنی المصدری الذی بما المصدریة لحصول التغایر
فی الذهن والاتحاد فی الخارج علی هذا التقدیر بخلاف المعنی المصدری واول المقولات انی احمد الله وان کان بینهما التغایر فی الذهن
ولکن لیس بینهما اتحاد فی الخارج کما لا یخفی علی المتامل الصادق قوله لا ما هو من جنس المقول ای لیس اول الاقوال ما هو من جنس
المقول حتی یقال لا یکون اول الاقوال فی الخارج هو معنی ان المفتوحة مع جملتها قوله کان اسمها المنصوب فی محل الرفع ای
لاجل ذلک یکون اسمها الذی هو منصوب بالفعل فی محل الرفع لانها ما لم تغیر معنی الجملة فیکون دخولها باقیا علی کونه جملة فیکون
اسمها مرفوعا کما کان قبل دخولها وهذا اعتراض علی المصنف بانه جعل قوله لذلک علة لجواز العطف علی اسم ان المکسورة مع
انه لیس علة لکون اسمها المنصوب محل الرفع صریحا فالاولی ایراد قوله کان اسمها المنصوب فی محل الرفع موضع قوله جاز
العطف علی اسم ان المکسورة والعلة الصریحة الظاهرة لجواز العطف علیه کون اسمها المنصوب فی محل الرفع نعم قوله جاز العطف
من متفرعات کون اسمها المنصوب فی محل الرفع فینبغی ان یقول الشارح جاز العطف حینئذ الا انه لم یقل کذلک لیکون کتابة المتن
محفوظا ولعل مراد مولانا عصام من کلامه فی هذا المقام هو ما ذکرنا حیث قال الظاهر فجاز لیرتبط بما قبله وکانه حفظ کتابة المتن

لتكون معنى المراد ولكونه اكثر من الكسائي من الكوفيين فالاه الامر فيه شرح معنى الحرف فيه المعنى كما ذكره المصنف ايضا المراد من
الكثرة على الجمهور ... ولم يشر الى معنى الحرف والمعنى كما ذكره المصنف **قوله** فلم يلزم ان تاج الحكم العدم من ان فيه جملة في من
كون الحرف وما الاستدراك فيكون العامل فيه عدم ... والاستدراك على حولها وبعده حولها **قوله** ولا اشتراك فيها معنى ... اعرابه
خلافا للفراء والكسائي **قوله** فان المذكور هو لم احتمل عاملين على اعراب احد مشترك فيهما اي من كل اسم منها
من الكاف المثال المذكور ... من الاسم ... في المثال المذكور **قوله** فانه بما لم يظهر الخ دليل لتجويز العطف في التركيب
قوله كما ما لم يعمل فيه اي في الاسم ... المذكور ... عاملين على اعراب لان المراد ... عاملين
على اعراب احد ولكن ... في المعطوف ... واعراب الآخر في ... المحذوف فيه ... ما
التثنية **قوله** لا اشاق الى في الجملة وسوال ... كما ياتي هذا المعنى للتاكيد **قوله** وعطف شيء عليه اي على اسم ... مع
هذا المعنى **قوله** وكان ... **قوله** على ان ... الى السائر ... التناسب ... **قوله** المعنى
الاصلي فيها ... على تقدير حولها ... لكن ... ان ... يقول ... معنى الكلمة
... ومعناه ... وسوال ... كذلك في معنى الكلمة ... ومعناه ... وهو التاكيد ... ومعناها
ليعتبر الى الجملة ... من الحرفية الى الاسمية ... لكن ... الكلام ... وحولها
فادا اصار الكلام ... المتغير ... السعير الذاتي والآخر السعير الوضعي ... التغير
وان لم يتحقق التغير الذاتي ... ان لم يحمل الجملة ... ولكن ليعتبر ... ان ... لمسند ...
... فلو قيل كان ... معنا **قوله** المفتوحة ... لم يحمل ... على تاويل المفرد فيكون التاكيد معنى الجملة
بخلاف المكسورة ثم قوله ... وله العامل ... الاعتراض ... الاول ... الاحتياج الى ذكر ... الاول
بالاول وعطف ... على قوله بالعكس لان العلة واحدة وآما الجواب ... والكل في الحقيقة من العطف على قوله العطف
ولكن احله قوله ولذلك ليعلم ... التعليل ... من ... التعليل ... الاعادة ... العهد **قوله** ما يلي اللام
اي اللام الابتداء وقوله التي هي للتاكيد معنى ... **قوله** ... المفتوحة ... لانها ... اللام
التاكيد معنى الجملة ... المفتوحة تاويل المفرد ... **قوله** ... لكن ... بعدم الدخول ... قوله
... **قوله** ... المكسورة ... الى ان اللام عوض عن ... اليه ... من المفرد
... من الاسمية والفعلية ... ليقوم ... الاصل في التعليل ... المفرد ...
... اللام على ... على الاسم ... الاصل ... على ... الابتداء ... اللام ... على الاسم شروطها
العمل كما ذكره المصنف ... اللام ... للتاكيد ... زيد ... للساق من ... ها
... الثاني من الملزومات ... دخول اللام ... القسم ... **قوله** ... القائم
... ان ... هم ... كبير ... دخلت اللام عليه ... صلوة وقراءة ... سورة
والعادات ... [illegible] ... المكسورة ... اللام ... قوله ...

بح انه لا يجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه ما نعا من الالغاء كما يجئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وبوجه ينتفيان ما يقال ان ان المخففة المكسورة مشابه بالامر مثل بع فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل فوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه لم يبطل عمله بحذف حرف منه متعلق بقوله يجوز الغاؤ ها **قوله** ولهذا لم يذكره صريحا اى ولاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية لسابقه وسابقه علية لمية للاحقه والثانى ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا فى حيز المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء هو الغالب لجواز ان يكون ذلك اى عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح يرد مذهب الكوفيين لانهم يجوزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هى التى يحصل العلم من المعلول العلمى من حيث انه معلول علمى لتلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية فى تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول علمى لكون الالغاء غالبا العلم به لا محالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطرى **قوله** واللام على كلا التقديرين اى الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغى تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سيأتى **قوله** اما فى الالغاء اى اما لزوم اللام فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ففى المخففة اللام لازم وهى ليست فى النافية فقولنا ان زيد لقائم معناه لا زيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام فى المخففة لم تظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد وللتثبيت والنافية ليست كذلك فحينئذ لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما فى العمل اى اما لزوم اللام فى صورة العمل فلطرد الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام فى الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج فى صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان بنفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما لو لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لا لطرد الباب فانك تقول ان زيد القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقوله ان زيد لقائم برفع زيد كما فى اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام فى صورة العمل اى يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثانى مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة فى هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثانى للاحتياج الى القول بالاطراد فى الثانى للعرف اللفظى لما قال لان كثيرا من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقى ما ظهر فيه الاعراب لفظيا فهو ليطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون فى الاسماء التى لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما فى الاسماء التى فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب فى المخففة والرفع فى النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا فى المخففة فليس لزوم اللام حينئذ الا لاطراد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فمقابلة قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما فى العمل فلطرد الباب ليس على ما ينبغى لجريان

بسد که صفت اسم است که پرو بسبب

لکونه ان یکون کلمتان للشرط لا المحققة

لصح المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قول المسلما قرينة على كونها المحققة لعدم كون اللام فيها ان الشرطية وبرد عليه انه يجوز ان يكون ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما في قوله تعالى وان كانت لكبيرة **قوله** وهو شاذ والنفث للقواعد بالشذوذ بها مرته المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر **قوله** كالمكسورة اي تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون الاخرى من حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد **قوله** فتعمل المفتوحة عند التخفيف اي بعده على سبيل الوجوب واما افتقد الوجوب من العطف في قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله تخفيف المكسورة وقوله تعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف في حكم المعطوف عليه المعطوف عليه اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فان قيل جاءني زيد وعمرو فهو في حكمه يفيد الاشتراك في المجيء لا بالقيد اي بين كونه في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه تناف قلنا نقول معنى ذلك التدبر المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لا تكرار المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما انه في المثال المذكور ليس بداخل وهو في زيد **قوله** والسبب في تقديره اي في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان بان ان بالتشديد ماض مضارع مثل فر يفر بخلاف المكسورة وقيل لكون مشابهة المفتوحة اكثر من المكسورة لان الامر من ان يان بالفتح ان بكسر الهمزة والنون المشددة كعض من عض يعض فيكون ان امرا مثل عض فيكون ان بالكسر فعل الامر كما ان ان بالفتح مثل فر على صيغة الماضي والجواب ان المشابهة القوية هي المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اصل الفعل ويمكن الجواب ايضا بان آخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون **قوله** كما سبق والثاني واسبق بيوالله الثاني على الحقيقة مثاله **قوله** في سعة الكلام اي في كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** كما نبه ثم والنبوت والقسم واللام في هما فرقية وهي التي تدخل على الشرط او على ما تضمن معنى الشرط فتدخل على الموصول المتضمن معنى الشرط وهي انما تدخل على الشرط لما في معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فاللام لما لام جواب القسم واللام في ليس فيهم فارقة بين المخففة والنافية وانما غيرت كلمة ما بعدها لكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا مختلفين في القرآن واسبق فيهم الضمير المستتر الى السرور يتلى وفاء اذ اعطاؤهما والمراد هو اعطاؤه الجزاء عليهم **قوله** ويلزم منه اي من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم عمل المفتوحة في السعة للتعاول لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ تعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة للتعاول فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة لانه متعاول حقيقة **قوله** وذلك غير مرضي بحسب الظاهر فلا يرد ان قوله ذلك الكلام اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه **قوله** والجملة المفسرة عطف على الضمير المستتر في يكون لوجود الفصل **قوله** كما كانت في الاصل اي كما كانت المفتوحة عاملة فيها في الاصل اي قبل التخفيف **قوله** فهي لا تزال عاملة اي المفتوحة المخففة عاملة وانما قع الالزام من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح **قوله** والعمل في الظاهر والمكان الخ والمراد من الظاهر

ومفعوله ليعود الى وقوله علم المرء ينفعه جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله ان سوف يأتي كل ما قدرا والالف للاشباع

بالفارسية ميدانم من پس علم مرد نفع ميكند مرد را بدرستيكه زود هست كه مى آيد هر چيزيكه مقدر شده و تقدير الله تعالى رفته است

مصراع قيامت گرچه دير آيد بيايد **قوله** ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم اى الانبياء قد ابلغوا رسالات ربهم اى مرسلات ربهم

بلا تغير من الزيادة والنقصان **قوله** ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق اى لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق في الماضي

والمضارع معتل الآخر واما في الصحيح والاجوف فلزوم واحد منها للاطراد لان العمل فارق فيهما ولم يذكره الشارح اكتفاء بما سبق او لظهوره

لا يقال لو قيل الامر بالعكس بان كانت هذه الامور الثلثة لازمة بالمصدرية ايضا يحصل الفرق لانا نقول نعم لكن لما كان لهذه الامور

مناسبة بالمفتوحة المخففة خصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة للتخفيف كما ان هذه الثلثة ايضا للتخفيف بخلاف المصدرية فانها

للرجاء والطمع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل على ايراد هذه الثلثة في المخففة لجواز ايراد غيرها معها ولا يرد هذا في الدليل الثاني

ايضا كما لا يخفى **قوله** او حرف النفي وهو لا وما ولم ولن ليسا من حروف النفي بل يستعملان في معنى النفي فتركهما بالقياس بحرف النفي مثل علم

ان لم يقم زيد وعلم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معهود حتى يشار اليه باضافته للعهد فاطلاق المعهود يستدعي

الاطلاق **قوله** كالعوض عن النون المحذوفة وانما قال كالعوض ههنا وكذلك فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة **قوله**

فانه لا يحصل بمجرده اى بمجرد حرف النفي الفرق بينهما لان حرف النفي يجتمع مع كل من المخففة والمصدرية بخلاف السين والسوف فانهما

من خواص الفعل فلم يوجد هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل في تاويل المصدر لا يقال لو صح هذا لكان في لم ولن ايضا كذلك لانهما

لا يجتمعان مع المصدرية لان الجوازم والنواصب من خواص الافعال لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق في حرف النفي وهو لا وما يستعمل

في معنى النفي جاز ان يكون الفرق بنفسه كالسين وسوف وقد ولذا قال او حرف النفي ولم يرد عليه لم يقل وما في معناه من لم ولن لا يقال ان

العوضية لا تدل على خصوص النفي لانا نقول النفي يناسب المخففة في المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفي وما في معناه **قوله**

فالفارق بينهما هذا الدفع ما يقال ان حرف النفي اذا اجتمع معها فلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفارق

فصيحة اى اذا عرفت اجتماعه معها فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف وهو موجود **قوله** اما من حيث المعنى اى وجود الفارق بينهما من

حيث المعنى فلانه ان اعنى به اى بالفعل الذي هو مدخول ان الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة وفي بعض النسخ لانه ان عنى

الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية يعمل في المستقبل وقد حد لنا بان الاستقبال كما مر في بحث الفعل **قوله** والانشائية اى لانشاء

التشبيه فاشار به الى حذف المضاف والمراد تشبيه مفرد بمفرد لتشريكهما معا كما في كاف التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبري

الى الانشائي كما في ليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب **قوله** على الصحيح هذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح **قوله**

حملا على اخواتها دليل لكونها حرفا برأسه قوله ولان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح **قوله** مركبة من الكاف الخ كما ركبت مع ذا واى في كذا

وكاى **قوله** لان الكاف في الاصل الخ والحاصل ان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اى لانها لما ركبت

بان فصارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فراعوا الصورة اى صورة الكاف فان صورة

الحرف ففتحوا الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة وان كان المعنى على الكسر **قوله** وتخفف اى كان اى يجوز تخفيفها بحذف النون المتحركة مع حركتها

لثقل التشديد وكثرة الاستعمال **قوله** فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح بحذف الموصول

ولا يكون في الواو حينئذ على التجويز ان يكون اعتراضية قوله الا خير اظهر حيث قال هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر قوله وليت

للتمني وهو مصدر من تمنى يتمنى بفتح النون اشار بقوله اي لانشائه الى حذف المضاف والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون

الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه قوله فيدخل على الممكن هذا

اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه مترقب الوقوع الآن يقال ان اللام عوض عن المضاف

اليه ثم التفريع مبني على تفسير التمني بانه محبة الشيء المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال قوله وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود

لا يقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان الله على كل شيء قدير لانا ...

الذاتي ... النفس ... رضي الله تعالى عنها الماء ... ان التمني

مناقشة في المثال فجاز ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله يا ليت ايام

المعمولين لا يختص بالفراء بل جوزه جمع كما ذكروا لانا نقول المراد به نصب المعمولين بالمفعول وغيره لم يجوز نصبهما بالمفعولية

كما ذكره الآن ولعل الفراء يجري في خبر ليت من هذه الحروف بل ويل الكسائي والحمد رأيضا كذلك قوله يا ليت ايام الصبي الخ

والمقصود بالتمثيل فحو له رواجعا النصب حيث لم يقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجع ثم جمعه على رواجع مبني على مذهب المصنف لانه

جمع فاعل على فواعل قياس عنده فيما لا يفعل من الصفات وعند البعض يكون قياسا في جميع الصفات لانه لا يجمع على الصفة فواعل بل جمع علة

والمراد من ايام الصبي هو ايام الشباب وهو من خمسة عشر الى اربعين او الى خمسين برواية والصبي في اللغة هو الميل الى الحيوة وقت الشباب

البعا المجيب لا يقال ان يا في يا ليت حرف النداء وليت حرف ايضا ونداء الحرف غير جائز لانا نقول المنادى محذوف اي يا قوم ليت ايام

قوله حال كونها اي الايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيها الى الايام انما قال لنا كائنة ولم يقل كائنة لنا ليكون متعلق الظرف

مقدما عليه لان الانسب ان يكون الخبر يلي اسمه ويتعلق الظرف بتاخر عنده لاتساعهم في الظروف من غيره فلا يرد حينئذ ما قيل الاولى

ان يقول كائنة لنا لان الخبر المحذوف هو لنا وكائنة متعلقه قوله ولعل للترجي مصدر من ترجى يترجى وتدخل على الممكن المترقب الوقوع

قوله ومعناه اي معنى الترجي المعنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد بانه لم يصح في قوله تعالى يتذكر او يخشى لان

فرعون لم يتذكر واجيب بان المراد به احد الامرين فيحتمل انه خشي قوله لعلهم يفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعني

تو بكنيد ليست كه نجاة وفلاح يابيد قوله ولعل الساعة اي ساعة القيامة هذا مثال الخوف لان فيها خوف قوله اي بكلمة

لعل وانما اول تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مؤنث هو حرف التهجي لا المعاني

قوله كما جاء في اللغة العقيلية اي جاء الجر والجر مع التشديد والعقيلة منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والعقلية قبيلة

في العرب الا انشاد شعر غير اخواه من قوله في ذلك اي في الجر بها قوله وداع دعا يا الخ الواو في وداع واو رب فعلى مذهب

البصريين رب تقدر بعدها وهي جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدير المعطوف عليه هنا وعلى مذهب الكوفيين الواو بمعنى

رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء ويجيب صيغة المتكلم وكلمة من استفهامية الندى هو العطاء والضمير

في لم يستجبه الى داع وذلك راجع الى النداء وقوله يجيب نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في سياق النفي ولو بواسطة كما قال العلامة

التفتازاني قوله اخرى اي مرة اخرى قوله جهرة مفعول مطلق وقوله المغوار بكسر الميم وفتح الهمزة اسم رجل ... المحاورة

لا يصح على اطلاقه بل على تقدير كونه للاضراب ايضا لان الاضراب يستدعى نفى الحكم عن المعطوف عليه مطلقا بل قد يكون العدم

كون ذكر المعطوف عليه مبهما على ما يجئ فهذا ما ذكره الفاضل الحلوائى اقول الاضراب لا ينافى بدل الغلط لان فى الاضراب يكون

المبدل منه فى حكم المسكوت عنه سواء كانت يصرف حكم المعطوف عليه الى المعطوف او لا ثباته اليه وبدل الغلط كذلك مثل مررت

برجل حمار اردت ان تقول حمار فسبقك لسانك فقلت برجل ثم استدركت فقلت حمار والمراد بالغلط فى قولنا بدل الغلط

هو المبدل منه فيكون معناه بدل شئ من الغلط فحال الاضراب وبدل الغلط واحد بحسب المعنى واما بل لا ترتيب فلا ينافى

الحروف العاطفة فانه اذا قيل ما رأيت زيدا الامير بل السلطان فانها للترتيب ويصدق مفهوم العطف عليه لانها تميل المعطوف الى

المعطوف عليه فى الحكم وهو عدم الرؤية واما معناها فصح الخ فقولنا جاءنى رجل حمار بدل الغلط الا انه غير فصيح وان كان صحيحا

فالافصح ان يقال جاءنى رجل بل حمار حين اردت ان يقول جاءنى حمار **قوله** فالاربعة الاولى للجميع الخ اى لافادة الجميع او تستعمل

للجمع وليس المعنى على انها موضوعة للجمع لانه لا يصح الا فى الواو وغيرها ما وضع له الثلثة الباقية فانه لا ترتيب فيه فى الواقع وقال

نعله بقوله فالواو للجمع مطلقا واشار اليه بقوله اعم من ان يكون مطلقا الخ والظاهر ان معنى كونها الجميع بين المفردين فى كونهما

مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين او غيرهما ومعنى كونها للجمع بين الجملتين فى حصول مضمونهما **قوله** ومراد النحاة

بالجمع ههنا ان يكون اى الاربعة الاول لاحد الشيئين الخ بل لا بد ان يكون مجموع الشيئين او الاشياء وانما قال ههنا

لان الجمع جاء بمعنى آخر كما فى بحث الفصل حيث قال ولقيد ران ابدا لواوا اذا كان الواو للجمع فيكون المراد من الجمع حينئذ المعية

والمصاحبة وهو اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه فى زمان واحد بخلاف الجمع المذكور ههنا فانه اعم من ان يكون اجتماعهما فى

زمان واحد او زمانين مختلفين وقال الفاضل الحلوائى الاظهر ان يقال ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه فى اصل الحكم

ولم يتفرد احدهما به انتهى اقول انما اورد بلفظ احد الشيئين او الاشياء لرعاية الشيئية الذى ذكره بقوله كما كانت اما وادولان

كل واحد منهما لاحد الشيئين او الاشياء **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل هذا فى غاية الظهور فى

غير الواو وبحيث لا مجال للتوهم فيه فلا حاجة الى النفى الا فى الواو اقول المراد من قوله فى الفعل هو فى الفعل مثلا فلا يرد ما ذكره

مولانا عصام من ان الاولى ان يقال فى الحكم موضع قوله فى الفعل ليشمل زيد وعمرو شاعر انسان وبه سقط ايضا ما ذكره

الفاضل الحلوائى من ان ايراد الحكم موضع الفعل غير مانع حيث لا يشمل مثل زيد كاتب وشاعر ومثل زيد كاتب وعمرو شاعر

مع ان المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا فى زيد كاتب وشاعر فى الفعل الذى هو الحدث المستفاد من الكاتب والشاعر وهو

الكتابة والشاعرية وكذلك اجتمعا فى الحكم بها فيه لا يقال ليس اجتماعهما فى الحكم مثل اسكن انت وزوجك الجنة

لان الحكم انما يكون فى الكلام الخبرى لا الانشائى وان كان اجتماعهما فى الفعل فيه لانا نقول هو مأول بقولنا مقول فى

حقه اسكن انت وزوجك الجنة او المراد من الحكم هو الاسناد وهو معناه العرفى كما فى شرح الشمسية فما ذكره الفاضل

الحلوائى من ان ارادة الاسناد من الحكم بعيد ليس بشئ **قوله** بغير مهملة هذا القيد مما لا بد منه لا يقال لا يستفاد

هذا القيد من قوله ثم مثلها بمهلة لانا نقول لا نم ذلك لانه يمكن ان يستفاد منه التفاوت بالعموم والخصوص والفنا

يستفاد منه مطلقا الترتيب سواء كان بمهلة او غيرها **قوله** اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب فان اصل الترتيب مشترك بينهما

والركبان بضم الراء جمع للراكب **قوله** ومع هذا اى مع وجود تحقق العكس يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة لان التقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب الذهن كما عرفت واما عكسه وهو تقدم رجالتهم على ركبانهم انما يكون فى الخارج فلا منافاة بينهما اى بين التقدم الذهنى والخارجى **قوله** واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى الخ اى كون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف عليه فى حتى كما يكون لافادة الشمول الحكم بجميع اجزاء المعطوف عليه كذلك للانتهاء بالملاقى للجزء الاخير ليفيد ذلك الشمول اما الاول فمثل مات الناس حتى الانبياء فان الفعل اى الموت تناول جميع اجزاء الناس بحيث يكون الانبياء داخلا فيها فالانبياء جزء اقوى للناس واما الثانى فمثل نمت البارحة حتى الصباح فان الجزء الاخير هو الجزء الاخير من الليل والصباح جزء اول من اليوم لكنه ملاق به **قوله** ولذلك اى لاجل ان الملاقى للجزء الاخير ليفيد العموم المذكور استعملت حتى الجارة فى المعنيين اى بالانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقى بالجزء الاخير **قوله** الا انه لم يات الخ اى لكن لم يات فى العاطفة الخ بل يات فيها هو الانتهاء بالجزء الاخير فقط فيتوهم مما سبق من استعمال حتى الجارة فى المعنيين استعمال حتى العاطفة ايضا فيهما فيندفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا **قوله** فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم يات الخ **قوله** لكثرة استعمالها اى كون حتى الجارة اصلا دون حتى العاطفة فلكثرة استعمالها **قوله** فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العكس ففى كل مادة يكون فيها حتى العاطفة يصح ان يجعل لها الجارة ايضا بدون العكس فلا يكون حتى فى قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا يقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجئ العاطفة فيما يلاقى الجزء الاخير والى هذا اشار بقوله واذا كانت محمولة الخ **قوله** فى معنييها اى الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بملاقى الجزء الاخير **قوله** ولهذا استعملوها اى حتى العاطفة دفع سوال كانه قيل فلم فرع مساواة الفرع الاصل فلعدم لزوم ذلك لم لم يعكس الامر بان كانت حتى العاطفة مختصة بملاقى الجزء الاخير فاجاب بانهم استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها حتى جزء **قوله** من اتحاد المجاورين اى فى تعلق الحكم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبياء فان تعلق الحكم الذى هو موت الناس الى الجزء الذى هو الانبياء اظهر من تعلق الحكم باتحاد المجاورين كما فى نمت البارحة حتى الصباح فان الحكم فيه تعلق بهما **قوله** المجاورين تثنية المجاور بالفارسية همسايه فواحد من المجاورين هو الجزء الاخير من الليل والآخر هو الجزء الاول من اليوم **قوله** ومن هذا ظهر اى من التحقيق المذكور فى بعض الشروح وهو شرح الرضى ظهر وجه اختصاص الخ وهذا الدفع كلام صاحب الهندى حيث اعترض على المص بان قوله وجعلوها جزءا من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية فيه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء فى عبارته اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشئ له حكمه فيكون جزءا لها حكما فعلى ما حققه الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا لعدم كون حتى فى امثال المذكور للعاطفة كما عرفت **قوله** اى للدلالة الخ اى او واما وام تدل على ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف عليه والمعطوف على سبيل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين فى عبارته هو اقل مرتبة التردد الذى يعم لما من او واما وام فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل **قوله** اى غير معين

قوله اى من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ ولكن قوله ومن ثم فى الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثانى منه على ما عرفت قوله لان السوال عنه اى عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسوال قوله دون نعم او لا اى لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا فى جواب ازيد ارايت ام عمرو وانما خصهما بالذكر لان تعيينهما يكفى فيما بعده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة قوله بخلاف او واما مع الهمزة متعلق باو واما معا قال الفاضل الحلبى الى ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا كانتا مستعملتين مع الهمزة فانه يصح جوابهما بلا ونعم وليس فى جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام فى او واما وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابهما بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغناء للسائل عن السوال مرة اخرى وهو السوال من التعيين قوله لان المقصود بالسوال اى سوال او واما ان احدهما على التعيين جاءك فيجاب بان احدهما على التعيين جاء او لم يجئ وهو معنى نعم ولا قوله وقد يجاب بنفى كليهما اى وقد يجاب بلا نفى كلا المستويين فى السوال بام المتصلة الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الشارح فانه يصح جوابهما بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم لوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده بوجود احدهما لا على التعيين واعلم ان قول الشارح جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر فى جوابهما التعيين ونفى جوابهما مع ان المتحقق بلا نفى كليهما لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطى ويجزم وجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال فى الجواب لا فمعناه حينئذ سلب كلى عند السوال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على تقدير الجزم لوجود احدهما والافصح الجواب بلا قوله فالمشار اليه ثم بفتح الثاء من اسماء الاشارة وقوله امر واحد اشارة الى قوله وام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين والمتفرع عليه لفسير ثم فى الموضعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط قوله وجعلها وهو على صيغة المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جعل ثم فى كل واحد من الموضعين اشارة الى شرط من الشرطين المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة فى كل واحد من الموضعين باعتبار على حدة كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ لرد كلام بعض الشارحين حيث فسر فى الموضع الاول بقوله اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفى الموضع الثانى بقوله اى لاجل انها

٣٩٣

وام الف سلبه لانه الهمزة الاستفهام **قوله** فبعد النفي الخ اي كلمه بلى لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون لاثبات ما بعدها
واذا وقعت بعد الاثبات يكون لنفي ما بعدها واشار الى انها يكونان بطريق الالف واللام المشوش **قوله** فذلك
تقديره اي سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قوله**
فيعتد بها الجمل بتشديد الدال اي انما ترد في اوائل الجمل كلها اي سواء كانت اسمية او فعلية خبارية
او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يفوت المخاطب الخ اي ايراد حرف التنبيه في اوائل الجمل ذلك لانه جاز
ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر فحينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلم به
فيورد حرف التنبيه على اولها فيقال الا زيد قائم معناه انك جئت ذهنك الى **قوله** من شيء ما يلقى الخ اي
عن شيء من الاشياء التي يلقى المتكلم الى المخاطب وقوله يلقى من الالقاء من باب الافعال **وقوله** ولهذا اي ولاجل انها
للتنبيه على عدم غفلته من شيء ما يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم من امثلة الجملة الاسمية فظهر منه
بكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا يحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية
وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل ها خاصة الخ اي ها التنبيه تختص من
بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لا تعيين معانيها اي معاني اسماء الاشارة الا بها اي بها التنبيه والقائل
ان يقول ان هذا مبطل من وجهين اما اولا فلانها تتعين بالوصف بذي اللام مثل لام الجنس بانه يبين ان المبهم الذي
هو من اسماء الاشارة من اي جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المص قبل بحث
العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب
اصل الوضع ومن ثم اي من من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض يجعل الابيض صفة لاسم الاشارة لان تعيين
بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم لانه يبين انه العالم
وهو لا يكون الا انسانا لا غير فهذا خلاصة كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة تتعين بالوصف بذي اللام ايضا
والجواب ان المراد من التعيين هو التعيين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تتعين بها التنبيه بتعيين الشخص بخلاف
تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلا بد حينئذ
ان يتعين بالتعيين الشخصي ايضا لانا نقول التعيين الشخصي غير مقصود من ها التنبيه عند وصفها بذي اللام بل ارادة التعيين
من ها التنبيه انما يكون بالقصد واما ثانيا فلانه يتعين معاني اسماء الاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية
فتعيين معانيها بها والجواب انها موضوعة للمشار اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله**
هذا وهاتا مثالان للمفرد وهذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد امثال للتثنية
والجمع لان الكلام هنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخل ها خاصة الخ لانا نقول المراد من المفردات
ههنا ما ليس بجملة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء وهو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح
ما ذكره في بحث المنادى اي انها استعمالا بانها تستعمل في موضع لا يستعمل غيرها فيه والحقيقة عند ارباب العقول

صيغة في هيئة التفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا لما لا يخفى قوله يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب و المراد بالايجاب اثبات شيء فهذه الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم واما بازالة نفيه كما في بلى فلا يرد حينئذ ان تسميتها بحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعدم صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانا قررنا لما سبقها سواء كان ما سبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ ان يجاب بانه سماها حروف الايجاب تغليبا فهذا الايراد حسن من جنس قوله حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف تجعل ما سبقها مثبتا مع انه يصح حملها على معناها تل سبق الايجاب بالاثبات اي اثبات شيء على ما عرفت في ضمن بياننا هذا قوله لتقرير لما سبق اي هذه الحروف تجعل ما سبقها محققا في ذهن المتكلم قوله استفهاما كان او خبرا اي سواء كان ما سبقها كلاما استفهاميا او خبريا وهذا شامل للنفي او الاثبات او الانشاء او خبرا كما اقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا بل فرد منه وهو الاستفهام قوله بمعنى قام زيد اي نعم الذي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وللقائل ان يقول لا يجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان معنى نعم هو تصديق ما سبقها ونعم لا يدل عليه الا بضم شيء آخر اليها وهو قام زيد في جواب السؤال المذكور والقول بان معنى نعم هو قام زيد مسامحة فان قام زيد لازم لمعناها لان قام زيد في السؤال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم لازم المعنى مقام المعنى هذا ما خطر ببالي لدفع ما اشكل ذلك لي والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك يتوجه على قوله فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون بمعنى بل لا مر قوله ولو قيل في موضع بلى ههنا اي في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس قوله وقيل يجوز استعمال الخ وهذا كلامه لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي والهمزة للانكار ونفي النفي اثبات فكأنه قال تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد يا زيد اليس لي عليك الخ معناه بحسب العرف ان لي عليك الف درهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فهذا معنى الشاك الدائن في الالف بل هو جازم في ذلك فيقول اليس لي عليك الخ كما لا يصح الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار قوله وبلى مختصة بايجاب النفي واشار باختصاص ههنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اي المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذي اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ قوله بايجاب النفي اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم وبجعل المنفي ايجابا قوله اي قد قام اي يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو ما قام زيد بلى الا انها بمعنى قد قام وقد عرفت ما فيه قوله او مقرونا به اي بالاستفهام عطف على قوله مجردا قوله وقد جاء على سبيل الشذوذ الخ دفع دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اي الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الخ تقرير الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي ههنا يكون لتصديق الكلام

لا بد له من الوضع للمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعة للمعنى لا يستلزم ان يكون لها مدخل في اصل المعنى فان الحروف ان كان لها معنى كما لا شك فيه ان يكون بها ادنى

ان اصل المعنى لا يحصل بدونها وهذا للمعنى لا يدل عليه نعم كون الحروف موضوعة للمعنى ثانية لا يدل عليه ان لا يكون معنى

الحروف مراد المتكلم ان الكلام يتم معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة

قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا

ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده الشارح في حاشية

حيث قال ويلزم على هذا ان يكون ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او حروفا زائدة ولم يقل به احد انتهى

كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى يختل بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى

المقصود اي مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فعند المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا وجه

تامل قال الفاضل المحشي الى اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له واعترض بان ما ذكره منقوض بان ولام

الابتداء حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونهما مع انهما ليستا من الحروف الزائدة ويمكن ان يجاب بان الاسناد

وطرفيه وما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيئا منها لم يكن داخلا فيه كما

ان زيدا قائم كذلك ان زيد القائم كلام ومعنى ان ولام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في

اصل معنى الكلام وبدونهما يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لا تفيد شيئا من الاركان ولا ما يتعلق بواحد

منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد تفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا

متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة

هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون

لتاكيد النفي كما صرح الشارح في بحث الاستثناء في قوله ان من لا تزاد بعد الاثبات او ان المراد به النفي للمقيد بالاستغراق

ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون ابلغ

فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما ساقطا بل كلام حسن

قوله كما في من الاستغراقية في النفي الجنس مثل لا رجل في الدار ولا من رجل فيها فان النكرة في سياق النفي

تفيد العموم ومن الاستغراقية تؤكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين اللفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية

فصح اقول ولقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اي بسبب الزيادة اللفظية افصح لانه

ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا الجمع الا

ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن

الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ

غير مسلم بل السجع نفسه تزيين للفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اي وقوع العبث

من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله ان وان وما ولا الخ والاول منها يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

لاجمه زائه النجوم الحامه المحابه وسکون الواو مصدر بمعنی الهلاکة والمبالاة قوله بیرسی بمعنی التقی قوله شعر النبح السنین
الجهة بکسر العین من المشهوره للعالم وکلمة ما نافیة والمضاف هو البیر والمصراع الثانی الکفر حتی اذا الصبح حشر والظرف
فی المصراع الاول متعلق بسری وقدم لضرورة الشعر والظرف فی المصراع الثانی متعلق ببیرسی او هما شعر وحتی
غایة له یقال حشر الصبح اذا طلع والمراد هو صبح الایة فیکون حتی للغایة والنافیة لبیان المصراع الاول وهذا البیت فی
حق المومنین العاصیین والکافرین یعنی مومنین عاصیان در چاه هلاکه انداختند شد آیشان را وحال آنکه
قوله الکفر علی وزن اضرب بمعنی الهلاک فلابد ان یتاول هو موضع قوله بالکفر برجوع الضمیر الی بیر الهلاک لانه وضع المظهر موضع
المضمر من المصراع الاول بحسب المعنی وحاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسیة وقتی عالم میشوند بافتادن مذکور که طلوع کند صبح موت
لاکن عالم شدن دران زمان سود ندارد قوله مشتملا علی ذکر مواضع زیادتها لعل هذا الحکم الاغلب حیث ذکر موضع زیادة اللام
فیما سبق غیر ظاهر قوله حرفا التفسیر الخ قال مولانا عصام ینبغی ان یکون من حروف التفسیر الفاء فی قوله تعالی الزانیة والزانی
فاجلدوا الخ هذا مذهب سیبویه انتهی کلامه اقول الشیخ جعل الفاء سببیة فی بحث ما اضمر عامله علی مذهب سیبویه
ثم قال وقیل زائدة او للتفسیر فالظاهر ان یکون ایراده بلفظ قیل اشارة الی ضعف کون الفاء للتفسیر علی مذهبه فان الم
الفاء فی قوله تعالی الزانیة والزانی الخ من حروف التفسیر لقائل ان یقول الفاء للتفسیر متحقق بینهم فان الفاء فی قوله
فهی التفسیر کل مبهم الخ للتفسیر فلابد من عد فاء التفسیر من حروف التفسیر الا ان یقال ان الفاء فی الاصل یکون للتعقیب کذا قالوا
ثم استعمل لها التفسیر والعطف والتفریع فلا یکون من حروف التفسیر بل من حروف التعقیب فی الاصل قوله ای مات فهو تفسیر
لقوله قطع رزقه وهذه جملة قوله وان بفتح الهمزة وسکون النون المخففة کما هی وهی ای ان مختصة بما فی معنی القول ای ان
مختصة بمفعول مقدر للفعل هو فی معنی القول بان یفهم القول منه ای من ذلک الفعل والیه اشار الشارح قوله ای بفعل مقدر
اشار به الی ان المراد من کلمة ما هو الفعل واشار بقوله مستقر ای ثابت فی معنی الخ الی ان ظرفیة المعنی للفعل الذی هو لفظ
اعتباریة فلا یرد انه یلزم ظرفیة المعنی للفظ وهو باطل فان ظرفیة الالفاظ للمعنی ایضا مجازیة وبیان ذلک ان الالفاظ قد یکون
مظروفا للمعنی بناء علی ان اللفظ یقدر بالمعنی ویزداد بزیادته کما ان المظروف یقدر بالظرف ویزداد بقدره وقد یکون
المعنی مظروفا للفظ بناء علی ان المعنی یستفاد من اللفظ فکانت الالفاظ قوالب تنصب فیها المعانی وهذا هو الاکثر
قوله غیر مشارکه بعد تفسیر للاختصاص قوله هی لا تفسیر فی اکثر الامفعولا مقدرا الخ اشاره الی من المسامحة التی فی عبارة
المصنف بان مراده انها مختصة بمفعول فی معنی القول وتقدیر المفعول بالنظر الی الاکثریة لا یقال النظر ان تکون الفاء
للتفریع وفی تفرعه علی ما قبله نظر لانا نقول التفریع قد یکون نظریا یثبت بضم مقدمة وانما قال فی الاکثر لانها قد تفسیر
مفعولا ظاهر اللفظ هو غیر صریح القول یودی ذلک اللفظ معناه قوله ای ناديناه بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول
مقدر له بواسطة حرف الجر فالقول المقدر اعم من ان یکون بواسطة او بلا واسطة والفرق بین هذا المثال والمثال الثانی
بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر فی المثال الثانی بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو الضمیر فی ناديناه وکونه فی معنی
القول فان القول لازم للنداء قوله ای کنت الیه شیئا هو ای ذلک الشیء ایت بمعنی یاتو فان شیئا مفعول به مقدر له

بحث حروف الاستفهام

قوله ومن ثمه رقيت كما تقول اي من حيث جليان ثانية الى الجنب الملكور ومافي معناه وهو ان يكون خبريا بعد وكذب انتظر الكون نحو اعجبني ان زيدا قائم بعد هم جاء فيصح ان يكون ليست معنى كل خبر جاء يصح نسبة المجنب عنه ففيها الكون قوله دلالة الاسات عد انواع الكلام وهو الكلام التخصيص كان الاستفهام دل على الكلام الاستفهام وتحسانه ان يقال حسه انواع الكلام وهو التحضيض او التوبيخ او التلوم قوله غير ما الفعل وتعلم ان لولا ولوما يكونان حسنتين جتما معنيين ولا . ل تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية اي تقتضي جملة اخرى وتسمى الجملة الاولى شرطا وجوابها وتدل على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفي بعض النسخ ويلزم الفعل بمنع الفعل على اه فالحاصل ان لزم الصول تقدوه وتوجه هذه الحروف والفرق بين المتسمين حينئذ عن الفعل لازم في حروف التحضيض دون المسمة الاولى في السمة الثانية في العكس وفي التقديرين فالحاصل ان هذه الحروف لا انفكاك عن الفعل ولا مستقل بينه قوله هلا زيد ضربته اي هلا ضربت زيدا ضربته قوله معنا وفي بعض النسخ فمعناها وهو الانسب لرجوعه الى الحرف قوله ومعناه وفي بعض النسخ ومعناها في المضارع الحض اي تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم الفعل من المخاطب قوله وفي المضارع بمعنى الامر فلا اوبلام رمعناه فتقول اوعسا وانت في حكم الامر قوله ولا يكون تحضيضا فمعناها الذي قد فات بل لا يصدق لانه في التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا فحسن منه تسمية هذه الحروف الحروف عند دخولها في المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضي بحروف التوبيخ واللوم باعتبار التغليب فحكمت قوله في لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي لوم المتكلم به قيل انما قد يستعمل في لومه على ترك ما لا يمكن تداركه في المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد قبل موته قصاصا قوله على مثل ما فات اي مثل الفعل الذي فات في الزمان الماضي فان الضرب الذي قد فات من المخاطب يمكن تداركه ايراده في المستقبل فكانه قال الضرب الذي فات فتداركه عدوه في الزمان المستقبل قوله حرف التوقع وفي بعض النسخ سميت هذا هو الظاهر ليتوافق قوله المجيبا فتثبت الاول لان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا المجيبا الاول تسمية بحرف التحقيق ههنا اولى لعدم متلوا عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من التحقيق قيل هذا ما في بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضي وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغائب لمن يتوقع قدومه وانتظار يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف ههنا الا ان يقم لما انه دوا صنف بعينها لجمع كما اعتبعه واحده وكذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة والاضافة المصطلح قوله الى هذا المعنى اي معنى التحقق في الماضي التقريب من الحال اي بزمان الحال مع التوقع اي يكون مصدره اي مصدر الماضي الذي هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب وقاما من قريب اي التقريب بزمان الحال فقوله اي يكون مصدره متوقعا المخاطب تفسير للتوقع وقوله وقاما من قريب تفسير فان ركوب الامير متوقعا وايضا التقريب بزمان الحال والمقامة يكون للتحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اي حصل من قريب كانت متوقعة وهو قيام قوله الجمعة بالرفع صفة لبيان

اى من المثال الذى هو للمضى بعينه المثال الاول الذى هو للمضارع تحقيقا فيصح **قوله** فان للاستقبال **قوله** وقت

يستعمل لو فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة الخ اى امة مؤمنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اى الحرة المشركة

لكم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع وشئ الاعجاب درشگفتن و درشوق آوردن **قوله** وهذا الازم معناه الخ اى هذا المعنى

لازم معنى لو اى المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان اعدادها من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر ان لو ايضا كذلك

ويؤيده التعبير من الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول

مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** مقدر فيه اى فى الماضى اى حصول الامر فى الماضى يكون مقدرا ومفروضا فيه

وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالى **قوله** وما كان حصوله مقدرا فى الماضى الخ قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافى

الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه فى محله انتهى كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح

اذا كان المقدر متناولا للمعدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره فى حاشية الشمسية

فى تحقيق المحصورات ويمكن الجواب عنه بان المراد من المقدر ههنا ما يقابل المحقق لا ما يتناوله كما هو فى اعتقاد احد من

لان المعتبر فى وضع لو كون الشرط مفروض التحقق فى الماضى معلوم الانتفاء فيه والقائل ان يقول سلمنا ان وضع

لو كذلك لكن قوله وما كان حصوله مقدرا الخ كلية فصدق هذه الكلية ممنوع الا ان يقال وهو مثل قولنا كل شئ مضى فيكون

كليا منحصرا فى فرد واحد وهو لو **قوله** فيلزم لاجل انتفائه الخ اى يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء المعلق

وهو المعلق بالفتح **قوله** انتفاء ما علق به اى فى الواقع وكان هذا مبنى على ان التعليق فى لو انما هو على وجه اليقين

والا فمجرد التعليق لا يقتضى توقف المعلق به كيف وقد يكون المعلق اعنى الجزاء لازما اعم من المعلق به اعنى الشرط كما

فى ان كان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما مساويا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا

وعدما كقولنا ان كان زيدا ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فالمراد بالملازمة المستفادة

من قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاؤه الخ مم لان المعلق عليه اما ملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء اللازم مم لان

اللازم قد يكون اعم وايضا لا نم ان يكون انتفاء السبب مستلزما انتفاء المسبب لان المسبب قد يكون اعم منه نعم ان كان

مساويا للسبب يلزم من انتفائه انتفاؤه **قوله** فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الخ اى فيلزم كون انتفاء الاول سببا لانتفاء

الثانى وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر فى معنى لو انما يكون على وجه التوقف والمكان بحسب زعم المتكلم او ادعائه ولا شك

ان انتفاء الموقوف عليه سبب مستلزم لانتفاء الموقوف ثم فى قوله فى زعم المتكلم ايماء الى ان المعتبر فى معنى لو هو السببية بحسب اعتقاد

المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع او لا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء واعم من ان يكون مطابقا

للواقع او لا فلا يرد ما ذكره الفاضل الحلبى من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى على ان وجه الاولوية غير ظاهر **قوله** فيعلم

من ذلك اى من انتفاء الفساد انتفاء التعدد الذى هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم

فى قوله تعدد الآلهة لا علة للاصابة **قوله** ومن هذا الاستعمال اى استعمال لو هذا التوهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى

قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان الصور فيه انه اذا انتفى الفساد ينتفى التعدد واعتقادات لو لانتفاء الاول

حتى انه اذا حذف الفعل المفسر لا من ايراد المفسر بعده فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى تلك القاعدة تقريره
ان قوله منطلق ليس في موضعه ان بعض في ذلك الموضع قوله بعيد ان لم يكن ان اتى بشيء ذلك الموضع ان التفسير
ليس في موقع منطلق فيه فقوله ليس اشارة الى ان الاصل بعد تجديد فان قوله منطلق خبر او هكذا اسما وجب
آخر بيان بعينه قوله موضع منطلق ان ايراد الصفة مستدرك بعد لو الا قبل المنفي ومن دخلت عند المعاني قيسه
ان يكون موضع انطلقت حتى امر واجب اينما ان قوله موضع منطلق ان يكون في موضع منطلق قبل احتمال ورود
صدده لما في الاشكال حينئذ قوله ليكون كالعوض اي ليكون انطلق الفعل المذكور اوقع خبرا لان كالعوض عن لفظ الفعل
المحذوف قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق هنا وان من ثم قال بعضهم لو انك منطلق انطلقت الفعل
موضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عنه وبعده الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال منه
الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق ونحو في قوله من ثم قيل لو انك فاعل جميعه ذكر والخصوص
قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق النفس فلذلك مثل لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست حرف شرط
حرف معه ليس لشيء قوله ان الفعل المقدر بعد لو من حصر اي الفعل المحذوف بعد لو من حصر تدل على انه مطابق
من جهة قوله فهو عوض عنه من حيث التحقيق والثبوت الذي من عوض عنه اي عن ثبت بعد الفعل ثم اتى به
عن الفعل المقدر بل باعتبار انه ليس حتى سماه عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض الحقيقي هو ان يكون بما
عن حيث اللفظ ايضا قوله هذا اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل موقع الخبر المشتق انما يصح اذا كان الخبر
مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر هذا الخبر ووضع هذا الفعل موضعه فان مصدره مشتق
منه فلذلك يشتق منه المشتقات ويصلح ان يصح منطلق قوله لا يمكن اشتقاق الفعل منه مثلا من مصدر حيث
لا مصدر له قال الفاضل الحلوائي وفيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الشائع من استعمال فيمنع ان
لا مصدر وقد امكن اشتقاق الفعل منه وان اريد ما لا يكون مشتقا ولا مشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة اتى بكلمة
اقول لا واسطة بينهما لانه اذا كان الخبر مشتقا فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من مصدره واذا كان الخبر مشتقا كالمصدر
الفعل من مصدره ضمنا اذا كان الخبر مشتقا منه لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه قوله اذ وقع
اي لم يصح فهو شامل حينئذ اذ وجب وقوع الاسم الجامد خبرا قوله اي للتعذر وقوع الخبر لتعذر الاشتقاق من الجامد
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام وقوله اول الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح المدقق ثم حرف
الشارح المذكور بان المفعول فيه يكون ظرفا متقدرا بفي اذا كان ظرف الزمان سماكان او محدودا وظرف المكان
مبهما وقوله اول الكلام ليس بشيء منهما الا بتجديد السبب فقوله اي في اول زمان التكلم لشيء كذا بيان قوله اول الكلام
ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام بحيث اول زمان التكلم بالكلام في تقدير الزمان قبل
المضاف شائع فالاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الزمان ظرف لان اسم التفضيل اذا اضيف
الى الزمان معناه المشهور الا انه داخل في جنس المضاف اليه كما تقرر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا

قال الفاضل الجلبي انی لبقی ههنا بحث وهو انه قد مر فی بحث کلم المجازات ان الجزم واجب اذا کان کل من الشرط والجزاء مضارعا فقط او الشرط فقط مضارعا وجائز اذا کان الجزاء فقط مضارعا وهو یدل علی ان التطابق بین الشرط والجزاء فی العمل وعدمه مما لا یجب فکیف یجب التطابق ههنا حتی لیشترط معنی الجزاء انتهی کلامه اقول وجوب التطابق بین الشرط والجزاء کما هو الظاهر فیما نحن فیه علی التقدیر لتقدم القسم علی الشرط وعدم وجوبه علی تقدیر عدم تقدم القسم علیه کما فی بحث کلم المجازات فلا اشکال حینئذ قوله وکان الجواب للقسم فقط لفظا ای لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فیه لفظا وعدم ظهور ادوات الشرط فیه لفظا قوله لا للقسم والشرط جمیعا للتنافی بین اثریهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه یلزم ان یکون ای الجواب مجزوما لو ظهر اثر ادوات الشرط فیه لفظا وغیر مجزوم لو ظهر فیه علامات جواب القسم ای یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم فی آن واحد علی سبیل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غیر مجزوم قطعا لان القسم لا یجزم شیئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم قطعا وهو محال واذا عرفت ذلک فلا یرد ما ذکره مولانا عصام من انه اذا کان الشرط ماضیا لا یجب جزم الجزاء فکیف یلزم کونه مجزوما وغیر مجزوم انتهی کلامه وذلک لانه اذا کان الشرط ماضیا لم یجز ان یکون لادوات الشرط تاثیر فی الجزاء لفظا لان الجزاء اذا کان مضارعا حینئذ فالمتکلم مخیر فی الجزم مثل وامر ان آتینی آتیک فی صورة عدم الجزم ویقال والسر ان آتینی آتک بحذف الیاء فی صورة الجزم مع ان ما ذکره من لزوم کونه مجزوما وغیر مجزوم علی تقدیر تاثیرهما فیه لفظا ویمکن الجواب ایضا بانه اذا کان الشرط ماضیا یجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم علی الشرط نعم لا یجب جزم الجزاء اذا لم یتقدم القسم علیه کما هو المراد فی بحث کلم المجازاة واجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه یتکلف ویقال اراد من صحة کونه مجزوما وجوب کونه غیر مجزوم انتهی کلامه وحاصل جواب الفاضل المذکور ان الشارح اراد بقوله مجزوما وغیر مجزوم هو صحة کونه مجزوما باعتبار تاثیر ادوات الشرط فیه ووجوب کونه غیر مجزوم باعتبار کونه جواب القسم وهو محال ایضا لان صحة کونه مجزوما باعتبار کونه جوابا وهو محال ایضا لان صحة کونه مجزوما هو امکان کونه مجزوما وامکان المحال محال او نقول عدم الجزم وجوبا لانه یصحح الجزم وهذا هو الظاهر قیل ان ما ذکره الشارح لا یدل الا علی ان الجواب لا یجوز ان یکون جوابا للقسم والشرط جمیعا ولا یدل علی انه لا یجوز ان یکون جوابا للشرط فقط ایضا مع ان المدعی هو کون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط واجیب بان وجه عدم کون الجواب للشرط فقط ان تقدیم القید الذی لا یکون هذا التقدیم ضروریا فی اصل الکلام وهو القسم ههنا یفید کمال الاهتمام بذلک القید فجعل الجواب بغیر هذا التقدیر لفظا ینافیه ظاهرا او بعبارة اخری بان تقدیم القسم یدل علی العنایة ای بالقسم فحینئذ جعله جوابا له اولی من جعله جوابا للشرط ویمکن الجواب ایضا بانهم لما قدموا القسم وقدروا ان یکون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان یکون جوابا لاحدهما فجعله جوابا لغیر المفروض اولی من جعله جوابا للمفروض لان الشرط مفروض بخلاف القسم لانه غیر مفروض قوله لکون الیمین علیه ای علی جواب القسم ای والسر لا کرمتک ان آتینی قوله وللشرط ای فهو جواب لکون الشرط ایضا لکون الجواب مشروطا بالشرط لان اکرامه له مشروط باتیانه قوله الماضی لفظا ای الشرط یکون ماضیا لفظا قوله او لم تاتنی ای والسر ان لم تاتنی فالشرط یکون ماضیا معنی لان لم تقلب معنی المضارع الی الماضی قوله لاکرمتک بلام الابتداء ونون التاکید الثقیلة فیکون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله ای تقدیم

ان نشر على المعنى فالثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجزاء على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم على الترتيب وباعتبار الجزاء على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس فيه نحو ذلك

بين الاعتبارين في المثال [illegible]

الثاني فاذا كان كذلك مختار

تقديم الشرط باعتبار القسم متقدمين في الاصل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط فانه لاقسم الجزئية في المتن قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان الخ يعني لما كان الغرض تقديم المعنيين وهما المثالان على الشرح وهما المثالان على ما علله المصنف فقصد ليكون المثال متصلا وقريبا بالمثل له وهذا يتاتى في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز القسم المذكور في المتن وعلى مثال لتقديم غير الشرط المذكور في المتن قريبا منه بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه يشتمل على مثال لتقديم الشرط وجواز القسم البعيد عنه في الذكر في المتن وانما قال بقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الاشياء بالمثالات حقيقة على ما قلنا اللازم بل يتحقق به اتصال المثال الاول بجسده باعتبار ثاني جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول وانما قال على تقدير تقديم اللفين الخ لانه لو قدم اللف الاول فقط وادرد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المصنف والكلام فيه فذلك

مما تقدم ان اللفين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين وقوله من حيث مثاليهما بيان النشرين قوله ولتقدير القسم كلفظه اي حكم اذا كان القسم مقدرا الحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كان القسم المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط معنى الشرط وكون الجواب لكذلك القسم المقدر في وسط الكلام الموخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط وغيره في جواز الاعتبارين الاتيين وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب التخصيص لانه لا وجه لقوله في صدر الكلام واجيب بان لتقدير القسم في الوسط لم يثبت وان جاز عقلا ولذا خصص بالصدر قوله اي كالتلفظ به او المقدر كالملفوظ اشارة الى ان المراد من التقدير اذا كان معناه المصدري يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول يكون المراد من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فيلزم في الشرط الخ اي اذا كان حكمه حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فيلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكون الجواب للقسم عطف على لزوم اي وكون الجواب للقسم لفظا قوله الاولى به اي بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفعل اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا ولو وقع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا ان صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اي فاء الشرط لانه هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة فظاهره حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يوتى فيها باذا المفاجاة ايضا كما صرح به في بحث كلم المجازاة لقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون تقع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله اما اجمله في الذهن اي يكون كثرة التفصيل والجملة بشرط ان يكون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله ان يتقدمها اي عليها اجمال كما الرابعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه

قوله وقد يكتفى بذكر قسم واحد اي قد يكتفى في اما بذكر قسم واحد هو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي يكتفى

بحث تاء التانيث

اى تقديمه عليها كما بينه بقوله بل القسم اليها مانع آخر الخ قوله فان ما فى حيز ان بكسر الهمزة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله

وهذا المانع يتحقق بين ان لا يكون حرف الفاء مانع آخر وبين ان يكون حرف الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع

النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله يجعل اى هذا القائل لاما قوة سلب حكم الامتناع الذى

كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله عن القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل لاما خاصة

جواز التقديم على تقدير ان يكون ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه

قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لاما قوة رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم

الثانى قوله نها تقدير الكلام اى تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله كما كان اولا اى

كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اى تقديمه على الفاء قوله واما التقدير اى تقدير الكلام وهو مبتدأ وقوله فوجه غير ظاهر خبر له

قوله مهما يذكر اى بان يقال ومهما يذكر الخ بان يقدر فعله مما هو مشتق من الذكر كتذكر لا مما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول

قوله بانه فاعل الفعل المحذوف اى فاعل الحكمى قوله مع انه يوهم الخ بان كان زيدا مفعولا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم المخاطب قوله

وجواز اما يوم الجمعة الخ اى يوهم جوازه ايضا بان كان يوم الجمعة فاعلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جوازهما بلا خلاف

قال فى بعض الحواشى قد استدل المصنف على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق

واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه لا يقال لا نم

الابطال فى شئ من المثالين لان تقديرهما مهما يذكر زيد فهو منطلق ومهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون

زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد فمنطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار

عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة لجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير

الراجع اليه وفرق جلى بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شئ ويجعل ضميره مخبرا عنه بالانطلاق

وكذا فرق جلى بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شئ والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق

قوله وانما مثل الخ اى المصنف اورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد

المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة بل اورد الشارح بقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذى يكون الواسطة بينهما مرفوعة

ظاهر لانه كثير واما الامثلة التى يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله حرف الردع كلا قال سيبويه والاكثرون معناه الردع

والزجر ولا معنى له عندهم الا ذلك ورأى الآخرون ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك

كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم اختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها

وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه

والاكثرون لان الظاهر ان كلامهم فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا ردعا الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة الخبر

كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لكلام تنعته بكلا فيكون هذا ردعا للمخبر ونفى قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا لمن

قال كذا او قوله لايجاب من الاجابة قوله اسم مبنى اى اسم مبنى لا معرب قوله ولمناسبته معناه لمعناه قيل هذا وهم للتنافى بين

وقال الفاضل الحلواني ولا يخفى ان كلامه هذا اي قوله الفائدة يشمل هذا الابدال على ما هو مراده مبني على جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة ما نقله من كلام الجمهور بعدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول والقائل ان يمنع كون ما نقله من كلامهم بعدم
جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع الفعلين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسير يكون حجة
كما لا يخفى قوله ويكون الجملة وهي نعم رجالا وقاموا [illegible]
لان الاصل في المبتدا التقديم فهو مقدم عليه رتبة قوله [illegible]
الشي الخ اي سمي النون تنوينا اي سمي بهذا المصدر الذي هو التنوين اشعارا بحدوثه اي بانه يشتق وهو مصدر لان في مصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمي الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثابتة في اللفظ دون الخط قوله هذا تمام وارادة كونها ساكنة بذاتها
ان يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى ان يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى ان يكون ساكنة اذا لم يكن
موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها ليلا يخرج عن التعريف التنوين المتحركة لعارض التقاء
الساكنين كتنوين قوله عاد ن الاولى ليلا يدخل في غير التنوين وباجمال التقييد لادخال ما يخرج من التعريف من افراد المحدود
على تقدير الاطلاق حقيقة السؤال فظاهر ما ذكره مولانا عصام من ان المراد بالساكنة بذاتها ان يكون ساكنة اذا لم يكن موجب التحريك
فكل نون في اخر المعرب نحو حسن ونحو ضارب كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى ننظر فيه فانا نحتاج الى الاول ويدخل نون مثل
حسن وضارب في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا يضر في منع التعريف وجه التقييد منع حركة الاخر فليس للمعنى وربما التقييد
بهذا التنوين قوله نون ساكنة بل لادخال تنوين عاد ن الاولى في التعريف فان كسرة التنوين في عاد ن الاولى العارضة
من اجتماع الساكنين بالتنوين وهمزة الوصل واما الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله فلا يضر الحركة العارضة
بالتحريك عن قوله نون ساكنة مع وجوب دخولها فيه ثم لما كان الكلام في التنوين فلا يجعل بعضها واجبة الاخراج اليها
وبعضها فلا يضر منع التعريف وجه الحركة العارضة للتنوين وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلواني من انه لو قال نون غير منع
التعريف وجه الحركة العارضية للتنوين لكان احسن وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان النون لا يضر ولم يرجع الضمير
الى التعريف التنوين قوله وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن واشباهها قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا
لهذه النونات لان المراد من النون الساكنة ما هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في اخر كلمة من مثلا لا يكون من
حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى وحاصل كلامه وتبعه الفاضل الحلواني حيث قال ثم انه انما يكون المراد بالنون الساكنة
النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يشمل نون من ولدن ولم يكن قال الا ان يحمل
وهي شاملة لنون التاكيد الخفيفة انتهى كلامه اقول لو سلم ان كون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل
فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره لان الاصل في الجنس ان يكون
شاملا للمحدود وجميع غير المحدود والا ان يكون شاملا لبعض غير المحدود وكان فصلا لبعض غير المحدود والا فلان المعتبر عند القوم هو
ما ذكرنا وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس
كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود وقال الفاضل الحلواني تجعل جميع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن ولعل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ ههنا لاجل ان يقال ان احمد و ابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون فيهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم انكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس بغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وان كان مدخوله نكرة قوله قال الرمني وانا لا ادري معا من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا الا ان يقال تنوين الواحد يمنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين عليحدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا واليه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ قوله لتعاقبهما على آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظر بالتامل و اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم قوله والحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجبر لم يبق الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة قوله اي يوم اذ كان كذا اليوم زمان معين مبدأه طلوع الشمس او طلوع الفجر ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبيانية لا غير قوله فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظهم وكأنه مضاف اليه للتبعيض قوله وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلوائي كما لا مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيمكن حمل كلام صاحب الكشاف على انه للتمكن ايضا لا انه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لا نم ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة وعدم العلم بالمانع لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع بينهما كما هو مذهب الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما قوله ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلوائي ان التانيث في مسلمات ليست لمحض التانيث لانها علامة للجمع ايضا فلا تؤثر في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نم ان التنوين بعد العلمية هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض المقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس بشئ لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات مؤثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبناء كلام الشارح على ذلك فحينئذ وجود العلمية والتانيث فيه يوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان الظاهر ان يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعدها كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشئ لان عدم العلم بالمنافاة بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرناه آنفا قوله لو لوجوده فيما كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع جرعۃ للتحتین او بفتح العین وسکون المیم اطراف الصحراء او اطراف البلدۃ آفاوی بالمد الجھۃ الخالی فی الحجرۃ بضم المیم وسکون
الی الجہۃ وفتح الراء اسم مکان ای المحل الذی یحرق فیہ بسہولۃ و معنی العراج بالفارسیۃ یعنی بسیاری از بلدہا ست کہ بسیار شدہ
اطراف او وخالی شدہ است محل ہر صادق یعنی کسی نگذرد و درین اشارہ ہست بآنکہ بلدہ ویران ہست قولہ مشتبہ الاعلام لماع
الخفق الاعلام جمع علم بالتحتین یعنی علامت راہ و نشانہ راہ و اشتباہ الاعلام التباس العلامات التی یعرف بہا الطریق ولماع
مبالغۃ اللامع واللمعان الاضاءۃ وفیہا دلالۃ علی کثرۃ اللمعان وقولہ الخفق من الخفق بسکون الفاء من حرکت لوزن البیت بالفتح
سراب کہ در ہوا گرم آب می نماید و معنی العراج بالفارسیۃ مشتبہ شدہ و علامتہای وی راہ بای یکدیگر بسیار می لمعان
یعنی از دور خشندگی و روشنی آب می نماید قولہ فحرکت القاف الساکنۃ عند التقی بالفتح او الکسر لئلا یلزم التقاء الساکنین عند الفتح
النون اما الکسر فذہب اصل القاف الکسر وقادی الحرق ولمات الخفق لکونہا آخرا اضیف الیہ فحرکت کذا الا ساکنات ای کونہا
الاصلیۃ واما الضمۃ فلما ثبت من ان مثلہما اذا لحق بہ آخرہ ساکن حرک ذلک الساکن بالفتح ولا نظر الی التقاء الساکنین
آخر ہذہ واتصال نون التاکید الثقیلۃ قولہ والحق بہا ای بالقاف النون فیقیل الخ قولہ وقد یجاوز البیت قیل قد یجاوز
بہذا القسم حدا وحدہ ان ثبت فی الوقف دون الوصل وہو بالعکس قولہ ولہذا سقط عن مقطع لان التعلیق ...
... قولہ موضوع لغرض الترنم ای تنوین الترنم یلحق آخر الابیات والمصاریع لغرض الترنم قولہ واما التنوینات الاخر
استثناء الموضع فی بعضہا ایضا تامل اراد ببعضہا تنوین العوض والمقابلۃ لان تنوین العوض موضوع لغرض التعویض وجبر
النقصان ای التعویض عن المضاف الیہ لاان موضوعا لہ وکان ہو معناہ وکذلک تنوین المقابلۃ موضوع لغرض ...
سمی لہ الموضوع لہ بالمسامحۃ والمجاز قولہ وتحذف ای بالتنوین ای تنوین التمکن لان العلم الموصوف بابن لا یوجد فیہ تنوین
التنکیر والعوض وتنوین الترنم انما زیدت لتحسین الانشاد وحسن الغناء والمحذوف ثانیہ وتنوین المقابلۃ انما یکون فی جمع المؤنث
السالم قولہ من العلم المراد من ہذا العلم ومن العلم الثانی ایضا اعم من الکنیۃ واللقب والاسم قولہ مضافا الی علم آخر ای
غیر العلم الاول ونقض ذلک بمثل ہذا زید بن زید اذا کان کل من الابن والاب مسمی بزید فان الابن فیہ لیس مضافا
الی علم آخر بل الی العلم الاول واجیب بان التغایر للمفہوم من قولہ آخر اعم من الذاتی والاعتباری فزید من حیث انہ علم الاب
غیرہ من حیث انہ علم الابن والحاصل ان زیدا باعتبار انہ اعتبر ابا غیرہ باعتبار انہ ابن فالتغایر بین المدلولین بالذات یکون
التغایر بین اللفظین بالاعتبار فتغایر المدلولین ذاتیا کان او اعتباریا سری الی اللفظین فجعلہما متغایرین لفظا ولو قال قولہ علم آخر
بالترکیب الاضافی لا التوصیفی فیندفع النقض بما لا یخفی قولہ لکثرۃ استعمال ابن والکثرۃ تناسب التخفیف ای بکثرۃ استعمالہ
بین علمین مع شدۃ الاتصال بینہما کانہما کلمۃ واحدۃ مع ان التنوین علامۃ التمام والانفصال قولہ خطا ای خطا وکتابۃ
بحذف الالف قولہ خطا عطف علی لفظا ای الابن لطلب التخفیف لفظا وخطا ثم ان طلبہ التخفیف خطا انما ہی طلبہ التخفیف لفظا
ایضا خلافا لما ذکرہ الفاضل الحلوانی ان حذف الالف لا یختص بالخط بل بہ تخفیف فی اللفظ ایضا قولہ لانہ ای الناس الا
بین فلان کنایۃ عن العلم والمراد من العلم ہہنا اعم من العلم والکنایۃ عنہ قولہ ولعلم مضاف الخ والحاصل انہ اذا انتفی احد ہذہ الشروط
لم یجب الحذف بل لا یحذف قولہ اذا کان ای الابن صفۃ لغیر العلم او کان مضافا الی غیر العلم ای کان لہ موصوفا علما لکن المضاف

بل بزيد لا في الدار لقوّمن لان مجيئ نون التاكيد مع النفي بما محل نظر بخلاف النفي بلا المشابهة للنهي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة
قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت نحو لا في الدار يضربن ليس لشيئ ثم اعلم ان المراد من النفي الواقع في المتن معنى عام
يشمل نفي الجحد لدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابهة للنفي في جزم الآخر قوله ولزمت اى نون التاكيد قال مولانا عصمت
وينتقض ماذكره لقوله تعالى اذا متم او قتلتم لالى الله تحشرون جواب القسم وثبت ايضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اى على تحشرون
والقسم مقدر فيه اى والله اذا متم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن المجرور مقدما عليه فلا يرد والاشكال حينئذ لتقدم المجرور
فيه وهو الى الله قوله اى في جوابه المثبت اشاربه الى ان الاضافة الى القسم في قوة الجواب، اليه اى الى القسم لان المثبت ليس
الا القسم في الجواب لاغير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد قطيفة كما اختاره الش
المتبه ... بارتكاب المسامحة والتزام التساهل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس
القسم بل هو مفيد للتاكيد قوله ان يوكدوا الفعل بامر منفصل عنه اى عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غيران يوكدوه
اى الفعل بما يتصل بالفعل وهو النون لبعد صلاحيته له اى لبعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه متصل
بالفعل بخلاف القسم قوله اى الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد بها لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متما قوله فانه لما
اكد الحرف اى حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما فجعل النون ميما وادغم الميم في الميم قوله لئلا ينتقص بالصاد المهملة
من النقصان فان المقصود تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف قوله مع ضمير المذكرين اى الغائب والمخاطب قوله ليدل على
الواو المحذوفة قال الفاضل الحلوائي هذا لا يتم في مثل لاتخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة في مثل لاتخشين الا ان يعتبر اطراد
الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لاتخشون تخشوون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذفت
النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد وحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيضم الواو فيقال لاتخشون فيكون
في الاصل لاتخشون بنون التاكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وكذا في قوله لاتخشين قوله لالتقاء الساكنين اى في
كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان اشترط في التقاء
الساكنين الخ فلا يرد حينئذ قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى لحذف الواو لالتقاء الساكنين
لجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فعلى
هذا لابد من حذف الالف في اضربان واضربنان بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث
قال النون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لئلا يشتبه بالواحد ولم يحذف في اضربنان لئلا يلزم
اجتماع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان الشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
او فيما هو كالكلمة الواحدة او في حكمها والنون المشددة في التثنية وجمع المونث والخانت في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت
منزلة الجزء منها لشدة الاتصال بها والامتزاج بها وكذا الحال في جمع المذكر والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء
فيهما لالتقاء الساكنين الا ان الش لم يلتفت الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبا ثم اعلم فرق من
قوله ان اشترط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وهما الفعل والتنوين يكون داخلا في التقاء الساكنين

وكذا اغزوا اكفنا لما اتصل كلمة منفصلة به قوله يعني بها اي بالتسمية الف التثنية كذا ذكره العلم في شرحه هذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضي من ان المتصل ليس بها الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معهما كما ثبت مع الالف فليس اذن قوله لكا لمتصل معنى علاقة
صحيحا قوله في تسل بل ترون بسكون الواو قوله كقمهما في لم تروا القوم باتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون بان
نون التاكيد الثقيلة تقتضي حركة ما قبلها والالزم التقاء الساكنين في كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله والخفيفة تحذف
للساكنين تقض ذلك بمثل امرن بضم الباء وتخفيف النون وامرن بكسر الباء وتخفيف النون فانه لم تحذف للساكنين مع انها
داما مع والنون في الاول ويا المخاطبة والنون في الثاني بل حذفت المدة واجيب بان المراد ساكنان اولهما النون الخفيفة
... الثاني فيكون النون الآخر ساكنة
... لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي فتجاوز المضارع من هين مهين ومهين بالتهانة
ضد الاكرام والفقير المحتاج وعلك اصله بتشديد اللام بمعنى لعل للترجي والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعني پست شدن واز مرتبه افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حاجة اليك فلا تهنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغني هو اي الفقير فتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا تستقر والنعيم لا تدوم والمال غاد
ورائح قوله وابقيت فتحة ما قبلها اي مع اثبات الياء قوله لتدل اي الفتحة عليها اي على النون الخفيفة فيعلم التاكيد المقصود من
الفوات قوله والا لكان الواجب ان يقول لا تهين الفقير اي بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك التنوين فتحريكه
احد بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حطا لمرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم المتمكن عند عدم اللام والاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وتغيير اللام اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اي في الوقف تخفيفا اذا انضم او كسر
ما قبلها قوله فرد ما حذف اي في حال الوقف لا ما حذف لاجل التقاء الساكنين قيل ما يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يؤكد بها عند ارادة الوقف اصلا لينتفي الى المحذور قوله لاجل الخفة يعني لاجل ما حذف سواء
كان حذفه لاجل الخفة او لاجل غيرها قوله فانه لا يرد ما حذف لاجلها اي عند الوقف كالياء في ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فانه
يقال قاض حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله المفتوح ما قبلها تقلب الفا اي عند الوقف يسلط قوله انه
يجوز ان تقلب الفا وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله في الوقف حيث لم يقيد النون فيكون ما قبلها مضموما ومكسورا قوله وان انضم او انكسر
يحذف اي يجوز ان يحذف نحو اصبت خيرا فقلبت النون اي التنوين بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدي تو وقوله اصابني خير بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله خير بحذف النون وبكسر الراء ...

تمت